

# المخيطاليرهاني

لمشاتل المبشوط والجامعين والشير والزيادات وانثوادر والفتاوى والواقعات مُذلِّلة بذلائل المتقدمين رحهُ لِلْهُ

آبي<u>ن</u>

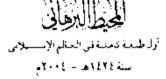
ا مامام برهان لديرا في المقابي محمود برجه والشريعية لمبن **مازه ابت اري** رحدة الله قال 150 مر 1710 م

> ۥۺؽۺڹڛڛ ڶڡؿؙؠٳڶۺٞڒڣڶۅٚڒٳؙڂ*ؽ*ۮ

المجلد النابع عشر

المعتبلين العشلي

إدَارَة العَســنرَان



جميح حموق الطبح محموطة لإدارة الفرأن والمدنوع الإسلامية طلباً بأن هذه المسخة مسجلة التي جههات الذنوسة الأيجور إعادة منح هذه النسخة لبة صورة أو رسيلة إلكترونية كانت أو النسجيل أو خلافه دون ردة كتابي مسيق من الناش



۱۹۳۹ می کارد رئیست کسید کرسی ۱۹۹۰ مرد بست.
 هم کارد ۱۹۹۳ میری ۱۹۹۰ مرد ۱۹۳۹ مرد ۱۹۳۹ میری
 هم کارد ۱۹۳۹ میری ایرین علاقت ۱۹۳۹ مرد ۱۹۳۹ مرد کرسی علاقت ۱۹۳۹ مرد ۱۹۳۹ میری ایرین علاقت ۱۹۳۹ میری ایرین ایرین میری ایرین میری ایرین میرین ایرین میری ایرین ایرین ایرین ایرین میری ایرین ای

## الجارا بداني

O. Bost I., John neshung 2000, South Africa.
 E-mail swing global colors.

At Pera Nimoli Deg. Ngogori Gujut 199415. All-Madina Capiton (anglical lips) = 2 Kilvachi Madili Pakistan

فسنع في مومنسمة بويسه كيبرانسي ب سيروث بـ ليسيان

الرياض، السنودية

مككتئة التشند

المستوزع بالمستلكة

الباقىمن:

### الفصل الثامن والعشرين في دعوى النسب

# نوع أخرض متكوحة الرجل إذا ولات ثم ادعى أحدهما أن التكاح كان منذ شهر:

1975 - قال محمد رحمه الله: إذا نزوج الرجل امرأن وولدت ولذك قادعى المعدما أن النكاح منذ شهر ، وادعى الآخر أنه كال منذ منذ ، فالقول قول من يدعى النكاح منذ منذ، ويحكم بإنبات نسب الولد منهما! لأنبها تصادقا على سبب ثبات الشنب، وهو الفراش لا نصادقا على النكاح إلا أن أحدهما ينكر حكم الفواش لمانع، والأخر يدعيه ، والأصل أن المند عبين إذا انفقا على سبب حكم، واختلفا في نبوت الحكم وعدمه ، فالقول قول من يدعى نبوت الحكم ؛ لأن نبوت العلة ندل على نبوت الحكم، فكان الفلة ندل على نبوت الحكم، فكان الفلة ندل على نبوت الحكم، فكان الفلة ندل على نبوت الملكم، فكان الفلور شاهداً له كالمتبايدين إذا انفقا على البيع ، وأنكر أحدهما ثبوت الملكم، فكان القول قول من يدعى الأجوب كلام في القول قول من يدعى البيع، وأنكر أحدهما ثبوت الملكم، فكان القول قول من يدعى البيع، وأنكر أحدهما ثبوت الملك لمناخ في السبب، وهو الخيار أو النابعية، وإدعى الآخر ثبوته، كان القول قول من يدعى النبوت، كنا ههنا.

وإن تصادقا على أنه تزرجها منذشهر، قم يثبت سب الولد، وإن كان في ذلك إبطال تسب الولد من حيث الظاهر ؟ لأنهما اتفقا على أن حكم النسب غير ثابت، والمتداعبان إذا نصادفا على امتناع ثبوت الحكم لمانع في السبب مع اتفاقهما على السبب يعتبر تصادقهم، وإن كان في ذلك إبطال حق على الغير كالمبايعين إذا اتفقا على أن البيع كان تلجئة ، أو كان فيه عبار ، فإنه بعثبر "الفاقهما، وإن كان فيه إبطال حق على الغير وهو التنفيع ، فإن فامت البيئة بعد ما تصادفا أنه تزوجها منذ شهر أنه تزوجها منذ سنة قبلت ، أما إذا كان الولد كبيرًا، وقد أقام البة منف فلان هذه بيئة قامت من خصم على خصم

<sup>(</sup>١) وفي الأصل. أتعيين .

وأما إذا ين الولد صخراً فكذلك، واختلف السايخ في طريق فبول البينة، قال بعضهم: الفاضي بنصب تحصم عن الصعير الأن النسب عن الصغير المنافز بهت خصماً المنافز المنافز المنافز البينة فائمة عن هو خصم أنه إن الحصم إلا يقيم البينة على الزوج ههت لا على المرافز الله الان النسب عنه عصماً باء على أن الشهادة على السب الحل نقين حسم البينة من غير دعوي؟ وقد اختلف في مضايحا، يعضهم قالوا: نقبل الأن في النسب عن الشرع ، فإن نسبة الولد إلى غير أبه حرام حمّاً للشرع ، والشهادة المائمة على حق الشرع الشرع ، فإن نسبة الولد إلى غير أبه حرام حمّاً للشرع ، والشهادة المائمة على حق الشرع الشرع ، فإن نسبة الولد إلى غير أبه حرام حمّاً للشرع ، والشهادة المائمة على حق الشرع .

#### نوعأخر

# في دعوى المولى ولد أمته ولها زُوج:

1976 - قال محسد رحمه الله: إذا زيج الرجن أمنه من صده، فجاءت بوقد لمستة أشهر فصاعفاً، فهو إبن الزوج، وإن نقاه الزوج لم ينتم منه؛ الأنها فا جاءت بالوقد لمنة أشهر أمكن إحالة المُنوق على النكاح، وكان مفا ولد النكاح، وولد النكاح الابنتقى تسهم إلا باللعان، ولا لعان بين الرجل وامرأته الأمة.

قبال الاصاد التوالى، وقبال: هذا التي لم تحر دعوته، ولم يشبت نسب الوقد مده ولكن بعنق الوقد بإقباره، وتصبير الجارية أم ولندله الأن الوقى بقرله هذا ابنى الاعى السب على الوقد من نفسه، وأقر بحربة الولد، وحق العنق للحارية، وحمواه نسب تلولد من نفسه على الزوج ؛ لأنه يريد قطع نسب ثابت منه، فلم يصح : أما إقراره بحربة للوقد، ومحق العنق للجارية إفرار على نصه وصح .

فرق بين هذه الممألة وبين مستألين: إ حداهمة: إذا قال لمبده - ومنله لا يوقد للله -هذا ابني ، وأمه في ملكه ، قابها لا تصبر أم ولداله ، وقد أقر بحق العنق لها ، وكذلك إذا قال في مساكته : هذا ولدى من هذه الجارية من الزناء لا تصبير الجارية أم ولد له ، وفي معروف النسب إذا كان مثله يولد لثنه ، قال : تصبير الجارية أم ولد له ، وإن لم يثبت نسب الولدية . والقرق: أن في معروف النسب سبب ثبات النسب عن المولى عاصور بأن حصل الوطء منه شببة ، وإن الوطء بنبهة كاف لنبات النسب ، كما في حالة الانعواد ، إلا أن صاحب الفراني الفاسد بحكم الصحة و لأن سبب لنات النسب منصور من المدعى يعبر سبب ثبات النسب منصور من المدعى يعبر النسب ثابتًا منه في حق ما بلرمه من أحكام النسب، وأن يعتق الوقد، وتصير الجارية أم وقد له ، هذا حكم يلزمه و وإنه من أحكام النسب، ويستمتبر النسب ثابتًا في حق هذا الحكم، وإنه أن أحكم النسب، ويسمتبر النسب ثابتًا في حق هذا الحكم، وإن لم يعتبر ثابتًا عي حق هذا النسب من الذعى حق ولد الزنا، وفيما إذا كان لا بولد مثله لمثله، فسيب ثبات النسب من الذعى غاما في حق ما بلزمه من الأحكام، فلا بثبت حي العني للجارية ، وإنها عنق المثلام الدي لا يولد مثله لمثله لا و لأن النسب على علم من الأحكام، والله عن الولاد، ولكن قوله هذا ابنى جعل كناية ومحازًا عن قوله : عني على علم من من مكته ، والموصرح بالمكنى عنه وقال: عنق هذا على حين ملكته ، لا تصير العبرة المدين عنه ، ولو صرح بالمكنى عنه وقال: عنق هذا على حين ملكته ، لا تصير العبرة المدين عنه ، ولو صرح بالمكنى عنه وقال: عنق هذا على حين ملكته ، لا تصير العبرة المولد له ، كذا عني حين ملكته ، لا تصير العبرة المولد له ، كذا عني حين ملكته ، لا تصير العبرة المولد له ، كذا عهنا .

هذا الذي ذكرنا إذا جاءت بالولد لسنة أشهر من وقت التكام، ولو جاءت لأقل من سنة أشهر من وقت التكام لم ينبث نسبه من الزوح، وإنه ظاهر، فإن الدهاء للولى ثبت نسبه منه والأنه وقد أمنه، ويحكم نفساد انتكاح والأنه تبين أنه زوجها، وفي بطنها وقد هو ثابت النسب هنه .

وإذا روح الرجل أمنه من عبد غيره بإذن مولاه، أو ذواحها من حرابرضاها، مجاءت بالولد كننة أشهر فصاعداً من وقت النكاح، فادعاه الولى لا يشت نسبه من المونى، وإن صدقه الزوج في ذفك؛ لأن الزوج بالتصديق نفاه عن نفسه، ونسب ولد النكاح لا ينتفى إلا باللحال، فيكون الولد ثابت النسب من الزوج، صدق المولى أو كذبه، وهل يحكم بفساد النكاح؟ إن كذبه الروح في دعواه، لا شك أنه لا يحكم بفساد المتكام.

<sup>(</sup>١) هكدا في ط، وكان قو ف رم الحقوق .

وأما إذا مسلكه فقد الخلف المنابح فيه قال معضيم اليحكم مفساد الدكاح والأما ما حمدة التولي في السبب فقد أقر بكوفيا حاسلا من المولى وقت النكاح، واكان مقراً بقساد النكاح، ورقر را لزوج عمده النكاح وقرار على نفسه، فيصدق في حق مساد النكاح إن لريصدق في حن فقع النسب هي نفسه.

وصيم من قال الا يحكم مصناد فكاح الاستصادة الروح ليس بإثرار بفساد التكام مصاد والا يحور الدهساد التكام مصاد والا يحور الدهساد التكام مصاد والا يحور الدهساد المتحال التكام مصاد والا يحور الدهساد التكام وحور الدهسان الأدامل أن العام في دعوى الذكام وحور الدهساف الأدامل أن العام في دن التكام وحور الدهساف الادامل المداف التكام وحور الدهساف الأدامل الدهب حالة الوطاء والا يكون خاا إقراراً مد فساد الشكام الارامل القرار الانساد مع الاحتمال، قال: إلا إذا كان الروح أقر أن الولد من المحام وحيد في أن الولد من حال الكام وحيد في المرام المحام الانكام الادامل الدهام هم المحام وحد الوحد فإنه الابتكام الدهب وحيد في الولاً مساد التكام الاستعال أما إذا مم القرار على حدام الوحد فإنه الابتئام الابتكام المصالة الما إذا مم القرار على حدال وحد فإنه الابتئام الابتكام المصالة الما إذا الم القرار على حدال الوحد فإنه الابتئام الابتكام الاستعال المحام المحدال المحدال المحدال المحدالة الما إذا المساد التكام المحدالة الما إذا المحدالة الما المحدالة الما المحدالة المحدالة الما المحدالة المحدال

\* ۱۷۳۱- وإدازواج الرحل أدنه من رحل، ثم ماعها، ثم جامت بولد السنة الشهر قصاعداً من وقت الكان- و لاقل من سنة النهر منذ باعها، ودعاد الولى وإنه لا يصدق في حق السدم، ولا معنق الولف الاستفض السيم، والولد الن الزوج على حاله، وإلى لم يصدق في حق النسب لأنه للت السبب من عبيره، وإعما لا يعنق الولد لأن دعواء عموة غرر الما تم يوجد لبات النسب، ودعوة فتحرير لا تصح إلا من المالك.

ويد لاهاه المستوى لا مصح دهاوته في حق النسب أيضاً ؟ لمُا ذكور في جالب الولى ، ودكل يعنق الرئت و تصبر الحارية أو «كدله» لأن دعوته دعوة أشرال لم ثم سبت النسب منه ، ودعوة التحرير تصبح من المالك ، والمتنزي ماك.

1973 - وإذا تروجت الأمة بغر إنها مولاها، ودخل بها الزوج، ثم ولدت ولذا لمنة أشهر مند تروجها، فادعاء شولي والروج، فهو امن الروج؛ لأن المكاح العالمة عبد الصال الدخول به في من النسب كالمنكاح الصحيح، والجوانات في الذكاح العاسوج ما فنك ولكن يعيم الولد على المولى بحكم إفراره، فها عشر المنامن وقت النكاح، لا من وقت الدحول، فإنه وصع مسألة فيما إذا حادث بالولد لسنة النهو من وقت البكاح، فمن شده الله وصع مسألة فيما إذا حادث بالولد لسنة النهو من وقت البكاح، فمن شد من الأبحة من الأبحة بين المرائل يتعد الفي المعقد في الكاح وزئا بعقد بالشكاح وذئو شبخ الإسلام الموقد، خو هر وادد أنى شرحه: أن المراش بنفس المعقد الا بعقاد في النكاح الفاسد بنفس العقد، وإنه يتعقد بالدخول، وتأويل المسألة على قوله؛ إذ الدخول، وتأويل المسألة على قوله؛ إذ الدخول من وقت النكاح ومن رقب الدخول من وقت النكاح ومن رقب الدخول من المولد، وكدلك فورب في أم الولد إذا تروحت بفير إدن المولى، فولدت ولياً، فادعاء الزوم والمولى،

# نوع آخر في امرأة لها ولد معروف قال رجل لهذه المرأة: هذا ابني منك وفي رجل له ولذ معروف قائلت المرأة لهذا الرجل: هذا البني منك:

معروف من ربل، قال رجل للحراة: هذا التي منتها فيها، ولهن الهذا الوالد للما معروف من ربل، قال رجل للحراة: هذا التي منت، فعالت: نعم، فهو البهدا الله السب منها، ولهن للولد للله معروف من عبداً فانست منها، ولهن للولد للله معروف من عبداً فنها النب للمها، ولهن للولد للله معروف من عبداً فنها الله تعلق معروف من من للولد لله معروف من المرأة، فقال العد التي من عاده لمرأة الحرف، وصداً فنه المؤلدة في المها المها أله موجع المها المهادة المهاد المهادة على أبات المهادة على أبات المهادة على أبات المهادة على أبات المهادة على المؤلدة المهادة المهادة على المهادة على المهادة على المهادة على المهادة على المهادة ا

<sup>(12)</sup> حكم في ظرر وكتال في حرار إن الشرائل كيما يتعقد في الكتاح العدست بعين العبقد، وإنما يتعبقه بالمحول الرقي عبد الإنا القرائل في الكتاح القائمة، وإنه يتعقد بالدنجون أن

مساعًا، يتمت الأعلى فمسللا خالهما على العسلام، والنكاع الفاسدوين لان أشيء فهو حرام، والنكاح الصحيح ويداكان أعلى، فهو صاح، فاتنت النكاح الصحيح لهذا.

هذه إذا كانت الرقاعة وردة ، الها حردة ، الدارة الالتحاد لا تعرف دامه حرق الدارك المراف والمها حرق الدارك وحد المقال ملك وهذه التها المرافق منك والتها مرافي و وقالت المرافة الذارة ولكن لا بغضى بالكاح بنها المها ألب السناة السناء منها المنطقة المارك المرافة المارك المنطقة المارك والمنطقة المارك المنطقة المارك المنطقة المارك والمارك والمارك المنطقة المارك المنطقة المارك المنطقة المارك والمنطقة المنطقة ا

وكدنت إدا قالت الراق للرجل. أما زرجتك، وهذا إنتي منك، وقال لرجل. أمت أم ولدى، وهذا إلى صبت. ويافي المسألة بحالها، فالولد نامت النسب متهما، لكن لا يفضى اللكاح بينهما؛ فاللها، ولموقال الرجل للمرأة: هذا التي ملك من مكاح جائز، وقالت الرأة الهذا إلى ملك من لكم قامت، فهو ضهما.

وكانت لو قالت المراة برجل: هذا ابنى ملك من نكاح جائر، وقال الرجور، هذا ابنى ملك من نكاح جائر، وقال الرجور، هذا ابنى ملك من نكاح جائر، وقال الرجور، هذا على اصل الذكاح، واختلف في حوازه وفساده، فيكون القول فول من يلاهي الجوار غير أن مدعى الشاد وإن كان هي المراة لا يقرق بنهماء وإن كان هو المراة لا يقرق بنهماء وأن كان هو المرحدة في حق الشحريم بالمطلاق، الزوج إن تم يصدق في حق الشحريم بالمطلاق، ترجع في إفرازه بالقساد في حق المراة إيضاع الطلاق عليها حتى يتضى الها بالمسمى، وإن كان أكثر من مهر مثله، كأنه طلقها صوبحاً.

#### نوع آخر في أمة لها ولد ان ادعاها وجلان كر و حد متهما ادعاها مه الولدين جملة:

1974/4 - قال محمد وحمله الله: أمه لها بدن، والأمه مع أحد ولديما في يد وجل، والوقد الانحو في يدرحل خرد فادعى كل واحد متومدان الأدغاله، وأن الإبين ابنادوك، من عذه الأمة، فصل بالأمة وبالوقدين جميعًا للدى في يديه الأمة، سوا دولد في على واحد، أو في نطيق محتذير.

أما العضاء بالأمة للذي في بديه الأمة الأن تل واحد منهما دمي أمّية لوارد وأمية الولد بمس الناج الأن بيس ولا وأمية الولد بمس الناج الأنه بسب له المدارة المن حهة أحداء واله سبب لا بسي ولا يكرر و فكان بمس الناج و وي دموى الناج أبضى أنذى اليد ببيته الناج و والما تلقيما و الما الذي في ويوه الأن كل واحد منه والمان سبب ها، الولد الإحد وياه بمنى نعمى التاج و ردو البند في الناج أولى الأنهما نصادف على أن هذا الولد الاحراء المناس هذه على أن هذا الولد الله من هذه المان و وجب المناس على الأمنى البناء المناس على الأمن منك الولد منه وحب المكان الولد عمر ورده وإن كان الولد على الأملى المنافى المناك المؤاه على المنافى الولد على المنافى المنافى الولد المان على المنافى الولد المنافى الولد على المنافى الولد الله المنافى الولد المنافى الولد الله المنافى الولد الله المنافى الولد الذي الولد الله الولد الله المنافى الولد الله الولد الله المنافى الولد الذي الولد الله الولد الله الولد الله الولد الله الولد الله المنافى الولد الله الله الولد الله الولد الله الله الله الولد الله الولد الله الولد الذي الولد الله الولد الولد

وأما إذا أوهي كل، ومعد منهما الأمة مع الولد الذي في مديد لا عسر و فإن كاست وتداولهما إذا كان واحداً كا الموتهما وتفقيها إلا أن سواء والله الدي إذا كان واحداً كا التوليد المدين في يديد مدعياً الولد الآخر، هاما إذا كان المعن مختلف فهدا على وحيل إلى له يعلم الأكدر من الاصحر، فعمل بالأمة المادي في يديده الأنه متى أح وقام الأكبر من الأحداث المادي في يديده الأنه متى أح وقام الأكبر من الأحداث المادي في الاستمارة، فسطط اعتبار الدريع، وإذا مقط عندار الداريع وحدار دو البدار ألى الأحداث الداريع.

قال: ويقصى لكن واحد منهمه بالولد الذي مي يديه ؛ لأن كل واحد منهما ادعى

الركة الدي في نديه ، ولم ينازعه الأخر فيه، وحال فدم النقازعة مجرد فوق صاحب اليات. مصر ، ضع البيلة أول

فوق قبل إنها وحب القضاء بالأمة للذي هي بديد، وجد ، أن ينصى له بالبرئد الذي هي يذي الآخر ؛ لأسهدا تصادف على ان هذا الولد ولد هذه الأمل، والولد بشع الأم في الذلك

فلنا. إنجا يقضى له بالوائد الأحراء لأنه في يدعما حيمه وحماحيه يدعمهم. وهو لا ينتزعه في دلك، فيترك في يده قام ولمارتسان عي يدهم ويدعوه دو البدولا بناوعه .

وأما إذا علم الأكسر من الأصعر إلى كان الأكسر في يدائلك الإمة في يديه، عليه بشخص له بالأمة والوئد الأكسر من الأصعر إلى كان الأكسر في يدائلك سبق استبالاده على صاحبه وإن لا يقلم بالم بعلم الأكبر من الأصعر على ما مراء فوذا علم سنق استبالاده أولى، ولا يقصى له بالوثد الأصعر و لأنه لا بدعيه وإن كان الأكبر في يديه الذي لبست الأمذ في يزيه و لأنه لا بدعيه والامازاء، عبه أحد، علما الأمة فقد ذكر في الكتاب أنه يقضى للحارج فقى لائم في يديه والأكبر في يديه الأنه لا بدعيه والامازاء، عبه صيفة على صدحته في الاستبالاد لما ادعى الاستبالاد بالوثد الأكبر، وادعى الأخر

فؤد فيل التدبيع ساقط الاعتبار في حق محوى الماح حتى إلهما إذا تباره الع شاح دارة وأراح فو البدأ مد عشر شهراء والحارج أرح ستم، يقضى لذي البدكانهما لم يؤرساه فقاهها

ا خواسا اقتنا المعلى الذي لأحد سفع اعتبار التدريخ في النتاح معدوم فيما بعن عبد إن سفط اعتبار التاريخ الأد لا بتصور سامه زيادة استحفاق على أحد الآن الملت القامت مالعناج لا مكون على أحد، وهذا المعنى معدوم فيما ناعن فيده الآن شهادة التاريخ ههنا تست ربادة استحفاق على أحده الآن أحية الوالد سبب لموالاه، و لوالاه بستحق على العماد بعد الحريث فكأن هذا الرجم عمر لذه موى الملك من حيث غمره سبب الا يتني والا بكوره وإد ليث زيادة الاستحفاق ههنا سبب رياده التاريخ عاد وجب اعتبار الدريخ كما في دعوى التملك" من الثالث، فقضى بالأمة للذي الأكبر في بديد، وإذ كان خارجًا فراحقها لهذا.

## نوع آخر في الرجل يقربصبي في يديه أنه ابن فلان لم يدعيه لنفسه:

9 1778- قال محسد رحمه الله " إذا كانت الأمة في يدى وجل ولدت غلامًا، فأقر الموتى الذي له الأمة هذا العلام من روج حر أر عبد روجها إياه، ثم ادعاه بعد ذلك للقسه، فهذا لا يحفر من وجوء : إما أن صدقه المعراك في دلك أو لم يصدقه ولم يكذيه ، بل سكت، أو كان غائدًا أو سبتًا، وهي هذه الوجوء لا تصح دعوة الموتى ، أما إذا صدقه المقرالة فلان نسب الغلام فد لبت من المقرالة التصادقهما في ذلك ، وصار الغلام معروف التسد، من عبره ، وفي متل هذا لا يثبت النسب منه بالإجماع ، ولكن يعنى العلام عليه بإقراره ، وأما إذا لم يصدقه المفراله ولم يكذبه ؛ لأن الإفراز فذ وقع صحيحًا ، ولم يتصل به تكذب المقرالة حتى يبطل ، فيفي على الصحة كما كان ، فلا تصح دعوة المولى بعد دلك .

وإن كانبه المقر له في إفراره، تم ادعى المولى النسبه، قال أبو حنيفة رحمه الله الا لتصح دعوله، وقال أبوو منيفة رحمه الله الا لتصح دعوله، وقال أبوو منه و وحمد رحمها الله النسب، فرحه قرلها الرا أفرار حالة المولى على العبر، ولأمي حنيفة رحمه المولى حال حاجته إلى دلك، وليس قبه إجال حق على العبر، ولأمي حنيفة رحمه شاأة بجب بإفرار الولى شيئان البوت التسب من القراه وحروجه من دعوى هذه انسب أصلاه وكذب الله تلك به لا يبطل الإقرار فيه يتكذبه، ولا حق للسفر له في حروج المترس وعوى هذا التسب، فلا يبطل الإقرار في حق هذا التسب، فلا يبطل الإقرار في حق هذا التسب، فلا يبطل الإقرار في حق هذا الحكم.

١١) هكذا في طاء وف وم وكان في الأصل : انطك .

<sup>(</sup>٢) فكذا في ظاء وكان في الأصل وف وم " جات

والرائع يعل بدلك ولكن حاء أحشى والوراث هذا الولدائن الوالى ، وجمعد المرائي والك و لم إدارجي الأحسى التساعد على الولى بدلك استاري هذا الولد ، أو ورث و فادعاء بعد ذلك أنه إسم بعش عليه وإقراره ، وهل يتب سببه منه؟ فهو على الاختلاف الذي قائلة الأن لسنف ادعاد مدايات بالشهود له .

وكذلك إذ شيمه رجاع على صبى من المرأة حرة أنه إنها وإبن هما الرحل، وإن هذه الرجل روحها، وقدعت الرأة داك، وجح دالزوج، فامال الفاضي من الشهود، فلم يُعد قوا فرد شهادتهم، تم إلى أماد الشاهدين ادعى بسب الولد، وصدقته الرأة، لا تصع دعوته عند ألى حلية حلاق لهماء لأن الشاهد دد، وعدما كاليم الشهود أه

۱۷۳۵ - إذا شهدت امرأة على حيى انه بن هذه المرأة، والوافادعاته، يسريفيل الفاصي شهدتها حيا الإساب، فم إذ الساهدة ادما للما البيئة إذا السيدة الما والابتهاء ولا يقصى لها البيئة الالما الميئة إذا لسمع العداما السيئة على الله والعامة الما المعامة الما هداعا والا المنهاد المحدد الدعوة الما المنهاد المحدد المعامة والما المنهاد المحدد الما والما المنهاد المعامة والما المنهاد المعامة والما المنهاد المعامة والما المنهاد المعامة الما المعامة الما المعامة الما المنهاد المعامة والما المنهاد المعامة والما المنهاد المنهاد المعامة المنهاد ا

وعنى مذا إذا ادعى رحر نسب صلى في بائل امراة، والمراة نكر دواقدم الرحل شاهنين و المراة و المراة الكرد واقدم الرحل شاهنين و ولم بفض الدائل المراة المرائدة وأدم عنى دان شاهنين و فاذ المرائدة وأدم عنى دان شاهنين و فاذ المرائدة والدول المرائدة و لا أن المحوى من الشاهد لم تصلح بالإجساع، وإن وعمد المرائد أنه النها من هذا الرحل وأبد ورائد المحدد و المرائد والمدود و المرائد المحدد و المرائد المرائد المحدد و المرائد المحدد و المرائد المحدد و المرائد و المرئد و المرائد و

۱۷۳۵۱ - و إذا الاطي الجلان صبطً مي بقور المرأة كل والحد بطبي أنه النه، والمرأة التكور، أنه إذا الراة الاعتباطلي راحل أنه بزو هنها ، وهذا العليل الهياسته، فالشهد للهيا الرجلان القاعريان للطبيع، فالقاضي لا نقبل شهادتهما «الأن دعواتها السابل لجملهما متناقصين في هذه الشهاده، والتناقص في الشهاده مامع قبولها وصحتها، وكذلك على هذا صلى في يدن امر أة شهد رحل أنه المرافلان، وردّ القاصي شهادته، أم شهاد هو ورجل احر أنه ابن هذا الرحل الأخر، فالقاضي لا يقبل شهادتهما: لأن أحد الشاهدين متنافض في هذه الشهادة

۱۹۳۵۲-إذاكان للرجل حاربة حامل، فأقر أن حسبها من زوح قد سبت، ثم ادعى أنه منه، فولدت لأفل من سنة أنسهر، فإنه يعنق، ولا يتبت سبه منه، أنه لعنق فلإقراره بدلك، وأما لا يثبت بسنه منه؛ لأنه أقر بسنه لعيره، وصبح فقا الإفرار منه؛ لأما تيفنا به جود الولد في البطن وقت الإفرار، ولم يوجد تكانيب المراله تكونه ميشًا، وفي هذه الحالة لا تصبح دعوى المقرالف، بالإجماع.

وهذا هو الخيلة من آراد أن يشتري جاربة حاملا، ويتحوز من دموة الباتع الوقد أذ يقر أن هذا البولد من فلان البياء أنه بستريها المسترى، ملا تصح دموة الباتع بعد ذلك، ولو مكت المولى معد إقراره الأولى سنة، أنه قال: هي حامل مني، عوادت وقفاً لأقل من سنة أشهر من وقب الإقرار الأحرى فهو الن المولى ثابت السب منه؛ لأن ا هوة الموق لمها قد صحت الأنها مو تسبح لإقراره الأوال، وفي صحة إقراره الأول شك أن هذا بضح ، ولا يضح بصراره الأول بالشك، و صحل كمانه حربو فيش، ولم يو حد الإقرار الأول، وكذا دوله الموافران

ورة القر أندروج أمنه وجلا شائبًا وهو حي موبيت الم حاست بولة بعد إفراد، المنة تشهر، فلاعاه الولى، وبه لا يصدق، لائه حصل مقرآ المزوج بسد، ما يحدث منه بعد مقا الإشرار لسنة أسهر مقسمي إفراد، بالنكاح الأن بسب الوقد بنيت من صاحب القراش، فقد أفر أن الفراش لمزوج، وقد ذكره أذا من أفر بسب وقد إنسان، وقم يصدقه القراف، ولم يكديه، لم ادعاء مقر لشب، فإنه لا يصح دعواه.

۱۷۳۵۳ - وإداكات الجدوية بين رجلين جدات بولد، فيقال أحدهما: إبدان صاحبي، وقال الأخر: إندابي صاحبي، ثم ادعى آحدهما أنه الله، إن ادعى الناس لا تصح دموته بلاخلامية لاله أقو سبه للأول، ولم يكذبه الأول، يؤفراره أنه لثنائي، لأن يقرار الأول قدن سائق على زفرار الناس، والتكذيب ما ياكون متناحرا عن الإقوار لا مدارة الا الإقوار الا المسابق على والتكذيب ما ياكون متناحرا عن الإقوار الدائل عليه والتي حقيقة الا تصح دعوله حلال تهديد الله المدائل في إقراره في أقراره في القرائد للأول، وعند الكديب على الدائل حديدة أن حيدة أن حديدة الله حديدة الإن كل واحد منها ينفيه عن نفسه و وغراب الحريمة وتكون الجارية أم ولد موموقة الأن كل واحد منها ينفيه عن نفسه و وغراب الصاحبة ويغراب

# نوع أحر في دعوة الرجل ولا جارية مع نكام أمها ودعوى بيم تلك الجارية منه أو على العكس:

1976 قبال منجسد وحسد الله وإذا ادمى الرحل أمنة في يدي وطرافه ورحمه الله والما الدين والمرافعة في يدي وطرافه وحلاله والله والما الله الله والمنافعة والمحسد الله والما الله الله المحسد الله والمحسد الله والمحسد الله والمحسد المحسد الم

ويعينق الولدة الأسهما لصدرة على حريشه و فالمولي بزعم أنه على حد الأصل. والزرج رقول. إن الوال ملك مولى، وقد أقر أنه حر الأصل، فهو محى قول: ونهما تصادفا على حريثه ، ونصير الحارية أم ولذله ؛ لأسهما لصادقاً على ذلك، والموني مقول: (١) منظ مرمون ، ونار في مورلات الواردي، إن الجارية ملك المستولف والمستولد يقول : إمها ملك المولى، ويقواره نافذ في حقها. وقد أقر لها محق العش، قصارت أم ولد للمستولد، والمستولد ينفيها عن نفسه

ولا بحل للزوج غشيانها الآن إياحة الغشيان باعتبار ملك المتحة، وملك المتحة لا بد من سبب، ولم يقبت ملك المتحة الا بد من سبب، ولم يقبت ملك المتحة عليها؛ لأن الزوج يدعى الزوجية، والمولى يكر، والمولى يقد على الاحتباط، فلهذا قال: لا يسمه أن يشر بها، وكذلك لا يحل للمولى غشبانها؛ لأن في زعمه أن يعتبا، وتعذر على الفاضى فسخ المبح فيها؛ لأنها صارت أم ولك، فلم تعد الجارية إلى ملكى، فلهذا لا يجل وطاحها.

قال: وهلى الروح الهر قصاء عن لذمن؛ لأنهمنا انفقنا على صفدار الهر، فالمسئولدان يقول: لله علي الفادرهم مهراً، والمولى يقول: في عليك ألف درهم لُمنًا: واختفاض حق سب الألف مع أنهما انفقا على الألف، والقضاء بالمال ممكن من غير السب، وجب الألف، وإن لم يثبت انسب.

وإن كان المستولد ادعى الشراء، والمولى ادعى أنه زوجها منها، وباقي المسألة بدالها، فعالولد البيت النسب منه الأبها تصادفا عليه على ما مراز احتلفا في مسه، والجماوة مع الولد رفيقين للمولى، بخلاف النسألة الأولى؛ لأنه في المسألة الأولى أقر بحرية الولى ما أقر بذلك، إما أقرية بحرية الولى ما أقر بذلك، إما أقرية المستولد، وإقرار غير الملك الابعس، ولا بحل للمستولد وطاها الأنه في زعمه أنه المستولد، والمولى أنكر ذلك، وهي زعم الولى أنه زوجها منه، وهو قد أدكر ذلك، فاختلفا في سبب الحل لا يكن القضاء ما خل الله ومع الاختلاف هي سبب الحل لا يكن القضاء ما خل الله وبعال القاضي، وبحل للمولى وطاها؛ الأن من زعم المولى أنه زوجها، وقد وال النكاع بتضريق القاضي، فعادت حلالالى.

بحلاف المسألة الأولى ؛ لأن هناك في رعم المولى أنه ياعها والبيع لم ينفسخ ؛ لأن القاضي عجر عن فسخها، وإن وجه سبب الفسع، وهو إلكار الآخر ؛ لأنها صارت أم ولد بإقرار المالك، وقم يذكر في مذه المسألة أن على المسترف النمن فضاء عن العشر،

<sup>(</sup>۱) ونيء ينخس

وقال في المسألة الأولى: إن على المستوقد العمر قصاء عن النس، و لا فوق بين السائتين الرحيث الضاهر و لأن في المسألة الأولى المستوقد المرعبة ألف درهم مهر هذه الجارية، وقال صاحب الجاوية: لاه بن عليه ألف درهم لمنها أن وإنا جاء الفرق الأن في المسألة الأولى المستوقد على ما من وتصادفا على بقاء الماسئلة الأولى نصادفا على وحوال الأنه دولى في الذه على ما من وتصادفا على بقاء الخارية، ولا بسقط ذلك على الفاض حصل به دالوطه، والفرق، على ألف درهم مهر هذه الخارية، على الأناف على الفاض بعد الخارية، المد للوطه في النكاح لا يوجب سقوط الهراء وصاحب الخارية يقول. و بحد لى عليه صارت أم وأنا الجزارى، فقد تصادفا على الوجوب وعلى بقامه، لكن المختلفا في المسبء والله غير مانع من الفضاء بالمائل، أما في مسألت هذه إن تصادفا على الوحوب طفاء تصادفا على الفضاء بالمائل، أما في مسألت هذه إن تصادفا على الوحوب الشراء لم يكن واحداد الأن الشاصي قديم المبيع بعد إيكار الأحراء الأنه ثم يجعل الجارية أم وقد بإداري، فقد تصادفا على سقوط الشمن بعد ما الأحراء الأنه ثم يجعل الجارية أم وقد بإداري، فقد تصادفا على سقوط الشمن بعد منا الإخراء والمستولد، فكأن المستولد، وغر بالشي، ولكن ادعى عليه المولى الهراء وهو يكر والو قال تذلك لا يعضى عليه بشيء كذا عهدا

# نوع أخر في دعوى ولد أمة الغير بحكم النكاح وتصديق المولى رياه في ذلك:

۱۷۳۵ - قال: أمة في بدي رحل وبدت ولداً، ف د بي ولدها ثم قال: هذه أمة مثال: هذه أمة مثال: هذه أمة هنان وجنبها، وحمدة فلا فلم قال: وقد فلما أمة على وجبهين. الأول: أن تكون الأمه معروفه أنها للمغر له، وفي هد النوجه الأمة والولد وقبتين للمغر له؛ لأن لم شت للولد حقيقة العنق، ولا للجارية حق العنق يدعوه لمستوند لما كانت الأمة معروفة بكونها للمعو شه وان كانت عبر معروفة بكونها للمعرفة على كانت المستوند كونها للمعرفة كانت عبر معروفة بأنها معك المقرله، قامولد حمر ثامت العسب من صاحب المده والأمة أم ولدله الأنها كانت عمولكة له ظاهراً يحكم يده، فصحت دعوته، وثبت للولد على الدله المناس المده المناس المنا

<sup>(</sup>١) مكذا في ظارف و به وكان في الأصور: " مهرها "

سقيقة الحرية، والتجارية من الحرية إن على هذه الدعوى، فهم بهذا الإقرار وربدان ببطل ما نبت الهما من الحق، فلا بعدد على هذه الدعوند، فيام بهذا الإقرار صحيح في حقد، وهد صبار حسيطة الحارية عليه بدعوند، فيام لو لا دعونه لما نبت فها حق العنق، فيصمن فيمنها المعقر المعترف الحرية عليه بدعوند، فيام لو لا دعونه لما نبت فها قيمة الجارية، وإنه قامال بدلها، ولا يصمن ما دوسها، وإن كان لا يعرف اصل ها، احبارية أنها لن، وقال صاحب الجارية؛ بعنكها، وقال رب الولد؛ زوجيني، أو كان على العكس، فإن الوقد نابت السبب، ويكون الوقد من ، والمارية أم وله، ويفسس أب الولد فيمنه المقررات وهذا لمادكرانا أن الحق قادت الولد والحرف المداود من وعصس أبو الولد حيث القاهر، فهو بهذا، لاقرار ويد إعقال ذلك الحق، دلا يقدر عليه، ومعسى أبو الولد خيت القاهر، ولا عقره لماراً الهذا.

وإن كان يعرف أن الأصل للمقراله : فإنه يأحد الحاربة وولدها علوكين قد ما حلا خصلة واحدة أن يعرف أن الأصل للمقراله : فإنه يأحد الحاربة خصلة واحدة أن يغرافيكم الكرادة إلى المحاربة الإغرارة بحروجها عن ملكه بالبيع ، والا يعرم أب الولد فيمتها في هدا الفصل الآن المستسمها عند صدحب أبيد قان بإقرار المقرالة أنه بعها ، ألا ترى أنه لو أنكر ذلك يمكن من أحدها وأحد ولدها ، وإذا لم يضمن فيمسها في هذه الصورة ، ضمين العفر ، لآن العمر عيما نقدم إلى لم يجب هيها مثل التعس ، ولم يجب هيها مثل التعس ، فيحب المغرارة التعس ، فيحب المغرارة .

# نوع أخر في الرجل يقو لصبى في يديه أنه ابنه وقال ورثته بمد موته: إنْ أَبانا كَانْ رَوَّج هذه الأَمة عبد » وهذا الولد و لد العبد :

١٩٣٥٩ - وإذا أقو الرجل لصبي في يديه أنه ابنه من أمنه هذه ، وك، على فراشه . ثم مات الرجل وطلب الفلام المبرات، وأدعى إحديثه أن أباهم قد كنان رواج هذه الأمة عمده قبل أن تلذ علامت سنين ، وأنها ولدت هذ العلام على فوافق العبد، فهذا على . (٢) . في ذا أن حد معالمة . وجود أحدها: أن يكون العلام والأمة بكران قال ، وفي هذا الرجه لا نقبل بستهم ا لأنهم بيده الدينة لا يشتون لأند عهم حقّاء إما يشتون النسب المعدد وهو مكانده حاجد تهم، وإنست الحر لمن ينكر نبونه ممتع ؛ لأن عرضهم من هذه البينة بفي نسب هذا الولد عن الولى حتى لا يزاحم من البرند، والبيئة على النفيل

الوحه النامي: إذا كان الغلام والأنة مدعيان ذلك، وفي هذا الوحه نقبل بينتهما. لأنهما ماه البية يستان الحق لأنسبهما ، وهو النكاح على البيت. ويعتق الغلام، ونصير الجازية أو وقد لمه وياقراره حجة عليه ، فيحد ذلك إن كان هذا الإقرار من الفولي في صحة بعتم العنق من جميع المك، وإذا كان في مرضه يعتبر من الثلث.

الوحد التنافت. إذا دس الملام دلك، وهي هذا الموحد تقبل هذه البيئة، ويكون الخراب عبد كاخراب عبد إداده في العلام والآمة ذلك جميعًا، وكذلك إذا ادعت الآمة التزويج اقبل بيئه والأماة الله المساحقة الفسها، قال والوكال العبد عشا حال ساأقامت الورنة البيئة، توقف حكم هذه البيئة حتى يحمد العبد، فأمه ريا يسعى و تنفيل لبيئة، ورعا يمكن فلا تقبل هذه البيئة على حكم فيول هذه السبه يختلف بدعواه وإنكاره ديد النوقة وقد وقد أعله ...

نوع أخر في الجارية المتشركة إذا جاءت يولد وادعاه الموليان ما يجوز لأحدهما عليه من البيع والشراء أو عبر ذلك، ويد حل فيه ما إذا مات أحد الوائدين أو كلاهما، وترك وصياً، أو حداثاً:

۱۹۳۵۷ هذا النوع بيدي على أصول أحد ها أن النسب تما يكن إنه الله من عبر الواحد حتى إن الأمة إن كالت من رحلي حدث بولف قادعيا، حصيفا ، ينب السب سهما، والأصل في ذلك ماروي: أن تريخا رضم الله عنه كتب إلى عمر رضم الله عنه يسأله عن أمة بن رحين حالت بولف فادعيا، حسيفا، كتب في الخواب؛ هو النهما يرثهما ويرثانه، وهو للباني متهما، وهكذا ووي عن على رضى الله عنه وجوعًا عما قال في الابتعاد: إنه يُقرع بينهما، وهما نصًا بثبوت الولد منهما، وثم ينقل عن غيرهما خلاف ذلك، وكان إجساعًا، وفي الحقيقة الأب أحلعما؛ لأن الأبوة بسب الانخلاق عن ماهه، والولد مخلوق من عاه أحدهما، لا عن ماهمه والولد مخلوق من عاه أحدهما، لا عن ماهمه والمؤلد لا ينخلق عن ما الذكوين إلا أن النسب عينه ليس بمقصود، وإلما القصود آحكامه، ولا نتافي في حق الأحكام، وقدد وجد المدلم المغلس الخلاف في حق كل واحد منهما في حق الأحكام، فهمد ذلك لا حدمها على الأخر، فيصل به في حق كل واحد منهما في حق الأحكام، فهمد ذلك ما كان فابلا للانقسام، والنجزئ من أحكام النسب يثبت بنهما مستركا، ودلك كو لاية التصوف في المال، وما أشبهه، وما لا يكون قابلا للانقسام، والنجزئ بثبت لهما جميعًا لكل واحد كملا، وذلك كولاية الكل واحد كملا، وذلك كولاية المنافقة في المال، وما أشبهه، وما لا يكون قابلا للانقسام، والنجزئ بثبت لهما جميعًا لكل واحد كملا، وذلك كولاية الإنكاح، وما أشبهه، هذا هو الأصل وبما لا يتجزأ، فإدادل الدليل عني فونه لشخصين.

وأصل آخر: أن ولاية الوصى ينفذ يقدر ولاية الموصى؛ لأنه يستقيد الولاية من جهة الموصى، إذ الإيصاء إقامة الوصى مقام نفسه بعد الموت في حق ولاية التصوف، فينقل إلى الموصى ماله من المولاية عند الموت.

وأصل أخر: وهو أن الولاية نوعان: ولاية التصرف والمسالع، وهي عامة، وولاية الحفظ وهي قاصرة، وتخص بما يفتقر إلى الحفظ والتحصين، وولاية التصرف ولاية الحفظ، قإن من ملك التصوف في شيء عالك حفظه، (ذ التصرف لا يتأتي بدون الحفظ، فعادام ولاية التصرف ثابتة لأحد كان له ولاية الحفظ، فلا غيرورة إلى إثبات ولاية الحفظ لغيره مفرداً، وإذا لم تكي ولاية التصرف ثابتة لأحد مست الضرورة إلى إفراد ولاية الحفظ بالإثبات، فيجب إثبانها، وستقرأ هذه الجملة في خلال المسائل -إن شاه الله تعالى-.

۱۷۳۵۸ - إذا عرفنا هذا فال محمد رحمه الله . جارية بين رجلين جاءت بولده فادحياه جميعًا ، يثبت النسب منهما ؟ كا موفى أصل الباب ، وصارت الجارية أم ولك لهما ، فقو أنهما أعنقا الجارية ، فاكتسبت اكتسابا فم ماتت ، وأوصت إلى رحل ، فلم تدع وارثاً غير ابنها هذا وهو صغير لم يبلع ، كان ولاية التصرف في مال الولد وحفظه

للوائدين لاقوصي الأمرأم ولاية لتصوف فلانا رصي الام فالبوسفام الأمره يستفيد الولاية من حديدة الأحد والمريكان الأورالاية النصيرف عن مال الدلد حال مساتها، وإليّا الولاية للأموس، فكنف منتشل إلى وصبيها؟ وأما ولاية الحفظ فياته محيفوط بولاية الأبويل لبعد لولاية التصوف فلا حاجة إلى إصاد ولاية الحفظ الإتبات. وإن غاب الوالدان فنهر الآن ولاية الرفيس، فيتبت له ولايه الحفط: لأنه مست خاجة إليه، وللأم ولاية حفظ مال الصعير في هذه لحائف فكذا لمن فالإمصامها، وتكن إما يتبت به الولاية فيحا ورث الصعير من الأم، وفيما كان للصغير في موت الأم، لا في مان يحدث للصحير بعد ذلكء وهذا لأذ وصي الأم استفاد الولاية مرجهة الأمء فيتعذر ولايته القدر واكان للأماء والدي كان للأم هما تقدراء وكماء ثبت به ولاية الحمظ بنب له ولاية كن بصرف هو من باب الحفظاء تحو ميه المتقاول وما يتسارع بإينا القيماد، وهذا لأن المُغَوِلُ وَمَا يَسَارُحُ وَلَهُ العَسَادُ عَا يَمُ ادفُ عَنِيهِ أَسَنَاتَ الْتُرَقِي وَالْتَلَفِ، وبالبِيم يقم الأَمْنَ عن بعضيها، وكان تُبِيم من باب الحفظ، فجنكه من حيث إنه حفظ، ألا فري أن الأم ملكب دلت حال عيسه الأبوين، وإنما ملكت من حيث إنه حمدًا، وليس له أن يبيع العقارة ولاأدبهم فبالته اهبر العنانين أبالعقار فلأنها محصة بقسهاه لابعشي خلوه أثناي والتلفء فالايكون بيعها مراحملة الخفط لتملكه ماراحمت إبه حفظ الدراهم والدنافير مهل حفقهما بدون البعره فلابكون بمهامل جمعة الحفظ ليملكه من حبت إنه حقط الابري اذ الام لاتملك بيم العقار وصوف الدراهم والدبانير مصخير حان عياما لأنوس والتطو فلكف الدفينا

وإن عاب أحد الأيوبي والاخو حاضره فكالله احوات عند أبي حيفة ومحمده لأن حتمهم أحد الايوبن لا معرد ما تصرف إلا في أشيه معدودة على ما دين بعد هما إن شنه لله تعلى ، وكان غية أحدهم كعيشهما، فتيت لوصي الأم ولاية الحفظ، وكان من بات الخفظ

وحدالي يوسعه أحسالاو بن ينفره بالتصوحه فكأن حضوة أحدهما شخصرتهما، فكون ولاية التصوف في مال الصحور وحفظه للوائد الحاضر لا يومي الأم، فرحه قول أي يومفه عن فلت إن سب الولاية النسب، والنسب بثبت من كل واحد منهما بالتزويج ، ولهذا لو مانا يرث من كل "اواحد منهما ميرات أبن كاهل ، وإذا ثبت النسب من كل واحد منهما كسلا ، فقد تفرد كل واحد مسب الولاية ، فيمرد بالولاية .

وجه قول أبي حنيفة ومحمد في ذلك. أن الأب أحدهما على الحقيقة و والآخر أجبى حقيقة ؟ لما ذكرنا، ولهذا لو مات برئاته ميرات آب واحد ؟ لأنه لو تفرد أحنهما بالتصرف و بايكون " التصرف في حال الصغير من غير الأب، وإله لا بجوز كان تفيية " ما ذكر با أن لا ينفود كل واحد بالنوويج ، لكنا تركنا هذه الغضية شمة يصرورة ان النكاح لا يشجزاً. فإدا دل الدليل على ثبوته لهما، وإنه لا يشجراً ثبت لكل واحد كملا صرورة، وهذه الضرورة معدومة في التصرف في المال ؟ لأن التصرف في لمال يتحزأ ؟ لأن محله مشجزى، وإدا دل الدئيل على تبوته لهما أثبتنا مشترك بينهما، وشرطنا الان محله مشجزى، وإدا دل الدئيل على تبوته لهما أثبتنا مشترك بينهما، وشرطنا احتماعهما حتى لا يكون المصرف في مال الصعير غير الأب، وإنما ورث هذا الابن من كل واحد منهما ميرات أب واحد؛ لأن الأب أحدهما على المقتبة ، وكل واحد منهما أقر أنه أنه ، وأنه أبوء وإقرار الإنسان عني نفسه محمد عنها وكان استحقاق الابن مدكم ، الأقرار، وقد كان أقر كل واحد منهما أنه أبنه ، فكان له من وكان استحقاق الأب بدء على الحقيقة الأب واحد منهما أو في الحقيقة الأب واحد منهما أو في من الأخره ، فيكون ذلك بينهما.

قال: وبومات أحد الوائدين بعد موت الأم، ولم يدع وارثًا غير هذا الصعير ، وأوصى إلى رجل، والوائد الآخر حاضو ، فاليراث كله للصغير ، ورلاية التعرف في التركنين للاب نلباقي ، لا توصى الولد المبت ، ولا لوصى الأم؛ لما روينا من حديث عمر وعلى رضى الله عنهما ، وهو للباقي مهما ، وليس الراد من خلوص المسبة إلا خلوص

<sup>[1]</sup> وفي الأصل - برت كل واحد منهما

<sup>(</sup>٢) وهي الأصل: ربحا لا يكوب ..

<sup>(</sup>٣)وفي الاصل: القصة ا

أحكام النمية ، ومن أحكام النمية الولاية ، ولأن إنما أثبتنا أحكام الأبوة في حقهما لمكال المؤاحمة وعلم الأولوية ، والذي مات زالت مراحسته ، والحي بدعى الولم، فتشروت الابوة عليه أولى بالولاية من غيره .

قرق بين هذه المسئلة وبيندا إذا أوصى إلى رجلين، ثم سات أحيد الوصيين، فاوصى إلى رجل، قال وصى البت يزاحم الرصى الحي في الشصوف، وههنا وصى الوادد المبت لا يراحم الدلد الحي في التصرف.

والعرق في مسألة الرصيين أن الإيصاء من لميت قد صبح الأن بالموت لا يشين أنه لم يكن وحياء والتوسيق وقام الميت مقام الميت وقد المم يكن وحياء والتوسيق وقام الموسى مقام الميت وقد كان للمبت حال حيامه أن يراحم الوصل الأخو في التصرف، فكله لمن قام مقامه ، وفي اسد أنتنا الإيصاء من أن يكون أباء في يسح الأن معد موت أحدهما يتجيز الباكي أباء ويخرح المنت من أن يكون أباء قنيل أنه لم يكن لمعيت ولاية الإيصاء ، فله يصبح الإيصاء ، فلا يشت له حق الماحدة .

قال: ولا يضم الفاضي إلى الوالد لبالى وصباً لينصوب هو معه ، فرق بين هذا وبين الوصين إذا مات أحدهما ، فالعاقي لا يضر ديان صرف عند أبي حنيفه و محمد وحد بهما لله ، فريضه الفاضي إليه وصباً أخر لينصرف معه ، والفرق وهو أن الأب يتعجزك لمن لمن له في نفسه ، فإل الأبواء عله مهيدة لم لا يقسرف معه ، والفرق وهو أن الأبواء عله مهيدة لم لا يقال المصرف المن في تقدم المي اللهي التقي أن المصرف حدل حياتهما المي اللهي المنافق إلى وبعد موت أحدهما نعي اللهي التقي أن محكم مين المنافق المنافق المنافق المنافق والراهبي التنافق والمرض فالمرض بقال النبي ، فقد رضي برأى المنافق والراهبي برأى المنافق المنافق إلى الحي وصباً الحرام يتكون المنافق المنافق والمراهبي والراهبي المنافق المنافق المنافق والمراهبية والراهبي المنافق ال

قال. وإن كان الواسسة الباقى غائبًا كان لوصى الأم حفظ ما ترك الأم، ومن كان من بات الحفظ ، أما وصى الأم فالأمه قدم مقام الأم، وقا، كان لالام حفظ مال الصغير حال غيسة الواقد، فكذا غن قام مقامها ، وأما وصى الوالد الميت فلان حكم الأيوة، وإن عللت بالموت مولاية الحفظ لم تعلق، وهذا لأن بالوت إن تبين أن المب لم يكن أبّاء ثم يتبين أن الصخير لم يكن في عبائه، فلا يتبين أنه لم يكن والابه الحفظ، فيصبح الإيمياء في من الحفظ إن لم يصبح في من ولاية التصرف، وقام الوصي مقام المبت في حق الحفظ، ولا يتمدي حفظ كل وصبي إلى لتركة الاخرى؛ لأن تعديه إلى المركة الأحرى باعتبار الرلاية على الصخير، وليس لواحد من الوصبين ولاية مطلقة على الصغير،

وين ما ما الواقد الباقي معد ذلك، وأرضي إلى رجل، فوصيته تكون أولى عال العسفيس من وصيته تكون أولى عال العسفيس من وصي الأب الذي مات أولا، ومن وصي الأم؛ لأد الرسي قائم مشام الموصى، والولد الذي حال حباته كان أولى عال الصغير، فكذا وصيه بعد وفائه، فإن كان للأب الذي كان للأب الذي مات أولا أنا مو جدا من الخلام، والمسألة بحالها، عوصي الآب الذي مات أخراً أولى بالصوى في مال الصغير

وكذلك توكن للأب الذي مات أحراً أبا هو جد هذا الفلام، كان وصيه أولى من أيسه، وإنها كمان وصي الأب الذي مات أحراً أولى من أبسه الانادومي تمام مشهم الموصى، وقد كان الأب الذي مات أحراً حل حياته أولى من أبيه، فكذا من قام مقاهه، ووذا كان أولى من أب الميت الذي مات أخراً مع أنه استقرت أبوته، فلا يكون أولى من أب الميت الذي مات أولاً، وقد بطلك أبوته بالموت كان أولى.

وإن مات وصي الأب الذي مات آخراً، وأرضى إلى عيره، وباقي المسألة بخاله، قوصيته أولى عن سميناء لأنه قائم مقام الوصي، وقد كان الموصى حال حياته أولى، فكذا وصيه بعد المرت.

وإن مات وهيني الآب الذي مات أحرًا ، ولم يوصل إلى أحد، أو كنان الآب الذي مات أخرًا لم يوص إلى أحد، وقد ترك الآب الذي مات أولا آبا هو جدهذا العلام ووصبًا، فأب الأب الذي مات أولا أولى من وصبه .

وامى هذا الله صل توع إشكال، وهو أن الذي مات أولا إما أن طل أونه وولايته تبوته أو لا تبطل، إن بطفت تبطن الجدودة كسا يبطل الوصاية، وإن لم يبطن الوصاية، هذا جنمع وصي الأب مع حد الفلام، فتكون الولاية للوصي.

والحواب أن تقول. أبوة الذي مات أولا مطلب في حلى الوصاية، أما لم تبطل في

حق الحدوده، مينانه: وهو أن النسب التنامي كنامنا أثبت الأبوة للأبوين ألبت الجندودة لأنوبهما شونًا واحدًا، فكانت ولاية الجديسين قائم به، وهو انقرابة لا بنفويض الأب، فلا يبطل ببعلان ولاية الأب، لكن لم نطهر ولاية الجداحال فيام الأب أو وصيه، فإذا مانا ظهرات ولايت، أما ولاية الوصى بسبب تمويض الأب لا مسبب قائم به، فإذا مطلت ولاية الأب بطلت ولاية الرصى ضرورة.

فيان مات الوالدان أحدهما فيل الآخر، ولكل منهما أب، وأوضى كل واحد منهما إلى وخلون كل واحد منهما إلى وحل إن لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات أخراء فولاية التعرف في المالين للوصيين جملة ؛ لأنه لما لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات أخرا يجعل كأب المالين أمان مناك من الذي مات أولا من الذي مات أخرا يجعل بطلان أبرا أحدهما فا ماتا معا، فالإيصاء من كل واحد منهما حصل له ولاية الإيصاء فصح ، وتزل الوصيان بعد موت الابرين بمزلة الأبوين حال حيائهما ، وإن عرف الذي مات أولا من الذي مات أخراً؛ لابه وصي ألو من المذي مات أخراً ، فولاية التصرف في المال لوصي الذي مات أخراً؛ لابه وصي ألو من المذي مات أخراً ؛ لابه

وإن مات هذا الوصلي ولم يوص إلى أحد، أو مات الآب الذي عُرف موته أخراً ا ولم يوص إلى أحد، وباقي المسألة بحالها، قو لاية التصرف في اللّ للجدين، لا ينفره أحدهما به بمزلة الأبوين في الاشداء، مخلاف الوصيب، فإنّ وصي الأب الذي مات أولا لا يزاحم وصي الأب الذي مات أخراً في التصرف.

والفرق أذ الوصى نائب عن الموصى، استفاد الولاية من جهة، وعوت الذي مات اخراء فأما الجد أصيل، وليس بنائب، والبرلاية له بسبب الفرائة لا يطريق الانتقال والتعويض، وقرابة الجدين قائمة للحال بصفة واحدة، فاستويا في سبب الولاية، عراحم كل واحد منهما صاحبه.

قال: وإن وهب لهذا الذلام هية والأبوان حيال، فقيل أحدهما جاز، أما على قول أبي يوسف: علان كل واحد منهما يتقود محميم التصرفات، وأما على فولهما: فلان فيول الهية لا يفتقر إلى الولاية، ألا ترى أنه صع من المعجود، ومن الذي يعول الصعبر وينجفف قال عليه الصلاة والملام! العن علا يتيما الله فيص هياله!!! من لمله في ذلك ألا تعرف الهنة بهم محض موجا لما تعجا لا نسط صححه إلى الولاية

وكاه الواجهة احدهما وأسهد على دلك جدره لل قطاء والكنمي بذريده الذالية . الأن الله على قائمًا يتوصد على في الهارة والكواء المصر أو الله علاجات فإلى لا ديه العبطراء وقوله ، والسهد على دلك بس على رجه التسوط، فالهيه صحيحة بدرار الإشهاد الكل الإشهاد إيماد الهام على العرارة الطمي فيها بعد موت الأن

و به روحه أحدهما وهما حاصرات حدر ما خلاف والعفر لأبي سهمة ومحمله رحمهما الله أو رلايه الانكاح لا تقبل المراد على مادات الهما نبت لكل واحد قسلاء ولا ففالك ولاية النصوف في نباز والأب قاللة للسركة، فالانتبات لكل واحد كمان ولا غيار للعلام إذا نام الأزالمؤكم أب

و كذاتك لو ادعى أحدهما للصنبي منك حاد بلا حلاقية والانجالهما لا يكون أصعف مراحك الوكبليد، والأحد لوبينين أدينهوم اخصومات والأده اولي، وكانك الم لم وحب على الصغيم مال لرحل، مقديده احدهما حار بلاخلاب الآن نصاء الدين ليس من بالدالولاية، ألا فرى أن صحب الدين إدا ظهر بحش حقة أحذا، وألا ترى أن أحداله صبي تدك وبك بلاخلاف

و ناه الماد ثو اندائری آخته به الدهر میار ما فاید منه له حال حیات فالعصام و انکسو ته و حد سراه کارفری و و ما آمد به دلت و حد ۱۸ خالات و لاید آخد الوصدس بملك دلت پلا تما فید و احد الانوین آویی و ولاد فی اشتراط و بستاجهما اشتراز بالعلام، والعسار مذیب

والواعدي وخدهما للصخر عبيه بمال الصغير ، وقومته أن الواج ديدًا من ماله ولد مدود الهو على هما الاندرج ، الذي وكرانا، على قول أي بوسم ، الحرر ، وعلى

<sup>(</sup>۱۱) مند دائر بارد فرا اصبح التي ترجيح الدائد (۱۳۳۷ ) و العداد و حداد في الديدو (۱۹۵۱ و ۱۹۵۱ و ۱۹۵ و ۱۹۵۱ و ۱۹۵۱ و ۱۹۵ و

قولهماء لأمجوران

و كفاتك أو قبص أحدهما فيماء حب المستعرب فيموا على الخلاف والأي في قبض الدين معنى المبادية - لأن الدمون تقيمني بأمثالها على ما عرف في موضعه ، وتقيره أحدهما المدولات على الحلاف المحلاف فيماء الدين والأن لصاحب الدين أن يما يسمه وبأحد وقضاء وكون معرفة ، ولا يكون ماداة.

بركن حوات عرفته مي الأمرين من التنظر و المختلف، فهو الحواب في وصبيمه . أنما إذا ما المعدّ أو مات أحدهما قدل صداحته الرفا الذي الذي مات أو لاه الأميدا قاما مقدم الأمرين، فكان حكمهما أأأ حكم الأبولين إلا في ولاية النوويج، فإن الرصي لا يمانك سرويح على ما فرف في موضعة .

وني جداً أحد الوالدين متوناً مطبقاً اكتمت الولاية قد الدائاً حراء الا بختون الطلق عمراته الوائدة في حل مقادل الولاية والكتاب حياً ويقبق المستجدم المقادل عمراته الولاية كد لإعساء الخلصا هي حداً المقادل عمراته عمراته كالإعساء الخلصا هي حداً المقادل بحصيها في الخلصا هي حداً المقادل بحصيها في المحادل المستجدة المقادل المستجدة المقادل المستجدة المقادل المستجدة المقادل المستجدة المقادلة المقادل المستجدة المقادل المستجدة المقادلة المقادلة المقادلة المقادلة المقادلة المقادلة المستجدة المقادلة المستجدة المستجددة المستجدة المستجددة المستجدة المستجددة المستجددة المستجدة المستجددة المستجداء المستجددة المستحددة المستجددة المستجددة المستحددة ا

#### نوع أحر

#### ينصل بهذا النوعا

١٧٣٤٩ - الذي وجده استنداره في هذا النوع، أن مصرة الوالداره تعدّر استداره: معره الاستنبلام بعدر وهموة المحرير - الأما في معوة الاستبلاء ما في معوة المحرير وريادة الانادعوة الاستبلاد توجب النسب والحرية، والمبة ألولد ودعوة التحرير توجب

الانتهام حكمها

۲۹) هي سار خوال

النسب والقرية ، ولانرجب أمية الولاء فعند تعذَّر اعتبارها في جميع موادها بجب اعتبارها في يعض موادها تصحيحاً للنصرف بقدر المكنّ ، وإذا احتمع دعوة الاستيلاد ودعوة التحرير ، فدعوة الاستيلاد أولى ؛ لأنها سابقة حكماً ؛ لأنها مستمة إلى وقت العوق، ودعوة التحرير يقتصر على الحال، ولو كانت سابقة حقيقة كانت أولى ، فكذا إذا كانت مديقة حكماً .

1971- قال محمد رحمه الله في "الزيادات: جارية بين رجلي، فولدت استة الشهر فصاعداً منذ وللات لسنة الشهر فصاعداً منذ وللات لسنة الشهر فصاعداً منذ وللات اللاول، فقال أحد الولين: الأصغر بني، والأكبر ابن شريكي، فهذا على وجهين، إما أن صدقه شريك، فهذا على وجهين، إما أنا صدقه شريك، فهذا على وجهين، إما الأصغر، وتصير الجارية أم ولد لمدعى الأصغر، وضمن مدعى الأصغر طن المسقد تربية الهارية موسوراً كان أو محسراً، ويضمن نصف عفر ها أيضاً، ولا يضمز من قيمة الولد شيئاً، ويثبت نسب الولد الأكبر من مدعى الاكبر، وعلى مدعى الأكبر نصف قيمة الجارية.

اما نبوت نبيب الأصغر من مدعى الأصغر الأن نصف الجارية ملكه ، ونشك المانبوت نبيب الأصغر من مدعى الأصغر ، ويتبت نسب الولد الأصغر عن ويتبت نسب الولد الأصغر عن وأما صيرورة الجارية أو ولد ندعى الأصغر الأن أموب الولد يترتب على ثبات النسب ، وقد ثبت نسب الأصغر عنه وصاده و متملكاً نصيب شويكه من الخارية الأن الاستيلاد لا يحمل الوصف بالتحرى ، وإذا تبت في البعض ثبت أكل الكل ضرورة ، ومن ضرورة تبوته في الكل تلك بصبب الشريك ، وأما فسمال نصف تبيه الجارية لشريكه موسراً كان أو معمراً الالاكونا أنه تملك تصيب شريكه ، فهذا قيم مان التملك لا يختلف باحتلاف السار والمسار ، ويضمن نصف عقره الأنه مين وطلبا فصفها ملك الغير ، وهذا الأن مدعى الأصغر ، وإن غمك تصف شريكه من الجارية ، إلا أنه تملكها حكمًا للاستيلاد و وحكم الشيء بشب يعده ، فلا يتين إن أول الوطء ما صادف اجارية المشيلاد و حكم الشيء بشب يعده ،

(۱) وقرح: پښت

امنه، فإنه لا يُوجب العفر على الآب أصلا؛ لأن الآب يقلك الجاربة ستفاعن الاستبلاد شرط لصحته، فتين أنه استولاء الملك نفسه ، وكان الفقه فيه أنه نيس للاب في جاربة الابن ما يكفي لصحة الاستبلاد ، فلم يتبت التملك الفتضى للاستبلاد سابقًا عليه شرطًا لصحته ، وأعابتيت التملك حكم للاستبلاد ، والتقريب ما فكرتا، ولا يضمن شيئًا من فيمة الأصعر لشريكه ؛ لأن دعوته في حق الأصغر دموة استبلاد ، ولهذا صارت الجاربة أم ولد له ، ودعوة الاستبلاد نستند إلى وقت العلوق، وإنه ما كان ههنا لا قيمة له ، فلم يستبلك على الذريك تبينًا له قيمة ، فلها، لا يضمى .

فإن قبل : بنيض أن يضمن مدعى الأصغر جميع العقوء ولا يصمن شيئًا من قيمة الجارية الأنهما تصادفا أن استيلاد مدعى الأكر رباها سائق، وإن الجارية صارت أم ولد لمدعى الأكبر، فمدعى الأصغر استولدام وقد الغير، وإنه يوجب جميع العفر، ولا يوجب شيئًا من قيمة الجارية.

تضادقا، فسقط اعتبر تصادقهم، والتحق بالعدم، ولو انعام تصادقهما كانا الجواب تصادقا، فسقط اعتبر تصادقهم، والتحق بالعدم، ولو انعام تصادقهما كانا الجواب كما للنا، فهها كذلك، هذا عو الكلام في مدعى الأصغر، أما الكلام في مدعى الأخبر عما للنا، فهها كذلك، هذا عو الكلام في مدعى الأصغر، أما الكلام في مدعى الأخبر صب الأكبر نصف قيات صب من أحبى بدعى سبه ينه مسه نها، فهها أولى ويضمن مدعى الأكبر نصف قيمة الأكبر لتدريكه إن كان موسراً، وإن كان معسراً بسعى للاكبر في نصف قيمته كه؛ لأن دعوته في الأكبر لبسب دعوة استبلاد؛ لأنا لو حعلناها دعوة استبلاد، نصبو الجارية أم ولذ لمدعى الأكبر وهذا جرى الحكم بكون الجارية أم ولذ لمدعى الأكبر، ودعوة الاستبلاد إنا خورج الجارية من أن تكون محالا للاستبلاد في حق مدعى الإكبر، ودعوة الاستبلاد إنا تعمل في معمها، فتعلز أن يجعل دعوة استبلاد، فحعلناها دعوة تقرير ۱ لما مز في ابتعاء هذا النوع، فيصبر مدعى الأكبر معنفا للأكبر، وهو منترك يتهما، والحكم في المعدد المشرك بين رجلين أعنق أحدهما أن يضمن لنبريكه لعضه قيسته إن كان معسراً، ولا تصير أنجارية أم ولد لمدعى الأكبر دون وسعى الخلام في الصنف إن كان معسراً، ولا تصير أنجارية أم ولد لمدعى الأكبر دون الأ

لملاعي الأكبير ، فقد تعيادها أن استبيلاه مدعى الأكبير سابقًا أن الخاربة حرجت من أن تكون معلا تلاستبلاه في حق مدعى الأصغر .

قنال حين قال مدعى الأصغر الأصعر ابنى و نقد أثر عبى نفسه ، ووحد هذا الأفرار عبادًا عليه بغذه وحده المدالة والأورار عبادًا عليه بغذه والا بتوقف على نصبه بأو وجد نقادًا عليه بغذه والا بتوقف على نصده أم ونداره فضارة والمراود وصارت الجارية أم ولداله و فضارة المراود فلم بضح و أو تقول الأصعر عبى القيد أقر بنبات نسب الأصغر من الجارية أم ولداله من وقت الدلوق بالأصغر من فقد أقر بغوله ألا الأكبر شريكي بويد إبطال أميه الولد في حده وليس أم هذه الولاء وقصار و وهما القائلة والعدم بنزلة والولد وليقال الأكبر و تكون أبية أم ولداله من حده وليس أم هذه الولاء وقصار و وهما تصاركي القيار الجارية أم ولد الأكبر من شريكي ألمها الولاء والمرافل الأكبر و حكلة مهده وينسم المالي الأكبر وصف النشر الجارية أم ولد

هذا إذا صدقعه شد لكام عاما إذا كداره شريكه فالخواب في حق دناعي الأصغر مد فكرتا، فلا تعيف وتصير في حل مدعى الأصغر كانه ادعي تسب الأصغر وسكت، فلا يتبت نسب الأكبر من واحد مهمها الأن سامي الأصغر أمر بشب الاكبر تشريكه، وشريك بيفيه عن نصه و فكي يعتق الأكبر ، ويكون حكمه حكم عيد مشرك بين تبي شهد أحدهما عبي صاحب بالعثق و وصاحبه متكر الأنه لم الا تول مدعى الأصغر للأكبر ابن شريكي، لكان الأكبر عباله ، وإقاحكم يعتقه بإقراره نبسه لشريكه، فيسمى "العد لهما في قيمته عند أبي حنيفة على كل حاب، ويسعى الشاهد إلى كان المشهود عليه معمراء والا يسعى إن كان موسراً عدم، و مو خلاف معرو مدى الأصل ، كذا هها،

هذا الذي ذكرت كله إذا كان قال أحد الموليين: الأصمر ابني والأكبر ابن شريكي . فأسارة قال: الأكبر<sup>17</sup>ان شريكي والأصعر ابني - مها، على وجهل أيضًا: إن صفاقه

<sup>(</sup>١) هكد في طاوف، وكارافي الأصل وم السي شريكي

<sup>(</sup>١٠) هكد في ظاء وكاله في لأميل وهناوم الفكول العد الزاج ...

<sup>(\*)</sup> وقوع - إذ قال: الأكبرابني، والأصعرابي شريكو ..

مِن يكه في ذلك أو كلُّمه و قان صدَّف ثبت نسب ، لأكبر من الله بك المبدق، وصارب الحاربة آم ولمدلف وشمين ذرعي الأصغر نصف فيحتباه ونصف عقرها موسرا كان أو معيدك ولا يصيدوم فيمة الولاخكاء وصاد الشريك المهدك في حذا العصرمظير مدعى الأصغر في الفصر الأول، أما بيان نسب الأكبر فطاهر، وأما صيرودة الحارية أم ولله للنفريت المصدق باعتبار أن تصديقه يستند إلى وقت الإفرار، فأوجب نفاذ الإقرار من وقت وجوده، فصيارت دهوة الفروك المسدق للأكبر سابقة من حيث الحيل، وأما خبيدان نصف فيهة الحيءية وخيمان زهيف أتعفيء وعدم ضيمان فيسة الوكد فليساذكوناه والقياس أن لا يثبت نسب الأصغر من مدعى الأصغر ؛ لأنَّ الأصغر ولد مدعى الأكبر ؛ وفي الاستحسان يتلت ؛ لأن أميه الولد للإقبر لم تكن ظاهرة وقت العلوق بالأصعر . فإنما است لدها مدعى الأصغر ساءً على ظاهر الملك، فيكون سغروراً، وولد المغرور ناست التسب سه . وضيين مناعي الأصغر قيمة الأصغر لشريكه؛ لما ذكرنا أنه ولد العرور وولك اللغرور حر بالقيمة، عليه إجماع الصحابة.

من مشايحنا من قال ما ذكر من الجواب قرابهما، لا قوال أبي حنيفة رحمه الله، فإذ ولد أم الولد لسر بمنفوم صده كالأم، وصهم من قال: لا، بل هما قول الكل؛ لأن حكم الاستبيلاد حيالة العلوق بالأصيغو لم يكي ظاهراء أو إها ثبت "عند الدعرة بطريق الاستباد إلى وقب العنوق بالأكبراء والمستناد ذبت من وجه ظاهر من وجه و فلا يسقط تقوم مالية الولد بالشك، ولأن مدعى الأصحر مخرور على ما ذكريا، والمغرور بأم وقد العبر يغرم القيمة بلاخلاف وغدس مدعى الأصغر لتربكه جميع عفرهاء كذاذكر حهناء وهو إشارة إلى حقيقة الواجب؛ لأنه استولد أم ولد الغبر، واستبلاد كم ولد العبر. يوجب جميع العقر.

وذكر في كتاب الدعوى: أنه يصمن نصف العقرء وهو إشارة إلى الحاصل بعد المفاصية والأنه وجب للدعى الأصبغر على مدعى الأكبر الصف العقواء ووجب لمععى الأكبر على مدعى الأصغر جسيع العقر، فيصار النصف بالنصف قصاصاء بقي الحاصل يجاد القامية الدمودات

<sup>(</sup>۱۱ وي م. يتبت .

فيان قبل السبخي أن تصيير الخارية أم وأما فالنفي الأصعور دونة معاعي الأكبر والأم الدعى تسبب الأصبخو قبيل صدير ورد الخبارية أم وبد للدعى الأكسر والأد دلك لا يسمين تصاديقة

قلماً مدهى الأصغورة قال الأكبر الزينويكي، فتداف لشيدي، سنات لسب الأكبر من ماهي الأكبر، وتعريج الخرية من أن تكون مجلا لأمية الولدقي حي تسمه فتسات سبب الأكبر من مدعى الأكبر إن توقف على بصديق مدعى الأكبر، فيخروج الجارية من أن تكون محلا لأمية قالدي حق مدمى الأصغور لاينوجك على تصديق مدعى الأكبر والأنه اقرار على نقيب ، وهذا سائم على دعواد للأصغور، فلهذا الاتصير الجارية أم وقد لمدعى الأصغ

وأما إذا كشبه شريكه بشبت لسب ولد الأصحر من مدعي الأصحر، وصنات اجديه أم ولد له، وصمر لشريكه نصف فيمنها، ونسبف عفر ماء والابتساس من فيمة مولد نستاً

حال مشابعته ويشعى أن يكون هذا احوات على فولهساد أنها على فول أبى حنفة الانصير اجارية أم المنظمي الاجتماع الأم أثر أملا شية الولد للشريك، وإنها حل لا يضلخ بالرد والكفيات، فعلى الإقراراء فالبناء والإيصاع دعا الإيداد ذلك المساد، وصار كما لم أفر سبب، وإنه حاريه من صده ، فعاد عنده عنده عندالك، ثم الاساد المولى المساد الم يصلح عند أبي حسفة ، وطريقه ما فساد و لكن فيت سبب الأصلار منده الأدران من صورية والمال حل الاسلام عندة الدياس من صورية والمال حل الاستان المناسلة المناسلة المناسلة والمناسلة المناسلة ال

ويكن أديفال. مأذ هذا مول القل د لأم معتبر هذا الإقرار في من مرعبهما. ووجو مديستان فيديا لشرياك وهذا أمر معتبل من أمنة الولاد من الحملة وخوار أن يصدق وبد ولاينت نسب الأكبر من السريك، ويكون الحكم فيد فالحكم في عبدين بير شركن شهد أحدمها على صاحبة بالعنق، على ماذك بالهرار هذا.

#### نوع أخر منصل بهذا النوع:

١٧٣٦١ - قال محمد رحمه الله في الجامع : رجلان اشتريا جارية وقبضاها، فولدت عبدهما وكدأه فادعى أحداثا جابن الحارية أنهية النتيب وادعر الأخر الولدائم ابيهم وقد كان الدعوة سها معاء وكل واحد من المدعيين بحال يولد للتله المدعى، فإن كانت له لادة لسنة أشهر مصاعداً من وقت التبران كانت دعوة المدعى الوقد أولي، ويصبر الوكدات، والجارية أم وكدله؛ لأنَّ دعوة مدعى الوكد دعوة استبلاد؛ لأنَّ علو أنَّ الولد حصل والخاريه في مذكهما؛ لأن موضوع المسألة أن الجارية حامت بالولد لسنة أشهر فصاعداء وستة الأشهر مدة يحدث فيها الولد التام، والحمل عارض، والأصل في الحوادث أن يحال بهاخل أقرب الأوقات، فهر معنى قولنا: إن دعوة مدعى الولد دعوة استبلاده ودعوى مدعى الحاربة دعوة تحريرة لأن علوفها ليويكن في ملكهما موقد ذكرنا أن دعوه الاستبلاد مع دعوه التحرير إذا اجتمعا كانت دعوة الاستبلاد أولي، وإذا صار دهوته أولي ثبت بسب الولد مروره تصبير الحيارية أو ولدلوه ويضيمن لشريكه تصغب قسمة الجاربة ؛ لأنه بملك تصلب سريكه من الجارية ؛ لأنه كا استولدها صار نصيب المسكو لدامن الحاربة أم وقد لهم وصدر بصيب الشريك أم وقدقه أيضًا؟ لأن أمية الوقد لا تحتيمل الدصف بالتجزئ الأن أمية الوكد عبارة عن صبرورة الجارية فراشاً للمولى حتى إذا جناءت بالوقد ثبت النسب من المولى من غيير دعموة، كسما في النكاح، وهذا عما لايتجزأ، لأنه لا يتصور أن يكون البعص منها فراشًا، ولا يكون اليعض فراشًا.

قانا: ولا يصبر نصيب الشريك أم ولد للمستولد إلا بتملكه نصيب شريكه، فبصبر مستملكاً نصيب شريكه بالضمان قال: ويصمل لشريكه نصف فيسنها موسراً كان أو معسراً: الآن ضمان الاستيلاد لا يختلف باليساد والعسار، ويضمل لشويكه نصف عفرها أيضاً؛ لأن العلوق بالولد لما كان في ملكهما بالطريق الذي فلنا صاره و واطنًا حاربة مشركة.

فإن قيل: ينبغي أن لا يصمن صاعي الولد شيئًا من قيمة الحارية ومن عقرها

للشريكة الأنالشربك أقر أنها حرة الخادمي أنها الله .

قلنا انعم إلا أن إفرازه هذيطل، وبيان ذلك من رجهين . أحدهما: أنه إلها أفر بحريتها بعدم هي زالة عن ملكه من حيث الحكم، الاعبيان، سنه ما ذكر نا أن دعوة مذعى الولد دعوة سيلات ودعوته ملحى الجارية دعوه تحرير، ودعوة الاستيلاد تستند إلى وقت المنوق، ودعوة التحرير نقتصر على حال وجودها، وحاله محي الولد متمكا بصيب شريكه من الجارية من وقت المنوق، فصار مدعى الجارية مقر بحريسا بعد ما رالت عي عي ملكه من حيث الحكم والاعبار، فلم يصح إفراره، فصار وجوده والعدة عنوالة.

فإن قبل: فم لا يجعل هه الغرار مجازًا عن لامراء عن نسب القيمة وعن نسف العفر؟

قساء تو جمعناها مجازاً من الإبراء نصا "لا يستح ولا يسرأ؛ لأن صحبه وعو مدعى تولد يأتي ذلك لما زعم أن الجارية صارت أم ولد له، ولو ليرأه عن ذلك صراحة، وقع بقيمه مدعى الولد، قال لا يراء فكذا مهناء وكان كمن التشرى عملاً بألف درهم، ثم أثر المائم أمدكان أعنقه قبل البيع، وكليه المشترى في دلك، قبل المشترى لا يبرأ على النبي"، وطريقه ما قبلاً

الوجه الشيئ البصلان إقواره أن مدعى الوقد بدعوى الوقد سنحا على شريكه للك يصيه من الغاربة و وغاستحق التهدف عليه بالتيسة الأن قلت مال الغير من عير وصاه الايحور (لا بالغيسة الفهو سذا الإقرار بريد إبطال الاستحقاق المست لنفير عليه وحوالا بالاي إلى المطال الاستحقاق المست لنفير عليه وجود هذا الإقرار والعدم بمزلة وطهدا قال: له نصف فيسة جارية واكس ماع عبداً لم إن البائع أفر الدكار مر الأصل فإله الايسقط عن فشترى شيء من النسن وإلى كان هو بيكر وحواب النسن له عبد والان كان هو الإقرار وجواب النسن له عبد والان المتشرى استحق عنث العبد عليه بالنسن فها بهذا الإقرار وبهد إيطال ذلك الاستحقاق الشات للمشترى عليه فله عليه والراوه كذا

١٦) فكما في ها، وكان في الأصل وف وم - أيضًا .

<sup>(</sup>٢) فكفا في طاء وكان في الأصل وها وم. البعران .

بها.

فإن قبل: إذا وجب لصف فيمة الجارية لم لا يدحل فيه مصف المقر، كما في الأبإدا استولاء فإن هناك لما ملك الأب الجارية بالفيمة دخل فيها المقر حتى لا يضمن العقر؟

قلنا: عدم وجوب العفر ثمة ما كان باعتبارات دحل في قيمة الجاربة من ماعتبار أن دحل في قيمة الجاربة من ماعتبار أن الآب يملك الجارية سابقًا على الوطه شرطًا مصحة الاستبلاد (الأن ما له من الحق في مال الآب لا يكفي لصحة الاستبلاد، وإدام لكها سابقًا على الوطه مالوطه صادف ملكه، فلم محب العقر، يخلاف الشريك الأن الاستبلاد، ويقا ملكه، فلم محب العقر، يخلاف الشريك الأن الان أمية الولد في نصيبه بالطريق الذي يتملك نصيب الشريك بعد الاستبلاد، وبعد ما نت أمية الولد في نصيبه بالطريق الذي قفله فالوحه صادف حاربة مشتركة، ويضمن بصحب العقر لهدا، ولا يضمن مشعى الوحه الولادة الألا لولادة الولادة الأل لولادة حصلت كلها في ملكه، وكان الوقد حاصلا في ملكه، ولا وجه إلى أن يضمن فيمة حالك أن يضمن فيمة حالة العلوق، وإل كانت الجالوفة حاصلا في ملكه، ولا وجه إلى أن يضمن فيمة حالة العلوق، وإلا كانت الجالوفة الملكها وقت الملوق؛ الأنه ما مهمينًا مي ذلك الوقت.

مذا إذا حادث بالواد السنة النهر فصاعدًا من وقت شراءها" إياها، فأما إذا جاءت بالواد الأفل من سنة أشهر من وقت شراءها إياها، وباتى المالة بحالها، صحّت دعوة كل واحد منهما فيمما ادعى، ويشبت نسب العلام من مدعيه، ونسب الجارية من مدعيها، الأن دعوة كل واحد منهما دعوة تحريرة الأن علوق كل واحد منهما ثم بكن في ملكه، فانعم دليل السن، وزال المرجع

قال: ولا يضمن مدعى الولدلشريكه شيئًا من قيمة الجازية، ولا من عقرها، ولا من قيمة الولد، أما لا يقيمن شبّ من قيمة الجازية، وإن زهم أنه تملك نصيب شريكه من الجازية مانقيمة إلا أن شريكه يكاريه من إقراره، فإنه يقول: بأن مدعى الولد لم يتملك على نصيبي من الجازية، لأنها عنقت حرة أو وقيقة إلا أنها عنقت على حين الشعريناها، وقد صحّ هذه القالة منه لقيام مدكم في الجازية وانت هذه المقانة، ولم يصو مكذبًا ضرعًا

<sup>(</sup>٦) مدين الفوسين من ظ. .

<sup>(</sup>۲) رفق ط: : شرامطیا .

في حدم القنافة ٩ لأن الفاضي فضي بعيش الحاربة كما فان، وأما لا عيم، له شيئة من قيمة الولد؛ لأن مدعى الجاربة يقول أنه منا أتلف أنالد على الأبه حافدي، وقد عدق حد الأصل وبالبريصر مكادئا في هذه المقالمة الأن القاضي حكم محريه الواد كحا يفول هواء وأمالا يضمن لمشيئاهي عقرها وزعمه معتبر ضرعاء الاذكرتاء

قال: ولا يضمن مقاعي اجازية نستًا ما تسمة الخارية لشريكه عبد أبي حنفة إن كان ماحدًا ، والأكان معسوكُ، فاحاربة لا تسعى في فيك ، وعندهما ن كان موجوً . يخميس تعيف ويمتها، وإن كان معسراً صعت الجارية في دفاك؛ لأن في زهير شربكه أبو بدعاي الجنارية أنعف على أم ولديء وحبال بينها وبينج الإأن رني أم الولد لنس يتنفوه عندأبل حنيفة ووعندهما هوامتهوه والمطلة معروفة في عتاقي الأصاب

وقفائك لايصمن منأعر الجارية نسيقا مراعقو الخارية للمربكة والأن مدعى اجذرية ما أفر يوطه، لجارية، وإمّا أقر يوصه أم الحارية، وأم الجارية لم تكن علوكة نَشريكه.

١٧٣٦٣ - وحلال انستريا حاربة، فولدت في ملكهما المنة السنة أنسهم فصاعباً، فكبراث الاسف وولدت بنشاه تبرادعي أحاد التمريكين البتان الكبريء والأعي الشويك الأحر السك الصغرى، وكان الدعومان منهما معًا.

وذكراهي الكتاب أبابيب سبيا فإرواحد متهماس مدعيها، أمانسب الكبري فوقيًا لشبت من مدعيه؟ لأنَّ وعوله وعدة الأستبلادة لأن عنْ في الكبري كان من ملكهما ، وبالسوية الاساديا لإد تستنده إلى وقت العلوق، وفي تفاد الحالاة الفلا مناوع لداء صاحبت همونه ، « ينبت النسب مه « وأما نسب الصعر في فقد قبل ما ذكر في الكناب : إله يشت مساء الصغري استحميانه والفياس أن لاتسح دعوته ولا ينبث نسمهمامته إلا أذ محملة وحمدالله فبريشكو الفيامر والاستحسان في هذا الخيادي، وإعاذكوها في عباق الأحيا أأفر مسألة نتيه عدوا فسأله

وحدالفيات في ذلك أنّا حكما بنيات نبب الكوي من مدعيها؛ لما أن دعونه دهوة استهلاده ودعوة الاستبلاد نستد إلى وفت انعلوقي ففلا حكمنا يثبات سب الأكبري ويحوبتها مزاوقت العفرقء فتدن أيامدهي الصغري ادهي ندب والدحوةء

<sup>(11</sup> وفي ط: بيلاً .

وليس به رسها نكاح، ولا نسبه نكاح، فلم نصح.

قال اله لا يضمن مدعى لصغرى أيضاً للدى الكرى نصف قيمة الكرى، وإن حسل مدى الصغرى مدعى الصغرى المرات الكرى للده لا الكرى الكرى الذه، وأن الحرة الأصل وقد مدعى الكرى الناه، وأن الحرة الأصل وقد صدع الكرى الناه، وأن الحرة الأصل وقد صدع أذا الدعوى المدعى الصغرى الصف حتى حكما لحرية لكرى وأبوت المبيا من مدعيها، ويقسس مدعى الصغرى الصف عقر الكرى لها على رواية خدا الكناف وهي معض روايات كناب المتاق كال المعامن مدعى الصعرى حميع عقر الكرى؛ لأن مدعى الصعرى حميع عقر الكرى؛ لأن مدعى الصعرى وصفها بعدما مكم بحريفها الأن دعوة الكرى استندت إلى وقت عنوقها، وقت المياو وكت عنوقها،

وحه رواية هذا الكتاب: أن مدعى الصعرى كان بصفها علوقا له طاهراً و كان مثل التسويكة بتصف العقراء وكان مثل التسويكة بتصف العقر إلى بدعوة الكبرى للمثلة عن حيث إلى دعوة الكبرى للمثلة إلى وقت العلوق، فيظهر أنه وطي الكبرى، وهي حرة إلا أن الاستناد إلى عقه رفي حي شات النسب، وما لابد للنسب منه من حرية الوائد من الأصل، أما مسمة للسب منه بد أما العلوق على وهو دها، وهذا الأن الاستناد إلى الصرورة والأن النسب بلد من وقت العلوق، فيظهر الاستناد الى حي قائد من النسب بلا من المشوق، فيظهر الاستناد الى حي قائد النسب، والإندائيات اسبب به، وقلسب بد من المشوق، فيظهر الاستناد الى حي قائد النسب، والإندائيات اسبب به، وقلسب بد من المشوق، في الوطه، فلا

يظهر الاستناد في حقه ، وإذا لم يظهر الاستناد في حق المستوفي بالرط مساو مسعى الصغري واطئًا الكبرى ، والكبرى مشتركة بينهما ، فيكون مقراً بتصف العقر ، وإغا أوجبنا نصف العقر للكبرى مع أن مدعى الصغرى أفر بذلك لللمدعى الكبرى، لا للكبرى ؛ لأن مدعى الكبرى حول ذلك من نفسه إلى الكبرى بإفراره أنها حرة الأصل ، وذلك صحيح منه في حق تعييه

قال: ويضمن مدعى الكبرى نصف ثيمة الخرة حية كانت أو مبتة، وبصف عفرها لشريكه و الآن الجدة علف بالكبرى، وهي في ملكها حقيقة، فصار مدعى الكبرى مستولفاً جارية مشتركة يبنه وبين غيره، والإيضمن نصفه أأن تبسة الكبرى؛ الأنه ضمن نصف قيمة الجارية تشريكه في دعوة الاستبلاد الإيضمن له شيئاً من قيمة الولدا الآنه غلك الجارية من وقت العلوق، ووقت العلوف، وحالة الولادة وإن صار له قيمة، إلا أن الولادة حصلت، والجارية كلها ملك المستولد، فلم يجز أن بصير شيئاً من الولد لغيره، وهو حالت على ملكه.

هذا إذا كانت الحدة حية أو مينة وقت الدعوة، فأما إذا قتلت الحدة وقت الدعوة، وقد أخذ قبسة الجدة وقت الدعوة، وقد أخذ قبسة الجدة بينها تصفان، وبائي انسأله بعناله، فالجواب في هذه السأله، والمسألة المتقدمة سواء إلا في فصلين، أحد هما أن هيئا أن مدعى الكبرى لا يضمن نصف فيسة الجدة لدعى الصغرى، إقايضمن له نصف المقر لا فير الائن مدعى الصغرى لما أخذ نصف الفيسة من الفائل فقد وصل إليه بدلها مرة، فليس له أن يأخذها فلينًا إذ لا يجوز باراء مال واحد ضمائين وبدلين، يخلاف ما إذا كانت الجنة حية أو مينة.

الفصل الناني: أن الجلة على كانت حية أو مينة وقت دعونها كان لا يضمن مدعى الأكبر من قيسة الكبرى شيئًا في قولهم جميعًا؛ لاحر، وإذا كانت مفتولة، فكذلك المجواب عند أبي حتيفة، وعندهما يضمن نصف قيستها أم ولا، فأبو حتيفة وحمه الله سوّى بين هذه المسألة وين المسألة الأولى في هذا الفصل؛ لأن مدهى الصغرى أكر أن الكبرى أم ولداء، ومذعى الكبرى بالدعوة أعتفها، ورقي أم الولد غير متفوم عند، وأبو

<sup>(</sup>۱) وهي ظا: الصيفاء آ.

بدسف ومحمد فرَّفا بين هذه السَّاله وبين السَّالُ الأولَى في هذا العصل.

والفرق، انهما أن الجده يسحل فيها صمال الولد، فيكون الولد حر الأصل، فأما إذا كالت الجدة مفتولة فمستمى الكهرى لم يضمن من فيسة الجدة شكّ حتى يدخل ضمال الولد في . فيصمن مسعد قيمة الكهرى لهذا.

هدا الله ي دكرة بذاك و لادة الكبرى لدنية أشهر مصاعداً من وقب شرا معال ما ما وقب شرا معال ما وقت شرا معال وقات و لادة الكبرى لدنية أشهر من وقت شرا معال والنباقي بحاله و عسدت دعوة مدعى الكبرى أو ولد أما ولادة معال المساعري وصارت الكبرى أو ولد أما ولادة ما وضوة تحرب الأالعادي التعاوي على الكبرى في ملكه ما ودعوة الكبرى "تقتصر على الحال و دعوة الكبرى" تقتصر على الحال و دعوة الكبرى "تقتصر على الحال و دعوة الكبرى العنوى ملكه و دعوة الكبرى التعاوي ما العال وكانت أولى المال المالة الله وقال العال الكبرى الكبرى التعاوي العال العالم الكبرى التعاوي العالم الكبرى التعالم الكبرى التعالم الكبرى التعالم الكبرى الكبرى العالم الكبرى التعالم الكبرى الكبرى التعالم التعالم الكبرى التعالم التعالم

وإذ لم تصبح دعوة مدعى تلكرى، وتم شب تسب الكبرى مده هن تصبير خدة أم ولد ملا على محمد إحمد الله يشار خدة أم ولد ملا على المحمد إحمد الله يشار المحمد أن الخدة إذا كانت مستة أنها لا تصدر أم وقاد لله وقامها تقوم وجو ما إذا كانت و لادة الكبرى لمستة أنها رمن وقت الشراء فكر أن احمدة تصبر أم ولد لمدعى الكبرى حية كانت الجدة أو مينة حي صبح مدعى الكبري نصف فيسة الحدة بدعى الصغرى على في حيال.

والفرق أن حق أمالو مدينة وبيت شمّا لموقد على ما مُرف في موضعه . فقيها نقدم دعوة مدعى الكرى دعود ستبلاد على ما مراء فيستند حربه الولد إلى وقت العلوق. فيشت حق العنق للام من ذلك الوقت شمّا للولد، وفي ذلك الوهت هي محل خقيقه العبول فكانب محلا لحي العنق.

أما في هذه السنآنة للعوة مدمي الكبري لاموة تحريب فتصمر أحرية الكبري في خالة الدعوة، فيتبك أخل المنتق تلام مقصوراً على حالة الدعوي أنضاً، فإن كالبت فية

<sup>(</sup>۱) مکذا فی ها، رکان یی مرف: امنگها .

<sup>(</sup>۲) حكدا في ظ ، وغال في الأسان وموف الطسخري ا

كالت محلا خَقيقة العتق، فيكون محلا لحق العنق، وإذا كانت مينة لمرتكن محلا لحقيقة العنق، فلا تكون محلا لحق المتل، إداخق ملحل بالحقيقة، وإذا كانت الجدة حية حتى صباوت أماولد للدعى الكبريء ذكر أنامدع والكداي يضبعه انصف فبمشها لمدعى الصغرى موسراً كان أومعسواً ، فصماناً الاستبلاد لا يختلف باعتلاف اليسار والمسارة بخلاف ضمان العناق حبث يختلف باختلاف اليسار والعسار

والوجه في ذلك أن قضية القياس أن فسمان العثق لا يختلف أيصُّاء ويكون على العنق على كار حالية الأن المنق هو المفساء ليصيب حياجيه عند أمن حنيمة ، وهو الثنف عَفَى قَوْلُهُمَا وَ إِلَّا أَنَا تَرَكَا النِّبَاسِ وَوَلُوجِهَاءَ عَلَى الْمُعَدِينَةَ كَانَ الْمُتِي مَعِيداً بالنَّقِيرِ وَا والنعير الوازد بربجات فيتمان المتحرطل العبدالذ كان للمنق معتبرأه ومنفعة الإعتباد والإفلاف في نصيب الساكت، كلها تحصل للعبد لا يعتمر واردًا دلالة في خممان الاستيماد، وهامة مناهم الساكت حاصلة للمستولد لا للأمة من الإجارة والتزويم والاستخدام والوطع، وهو معنى ما نقل من المشامخ أنَّ ضمان الاستبلاد ضمان تُلك: م إن هامة منافع نصيب الساكب للمستولد لا للأمة، فيكون ضمان قلك بهذا الاعتبار: موحب عليه موسر" كان أو معسد ألهذا.

١٧٣٦٣ – رجلال اثنته بالجارية، مولدت في ملكهما ولهاً لأقل من كة أشهر : فادعى الولد أحدمناه صحت دعوقاه لأنه بلك إعتافه وإفاره مبيه شريكه وقنصح دعونه من طريق الأولى؛ لأد الدعوة أسرع شوقًا من الإعتاق بدليل أن الأب" ونك ه عواة وأنه جنازية النه ""، و لا يملك إعلى في وإذا مهمعًات دعوته كالب الحيارية أم ولايا. وضمن لفريكه نصف فيمتها يوم ادعى الولد موسراً كان أو معسواً ؛ لأبه صار علكًا أصيب شريكه من الخارية ، أكثر ما "أثياب أنه أفي بالاستبلاد قبل لماك و و بالاستبلاد قبل الملك لا يثبت التملك، إلا أن الاستبلاد قبل الملك قد ينعقد مو حيا أمو مية الولم

زد) مكما بي طاره مدوكان في الأصوروم - مضمال أ

<sup>(1)</sup> وقايدين الأصل وت ومنا الأمان

فالله) وكانا في الأصل وقد رجيد أمثاً ..

<sup>12)</sup> رهي ط آکٽو ٿا.

موقوعًا على الملك، كسالو استولدها بالتكاح، والايصلين لشريكه شيئًا من عقوها: لأنه لم يصر مقرًا له بالعقر؛ لأنه أفر بالاستبلاد وبالوط وسابقً على الملكا؟.

والجراب في الوقد كالجواب في الصداوة كان بن النين أعنق أحدهما ؛ لأن هذه الدعوة في حق الوقد دعوة تحرير ؛ لأن الدغوق به لم يكن في ملكهم، ولهذا ينبث الولاء للمدعى على الوقد، وفي إعناق أحد الشريكين خلاف ظاهر بين ألى حنيفة وبين صاحبه في كيفية أشنن، وفي كيفية الخيار للسائل، كفا هها.

قايد قبل: المدعى نا ملك تصبب الساكت من الأم بالقسمان، ينبغي أن لا يقسمن قيمة الولد كما في دعوه الاستيلاد.

قلتا: في دعوة الاسبلاد يسملك نصيب شريكه من الجاربة وقت العدوق، ولهدا لعمر فيستها يوم العلوق، وفي تلك الحالة الولد متصل بها، فيصير كما تو اشترى نصفها والولد في بطنها، فيكون ضمان نصفه بطريق النبعية، ألا ترى أن نمن نصفها بصير نمن نصمه مطريق النبعية، أو مقول: في نلك الحالة الوقد ما مهيى لا قيمة أنه، هلا يلازمه بتفايته مسيء، أما ههنا ملك الأم بعد انتصال الوقد منها، وبعد ما صدار أصلا، فلا يملك الله عليه شريكه من الأم، فيضي الوقد مشتركا بنبهما، وبالحرير أفسد، وأتلف نصيب شريكه من الأم، فيضي الوقد مشتركا بنبهما، وبالحرير أفسد، وأتلف نصيب شريكه، وله فيضم في فيضي الوقد مشتركا

# نوع أخر

# متصل بهذا النوع أيضاً:

۱۳۳۱۵ - قال محمد رحمه الله . أمة بين رحلين حامث بولدين في بطين" . هادهي أحدهم الأكبر ، والآخر ادهي الاصغر ، وحرج الكلامان متهما معا . صمت دعوة كل ، احد منهما استحمالًا ، ولو بدأ أحدهم بالدعوة ، إن بدأ مدعى الأكبر بدعوة الأكسر ، ثبت تسب الأكبر منه ، ولم يتبت سب الاصغر منه ؛ لأن تحصيص الأكسر

> 49عكذا في ظل وكان في ف وم " حلى لمالك " وفي الأصل " على أن المالك . -

(٣) مكذا في ظاء وكان في الأصل وصوحة - في يطن واحد فادعي . . . إلح . .

بالدعوة نغى الأصغر ولالغاء وكأنديني الأصغر صديحك ويكدن الأصغر ولدأوولد مدعر الأكبر عمل تحالمه الأن اخارية مبارت كلهما أم ولد لناعل الأكبير حالة العدوق بالأكس، والأصغر حدث بعد ذلك، فلهذا كالوالأصعر علوكًا للدهر الأكسر وولد أم والداء وتصمر مدعى الأكبرانشريكه تصف قيمة الجارية وتصف عفاهاء ولايضمار شيئًا من فيمة الموقد الأنسر، ولا من قيمة الوقد الأصغر. ولا عمج دهوة مدعى الأصغر معبد ذلك والأنه يدعني وللدأم وللد للاعرز الأكبراء ومن ندعي ولندأم وللدائمير لانصح دعوته إلا يتصديق ذلك الغيراء ويضمن مدعى لأصغر لمدعى الأكبر جميم عقرها ؛ لأله أقرب طاء أم راست إلا أن لدعي الأصغر على مدعى الأكبر نصف العمراء ونصف قيمة ا خارية ، فيتقاصاً لا إن تبريكن نُمة فضل ، ويتر الأان الشضار إن كالا ثمة فضال، وإن بدأ مدعى الأصغر بدمون الأصغراء ثبت بسب الأصغرامنة وتصير الحاربة كلها أمولك الهاي ويضير الشريكة بصبق قنبة الجاربة ونصف عفراها أوالا يضيرا فسأامرا فسنة الوالد الأصغراء لأنه فسمز الأم فلا يصمن للولده ويبمي الأكبر تذامت كابيتهما لإذا ادعي معدولك الأكبر صبحته وعونه والأنه اوعل تسب شخص معضه محلوك بمواء ضمار للذعل الأصغر لصف قيمة الأكبر إن كان موسراً ؛ لأنه لا يُكل أن يجعل دعوته للاكبر دعوة استبلاده فجعلناه دعوة تحرب فصار معتقاً بصبيه بدعوته وصارين حق الشريك كأله أعهده فيكون الجواب فيه كالحواب في عبد بين شريكين أعنفه أحدهما.

# نوع أخريتصال بهذا النوع:

الاسمان الإخراد الوجل ، وترك أمة حاملا ، وترك ابنين ، وادهى أحدهما أن الحمل منه ، وادهى أحدهما أن الحمل منه ، وادعى الآخر أذ الحمل من أبيه ، وخرج الككلامان منا ، صحت دعوة الذي ادعى أن الحمل من أبيه ؛ الأن الدى ادعى أن الحمل من أبيه ؛ لأن الدى ادعى أن الحمل منه يحمل النسب على مصمه ، فيكون مقراً على نفسه ، والذي ادعى أن الحمل من أبيه بحمل النسب على الغير ، وكان دعوة من يحمل النسب على يفسه أولى ، وإذا صحت دعوة الدى" ادعى أن الحمل منه دون دعوة من يحمل النسب

<sup>(11</sup> وفي الأصل وعدوم. التي)

كيان الذي ادعى الخيس من نفيسه تليزه بالدعوة، ونو تغرد هو بالدعوة تصح دعوله. وتصبر الخارية أم رقد له ، ويضمن بصعب فيمتها لشريكه ، فذا ههنا.

قال قبل : كيف بضمس لصف قيمتها لشريكه، وإن من زعم شريكه أنه ليس عليه قيمة اخارية - لأنه في زعم شريكه أنها أم ولد للأب، وأنها عنقت بحوث الأب.

قلنا الان تشريكه صنار مكديًّا في راحمه حين جعل القاضى الجارية أم ولد للدعي الحيل عن نفسه، فالتحق زعمه بالعدم، وخسس نصف الدعر لشريكه والأنه أثر أنه وحي، جارية أبيه، وصمل جميع عقرها لابيه، إلا أنه فا مات الأب ورث من ذلك نسفه. فسقط عنه النصف، ونفي النسب الآخر أنساحيه

قال شيخ الإسلام. هذه المسألة تصييص أن دهود التحرير يتنظم الإفراز بالوظام. كدعوة الاستيلاد؛ لأن وضع هذه السألة في وحل مات وتوك أدة حدالا، فهذا بوجب أن يدحل في ملك الابنين وهي حامل، فتكون دعوة مذعى الحيل عن نقسه دعوة عوي، و ومع هذا وجب عليه المغر، ودفي هذا الفصل احتلاف الشايخ على مدياتي بيانه معدهما: - إن شاه الله تعانى - هذا الذي وتورا إذا خرج الكلامان معاً.

و تدلك الحراب فيما روايدا مدعى حبل عن نسبه بالدعوف و الكلام به أطهيه ولي بدأ المفات العرب على المسبب على المنب المادود المادود المادود المنب المادود السبب على الغير و ولكن بعثل تصف اجارية ونصف الولند بإقراره الاله إعم أن احاريه عنف الغيرة والمن المعاوية والمنف الولند بإقراره الاله إعم أن احاريه نصف الحارية والمنف الولند ويقًا الآخر عند أني حتيمة نصف الحارية والمنف الولند ويقًا الآخر عند أني حتيمة الولند والأن العنى عدد متحزى والايضمن المادي للاجه شيفًا الآخر عند أني حتيمة الولند والأن المعنى لم يقر بسبب الفيسال، فإنه لم يقر أنهما عنفا من جهته وإنما أفر أبها عنفا من جهته أبيه وعنى الأب لابوجب عليه فيماله ويكون مكراً المقسمات أبها عنفا من جهته وإنما أفر وعرب عليه فيماله ويكون مكراً المقسمات وعن عليه عند بين شريكين أمر أحدهما أن صاحبه أعن بعيبه والإيصمي المساحبه أعنى بعيبه والإيصمي المساحبة أوالم المناق حاحد الإجمال نصب عن الحارية كله هيئاً وأما على قول أبي يوسف ومحمد إلا يضمن في حاجه فيلًا من أبه عنى الحارة الحارة كله الهناء وأما على قول أبي يوسف ومحمد إلا يضمن في حاجه فيلًا من أبه عنى الحارة الحارة كله المادة المناق عدد من المادية المادة على أن الحيل من أبه عنى الحارة الخلالة المادة عن المادة عن المادة عن المادة عن المادة المادة المادة عن المادة عن الحارة المادة عن ال

الآخر الولديمة ذلك أنه به ، فعلى قول أبي حيفة رحمه أنه صحب دهوته ؛ لأن ملكه في نصف الحاربة، والوقد قائم عنده وها، كان لصحة الدعوة، وهمار نصيب من لجارية أم ولد له ، ولا يضمن لصاحبه شيئًا ، لا من الوقد ولا من الجارية ؛ لأن المدخى أم يعامد عبل صاحبه نصيبه و الأن تصبب صاحبه عنق عليه بإقراره والأن الحال من أبيه ، ويضيمن تعيف المقر لصاحبه إن صداقه صاحبه أحذ ذنك منه والأنه في زهمه وطء حبريه الأدب وضبس المقر لأبيه إلا أندورت النصف مز دلك فينبقط عنه النصفحة ويعقل النصف لصناحيه ، فيأخذه صناحيه إن صندَّته صناحيه في ذلك : وإن كذبه بطلَّ. وطمه ورقراره، وطفي فول أبي يوسف ومحمدا البت نسب الوقد مه استحمالًا، وبذلم بكل له فيه منك لما أنه عنني كنه بإقرار المدعى الأول إله يتبت؛ لأنه ادحي تسب حمدة بر ليس لدنست معروف فتصح دهوته استحساقاه كحالو ادعى سب لقيظه وضمن تصف العقر الصاحبه نا ذكرنا.

### نوع أخريتصل بهذا النوع:

١٧٣٦٦ قال: أمة بن رجلين جاءت بولد، فادعياه وقد ملك أحاحما نصيم، منذ شهراء وملك الآخر نصيبه منذسئة أشهراه فدعوة صاحب اللك الأول أولي: لأن وحوانه سابقة معني ١٠ لأن دعوته ومواة استولاد يستمالل وقت العلوق. ورة حمارت وهورته أوالي ذكير أنه يضيمن نصغب فيبعشها ونصف عنفرها ، ولم يذكر أنه لم يصدمن الصاحبة أو تمنع صاحبه. قالوان وينبغي أن يضمن ذلك لينتع صدحيه ؛ لأن دهوته دعوة استبلاد يستمدالي وقت العلوق، والعموق كالدفي ملك باتع صاحبه، فصاه منملكً على بانع مساحمه تصبيم . فيضمن نصح فيمتها ، ونصف عمرها فيانع صاحبه من هذا الوجه، وطهر أنَّ البائم حيرَ ماع هذا النصف باع أم ولدُ الأول، فمكون باطلا. غيجب على البائم أن يردُّ " جميم الثمن على صدحب الملك الاخراء وهن يعيمن صاحب الملك. الأحو العقو لصاحب الملك الأول؟ لمريذكو محمد وحمداته هذه العصل ههذا.

وذكر الشايخ في شروحهم: أنه بصمن جميع العقر بممالك الأول؛ لأنه ظهر أنه

دا) هکداهی ظاء وکان فی فیره: آن بر حمر

أشر بالوطه بعد ما صارت أخترية كلها أم ولد نصاحب الملك الأولى. وما ذكر ما لشايخ إشارة إلى أن دعوة كلح التحر دعوة تحرير بانظم الإمار الوطاء، فإن دعوة صاحب المك الأخر دعوة تحرير المعتوى لتحرير الإنتظم الإمار الوطاء السرح محتصر الطحارى يشير إلى أن دعوة التحرير تعتصر على الحال، ولا تسند وم التحرير المنظم الإقرار بالوطاء في منك إلى ما قبل ذلك لا ينظم الإقرار بالوطاء في منك النبير، ومحمد وحيد الله لاينكر المغرور دعوه الدحرير، إلى يقتكره في دعوه الاستلاد، وكان محمداً صحح دعوة التحرير الما الوطاء في المشار المحدور الما المار الفائل في الحال من غير المشار المحدور المارير المدور المارير وقد العبر مقعدوراً على الشارير والتحرير المعاروراً على المحدوراً على المحدوراً على المحدوراً على الخال في حق المدوراً على الخال في حقوراً العبر مقعدوراً على الخال في حق بيان نبات السبب حكماً لا ينتظم إفراراً بالوطاء.

هذا إذا علم الخالف الأولى من المثلث الآخر ، فأما إذا فم تعلم نسانت الولد منهما، ونصير الجارية أم ولد لهما الأيهما المنهمات في الدعوذة لأن دعوة كل وحد منهما العنمل أن تكون دعوة تحرير ، قال الولا عقر على واحد منهما، قال بعض مشابحت المرد يقوله لا عقر على واحد منهما الصلاء بإنه أراد به لا عقر على واحد منهما لهما حبه الرلا شلك أنه لا عقر على واحد منهما لهما حبه الرلا شلك أنه الواطن في ذلك ليس بعلوم ، وكان المقضى عليه بالمنفر وانقضى به بالمنفر مجهولاً الله منهم لا المنفر المقضى به بالمنفر مجهولاً الله والكور الجهالة في الوضعين بمن القضاء ، أما يصمنان عنف المقر للبائع ؛ في منفضى عبه لا غير ، وقائل الحهالة في موضع واحد لا يمنع الفضاء ، بل يقضى في منفضى عبه لا غير ، وقائل الحهالة في موضع واحد لا يمنع الفضاء ، بل يقضى بيرون عامل في منفضى عبه لا غير ، وقائل الحهالة المنافرة الإسلام وحده الك

ويعض مشايحنا فالوال لاعفر على واحد مهما أصلاء أما لصاحبه فمر مشكل! لانا له تبيش أن كل واحد مهما وطي ملك شريكه، وأما لمالع صاحمه فلانه وما يجب

<sup>(1)</sup> فكفا في ظاء وكند في فيد. والاشك أنه لا عقر لواحد سهيما على صياحيته ، وفي الأسل وم بدي صاحبه .

<sup>(1)</sup> هكدا في أل وف وم، وكان تي الأصل المجهولان

العقو للبائع على من حصل وظاء في ملك لبائع، وإنه مجهول، وملك لا يجب عنى اللجه ول، وإلى هذا مثال سمين الأنمة المسرحيين رحمه الله، والأول أنسبه بأصواء أضحتها.

وإذا بجائب الأسه بين رصل وامرأة جناءت بولده فسدعي الرحل وأب المرأة مست الولد، كانت دموة الرحل أدفى الأنه صناحت حضفة للذك، ولاب الرأة الأويل الملك، والشأوين لابحارض صفيفة الملك، ولأن دعوة الرجل تعبت من فيتر تقديم الملك، لان الملك تابت له في النصف وقت العلوق، ودعوة أب الرأة تسبب السطة تفليم الملك له على العلوف، وكانت دعوة الرجل سابقة معنى.

۱۹۳۹۷ - أنية بين رجايز وقدت والكاميكا، أو أسقطت سقطا استباق خلفه. وادعاه أحدهما، صحت دعويه، وصارت الجارية أم وقدله، وقان بسفى أن لا تصر جدرية أمولد له والارتسام الوامالا شباء بهذه استعراء والاستغفاء الوقد عن السباء وحق ابعال الارتسام تعكم لتبات تعلم الدقد.

والحواسات أن الدمل بحقيقة هذه اندعوة إن تعلى وعوايشات السند اكون اللوك ميثًا أمكن العمل بمجازه و يحجل فوقه : هذا وقدى عبارة عن فوقه الهذا أم وقدى بهذا الوارد وهذا الآو سند لوقد إذا تبت بأن كان الواقد حيًا كان من حكمه أن نصير الجارية أدوار الله وقد يعذر العمل بحقيقته بجمل نهائة من حكمه وقصه كأنه قال: عبد أم ولذي بهذا الوقل وتقايره بسأله هذا لني عنى فول أبي حيفة وحمه ها.

أمة بين رحلي حيات بولد، فيادهم أصدهما في مرضي موت مصحب دعوته وينست نسب الداده الآن العلوق المس بملكه و نصير السوية أو يعده وبعيش من جميع المال إذا مات، فرق بين الاستبلاد و لدبيره الان عني للمر يعتبر من ثلث الأليه لأن الدبير وصية ، وإنه من هصول خواتج ، والاستبلاد من حوافجه الأصية الأه المثاني به حينته المعوية ، فصار كسمن الأدبية وأحرة العبيب، وهد دكرت هذا مي شتاب المثاني ، وهذا إذا كان الولد طاهراً . أما إذ الم يكي ظاهراً بعني من الثلث كالتسبر - الله أعلم .

### توع أخربتص بهذا القصل:

الاستحسال الموادن الأب والم حادث بولد فادنهاد فالقباس أن يكوان بينهما المواد المستحسال الموادن الأب الأن الأن مع الأب استويا في اللك في النصف وتراجع الأب الموادن ولذك للابن في النصف ووذا وترجع الأب وبادة تأويل الملك له في مال الان نسب ولك للابن في مال والله ووذا عشورا الوللة للاب في مارد المارية أم ولداء وصف عشورا الإللة بصف المارية المارية أم ولداء وصف عشورا الإلا المستبلاد المارية المستبلاد المارية ا

#### نوعأخو

### في دعوى الرجل ولد أمنه:

۱۷۳۹۹ - قال محد وحد مااند الرجل الدأمة أبها أولاد ود والتهم في نظون مختلفة من غير زوج و قال الولى الحد هؤلاد ابن و فعادام المولى حيا بجد على البيال الآن المولى كما أو بنسب أحدهم فقد أقر بحرية أحدهم، ومن أو احرية علا من عيده و مدانم أولى حيا بحير على البيال، فإن النات قبل البيان وقد كان قال هذه الفالة في فسحنه الحدم المولاد الله اللهائد على فالبيان وقد كان قال هذه الفالة في فسحنه الحدم مهر من المبت الانبيات حتى لا يوث الرواحة المهر من المبت الانبيات المبتدين المبتدين

وأجمعوا على أن أم الأولاد تعتق الأن نيقنا بعتقها، فإن أب الأولاد هو الوالا" بالدعوة، صارت الجارية أم ولد، وتعتق بموته، وكم يعتق من الأولاد؟ اختلفوا فيه، قال أبو حبقة: يعتق من قل واحد منهم ثلته، ويسعى في نلتى قيمته، وقال محمد: يعتق الأصغر كله، ويعتق من الأوسط نصفه، ويسعى في نصف قيمته، وبعثق من الأكبر ثلاء، ويسعى في ثلثى فيمته، ولم يذكر قول آبي يوسف في الكتاب.

وحكى أن النفيه أبا أحمد العياضي: كان يروى عن أبي بوسف أنه قال: ما نيفنت بعنفه بعنق كله، كما قال محمد، وما لم أنيفن " بعنفه، فإن قولي فيه مثل قول أبي حنيفة، قعلى هذا: يعنق الأصخر كله على قوله، ويعنق من الأوسط والأكبر من كل واحد ذلك.

وحه قول محمد رحمه الله: إنا تبعث بعنتي الأصفر الآنه إن كان المراد بالدعوة هو، هنتي هو؛ لأنه ابنه، وإن كنان المراد بالدعوة الأكبير أو الأوسط، فكذلك بعشق الأصغر؛ لأنه إن كان المراد بالدعوة الأصغر وأحوال الإصابة حالة واحدة، وصار يعنق في حال ولا يعنق في حال، فيعنق نصعه، وأما الأكبر فهو بعنق في حال، ولا يعنق في حالين، وهو أن يكون المراد بالدعوة الأوسط أو الأصغر"، وأحوال الحرمان أحوال، فيعنق ثلثه.

وأما أبو حييفة يقول: الأصغر إنها يمن كله ، والأوسط بصفه إذا اعتبر" بالإعتاق لهما من جهة أنفسهما، ومن جهة أمهما كما اعتبر ، محمد، وتعذر اعتبار العتاق لهما بالجهنين؛ كما يبتهما من التفعاد والننافي، فبعد هذا اختلف عبارة المثنايخ في بيال النصاد والننافي من الجهنين، فبعضهم قالوا: العنق من جهة نفسه ثبت أصلا بالدعوة ، والعنق من جهة الأم تبت تبعًا؛ لأنه يعنق تبعًا فعنق الأم، وبين كون التي، ثبعًا وأصلا تنافي ، فلايد من اعتبار أحدهما وإلغاء الأخو، ولا شك أن إلغاء حهة التبعية أولى من إلغاء

<sup>(1)</sup> مكذا في نذه وكان في الأصل وف وم: أحو الراحة [

<sup>(</sup>٢) وهي الأصل أوأم ما لمهائيقين ...

<sup>(</sup>٣) وفي الأصل: بالدعرة الأوسط والأصعر

<sup>21)</sup> ومن الأصل: اعتبرنا ...

حهة الأصالة، وإذا وجبت إلغاء الجهة الذي ثبت لهما العنق من جهة الام، نقيت العبرة للحهة التي تنبت لهما العنو من حهة انفسهما أصلاء وماعتار هذه الجهة تب لكل واحا مهما ثبت العنق، لأن كل واحد مهما بعنق هي حال وبرق في حالور، فيعنو من كل واحد مهما ثلة.

ويعضيهم قالوال ما نبت فيهما من العنق من جهة أمهه بنت في نامي الحال، وهو ما يعد موس السيد، وبينما يست من العنق من جهة أمهه بنت في الثاني تباهي الآن الذي يشت عن الثاني زير الوق عي الخال، والدي يشت عي الثاني يزيل الوق عي الثاني، والدي يشت عي الثاني يزيل الوق عي الثاني، ويبيل كون الوق رائلا في الحال، وعبر زائل تنافي، فلاحت إلعه أصدهت تتقول. إلحال ما يوجب العنق في الخال، أولى من إنعام ما يوجب منجراً في الخال؛ لأن شحر أنوى، فلغنا اعتبار حهة العني الدي يثبت لهما من حهة الأم، ونقب العبرة للجهة الي يشت الهما لمن حهة العبرات العبرة للجهة الي المنتق على ما يبار ولدينك هها أن الورثة، على يجرون على الديانا ودكو في وصابا الفتاوي المهم يجبرون، وإذا بين واحد منهم، وقالوا: هذا ولده بت نسبه، ولا يتف الي تول طاقر وحجو دهم.

الابن، وولد الامن ولدا من أسة الرجل ابنا من غير زوج، يسم يدعيه المونى حتى كسر الابن، وولد الامن ولدا من أسة للمسولي، ثم مساسة الابن الاول، ثم ادعى المولى أصدهما، وقال: أصدهما، وقال: أصدهما، وقال: أصدهما، وقال: أصدهما، وقال: أحمل ابنى المعنى المبت وابده قال. يمتن الابن الاسمان كله وقال: علاق، أما على أصل ألى حيفة القلاله لا يعتبر العنل من جهة الأم الأم إلى يعتبر جامعاً بن العنل من جهة نفسه و وباعتبار هذه الحية بعنل الأسفى كه والأن الحي منهماء أما عند محسد حي وعيث، وقبله، أحدكما حرينصوف الحرية كنها إلى احى منهما، أما عند محسد فلائه إلى كان الراه بالدعوة البت، حتل هو أيضاً والأنه ابن ابد، فيها بعنقه، ويعتل من كل واحدة من الجاريتين مسغها؛ الآن كل واحدة تعنم في حال وتردة مي حال

عال؛ أمة في بدي رجلين، ولنك بنشا، ووقدت ابنشها بشاء فقال النولي في

صحته إحدى عولاء التلاثة ولدى، ومنت قبل أن يبين، فإنه يعنق السفل كلها؟ لأنها إن كانت هي المراد، فهي استه، فنعنق بهذه الجهة، فتيقناً بعنقها كلها، وكذلك الوسطى تعنق كلها؟ لأنها إن كانت هي المراد فهي ابنته، وإن كان المراد هي العليا، فهي ابنة ابنه ""، وإن كان المراد هي الوسطى فكذلك؟ لأنها "أم ولده، فتعنق بهذه الجهة، وإن كان المراد هي المسغلي لا نعنق العلياء والعليا نعنق في سالين دون حال، وأحوال الإصابة حالة واحدة في ظاهر الرواية، فكأنها نعنق في حال، وترق في حال، فبعنق نصف قيمتها وسعت في نصف قيمتها.

قالوا: ما ذكر من الجوب مستقيم على قول أم حبعة في حق الجمعة إذا كانت العلة في إلغاء العتق لذى أنبت في حهة الأم في المسألة أن العنق من جهة الأم بلبت للولا تبناء العنق من جهة الأم بلبت بهية نقسها مقصوفاً الأن السغلى ثعتق في الأحوال الثلاثة من جهة نقسها مقصوفاً الأنها ابنة الملاعي، أو ابنة ابنته، أو ابنة ابنته، أو ابنة ابنته، أو ابنة ابنته أو أم ولده، وابنة الابنة تعتق من جهة نقسها إلانها إما أن ابنة المدعى أو ابنة ابنته أو أم ولده، وابنة الابنة تعتق من جهة نقسها أيضًا كابنت الابنة تعتق من جهة نقسها أيضًا كابنت أن أم الولد تعتق من جهة نقسها أيضًا مقصوفاً لا تبعل الغيرها، ألا ترى أنه يتصور عتقها بدول عنق الولد بأن المولد حاربة بعكم الدكاح، لم الشتر اها دون الولد، ثم مات المستولد، وإنها تعتق يحوته، فاعتبار حال من جهة الله بخلاف المسألة المتقدمة الأن مناك الأصغر لا يعتق ما لم حال من جهة المسالة المنق في حيفة في تلك المسألة إلى العنق بخلافه، وأما إذا كانت علة إلغاء العنق على قول أمي حنيفة في تلك المسألة؛ إلى العنق بخلية يعبب الإين من حهة منجز بثبت في الحال، والذي تندله من جهة أنه يثبت في الحال، والذي يعبب العن من جهة أنه يثبت في الحال، والذي يعبب العن من حهة منجز بثبت في الحال، والذي ثناله من جهة أنه يثبت في الحال، والذي يعبب العن من حهة منجز بثبت في الحال، والذي ثناله من جهة أنه يثبت في الحال، والذي يتناله من جهة أنه يثبت في

<sup>(</sup>١) هكذا في ظ، وكان في بفية النسخ: " فهي اينته " فقط

<sup>(</sup>٢) وكان في الأصل وم: الأميا ولد أم والدم .

<sup>(</sup>٣) مكالما في ظامِ من وكان في الأصيل: [لأنها إما ابنة المدعى أو امنة ابنة ابنته أو أمة والعد . . والخ

<sup>(1)</sup> وفي الأصل: كالابة.

ألى الحال، فسا ذا ذكر من خواب مستقيم على قوله في حق المقلى ؛ الأله المصيبية المعتقي إلى المسيبية المستقيم على قوله في حق المعلق بهذه الأسباب يقع منجزاً ، أما لا يستقيم ألى حق الوسطى لان الوسطى تعنق في حال معتق الأم في النالي، فيح بإنفاه هذه الجهة ، وما عتبل لأن الوسطى تعنق في حال معتق الأم في النالي، بأن كان هي المواده هي المعلق تعنق في حالين على المواده هي المعلق، وأحوال الإصابة حالة والحدة في ظاهر الرواية وكانها المعتق في حال فيعنق نصابة فيعني نصفها وكذلك لا يستقيم هذا اجواب في حق العليا، ويجب أن يعنق منها تلقها المنق من جهة بفسها يستقيم هذا المواد الما المراده عن وفرق في حال إن كان المراده عن الراده عن وفرق في حال إن كان المراده عن السفلي ؛ أو الوسطى ، وأحوال الحرسان أحوال بانتفاق المروايات ، فينبقي أن يعنق فلسها ، وتسعى في ذلني وأحوال الحرسان أحوال بانتفاق المروايات ، فينبقي أن يعنق فلسها ، وتسعى في ذلني

الاكام والدن المه في يدى وحل ولدت التأس غير زوح، ثم ولدت النيز في بعض آخر من غير زوح، ثم ولدت النيز في بعض آخر من غير زوج، فنظر المولى إلى الابن الأكام وإلى إحدى الاحتيال، الأكام وإلى إحدى الاحتيال، وقال في صححه: أحد هشين واددى، ثم مات قبل البيال، فيه لا بثبت نسب واحد منهما؛ غاسر، وعنفت الجارية كلها الأناريقناً بعنقها، أواد بالنصوة الابن الأكبر لصفه، ويسمى في عمف قبسته الأن الأكبر يصيبه المنز من جهة نفسه، ولا يصيبه من جهة أمه الأن ولادته في ولادة الإبنين، وباعتبار جهة نفسه يعنق في حال، ويرق في حال، فيعنق نصمه ويعنق الأصفر كله ملا خلاف الأنه لا مصيب المنق من جهة بعسه الأنه لو مدخل عن المحمودة المناق من جهة المعدد الأنه لو يدخل عن

<sup>(1)</sup> هكذا في ظاء وكان في عبره: الآنه بصيبها عبر منجز في الأحوال: لأنه إنا بصيبها

<sup>(</sup>٢) مكانا في في وكالدفي غيره. أنصيبها ..

<sup>(</sup>٣) وكان في الأصل " عامية".

<sup>(1)</sup> هكذا مي الأصل، وكان في غيره. أ الإيصة

 <sup>(1)</sup> هكذا في الأصل، وكان من عبره. الابصية

وذا كان لا إصمام المنق مواجهة نفسه ، وباعتبار عنز الأم يعتن على كل حال ؛ لأمه ولذ أه الدالد على قل حمال و فيحش عوال الموقعي، ويحلق من كل واحدة من الابعثين بصالحها م وسعت في بصف فيمنها عند أم حبيفة رحمه هم، مكافرا دكر في تذهر الرواية، وروي ع إلى والله الأصول. أنه يعيق من تها والعدة منهمة ربعها، ومسعت كم والعلمة في فلانة أرباع فيستهاد

وجه هاله الرواية ( أن مناطوة إذ الوينيت بها النسب بحمار كبايه عن حكمها ، وهو مقويده وكانه جمع بين لامل لأكبر ديين احدالابنتين، وقانه: أحدكما حراء فينان حرابة كاملة للأكبر وبين إحفاق السيناء تصعها للاكبراء واصعها لإحساق الاستيراء والبست وحداهما للعيمها للحربة بأدني من لأحراء فبكون دفث الصف من الاسمالكي وتحدة الربع

والعامد دكرا في طاهر الروابة : أن الدعوة مبني بم توجب السب تعمل كنابة عن حكماء وهو الحربة لوائبت السب على احتيقة، ولوانت السب على الحقيقة كالدمن حكيم حمدية الأكبيري أو حرية الإشبىء الأنب التوأم برالا خانة أنا في حز النساء والحايف فيثبت بهذه للاصودال لبت العبب على مضيعة والعاجرية الأكسر أواحرمة الاستان لإجرابة أحيدهما دوزه الوحيات فسناء على لحكمقه يحجز كالبه عن فقا كأمه قال: هذا حوالو فذال، فكون بهما حربتان في حال، ولا شور، في حال، فكول لهما حربة كالدة لكن والحدة منهمان فلكون للال والحدة منهمة للصلمان

وعلى قول منجمد وحمداله . عنق الابدان حسيعًا: لأنه إلاكنان الفراد بالدعوة إحداهما منقاس جهة أعمهاء وإن تبان الرادهو الأكب عنف جميعًا من حهة أمهماه لأنهما وليدائم الوانب ومحمد رحمه الله يعتبر الأحوال في العنق يعتس خهين

ولو يغفر إلى الامن الاكت وإلى الامل الأصامر، وما به: أحدهم بني، تم لم ريين، لم ينبت بسب واحد سهما لكان احماله، وبعاو من الأكمر بصعه، وساحي في لصيف قيمته عددهم حميماء الأزالاك إلا يصيب العثل إلاحل جهم عصمه وباختيار هذه

<sup>(1)</sup> فيهكذا في طب وكناك في ف وج - البكواء لهما حربة كالمنة في ضحالة ، ولا غاير - في حاله ، البكوك ا

الجهة مرابعيل في حاله، ولا يعلق في حال.

وأما الأصغر معلى قول أبي حنيفة البعض لصفه ، وإن كان بعلق هو س جهنين من جهة نصبه وس جهنين من المجهد للسند وس جهنين من المعند وسي جهنين من المعند وسي جهنين المعند من نصبه الأم في حال ما يصيبه المعنو من نفسه ، وباعتبار حذه أجلهة بعتق في حال إن كان الراد هو ، بيعنل أصده ، وسلى مؤل محمداً يعنق ألا أحدى كلمه الأد بمسر العنق من جهنين ، وباعتبار الجهدير هو حرابيقور ، وبعنق من الأنتين من كل واحدة منهما لصفها بلا خلاف و لأنه لا يصيبها المنتي الأم سبهة الأم لا يصيبها المنتي الأم سبه المنتقان أن كان المراد بالدعوة الأصدر لا يعنفان أصلاه حال كان المراد بالدعوة الأصدر لا يعنفان أصلاه وعنق من كل واحدة بصفها

1949- أمة في يدى رحل ولدت ثلاثة أولاد في بطون محتلفة من غير زوج . فقر الولى إلى الأكبر هنيم ، وفات هذا ابن ، شت نسبه منه ، وبنغي سب الأحرس شه علما منا التلاثة ، ونسب ولد أم الولد لا ينتفي إلا بالنفي ، ولم مو حد النفى ، ولذ إل من الأحرس وجد علالة ، لاذ تخصيص بعفر الأولاد مدعوة نسبه وثيل عن النافيات وهذا لأذ المنت مع أوجب على المولى إظهما راسب مو نابت منه بالدعوة ، فيكون لخصيص البعض و طاقة هذه دلين في الباقية ، ودليل النفي تصريح النفي ونسب ولد أم الولد بنتفي فيجر دالنفي - والله أعليه -

## نوع أخر

# يتصل بهذا النوع:

1977 - وإذا كان نفر من منكوحة حرة، وأمة جاما، كو واحده منهما بعلام، ثم مانت المنكوحة والأمة، فقال الرجل، أحدهما بعلام، ثم مانت المنكوحة والأمة، فقال الرجل، أحدهما بين ولا أعرف من هو، فإنه لا بنت نسب واحد مهمه ولأن فعا الإقرار لا حكم له الأن أحدهما الله بدون إقراره، فصائر وجوده والعدم بمنزلة، وإن العدم هذا الأقرار، ولا يعلم ولد المنكوحة من وله الأن المناسس سبب واحد مهما والد المنكوحة، وإنه نيس بخضرم، والبات سبب العدم ولا للتكومة والانتساب،

وذلك لا يحصل بالتجهول، ولكن يعنز من كل وإحد مهما نصفه؛ لأن أحدهما حر سعين، وهو ولد النكوحة، وعند الاشتباه اليس أحدهما لتعبينه للحرية بأولي من الآحر، فيشيع العنق فيهما، فعني من كل واحد<sup>(1)</sup> يعبقه، فهذه الجملة من الأصل .

19794 - وفي الفنفي ؛ بشرعن أماني عن أي بوسف؛ وحل له أمة ولها ذلاته أو لادمي علون منفرقة ، قد المولى في صححه الحدهولا ، ولدي من مذه الأمة ، قدل: يعنق الأسفل شه ، ونعنق الأم ، وأما الولد الأكبر والأوسط فيعنق من كل واحد منهما ملته ، كأنه قدل: أحدكم حرء فؤقا يعامل في العناق بهذا الوحه مع من لم يعنق مبهم على كل حال ، وأما الدي يعنق على كل حال لاند من عنفه عليه ، وهذا الجواب الاحر في حو الأول والأسفل ، مشكل في حي الأوسف .

مختلفة، فأشهد الولى في صحته على احد الأولاد بعيده اندائه من هذه الأمة م ينظون ونسى الشهد الولى ونسية ليصال وجل المحتلفة الإندائية أو لاد بعيده اندائية من هذه الأمة وتم مات ونسى الشهرد أيهم هو، وشهدوا بالشهادة، وفائوا: لا محتلفة الذي أرانا يومنيا، قال أيو بوصف لا ين أعنو الأم والأحديث أما الأم فلائه أقو الها أمّة الوائد، وأما الأحدو بالأوسفة، وأسا الأكسر بعتن على كن حال، أنسهاد عليد، أو على الأكبر، أو على الأوسفة، وأسا الأكسر والأوسفة وقائلة أعنقها بهائية المهادة، وقائلة أعنقها بهائية السهادة، وقائلة ألا ترى أن شاهدين لو شهدا على رحل أنه عنق أحد عديد بعيد، وقد نشيا، أبطانة الشهادة؟".

#### بوع أخرا

1977 - ما يجب اعتباره في هذا النوع أن دعره المدعى في حق لبات النسب إننا بصح من غير تصديق الثالث إذا كان العنوق في منت المدعى كسافي الباتع، أو في حق الملك للمدعىء ولصناحب الحق ولايه إبطال حل استلحاق النسب على المالك كسافي

<sup>(</sup>١) هكذا مي قانوف وكالدمر الأصلي وم اللاستاه

<sup>(</sup>٢) وفي الأصل: أس كان واحد منهمة ...

<sup>(</sup>٣) رقي في وج: إلى أنطب الشهادة

المكانسة فإن دعوة المكانس وقد جاربة من اكتسابه صحيحة من غير تصديق المولى الأز. للمكانب ولاية إبطال حق استلحاق النسب على المولى بالبيم من غيره.

ولو ادعى اللولي نسب وقد حاربة المكاتب، لا نصح من غيبر تصديق الكاتب؛ لأبه قيس للمولي ولاية **يطال** حق استلحاق النسب على المكاتب بالبيع من غيره.

۱۳۳۷۷ - إذا ثبت هده الجملة جنتا إلى مسائل الباب، فنقول: إذا وللمت جارية الرجل ولعاً، وادعى ابته نسب هذا الوقد، لا تصبح دصوته إلا يتصددين من الأب؛ لأن العاوق لم يحصل في ملك الابن، ولا في حق الملك له، وليسمت له ولاية إيطال حق استلحاق النسب على الآب أيصاً، بأن يسع أمنه من غيره، وكان الابن وأجنبي أخر في ذلك على السواء، والأجنى لو أدعى لا يصدق إلا يتصديق المائك، فكذا الإبن.

و تذلك لو ادمى الابن أنه نزوجه لا يصدق إلا بتصديق الأب؛ الأنه يدعى ملك يضع الأمة على الأب، فلا يصدق كما لو ادعى ملك رضة الأمة على ، فإن أنما الابن يبنغ على المتزوج برضا الآب أو يغير وضاء ، فإن سب الوئد يشبت منه ، ويعتق و لأن الشبت اللبنة العادلة كالفابت معاينة ، ولو على المتاضى أنه نزوجها نكاحاً صحيحاً يرضى الموثى ، أو ماسدا بغير وضاء ، لم حامت بولد في مدة ثلد المرأة لمثلها ، فإنه يشبت نسب الولد منه ، ويحكم بعته ؛ لأنه ملك ابن ابنه .

## نوع أخر

### في إقراد المريض بالولا:

ابنه، ومثله يولد لتله، ونيس له نسب معروف، فهو ابنه، ويعتق وإقر في مرضه أنه ابنه، ومثله يولد لتله، وليس له نسب معروف، فهو ابنه، ويعتق ويوثه، ولا يسعى في شيء، وإن لم يكن نه مال غيره، وكان عليه دين محيط بقيمته، وهذا لأن المرض لا يزيل أسلاك المريض عنه، ألا ترى أن نعمر قات المريض كلها نافذة، مالدعوة صادفت منكه، ولم يكذب فيما ادعى، لا حقيقة؛ لأن طله يولد لتله، ولا حكمًا لأنه مجهول النسب من غيره، قصحت دعون، كما في حالة الصحة، وعنى العبد عليه؛ لا مدملك

- 30 -

اسه، ولا يسخى العبدون أنا يكن له مال عبره، وكان على الريض دين محيط بقيت، لأن هذا معتق الصحة ، ومعتق الصحة لايسعى لأحد

لباله : أن العنق ههد تبت حكمًا لنباث النمس، والسب لا يكن إلياب مقصورًا على الحَمَالُ ، وزَّف تبت محمدتماً إلى وفي ، تعلوق ، كان يجب أنَّ بــ عبداله تهاري إلى وقت العلوق، لأنه حكمه إلا أن استاد العنق إلى ما قبل اللك عير تمكن، فيستند العنمي إلى حالة النمقث، والتملك كان في حالة الصحة، فيعنق من دلك الوقت، فهو معنى فولدن بالمعتز الصحان

وهما بخلاب مالو أفر المربص أنه أعنق هداءالعبد في صحيف وابنه بعنم علم عني الوضي، وإذ كان ملكه في حالة الصلحة ؛ لأن إثمات العشر في الحال فكوال فأتات، للحال، ولم يصدقه في حق الاستاد طق الورثة. فأما إنياب نسب مفصر أا من الخلال عار عكن ، فندت مستندًا إلى وقال العموق، وإدا استند السبب إلى وقت العلوق استند العنوال وقت لعلاق ابضار

وكذلك إذا منك معه امه، وقد ملكها في حدية الصحة، لا سبعية على الأمر: لأنَّ الأملانسعي إذا معكها في حاله الوصرار للابوي، فهها أولي

هما إذا ملك الجيدافي حالة الصحة وحمداأو معرأمه موادعي مسب العمداني حالة طرص، فأما إذا ملك العبد وحده أو مع أمه في حاله الرص، وادعى نبيب الولاد، أمك الولد منه، وحنق علمه، وهن بجد على الولد السحالة؟ فيهدا على وحمهين: الأول: أنَّا لايكونَا للسريفي مان يحرج العبد من تنك، وفي مقَّا الوجه تجب السعابة ، لحلاف ما تو ملكه في حالة الصحة ؛ لأنه مني ملكه في الرض كان معتق المرض ، ال ذكونا أن لعثل بسند إلى وقت التملك، والتملك ثناد في حالة الرص، فبكوذ معتل الذاض، ومحتق لرافض يعتبر عنقه من التنت. فأما ادا منكه في حالة الصحه قان معتق الصحة على ما ذكرتك فيعتبر عنقه من مميع الثال

العرادا وجب مليه انسعاية في هذه الصورة، وعلى أني فدر يسمى " ذكر على فول أمَى حَيْفَة. يسمى في تُلَني قيمته، وعندهما سمعي في حميع قيمته إلا قدر ما يحص الجرات، وهذه لأن المستسمى عندهما حر مديون، وليس بمرله المكانب، فيكون و، قاء و لا وصنة للوارث، فكان عليه أن يمنعي في جميع القيمة، وما للوصنة إلا قدر ما يحصه من اليراث، وإن ذلك يطرح عنه، الأنه يستحيل أن يسمى للفسم، فأما على قول أبي حيفة رحمه الله: فالمستسمى عبرلة المكاتب، والمكاتب لا يرث، فكات الوصية صحيحة به يقدر اللك، فيسعى في للش قيمته عبد أبي حيمة لهذا، ولا يرث.

هذا إذا لم يكن المعربض مال يخرج العدد من ثلث ماله ، فأما إذا كان للمريض مال يخرج العبد من ألموبض على قولهما الرش العبد منه ، ويسعى في قيمته إلا عدر ما بعض ما العبد منه ، ويسعى في قيمته إلا عدر ما بعض من الحرات، وهذا ما ذكر فا أن المنسعى حر مدون ، فيكون وارثاء و لا وصحة للوارث ، فيلزمه السعياية في جميع الغيمة رداً للوصية إلا قدر ما يحصه من الحراث ؛ لذكرنا ، فأمنا على فول أبى حنيفة : يرت ، ولا يسعى في شيء من فيمته ، فقد جمع أبو حنيفة بين أموبن متصادين ، فإنه قال ، يرث ولا يسعى أن ومتى ووث يعجب أن يسعى وذا للوصية ؛ لأنه لا رصية للوارث ، فإذ سعى الا يكون وارثا ؛ لأن المستسعى بمنزلة الكامب ، فقد جمع بين أمرس مشضادين من هذا ، لوجه ، وإنها فعن كذلك ضرورة اللاور

بياند: أنه متى أوحب السعاية لا يرث و لأنه يكون عنزلة المكانب عند أبى حيفة و والمكانب عند أبى حيفة والمكانب عنده لا يورث و ودا لم يورث تصبح الوصية له و ويعتق كله قيرث وإذا برث لا تصبح الوصية له و ويعتق كله قيرث الدور أن بطح من حيث يقم و إعماية الدور بإيجاب السعاية عنه و فلهذا قال: لا يسعى و عأما بطح من حيث يقو المتناور ولا يعلن والإملائية عليه والمعلمة والمناق المن عندهم والأن المحتبى عندهما بالإعناق مال عبر منفوم في حق النزماه و لورث و لأن أمومية الوقد في المحتبى عندهما بالإعناق مال عبر منفوم في حق النزماه و لورث و لأن أمومية الوقد في حق المنزماه والورثة و كما أنو كان الاستبلاد معاية و قكان المحتبى عندهما بالإعناق مالية المنومة و كان المحتبلات عندهما بالإعناق مالية منفومة الأن الم يحدث فيه قبل العنق ما يسقط قبت في حق الفرماء وعاما منفومة و وانه معتق المويض و فتحب عليه السعاية كما أنو أعنقه و وان مسالة أم الولد من مسالة أم الولد و قال: إنها أم مسالة أم الولد و مسالتنا ما او والكها في حالة الم صريدون الولد، وقال: إنها أم مسالة أم الولد، وما مسالتنا ما او والكها في حالة الم صريدون الولد، وقال: إنها أم مسالة أم الولد، وقال: إنها أم

<sup>🗘</sup> وقر ط، ويسعى د

ولدى، الهرمات و ودين يدمى العرم الدوا ورنة الأنا فلحنيس عندهما عالية منظره ا لان أمية الواد له نشت في طرا لغوما ، البورية إما لم يكن معها ولده لأمه الرائسة بيت عند و درو رساد والا وجام إليام ، فناعت العدا في حل العدامية والوومة بين أمنه ، وقدد سعتس عندهما مالية منظومة الداعها بحلاقة

1979 - قال، والرأن سريقاً وسبال ابن معروف التست منه، ولا سائلة غيره، وغيده دين يجيعًا تقيده م البائلة معتق الرحم وغيده دين يجيعًا تقيده م البائلة المعتق الرحم وغيده دين يحيط تقيده م المبائلة معتق الرحم وغيده دايلة على المبائلة معتقل وغيده والأوساء والأوساء والأوساء والأوساء والأوساء في المبائلة المبائلة المبائلة المبائلة بقدر أدين لهين المبائلة بقدر أدين لهين المبائلة والمبائلة المبائلة المبائلة المبائلة المبائلة المبائلة المبائلة والمبائلة المبائلة المبائلة والمبائلة المبائلة المبائ

ولو وهب للمريض أم وقد مخروة بأنهاء أم ويابعه ولا سعالة علىها؛ لما من أد. المحتب السائف صفية عبر متقومة

ولي كنان شهري الم ولمد مصروفة الاستعابة عليها الا الغراء ، والا تدورة اله العرودة الله وكرناء وولا تدورة الله وكرناء وورد كنان في البيع متحالمات المن قليسة الاين قل مر الألف، وقد الشهر مشريض بألف درهم، ولا مثل له عبرود و عشه دير محمد تحمد حالم والدائم برا المستعان على المرسى وهمية و والرسسة موجوع على المرسى ولا المال الدائم المراب على المراب والدائم في المحالمة في على الوردة والمراب المراب المراب

ن) وكناه في الأصارات المهادات

<sup>(</sup>٣) هكذا هي طار و طايحي مراف الضال.

#### نوع أخر

#### في الشهادة على الولادة من الوارث:

1979 - وإذا كناد رجل واصراً له مسلمين، والمدت الرائة ولداً، وادهات أم اللها. منه، والزوج يجمع ذلك، فضهد على الروح ابنه أو أحره أنه أثر أنه بنه من هذه الرائد. قبلت الشهادة، أما شهدة الأح فلاله بشهد على أخبه لابن أخبه، وإن الولد من أخبه في وعمد، وشهادة الإسنان على أخبه ولابن أخبه مفيرالة، وأما شهادة الابن فلاله يشهد على أبه لأحبه، وشهاده الإسنان على أبه والحبه مفولة.

قارد قبل الاس قسابت بهما على أبياه لأحيه بشهيد لامرأة أبياه أو لأمه فيهما إذا وهم هذه الدعوى بين الزرح وبين أمه، وشهادة الإنسان لأمه والامرأة أبياء عبر مقبولة

علما اللاّم في هذه الدعوى نائد عن الرائد؛ لأن مذهم هذه الدعوى الولاد. وتكون نفشة عمر الولد في الدعوى، فيكون دعونها كدعوى الابن لو كان كدرا، وابو كان المدعى هو الاس دود الاّم، كانت مذه الشهادة مقبولة؛ الآنه ذمت على الآس للاّخ، كانا هذا.

ونو شهد على إفرار الزوج بديك أب الرأة أو حدها، لا تقبل شهددته، ادعت الرأة أو جمعدت، أما سهادة الأب هلاله بشهد لابيته إن ادعن أو لابلة النتما الد جحسب، وأما اعد قلاله شهد تسقته إن ادعيا، ولوند نافقه ف حجدت، وكفلك نو شهديدتك أب تؤوج أو حدو لم تقبل شهادته ادعى الزوج أو جمد

# نوع ُحر

#### في دعوي العبد التاجر:

<sup>(</sup>١١ ولوءً: أبه

الابن وزيادت، أما أصل التأويل فلان النبي ﷺ أضاف كسب العمد إلى العبد بقوله: عمل بناع عبداً وقد مال فيناله للبانع إلا أن يشتر ف المبتاع الناء كما أصاف مال الامن إلى الأب بقوله: «أشت ومالك لأبيك ال

رأما زيادة التأويل فلان الكبب حصني نصرف العبد، والعبد في حق النصرف بمنزلة الحر، لا بمنزلة النائب عن المولى؛ لما عرف أن العبد بعد الإذن بتصرف بعكم قات الحصر، لا بحكم النبابة عن المولى، وإذا كان العبد في النصرف عرلة الحر، بجب أن يكون السنداد له حقيقة الملك كما بعد العنق، فإن ثم يتبت فه حقيقه الملك؛ لأنه ئيس مي أهل حقيقة الملك، لا أفي من أن يتبت له زيادة ملك بسبب كونه أصلا في التصرف، فهو معنى قوننا: إن النعبد في كسبه من تأويل الملك ما للأب في سال الأبن أن أوزيادة، فمن حيث أصل التأويل تصبع دعوته من عبر تصديق المولى، ومن حبث زيادة التأويل لم يحتج إلى انتحمك لنبات النسب، وبخلاف الأب، ومن حبث زيادة التأويل لم يحتج إلى انتحمك لنبات النسب، وبخلاف الأب، وبقلك العبديع الوقع؛ لأنه لما نب

قال: ولو روج المولى هذه الأمة من هذا العبد، صبح النكاح، ويثبت النبس منه إذا والدت ولذا، كما لو زواجه أمة أخرى، وكذلك ثو أن هذا العبد تروح مذه الأمة بغير إذن المولى، نبت نسب هذا المولد منه إذا أقر بالنولد، فقد شرط إقراره بالوئد، وإنه ليس بشرط مع النكاح، سواء كان الذكاح جائزاً أو فاسلاً، فكأنه ذكر الإقرار اتفاق لا ضرطًا

و كذلك لو ادعى هذا العبد ولها من امراه حرة مكاحًا صحيحًا أو فاستاه ثبت النسب منه إذا صدفته المراقع الأن العبد من أهل أن يثبت النسب منه وإقراره بالنسب لا يحس حق المولى، وفيما لا يتناول حق المولى إقرار العبد به كإفرار الحر، كما في الإفرار بالقرد والصلاق.

 <sup>(1)</sup> أخرجه بن أبي تنبية في مصفه ١٠/١٠ حديث (٢٥٠١٥) (٢٥٠١٥ حديث (٢٩٠١٥)، وأبو داود في سنة ١٩٠٣ حديث (٣٤٣٣)، والبيطق في مكبري (١٩٤٣ حديث (١٩٤٤)، والطفران في مسئد الشمين (١٩٥٨ع) وابن عبدالبرض النمهيد (١٩٤٧ع)، (١٩٤٧ع).

<sup>(</sup>٢) مهني تحريحه في السمحة الماصية .

<sup>(</sup>٣) وفي ما، عال لامن:

وإذا دهل ومد أمة لفسره سكاح حائز، أو فاسد الاصلاقية الولى في التكاح بعلى مولى الأمة ، يشت النسب منه ، كافيه في الولد أو صاعد ا كا وكوم أن الصد في وعوى النسب عنزلة الحرار والجواما في الحراجكة ا

ضال الحبيد المأفون: إذا كنان مدموك فانسترى أمة ووطنها، موفيت لدولدان وادعى نسب الولد، وكمنه مولاد، صحت دعوته، وتست نسب الوقدمة ولان الرط، حصل في مأوين للمناء ألا ترى له لا يعتمر تكفيمه المولى وذا لم يكن على المنا دمي، وإذا كان عليه دين توكي.

• حه الاستحسان: أن الإحلال نظير النكاح من وجه، في ملك النكاح يسمى مثلك اخل، ولا يتبت ك النكاح بسمى مثلك اخل، ولا يتبت ك النكاح ماك ع بسها ومناقه في. إذا بحق الدو فاعطا، وكان الاحلال مورفا الشبهة من هذا الوحه، والنسب ببت في موضع الشبهات، إلا أند في دعوى الاحلال بشرط دعرى النكاح بشترط عسمين فيلي في النكاح خاصة، وفي دعوى الاحلال بشرط تصفيق أنها دلات منه، وهذا لان النكاح عشد، و نعقل يشب في المحل، فيعد ثبوته لا يحدال إلى إثم ر المولى بالولادة، فأسا الإحلال بليس بعقد، ولا رئيس إلى إلى المراح المراح المراح المراح، في المحل، هلا يثبت السب به ما لم يضم إليه إقرار المولى أن المراك.

ولو لم يكن العبدادعي نسب الويد الراود من أمنه، ولكن الولى ادعى بسب هذ. الولد، فسحت دعوله أيضًا و أما إذا لم يكن على العبد دين فلاء مثالك تسبب الديد حفيفاء وأحازذا كان عليه دبي فلان المالي بحث استخلاص كبيبه لنصه بقضاء الدبورة فيعابر دا هوني النسب - والأه أغالج-

# نوع أحرفي دعوى المكاتب في الأمة من كسبه في دعوى المولى ولنا مكانيه، أو ولد أمة مكاتبة:

١٧٣٨٠ - قال محمود حميه إنه و الأصوار والأواديات أمة الكتاب ولاأرا وأوعل المكان واستنف فهاجرت ومواتفة الأنواما الهاكرين في أنوب أموال فالمعجد فيأوران عي كالسمام الأن للمكاتب في كسبه حن الملك ، حتى ثو توارح بجار به من كيسيم، لا يجموره وبلطات فالماددقين مشبشة بعشقه ولبس العداد الأدوي التاالفقا الخني أوباها صحب معمة عانون أولي أن تصم دعوة الكانب، ويسم في إب صافي الوثي الكانب في دعات أو كلية بي

في في ورالكاتب واللماني، فولا المواني إدافوهي سب وبدامية شكاتب، قبله لا بصبح دهوم إلا يتصميق الكانب، والعائل " دهر أن حق للصاف في كسب الكانب " أ اللدة اتماء والمرا للحولي يصافي المصرات عليه في اكتمانه من عبر وانساد، ومني صحت وعوة الواتي بنص على الكاسباجي المصرف والاشراء الصديق المكاتب منش لا ينطل عليم حق المصرف من عبير رضاء، ولمن في تعاجمه وعوة الدَّدنب `` إطال حق التصرف على طالي، إذ ليس للمولي في اكتساب للكانب عن النصاف، فالمريث ط مصاميق للوالي ماريض براهمة اللوالد يجل حال الكانب مكانك والأرائك الفاحق لايام مي الكائب ، وحتى هذا الحق يسري الي الولد، ولا سيم الأبن ولا الأم، اب الابن فيلانه ا بصله مكادياه وأند الأمافلان للمكانب بي الأمرجي اللك إداله بكي لدفهها حقيقه الظالب وأبر كان الدقيها حقيقة الدلات إنست أهدحن العبق ويديم يعهل ديؤا كالرنه فيهدحني اللك لا حقيقة اللك و امتنع بيميا فكان أصل احق وب بنبت لها حر العناج الاعدام حقالمة الذاك

٢١) وقال في الأملي - مال الكانب .

<sup>(1)</sup> وكالدفق لأنطل أخز المكالب

وإذا شيشرى المكانب آمة ، فيولدت عنده ولكاً لأقل من مسية أشهر : فيادعياه المُكانب ، فيحت دعوله ، ولو كان مكان المُكانب عبداً مأفراً لا نصح دعوله .

والقرق: أن دعوة الكانب إنما صبحت باعتبار ماله من حق اللك في اكتبسانه ، واحق ملحق بالحقيقة ، وحقيقة الملك في أحد الطرفين: إما طرف السنوق، وإما طرف الدعوة يكمى لنسخة اللاعوة، فكذا في حق الملك ، أما دعوة العبد إنما تصبح باعتبار ماله من قاريل المنك في اكتسابه لا باعتباراً " حق الملك، وصبحة الدعوة متى كانت باعتبار . نأو بل الملك يشترط قيامه في الطرفين في طرف العلوق والدعوة، كما في الأب

ونظير همه ما قانوا : في المكاتب إذا باع جارية له ، فرلدت عند الشيري ولها لأقل من سنة أشهر ، صبحت دعوته ، وانفض البيع . ولو ادعاه العبد، وباني المسألة بحالها ، لا تصح دعوته ؛ لأن دعوة العبد باعتبار تأريل الملك، فيشترط فيامه في الطرفين، ودعوة المكاتب باهتبار حق التملك، فيكتعي فيامه في أحد الطرفين .

۱۷۳۸۳ - الأمة إذا كانت بين مكانت وحر وقدت، فادعى المكانب سبب الولد حتى بنبت سمه ممه صمى نصف قيمه الجارية ونصف عفرها لشركه، والأمة إذا كانت بين حر وعبيد ناحر ولدت ولداً، فادعى العمد نسب هذا الوقد حتى بشت سبب الولد منه، لا يصمن العبد من قيمة الحرية لشريكه شيئًا.

والفرق: أن العدمدعوته لم نفسه على شريكه نصيبه في الخارية؛ لأنه لا ينح بيح الحاربة في نصيب العبد والاستيلاد حتى يتنع لبيع في نصيب الشريث، فأما الكاتب بدعوته أفسد على شريكه بصيبه من لجاربة؛ لأن بصيبه في المكاتب من الجاربة مناوت أج وندله، وامتح بيعها، فيمنيع البيع في نصيب الشريك أبضاً، فصدار مفسداً على شريكه نصيه، فيضمن فيمة نصيه.

۱۷۳۸۵ - وإذا وطي المكاتب أمة النه، والولد حر أو مكاتب يعقد على حدم، لم يثبت السبب من الكاتب إلا بتصديق الابن، بخلاف ما إذا كان الأب حراً، فإن عتق المكاتب، وملك عدا الولديومًا من الدهر مع الجارية، بثبت نسب الولد منه، وصنارت الجارية أم ولدله، وإن كان الابن قد وقد للمكاتب في حال مكاتبته أو كان الكاتب قد

<sup>(1)</sup> وفي الأصل: الاعتبار ..

الشتراء، مولدت أمة هذا الابن ولذا، وادهاه الكانب، صحت دعوته، وصارت الامة أم وقد قه، ولا يضمر مهره، ولا فيمشها الان كسب الوند المونود في قكتابة والولد المشتراه بمؤلة كسميه حتى بنفذ تصرفه فيم، ولو ادعى ونشأ من كسبه صبحت دعوته، ويشبت النسب منه، ولا يلزمه مهر ولا فيمة، كما هيها.

1970 - إذا ادعى الرحل الحرولة مكانته، ولبن للوقة سبب معروف، ولا للمكانبة زوج، صحت دعوته و لأنرقة المكانبة زوج، صحت دعوته وصلاقته المكانبة أو كديته، وإلا صحت دعوته و لأن رقبة المكانبة مولاها، فرقية وقدها مكون علوكة له أيضاً، ودعوة الإنسان في ملك نقسه دعوى صحيحة، ولأنه ليس في تصحيح هذه المعوة إلا إثبات حق المتن للأم، وحقيقة العنق للخولة، والقولي يلك إثبات حقيقة العنق للأم"، قيملك إثبات حق المتن بطاعوة من طويق الأولى؛ لأن الدعوة أسرع مقاذاً من الإعتاق حتى صحت المعوة من المائع وهن الألب، ولم يصحح الإعتاق منهما، ويحير الفكانسة؛ لأنه ينبت به جمهنا عنتي بجهة الاستيلالا" أجلا بعير بدل، وعنق بجهة الكتابة عاحلا بعوض، فإن شاهت مصت في المتنالا في حالا شعن بحقة المتنابة عاحلا بعوض، فإن شاهت مصت في الكتابة، وإذ شاهت مصت في

وإن ادعى وبدأمة مكاتب الانصبح دعوته إلا بتصديق المكاتبة والأن فلمولى حق ملك في اكتساب المكاتبة وإنه كاب لصحه المدعو وإلا أن ما تلمكاتبه مي اكتساب من الحق را حج على حق الحولى والأن للمسولى هي اكتسست حق الحدث، وقبس للحق الحق را حج على حق الحرث حق المنت والتصرف، وإذا كان الرجحان طق المكاتبة وكانت كانت العبرة لحق المكاتبة وبشرط تصديق المكاتبة وبخلاف ما لو ادعى وقد مكاتبة حيث تصح دعونه من غير أن يصلق المكاتبة والأن حق الحولى إذا رجح على حق المكاتبة في نفسها ووقدها، وإذا كان الرجحان في رفسها ورفية ولدها حق المكاتبة الملك، حتى ملك إعتاقها، وإذا كان الرجحان في رفيتها، ورفية ولدها كانت المرة بخانت الحولى . فلايشترط تصديق المكاتبة

وهذا الذي ذكور، جنواب ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه

<sup>(1)</sup> مكدا من ظاء وكان في عرم الأحر

<sup>(</sup>٢) وفي الأصل: لا بنيت له حهتهما عنل لجهة الاستبلاد

نسخ دعوة الرالي ولدائمة المكانمة من سام تصديق الكائمة، وقاممه على دعوة الأب حاربة اسم فإنه يصح من غير تصديق الابن، ووجه قالك أن للمولى في اكتساب فكانه حق الملك، وهذه الحق السوى من حق الأب في منال الابن، حيثن إن المولى لو تروح بحاربة من اكتساب مكانمة لالحور، والأب إذا تروح بحاربة بنه يجور وانم الاب إذا ادعى وقد حاربة ابنه بصح دعوته من عبر تصديق الابن قائل تصح باعوة ولا مكانية من غير تصديق الاكتب أولى

وحه طلقر الرواية ، وهو الفرق بين دعوة الأب وسي دعوة المؤلى- أن صبحة دعوة الأب صد كانت باعتمار حق اللك عنداء ولهما الأب حاكات باعتمار على اللك وهذا لبس للأب في مال الابن حق الملك عنداء ولهما أنو مروح مختارية الند مجورة وزعاج الرباء ، بالرأن للأد من الإبن عبد الخاجة إلى الدملك ههدا صبحة عاده وضيب النميك مقتصى الخاجة إلى الدملك ههدا صبحة عاده وضيب النميك مقتصى الخاجة على الدملك هذا المتوقد مدار بقداء في الابن الدملك عندا وقبل مدار بقداء والابتوقد ما مدار المدارة الابن الدملك وقبل ما مدارة على تصديرة الابن الدملك عندا وقبل ما الدملك المتوقد على تصديرة الابن الدملك المتوقد على تصديرة الابتران الدملك المتوقد على تصديرة الابتران المتوقد على تصديرة الابتران المتوقد على تصديرة الابتران الدملك المتوقد على تصديرة الابتران الدملك المتوقد على تصديرة الابتران المتوقد على تصديرة الابتران المتوقد على المتوقد على المتوقد على المتوقد على الدملك المتوقد على المتوقد على المتوقد على المتوقد على تصديرة على تصديرة المتوقد على المتوقد على المتوقد على الابتران المتوقد على الدملك الابتران المتوقد على تصديرة على تصديرة على تصديرة على المتوقد على الابتران المتوقد على ا

أما الولى فعيس نه قبلك عنى من انتساب الكانب المحاجة التصير الجارية مالكا به مفتصى الاستنجاد، فدين أنه استواله ملك نفسه، ألا ثرى أنه لو آباد أن يأخذ عبد من كسماية الحاجة الأكوال والليرس، لا يقدر فقيد، فيقيت الجارية علم نه الممكانب كلها كانت لو صحت وهو ته إلا صحت العدار منه فيها من حل الملك، والاجهاز إلى أجها إليه أيضاً - لأن حقه لا يظهر عقابلة حل المكانب، الأن حل المكانب راجع الأن له حل الملك وحق التعمر في وللمولى حل الملك لا عبد عالا ضهر حد إلا نصافين الكانب

وفرق من هذه المساكلة، وبير البائع بدالدى ولدا لجارية المبيعة، وقد حادث به لأقل من سنة أشهر من رفت البرم، هإن دعوته تصبح من عبر تصديق أحد، والمرق أن دعوة البائع إنما صبحت الحصول العلوق في ملكه حتى بو توهيم ( المدرق لم مكن في ملكم، مأن جادث به نسبته أشهر فيصد سنة من وقت لبيع لا تصبح دعوت، وعلى هذا التغاير بظهر أمها أو ولده وأنه ماع أم الولد، فلم يصبح بعدة فيقيت على ملكمة فكان

<sup>(</sup>١) فكفانر طوكار في غبره العند وموحطة.

<sup>(</sup>٢) ومن لأصل. حير نوهم

مدعياً ولد جاريته، فلم بحتج إلى تصديق أحد، أما ههنا العلوق لم يكن في ملك المولى، وتصع دعونه بناء على ذلك ؟ لأن موضوع المسألة فيما إذا اشترى المكانب أمة وجبلت في ملكه حتى لو كان العلوق في ملك المولى فأن كانت الجارية من كسب العبد قبل الكتبة كانبه المولى على رقبته واكتسابه، فجاءت بالولد لأقل من سنة أشهر من وقت الكتابة، فادعاه المولى، صحت دعوته من غير تصابيق أحد، فنبت أنه لا يمكن نصحيح دعوته بنه على كون العلوق في ملكه أو صحت دعوته، إلما تصح باعتبار ما له فيما من حق الملك، لكن حقه لا يظهر بدون تصديق المكانب على ما مر، فشرط تصديقه لهذا، فإذا صداق المكانب على ما مر، فشرط تصديقه لهذا، فإذا تصاب منه الأن الحق لهما لا يعدوهما، فإذا تصادقا عليه فيما الولد أجنبي، وصداق المكانب الاجتبى، وصداق المكانب اللاجبي على فالله في ذلك، فقت الناب الوطء بتصادقهما يصح الدعوى من المولى، ويثبت النسب منه الإمانية والمدوراة المانية به هذا -إن شاه الله تعالى- وولد المغروراة المانية به هذا -إن شاه الله تعالى- وولد المغروراة المانية به هذا -إن شاه الله تعالى-

وعن هذا فال أصحابنا: إذا كان الرطاه ظاهرًا من المولى، جازت دعوت، صدقه المكاتب في ذلك أو كذبه، وكان الوقد حراً بالقيمة، ويغرم المولى قيمة الولد للمكاتب، ويغرم عقرها للمكاتب أيضاً.

صرق بيته وبين الأب إذا ادعى نسب وقد جارية الله البغر م فينه لا يضرم قيسمة الوقد، ويقوم العقر إلا رواية رواها ابن سماعة أن الحر ما استفر عليه قول أبي يوسف أن الأب يضمن قيمة الوقد، ويضمن العقر، كما في المكانب لمعنى جامع وهو الغرور، قان الأب صدار مغروراً في عذا الاستبلاد لاعتماده وليل الملك، كما في المكانب، وهو ملك الرقية، وحكم الغرور ما ذكرة

أصله إذا جارية واستولدها، فاستحقت من بده.

ووجه الفرق على ظاهر الرواية : أنه ليس للأب في جارية الاين ما يكفى لثبات النسب من حقيقة الملك ، وحق الملك أو دليل الملك أو دليل الحق، إغا الشابت محرد تأويل باعتبار ظاهر الإضافة ، وإنه يكفى لإسفاط الحد أما لا يكفى لشات النسب فلامد من إثبات الحلك في الجارية لينبت النسب، والا ملك بدول النسلك، فيشبت النسلت منتضى الاستيلاد سابقة عليه شرطا لصحته، فنهى أنه وظي منك نفسه، والوقد معلق حر الأحس من غير قبصة، والا يلزمه عقر الجارية، فأما المولى فله في جارية للكانب ما يكفى كتبات النسب، وهو حل الملك، وقد ظهر فلك الحز يتصديق المكانب، فلا حراجة إلى إثبات النسلك مقتضى الاستيلاد سابعة عليه، بن يقبت الحارية في ملك المكانب، وكان واطفا ملك المكانب معتمداً على وجود سبب الملك طاباً أبها ملكه، وحكم الغرور ما ذكرت، والا تصبر المحربة أم ولد نلسولى في الحال إلا رواية رواحا ابن مساعة عن أبي يوسف وحمد الله، يخلاف الأب إذا استولد جارية إنه فإنها تصبر أم ولد

والعرق منى ظاهر طرواية ما فكرنا أن الأب يقلك الجارية مقتضى الاستيلاد سابقة عليه . فنيون أنه استولاد منك نفسه ، فيصير أم ولدامه ولا كذّنت الولى ، فإنه ثم يُلك الحاربة ، بل بقيت على ملك المُكاتب، ملهدا لا تصبير أم ولد قا للمعال، وليس من صورة ثبات النسب ثبوت أثبة الولد للمال .

قال: وتعتبر قيمة الولديوم الولادة، غرق بينه وبين ولد المغرور، فإن في ولد الحرور تعتبر القيمة يوم الخصومة.

والعرق. يعو أن في مسألتنا لما صناق المكانب سولي في دعوة الاستداد الفائد : عم أن الحوية ثبت من وقت العلوق الآن للمولى حق الحلك في اعتبداد. المكانب، عطهم طلك عند تصديق المكانب، وحق الخلك كحقيقة الملك في دعوة الاستبلاد، فصار الولى مثالًا الولد على المكانب من وقت العلوق، ويكن لا يمكن اعتبار فيمنه قبل الولادة، إذ لا فيمة للولد قبل الولادة، فتعتبر فيمنه في أدلى أوقات الإمكان، ودلك وقت الولادة؛ لائمة أول وقت ظهر له فيمة، فأما المستحق لم يصدق المنشري في الدعوة، والولد على وفيقًا في حق المدتحق، إلا أن الشرع أثبت الممشنوي ولاية المع بالقيمة، وكان وقت المع وقت تقرير السبب، ووقت الذم وقت الخصوصة، فاعتبرت قيمته يوم الخصوصة.

و مرق بين مسمألت هذه وبين مسمألة المغرور ""من وجه أتحر، فإنه هماك لوعالم. المشترى بحال الدنع أنه خاصب، لا يثبت الغرور لزوال سبب الغرور، وهو نفاة الشراء

<sup>(</sup>١) هكدا في ظارم، وكان في الأصل وب: الغرور .

بزهمه، وههنا أو همم للولي بحال الجارية، إلما لا خل له ثبت العرور أيصاً؛ أماه صب الغرواء وهو قيام الملك للمولي هي رقبة المكانب.

هذا الذي ذكرنا إذا جدمت الأمة بالرند لسنة النهر منذ الشراها المكاتب حتى كان العلوق هي ملك المكاتب، هامه إذا بعاءت بلولد لأمل من سنت، شهر مبذ السام الما المكاتب، حتى تديكن العلوق في ملك المكاتب، فادعاء المراني، لا تصبح دعوت، ولا بست السب بدون تصديل مكاتب، وإذا صدفه المكاتب حتى يثبت النسب، كان عبدًا على حاله

وكذلك إذ النسوي الكانب علامًا من السوق، وادعى المولى مسه هما الفلام، لا تصح دعوته إلا يتصدين الكانب، وإذا صدقه ، وتبت النسب، كان عبداً كلمكانب على حالا، فرق بين هذا وبين الوحه الأول، وهو ما إذا كان العلوق في ملك شكت. فإن العلوق في ملك الكانب كافي<sup>11</sup> لأحل شوت النسب في المولى ، لأن المنز بالقرابة كالعنق بالإعدق.

1974 ولمو أعمل المولى عبداً من التنسباب مكانيه الا بعلق مكانية الا يعمل مكانية المورق المعلق الا يعمل علقرانة بيد الخارية الفقرانة بيد الفقرانة بيد الفقرانة بيد الفقرانة بيد المورد المورد المعرف المعرف المجازية المعرف المكانية المورد على المبيلاد على سبب المحق في الجازية المكانية في المكانية المورد حراما فيمنك المورد على سبب المحرف المحاردة المحرف المحرفة المحرف المحرفة المحرفة

۱۷۳۸۷ - قال محمد رحمه الله في الزيادات : رحل انسري عبداً وكتها و في إن الكانت كتاب أنها وكتها و في إن الكانت كتاب أنها الكانت وكتاء فالدها و مولى عكانت و فلك أنه و جدوه إما إن كتاب في ذلك أنه و جدوه إما إن كتاب كتاب في ذلك أنه مسئة أحد هما أن كتاب أن كتاب في ذلك أنه مسئة أحد هما أن كتاب في حدد و أنه إن حدد و الكانت أن الكتاب في حدد و إن كانتها في ذلك الكتاب في حدد الكانت الكان

<sup>(</sup>١) مكدا في طاو في الأصل، وكان في في وم الكان

الكانية والحلاف الفسل الأولى والعيوة هناك لتصديق انكات دوان أمة الكديات

والفرق، أنا ومع الكاتمة أن من تحسيبات وقد صارت هي أخص عقسها ومكاسبها، بل الولن احق بهاء و شامت العبرة التصديق الولن لهداء عرفا صدوته الكانس، وكذاه الكانساني قالك، بيت السبب ؛ لأن مولي الكانسا لا يكون أدى حالا من الا صي.

ولو الاعلى أحدى مست هذا الوقد، وجداءة ما الكائد والدين السبت مده فها:

لوقي و ولأن الكائمة قدوة على اكتساب سبت بثبت به النسب بأن تروج نفسها به ،

مبتب به النسب و وهي فاعرة على عنات فينيت به السب، وبجب الحد أبه إن وللده لأكثر من سنة أشهر من وقت فتائها، وإن وللدت لأقل من سبة أشهر من فالعفر للمكالب خصواً، لعملوق في ملكه ، ثم هذا الولد يكود مكاماً مع أمها، ولا يكون حراك بحلاف وال أمة الكائب

والتحرق أن مربه والدأمة المكاند إلتا كالت الأمل "العوور» والا صرور هذا المدال الأمل "العوور» والا صرور هذا الم وهذا الأن وقدة المكانب وإلا كانت عملوكة للصولي عن العصلين، إلا أن ملك الرقسة إلا المكان مبياً الملك، فإذا صبح المست من محلة والأمة مهمل الملك، فإذا صبح المست من محلة والمائد فليست عجل المست. في محلة والا يشت المورو، وقم المدال المورو، وقم المدال المورو، وقم المدال المورو، وقم المكانب المورو، وهوا المائد المهار، والمائد المهار، والمحلة والمائد المهارة المهارة المكانب المكانب المحلة والمائد المهارة المهارة المهارة المهارة والمحلة والمائد المهارة المهار

بيانه: وهو أن حربة ولد معرور ثبت بالقدمة بإحماع المسحانة رضى الله عنهم، وتعدر إيجاب العبدة مهده الأنهائو وجب إما الديجاب للسكات أو للمكاتبة الاوحد إلى الأولى، لأن المكانب حبار تنالأجنى عن اكتسباب مكاتبته، ومالدها من كسبه، الا نوى أنه أو قتل عند الولد، والقامل كسبه، الا نوى أنه أو قتل عند الولد، والقامل وقرم الفيدة للمكانبة لا للمكانبة، ووحد ولا وحد إلى النابي، لأم لو وحدت الفيدة لها، وحدث لأحل العنق، فيحب لها صمال العنق مي أولاده، ولاكاتبة بعقد الكتابة تسمى

<sup>(</sup>١) وهي الأمرى العقائكاتية

٣٠) و كان بي الأميل وف وج. الرسيدة، الكانب أ

ذاتنا هلكه الهي ظاء والدناهي ولأصل والمدووا الإصل العرور

لتحصيل مقصودها، فكيف يستوجب القيمة لأجلها، بخلاف ولد أمة الكانس؟ لأن هناك لو أوجبنا القيمة للمكانب يعنق ولدامته والمكانب لايسعى لتحصيل العنق لوالد أمنه

فإن قبل: لام بل إيجاب القيمة للمكانية محكن مع تحصين مفصودها في حربة الولار، ألا ترى أن الكاتبة إذا غرائه وجلاء فزوجت نفسها منها على أنها حرف مولدت والنَّا ثان الوائد حوًّا بالضيمة ، وكانت العيمة له .

ظنا: فيس في حرية الولند أمصيل مقصودها، لا أن تعلق هي روالا ها عالمي وحم نصيرهي وولاها مولى لمولاها، وهناك إذا رحبت القيمة، وحكم بحرية الولد، بحكم الحرية من الأصل من غير ولاه، فلا يكون لولا مولا أولاها، ذلا يكون في تحصيل مفصودهان فيمكن إيجاب الفيحة لهاء

فإن قبل. هذا العني ليس بصحيح، فإنا إذا أوجينا القبعة في مسألتنا، وحكمت بحرية الولد حكمنا يحربته من الأصل من عبر ولاء، فلا يكون فيه تحصيل مقصودها أنهك

فلنا: لا، بل هر صحيحة لأنام ولاها هها الكانب، والكانب ليس من أهل الولام، فنه تكاريمي فاصدة أن بكون ولدهامه لا لمولاها، بإ بقصد عتل الولد لاعبره وإنه حاصل، فقد حصل مفصودها، فيتعذر إيجاب القيمة، بخلاف تلك المسألة؛ لأن لعناك موالي الكانب من أهل الولام، فكانت فاصدة عنق ولدها على وجه تعبير هي وولدها مولا أولاها، وهذا القصود هناك عالا يحصل، أما فهنا بخلافه.

وروائيت أن الولد يكون مكاتبًا مع الأم، فانسألة بعد ذلك على وجهين [ إذ أدت الأمريدل الكتابة عنظت، وحتق الولد معها تبعًا لها، وإنَّا عجزت وردت إلى الوقيء أخذ الموتى إبيها بالقيمة؛ لأنها لا عجزت صارت أمه للمكانب، والمكانب من أهل أن يستحق فيسدة وقد أسته : فتبحث القيمة ، وتثبت الحربة على ما مر ، غير أن ههة لا محتاج إلى تصديق للكاتب: وإنا ثبت الحق له لوجود التصديق يوم الدخوة عن إليه التصديق، ويعتم قيمة الرئد ههنا يوم العجزة لأن قيمة الولد إعا نجب عمم الولد واستهلاكه ، وذلك بشوت الحرية في الولد، ووقت ثيوت الحرية في الولدوقت عجز الكابة ، فيعتبر فبمته يوم عجز الكاتبة، فهذا قال: وقو كفيته المكاتبة وصدقه الكاتب. لا يثبت السب؛ في يبنا أن العيرة في هذا الباب لتصديق المكاتبة، ولم يوجد، ويكون الولد مكاتبًا مع أمه، إن أدت بدل الكتابة عنف، وإن مجزت وردت في الرق، يثب النسب من الوفي؛ لأنها ما صجزت وردت في الرق صارت أمة للمكاتب، وقد وجد النصديق من المكاتب، وظهر أن ولايه التصديق والتكليب له لا أفساخ الكتابه من الأصل، وإن كان الواد حراً بالقيمة الآله لما الفسخت الكتابة من الأصل ظهر تأويل الملك للموثي في الحارية وقت العلوق، وظهر أنه صار مغرورًا، عبر أنه إن ولدته لأقل من سنة أشهر منذ كوبت، معتبر قبعة الولديوم المجز.

والفرق أن في الوجه الأول ثبقنا أن العلوق كان في ملك الكانت سابقًا على حق المكانبة ؛ لأن حقه يبيت بالكتابة ، والعلوق كان قبل الكتابة ، فعند ثبوت النسب يسير الموفي مستهلكًا الولد على الكانب من دلك الوقت ؛ إلا أنه لا يمكن اعتبار قبعة الولد حال كوله محقبًا ، واعتبر ماه في أول أوقات الإمكان ، وهو ما يعد الولادة ، فأما عى الوجه الثاني حصل العلوق بعد ثبوت حق المكانبة ، وبعد ما صار المكانب كالأجبى عنها ، فلم يصر الولى مستهلكًا عليه وقت ثبوت حقه ، وهو وقت العجز، فاعتبرت فهذه يوم العجز الهلا

توضيح الفرق: أنامي الوجم الأول فاكان الملوق سابقًا على حق الكائمة، كان العلوى في زمن المكانمة غير محجود عن التصوف فيها، فمند زوال حق المكانمة ما مجر يُكن استناد الشصدين إلى وقت العلوق، فيشيث أنسب، ونثبت الحربة من وقت العلوق، فصار مشهدكًا الولد من ذلك الوقت.

أما في الرجه الثاني له كان العموق بمدثبوت حل الكابة ، كان العلوق في زمان الكانة محجوراً: عن الندروف فيها ، فلا يكان استباد التصديق إلى ذلك الوقت ، بن غي مقصوفاً على وقت ثبوت حق الكانية ، وهو وقت المجزء فاعتبر قيمته يوم العجز لهدة .

هذا إدا صدفه أحدهما دون الآخر، رإن كذباء لا يشبت نسب الولد؛ لأن في تكفييسما تكفيب الكانبة وريادة، وقد دكرنا أن الكاتبة لو كدبته بانفرادها، لا يثبت

السبارة لأنبلانا عمزت فبارا هوكار اللمكانياء ولائست لنسب ومرا فوهنا أولي ويكان الدمع الأومكاتين للمكاتب إنا أنتابك الكتابة عنطاء وإدعجزت صدر محفر كين للمكانب والإينيت مسبء لأنهال عنجرت صارا مخركون فكاداللولي وديوا والدأوة افكانت فلا بنيت السب إلا يتصفيق الكانب، وقويو حدمهم تصفيق م الكانب أصلا

وأما وداهدتها جمييقاء بثيث السنباس الذلورة لأباعي بعمدومهما إباه عمدين للتكافية وويددت والراصدقته المكابية بالهوادهاء فيدوكونا أفه نبث أنسب معاواه بالما أولي

بعيد هذا بنظ إلى حددت بالوقد لأفق من استة أنسها منذ كالسها الكالب حال كال العلم في في مثلث الكانب، لنان الولد حراً الفيمة والأبيع بصادقوا على أن الولد عني حراً بمحكم العروري ولكون قيمة الولد للسكانت لوحومها مست فالرقب الكتابة الكابغ، وتعني فيمتون والولادود لما فلنا قبارهذان

و ان عرومت ليده أنشهر مساكاتها الكانب، فالولد مكانب معها- ١١ مرأبه لا بكل إرسان الجربة وراوان مكانيه المكانيه ما داست مكانية أبم تعجر بعده فإناع حربت حيشا بأحظ المولن الديد بالقدة وازعتم بالقيمة بوء العجز على ماسب

عياد ميديون ميماه الفرائل فوجاه الدائري وحراما إذا صدقه المكالب واكفارهم ليكالينة ، فقال: إذا فسلاَّته المُكالنب و كدينه للكائب ، حتى ليرين تا النسب ، والهرية جرا اللكائب المعاذلات والكورأدي الكانب بدل الكنابة وعيتو والبان كالب المكانبة جنادت بالوالد لأقرامي بمينة أشهر منذ كونسيان يست السبب من عوليء ويكون حرا بالصيمة و لأو الكانب لما صدقه في الدعوم، وقد حالت بالولد لأفر من سنة أشهر مند كوايت، لخفيد أقراك العالم فراحص حبال ترام دمان الكتاب والحال فبالم حتر الملك للمتولى واوهو إقبر الرسحياية الولد للكان العبرور على مدارية، إلا أنه الهامة من إقاباره قاس الأداء؛ الأنه مكاتب والكاتب لاقتلاد فول وللاسكانيناه ويعدما أدي وعنقي فهو مصرعلي دلك فواقران فلعمل إقراروه لأن للوقي لحرابتك إحناق ولدامكانيته، فيعلم الإهرار محريثه أيضاً لن والدين توالد بإقداره، ويقبت المسبب من الوالي؛ لأنَّ الوائد له عنفي مصار في بك

المكانب المعلق، وقد صفق الكانب المولى في الدهوة، ومن ادعى صب حرافي سي إنساد، وصدقه صاحب البدقي ذلك، يشت النساد مده، ويعدمن المولى فيمة الهلد، ويكون دلك للمكانب؛ لأنه أقر لونلاف ملك المكانب عليه، وصدقه الكانب، وقت حصق هذا الإنلاف قبل لموت من المكانب؛ لما جالت بالولد لا فن من سنة منذ كونيت.

وهذه إذا كنان الوائد صافسها لا مدار عن نفيد من فإن كان فلا كبير ، ثم ادعي الموثي سبيه ، وصداقه امولي الكانسة عالمولد حير ، لما فلناء ويتراسع في سن المنسب إلى فوال الوالماء لأن السب تمحض نفياً في حله ، وعوال من يعبّر عن نفيته معير فيما ينفعه .

وإدافات حدمه بالوالم الأكار من ساة أنا بهر منا كونيت الا بعدق الولد، س بكون مكانيا مع أمه، ولا يتاب نسمه من الولد أيضًا، اما الا بعد فعلان العنق في الرجم الأول وهو ما إذا جاءت بالوالم الأقل من سنة أشهر إنما جاءت حكامًا الإفرار الكانب، منق الداف والمكانب هها الريمير مقرًا معنى الواقد الأنا يحتمل أن الملوق قان بعد الكانب، والعلوق إذا قان بعد الكتابة الايتب حكم الغرور الابعدام محله على ما مراء فلا يصير مقرًا بعنق الولد مع الاحتمال، ورفة لم يعنق الولد بم يصر في يد الذرّر، بل يص في بد الكانبة، فيحتر تصديقها لدوات السب، مخلاف الرجم الأول، الأن هناك لما عنق الولد صار في يد الكانب العنق اليعتر تصديقها شوت السب،

أما هها مخلافه ، وإن عجوب المكاتبة بعد ذلك، و رُفّت في الرق، كال. الولد حواً بالقيمة تاسة النسب من المرقى؛ لأنها ما عجوت و رُفّت إلى اثرى المسحت الكتابة من الأصل، وحدر العلوق في التقدير في أنة المكالب، وكان المرتى مدميًا ولد أنة المكاتب، وهي المسألة التي نقدة ذكرها.

وإذا لم تعجزه ولكها أدت بدل الكناف، صنفت وعش الولد معها، ولا شبت سبب الولد من المولى، لال تصديق الكناف ما لم يعسل قبل عنفها في حق شات سبب الولد من الولى، فبحد عنفها أولى، إلا أنه إذا كسر الإبن، وصداق المولى في دنك. محينها يثبت لسبه من المولى بتصديفه، ولا يقرمه الفيمة لا لان الولد عنل بعنل الأم الا سبع معتل إنسان، وصداف المعتل حتى ينت سبه منه، لا يحب على الدهى فيمته. سبب معتل إنسان، وصداف المعتل حتى ينت سبه منه، لا يحب على الدهى فيمته.

كذامهنا

عاد محمد وحمه الله إلى أصل المسألة، فقال: الكانب إذا كانب أمنه، ثم ادعى الكانب بدل الكتابة، وحتى ثم ولات المكانبة ولداء غادعاء المولى، فإن ولدت لأقل من سنة أشهر من وقت العنق، ولأكثر من سنة أشهر منذ كوئيت، فهذا وما لو ولدت قبل حتى المكانب سوام، وإن ولفت لاكثر من سنة أشهر من وقت العنق، فلاعاد أحدهما؛ لا يثبت نسب الوفد من المولى أحسلا؛ لأنه استولعها، وليس له فيهمة حق الملك، ولا تأويل الملك، وكان هذا تأويل الملك، وكان هذا المكانب، إذ ليس المكانبة، وإن زعم المولى أن ثروجها بعد عنى المكانب، فرندت منه على فرائسه، فإن صدفا، جسميمًا، أو صدفته المكانبة، وكذبه المكانب، بينت النسب، وين زعم المولى أن ثروجها بعد عنى المكانب، بينت النسب، وإن زعم المولى أن ثروجها بعد عنى المكانب، بينت النسب،

أما إذا صدقاء جميعًا والأنبسا بملكان إثبات الفراش عليها، وكان تصديقهما إياء بمثرلة اكتساب سبب الفرائق، وهما يقدران عليه، فقت السب.

وأما إذا صدفته المكاتبة فالأمها فلك إنبات الفرائل على نفسها بأن تزوج نفسها، فينست به النسب، وإن كان فاسداً ، فصار تصديقها عزلة اكتساب سبب الفرائل، وهي قائرة عليه، فينت به النسب، ولا يعنل الولد؛ لأنه استوقد مكانبة معتقه بحكم النكاح، فانر استوقد مكانبة معتقه بحكم النكاح، لا بعنل الوقد، بل يكون مكاتباً تبعاً قلام، فإن أدت بدل الكتابة معتقه بحكم النكاح، لا بعنل الوقد، بل يكون مكاتباً تبعاً قلام، فإن أدت بدل الكتابة معتقد وعنل الوقد معها، وإن عجزت كانت أمة للسكاتب، وولدها عبد للمكاتب، لا يأخذه المولى بالفيمة كما لو كان النكاح ظاهراً ، وحجزت المكاتب، وإن كذبته المكاتبة وصدقه المكاتب، لا يشت النسب، لا يُلك إليات الفراش عليها أصلاء قلا يعنبر تصديقه، وإن عجزت المكاتبة بعد ذلك، و ردّت في الوق، صارت أمة الملكتب العنبر، فينفذ إقراره عليها بانتكاح ؟ لأنه علك إنشاء النكاح عليها، ويثبت ألسب، ونكن لا يعنق الوقد كما أو كان النكاح ظاهراً ، وإن زعم المولى أن هذا الوقد أنه بو وكون أنه بوطه كان منه قبل عنق المكاتب، فإن صدقاه جميماً بنبت النسب من المولى، ويكون مكاتباً مع أمه ؟ لأنهم تصادفوا أن العلوق كان ، والمكاتب مكاتب، ومن ادعى ولد مكاتباً الكاتب، ونص ادعى ولد مكاتباً الكاتب، ونصل مها التصديق من الكاتب، باست النسب، وكان الوقد كما أن العلوق كان ، والمكاتب مكاتب، ومن الوقى، ويكون مكاتباً الكاتب، ونصل مها التصديق من الكاتب، باست النسب، وكان الوقد مكاتباً مع أمه و المكاتب مكاتب، ونصل مها التصديق من الكاتب، والمكاتب مكاتب، والمكاتب و ما الوقي عليه المكاتب النسب، وكان الوقد مكاتباً الكاتب، والمكاتب والمكاتب، والمكاتب والمكاتب النسب، وكان الوقد مكاتباً الكاتب، والمكاتب النسب، وكان الوقد من المكاتب النسب، وكان الوقد الكاتب النسبة النسب

عده الداحلة فإلى عجرت بعد دلت و رَزَّت في الرق، المسجت الكتابة فن الاصلوم ولهم أن لدعوس في وقد أنه المثانية، وقد النس لها التسميل من الكتاب، وإنه مدافعة المكاندة وكانمه الكالب، يتبت النبسة والأن الحق في الاصديق لهذا وقد وأحماء والوالد وقدة والامر

ورد. محزت ورأيت في الرؤد، قال الرابد مع الب علوكين بفيكالب الان المات بسكر كون المعلوث ورأيد ورفد المعجد سار الملك في المبارية ولمواند، وقالت المبارية المكانية بتصديل مولي فيما الاعام وية المطال مدن مدارة في المبارية والمواند، وقال المبارية المساولة المبارية المبارية المبارية والمبارية المبارية والمبارية والمبارية

# نوع أخر

#### في دعوة أهل الإسلام وأعل الذمة الولد.

1976/1 قال مجيدان ميد له : أمة دن سبك ودمي ، خامه بولد فاد دامة فهو السبك ودمي ، خامه بولد فاد دامه فهو السبك والسبك والأن المنسوة عند التسال المعموق باللهات عبالة السبك الآل أن أم المساك المنافقة السبك في المحافظة السبك في المحافظة السبك في المحافظة السبك المحافظة المنافقة الألمان المنافقة الألمان المنافقة المنافقة

عال كان النامي القد مشترات الإدامة بالقدم بالدعواد الفهر المهد مستد مهدا. الوقف فيلي ارداء و الأحراء المعددة الإن العيدة حيثة القدموت. ولا مداء ودار بالمداح الذ القدمودة لأنا بهذا المدم بهنت إسلام الولد حقيقة ما حكت واسة المرتد تست امتازه الواحد حكمًا والاحقيقة؛ لأنا المرندان اعتبر مسلمً في حق بعض الاحكام يرثيها ويرثنه، سواء كان العلوق بالجارية قبل إسلام الله في بعده؛ لأنهما استويا وقت الدعوة؛ لأن كل واحد منهما بدعوته يثبت نسب الولد بجميع أحكامه وإسلام الولد، والعبرة لحالة الدعوة؛ لأن ثبات نسب ولد الآمة من الولى بالدعوة، فكانت العبرة لحالة الدعوة، وقد استوبا حالة الدعوة، فيقضى بالولد بينهما

وإذا كانت الأمة بين مسلمين ارتد أحده هذا موالعياذ بالله - ثم جدادت برلد، فادعيده، فهر ابن المسلم منهماء علقت قبل ارتداد الأخر أو بعده، لأن العيرة خالة الدعوة، ولا مساواة بينهما حدالة الدعوة، لأن يبئة المسلم نشت إسلام الولد حقيقة وحكماً، وبيئة الرئد نشبت إسلام الولد حكماً لا حقيقة؛ لأن المرتد إن اعتبر صلماً في حل بعض الأحكام، فهو كافر على الحقيقة، وإذا بسار المسلم أولى بالولد صارت الجارية أم وقد له، وضعل للعرتد قبعتها؛ لأنه تحك عليه نصيبه، ويتفاصان في العقر؛ لأن كل واحد منهما أفر برط، جارية مشتركة.

وإنا كانت الأمة بين مسلم وفعي، وترند السلم والعيباذ بالله، وجامت الأسة بالولد، فادهباء، فهر ابن الرتده لأن الرند بشت إسلام الولد حكمًا، إذ كان لا يشمه حقيقة، والدمن لا يشت إسلام الولد لا حقيقة ولا حكمًا، قصار الرتد أولى، وضيمن لعدم نصف قيمتها؛ لأنه علك نصيب الذمي، وفي العفر يقاصال؛ لا ذكرتا.

وإذا كانت الأمة بن يهودي ونصراني ومحوسى، حامب بالوقد، فادعو، فهو وقد التصرائي والهبودي، يرفيها ويرفاه؛ لأن دعوتهما أكتر إثبائًا؛ لأنهما يثبنان فلولد بعض أحكام الإسلام من حل الدينجة والملكحة.

وإذا كانت الأمة بين مجوسى حر وبين مكانب مستم، فجاءت بولد، فادعبده، فهو ابن المجرسي، وإن كان يشغى أن يكون النهما؛ لأن في دهوة كل واحد منهما زبادة إلى النهست في دعوة الأحر، فالمجوسي يثبت النسب بحميع أحكامه إن كان لا يست إسلام الولد إن كان لا يست السبب بحميع أحكامه، والجواب أن الزيادة في جانب المجوسي في مصر ما وقع هيه اندعوي؛ لأن الزيادة في جانب المكانب وأحكامه، والريادة في جانب المكانب

يساره الولاد، وأنه ليمار من احتمام الساب، والترافيح أولا يعتبر بالزائفة فعماء فع همه الدعوة، لم علم لاستواه في ذلك بدير الترجيع بالزياة في شرع أحد

ذال وإدالانت الأمة بين راملي مسلمين علقت أنوايا احدهما باع تعليمه من وأحرى تولفت وللأبعد اليوالاني لأقل من سمة أشهر و فادم به دوي سومان وقد صاحح وعرب المشترى مع دعود البالع ، وفيلما بذا كانت الحاربة كانها فراحل باعيد من إسال، فولدات في عد الشائل في لأفق من سابة أند هو من يعت الربع ، فادعها وكنان وعوة المائح أولى .

و المراق و موال في تمث المطالة إلا كانت دعوة قبائع أولى الآن دهانه سابقة معنى و لأبها دعوه السيبلات إلا العلوق كان في ملكه ، ودعوه الشاري دعوه أخرار و را . العمول المولي و ودعوة التحرير العمول المواكن في ملكه و ودعوة الاستبلاد سنند إلى وأن الأحول ودعوة التحرير المناجرة والأن وعوة قبل واحد من بداء عوة التراك و وإذا المنتور في الدعوء سقوما في المساء وينظل الميح المساء فإن ادعام فسترى وحده و المحدد عوات ويتف قسمة وصعم وينظل الميح منا والمتر والذائري النمر من البناح، وعرم البائع عصف فيسقية ويصف عفوها حوالة العليم -

## الفصل الناسع والعشرون في الغرور

1970 - قال محمد رحمه الله في الأصل : أمة أبفت إلى رحل وأحيرته أنها حود، وتزوجها على أنها حود، وتزوجها على أنها حود، فولات له أو لاماً، ثم حاء مولاها وأقام البية على أنها أمنه، قضى القاصى له بالجارية وبالأولاد للمولى، إلا أن يقيم الزوج ألبيئة على أنها تروجه على أنها حرق، أما الفضاء بالجارية لان الجارية عين ماله، وأما المفضاء بالأولاد فلان المولاد فرع الجارية وجزءها، فتكون علوكة لصاحب الجارية إلا أن يظهر سبب حرية الجنو، وذلك ههذا القرور، غير أن الفرور لا يشت بجرد دعوى الروح ، بل يشترط إقامة البيئة عليه، فإذا أقام الزوج البيئة على أنها تزرحته على أنها حرة، فقد تبت الغرور، فلا بقصى بالأولاد للمولى، بل بجعثهم أحراراً بالفيمة؛ لأن ولد المغرور حر بل يرض برق ماده، وعلى رفيقاً في من المستحق؛ لأنه مترقد من قات مرقوق، فجعله يرض برق ماده، وعلى رفيقًا في من المستحق؛ لأنه مترقد من قات مرقوق، فجعله المترع حراً بالمقبقة نظرة من قات من المتحقة بالنورة بنا المنوقة بالمناه المنوقة بالمناه المنوقة بالمناه المنوقة بالمناه المنوقة بالمناه المنوقة بالمناه المناه المنوقة بالمناه المنوقة بالمناه المنوقة بالمناه المناه المنوقة بالمناه المنوقة بالمناه المنوقة بالمناه المنوقة بالمناه المناه المنوقة بالمناه المناه المناه

وطريقه: أن ولدانغرور علق وقيفًا في حل المستحق، وصار الزوح عايبت فيه من الحرية حفا فلزوج عايبت فيه من الحرية حفا فلزوج مانعًا الولد عن المستحق، ومنع الخلك على أأ المالك بعد العللب سب وجوب الضمال، ولهذا تعتبر فيمة الولديوم الخصومة؛ لأن رجوب الضمال على المستولد باعتبار منع المعلولات عن المالك، والمع إغاية حقق عند الحصومة ، وتعتبر القيمة يوم الخصومة لهذا، وتكول قبصة الولد على المستولد، ولا يكون عنى الولدولا في ماله؛ لأن سبب الضمال إغاوجد عن الغرور، لا عن الولد؟ لأن سبب الضمال منع الولد بالحربة، وحربة الولد إغا تنبث من جهة المستولد، وهو المتراط الحربة عند العقد، فلهذا كان العبدات على المستولد وهو المتراط الحربة عند العقد،

ومن مات من الأولاد قبل الخصومة، لا يعسمن المنتولد شيئًا من أبعته ؛ مَّا ذكرنا

<sup>(</sup>١) وفي الأصل: أعن المالك .

أن ولذ العرود عنق رفيعًا في حق المستحق، حراً في حق المستوقد، ولو حلق وفيعًا في حق المستحق والمستولد، مأن كان المستوقد غاصكً لا يضمن من مات من الأولاد فش المصومة والطلب، وغايضين من مات سهو بعد الحصومة والطلب، فهجنا أولى.

ومن قبل متهم خطأه ففضى اللاب الهام وفيضها ، فإنه يقصى عليه بقيمته والأاه سلم به بدل الوقد للاقيص الديم، وسلامة البدل كسلامة المبدل. ويصمل قيمة الوقد بوم القدل، وكان يبرمي أن يصمل قيمته يوم الخصومة؟ لأن المع ده د الطالب إنما يتحقق يوم الخصومة ، ومنع البدل كمنع المدل.

والجواب أن يقول. إيجاب القدمة يوم الخصومة ويوم منع المدل متعدّر؛ لأنه لا فيمة للوك يوم الخصومة ويوم منع البدل؛ لأنه ميت، والبيت لا فيمة له، فاعتبرما فيمته عن أخر يوم يمكن تقويم إدامت البدل، وذلك يوم القتل، بخلاف، ، فو كان الولد فانماً؟ لأن تقويم عمكن يوم الحصومة ويوم المع فيه، وأما هها بخلاف.

وإذا كان سريقيض شيقا من دية الولد، لا يقصى عليه بقيمة الولد، لآنه لم يسلم كه الولد، لا يتفسى عليه بقيمة الولد، لآنه لم يسلم كه الولد، لا ينقسه ولا يجد بدله، فلهما لا يقضى عليه نقيمة الولد، وإن قيص من الدية فادر قيمة الولد، وإنه يقصى عليه بقيمة الولد، لأنه رقيو في حو الكسحى حكمًا واعتبارًا، وإنه يشترط لا يحاس الصمال على المسولة، فلد وله المسولة وله من قيض قدر قيمته، وإنه ما المستولة وعليه ديون، كان المسحى أموة لفرماءه الأن قيمة الولد دين للمسحق على ابت كماتر الديون، فيكون أسوة الماتر غرماء،

قال: ولا يكون ولاء الولد توقى الجارية، وإن علق رقيقًا في حق مولى احارية ؟ لأنه إنما اعتبر وقيقًا في سل المستحق البعكن إيساب لضمان على المستولد؛ لأنه ثو اعتبر حراً في حقه الايكل إجباب الضمان على المستولد، فإنا ضهر وفه في حق المستحق في حق حكم الصمان لا عير، والولاء ليس من إيجاب الضمان في شيء، فلا يظهر وقه في حق هذا الحكم في حق المستحق

الماخ صل أن وللـ المغرور حواص حق غير المستحق في جميع الأحكام، وفي حق المستحق رأيق في حق حكم الصراف، عرافي حق ما سواء من الأحكام. وعن هذه قدنا إلى تسميته في أن يصمن المستولد فيحة الموقد ، وإن كان المستحق ذا وعمر من الوقد ، وإن كان المستحق ذا وحم محرم من الوقد ، و لا يجعل حراً من جهة المسحق بالقرابة حتى لا يضمن المستولد تهذا ، إنه إلها اعتبر رقيقًا في حق المستحق في حق حكم الضمان لا غير ، وأن يعنق عليه محكم القرابة ليس من الضمان في شيء ، فيعشر حراً في حق هذا الحكم ، فلا يعتق عليه بالقوابة .

قبال. ولو لم يكن للزوج بهة على أنها تزوجه على أبها حرة، وطلب بين المستحق حلف على ذلك على العلم؛ لأنه دعى عليه معنى لو أقر به نزمه، فإذا ألكر يستحلف، فيكون الاستحلاف على قعلم؛ لأن هذا استحلاف على فعل لغير.

مهدة أو صدفة أو وصدة، فولدت له أو لالأد ثم استحدها وجل، فاسلاً، أو جائرًا، أو ملكها سهية أو صدفة أو وصدة، فولدت له أو لالأد ثم استحدها وجل، فإنه يعفس للمستحق بالجاوية وأو لادها؛ لأن الأولاد فرع ملكه، حيكون له إلا إذا ثبت عرور المسؤلا، ولالم لللك من البيئة على المؤود أو الله والمها على حسبان أنها ملكه ما على دليله، وهو على فلك يشت غرور المستولد، لأنه وطنها على حسبان أنها ملكه ما على دليله، وهو النستولة، وحد العرور، وولد العرور حر بالنيسة، فيفضى الغاضى الماستحق بالجارية وقيمة الولا، ويقعى له بعقر الجارية أبضًا؛ لأن المسئول وطء ملك المستول وقد على علكها بالعقر بانعًا كان أو واهبًا عندنا، وهل مرجع عليه بقيمة الولد؟ فني الشواء يرجع، وهي بالعقر بانعًا كان أو واهبًا عندنا، وهل مرجع عليه بقيمة الولد؟ فني الشواء يرجع، وهي فعيل الهية ونظائرها لا يرجع.

وعلى هذا: إذا تقض المستحق بناه أحدثه الشنوى في الأرض المستواق، أو فلع الأشجار التي غرسها المنتوى في الأرص الفشراة، هن يرجع بقيمة ذلك على مملكه؟ ففي الهة وأنسامها لا برجع ، وفي لفراء يرجع .

فالحاصل أن مجراً والعرور ليس يصلح سبباً للصمان والرجرع و ألا ترى أنا من قال لغيره: اسلك هذا العربق فإنه آمن و فساك وأخد ماله و لا ضمان على المخبر و وقد حصل العرور و إي المرجب للضمان والرجرع ضمان السلامة و إما نصا بأنا قال لغيره:

<sup>(1)</sup> وفي الأصل وم الحقل.

ح ۲۸۰ کیت بلاد ہوئ 💎 - ۸۸۰ – مستك هذا الطابق عالدالس وإن أحيار مثلك وافتاه صامر سفلك وأوافي عقد اللعاه فمة كراجي أنهاره وأنزياهم مراعشاه العلوصات ووهرا الايرانسنه بالبرم صامر منلامة الميم المستمتري والأو المتمتري مبييراته سلامة الفيزاء فيكوي هو فعافة للمنسري سلامة الماردة لأن هذا علما معاوضه ومقالما ولأحل دلك ببالا للمنتدي حق الود بالعباد وحسناه سناممة البيع تكوه فمحمأ صبلامه الزواغد عفريق لتمعيقه والومسليم لروانه بالوشيون للاحرمن فيمسها للمستحل وبيرجع عالى النائع بغالك يحك الضمعات فأمة الواهب فلم يضيمن مملاحه أنوهو والنموجوات له ليصير صاءنا ملاهم الزء الشاعاريق البيعية؛ لأن صدان ملاعدالبيع من البانع بمفاينة نبسان فيلحمه ملامة البعار ، ولا بادب في عقود السرع حتى بسب ضمان مالاه قالة قود عايد مقابلة ما والد أهريشت اسمات الله لامة من الواهلية في مبلسن العلقات ولا لصناحيته وللم يقل الصحيحة لك مملاحة الموهور داواتك حق ارجاوع للسرهوب لديست بمحرد العروراء وسجرة الغرورالا تسانع بدلك

وإن كالمطلقة بني روالارد من رحق أخراء والدت للمناسري السهي أولاتُ وخو المناجعها رجل وواحذ لجازرة وقيمة لاولادمن تشتري للناتيء ورجه الممتري لبامي عمل بانعاب وهو للنشري الأولى العمل وعربية الأرلان رجع المشتري الأوب على بالعه التمان للإخلاف وهن يرجع فليه بلبسة الأولادة فعلي قب أبي حيشة الامرجع، م مني فراتهمال يرجوب والداذك بالهذه المسألة في تناب البوع في فصل الاستحجاق.

٢٩٣٩٠ قال: وإلاه المبتري لرجيات حة بقد بيران أحدهما وهات بصابح من شروكها وواند بادالولائل واستجفها رحل وأخذها المنتحق وفيمة كأولاد رجو المبني للاسطيف التمن ومعمف قومة الأولاد على بانعده ولا ترجع على لوقعت مسيءه لأنالك تواد سار مغره وأعي النصصاص جهة البانع، فيرجع بتفقه التعن ويتصفه فيمة الأولاد عليه اعساراً للتعض بالكلء وفي المصنب صدر مغروراً من حهة الواحب، والابرجيد عليه في ذلك البصيدييتين، كسائر صار معرورًا في الكل س جهته، وبرحج الواهب على بالعه ينصف الثمراء لأي المبح لم سيموات ولا يرجع عبره رشيء من فيسة

الأولادة لأراا اللواهب للويفره تلبذا من فيمة الأولاد لأحد

١٧٣٩٢ - قبال: وإذا التستري لرجالان أسة من رحم به وولدت ولدك والدكه وادهياه أحدهماء وعرم نصف فسنهاء ويصف عدرها المريكة وأبوات حقها رجاره قصي القاضى ب للمستنجل ويقيسة الوقد والعف لا يأنه صدر مغرورًا، والغرور كما سحقي بقيام الظائر في الكان بتحقق بقيام الطلاء في انتسف الأن قيام الطلاق في الصف الجدرية يكفي لصحة الاستبلاق وبنبات حربة الأصر الرات تجرجع للمناوقة على باثعه لتصف التمل ولتصف فيعة الولدة الأنه في تصف الجارية صار مغروراً من جهة، ويرجم على شاريكه ما أعطاه من بصف فيمة الجارية والصف حفرها والأثا بالاستحقاق طهر أن شريكه أحدُ ذلك ت بغير حق، ولا ير حم عليه بنصف قبحة الولد، وإذا صار شربكه بالكانصف الخارية منه؛ لأن هذا النبع من الشريك من عبر مسعه. ويبع ينبت من فير صنع الإسمان لا يصبو الباتع به صامةً سالامة الأولاد للمشترى الأن فسمان سلامة الأه لاد قضمان الكفائف والكمالة لا نتلت في موضع من عبر صنع من المالك، أما البح الدائية من عبير صبح المائت، فأنباننا البيع والم نست الكمالة لهداء ويرجع شربكه اللمان للدعال والحابتصة والتمرية الأحالم يساموله المشتري من جهته

١٧٣٩٣ - قال: وإذا أحير الرحر عبره من إمراة أنها حرفه وتزوجها ذلك الفرر عطي أنها حرقه ووقعت له ويدًا، لم استحقها رجل، وجعل الفاضي الولد مراً بالنبعة بالطرين الذي مأء فهذه الممالة على وجهين أحدهوا الكازوجها للحبر على ألها حرقه والشرتولدير جع بقيسة الوند على المغير ولأبه ضمن له مملامه الولد في صمن عقد المجار فيبة

وإن ليريك المخبير زوجيها منه، ولكن المرأة روحت بفسهما على أبها حروه فاستنوله يرجع عليه بقيمة الولد بعد العنيء أما أصل الرجرع عليهاء لأبه صار مغرورا من جهتها ، وأما الرحوع عليها بعد العنق ؛ لأن ضمان لغرور صمان تول، والأسة محجور عديهاه وللحجور لايؤاحذ لضمان القول للحالء وزغابا احذاله بعد العتل

١٧٣٩، قال: وإذا الشنوي الرجل أو ولد لرجل ، أو مديرة أو مكاتبة من أحسى

١١١ ركان بي الأصل الكام مكان الأن

غيبر الولى، فوقع عليها، فجاحت بولد فإن على المستولد قيمة الولد والعقر لول المدرخة وقولي أواثولف وعليه قيمة الولد واثمقر لمكاتم

ر هذا الجواب ظاهر في حق المدرة ؛ لأن ولد المدرة في حق فاستحق يعتبر مدم أ حكماً ضرورة إمكان إبجاب الضمال له وكما عنبر ولمد أمنه قنّا في حق المسحق ضرورة إمكان إيحاب الفيمان لده فيعيمته للغرورة لأن الدبر يصيبن بتلتع والخصب وضيدن الغرور، وضمان منع وغصب في حق تستحق لا ضمان إعتاق، ولها: اوجب على الغرور فيمة الأولاد موسراً كان أو معسراً.

وفي حق أو الولد هذا أخواب فأهر أيضًا على فولهما الأن وقد أو الولد يعتبر ولد أم الولد في حق السنحق، وولد أم الولد يضمن بالنم والغصب، فيضمن بالغرور الِفَ ، مشكل على قول أبي حشقة ؛ لأن ولد أم الولد لا يضمن بالنبع ، والغصب عنده كأمالولده فكيف يضمن بالخرور

وفي للكاتبة هذا الجواب يشكن على فولهم جميعًا ؛ لأذ وتد الكاتبة في حق الكاتبة يعتبر مكاتبًا بُنتِر حال الأم إلا أن السنولد قد حصل لمكاتبه ما هو مقصوده من عقد الكيانة في حق أوقف فين مفاصود الكفنية من عقد الكتابة عنفها وعنق ولدهاء ولهذا فلنان إن المولى إذا أعنق ولدالكاتية ، لا يضمن للمكاتبة شيئًا عندهم جميعًا ، وكان يجب أن لا يصمن"" الغرور لدمكائية فيحة الرلد؛ لأنه حصل لشكاتية ما هو. مفهورها من عفد الكتابة.

والجواب إيجاب ضمان الولا بالغرور ثابت بإجماع الصحابة رصي الفاعنهم، فإسهم أجمعوا على أن وقد الغرون حر بالقيمة بلا تفصيل، إلا أن إيحاب ضماد الوالد في بعص المواضع حصل على موافقة القياس ، كما في ولذ الأمة والمعرف؛ لأنَّ السَّمَولَدُ منع . مالا منفوعًا عن المستحق: فكال ضاماً بالنص وبالقياس، وفي أو الوثد الضمان على قول أبي -نيفة، وفي المكاتبة على قولهم ثانت بإجماع الصحابة، يخلاف الفياس من الوجه الذي قفناء وإفيات الحكم مصا مخلاف الفياس جانز

وإن كانت المكاتبة على الفارة، بأن زوجت نفسها منه على أنها حرة، فظهر أنها

<sup>11)</sup> وكان في الأصل وف وم. أن يضمن أ.

- AT -

مكاشة ، وإن المستولد بضيمن تعمكاته في قول أن يوسف الأخر ، وكان أبو يوسف يقول أولان لايصمن للمكاتبة شيقاء ووجه فلك أن المشولة لو ضمن للمكاتبة فيمة الوقلاء لكان له أن يرجع على المكاترة ثانيًا. لأنها هي الغارة، فإيجاب الضمان لها لا يغيب ثم رجع عن هذا وقال: يضمن قمة الأولاد؛ لأن النصمين معيد؛ لأن المتولديف من لها لمحال؛ لأن ما يجب على المغرور من صمان الأولاد يجب حالا، وما يجب على المكاتب من لضمان للمغرور يجب مؤجلا؟ لأنه ضمان أزم المحجور بالقول؟ لأن هذا الضمان يتبت بالنكاح، والمكاتبة محجورة عن النكاح عند علماءنا الثلاثة، وكل ضمان يعزم المحجور بالقول، فإنه يتأخر إلى ما بعد العنق، فيكون انضمان معيدًا.

١٧٣٩٥ - قال: وإذا رَّحِ الكانب أو العبيد المُلَّونَ أَمَّة في بدى رجل، فوضيها المستولد، فم ولذاله ولدًا، ثم تستحقها رجل، وجعل القاضي الولد سرًا بالقيمة، قال الشتري يرجع بقيمة الولدعلي البائع بالكفالة، والكانب والعبد الأذون لا يؤاخذان بضمان الكفالة للحالء والعبد لإيواخذ بصمان الكة الة أصلاء لأذهدا الضمان إثا بتبت بسبب البيع، فيكون في حكم ضمان للبح، وكان كالمأذوذ إذا اشندي جارية ووطنها بالثم أستحفت فإنه بعدمن المقر للحالء وإذا كالا المأذون لايؤاخذ بالمهر الهمالج لأنه شبن سبب الفراءم وكان حكمه حك النمنء كفاحهناء

١٧٣٩٦ - قال: وأهل الذمة والمعدمون سواء في الغرور ؛ لأن القامة خلف عن الإسلام في أحكام الدنيا، وهذا من أحكام النفياء فيكون الذمن والمسلم فله سواء.

١٧٣٩٧ - قال: وإذا ورث لرجل أمة أبيه فوطنها، فولد منه ولدًا، ثم استحقها رجل، فإنه يقضى له بالأمة وتيمة الولد؛ لأنه حصى مغرورًا؛ لأنه وطنها على حسمان أنها ملك، وظهر أنها لموتكي ملكه، فإن كان الأب قد النتر، ها من رجل، كان للابن أنّ يرجع بالثمن وي صمن من قبعة الوقد على باتع أبه .

فرق بن الواوث وبين الموصى له، فإن الموصى له إذا صار معرودٌ ، وضعن فيسة الولد لممستحق، فإنه لا يرجع على ماتع الموصى بليء لا باللمن ولا بغيمة الوائد. والقرق: أن الرجوع بالنمل وبعيمة الوقد إغا بكون فستسترى، أو لغالب المشترى، والوصي له ليس مشتره ولا نائب عن المشترى؛ لأنَّ الموصى له لا يقوم مقام الوصي في حقرقه كأنه هو، ألا ترى أنه لا برد بالعيب، والا برد عليه بالعلب، وإذا لم يكن مشارية ولا ناتا على المتنزي حكماً ، لم يكن له أن يرجم على بالع الموصى متى»، وكان هو مي الرجوع وأحيى الحرعي المشتري سواء، فأما الوارث إن لم يكن مشتريا، مهو مانت عن المشترى؛ الآن الورت يقوم مضامه في الحفوق كأنه عوم ألا ترى أنه يرد بالعيب، ويرد عليه بالعبب كانيت مواه، ووذا كان نائباً عن البت في حقوقه حكماً كان له الرجوع بالمك على بالم ابنه كما لوكان نائباً عنه حقيقة بأد كان وكيلا عنه.

وديمه عنده، فرطى الوارت الأمه بعد موت المورث، وقد علم الوارث بالوارث الموارث الموارث الموارث الموارث المورث المورث المورث وقد علم الوارث بالوارث الموارث المورث المورث معم والمعارية وبالولد المان الوارث لم بعد معم الموارث معم والموارث وبالولد المان الوارث لم بعد معم والموارث الموارث الموارث لم بعد المعارف وفلان أجنى نه صحيح والولم يشر بالحاربة لفلان ولكن قال الموارث في يقل الهوارث ويصمن الموارث فيه فالولا ، والعقم المغرمات أما تبرع الجاربة الموارث ولكن قال المناف الموارث في تراكة الموارث ويصمن الموارث فيه في تراكة الموارث المائن الموارث في تراكة الموارث المائن الجاربة المناف الموارث في تراكة الموارث المائن الموارث في تراكة الموارث المائن الموارث والمائن الموارث الموارث المائن الموارث المائن وبحق المائن المستولد في الموارث المائن الموارث الم

وأسا بضمن المستولد قيمة الولدة الأنه صار مغروراً لا لأن من العدماء حلاقًا طاهرًا في وقوع الذلك للوارث في التركة الممتغرفة بالذين، وإن لم مثل بنموت حقيقة الذلك، فعما: يشبوت حق الملك، ولهذا الملك الوارث استحلاصها كنفسه بالأداء من موضع آخر

ولو كنان هي النركة جاربة، قنزوجها الوارث لا يصح، وهذا لأن سبب الملك قد تحفق للوارث وهو صوت الورك عن مال إلا أنه لم يعمل عمله في حل إيجام حفيضة الملك للوارث نائع، وهو الدين، فيشيك له حق الملك، وحق الملك يتم ابتداء النكاح، ولكن إن ولدت ولذا كان الولد حراً بالفيمة ، وعلى الوارث العفر ، أما كون الولد حراً بالفيمة ؛ لأنه لبث ته في اغارية حق الملك على ما ذكرنا ، وحق الملك يكفي لنحفظ الغرور . ألا ترى أن المولى بصير مغروراً في جرية المكاتب، وإن يصير مغروراً لما له فيها من حق الملك ؛ لأن للمولى سبب الملك في اكتسباب الكاتب ، وهو ملك رفية المكاتب ، لكن لم يصمل عسله في إفادة حفيقة الملك ، وعمل في إفادة الحق، فعلم أن حق الملك يكفي لتحقق الغرور ، وأما بغرم العقر لأن حق الملك لا يسقط العقر ، إثما يسقط الحد كما في أمة المكاتب، ولو حاء رجل، وأقام بيئة أب له ، قصيت له بالجارية وبالعقر وبقيمة الداد الأن لوارث مغرور .

هذا إذا كان على الميت دين مستعرق، وبو كان الدين على المبت عير مستغرف، وياتى السائة بحاليه، فالمستولد يضمن قبعة الوقد، لأن النبي إدا لم يكن مستغرفا لا يهنع وهرع الملك للوارث في التركة، وكان مستولداً أمة نفسه، فلا يضمن قبعة الوقد، وإن تعلق بالجارية وقد بقضين قبعة الوقد، وإن تعلق بالجارية ويكن يضمن قبعته الوقد، وتكن يضمن قبعتها وعفره، الأن الجارية إن كانت ملكا للوارث، إلا أنه تعلق بها حق الفرج، فإن الدين بعد العير، ألا مرى أن الراحن إذا أعنى المرحونة أو وطنها، فإنه يضمن القبعة والعفر، وإن العير، ألا مرى أن الراحن إذا أعنى المرحونة أو وطنها، فإنه يضمن القبعة والعفر، وإن تصرف في ملكه لتعنق حق المرتب، كذا هها، ثم إنما يضمن جميع قبعتها إذا كان الدين مثل قبعتها، فإنه يضمى بقدر الدين، فأما إذا كان الدين أقل من قبعتها، فإنه يضمى بقدر الدين، فكذا ذكر في الكتاب

وطعموا على محمد وحمه اقد في المسألة، فقالوا: لا معنى لقول محمد: يضمن جميع فيمتها إذا كان الدين مثل قيمتها، وينبغي أن يصمن بقدر ما يتعلق مها من الدين، فإن بعص الدين ينعلق بها، ويعضه بتعلق بغيرها، وهذا بناء على أن الذين إذا أم يكن مستغرفًا للتركة، لا يعتبر كل جزء من أجزاء لتركة مشغولا بالدين؛ لأنه لو كان مشغولا بالدين، لكان لا يقع الملك للوارث عي التركة، كما يوكان الدين مستمرقًا.

والجواب: أن الدين مع أنه لا يكون مستمرقًا، فكل جرء من أجزاء التوكة يصير مشخر لا بالدس، كأنه لس معدغيره؛ لأن احتمال هلاك البعض، وتعيّن الباقي لقضاء الدين قبائم ، وكان يتبعني أن لا علك الوادث تستشا من العرضة ، كمنا لو كان الدين مد تحدوثاً ، وهو الذياس ، لكن مهاره بدر هذا التدمل من حق وقوع الملك لموارث المسرورة ، قان الإنسان فق ما يخلو عن قبل النس عليه ، علو تحدير هذا التدخل مامكا جريان الإرب أنى إلى أن لا يقع الملك في التركات إلا نادراً ، وفيه فساد عظيم ، فأم فيت عنا وقوح الملك لموارث لا صدورة ، فيعتبر كل حزم مر أحواء التركة مشغولاً بالدين ، كأن قيس معه عيره ، ولو لم يكن معها شيء اخر أليس أن الوارث يضمن حسي الديمة إذا الدوليد، كذا مهنا

۱۹۳۹۹ درجل اشتراق حاربه محصوبه وهو يعلم مكونه مغصوبة، أو نؤوج العرأة على أنها حرة وهم بعلم لكونها أمة، واستولاها فالولد رفيق يأخذها صاحب البادية، لأن انستولد لم يصر مغروراً حيث علم حقيقة الحال.

ولد النبر ها وهو صفع بكومها طلك شراء، فقال البائع : إن صاحبها وكُنن سبعها » لم سات وأوسى إلى ، فياعها ما مع على فائد ، فاستقرادها ، ثم حضور المائد وأثكر الوكالة ، فله أن يأخذها وصفة الوقد ، لأن المنسري صار مفروراً ههما ، لأنه وطفها على تفدير أب ملكه ؛ لأن قول الواحد حججة في المعاملات ، وما أحير به بو كان حفا كانت الجارية عبركة للمنسري ، تم يرجع المشتري على البائع بالتعرب وعا عرم مي قيمة الولدة لأد البائع صار منتزماً له سلامتما وسلامة أو لادها بالطريق الذي تقدم ذكرها فيما أحير أنه بيع ملكه .

۱۷۶۹ - ولو أن رحلا وى رجلا أن بشوى له جارية ، فاشتره ومقد الشهن من مثال الموكل فاستولدها ، فومة الولد وعقر الجارية من المستولدها ، فومة الولد وعقر الجارية من المستولد، لا من الركيل الأن الموكل من رجه كالشنوي من البائع باعتدار الملك ؛ ومن وحه كالمشترى من الوكيل باعتدار الملقوق أن الأمرين ما أعدر ما بالمسواء من حل احقوق كانه استرى لنعسه ، المولع من موكفه وأن الأمرين ما أعدر ما يا فإل المستولد وفي عن المستولد وهو الموكل بالنعم وقائم من المائع وقائم من الوكل عن مع المائع وقائم من المائع وقائم من وحه وكالمشترى من الموكل من وحه في دلك مع المائع الأن بالكوكل كالمشترى بنقسه من المائع من وحه وكالمشترى من الموكل من وحه في دلك مع المائع المنافع ...

إنه كالمُشترى بنفسه من البائع يستبحق انقسمان في ذمة البائع لا أفي ذمة الوكيل ، ومن حيث إنه كالمُشتوى من الوكيل يكون الطالب بائماً ذلك هو الوكيل توفيراً على الأمرين حظهما بقدر الممكن.

فإن أذكر البائع لمبيع من المسئولد، أو قال: لم يشتر هذا مني، فأقام المستولد بهنة أن فلاذًا اشترى هذه اجازية من هذا الرجل بآمرى، ونقد الشمل من ما بي، صاو المشترى مغروراً من جهة البائع، وكمان له الرجوع على البائع بالشمن وقيمة الوقد، والوكيل هو الذي بلي الخصومة في ذلك.

وإن شهد شهود المستوقد على الشراه، ولم بشهدوا على أن المستولد أمر المشترى بذلك، وإن شهدوا أن المشترى أفر أنه اشتراها لغلال بأمره، فهذا على وجهين: الأول أن يشهد الشهود أن المشترى أفر قبل الشراء، أو في حالة الشراء أنه يشتريها فعلان، وفي هذا الوجه يصير المستوقد مغروراً من جهة البائع، وكان له الرجوع بغيمة ألولد على البائع، لأن الإقرار بالتوكيل مصيل في حال يصبح التوكيل، فصبح الإقرار به، وردًا صبح الإفرار به صارت الوكالة التابقة بالإفرار كالتابت بالبيئة، ولمو نبث الوكالة بالبيئة كان كلمستوند أن يرجع مقيمة الوقد، كذا هه:

اتوجه النانى: أن يشهد الشهود أن فلشترى أقو معد الشراء أنه اشتراها فغلاب، وفي حفا الوجه لا يكون للمستود الرحوع على الدنع بالتمن، وبقيمة الولاء الأن إهرار المفترى بالركالة في هذا الوجه ليم يصح ؛ لأنه أفر بها في حال لا يصح التوكيل، وإذا لم يصح هذا الإفرار لم يتمت الأمر، فلم يصر المستوقد مشترياً من الباتع موجه من الوجوم، فلا يصير مغروراً من جهته، فلا يكون له حق الرجوع على الباتع لا بالتمن، ولا يقيمة الولاد.

1989 - رجل المتوقد أمة، واستحقها رجل، فقال المستولد: اشتريتها من فلان بكدا وكذا، ونفذته الذمن، وصدقه فلان مي ذلك، وكذبهما المستحق، فالقول قول المستحق؛ لأن سبب استحقاق عين الولد طاهر لمستحق، وهو استحقاق الجاورة، قالمستولد مع البائع يوبدان إبطال حصه عن عين الولد، فلا يصدقان على ذلك، وتكن يحلف المستحق بالة ما يعلم أنه اشتراها من فلان؟ لأمه لو أفر به كان الولد حراً بالقيمة، فإذا أنكر سشعلف رحاه التكول الذي هو إقراب

ولو أنا المستحق أفر مهذا الشراء، وجعده البنع، كان الولد حراً، وعلى المستولد قيمة الولد؛ لأن المستحق مع المنتولد تصادفا على حربه الولد، ومنى وحوب قيمته على المدتران، وتصادفهما حجة في حقهما، ولكن لا يرجع المستول، على البائع لا بالتمس، ولا يقيمة الولد؛ لأن مصافقهما لم يعمل في حق البائع، ومريثيت الشراء بنسادفهما في حق البائع، والا يكون المشرق أن يرجع على البائع بشيء.

وثو جمعة المستولد والمائع البلغ والشراء، وأقر به استنعل 16 الواد حراً وبدار المستحق، فلا يجب على الأب تبعد الوالد؛ لأن المسلحق أقو يحريه الولد، وبه إفرار على نفسه، وبإيجاب الفيمة على المستولد، وبه إهراء على لغيرا، فما كان على نفسه يصبح، وما كان على عبره لا يصح

المفتارات بها جارية المان للرجل ألف درهم في يدى رجل مسارية بالنصف هاشترى المفتارات بها جارية نساوى ألمى درهم فوقع عشها المفتارات، مولدت تم استحفها وجل كان الولد حراً بالغيث ، فيأخذ المستحل عبن الجارية ، ويأخذ عفرها وقيمة الولا من المصارات الأن المفتارات وطنيا على حسبان أن ربعها، وذلك حسبه من الوبع ملكاء، وأمه يكمى لعلوق الولد حر الأصل، فلم يصور اصباً برق ماءه، وكان مغروراً ما ملكاء، وأمه يكمى العلوق الولد حر الأصل، فلم يصور اصباً برق ماءه، وكان مغروراً من تم يرجع المضارب على المناوية ، ويرجع أيضاً بربع فيمة الولد على المانعة والأنه صار مغروراً من جهة البائع في ربع المباوية ؛ لأنه المشرى الربع منها أنفه، ويكون المك المدهروب الولد كان ماله، وما أدى بمقابلة على البائع ولا على رب المال، أن لا يرجع مالك على البائع ولا على رب المال، أن لا يرجع مالك على البائع ولا على رب المال، أن لا يرجع مالك على البائع ولا على رب المال، الأن فضارت والمسارب الشرى بعيها، وأو كان كذلك لك لا المجارية من رب المال وبد المشرى ثلاثة أرباع الحارية من رب المال، لأن هذا الشرى ثبيت يسهما على دب المال، ومن مثل هذا لا يصور المال شامناً سلامة الأولاد فلمسترى عليها لا يوجع بذلك المسارب المال وبد المشرى ثلاتة أرباع الحارية من رب المال، الأن هذا المشرى شهة أرباع المال وبد المشرى المنت يسهما على دب المال، وبد المال، ومن مثل هذا لا يصور الهائم ضامناً سلامة الأولاد فلمسترى عليها لا يصبح من جهة رب المال، المال، ومن مثل هذا لا يصير الهائم ضامناً سلامة الأولاد فلمسترى

على منامر، وإذا لم يكن للمضارب أن يرجع على رب المال شيء من قيمة الولد؛ لأب المربوجة منه شيء من قيمة الولد.

هذا إذا كالذفي قيمة الخاربة فضل عن راس نقال، وإنا لم يكن في قيسة الحاربة عضل على وأمن المال، مأن كانت فيصة الجارية ألف درهم، وماهي السالة بحالها، هإد المستحق بأخذ خاريه ووللحاة لان الضارب ثم يصر مغروراً فهماء لأبه وطي الجارية مع علمه أنه لا ملث له فيها .

هذا إذا المتوليها المضارب ووأما ورالستولدها رب المال أبواستحفث الحاربة و كان الوقد حراً بالفسمة ، سواء كان فيها فضل على رأم الذل، بأد كانت فيمنها ألعي درهم، أو لم يكن، بأن كانت قيمتها أنف درهم؛ لأذ الموام وطنما على أنا جميعها منكه إذافه يكن فيها فنفيل وعلى أفائلانة أوباعها ملكه إذاكان فيها فضل والعمار معرورًا، فيرجع على البائم بالنبين، وبجميع فيمة الولة إذ لم يكن فيه الفضيء والمضارب هو الذي يلي الخصومة في ذلك؛ لأن الفضارب بسار مشتربًا قبل الحارية لرب المَّالَ إِدَا لَمْ يَكُنَ فِيهَا فَضَيْرٍ ، وهذا و نصل الوكيل سواء . شم إذا رجم النصارب على البائع باللمز ويقييمية الأولاد، فقيسة الأولاد تكون للمولى حاصة، والنمن يكون على اللصارية ، وإن كان فيها مضا ، هرب المال برجع علمه بالثمن ويثلاثة أرماع هيمه الولد؛ لأن المطوك له من حهم الباتع هذا القدر، وذلك فعر رأس المال وحصت من الربح، عامًا الربع الأخو عقد الشتراء للفسارب تنصه ، وإنها صار وب المال مغروراً من حهة المباتع في ثلالة أرباع الحاربة، فهر جم عليه بقيمة ثلاثة أرباع الولد لهذاء ويكون ذلك لرب أمال خاصه

٣٠ ١٧٤ - رحلان الشتريا أمة من وصلى بتير، واستولدها أحدهمة، تو استحقت الجارية ، كان الولد حراً بالفيمة ، ويرجع المفتري على الوصى بنصف قيمة الولد؛ لأنه صار مغروركمن حبهت في نصيب الجاربة؛ لأنه اشترى منه اصف الحاربة، ولا يرجم بنصف قيمة الباقي من الولد على شريكه، وإن صار مشتريًا النصف الداتي من شريكه ا لأن البيم بينهما حصل من غيير صُنع من الشريك، شم يرجع الرصي بذلك عي مال الينيم؛ لأنه كال عاملا للينيم في هذا البيع.

و كذلك الحواب فيما إذ كان البائع أن الصغير فهر والوصى في حكم الرجوع في مال الصغير على السواء و كانات بالواب فيما إذا كان الناتع وكبلا أو مستضملًا كان لم مرجوع بما لحقه من العهدة على من وقع البيم له.

وكانسك إذا كان البائع مضاربًا، ولم يكور في الجارية عضل، وجع بجميع ما لزم، من قرسة الولد على رب المال، فأما إذا كان في الجارية فضل، فإغا يرجع على وحدالمان من قرسة الولد على رب المال المال، وحصيته من الربع الأل بذنك الفدر صار عاملا لرب المال في بيع احارية، أما يضر حصة للصاوب من الربع فالمصارب عامل فيه للفساء، فلا يرجع يذنك على رب المال.

۱۷۴۰ - قال: ولو كفل راحل المستشرى بما أدوك به من درك، لم يراحع على الكميل بشيء من فيمة دراد مي الوائد لا في اجاريف وهو الم يكمل به حتى الوكفل به . بأن قال: كماك لك ما أدركت في الوقد والحارية ، وجع عبد يذلك أفضًا.

1919 - قال، ولو أن أمة غرت من نفسها وجلا أخسرته أنها أمة ثهقة الرجل. وانشراها مد على دلك واستولده ، ثم استحقت ، وجع الستولد بالنس وقيمة الأولاد على البائع دون الأمة الأن وجوع الستولد بعكم النواع ضمان السلامة في صمل البيع. والجائم البسع البائع دون الأمة، والموح ودمن الأمة محرد الإعداد، وإنه لا يوجب برما وعلى ما مرً.

1939 - الله على حرة ولدت يلدين في بطن واحد، فكرا واكتسبا مالا، تم مات أحدهما، وترك أن متجاه رجل، واحمى أد زوج المراق، وأنسه الناه، وأنرت المرأة وحمد الاس لباني واس الابن، فإن الرجل والمرأة بصدقان على تقلسهما دون غيرهما، ويتبت الدي بدعوة الرجل بنيما بنصادفهما، ويتبتل تصبب المرأة من المرات والمرات والمرات المرات والمرات المرات والمرات المرات والمرات المرات والمرات المرات والمرات والمرات والمرات المرات والمرات المرات الم

تُلبِكَ ، والنسب غير ثابت. وزنا كان أحد الحكمين منفصلا عن الاحر في الجملة. الم يكورمن فدرورة ثبوت المست مؤراره استحفاق الارس

وإنَّا أَفُو ابنَ أَنِ اللِّبَ بِدعوة الرَّجَلِ. وقيد احيثلم بنيت نسب أبيه من الرَّجَلِ الملاعي الآنة في التصاديق فالترمقام أبياء، وقبوات نسب أبيه وقناص شوات نسب الابرا الحي فيسرورة، ويرب الرجل مع ابن المبت؟ لأنا الحق في الميرات لامن ابن المبت، وقبد أقر بيعض ما أصابه من ميرات الله و فيزعو بتسايمه يلبه

١٧٤٠٧ - ولو أن أمة ولدت ولدير في بطن واحد، فاشترى رحل أحدهما ه وأخنفه وأهرمات المنقء هورته مولاءه تبواستان رجيل أخرالاب المافي معاأمها فادعى أنه ابعه، فيت المسب منه ، وإن كنان كيبير ، لم يُقر ذلك ؛ لأن عبده، عبلا يحتما راإلى الصديقة في إنبات النمسة منه ، وينب نسب المياء منه أيضًا ، ولا يكون له اليوات الذي أحرب اللولي، أوردهمُ: أيضًا دليلا لعبدراله ليس من صرورة السب استحشاق الإداث.

١٧٤٠٨ - وفي أبوادر ابن سماعة أعل أبي يوسف أرجل ورث حارية الندا وليم يكن يعرف حالها عندالأب، وتويكل يعرف أبه انسترها، فاستوثنها الابن، تم استحقهار حزبا عزه بأحدهاء وبأتحد الدهامعهان كذاههناء وقد مرأقيل هذانا بخلاف هائات.

وكدلك قال: في رجل صده أمة لا معرف حالها عنده باعها من رحل، نو ذاك الرجار باعها من رجل أحراء ثوافشراها الأولى، وأولدها، ثم استحميا وحل، أحذها المستحق وولدها مي قبل أبه ليسي بعرمار وعاخرج الأصلي عبد

١٧١٠٩ - وفي اللمتقي الترجل أمر رجلا بأن يشتري له حبارية. فاشتري له حاربة بالمران الأمر وهب احارية للمنستريء فوللت ولذاء تماستحقت أخفعا المستحق وعقرها وقدمة ولدهاء ولأيرجع الواطي على أبيائع بشيء الأنداششواها اهبره.

١٧٤١٠ وفي الوادر من مساعة اهن معمد: رجل الشتري أمة. فوادت منه

<sup>17)</sup> همكاما في عمليع المنسخ، لعالم - أفره

5.7

ويدًا، فجاور جل وأقام بينة أن هماه الأمة له العاجل، وقضى القاضى لهذا الرحل منصف الآمد رسطات منوها، وسطات أدرة والنظاء لم جاء لمريكه، وقطامات الأمة، فإله يأحذ من الدى كانت الأمة هي بدرتصف فيمة الأمة، ولا عقر له، إذ أحد تصف القيمة المراحد الفيرة المراحد الفيرة المراحد الفيرة على المراحد الفيرة المراحد المراحد المراحد المراحد المراحد الفيرة المراحد المرا

### انغصل الثلاثون في المنفرقات

1939 - ادعى رحل أرضاً على يدى رجل بهده العسارة؛ أن عدد الأرض كانت في يدى رجل بهده العسارة؛ أن عدد الأرض كانت في يدى رجل بهده العسارة؛ أن عدد الأرض كانت الهداء فأقام الله على بينة على إحداث يا عليها، وأخذها منه، أذه عار الفاصي بده عن الأرض والمدعى بناه على المدى كان الله على كان الله على كان الأرض ملكة وحقه، وفي يدهدا الذي أخذه الأن يفير حق، وأفام على ذلك بينة، فالماشي يقضى بالأرض به ويعيدها إلى يده ملكة له بينه البينة، هكذا حكى فنوى بعض مشايخ سعرفند، وهما لأن القاصى فو لم يقضى له، فسار مفضياً عليه "إلا أنه ما صار مقضياً عليه بإخداث البد، وهمنا الحاجة باللك على القصاد قه بالملك، وهمنا الحاجة بالملك.

۱۷۵۱۳ مستل محم الدين التسعى و جمعه لله عرو حل ادعى أوضاً في بذى وجل أب ملكه وفي بدى هذا الشعى عليه بغير حق، فقال المدعى عليه الهي ليست علكى، وقا من وفف على كذا، وأنا متوليها ، فطلب القاضى من المدعى عليه بينة على ما قال، فلم يكن وقادة البينة على ما قال ، فلم الشعى عليه بتسليم الأوض إلى المدعى الميكون في بده إلى أن بعيم البينة على ما قال ، قال اكل دات خطأ أبس يتبغى كالناضى أن يعيم البينة على ما قال ، قال الله دات خطأ أبس يتبغى كالناضى أن يعيم البينة من مقالته ، ولا أن يأمر المدعى عليه سمليم الأوض إلى المدعى ويقه على دعو ما الملك على المدعى عليه و ويقته على ذلك على المدعى عديه و ويقته على ذلك على المدعى عديه ويقته على طالك الفسه فلك على المدعى عديه ويقته على الماضى من يشكى الملك الفسه في الوقت .

- ١٧٤١٣ - وفي أفقاوي أبي للبث رحمه الله أن قال عشام : متألت محمداً عن

 <sup>(</sup>١) حكة (غي ض) وكنان في الأصل وف وم الاذ الضاضي لو ته يقض له إعاله يقض الأمه مسار بفضاً عنه [.

رجارهي يده دار الاساها رحل، وقدام صاحب البدايل القاضي، فاقو صاحب فيداله المدرى هذه الدار من هذا الله على والاعلى أن له بينة، هل يؤمر صاحب البدائت ليم الدار إلى الله على يحكم هذا الإقرار؟ قال: أما في القلباني فقعم، ولكني أدع الدار هي يده المستحسمالة، وأخذ منه كفيلا، وأؤخله إلى ثلاثة أيام، فإذ أحصر يبنة، وإلا قصيت عليه.

1949 - وقيمه أيضًا. قال تلقيبين أيوب سيأنت شيئاناً على سان، ونرك منتقل سان، ونرك منتقل سان، ونرك منتقل درهم على اليت أو مسانت القاصي له بها، نه جاء وحل أخراء دادعي سابة درهم]" على البت، وأنكرت الورثة ذلك، ولا بيئة للمدعى، فأقر الذي دسي أدبي مناه على المائلة الله على المائلة المنتقل ال

1941 من عناوى أن اللبت أيضاً وحل ني يديد نصد عالى جا وجهل ا وادعى أنه وقد هدد الداره و كانت له يرم وقفها، وشهد الشهراء يوقبها جبيعًا، فبلت شهادتهم الأنه ادعى وقلبته جمرعًا، والشهراد شهدوا على مراعلة دعواه، أكثران فيد أن في بد الدعى علمه تصفيه ، و يكن عد النصب دحل في الدعرى، ودحل في الشهادة أيضًا فتقبل الشهادة عليه ، وهو نظير دار في يدي رجاي ادعى رجل على أساءها ملكية حسيم هذه الدار، وشهداه الشهود، ذلك، تقبل شهادتها، على ما في يد هذا لمدعى عليه ، وطريقه ما فليا

1989 - وقده أيضاً: رجل وأح النه امرأنه وسلى لها منزلاء مناعها سالا بها مسجماً، تم إن هذا الرهل من مدت والدعى ورئه أن أباعه باع هذا المبار من دلان قبل أن يستعيه لهذا فإذه كالمصدة وإن على ذالمات والمدال لها، وضمى ملان أن بقسم المدة على شراء باريخ قبل تاريخ نبرا، الرأنه ولا نشل شهادة الورثة في ملك؛ لأثيم بشهادته

<sup>(</sup>١) ما بن المعكمة على مطأل وما وحشاء من الأصل

ومعوض مناب

يريدون إبراء أنف مهم عن عهدة ضراء الراقه قول الراقة و يحدث المنزل عيث ، ودنه عاليهم وخاصمتهم، فكالوا منهمين في هذه الشهادة.

۱۷۶۵۷ في اعتبادي الفضالي الدين ميهرها حتى ورثة روحيها ، وأنكر الوارث ذلك، مالقاصي يسال عن سفدار مهر مظها، ويذكر ذلك القدار للورثة، ويقول الكان مهرها كانا؟ فون قائو : لاء فالقاضي لا يصدقهم على ذلك، ويقضى هليه بذلك الفدار : لاد ذلك المدار ذيت بحكم الظاهر، ويحلفهم على الزيادة.

قال. وهو نظير منا لو أقر رجل مغصب مال، فالقاضي يقول: لعو درهم؟ فرد قال: عمر، قالفاضي يصدّفه، ويقضي عليه بذلك، ويجلمه على الزيادة، كذا ههد.

1741A المباعدان شبهها على رجل بقرض ألف درهم، وشهب أحدهما أنه فضاها، وهال الشاعر : لم يقضها، فالشهادة على القرض جائزة، ويفضي القاضي على الشعى عبد بالقرص، كذا ذكر في أخامم الصعير

وذكر الطحاوي عن أصحابنا وحمهم الله: أنه لا يفضى بالفرض؛ لأن الذي شهد بالقف، لم يشهد عال واجب في الحال، وجه ما ذكر في الجامع الصغير - أن الفضاء الإسمور إلا بمد سابعة الوجوب، فهما القفاعلي القرض والوجوب، فيشبث فلت بالقاقهما علم، ثم نفرد أحدهما بالقضاء، فلم بنيت القصاء.

ستل القاصى الإمام شمس الإسلام محمود الأورجدي عمل يذَّعي على رحل مثل وضيالا و وسهد له تدعل القضاء، مقال: مثلا، وشهد له شاها إن الدال والفضاء، والمدعى عنيه لا يدعى القضاء، مقال: القاصى نقضى على لمدعى عبيه بالثال، وعلى فياس ما ذكره المحاوي، بينض أن لا يقضى الأنهما ما شهد عال واجب في الحال.

14819 وفي محسوع النوازل لا رجل ادعى عبداً في يدى رحل أنه له، ولم يقو الدينة حتى باعه صاحب البد من رجل ببعاً صحبحاً بحضر من الشهود، ولد يسلّم العدد إلى المشترى حتى أفام المدعى البينة على المناعى عليه، وقضى القاصى له بالعبد، و أخذ العبد، ثم إن المشترى من المدعى عليه أنم طبينة أن العبد، عبد، اشتراء من المناعى عليه، وقبصه، وفي يد هذا بغير حي، فالقاضى يسمع دعواه، ويقبل ببنه، ويقصى له بالديد، فلو أن هذا المنترى لع هذا العند من المناعى طب، أو وهبه منه، جاز، وهذا هو

الحيلة لدفع العبد إلى المدعى عليه.

حكفًا ذكر المسألة في المجموع النوارك"، وما ذكر أن للشفري من المدهى عليه، إذا أقام البيئة أن العبد عبده الفشراه من الدعل عليه القمل بيئته وبقصي بالعبداله خطأ. لا وجه إلى المسحيحة؛ لأن المشتري بدَّعي تلقي اللك من جهة المدعى عليه، والمدعى عليه صنر مفضياً عليه بالملك الطلق، والقضاء بالملك المطمق على إنسان قضاء عليه ، وقلي من تلقى المثلك من جهته ، والإنسان مني صار معضيًّا عليه في حادثة كلف يصبر مقضيًا له في عين تلك الحادثة ، فقبول البينة من المُشترى في هذه الصورة خطأ ، وهكذا ذكر محمد رحمه أنه في الباب الثاني من دعوي الجامع أ.

١٧٤٠- ادعى مالين. أحدهما معلوم، والآخر مجهول، والشهود شهدوا بالمالين حسيقًا، لاشك أنه لا تقبل الشهادة على المجهول، وهما رتقيل على المال الفعلو م؟! اختلف الشابخ فيه " الشهادة إنَّ قامت على الإتبات، وقبها بفي، محو أنَّ يقول في بات التكاح. فذا غلام تتج عنده فذه الدابة، نتحت عنده ""، والعيز ل ملكًا له، هل بقيل؟ فيه اختلاف المشايخ، والأصلح أنها تقبر.

١٧٤٢١ - المنبحق داية في يدي رجل، وقال السينحق في دعواء: غبايت الداية مني منذ سنه ، فقيل أن يقضى لقاضي بالتابه للمستحق أخير المستحق باتعه عن القصه ، فأقام النائم بِمَةُ أنْ الدابة ملكه منذ عشرين سنة ، قضى بالعامة للمستحق؛ لأن المستحق ما ذكر تاريخ لللك في اللابة ، إشا ذكر تاريخ فيبة الدابة بعي دهواه الملك من غير تاريخ ، والبائع ذكر تاريخ الملك، ودعواه دعوى المشترى؛ لأن المشترى تلقي الملك في جهنه، فصار كأن المشتري الأعلى ملث بالعه بتاريخ عشرين سنة ، غير أن الناريخ لا عبرة قه حالة الأنضراد عند أمي حنيمة ، فسيقط اعتبيار ذكر فاريخ غيره ، وثبقي الدعوي في الملك الطلقء فيقضى بالدابة للمستحق لهذار

وكمدلك إدا قال السندحق في دعواه: غابت الدابة من منذ سنة، وقال الدعل عليه : إنها كانت في يدومنذ عشر سبون، أو ما أشبه ذلك، وأقام البينة، قضى بالثابة للمستحق؛ لأنهما ما ذكرا تاريخ الملك في العابة ، فكان دعو اهما في الدابة دعوى مطلق

<sup>(</sup>١) مكتائر الأصل

اللك وفعصى بباللسنحق لهذاء

1993 - في تواهر ابن سعاعة عن محمد: وجن مات وترك ايبي وداري، هادعي رجو إحدى الدارين، أنه غصيها أن هما، و حنفهما على ذلك، فحلف أحدهما ويكل الأخير عن اليمين، قبال أخضى للمندس نصف الدار حصلة الذر تكل عن فيمين، ويبيع المدعى حصة الماكل عن اليمين من الدار الأحرى، فيأحذ من ذلك فصف قبمة الدار التي ادمادا عن فيل أن تكونه إقرار أن أداه فصب المدار، وأنا حلى أبيه ديكًا في عنفه، ولا مبراك له من الأحرى حتى يؤدى ما أقر به من غصب أبيه، ولو لم يدح لمدى عصاب، وادعى أن الدار الله لم يكل له على الناكل ضدار النصف الإض

478.7\* وفي "كتاب الرئيات. أن ابن مساعة كتب إلى محمد بن الحسن في رجل ادعى عبدًا من يدى وحل وأفاوينة أن هذا العبد كان لفلان من فلان مسلى رجلا شبك و وأن فلاناً أن أمه لهذا المدعى، والذي من يديه العبد بنكي دعوات وبدعى دقية أعرب والمدعى بقول: منذك من جهته أعرب والمدعى بقول: منذك من جهته أبو صدقة ، أو شراء مند. قال محمد رحمه الله. لا يستحق بهذا أنت حتى يقسم البيده على ذلك، وقدن أو شراء مند فال معمد وحمه أؤنا أقام شيئة على ذلك، بقد الفاضى الشيئة ، فقد الفاضى

وتدفاك إن قال الله عن " صدق التسهود، ولم يزد على ذلك، ولم يدع هية و لا شواء. ولو كان الفرّ حاضرًا، والمبدقي بدء، فقال الله عن قد كان هذا العبد الهدا الدي في يديم، وقد أقر لي له، فقال الدي في بديم " صدق، لم يستحق الفراله بذلك ضيئًا حتى غرائه بهذو قيض، أو ما أشه دلك

۱۷۶۲۶ ادعی محدوداً فی یدی رحن، وفال: إنها خمس دیرات أرض، ویلن حدودها، فإذا می بدی شدمی علیه محدود بهذ، لحدود، إلا أنه أربع دیرات أرض، لا ينظل الدعوی، لجواز أن هذه المحدود وقت أناحوی كالت حدس دیرات أرض علی انوجه الذی فاله، إلا أن المدعی علیه بعد ذلك هذه المستبات، فنصارت أربع دیرات ارض.

وتبسه لو الاعلى محدودًا في يلك رجل، وقال: إنها خمس ديرات أرض خداية من

الانتخاراء فإذا في يداندهي عليه حسس فيراث أرض فيها الأشجاراء أواعس المنبات الأسجارة ولكن عي بهذه الخدود لا نسمه الدعوي. وقو كال قال: فيها الأشجار، فإذ مي خمس، وأذ لا أضحار فيها. تسمم الدهري، لجو رائه كادعي هذا الحدود أشحار وقب الذعوى، إلا أن للذعل عليه قائع الأسجاد، تم إن للدعل تلبه عوس الأشحار، وكم ت الأشجار، ويعرف عن هرتين المسألتين كنير من المسائل.

١٧٤٣٥ - عيل في يدي وحل، جيا، وجل واستنجل هذا النجل من يدي صناحب الوبان وأرادف حجوس بأعاورهم على بالعمالتمن بأسرك فساحب اليغاقال لابن البائر: قد كنت نمند بن ممك هذ العين بكذاء وأرجع عليك شلك الممن، تسمع دعواه الناسي و ويرجم عليهما بالنمنين بمعيلًا، لجوار أنه طفري من الباله ، في حدَّ ابن النافر، والاعلى العان للصماء والشبري محالبًا، فعند الاستحماق ۾ جع بالتمثين جميعًا، ورد كان الصحيح أحد الشرانين إذا أذ الرجو وبالشن عبد الاستحقاق بحمد صورة الشراء وددم النهزن لاصحة الشراء لامحالف

١٧٤٣٦ وفي معموع النواول العرائال ولفات كل واحدة شهما النَّا في لياة مظلم في دير دعنا اللَّا واحداً المدام وقال كل والعدل: هذا هو الأمل الذي والدام، فإنا له لدالذي ادعيه البهيماء والوقد لأحوام مرابيت المال وحكة مكره وإله مشكل حدث الفقادكم في كتاب الدعوى من الأنس ، وفي كتاب اللقيط أن المرأتين إذا هاميا نسب ولف و قدمت كار واحده وحلوره أو رجل واصرأتي، ببعلي فيون أبي يوسف ومحمدة لايتساساه مزواحة تعتهدن وعلى تورائي حيفق بشتاسه منهماء وبدا الخامت كي واحيده النبيب فعراة والحدة و ذكر في روابه أبو سالمومان النه لا يفضل لواحدة متهما بهذه اطبحه عددان حنيفة ودكرهن ووابة أي حفص العابقصي بالولد ببسماء والوالم لكن بواحدة منهما حجمه والايقصي بتسمحا والدمنهما بكا خلافته وافد أنمت النسب ملهما مهد بمعرد الدعوى، فعا ذكر في المحموع النوازل بحالف الرواية.

قال في مجموع البوازل ، و و كان حا الولدس ذكراء و لأخر أشي، وادعت ي واحدة منهما الامن، ونفت الأمنة، يعزن لبنها، فيجعل الابن لنس أنفل.

١٧٤٢٧ - وفي الوادر أبي سليميانًا على أبي بوسمية: في رجل أدعى عبداً على

بدي رجل، وقال: بعشي هذا انصد بألف درهم، ويقانك النمن، وحجد البائع البع، وقمنس التمنء فشهد شاهدان على إترار الباسم بالبيم وقبض التمس، وقالا، لا نعرف العبده ونكن النائم فالرائب اسم صدي زبده فشهد شاهدان أخوان أن هذا العبدازيناء وأضهدا على إقرار السائع أنه ريده أو أقر العائم أن هذا العبد زيد، فإن البيع لا يتم بهذه المشهدة، ويحلف البائع، فإن حالف بردَّ النس، ولو شهد شاهدًا النبع أن النائع أثر أن عدد زيد المولد. أو تسبوه إلى صناعة أو حلبة، أو ما أنسه دلك من أمر معروف يعرف به، بوابل ذلك العبد، فهذا والأول سواء في الفياس، بكل استحسن في هذا أن يجبره، وكذلك الأمة، وكذلك كتاب القاضي في ها ابالسهادة على الإفرار، ولو شهشا على إقراره بالديديديني وسطيا ووصفاء وقالان أراماه يوسنده وسمي تماء ولكن لامعرف اليوم بعينه، فهذا باطل من قبل أنهما شهدا على معروف، ثم جهلا شهادتهما.

١٧٤٢٨ - وفي كنتاب البينوع من المنتفي : رجن في يديه دار ادعاها رحل أنها داره الخسر العادمين الدين في يديه وألم عدر هو م والدعى الذي في بديه أسها ه و « السفر الها من المدعم بألف درهم، ولا منة لهسماء فين الدار للذي في بديه الدار، فيإن أنكر؟ تلك الفالة وشهدعني إفرارهما لذلك تمهودكن واحدمتهما يدعى الدار لتعسمه وينكر يَمُكَ المُفَالِهُ الذِي شُهِدِتِ الشَّهُودِ عَلَيْهَا ، فإنَّ الذار للسنكلي الأول وهو الحارج؛ لأنَّ هخاج ما ادعى الشراء من صاحب البداء فقد أقر أن المار كانت لصاحب البداء ولما ينبد شراءه من صاحب اليذه وصدحب البدلة ادعى الشراء بعد دلك من الخارج، فقد أقر أن القار قالت للخنارج، وتم ينبت غراءه من اخارج، ويطل إقرار احارج لصاحب اليما حكمًا لإفرار صاحب البد للخارج بعد دلك.

١٧٤٣٩ - و في الدادر هشام! قال: سألت محمدًا عن غلام في يدي رجل الاعام و حالاتها الهام الصديمها به أنه النهارة مه بألف درهم منه منته، وأذَّ ثم الأخر بهذأته التدراء منه وانفاديار منذ خمسة أشهراء وصاحب البديقول. بعنه من صاحب المانف وقيصي القياصي بالمعلام لصياحب الأاف لما أنا وفتاء أولء وسلم لغيلام إليها فوجيد والغلاء عيباء ورده على القصي عليه بقضاء القاصيء فحاء صاحب المانة ، وقال، أنا أحد الغلام؛ لأمك أو روت أماك بعده من عانة دينات ومساحب البديابي ويقول: إن القانسي فسيغ المفدييتي وبينت، لا يكون فسخاء وله أن تأخذ بإقراز العائم أنه ماعه صه،

ولهم يبحم من دلك، وإلى قال المامع الصاحب المالة: حند العلام، وأبي هو وللبائم أن يقرمه وعزانا فالمصلحب النانف حص فصبي القاضل طغلاء لصبحب الألف ووفاع موا محلس القاضي، فسنحت البيع بساء لم يكن فسخًا إلا أنا يغول الناتع. أجبتك إلى فأنكء ويوسح القاصي العقد بيهما

١٧٤٣٠ وفي المنتفي الرجا الاعراضلي المراأي فيدرمنك فدا فعلممان الذي عليك يكد و وأنكر الدي حاله دلت الطالميان، وقال المدعر أعمه أأمها ليصلمون لليء وأباكنك أودعتك وفرددتها فلرأه لحلف كتار واحد بمهمه علير دموي صاحبهم وبردهما الطبالسان على الدي ادعى البعاء الأن الذي في يديه الطالسان أفو أن الطباسال كان في يدامدهي البيع، فالل. ويبدأ في البسين بعلدهي عليه وعائل، فعال: وأسما ب أفاما البيئه كانت البسة سمة الأخرار

١٧٤٣٦ - رحل ادعى ديراً في يذي رامل أنها داره اشتراها من معاجب البد قبل هذا التنازيخ بشابير وأوأنكر اللفعي عكاله دعواهم فأفام للدحي ببية عني دعواهم فقالل المدعى عليه: الدار كانت في إلا أمر كنت بعدها قبل هذا من امر بي بتاريخ ثلاثة أشهر و واصدهت مرأة الفنقي تعدما اللذنور منيم في ذلك والالت الفناكسة اشتاك بشاهلة الدار من هذا المدعى طلبه قبار هذا بشلانة أشهراء وأقامت ببئة على دعواها على مدعى، والدن دائد قبل المنبية بالنار للمدعىء فالعاصي لايعيل بيتها.

١٩٧٤٣٣ - وله النامك لله أة اللهة بدلك على روحها، فيلينه بشهاء وقصيل بالدار الهاء وإلا أقراء وح لها بذلكه لأل إقرار الزوج لها بيبرالدار بتها بعداما أهام المنحي النبية على دعواه لم تصبح. إذ تو صح بطل ما أقام المدعى من السنه، وإنه لا يحوز، وإده الم يصبح وفرام المدعى عليه بدلك واصدر واجرده والعدم يمرانة وأوصار مسألتنا أنا المدعى الاسي الشراء من حد حد البِّد ماريخ شهر ، وأمرأة صاحب البداد عن الشراء منه بناريخ ملائة أشهراء فيغصى بالدار بتاريخها

١٧٤٣٣ - للحبير من بالدين إذا أقباع بينة أنه محسير ، وأقدم رب الدين بعة الد موسراء فالعاضي يصل بنة رف القين، وإذا لم يسوا متفار ملك حتى يحسم في السحن

الأراهلانا في طاء وكند في فيرم الله في

ببيغة رب المدين

وفيه إشكال؛ لأن تخليده في السجن لا يستحق إلا باليسار، و ليسار لا يتبت إلا بالملك، وتعذر القضاء بالملك لجهالة فعره، ألا ترى إلى ما ذكر في كتاب الشفعة: أن المشترى إذا أنكر جوار الشعيع، وأنكر ملكه في الله التي في يلايه بجنب الله المشتراة، وأقام الشغيع بيئة أن نه نعيب في هذه الدار، ولم يبينوا مقدار التصيب، فالقاضى لا يغضى بهذه الشهادة، وطريقه أن حق الشقعة إنا يشت لمدعيها، إذا تبت له الملك في الدار التي مدعى الشفعة بها، والقضاء بالملك له بهذه الشهادة غير مكن لكان الجهائة، فههنا بعيب أن رك ن كذلك

والجواب: وهو الفرق بين المسألتين أنا في مسألة اللعبوس القضاء بنالمك لدغير عكى لجحوده لا لجهالته، بل الملك لنصه ، آلا نرى أن الشهود إن يبينوا مقدار الملك له. فالقاضى لا يقضى لها بالملك مع أن المشهوديه معلوم لجحوده الملك ليفسه، وإذا تعذّر القضاء بالملك لجموده، لم يفترط للقضاء باليسار إمكان القضاء له بالملك.

فأما في مسألة الشفاعة القضاء بالخلك للشفيع ممكن؛ الأنا يدعى الملك لنفسه، وإذا أمكن القضاء قد بالملك، كان إمكان القضاء بالخلك شرطًا لتبوت الشفعة الأن الشفعة لا تستحق إلا بالملك، وليس إذا سقط شرط من شرائط صحة القضاء في موضع العجر ندل على أنه يسقط في موضع أخر من غير العجز.

1784 - وإذا أنهام المدعى سنة على أن قباضي ملد كذا فلان، فضي له على هذا الرجل بأنف درهم، وأفهام المدعى عليه بيئة أن دلك القباضي فضي له بالبراءة عن هذه الألف، فالقاضي بقضي بالبيئة التي قامت على البراءة، ولا يقضي ببيئة المدعى ؛ لأن المدعى عليه بلادعى على الدين عليه الدعى على الدين لا قوز المدعى عليه الدين ، أم إن المدعى على الدين على الدين على الدين المدعى على الدين على الدين المدعى على الدين المدعى على الدين المدعى على الدين المدعى على المدعى المدعى على المدعى المدعى على المدعى المدعى على المدعى على المدعى على المدعى على المدعى على المدعى المدعى على المدعى على المدعى على المدعى على المدعى على المدعى المدعى على المدعى على المدعى على المدعى ال

17270 - وفي "نوادر مشر عن أبي يوسف: رجل ادمي على رجل أنه تصدق بهذه الغار عليه ، رقبضها أو اشتراها منه بالف برهم، وقبصها، أو وهبها منه على عوض ألف، وقبضها، وأنكر صاحب البدذلك، عاقام للدعي بينة أن صاحب البدائر - 117 -

لهذه المدار فهذا الدعيء فاله أقبع والإند وأجعها للددعيء فبعد ذلك ادعى صاحب لغال النَّفس، أو العوص الذي أفر له مه أمرته منتهمة إليه، وإن لي يدَّع ولف. ولا حق له

١٧٤٣٦ - وإذا مال تُدعى خليم العدم لضياه فابسات في يدين، وأراد الدعى أن لحلفه على البدء له ذلك حتى بعليه معراً بالبد والداذا صار مقراً بالبديعات الفاصي مطوما هي ملك هذا المعنى متى يصبر - قرأ أو بالملك و وإنا صاو مثراً العمانات بأمره وتوفق أرزعها فغرار

١٧٤٣٧ إذا كالمانعص المركاء في بدائف مساء فالغام الأمكون حصيمًا لمغاصب في ذلك حيى تو أراد العرب الدعوي على معاصب في ذلك. لا يسمع دهو م في أولًا وصاياً الحامع ، ولكن على لدعو ي للوارب إنا كان، وإنا لم يكر فسوضي، الابادكان للمبت وازات والعسم عن الحصورية مع العاصب، فالقاصي ينصب وصيده ليخاصه معرالعاميت بقرا للمرين

٢٧٤٣٨ - الدسول في عبق الأمنة، وفي الطفقات النبلات. وفي الطلاق البالي البس بقبرط لصبحة النصاب المسألة معروفه افالوان وكفالك في الطلاق الرجمي السبوي لاتكود شرطًا لصحته أبصاً؟ لأن حكمه حرمة الفرح بعد القصاء فعدد، وإنه من الله معالي

٢٩٤٤٣٩ جدارية عي بدي ، جوره جاء واحاران والدعي كار واحد منهما أي اجارية ا المذكة بالحها من ذي الهد بألف شرهم على أنم الخيفراء وأقدم على بالك بدف فاللمصيرة العدد كناد الكال واحد سهما على ذي أمد حسم النسي، وإن ثم يحسبا، عاجارية بشهما، وإداأمصي أحدمها دود الاحراء كالالد يصف الندج

١٧٤٤٠ - وفي أنوادو الن متعاجمة أعن محمد. في محل باع البه له وبها حمل، العادة البائح اليس همة خمل مني و بل هو من عبدي ، فولدت عند بالديري الأفل من منته غُمهن فادعاء النانع، جازت دعونت ورَدُّد. الحاربة و اولد إليه؛ لأن هذا حتى الولد.

٧٤١١ - مشاوعن محمد عي رجل السنوي علوكا ودعامن أخواء وماهم الآخر من أخر أيضاً، تواميتر والأول، و دعي أبه الله، فيهو بنه، ونيهل للبيوع كنهاء وإباكان هو ألم بشتره، والماء فدعومه باطالة . ١٧٤٤٢ - رجل أعشل جارية ولها ولده ثم ادعى ولدها بدناها أعشقها ، قال: . بلزمه وعليها العدة .

1985 - رجل قال في مرضيه " هذا النالام ايني من إحدى هاتي الجاريتين، ثم مات، قال محمد رحمه الله المعنى الغلام من حميع المالية الأن سبيه فدقيت وتسفى كل جارية بن نصف فيعنها، ويعنق بصفها من الثلث

1918 - ابن مسمدعة في الوادرة الرحل أعمل جنارية، ولزوجت زوجًا، وجاءت بولد لأقل من منته أنسهر ملة لزوجها، فادعاه الزوج والسيد، قال: أيهم، صدفته، فهرابه، قال: لأن علمي قد أحاط أن الوثد كان فين التروج، فإن صدّات لزوج، وادعى بكامًا فاسلًا، أو وطن بشبهة، لزمه ذلك، وكذلك المبد لبس له دعوة بناء فاتصد فها، لأنه لا عدة له عليها

۱۷۵۵- محمد بن عمر عن أبي حنيفة : وذ عالمج الرجل حاربته فيما دون الفرج فأبول، فأخذت الجاربة ماء في شيء ، واستدخاته فرحها مي حدثان ذلك، عملة : الجاربة ووليت ولكًا، فإن الولد ولد الرجل، وتصير الجاربة أمولدك.

1925 - ابن مساحة عن محمدا في رجل وطئ جارية مشتركة بن الله وبن أجتبى، هو ندت، قال: عليه نصف قيسة الأم للاس ""، وعليه للاغور معل قيم نها ونصف عقوها؛ لأنه تملك نصيب الابن سابقًا على الاستبلاد وشرعًا لصحته، وغلك نصيب الاحتبى بعد الاستبلاد حكمًا نصحته، فالاستبلاد في نصيب الابن صادف ملك الأب، فلا يوجب العقر، وفي نصيب الاعر صادف دلك الغير، وينزمه العقر،

۱۷۶۵۷ - دکو فی المتنفی . فی عبدادعی قفیطا آندانه من اسرأته عدد، وهی أمد پنیت نسبه من العدد، ویکون حراء ولا یکون این امرأته

1946 م وقال: في تصواني مات، وترك بياً، فأسلم الابن معد موته، شم حام تصراني وأفام بينة من النصاري أمه ابن النيت، هصيت ببينته، ولم أعظم ضيفًا عالمي بد الابن المسلم، وإن طهر للميت بحد دلك مال، كان ذلك الذال للابن المسر، وإن مات الابن المسلم، ورك أخاه منه إن كان فد أصلم قبل موته؛ لأن سبه قد ثبت، وعن محمد

(11وكاذ في الأصل: فيمة الابن للأم

أن القامس لا يقصي بنسب الاين المصرائي في هذه الصورة، ولا تقبل بينه أصلا.

93 (44 - وبر ترك التصرائي التين، فأسمم أحدهما بعد موده، فجاه نصرائي وأقام بينة من النصاري أنه إلى البت، قال أنو يوسف: أقبل بينته على السب، وأحمله شريك الاس النصرائي، ولا يشارك الابن المبقم في نصيبه، وقال محمد، أنت نسبه، وردًا أنت تب أشركته فيما في أيدبهما.

۱۷۶۵ - امن مستماعة عن أبي يومعه وحمله الله: في اسراة مع رجاع لهما مه أولاد، وهي معم في المراة مع رجاع لهما مه أولاد، وهي معم في منزله بطأها، وندله مسرن، في أمكرت أن تكون العراقه، قال: إذا أثوت أن هذا الوأد والدومها، فهي أمرأك، وإن لم يكن بينهما ولذ، وإلى كان معه على هذا الحال، ولموث قولها.

1980 - مدر عن أبي يوسف: مي عشرة ادعه الكاح امرأة، قال: إن كالدحل بها أحدهم مهى امرأته، قال: إن كالدحل بها أحدهم مهى امرأته، وإن ادعت هي ورحدًا منهم ههو زوجها، فإن كان واحد دخلم دخل بها، ولم تدع مي واحدًا منهم، ولا يدرى اللي دحل بها، طبها على كل واحد منهم بعيف مهر، وإن ماتوا كان لها عشر مهر على كل واحد، وإن مات هي كان على كل واحد منهم عشر مهر، ولهد مبرات روز بيهم إذا تصادقوا أنهم لا يه مون

1980 - هشام عن محمد المرأة مدركة رؤجها أبرها من رحل، فعدات روجها فحادث ندعى المردف، قال: إن قالت: كنت أمرت أن بالنزويج ثبت النكاح ويرثت. وإن فالت: لم المرد، ولكن حين بلعش تزويجه إيان أحزت، فعليها البيد، وكذلك هذا فيمن باع عمد عبره، ومات العد في بد المنشري، ثم ادس البائع الأمرأو الإجارة.

۱۷۵۵۳ - وهي المنطق الا وجل نواي، فادعى وحلان ميرانه، يلاّعي كل واحمه. منهما أن المبت مولاه أعنقه لا وارث له غيره، وأذام البنة على ما ادعى، ولع بوقمّوا لمعتر، عالمرات بينهما، ولو وفترا للعنق وقال، فصاحب الوقت الأول أولي.

۱۷۶۵۴ - وإذا كان الصبيق في يدى رحل، أقام رجن بينة أنه ليمه ولد من أمنه هذه منذ آكتر من سنة أنسهر، وأقام الذي في بديه بينة أنه ولد من أمنه مذه مند سنة ، والصبي مشكل السنّ، فالبينة بينة الذي في يديه، وهذا محالم للمثل؛ لأن الولادة لا تكون إلا مرَّة، وقد يجوز أن يعنق الإنسان عبده، ثم يقصيه منه غاصب، ويكون صد العاصب، فعنفه بعد ذلك، فبعين كل فرين عنقًا، ويمكن القصاء لأول الوقتين

19800 - لا من حينًا في يادئ رجل، فقال المدعى عليه: اشتريته من هذا المدعى: ينزع الدار من يده حتى بفيم البيئة على الشراء، وهذا قياس، وفي الاستحسان يتوك العين في بده قلائة أيام، ويؤخذ منه كميل حتى يقيم البيئة على الشراء، حكذا ذكر في القناوى، وبالقياس كان يفني التنبخ الإماء طهير الذين المرفياني، وعلى هذا المديون إذا احتى الإيفاء، يؤمر مانقضاء، ثم بإثبات الإيماء.

۱۷۶۵۲ - رحل ادعى نصف دار في يدي رجل، ف قدر المدعى عليه إلا أنه لم يدفعه إليه، وغاب، فجاء وجل، وادعى نصف الدار لنفسه، فالمقر له لا يكون خصماً؟ لأمه لسر في دده شيء، وقو غاب المتر له والمقر حاضر، فهو حصم لهذا المدعى النائي.

۱۷۵۶۷ - ولم آن رجسلا ادعی تصف دار فی بدی رجل، و قسفی له عا ادعی مالست، ولهدا المذعی أخوان، کل واحد منهما بدعی بعد ذلك أن له نصف الدار، إن قبض الأول ما دعی قصی بالدار بس إخوته نصعان، لأن الفضاء بی هذه الصورة علی الأول، وإن لم يقيض الأول ما ادعى، فضى بالدار بنهما أثلاثاً.

1980 - ادعى عبدًا في پذي رجن أنه ملكى الما أنه كاين ملكة الأبي ، وهنه منك مكفة ، ودفعه إليك، ثم مات أبي ونركه مير المائى: لا وارث له غيرى ، فانكر الذي في يديه العين ملكه ، ورهن أبيه منه ، فجاء المذعى بشهود شهدوا أن هذا العين ملكه ، وفي بد هذا الذي عليه بغير حق، قبلت شهادتهم ؛ لأن الرتهن إذا أنكر الرهن ، فالمرهون مكون عي بده بغير حق .

وزنزا ادعى جارية في بد إنسان أنها ملكه، و في بدهذًا يغير أهل، قدعوا، صحيحة وإنَّ لَم بقل في دعواه " إنها كانت ملكي يوم أخذ صاحب البدمني .

وإذا ادعى أنه غصب منى هذه الجارية ، فدعواه صحيحة وإن لم يقل: ملكى ، ولو أقام البينة على أن صاحب البدغصب، منه ، فالقاصى يأمر صاحب البديائر دعاية . أما لا يقفس له بالملك .

١٧٤٥٩ - إذا قال في دعوة البنوة " عذا الني ، ولم يقل: وكد على فراشي، فهده

دعوة صحيحة ، وإذا أفام البينة مسمعت بينته ، وقضى بينو ثه ، وإذا قال : حذا الولد ليس مني، ثم قال: هو منَّى، صح قوله الناني، وحكم يثبوت النسب منه. وإذا أدعى أنه ابن عمر فلان، علايد بيه من ذكر الجد، وإدا ادعى أنه أخيا فلان، لا يشترط فيه ذكر الجدُّ، هكفا حكى عن القاضي الإمام شبه الإسلام محمود الأوزجندي.

١٤٧٤٦ - وقي أنوادر ابن مسماهة العرباني يوسف الني ولد الملاعنة إذا ادهاه رجل أنه ولده، لايتبت نسبه منه، قال: لأنه وُله عني قراش الزوح.

١٧٤٦٠ - وفي المنتفى ٢٠ واذا شهره الشهره لرجل أن زيدًا أقر أن هذا المدمن أحروه إو أحدو أو ابن أحيوه أو دون أخته وأر مولاه، فليس هذا يشيء حتى يهنوك وهذا بخيلاف مناثر شهيدوا أنه أقر أنه الررجاله ، أو الن عيميه ؛ لأن الغالب في هذا التسب، ويورث منه .

١٧٤٦٢ - وني أنوادر ابن سماءة "عن محمد وحمه الله: صبي في بدي رجل لا يعرف نيب ، (دعر رجل آخر أنه ابنه) قال: إن صِدَّقه الذي الصبي في بديه طبت نسبه مناء ولو كلُّمه و لايشت نسبه منه ، والم إنا من المسألة الصغير الذي لا يعير عن نفسه ؛ لأنه إذا كان يميّر عارتهب كانت العيم ة لتصديقه وتكذيبه لا لتصديق مرز في يدء وتكذيبه -وافه أعلم بالصواب، وإليه الرجع والأب-.

#### كتاب الماضر والسجلات

هذا الكتاب يشتمن على تلانة وستين محضواً وسندلاً ا

الأول: فيما ينمغي أن يكتب في المعضر.

التأتي: في محصر الدين المطلق ومنجله

الناف : في إثبات الدفع لهذه الدعوى ومسحله .

الرامع : في إثبات الذبن على الميث وسحله ، وإثبات الدفع لهذه الدعوى .

الخامس: في إثبات ملكية للحدود وسجله، وهي دقع هذه الدعوي وسحله.

السادس؛ في دعوي الذار ميرانًا عن الأب وسحله، وفي دفع هذه اندعوي وسجاء.

السابع : في دعوى ملكية المنفول في صاحب البد مفكَّ مطبقًا وسجده .

الثامن: في دعوى ملكية العقار بسبب الشراء من صاحب البد وسجله.

التناسع؛ في دعوى حربة لأصل ومنحله

العاشرة في دعوى العنل على صاحب البد بإعناق من جهة وسجله.

الحادي عشر: في دعوي العنق على صاحب البد بإعناق من حهة غيره وسجله.

الثاني عشر: من إنبات الموق وصحله ، وفي دمع هنده لدعوي وسحله .

الذالث عبالوا: في دعوى التدبير المطلق ومسجله، وفي إليات العثق على غائب ومسجله.

الرابع عشرانا في دعوي النكاح ومنجله، ودقع عدد الدعوي ومنجله.

الخامس هشر . في دهوى لكاح مرأة هي في بدي رجل يدهى فكاحها، وهي لا تقر له بذلك

السادس عشر : محضر في إنَّهات الصداق دينًا في تركة الزوج

السابع عشور فوريات مهوالش

لأناص مشرن في إتباب لمحقى

التاسع عشور في ربات الحرمة العليظة .

العشروف: في شهادة السهرد يحرمة الغليظة بدون دعوي الراد

الحادي والعشروان في إشات الحومة الغليظة على العائب وسبيله.

النظاف والعسرون. في سحق التقويق في لناك و بلفظ الهيد

الرابع والعشرون في سجا فسع البمن تضافة

الخامس والعشرون. في إنبات العبَّة المتفريق وفي إنبات مفوعده الدعوى

السادس والعشرون البي دعوي اسبب

السابع والعشرون: في إثبات العصوبة .

النامز و لعشرون: بي إثبات الونفية.

النامع والعشرون عي دعوي الشفعة.

اللائون. في دعوى المزارعة.

الحادي، والتلاثون: في إنباب الإجارة.

النامي والتلاثون العي إلمات الوجوع في الهبة

الفالت والفلاتون " هي إسات منع الوجوع في الهية .

الرابع والنلاتون الهي إنباب الرهن.

حامس والفلائود : في شركة العثان

المستصر والثلاثون في إنبات الاستصناع

المسابع والثلاثون إن إثاث الفود.

النامل والثلاثون؛ في إنبات الدية.

التاسع والثلاثون: في إنبات القذف.

الأربعون: في إتبات الوفاة والووانة مع المتاسخة.

الحادي والأربعون: في دعري النزل ميراتًا عن أبيه.

الثاني والأربعون: في إثبات الوصابة.

الثالث والأربعون؛ في إثبات بلوغ البشيم.

الرابع والأربعون: في إنبات الإفلاس.

الخامس والأربعون: في إثبات هلال ومضال.

السادس والأربعون: في إنبات كون المدعى عليها مخدرة.

السابع و الأدبعون: في دعوى الحال على الغائب للكتاب الحكمي.

التامن والأربعون " مي ثيوت ملك محدود مكتاب حكمي .

التاسع والأربعون: في إلبات المصادبة والبضاعة بالكتاب الحكمي.

الخمسون: الكتاب الحكمي في إليات شركة العبان في عمل الجلابين.

الغادي والمهمود: في إثبات كتاب حكمي.

الثاني والحمسون: كتاب حكس على قضاء الكاتب بشيء قد حكم به وسجله.

انتاكت والخمسون في دعوي العقار

الرابع والخمسون: في العبد الأبق.

الخامس والخبسون: في رسوم الفضاة والحكام في تقليد الأوفاف

السادس والخمسودة في كتاب الفاضي إلى بعض الحكام بالتواحي لاختيار الفيم في الأمثاث مناه عدد حداد الكناد وبالروز في في ترين غالم كافريك والكناد

الأوقاف، وفي جواب المكنوب إليه ، ثم في قسمة النركة والحشيار الفيم الصغير.

السابع والخمسون. في نصب الحكام في القرى.

النامن وأقمسون: كتاب في أمره إياه بالترويج.

التاسع واخمسوان العي كتاب إلى بعض الحكام بالناحية للنوسط بين الحصمين

السنون أفي كناب إليه لتوفير العبيغة .

احادي والمنون عي دكر الإدن بالاستدانة.

الثاني والمنتول. في فرض نفقة الوأة.

النائب والسنون: في كتاب للسنورة من القاضي بالمربية، ويعدد محاضر وسحدات ودك خلق.

# محضر فيماينيغي أذيكتب في الحضر:

173.38 - ذكر الشيخ الإمام الزاهد الحجاج نجم الذين شمس الإصلام والمسلمين عمر النسفي وحسمه الذا فالألفارة في الدعاوي والحاضر وافقة الشهدة من أهم ما يحاج إليها. وإقا كانت أهم قطعًا للاحتمال؟ لأن الدعي بدعوة يستحق المدعى به هلى المدعى عليه والمستحقال، ولا يتبت الاستحقال، وكذا في السجلات لا يدّ من الإشارة حتى قالوا: إذا كتب في محقسر الدعوي: حصر فلان مجلس الحكم، وأحضر مع نقسه فلانًا، فادعى هذا الذي حصر عليه لا يفتى بصحة المحضر، ويشعى أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي

19832 - وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في أنناه للحضر لابد من ذكر هذا، فبكتب المدعى هذا والدعى عليه هذاه لأن بعض المشابخ كانو، لا يفتون بالصحة بدوله

19:10 - وكذلك قالوا في السجلات: إذا كتب قضيت للحمد هذا على أحمد هذا الدعى عليه المحدد هذا الدعى عليه المخذا الدعى عليه المخذلك قالوا: إذا كتب في المحضو عند ذكر شهادة الشهود، وأشار إلى المناعيين، لا يفسى بالصحة؛ لأن الإشارة المعتبرة هي الإشارة عند الخاجة إليها في موضعها، ولعظهم ألساروا إلى المدعى عليه عند الخاجة إلى الإشارة إلى الدعى عند الخاجة إلى الإشارة إلى الناعى، وإلى المدعى عند الخاجة إلى الإشارة إلى النادعي، ولا يكون معشراً المنابع بيان ذلك بأبلغ الوجر، قطعًا للوهم.

17811 - وقالوا ليضا: إذا كتب في صلك الإجارة. أجر فلان من قلان أرصه بعد ما جرت المابعة الصحيحة بينهما في الأشجار والزراجين التي في هذه الأرض، لا يغنى بصحة الصلك، وكذلك إذا كتب بعد ما حرت المبابعة العالم حيحة بين المدافلين في الأشجار والزراجين التي في هذه الأرض، لا يفني بصحة العسك؛ لجواز أن الأشحار كانت للمستأجر باعه عن الأحر، ثم استأجر الأرض، وعلى هذا التقلير لا تصح الإجارة في الأرض، وهذه إجاره الأرض المداما حرات المهايعة الصحيحة في الأشجار ويجهله كنما ذاب في الصورة الأولى، وبعدها حرات البايعة الصحيحة في الأشجار بين المتحققين كما كتب في الصورة الثانية والأرسا متعاقدان.

۱۷۶۱۷ - ويتنفي الديكسيان أجر الأوض من المسأجر فقا بقد ما بالأخر الأنتجار والزراجين من المتأجر ، وقالا أيضًا فيما إذا تتب في للحصور أحصر الدس شهردان وسألي الاستماع وليهما فتنه لمواملي موادة فالدموي، لا إذا ي بالمسحة للحفول

الله على السعن على المنافقة ولا يكون بنساط الفسهادة الآزاف الفراضي عسى بضن آن بن الله عوى والشهادة موافقة ولا يكون بنساط وافقة في الخليفة وكذلك قالوا أيضاً : إذا كلم في السعن شهد السعو على موافقة الدعوى لا يعني بصحه السحاء وكذلك فالواقي كتاب الناضي إلى الفاصي لو كتب فيه النهدوا على موافقة الدعوى، لا يغني بصحه الكتاب، والمرافقة الدعوى لا يغني بصحه الكتاب، والمرافقة الكتاب والسحل، ويقداد محضو الدعوى؛ لأن كتاب القاضي لدعوى، فأفتى بمصحة الكتاب والسحل، ويقداد محضو الدعوى؛ لأن كتاب القاضي المرافق من الأفتان الفاصي والمرافقة الكتاب والسحل المقاهو أن قاضي كل بنده ولا مرافقة بن الدعوى والنهاده، فأما محضو الدعوى في المرافقة بن المام والمرافقة بنائد والمرافقة بنائد المرافقة بنائد المرافقة بحكمه وحكمه محمول على المسحة ولا يساديا الموافقة بن المنافقة بحكمه المحمود على المسحة ولا يساديا المؤافقة بنائد المرافقة بحكمه المحمود على المسحة والمرافقة بالموافقة بنائد المرافقة بحكمه المحمود على المسحة والمرافقة بالموافقة بالمحمود والشهائة بحكمه المحمود على المسحق والمرافقة بالموافقة بالمحمود والمساديات الموافقة بنائد والمرافقة بالمحمود على المسحق الموافقة بنائد والمرافقة بالمحمود على المرافقة بعد المرافقة والمحمود على المرافقة بعد الموافقة بالمحمود على المرافقة بعد المرافقة بالمحمود على المرافقة بعد المحمود على المودة المحمود على المرافقة بعد المودة المحمود على المحمود المحمود على المحمود وحكمة المحمود على المحمود على المحمود المحمود المحمود على المحمود الم

والذليل على صحفة المرق بين الصحل والمحضو ما ذكر في الريادات .. أنا من ادعى أنه ودرت فيلان المستاد لا وارت له عيدان واقتام بينة على دعوام، فبالصاضي لا يفضى مروافته ما لم يستواسب الوراتة، ولم ادعى أنه واراته، لا وراث له غيره، وأن قاصى بلد كفا قصى برونته ، وجاه بيبة وشهدوا أن قاضى ماد كفا أشهدتا على فصاه . أذ هذ وارث فلانا للب لا وارث له عيره ، وقال الشهود لا مدرى مأي سب قصى . فإن القاضى التاني بجعمه وارثاً ، وطريقه ما قلنا: إن فضاه الدائس محمول على مواهقة الدرج وحلى المستقصى في سبب الوراتة غاية الاستقصاء ، ولم يقاذم على القضاء إلا يعد العلم بالحجة بسبب ورائده كما في مالكنا

48.3% - وكذ قالوا في السجيل: إذا كتب على وصه الإيماز ثبت عندى من الوجه الذي يثبت عندى من الوجه الذي يثبت الخوادت الحكمية والموازل الشرعية أنه لا يعلى بصحة السحل ما لم يبين الأمر على وجهه رقال بعضهم. يغني بصحته . قالوا: ويكت في محضر الذعوى شهد الشهود بكتا فعيب دعوى المدعى هذا حتى لا يغلى ظائر أن تسهادتهم قبل الندعوى ، و كما حكت : والحواب الإنكار من المدعى عليه هذا و لأن البيئة لا نسبع على المدعوى ، و كما حكت : والحواب الإنكار من المدعى عليه عذا و لأن البيئة لا نسبع على المدعودي أن كن دلك المناطق معدودة ، فكرها القبيدي أو لا ، ثم جواب الدعى عليه بالإنكار المبين شرطه الأن في المحضر بكتب دعوق المدعى أو لا ، ثم جواب الدعى عليه بالإنكار الإسمار لا

۱۷۴۷۰ و کان الشیخ الإمام الزاهد فخر الإسلام علی البردوی رحمه الله وفول بنسفی للمناعی آن تحول فی دعواد این مدعی به حق من است و مثل من است، و لا یکنفی بقوله: این مدعی یه ملت می است و حق من، حتی لا یمکن آن یلحق به : و حق من، و کفلك فی جواب الادعی علیه لا یکنفی بقوله احملت من است و حق من، و منبغی آن یقول: ملك من است و حق من است، حتی لا یلحق با حراکشه انتفی.

۱۷۶۷۱ - وكذبت في قول الشاهدا لا يكتفي بقوله: ملك ابن مدعى نسبت وحق وي ا با دكرنا، وبعض مشايعتنا اكتفوا بقول المدعى، ملك من سبت وحق من، ويقول الهدعى عليه : ملك من است وحق من، ومقول الشباهد: ملك ابن مدعى ثست وحق وي، وقو قال المدعى: وحق من است، فذلك يكتفي بالاتفاق، وكذا في أمثاله.

١٧٤٧٠ وإذا قال الله هود مي شهاداتهو : بين مدعى به ملك بين مدعى مست.

و مه بشراود در دست این صدعی علیه بنا حق است، صفد اختلف المتسایخ فیده. و افساحیح آن الدسی إن طلب می انفاضی الفصاء بالذی، فالقاضی بقیل هذه الشهادة، و یقضی باللك تلمدهی ، فین طلب التسلیم، فالقاضی لا بقضی به ما لم یقولوا: در دست این مدعی علیه بنا حق است.

### محضر في المدين المطلق:

١٧٤٧٣ - يكتب بعد التسميم: حضر محلس الفضاء في كورة'' بخاري فس القاضي فلان بذكر لقبه واسمه ومسبه لتولى لعمل القضاء والأحكام بمخاريء نافد القضاء والأمضاء من أهلها من قبل فلان في يوم كف من شهر كفء من سنة كذاء فعد لأنك إناكان اللاعي والقدعي عليه معروفين باستمهما وتستسما بكتبه استمهما واستبهماه فيكتب: حضر فلان ابن فلان، وأحصر مع نفسه فلان ابن فلان، وإذا لم يكونا معروفين بالممهما وتسهما نكتب حضر وجروكو أثه مسكي فلانا الن فلان وأحضرهم تممه رحلا ذكر أنا بسم فلال ابر فلان، فادعى هذا الذي مضر على هذا الذي أحصره معه أن لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضر ومعه كذا كدا ديناراً بسابورية حمراً، جيَّمة مناصفة موزوية بدرق مثافي أمكة ديئا لازما وحقا وأحبا بسبب صحيح ، وأفر هذا الذي أحضره معمامي حال حواز إقراره فاتعأ راضاً الجميع هذه الدمامر الذكورة الوصوقة في هذا المحصر على نصبه لهذا الذي حفير دبُّ لارماً وحفًّا واجبًا بسب صحيح إقرارًا صحيحًا. وصفائه هذا الذي حضر فيه خطابًا على هذا الدي أحضره معه أداء هذا المال المذكور فيه إلى هذا الذي حضره وحالمه بالجواب وسأل مسألته ، فيدد دنك بُنظر إذ أقر المدعى عليه بما ادعاء المدعى، فقدتم الأمر، ولا حاجة تشعدهم إلى إقامة البيبة، وإد أنكر ما دعاه المدعى، يحدج المدعى إلى إقامة البيئة، تُم يكنب، فأحصر المدعى هذا تُعْرَّ ذكر أنهم شهوده، وسألني الاستماع إليهم، فأجلت إليه، وهم قلان وقلان يكتب أسماء الشهود وأنسابهم وحلاهم ومسكنهم ومعيلاهم، وينبغي للقاضي آذ بأمر بكنانة نعطة

<sup>(1)</sup> مكتما في ظروم، وكان في ف: ﴿ فِي كُورِهِ ۚ وَفِي الأَصْلِ : ۖ الَّهِي

<sup>11)</sup> وفي الأصل: أرضياً:

الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يغواً صاحب المجلس على الشهود قلل بين يدى الفاضى، ولفظة الشهادة في هذه الصورة: كواهي مي دهم كه اين مدعى عليه، ويشير إليه بحال، روبي افرار خويش يهمه وجوه مقر أمد بطوع ورغبت و چنين گفت: كه بر من است مر اين مدعى را، ويشير إليه به بيست دينار وزرسوخ بخارى أشرح مناصفة موزون بورن مثاقيل مكة جنائكه درين محضر باد كرده شده است، ويشير إلى المحضر، واي لازم وحتى واجب بسبي درست، إفرازي درست، وأين مدحى، ويشير إلى راست كوي داشت ومرا درين افرار رو باروي.

ثم يقرأ صاحب للحلس على الشهود بذلك بين يدى الفاضى، ثم يقول القاضى من أولها إلى المسمود: هل سمعتم لفظة الشهادة أن هذه التي قرئت عليكم أن وهل تشهدون كذلك من أولها إلى أخرها، فإن فالوا: سمعنا وتفهد كذلك، يقول الفاضى لكل واحد منهم: يكوى كه بهمچنين كواهى ميدهم كه خواحه امام صاحب مجلس يرخواند از اول تا أخر مرين مدعى وابرى مدعى عليه، وإن شاء القاضى يأمر كل واحد منهم حتى بأتى بلفظة الشهادة من أولها إلى أخرها، كما قرئت عليهم، فإذا أنوا يذلك يكتب في الحضر بعد كبه أسامى الشهود وأنسابهم وحلاهم وصحبهم ومصلاهم، فشهد هؤلاء الشهود بعد ما استشهدوا عقب دعوى المدعى، والجواب بالإنكار من المدعى عليه شهادة مستفيمة صحبحة منفقة الألفاظ والممائي قرئت عليهم جميعًا، وأشار كل واحد منهم موضع صحبحة منفقة الألفاظ والممائي قرئت عليهم جميعًا، وأشار كل واحد منهم موضع الإشارات.

#### سجل هذه الدعوي

17878 - يكتب بعد النسمية يقول الفاضى: فلان يذكر لقده واسمه ونسبه، أهام الله توقيقه، القولي لعمل القضاء والأحكام بمخارى وتواحيها، نافد القضابين أعلها، عن فيل المتافان فلان ثبت الله قواعد ملكه، وأحز بصره، حضر في مجلس قضاءي في كورة

<sup>(1)</sup> 

<sup>(1)</sup> وفي الأصل: لفظة فلمالشهادة.

<sup>(</sup>٣) وفي ظاء عليهم .

مخاری بوم کفامن سهر کفامن سنه کذار جل ذکر آنه بسمی فلان، و آخضر معه رجلا ذکر آنه بسمی فلان

١٧٤٧٥ - وإنَّ كنان القَاضِي بعرف المدعى وتلدعي عبيه بكتب حضر فيلان وأحضر معه فلالة ابن فلان، فادعى هذا اللدي حضر على هذا الذي أحض معه أن لهذا اللدي حضر على هذا الذي أحضره معه عشرين ديناراً نيسبورية حسراً جبدا مناصفة موزونه بوزن مفاقيه مكة دينا لازما وحقا واجباب محموج ومكا الخر مداطلتي أحضر معه في حال جواز إفراره طالعًا بحميع هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وعدده في محضر الدعري ديئا لازمار لاذاب لهذا المدعى الذي حضر عليه وحقا واجرا بسبب صحيح إقراراً صحيحًا ، وصدقه هذا الذي حضر بهذا الإقرار ، وطالبه بأداه جميع ذلك إليه، وسأله مسافنه عن ذلك، فسأل فأجاب، وقال بالفارسية: مرا با اين مدعى هيج جبرد ادى نيست، فأحضر هذا للدعى تغرأ ذكر أتهم شهوده، وسأل الاستماع إليهم، فأجبته إلمها واستشهدت للشهود، وهم فلان ابن فلان، حليته كذا، ومسكته سكه كذا، ومصلاه مسجد كدأه وفلانا ابن فلانء حليته كذاه ومسكنة كذاه ومصلاه مسجد كذاه فشهد هؤلاء السهود عندي بعد مااستشهدوا عقيب دعوي المدع إهذاء والجواب بالإنكار من المفاعي عليه ، هذا شهادة صحيحة منفقة الألفاقة والعنز ، شهلاة صحيحة مستقيمة من تسخة قرأب عليهم من بالفارسية، وهذا مصمون تلك النسخة. لتي فرأت عليهم كواهي ميدهم ويكتب لغظة الشهادة بالفارسية عقي نحو ما ذكرنا في المحضري فإذا فرغ من كتابة لعظ الشهادة بكتب: فأترا كفلك بهذه الشهادة على رجهها، وسافرها على سنتها، وأشار كل واحد منهم في موضع الإشارة، فسمعث تبهادتهم، وهذه أثبتها في المحضر المجلَّد في خريطة الحكيب فيعد ذلك إنَّ كان الشهود عدولًا معروفين بالمدانة عمده يكتب : وقبلت شهادتهم لكوتهم معروفين عندي بالعدالة وجواز الشهادة، وإن لم يكونوا معروفين عنده بالعداله، وعالكوا لتركته المعدلين يكتب. ورجعت في النعرف عن أحوالهم إلى من إليه رسم التعديل والنزكية بالساحية، فبعد فكك بنظر إن عدَّلوا حميمًا يكنب النسيوا حميما إلى العدالة وجواز الشهادة، فقبلت شهادتهم لإيحاب العلم قبولها ١٠ وإن عالى بعضهم دول البعض، يكتب: فنسب اثنان منهم إلى العدالة وهما الأول والثانيء وعلى هذا القياس فافهاء فقبلت شهادتهم لإيجاب العلم فيولها.

وهذا إذا طعى المشهود عبيه في لشهوره فإن كان المشهود عبيه ليريطع إلى الشهود، يكنب عقبت قرفه: فسمعت شهادتين، وأثنت في للحص المعلد في خريطة الحكم قبليء ولويطعن المدعى عليه هذا فراحه لاء لشهرات وتبريك ساائهم أدرعن أحوالها وامن الزائين الناحية وفلم أتسمغل بالمعرف عن حالهم من الركين بالدحية و واكتفيت بظاهر هدائتهم عدالة الإسلام عسلا يقوق مزيجور الحكم بظاهر العدالة من أثمة الدين وعلماء للسلمين رحمهم لله أجمعين ، فقالت شهادتهم فيول مثلها لإيجاب الشرع تسولها من الوحه الذي بيِّن فيه ، رئبت عندي بشهادة مع لاء الشهود ما شهدو، به حلر أما تسهدوا به و فأعلمت الشهود عليه هذا، وأجزاته شوت ذلك عندي، ومكت من إيراد الدفع ليبورد دفسعك لهيده الدعيوى إن قسال قاء دفع، فقه بأت بالدفع، ولا أتي بالمخلص وطهر عندي فحزوعن ذلك والسالني هذا المدعر المشهود له احكم له على هذا الشهود عبيه عائبت عندي به مواذلك في وجه خصمه هذا الشهود عديه وكنابة سحرابه فيه ، والإشهاد عليه ؛ ليكون حجة له في ذلك، فأجلت إلى دلك. واستخرات الله تعملي في ذلك، واستبعضه مشا" عن الرمع والرئن والوقوع في خطأ والخيل. واستوفقته لإصابة الحوء واحكست لهذا اللاعي عس هذا اللدعي عليه رثبوت إقرار هذا للفضى عليه باللال اللذكور مبلغه وجنسه وصامته وعادداني هدا السجار ديئا لازما عليهم وحقه واحبآ بسبب صحيح بهدا الدعيء وتعيدين مذا الدعي إباه لهدا الإثرار خطابا على الوجه المن في هذا السجل

1937 فيحد دلك إن كان الشهود معروفين بالعدالة يكتب عفيت قوله على الوجه طين في هذا السجل شهدة هزالا الشهود العروفين بالعدالة ، وإن ظهرت عداله الوجه طين في هذا السجل شهدة هزالاء الشهود المعدلين ، من ظهرت عدالة البعض دون البحض يكتب : بشهادة عذين الماهمين المحللين من هؤالاء الشهود السمين فيه بحضر من المدعى ، ومن المدعى بشه هذين في وجبهما مشيراً إلى كل واحد سبم في مجنس تفاعله عن مكرة بحاري بن الناس على سبيل الشهرة والإعلان حكماً أبره منه و وفضاة في مستجمعاً شراعها المحكم عليه هذا إيضاء هذا المال المكور عليه هذا إلى المدكوم عليه هذا إلى المدعوم عليه هذا المحكم عليه هذا المحكم عليه هذا المحكم عليه هذا المحكم عليه والمناه والمداهان المحكم عليه هذا المحكم المداه والرحت المحكم عليه هذا المحكم عليه عليه عدا المحكم عدا الم

وكل فاي حي وحجية ، ودفع على حجيد ودفعيه وأسرت يكتابة هذا السيحي حجية المحكوم! فاقي ذلك، وأنسهمات عاليه حضور مجلسي هذا من أهل العلم والعبدالة والأمالة - لعسانة ، وذلك في يوم كذا من سنة كدا .

فهده العدورة التي تستاما في هذا السجن أصل في جديج السحلات، لايشفير سيء عما فيه إلا الدعاري، فإن كان الدعاوي تشيره لا شبه يعضه بعضاء فييس تتابه السجل إلا إعادة الدعوى الكتوبة في المحصر بعيما وإعاده أعظم الشهادة مقيما، أو بعد الفواغ من كتابة للغراسهادة فصمح السراعد في سائر السحلات على بحو ما بك في هذا السحل، فالسويات عمارته وافة أعلم

۱۷۶۷۷ - نه پشتی تلماصی آن پوقع علی صدر السحل بنو قیمته المروف. ویکنی هی آخر السحل علیت الدریخ می جناب بسار السجی بغرات قلال من قلال می قائل کست هذا السحل علی نامری، و حری الحکم علی ما بین فید علی و نشی، و الحکم فائدگور وید حکمی و آخر، عنی، نشخه بحده الاحث عادی، و کشت التو آنیم علی المداور. - هذه الاسطر الاز بعد آن واقعیدة علی حسب ما نقی بحد بدی .

وقد بكتب هذا السجل على سبيل المديدة" هذا ما كنهد عليه المسكون أحر عدا لكناب شهدوا جدلة أنه حضر محلس النفساء بكورة كنا قبل الفاضي علام ان طلام، وهو بومند متولى عمل الفساء والأحكام بهذه الكورة من قبل داان رجل ذكر أنه يسكى علان، وأحضر مع نفسه رحلا ذكر أنه بسدكي علام، وسكر المحوق على حسب ما ذكرتا في النسخة الأولى، ويذكر نفظة النبهادة أيضاً على ما ركز، في النسخة الأولى.

1949/4 - جدا فرغ من فلت يكتب: فسيم القاضي شهادتهم، وأللته في المعصر المجلد في خريطة الحكم، ورجع في التعرف فن أحد الهم إلى من إليه رسم التعديق والتركية بالدحية، إلى أخر ما ذكرنا على القصاع الذي ذكرنا، ثم يكتب ويندت عنده بشهاد هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا يم، وعرض الدعوي ولفظة الشهدد على الأثمة الذين عليهم المال في الموي بالدحيم، فأمو أصحته، وجواز النظيمة مها.

الان هكاه في طاء وكالرافي فأصار والدوم الخالسة

الانا فكنداش هوروالارس لأقيس وتردم اللمدف

كان له، فلم يأت بالذفع، ولا أني الشغلص، وظهر عده عندرا ما يدوله اليورد دهما إن النسب ولا به فلم يأت بالذفع، ولا أني الشغلص، وظهر عده عندره عن دلك، فالنسس المشهر وقد الحكم من الشاضي له يا تبت له عنده من ذلك، وتحتابة دكم له مي دلك، والشهر وقد الحكم من الشاهد و كرن حجة له، فاستخار القاضي هذا المشهود له مذا بمسائنه الزيع والزلل والوقوع في الخطأ والخلل، وحكم لقاصي هذا المشهود له مذا بمسائنه على المشهود عليه هذا السجل بشهاده مؤلا، دينًا لارمًا عليه، وحفًا ورجيًا بسبب صحيح لهذا المشهود له، وتشديل بشهاده مؤلا، دينًا لارمًا عليه، وحفًا ورجيًا بسبب صحيح المسائن بشهادة هؤلاء الشهود تحضر من هذين المتحاصدين في وجهها في محضل السجل بشهادة هؤلاء الشهود تحضر من هذين المتحاصدين في وجههها في محضل المنافقة و جنسه و صفته و علده في هذا السحل إلى هذا الحكوم عنيه مذا اله ونزك نعافي المحكوم عنيه مذا المنافقة و كل دي حن وحجة، وقامع على دعمه و حجة مثى المنافقة والمربكتية هذا المسجى، والإشهاد عنيه، وذلك في يوه كذا من سنة كذا، من المدم، وأمر يكتبة هذا المسجى، والإشهاد عنيه، وذلك في يوه كذا من سنة كذا، من المناف إلى المنافقة وهذا المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمن

ابن قلان المتولى تعمل الفضه والأحكام إلى أخره لبت عندى من الرجه الذي يثبت به المخوادت المتولى تعمل الفضه والأحكام إلى أخره لبت عندى من الرجه الذي يثبت به المخوادت الشرعية والنوارل، خكمية معل دموى صحيحة من حصيم حاضر، أو على خصيم حاضر، أوجب، الحكم والإصغاء إلى ذلك ببية عادلة فاست عدى، أو بشهادة علان وقلان، وقد مت عدى، أو بشهادة ملان وقلان، وقد مت عدى، أو بشهادة كذا ديناً لازماً، وحقا واحجابسس صحيح لبولاً أو جباخكم به، فحكمت بممالة المشهود له هذا المشهود له هذا المشهود له هذا المشهود له هذا المختم وجهاز منها عندى من مجلس قبضه عن بين الناس بكورة كذا، وكذّمت هذا المحكم وجوازه بذلك عندى من مجلس قبضه عن بين الناس بكورة كذا، وكذّمت هذا المحكم وجوازه بذلك عندى من مجلس قبضه عن بين الناس بكورة كذا، وكذّمت هذا المحكم وجوازه بذلك عندى من مجلس قبضه عن بين الناس بكورة كذا، وكذّمت هذا المحكم وجوازه بذلك عندى من الدهر، وأمرت مكتابة عندا المنجل حجة مى ذلك

<sup>(11)</sup> وفي الأصل ( عظ " بكنية ، وثباست : بكنابة - باغه أعليه-

بمسألة هذا المحكوم الدر وأشهدت عليه حضور مجلسيء وطلك في يوم كفاء

## محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى:

1924 - وكتب بعد النسمية: حضر سجلس القصاء في كورة بحوى قبل القاضى فلان التولى لعمل النصاء ويرة بحوى قبل القاضى فلان التولى لعمل النصاء والأحكام ببخارى، أدم فه تعالى توجعه يوم كلا وحل دكر أنه ملان، وأحصر مع نفسه رجلا ذكر أنه بسمى فلان، هادعي هذا الذي حسره معه كان المصرة على مذا الذي حضر عشرين ديناراً، ويذكر صميها ادعى على هذا الذي حضر عشرين ديناراً، ويذكر صميها ربوعها وعددها.

47 (47 و حكله أفر حنه أفدى حضر في حال جورة إفراز مها ما مذائير أما كورة ويد وينا على مسته لهذا الذي أحضره معه فيه لارماً وحقة واجباً بسبب صحيح فراد صحيحات على مسته لهذا الذي أحضره معه في ذاك خطاله وطالبه وهنه المنافير المذكورة و أفام البينة عليه بذلك بعد إنكاره دعواه هنه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أخضره معه في داد الذي حضر على هذا الذي حضر فقه المنافير في فذه الدعوى و لأن هذا الذي أحصره معه فيض من هذا الذي حضر فقه المنافير المخترة معه فيض من هذا الذي حضر فقه المنافير المختره معه في خان جواز إفرازه طائماً إفرازاً محيطاً و وسلكه هذا الذي حضر فه خطاباً، مواحب على هذا الذي حضر فيه خطاباً، مواحب على هذا الذي حصره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حصره وطائه بالحالب و بال مساكه .

174.47 - هذا إذا كان القاضي لم يعفق للذي أحضوه ممه في الدعوى الأول، وإن كان فند قضي له مدلت، يكتب بعد قوله : وطالته بردَّ عذه الدنائير الذكورة فيه، وأقام البيئة عليه بذلك بعد إلكاره دعواء هذه، وجرى الحكم ملي<sup>40</sup> لهذا الذي أحضوه ممه على مذا الذي حضوء في يكتب. أدعى عذا الذي حضر على هذا الذي المسالة على مدا إلى دحر ما ذكرياء ثم يكتب عفيب قوله ، وطالبه بالجواب، وطأن مسألته عن

<sup>(</sup>۱) وفي طائد المعلى

دلت، مسأله الفاصي عن دلك، فقال بالفارسية: من منطق بيستم دري دعوى و أحصر مدعى الدوع هذا نشراً دكر أنهم شهوده وسأنا منى الاستساع إلى شهادتهم، وأحبته وليه وهم فلان وقلان وقلان ويدكر أسماء الشهود وأسابهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم. فشهد مؤلاء الشهود عدى بعد دعوى دلعى الدفع هذا، والحواب بالإنكار من المدعى عليه الدفع هذا، والحواب بالإنكار من المدعى عليه الدفع هذا، والحواب بالإنكار منفقة الإلفاظ والمعاني من سمحة، وقوأت عمله ومضمون تلك النسخة: كواهى منفقة الإلفاظ والمعاني من سمحة، وقوأت عمله ومضمون تلك النسخة: كواهى مبدهم كه مقر أمداين قلان. وأشاو إلى المدعى عليه بعطوع، ورهبت جنين كفت: كه قبض كرده أم إين علان، وأشار إلى المدعى عنيه الدفع عداد إلى المدعى عنيه المدفع عداد إلى المدعى درست وسابيده ابن فالان، وأضار إلى مدعى الدفع عذا: ابن درها والعراري درست ورين مدعى دلم، وأضار إلى درعى داشت مرين مدعى عليه اقراري درست، وإلى مدعى دلم وأدار إلى دراست كوى داشت مرين مدعى عليه الراء وأضار إليه راست كوى داشت مرين مدعى عليه الراء وأضار إليه وأضار إليه والمنار إلى دراسة كوى داشت مرين مدعى عليه الراء وأضار إليه وأضار إليه والمنار إلى دراست كوى داشت مرين مدعى عليه وادار والراوى

44.44 - وإن شهدوا على معاينة الفيض يكب مكان الإفرار مانة بضء هاينة القبض على تحراما بينا في الإقرار ، ويكتب قبص المدعى عليه الدفع مذاء هذه الدتانير الموصوفة من مدعى الدفع هذا فيصاً صحيحاً بإيفاء ذلك كله إليه .

الدهبومات يكتب: ادعى مدعى الدفع ادعى الدفع بطريق الإبراء عن حبيع الدعوى الخصوصات يكتب: ادعى مدعى الدعوى الدفع بعد الدعوى أن دفا الذي احضره سعه قبل دعو و هده إبراء مذا الذي حصر من جميع دعاويه وخصرماته قبله من دعوى المان وعيره إبراء أصحيحاً و وأقر أمه لا دعوى له ولا خصومة له قبله الا في قبل المال ولا عي كثيره بوجه من الوجود، وصبب من الأسمات، وأنه قبل منه هذا الإراء، وصادته يي حذا الإقرار خطاباً، وأنه هذا الذي أحصره معه في دعوه فيله بعد ما كان أقر بالإبراء عن جميع الدعاري منطل غير محق، فراحت عليه الكتب عن ذلك، وترك التعرص فيه وطاله مهذات وترك التعرص فيه عن جميع الدعاري منطل غير محق، فراحت عليه الكتب عن ذلك، وترك التعرص فيه عن جميع الدعاري منطل غير محق، فراحت ما دكر نا في كل موضع بطريق الفيض. غير أن في كل موضع فكر القبص، ثم يدكر الإبر عادا،

### سجل في هذه الدعوى:

١٧٤٨٦ - بكنب معد التسمية يقول، القاصي فلان حضر وأحضر، ويعبد اللاسوي الكنولة في اللحضر من أولها إلى احرها، فإذا فرع من كنابة شهادة شهود مدعي الدوريكية: فيسمه شهادتهم هذه، وأثبتها في الحضر الجاد في خويطة الحكم إلى قوله " وليت عندي ما شهدوا به على ما شهدوا به، فحر نيك ذلك على المدهى عبيه الدفع هذاء وأعلمت بنسوت ذلك عبديره ومكنته مرابراه الدفع إدكان له دفع في لذلك، فلم يأك بدفه والا مخلص، ولا ألى "بحجه بسقط بها ذلك، وينبت عملي عيجره عرزا براد الدهج وسألنى مدعي الدقع هذافي وجد مدعي عليه الدفع هذا الحكم له بي لبث له عبدي، وكتابة السجل والإشهاد عليه إلى قوله: فحكمت لما عي الدقع هذا عمياأته على لمنفي عليه الدفع فدافي وجبه المدعى عليه القفع هذا يستوب هذا الدفع الموصوف بشهادة هؤلاء الشهود المسبئ فيه في محمس قاص سخاري حكماً أبرائه ، وفصاه تفايقا مستجدها ضرائط صحته وتفاده بمحضراص هذيان المتحاصمين في وجههما حملة منسوأة البيماء وكالفت المحكوم علم هذا درنك النعرض فللمحكوم لعاهدة أداءهنا المال للذكور في هذا الديجل، وتركت المحكوم عليه، وكل ذي حجة وحوَّا `` ودفع على هويه وامقه والمجنه مني أني يومأ من الدهواء وأمرات بكتابة هذا المجل حجة للمحكوم الله، وأشهدت على مكسى من حضر مجلس قصادي، وقالت عي يوم كذا من شهر كذه من سنة كنية.

1984 - عال كان دعوى النابن بدعوى الإكراء من السلطان، يكتب الدعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحضره معه في دعع دعواء أنه كان مكرها من جهة السلطان على هذا الإقرار إكراها صديدها بالفسوسة والحبس، وأن إقراره هذا لم مصح، واله معال في دعواه هذه الدناس الذكورة، فواحد عليه الكساس هذه الدعوى، وإن كان دم دعوى الدين بدعوى الصلح على ساء يكتب في دعوى السام أنه ميطال في هذه

<sup>(</sup>١ ا هكة م الأصل وب. وكالأم ظاوم. أولي

<sup>(</sup>٢) وفي الأصل مكل ذي حورو هجة...

الدهوى؛ لما أنه صالحه عنه على كذا، وقبص منه بدل الصالح بشمامه، ووجوه الدفع كثيرة، فما حامك من دعاوى الدفع تكتب على هذا المثال .

17844 - وإن كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضو الدعوى، فإن كان السبب عصبًا يكتب كذا وكذا ديدارًا دينًا لازمًا وحقًا واجبًا بسبب أن حذا الذي أحضره معه غصب من دنانير هذا الذي حضر عنه هذا المبلغ المذكور الموصوف في هذا للحضر، واستهلكها وصار مثلها دينًا في ذمته

1984 - وإن كان السبب ببعاً بكتب دينًا لازمًا وحقّا واجبًا عن مناع باعه منه وسلمه إليه وإن كان السبب إجارة بكتب دينًا لازمًا وحقّا واجبًا أجره شيء أجره منه، وسلمه إليه وإن كان السبب كفالة أو حوالة، ففي الكفالة وسلمه إليه وانتفع به في مدة الإجارة، وإن كان السبب كفالة أو حوالة، ففي الكفالة أجاز ضمانه عنه لنفسه في مجلس الضمان، وهذا الذي أحضر معه هكذا أفر يوجوب هذا الذي أحضر معه هكذا أفر يوجوب وحقّا الذي الخوالة يكتب دينًا لازمًا وحقّا واجبًا بسبب حوالة أحاله بها عليه فلان، وأنه قبل منه هذه الحوالة شفاها في وجهه ومجلس بالمبوب هذا المال دينًا على نفسه لهذا الذي حصر بالسبب المذكور.

1844 - وإن كان دعواه الدين بصك يكتب: ادمى هذا الذى حضر على هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره على هذا الذى أحضره على هذا الذى أحضره عمد جميع ما تضمته صلك إقرار، وردّه، وهذه نسخته: بسم الله الرحين الرحيم ويقسع صلك الإقرار من أوله إلى أحره، لم يكتب: ادعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره مع جميع ما تضمنه هذا الصلك من المال المذكور فيه ، وإقراره بجميع خلك دينًا على نفسه لهذا الذي حضر دينًا لازمًا وحقًا واجبًا، وتصعيف هذا الذي أحضر الله عن إقراره بذلك إلى وطاليه بذلك .

۱۷۶۹۱ - وإن كان الحوالة أو الكفالة بصك يكتب: ادعي عليه جميع ما تضمته صك ضمان أو صك حوالة أو رده، وهذه نسخته، وينسخ كتاب الكفائة أو الحوالة ثم يكتب: ادعى جميع ما تضمنه الصك للحول إلى هذا للحضر تسخته من الكفالة والقبول والإفرار والتصديق على عاينطق به الصك من أوله إلى آخره.

### محضر في إثبات الدين على الميت:

148 47 - يكتب: حضر وأحضر معه ، فادهى على الذي حضر على هذا الذي خضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان لهذا الذي حضر على فالان امن فلان والد هذا الذي أحضره معه كذا كذا وينارك ويصغه ويبالغ في ذلك دينًا لازمًا وحقًا واحبًا يسبب صحيح، وهكذا كان أو فلان والد هذا الذي أحصره في حال حياته وصحته وجواز إقواره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طائمًا يهذه الدنايو المذكورة دينًا على نفسه لهذا الذي حضر دينًا لازمًا وحقًا واجبًا يسبب صحيح، وإن كنب السبب كان أحوط إقراراً صحيحًا، صدّقه مذا الذي حضر فيه خطاباً في تاريخ كذا، ثم إن فلانًا والدهذا الذي أخضره معه توفي قبل أداء هذه الدنائير المذكورة فيه إلى هذا الذي حضر، وصار منل هذه الدنائير دينًا لهذا الذي حضر في تركنه، وخلف هذا الذي حضر ، وصار منل هذه الدنائير دينًا لهذا الذي حضر معه، وخلف من التركة من ماله في يد هذا الذي أخضره معه من جنس هذا المؤلى أحضره معه في علم من أحضر معه و أداء هذا الذي الذكور فيه وزيادة، وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك، فواجب عليه أداء هذا الذي الذكور عا في يده من هذا المثال الذكور من تركة هذا المنوي إلى هذا الذي حضر، وطالبه بذلك، وسأل هسألته عن ذلك، فيسال ويتم الخدوي إلى هذا الذي حضر، وطالبه بذلك، وسأل هسألته عن ذلك، فيسال ويتم الخضر مع لفظة الشهادة على وق الدعوي.

### سجل هذه الدعوى:

1۷٤٩٣ - بقرل الفاضي: خلان حضر، وأحضر معه، ويعبد الدعرى بعينها، ويذكر أسامي التنهود وتفظة الشهادة، وعدالة الشهود، وأنه قبل شهادتهم بظاهر عدالة الإسلام، أو لكونهم عنولا أو لتيوت عدالتهم تعديل المركزز إلى قوله: وحكمت، شم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه شبوت إفرار هذا الشوقي المذكور فيه حال حياته وصحته وتعاذ تصرفانه لهذا المال المذكور فيه دينًا على تفسه لهذا الذي حضر، ونصديق هذا الذي حضر إباه فيه بناريخ كذا المذكور فيه، ويوفائه قبل أفاءه شيئًا من المال المذكور فيه، ويوفائه قبل أفاءة شيئًا من المال المذكور فيه، ويوفائه قبل أفاءة

مؤلاء الشهود السميل فيه حكماً أبرمته، وقضيت بشوت ذات كله أم دايه بشهادتهم قضاء تفذه مستجمعاً ضرائط صحنه ونفاذه في مجلس قصامي بين الناس في كورة بعماري بمعضر من هذين التخاصمين في وجههما، وكلف الحكوم عليه هذا أداء هذا الديل الذكور فيه من تركة أب المتوفي الذي في يده إلى هدائلي حضر، وبعد السجل.

### محضرفي إثبات الدفع لهذه الدعوى:

1939 - حضر واحضر معه فادعى هذا الذي حصر على هذا الذي الخضرة معه معه في دمع دعورة الموسوقة فيه قبل هذا الذي حضر، وذلك الأن الذي أحضره معه في دمع دعواء الذي على هذا الذي حصر آله كان له عنى أبهه بينا الدعوى الذي مراسمه الدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره سعه في دفع دعواء هذه أه سطل في مقد الدعوى قبل مذا الذي حضره الآن هذا الذي أحضره قبص عن أبيه المتوفى الفلكور سعه والدعو من أبيه المتوفى الفلكور سعه ما الذي أحضره في هذا الذي أحضره في علم مذا الذاليو طابعًا من أبيه المتوفى هذا الذي أحصره في حال صبحته وقبات عقله بفيض هذه الدناليو طابعًا من أبيه المتوفى هذا قبط خطراً عن الوجره وسبب من الأسناب إفرارً في حيدها حائرًا، صدّقة المتوفى هذا في خطراً ، وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه الموضوفة قبل هذا الذي حضر بعد ما كان الأمر على ما وصف بيطل غير معه في دعواه الموضوفة قبل هذا الذي حضر بعد ما كان الأمر على ما وصف بيطل غير معود ويتم المحضر

1989 و رقد يكون دفع هذا يدعوى إبراء الترفي عن جميع الدعارى وبأسب أغر قد مرا ذكرها قبل هذا سجن هذا الدام بكتب أغر قد مرا ذكرها قبل هذا سجن هذا الدام بكتب بعد التسمية على الرحم اللذكور قبل هذا، ويكتب الدنم من سمحة الحضر عنى نحو ما كتبنا قبل هذا إلى فواه وحكساء بشوت هذا كتبنا قبل هذا إلى فواه وحكساء بشوت هذا الدنع الموسوف به تهذا الذي حضر، معه بشهادة هؤلاء الشهود الدنم أن ومههما، ويتم السجل على نحو ما يتا قبل هذا.

\_\_\_\_\_ 12) وفي الأصل - فتكتب دومي،م أمكتب.

### محضر في إثبات ملكية المدود:

١٧٤٩٦ - حضو وأحضره عادعي هذا الذي حضو على هذا الذي أحاضوه أن جميع الأراضي التي عوده ""، كذا في أرص فرية كذا في ناحية منها يدعى كذا من كورة كداء أحد حدودها والناني والثالث والرابع كذا محدودها كلهاء وحقوقها ومرافقها الني هي لها من حقوقها ، وإن وقع لدعوى في دار بكتب أن حميع الدار المستملة على والبيوات النواهي في كوارة كذَّا في محمَّة كذَّا في سيكَّة كذَّا واحد حدروها والذِّني والنالات والرابع كدا بحدودها كلهاه وحفرتها منك هذا الدي حصره وهريد مذا الذي أحضره معه بغير احق وهذا الذي أحصروه عنه في عابر من ذلك وواحب على هذا الذي أحصره قصر بداعا مقذه الأراضي أوعز مله النار ونسليمها إلى الذي حصر هفاء و طالبه بذلك، وسأله مسألة فسأل فأجاب بالقارمسة: ابن رمينها وابي حاله كه دعوي ميكند اين مدعى، ملك من است وحق من المث وبعالين مذعى سير دني ليست ، أحصر الفاعل هذا بعراً ذكر أنهم شهوده على وفف دعوانه وسألني الاستماع إليه . فأجبته إليه وهيرفلان وفلان بذكر أمسانهم وحلبهم إبراخ ماذكوناء فشهدوا عقب دعوي الدعي وألحواب بالإتكارات اللاعي عليه هذا بشهادات صحيحة منفقة الألفاظ والعاني من السخة فرانت عليهم، ومضمود، قلك النسحة: كواهي ميدهم كه ابن زميسها يا اين سراي كالمجار كلدو حدود ويي دراء حضر دموي بادكار دهشا بمستمد وأشاراني اللحضي محدها، وي حملة حفهاي وي ملك أين حاضر أماءاست، وحز ويست، وأشار إلى اللذعي هذاء وبدست ابن حاصر اورده بناحق است وواجب است بروي تسليم كردة به ابن مدعى ، وشم الحضر .

#### سجل مذه الدعوى:

١٧٤٩٧ - يكنب وبعول: فلان حضر في مجلس قضاءن،كورة فلان، وأحضر حريفه ولائاء وبعيدالدعوى من أولها إلى أخرجاء فيكتب. والاعي هذا الذي حضر

<sup>(</sup>۱۱) وي دروم ا فلدها

أنَّ الأراضي التي في موضع كذًّا حدودها كمَّا، أو الدار التي في موضع كدا حدودها كذًّا بجميع حدودها وحقه قهاحلك هذا الذي حضراء وفي يدهفا الذي أحضره معه بغيرا حق، وهذا الذي أحضره في علم من ذلك ، فواجب على هذا الذي أحضره معه قصر. ينه هرا هذه الأراضي المعدودة، أو عن هذه الدار المحدودة في معضم الدعوي، وأشار إلى محضر الدعوي وتسليمها إلى هذا مذي حضره وطائمه بذلك، وسأله مسألته عن لِمُلِكِ ، فَسَأَلَ اللَّهُ عِنْ عَلَيْهِ وَهُو الذِّي أَحَضِيهِ مَعَهُ عَبْرُ وَعُواهِ هِذُهِ، فَهَال له بالفارسية : اين رميسها كه دعوي ميكند اين مدعي با ابل خانه ملك من است وحق من است، وباين مدعى مبيردني تيستاه أحصر للدعن نفرأ ذكر أنهم نمهرده وسألني الاستماع إلى شبهادتهم، وهما أ فبلان وفيلان وفيلان، يكتب على نحو ما بيناً قبل هذا إلى موضع الحكير، ثيريكنيا: وحكيت لهذا الذي حفيا على مذا لذي أصفيره سعه يكون الأراضي المحدودة في هذا السجراء أو بكون الدو للحدودة في هذا السحل بحدودها كلها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها ملكًا وحقًّا لهذه اللاعري، وكونها في يا. هذا الدعى عليه عبر حق بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيهاء وقضيت بملكيتها له عليه مشهادتهم بعد ما رجعت في النعرف عارجال مؤلاء التهود إلى مزرقيه رسم التعقيل والتركية بالناحية وفنسوا إلى العدالة ، وبعد ما عرضت دعوى المدعى وألفاظ الشهادة على أثمة الدمن الذيل عليهم مدار العنوى بالناحية ، فأفتو الصيحة الدعوى ، وجواز الشهادة، وكان فيذا الحكم وهذا الفعياء مني مرمعيس قصاءي في كورة بخرى حكمًا أبراءته وإقصاه تقذته مستجمعاً شراتط صحته ولعاذه تحضراس هذين التخاصمين في وجوههماء وكلفت للحكوم عليه هذا يقيصو بدوعن هذه الأراضي المحدودي أواعن هذا الغار المحدودة الحكر وبهاء ففهم بده عنهاء وسأسهذل انذى حضر هما امتيالا لأمر الشرع، ويتم السجل على نحو ما بينا من قبل.

### محضرتي دنع عدّه الدّعوي:

١٧٤٩٨ - إن كان المدعى عليه بدعي الشراء من المدعى، وكتب؛ حضو وأحضو،

١٠ اوني الأصن أونب

وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى آحضر صعه فى دفع دهواه قبله، فإن هذا الذى أحضره معه كان ادعى هذا الذى حضر أولا، ويكتب دعواه بتمامه في يكتب: فادعى هذا الذى حضر أولا، ويكتب دعواه أن هذا الذى أحضره سعه منا الذى حضر أولا، ويكتب دعواه أن هذا الذى أحضره سعه منا الذى حضر الأن هذا الذى أحضره سعه حال نفرذ تصرفانه فى الموجوء كلها هذه المار المحدودة بحدودها وحقوقها ومرافقها التى عن لها من حقوقها إلى المدودة فيه ملكاً وحقًا قبل دعواه الموصوفة فيه من هذا الذى حضو حال كون هذه العام المعدودة فيه ملكاً وحقًا قبل المدودها وحقوقها ومرافقها الني هى لها من حقوقها بهذا الذى حضو اشتراه منه بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هى لها من حقوقها بهذا المشتن المذكور فيه شراء صحيحًا حال تقوذ تصرفانه في الوجوه كلها، وتقابصا فبضًا الشعر صحيحًا.

1929 - وإن ادعى إفراد الذي أحضره مع ذلك يُزاد في الكتاب عقيب قوله: وتقايضا قبضًا صحيحًا، وحكمًا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره وتقوذ تصرفانه في الوجوه كلها طائعًا بجريان هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره وتقوذ الذي حضر في الوجوه كلها طائعًا بجروان هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينه وين هذا الذي حضر فيه عالم المصدودة في بحدودها ومنافها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المقدود فيه حال ناوذ تصرفاتهما في الوجوه كلها، وبحريان القابض بنهما فيه إقراراً صحيحًا شرعها صدّقه هذا الذي حضر فيه عطابً، وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعد ما كان الأمر، كما وصف فيه مبطل غير محق، فواجب على هذا الذي أحضر معه ترك عذه الدعوى قبل هذا الذي حضر، وترك التحرض له فيه، وطالبه بذلك، ويتم المحضر.

۱۷۵۰۰ - وإن كان الذي حضر ادعى سببًا أخر لدنع هذه الدعوي، بأن ادعى أن الذي أحضره معه استكرى هذه الدار للحدودة الموصوفة فيه ، يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ، أن دعوي هذا الذي أحضره معه ملكية هذه الذار المحدودة فيه قبل هذا الدي حضر مساقطة عنه الأنه هذا الذي عضره أو أحضره معه استكرى هذه المدار للحدودة فيه بحدودها إلى آخره من هذا الذي حضره أو يكذب : الشرى بكذا كذا، وأن هذا الذي حضر أبى أن يكريها عنه ، أو أبى أن يبرهها منه .

وكان استكوامها واشترامه هذه الدار المحلودة فيه من هذا الذي حضر قراراً منه بكون الدار المحلودة فيه ملكا لهذا الذي حضر، وبعدما صدر هذا الإرار منه ، فهو ميطن في هذه الدهري عبر محق ويتم.

### سجل هذه الدعوى أنابكتب:

١٧٥٠ - صينر السجل ودعوى الدفع تسامه على نصر ما بيده بن هذا إلى مراحة على نصر ما بيده بن هذا إلى مراحة المراحة المراحة المراحة المراحة على الدعل عليه الدفع بشبهادة عزلاء الشبهاد المسمن فيه و بحضر من فالين المداحة في وجهما في مجلس قصادي ببخاري بن الناس، ويتم السجل.

١٧٥٠٢ - وإن كنان هذا الذي حصير أراد دفع دسوى هذه الدعوى بسبب شراء الدار للحدودة من رجل أخراء بكتب: دعى هذا الذي حضر في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه ملكية الدار قبل علان هذا الذي حصر مناطقة عند الله تعرى هذا الذي أحضره معه ملكية الدار قبل علان هذا الذي حصر حائظة عند الله أن هذا الذي حضر اشترى هذه الدار المحدودة من حلان الن قلان وقلان وقلان وقلان الن قلان وقلان المناطقة إلى دعو على محر ما سبق.

# محضر فيه دعوى الدارميراةُ عن الأب:

1909 معمر والعضر، فادعى حدًا الذي حضر على عدا الذي الحضره معه أن الدار التي في موضع كذا حدودها كذا محدودها و حقوقها ومراعفها اللي من حقوقها الدار التي في موضع كذا حدودها كذا محدودها و حققها ومراعفها اللي من حقوقها مساحت و تدلف من الوردة ابدًا نه الصليح، وهو هذا الدعى، وقد يتخفف واولدًا مواه، والله وصارت هذه لذار المبين فيه مرضعها وحدودها ميرانا له عن أبيه المذكور السمه ونسبه فيه والمدودها من أبيه المذكور السمه ونسبه بد هذا الذي أحضر معه في علم من ذلك، فراجب بد هذا الذي أحضر بلدعى علم من ذلك، فراجب

وسال مسافته عن دلك. فسال فأحاب بالإبكار، أحضر المدّى نقراً ذكر أنهم فيهوده على وهل دعواد مذه، وسأل الاستماع إلى فيهادتهم، فشهدو، بشهادات صحيحه متعه الأثفاظ والمعاني عن بسبخة فرنت عابهم عفيب دعوى الدعى هذا، والحواب من لمدعى عابه هذا بالإبكار.

۱۹۰۱- وهدا مفسون تبلك النسخة. كو هي مينده كه بي خانه كه حايكاه وحدود وي بالا كاده شده است درين محضر اين دعوى، وأشار إلى محضر الدعوى الموقات وي الساملة خلاف ابن ملاوي الدعوى وأشار إلى محضر الدعوى بيدر ابن مدعى بود، وأشار إلى المدعى هذا، وحو وي وتصرف وي بود قالك وقت كه والت يلات والت بالات وقت كه المات بالات والت بالله والمرابق مناه الميات شدارين متوفى مريسر والمرابق الله ميرات شدارين متوفى مريسر والمرابق المدعى عدار والمرابق المدارين متوفى مريسر والمرابق المدعى عدارة والمرابق المدعى عدارة والمرابق المدعى عدارة والمرابق المدعى عدارة المدعى عدارة والمرابق المدعى عداء والمرابق المدعى عداء والمرابق المدعى عداء والمدعى والمدعى عداء والمدعى

### مجل هذه الدعوى:

0.4000 بقول القاضى. فلان بكت على وسهده وبه بدالده وي بدياد من المواد الدهوى بعيد الم من الواد فيلت شهادة هؤلاء المنهود الكوليم المراف مع العالى الشهود وأفقاظ الشهدة إلى صوله: فيلت شهادة هؤلاء المنهود الكوليم المراف أو نظاهو عدالته الإسلام إذا له يطمى المشهود عليه في شهاد الهم وحسيم ما يكتب في المعجلات إلى موضع الحكم، تم يكتب وحكمت لهذا المدى على هدا المدعى عليه بجميع ما شهاد هؤلاء الشهود المسلون في هذا المسحل بكول الدار المحدودة فيه ملكاً لقلال إلى فلاك والد عدا المشهد وما على يده، وغث تدرف إلى وقت وماته، ومديرووتها ملكاً الهذا المدعى عدوقاته ومتيرووتها ملكاً الهذا المدعى عدوقاته الدعنا إلى على والده عدا القياصيل هذيل حكماً الموسع، وأكما وأشاء وتبدوالسجل

### محضرتي دنع هذه الدعوي:

1901 - حضر وأحضر، فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه هذه، فإن هذا الذي تحضره معه في دار في موضع كذا، حدودها كذا إرقًا عن أبيه، ويعبد دعواه بتمامه، ادعى هذا الذي حضر ملكبة دار في موضع كذا، حدودها كذا إرقًا عن أبيه، ويعبد دعواه بتمامه، ادعى هذا الذي حضر ملية حضره معه قلان ابن قلان قد كان باع هذه الدار المحدودة في هذا للحضو في حياته أحضره معه قلان ابن قلان قد كان باع هذه الدار المحدودة في هذا للحضو في حياته الشن المذكور شراء صحيحًا، وجرى التقابص يتهما بوصف الصحة، واليوم هذه الدار المحدودة فيه مثل هذا الذي حضر بهذا السب وحقد، وأن هذا الذي احضره معه في دعواه قبله بعد ماكان الأمر على ما وصف فيه مثلل غير محق، فواجب عليه الكف عن دعواه وسأل مسألته عن ذلك، وسئل.

#### سجل هذه الدعوى:

140.4 - يكتب عند الحكم، وحكمت يتبوت هذا الدنع الموسوف فيه لهذا المدعى، الدفع على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهيد المسين فيه بمحضر من هذبي للتخاصمين في وجوههما في مجلس قضاءي هذا بيخاري، وأمرت المحكوم عليه بالكف عن معواه هذه، وترك التعرض للمحكوم له في ذلك، ويتم السجل.

# محضر في دعوي ملكية المتقول ملكاً مطلقاً:

1700A - معضر وأحضر وفي يدهذا الذي أحضره ممه فرس وسط الجنة يقال لخله لمونا أبلق مشعوف للتحرين على كثفه البسيري كن صورته هكذا عرقه صابل إلى اليمين قام لذنب محجل البدين والرجلين مقطوع وأس أنفه اليمي من الطول يقال لثله ميونًا. ومحضر مجلس هذا الدعوى الوصوحة فيه المشار إليه، فادعى هذا الذي حضر

على هذا المدى أحصر والمعه أناهذ البرديان وأشار ولى البردود المدعى مثال هذا الدى المحافظة من مثال هذا الدى الحضر واحقه ولى البردود المدعى أحضر والمن مثلك عن وحد الدى أحضره من ما والله كله ، قواحت عليه قصر بقد على هذا البرذون القاعل به المدر واحل وتسليمه إلى هذا الدى حصر واحلًا مستند على قائل عشار فأجاب والمقال البن المدت الملك من المدت واحق من المدت واحضر هذا المدعى لقرائدتم ألهم شهوده والمناسبة والمان وعلان إلى آخر والله .

### سجل هذه الدعوي:

٩٠ ٥ ٧٠ الله يكتب على الرسم إلى قوله العالمية الشهود وهم قلال وقالان العالم، فقال، والخواف بالإنكار من منتها. كن والحد منهم بعد الاستشهاد حقيل دعوى المدعى هذا ، والخواف بالإنكار من المدعى عقيد وقت كل والحد الكواهي ميشهد كه إلى سبيه وأشار إلى البردون المدعى عقيد وأشار إلى المدعى هذا وحق ويست وأن در فست ابن ساهر أورده وأدار إلى المدعى عليه بنا حلى ست المستمت شهادتهم إلى تولد الواكمات الإدارة الله بكتب والحكات لهد المدعى على هدا المدعى عدم بكون هذا المدعى عدم المدعى المدعى عدم المدعى عدم المدعى عدم المدعى عدم المدعى المد

# محضر في دفع دعوى البرذون:

۱۷۵۱ - و جود الدوم به معالد عن الدين كثيرة و و حي نكات الابقائديا و و وصورة الكاتب شيرة مديا و والدين الكاتب شيرانه ما يقع أم من وجود أختو عليها . "حدثان الدوم بالاستنسراء و وصورة الثاني مناه الدين أحضره وعم بود و است. كان و دومي هذا الدين أحضر حلي هذا الدين حضر حلي هذا الدين حضر حلي هذا الدين أحصر دي وقع دعم و على هذا الدين حضر ملكية مذا البردول الذين أخضر مجلس هذه الدين و ودلال لان هذا الدي أحضر مجلس هذه الدين حيل على الدين الدين المضر مجلس معه ادمي حلى الدين المناهد الدين الدين المناهد الدين الدين الدين الدين الدين المناهد الدين الدين الدين المناهد الدين ال

11 ارقى الأصال الطرشى

هذه الذي حشر أولا، ويكتب دعواه بتمامه في يكتب عادهي هذا الذي حضر في نفع من الذي حضر في نفع موى هذا الدي أحضره معه ما كنه معه وقاعلة دعوى هذا الدي أحضره معه ما كنه هذا البرقون في هذا الذي أحضره معه في كن استسرى هذا البرقون الدخور الموسومة فيه كن استسرى هذا البرقون الدخورة الموسومة فيه كن استسرى حضر في حال نفاذ تصرفات في الوجوه كمها، وأضرا إلى المرفون المدعى به ما بيان أن يبيعه منه وكن استشراء هذا الفي أحضره هما البرقون المدعى به مو هذا الدي حضر أبي أن يبيعه منه الفي أحضره سعه أن الا ملك له في هذا البرقون المناسي به ما ويعدما صدر من هذا الذي أحضره هيا الاستشراء، هيذا الذي أحضره معه مبطل في دعوى ملكية هذا الموقون القساء فواحب عبره تراد هذا المعاون ويل هذا الدن حصر ما والذارة به المناسع وسائل مسائلة هي ذلك الوجه .

۱۹۵۱ - الناتي - الدفع بطويق الاستكراء، بكسه: هادعي هذا الدي حضد على هذا الذي أحضره معه أنه مبطل في دعوى ملكية هذا البراؤون المذعي به لنقسه قبل هذا للذي حضر معه، الأن هذا الذي أحضره معه أن نان استكرى هذا البردون الفدعي به حال تعرف تصرفانه في الوحود كلها من هذا الدي حصر، وكان استكراه منه إقراراً منه أنه لا ملك له في هذا البردون الدعى به على تجواما ذكور في الاستشراء.

۱۷۵ ۱۲ ما الذي الحصرة منه ماكره البردوي تقعي به توضوف الوشي عدا الذي حصر في دفع هدد قبل هذا الذي الحصرة منه ماكره البردوي تقعي به توضوف الوشي فيه آن دعواه هدد قبل هذا الذي حضر سافعة عنه و لأن البردوي المدعي به و أشها البري حضر منافعة عنه و لأن البردوي المدعي به وأشها المثال به ملك هذا الذي حصر و وحقه وفي بدور و أن عدا البردول المدعي به الموشي قبه أم بخرج عن ملك هذا الذي سفر من برم هذا النام و رقبه إلى هذا البرم، وإذ هذا الذي أحضره في دعواه منكمة هذا الدون المدعي به ويد هذا الدون المدعي به ويد هذا الذي حصر والدهنا الذي المحلل عبر محل، فوا منت عليه برك هذه الدعوى قبل هذا الذي حصر، وطاليه بدلك، وسأل مسأله، فسأل عن

### سجل هذا لدفع:

۱۷۵۱۳ يكتب: صدر السجل إلى توله: وحكمت على الوسم، تم يكتب: مكتب تأدمى الدعى عليه الدقع هذا الذي حضره معه بطبحة دعوى الدلع التي ادعى هذا الذي حضره معه بطبحة دعوى الدلع التي ادعى هذا الذي حضر من استقرى هذا الذي أحضره معه على حال صححته، وعدد تصرياته منا الرؤول المدعى به الوشي فيه من مداعى الدفع هذا الدي حضر في الدول على الدفع هذا الذي حضر المحمد منكية هذا البرؤول المدعى به المؤشى ويع هذا الذي هذا الذي حضر المحمد منكية هذا البرؤول المدعى منا هذا الدفع عنه الذي أحضره معه هذا البرؤول المحمد ويطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا الذي أحضره معه هذا البرؤون المحمد عن المناخ معمل هذات، ويحصرة البرؤول المدعى به الموصوف الوشي فيه عنها المحمد عن المؤسوف الوشي فيه عنها المحمد عن المحمد عنه الأولى.

1991 - وعلى الرحم لتاني، تكتب عقيب توند، بصحة دعوى الدقع التي ادعى مذا الذي حصر على هذا الذي أحضره معمدن استكاري ما الذي أحضره معملي حال صحم ومود تصرفت عا البرذون الأدعى به الفرسي للرصوف فيه إلى أخر ما دكونا في نصل الاستشراء

۱۷۵۱۸ أو يكتاب، وحكمت للناعي الدفع هما على الدفعي عليمه الدفع هذا يقبوت جميع ما شهاديه هو الدالشهواد المسمول فيه على الوحه الذين به حكمًا أرامهم. و فضاء طَفَاتِه مستامله كَا شراعَهٔ صلحته وضاده في محلس قصاءي بين الناس في كورة لخارى بحضله من هذيل القاحاصليون، ويتحقير من عاما البردون الناس به، وأمرت المحكم عليه هذا بنرك التعرض للمحكم «له هذا إلى أخره.

# محضر في دعوى ملكية العفار يسبب الشراء من صاحب اليد :

الاعالا وكتب و ضبع وأحض والدين عند الفن و ضرعان عقد الله أن العبر المعاد الله أحضوه عنه النوم معه أن الفار الني في موضع كذا حنوهما كذاء وهي في بدهنا الله أحضوه عنه النوم ملك في الله إلى الني وحضوء وحقه بدلب أن هذا الذي حسو الشراعا من هذا الذي أحضوه وحد بكف كذا موضعة أو بكنا وكفا مهاراً شراد صحيحاً و وأنه باعها منه بيدًا صحيحاً وأد هذا الذي أحضوه معه منه عنه بلائم الله كذا ويقا الني حضو الله يقد صحيحاً بالله بالني أحضوه منه في الشراء الله كالت يوم الشواء الشكور فيه سكاً لهذا الذي أحضوه معه وهي بدوه فصارت الناز المحدود فيه ملكاً الهذا الله تنبيه ما الدي أحضوه منه في عن تسبيم هذه المار المحدودة فيه إلى هذا الذي حضو المدارة منه في عن تسبيم هذه المار المحدودة فيه إلى هذا الذي حضوا مناكة فيالًا . فواحب عليه ساليمها إلى هذا السال حضو وطالة بذلك و مثالة مناكة فيالًا .

1901 - وإن كنان بالنبيع صنات، هد من مصحود على الدائم ، والعار في مد البائع ، ويتع عن السليم بالاست حفر وأحضر وادعى عدادان يحضر حلى عدا الذي المصروعية حيى داران يحضر منه حيى عدادان يحضر حيى دران المحضر منه حيى من الدائم المحضر منه حيى من العالم في المحضر من أواء إلى أحراء من غير وردة و لا أفسال المدينة بعد الفرع عن تفرعه في المحضر المناه المحضر على هذا الحضر الذي أحصاره منه حجيج ما نظرته دارا لحض وضعت المحول المستعدري هذا المحضر من الفراد والمبع دائم المحكور فيه والمياف المحس وضعته والمناه المحضر بالمواجع المؤرع فيه وارائم هذا المدار المواجعة المناه عدارا المحضر بالمواجعة المحتول المحتور بالمواجعة المحتور المحتور بالمحتور بال

المبين فيه حدودها في العمال المحول تسخته إلى هذا الحصر مكا لهذا الذي حضر بهذا الشار حاليين فيها، و وهذا الذي أحضره معه يمنع عن تسلم هذه الذا إلى هذا الدن حصر ، قواحب عليه تسليمها إلى هذا الذي حصر ، وطاليه يذلك، وسأن مسأله .

وإن قال فه حرى الشابض بيهما بكسان ادعى هذا الذي حضر حميح ما تضييه عذا اللهت المحرّل نبيحة إلى هذا المحرّل البيع والنبر وبالنبي بالمحرّل نبيحة إلى هذا المحرّل البيع والنبر وبالنبي بالمحرّد تبديه وإيعاء النبي وفيصه وتسليم ونسب المحرّل نسيحته إلى هذا المحسر المحلّل، وأن هذه النبر هذا المحسر كانت ملكاً لهذا الذي أصغم و معه وقت التراء المين فيه و وساوت منكاً تهما الذي حصر بالسيف المبلى فيه مه إلى هذا الذي أحسر وبعد هذا المبع والمسراه والتسيم المبلى فيه على المترى هذا المبع والمسراة والتسيم المبلى فيه على عدد الدار المبلى فيه حدودها، وأخرجها من بدا المترى هذا الذي حضر مامر حق، أو اجب عليه سندهها إليه وطاله بذلك، وسأل متألفه في الدي حضر مامر حق، أو اجب عليه سندهها إليه وطاله بذلك، وسأل متألفه في أل

# محضر في إثنات سجل أورده رجن من بلدة أخرى لمرجوع بشمن البردون المستحق:

1941 - صديرة ذلك رحل اشترى من اخير بودوناً نتمن العنوم، وتقدمها، وتعادم مدة الشيخ بحدرى، وتقدمها، وتعادم مدة الشيخ بحدرى، وقدمها الشيخ بالمودون الي سعر قدد والسنحق رجل فذا البيدون باليدة في منجس قضاء استعرفت، وقطبي ماضي سمو قد يملكنه البردون المستحق على المستحق على المستحق على المستحق على المستحق على المستحق على بدئاك سحلاء فأورد الستحق على بدئاك المحلول إلى تجدارى، وقداد الرواري وعدنى والع المستحق المودون الذي وده على البنام بالبسنة في المستحقاق والسنحل، فود محداج إلى ثبات السجن الذي أورد، على البنام بالبسنة في محلس قضاء بحداري، وعدد ذلك وحداج إلى ثنانة الحضور.

 الاعلام ، صورة ذات احصر وأحصر قادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه حسيع ما تصمنه ذكر سحن أورده من في فاضي سعرقند، وهذه سخته ،
 بنسج السجل في المحضر من أوله إلى أخره ، ويكتب توقيع قنضي منعرقند حلى صدر

السجل، ويكنب خط قاضي مسرقند بعد تاريخ السجار: يقول قلان القاصر، بسم قند: هذا منجلي إلى أخروه ثم يكتب: فادهى هذا الذي حصر على هذا الذي أحضره معه أن منا الذي حضر كان اثبتري من هذا الذي أحضره معه هنا البر فون الموشي الموضوف في هذا السجن للحول مسخته إلى هذا المحضر بكذا درهماء أو بكفا ديناراء وأنه كان ياعه منه به، وأبيما كانا قد تقايفها، ثم إن فلان ابن ملان بعق السنحق استحق هذا البوذون بعينه مريدهالا الذي حضرتي مجلس الحكم بكورة مسرقند عند قاضيها فلاد بالمينة العادلة التي قامت عنده، فهذا المستحق على هذا المستحق عليه، وجرى الحكم منه بهذا الدذون لهذا المستحق على هذا المستحق عليه ، وأخرج هذا الفاضي هذا المرذون من بد هذا المستحق عليه، وسلمه إلى هذا المستحق كما ينطق به السجل المحول نسخته إلى هذا المحضر، ويكنب السجل من أوله إلى أخره خاريخه المؤرخ فيه، وأنَّ قاضي يلدة سمرقته قلان ابن والان هذا المذكور اسمه في هذا السجل المحوك نسخته إلى هذا المحضر كان قاهبًا بوسنة بكورة سمرقت نافة القضاء بن أعلها من قبل الخاهان فلان، وأن لهذا الذي حضر حق الرجوع على هذا الذي أحضره بالثمن الذكور فيه، وهو في علم من هذا الاست حقاق عليه ، فواجب عليه ردهانا الشمن الذي فبضه منه ، وطالبه بذلك ، ومدأل مسألته، فسأل فقال: موا ازين سجل علم نيست، ومرا يكسي خبري الدوني نىپ.

# مجل هذه الدعوى:

17071 - يكتب صدر السجل على الرسم، ويعاد دعوى المدعى إلى جواب المدعى عليه: مرافزين منجل علم نبست، ومرا يكسى خبرى دادنى نيست، ثم يكتب ا خاحضر المدعى نفراً ذكر أنهم شهوده، وهم فلان وفلان وفلان، وسألنى الاستماع إلى شهادتهم، فأجبت إليه، واستشهدت الشهود هؤلاء، فشهلوا عفيب الدهوى من المدعى هذا، والجواب من المدعى هليه هذا بالإنكار من نسخة قرئت عليهم، ومعسمون تلك النسخة: كواهى مبدهم كه ابن سجل وأشار إلى السجل الذي أرود المدعى هذا

<sup>(1)</sup> عكفا بي طروكان في الأصل: أوأتوا .

مبحل قاضي مبمرقته اميت اينك نام ويست ، وي درين منجل مذكور است ، ومضعون وي حكم، وقضيا ابن قاضي سمر فنداست حكم كرد مرين مستحق را بأبي اسب كه صفت وي درين سنجل مذكور است بر اين مستحق عليه، وأن روز كه فاضي حكم كرد په اين که مضمون اين سجل ست، وما را برين سحل گواه کرد نيد وي قاضي بود شهر صدر قندمانذ فضاحيان اصرويء فأنو "ابالشهادة على رجهها، وساقوها على سننها، فسمعت شهادتهم وأنبتها في المعضر المجلد في ديوان الحكم قبليء ورحمت في التعرفية عن أحوالهم إلى من إليه وسم التزكية بالناحية ، فنسب اثنان منهم إلى العذالة وجوار الشهادة، و هما قلان و قلان ، و ثبت عندي شهادة مذين المدلين ما سهدا به على ما شهدا به ، فأعلمت الشهود عليه هذا بشوت ذلك ، ومكنته من إيراد الدفع، فلم يأت بالدفع إلى قوله . وحكمت بشوت هذ السجل المنسخ فيه أنه سجل القاضي فلاك، وأن مضب ته حكم، وأنه كان يوم هذا الحُكم الموصوف فيه ويوم الإلسهاد عليه نافذ القضاء بكورة مبيراتك وأمضيت حكيته الوصوف فيده وحكمت بصحته بحضراس المتحاصمين في وجههما، وأطلقت للمستحق عليه، وهو هذا الذي حضر في الرحوع والنبر المذكر وانبه على هذا الذي أحضره بعد ما تسخت العقد الذي كالأسري بينهماء وكيان هذا البينجل الذي أورده هذا الذي حضراء وحولت نسخته فب محضراً وقت حكمي هذا مشارًا إليه، وأشهدت على ذلك حضور سجلسي، وكنان ذلك كله في مجلس قضاءی فی کورهٔ بخاری فی بوم کفا من شهر کدا.

1937 - ولو كان مشترى للبرفون باع البرفون من رجل أخر، شهران المشتوى الثاني ذهب بالبرذون إلى سموقند، وذهب معه بائمه وهو المشترى الأرك، فاستحق رجل البرذون على المشترى الثاني في مجلس قضاء مسموقند بين بدى قاضي سموقند بينية عادلة اقامها عليه، وقضى الثاني في مجلس قضاء مسموقند بين بدى قاضي سموقند المستحق على المستحق عليه المستحق عليه بالرجوع باللمن على بائمه، وهو المشترى الأول، وكتب قاضي حسرقند لمستحق عليه، وهو المشرى الأول سجلا بالرجوع عليه، فجاء المتشرى الأول المجلا بالرجوع عليه، فجاء المتشرى الأول بالمحق إلى قاضى مخارى، وأحضر بائمه وأو د أذ يرجع عليه بالشنء فجاء فجعد الاستحقاق والسجل، ورقعت اخاجة إلى إثبات السجل، وكتب فلمضو بهاء

<sup>(</sup>۱) ونیم جیزی .

الصورة: حضر قلان يعنى المشيري الأول، وأحضر معه قلانًا، يعنى البائع الأول، فادمى هذا الذي حضر على البائع الأول، وأحضر معه قلانًا، يعنى البائع الأول، فادمى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر بردونًا نسبة النسبة الخدا درهما أو دينارًا، وأن هذا الذي حضر كان الذي حضر كان الذي حضر بردونًا نسبة الخسن المنكور فيه، وجرى التغايض يبهما ثم إن هذا الذي بعض المستحق حضر مجلس المنابق ابن فلان المنتحق حضر مجلس المنتحق حضر مجلس المنتحق عليه بحضرته ومحضرة هذا البرذون الذي من المنتحق عليه بحضرته ومحضرة هذا البرذون المنتحق عليه بعضرته ومحضرة هذا البرذون المنتحق عليه بعضرته والمنابق ألمن است، فأنكر المدعى عليه دعواه، وقال بالفارصية: اين برذون مدعى به ملك من است، فأنكر المدعى عليه دعواه، وقال بالفارصية: اين برذون مدعى به ملك من است، فأنهم المنتحق عليه المنتحق عليه واسمه ونسبه فيه المنتحق عليه المذكور بحضرتهم؛ وحكم فلمستحق المذكور اسمه ونسبه فيه على المستحق عليه المذكور بحضرتهم؛ ومحضرة المبرذون المدعى به بملكية البرذون المدعى عليه المرذون المدعى عليه المرذون المدعى عليه المرذون المدعى عليه المرذون المدعى المستحق عليه المرذون المدعى عليه الموذون المدعى عليه المدون المدعى عليه المدعى عليه المدون المدعى المدعى عليه المدعى عليه المدعى المدعى عليه المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى عليه المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المد

۱۷۵۲۳ - وهذا الفاضى يوم هذا المكه رحنا النسليم كان قاضياً بكورة سمرقند وتواحيها تافذ الفضاء والإمضاء بن أهنها مي قبل فلان، ثم إن فلانًا المحكوم عليه، يعنى المنشري الاخر رجع على باشعه هذا انذى حضر باللمى الذى نقده، وذلك كذا في مجلى فضاء كورة سعر قند قبل القاضى الذكور : واسترده منه بكماله بعد جريان الحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا الذي حضر بنكول هذا الذي حضر عن البهين بالله ثلاث منه لهذا المحكوم عليه على هذا الذي حضر بنكول هذا الذي حضر عن البهين بالله ثلاث البرفون منه ، ونقده ، وذلك كذا، وقد نطق خلك كله مضمون السجل الذي أورده هذا الذي أصبحل الذي أصبحل الذي أحضره الذي أورده هذا الذي أصبحل على هذا الذي أحضره بالثمن الذكورة فيه، وقاله وقت جريان هذه الرجوع على هذا الذي أحضره بالثمن الذكورة فيه، وقاله باليه المناسبة الذكورة فيه، وقاله بالثمن الذكورة فيه، وقاله بالثمن الذكورة فيه، وقاله بالثمن الذكورة فيه، وقاله بالثمن الذكورة فيه بالثمن الذكورة فيه، وقاله بالثمن الذكورة فيه بالثمن الذكورة فيه بالثمن الذكورة فيه بالثمن الذكورة فيه بالدي الذكورة فيه وقاله بالثمن الذكورة فيه بالذي الدين الذكورة فيه بالذي كان أداه المناسبة الذكورة فيه وقاله الذي الدينة الذكورة فيه الذي المناسبة الذكورة فيه الذي المناسبة الم

<sup>(</sup>١) مكن نرط، وكان بر الأصل: شيه، وبرم: اشية أ.

<sup>(</sup>٢) مكد: في ظاء وكان في الأصل وم. "افتراد . .

بقائل، وسأل مسألته على فلك، فسأل قال ، مرا ازين سجل علم ليسب، وبداس مدلًى جيزي د دلي ليست، أورد المدعى الذي حضير هذا تمراً فكر أنهم شهوده، وسالمي الاستماع إليه.

يدكر حكم قاضى سيم قند برحوع المنترى الآخر على هدا أذى حضر أولا غير أن فى هذا السحل يدكر حكم قاضى سيم قند برحوع المنترى الآخر على هدا أذى سفس لسحة أخوى المسجل الآل على سيمل الإسعار يكتب قاصى بحارى على فنهر السحل الذى حرابه المحكوم عني من الوجه الذى تعبت به احرادت الحكمية والنزازل الشرعية أن المحكوم على عندى من الوجه الذى تنبت به احرادت الحكمية والنزازل الشرعية أن المحكوم على المندكور السه وقليه من فلال ابن فلال بانع هذا المحكوم عنيه بكذا كذا وهم الشين المذكور مى باطنه معبه من فلال ابن فلال بانع هذا المحكوم عنيه مكذا كذا وهم الشين المذكور مى باطن هذا السحل بالشين المذكور مى باطن هذا السحل المندي المند الله كور عيه مكا المحكوم عنيه مكا المندي المدخل على الشيم المندي المند الذي الشيم المندي المند الذي المناسبة في المناسبة في المناسبة فلال من المناسبة في المناسبة فلال من المناسبة في المناسبة فلال حجم على بالمند فلال الشامي المناسبة في المناسبة في المناسبة فلال حجمة لنم جرع على طهر علم المناسبة في المناسبة في المناسبة فلال حضور محلسي المنجل الثنائي على هذا الذي حضر المناسبة في المناسبة وجوع على هذا الذي على هذا الذي على هذا الذي حضر على هذا الذي على هذا الذي حضر على هذا الذي حضر على هذا الذي حضر على هذا الذي حضر على هذا الذي على هذا الذي على هذا الذي حضر على هذا الذي على هذا الذي هذا الذي هذا الشيم المناسبة المناسبة في المناسبة على المناسبة المن

## محضرني دعوى حرية الأصل

14010 - حضر مجلس القضاء في كورة بنفرى في القضى فلان رحل ذكر أنه يسمى ملاد ابن فلاد الفاتني، وعو رجل شاب يكتب حسنه بشمامه، والحصر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلان، فادعي هذا الذي حضر على حذ البني أحضر، معه أن هذا الذي حضر حر الأصل والمُسوق؛ لم أن هذا الذي حضر ابن فلان القلائي، وهو كان حر الأصل، وأنه علانة سنه فلان ابن فلان، وهي شنت حرة الأصل أيضًا، وهذا الذي

<sup>(</sup>٧) وفي الأنس أسكناية

خضر ولد على فراغلى فراش أبويه ا قرين عدين له يرد عليه والاعتى أبويه هدين وق قطاء والدعة الذي أحضره معه يسترقه ويستعبده بعير حق مع علمه بذلك ، فواحب على هذا للدى الحضره معه قصر بده على هذا الذي حضر، وطالت بدلك ، وسأل مسألته على ذلك، هسأل فاحاب، فقال: ابن حاصر أمده ملك من است، ورقيق من است، ومواال الاعتماع أزادي وي علم نيست، أحمار هذا الذي حصر مرادي أنهم شهوده، وسألني الاستماع إلى شهادات بهم وهم دلان، فلان وفلان، فأحبت إليه، واستشهدت الشهود، فشهدوا للى شهادات صححة متفقة الالماظ والمام من تسحة قراف عليهم وهدا مضمون تلك للسخة إلى أخرد.

### سجل هذه الدعوي:

1997- بكتب: صدر السجل على الرسم، ويكتب الدعوى من سخة المحضر بشمامه، ويكتب أسماء الشهود والماظ الشهادة، ويكتب بعد الاستخارة: وحكمت لهذا لذى حصر على هذا الذي أحضره ممه بكونه حر الأصل والوالدين ثم برد عليه رق، والأعلى والذب وأمرته بقصر بده والكت عن مطالبته إياه بالطاعة في أحكام الرق، ويتم السجل.

### محضرني دعوى العنق على صاحب البد بإعناق من جهته:

الامالا ما ادعى من الدى حضر على منا الدى أحصوه عده أن هذا الدى حضر على حضر فى حل حدمة كان علوا الدى حضر على منا الذى أحصر فى حل حدمة معنه وحواز تصرفانه فى الرجوه كلها طابعاً ثوجه الله تعالى، وطلب مرضاته عنفا صحيحاً حازاً تافذاً سعو بلال، وأن هذا الذى حضر اليوم حربها السب، وأن هذا الذى أحضره فى علم من ذلك، وأنه فى مطالبته ياه بالطاعة له و وعمواه الرف عليه مبطل غير محن، عوا هاب عليه قصر بده على هذا الذى حضر، ونرك المعرض نه وطالبه في الدائلة عن دلك.

### سجل هذه الدعوى:

۱۷۵۳۸ - پکتب علی نجو ما تقدم؛ یکتب بعد الاستخاری و حکمت آهدا اندی حضر حقی هذا الذی أحصر معیکون هذا الذی حصر حراً مانگا نضم فیر مولی علیه بالبیب الذکور المدعی؛ وهو اعتق هذا الذی أحضره مع نفسه ایده وسطلال دعوی هذا الذی حضر شهادة هولام الشهود.

### محضر في دعوي العنق على صاحب اليد بإعثاق من جهة غيره:

۱۷۵۱۹ ابرعی هذا الذی حصر علی هدا الذی احضره معه آن هذا الذی حضر الله ۱۷۵۱۹ ابدی حضر علی منظر کار مرقوق الفلان من قلال الفلائی، ولی بله وقت تعبر عه و از فلایا اعتما من العلمی منگه و ماله مجاناً علی مدال لوحه الله تعالی، واشعا، مرضاته، وطیا الواله و هو با من المبرعضاته و وجار هذا الذی حضر حرافیاً الاعتق الفلائور فیده و آنه فلد الفلائور فیده و آنه فلد الفلائور فیده و آنه فلد الحقی المبلود و عضوه عضوه علیه العلمی العدیا، و آن هذا الفلائور المبلود و عضوه عضوه الفلائور فیده الفلائور المبلود و المبلود و عضوه الفلائور المبلود و المبلود و عضوه الفلائور المبلود و ال

### سجل هذه الدعوى

1907 على محر ما تقدم، ويكنب بعد الاستخارة و حكست لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره مده يكون هذا الذي حضر حراً مالكاً لنصه غير مولى عليه بالمسيد الذكور المدعى، وهر إعساق نسلان ابن فيلان إياء من خطص ملكه وه الله، وينصلان دعوى هذا الذي أحضره معه الرق عليد، وتقصر يدهذا الذي أحضره معه عن هذا لذي حصر إلى أخره.

### محضرني إثبات الرقاد

١٧٥٣٨ - حضي وأحضي مع نصيبه رجلا هنديًّا شبًّا، وبذكر حليته وتم يذكر

فادعى هذا الدى حضر على هذا الذى أحضره معه أنا هذا الذى أحضره معه علوك هذا الذى حضو وموقوقه، غلكه سبب صحيح، وأنه خوج عن طاعته، قواحب عليه طاعته والانفياد له في أحكام الرق، وطالبه بذلك، وسأل مسألته، ويتم للحضر

#### سجل هذه الدعوي:

1991 - على بحو ما تقدم، ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على مذا الذي أحضره معه بكون هذا الذي أحضره معه علوك هذا الذي حضر على مذا الذي أحضره معه بكون هذا الذي أحضره معه علوك هذا الذي حضر ويكون هذا الذي حضر مبطلا في الاستناع عن طاعة هذا الذي حضر مي أحكام الرق، وأمرت هذا الذي أحضره معه بالانقياد لهذا لذي حصر في أحكام الرق واقطاعة له، ويتم السحل، ولارة الحكم بالرق وك ابة السيل فيه من عبر المدعى علم من إندت احرية لنسبه، قاما قبل ذلك لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل.

# محضرتي دفع هذه الدهوي:

الأصل لضيمه مسووة كتابه: مغير وأصفي عارق: أحنها أن يدعى المدعى عليه حرية الأصل لضيمه مسووة كتابه: مغير وأصفي عادة الذي تحضره معه كان الذي حضر على هذا الذي أحضره معه كان ادعى عليه أنه عسمه أحضره معه كان ادعى عليه أنه عسم وعلى دنا لدى أحضره معه كان ادعى عليه أنه عسم الحضره معه في دنم هذه الدعوى فيله أنه حر الأصل والمعلوق؛ يا أن أبنه ملان ابن فلان أو مه فلانة بنت فلان من فلان موها كان حرى الأصل والمعلوق؛ يا أن أبنه ملان ابن فلان مراشر هفيل الذي حصر وأنه على المراشر هفيل الأربي الخرين، لم يجر عليه ولا على أبريه حذين رق فط، وأن هذا الذي المصرة معه في علم من ذلك، وأنه في مطالبة هذا الذي حصر "الطاعة لمه ودعوام الرق قبله، والحال على ما وصف فيه مبطل عبر محق، دواجب عليه الكف عن ذلك، في المناف منان ويتم المحقر.

<sup>(1)</sup> وفي فلا - الذي حضر والدسلي فواتن هدين الأموين بالطاحة له . .

### سجل هذا الحضر:

ا ۱۷۵۳ - يكتب بعد قولة: وحكمت لذلتى حصوعلى هذا الذى أحصره معه مجمع ما الذى أحصره معه مجمع ما لت عندى من دعوى هذا الذى أحضره معه الذى أحضره معه الوق عليه و كول هذا الذى حضر حر الأصل، وبطلان دعوى هذا الذى أحضره معه الوق عليه بشهادة هو لاه الشهود المسين بعد ما نفيرت عنائهم عندى متعليل من إنه رسم التعليل بالباحية على ما شهدوا به بحضر من المحكوم له وسلحكوم عليه هذين في وجوعهما في مجلس فصاءى، وحكمي يعظرى، وفصيت بصحة ذلك كله، وقصرت بدالمحكوم عني بالعم أنه بالحربة هذا، ودفيت عنه طاعته، وأطلقت المحكوم عليه هذا عن البحكوم أنه بالحربة هذا، ودفيت عنه طاعته، وأطلقت المحكوم عليه هذا بالرجوع على بالعم إن كنان قد اشتراه من غيره، ويقد له وأطلقت المحكوم عليه هذا الرجوع على بالعم إن كنان قد اشتراه من غيره، ويقد له

14076 قالود: وفي كل موضع وقعت الخياجة إلى إنبات الحرية من الأصل، يحب أن يكون إنبات الحرية من الأصل، يحب أن يكون إنباتها علم إلى الذي الذي من صاحب البدالوق على المعلوك ويقيم البيته، ثم يتبت المعلوك حربته بطريق الدفع و لأن هذا الله و الرجل إلى الصواب ولأنه الاكان إليات الحرية بطريق الإبتداء، بأن ادعى رجل على رجل أنه حرالاً صل، وأن هذا المرجل يستعدد، وأقام البيئة على حربته، كان في قبول هذه البيئة شهرة وكلام و الآن إذا لم يسبق منه إفوار بالرق، أو الفيادات للمولى وقت البيع والتسليم، كان الفول فوله هى حربة الأصل، وكان الفول فوله هى حربة الأصل، وكان الفول فوله هى حربة الأصل، فكيف تسمع منه البيئة على حربته، وحربته المنات نقوله، فالأصوب ما دونا

14277 - الوجه الثاني. أن بدعي المدعى عليه الرق إعناقًا من جهة مذعى الرق، وصورة كتبته: حضر وأحضره فادعى هذا الدي حضر على هذا الذي أحضره معه في دقع دعواه، ويذكر دعوى الدي أحضره الرق على هذا الذي حصره ثم بدكر: اتعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في ديع دعواه بيل هذا أنه حر لما أنه كان علوكًا ومرقوقًا لهذا الذي أحصره، وأن هذا الذي أحضره أعتقه في حال جواز نصرفاته في الرجوه كلها رعافً صحيحًا حاليًا وفاً الوحه الله تمالي، وطلب ثوابه ومرصاه».

وصيار هذا الذي حضر حراً بسبب هذا ، لإعتاق، وهذا الذي أحضره مبطل في مضامة هذا الذي حضر بالطاعة والانتجاء له في أحكم الوق، ويتم الحضر .

١٧٥٣٧ - مسجل هذا المحصر على محو ما يبتا إلا أنا القاصي باكتب في احكم مهنا، وكون هذا الدي محر حراً مالكا نفسه بالسبب المدكور فيه، وهو إعتاق هذا الذي أحصره معه وكونه منحقاً بسائر الأحرار بهذا انسب، وتونه يوم الإعتاق الموصوف هم ملكا فهذا الذي أحصره، ويتم السجل.

الدعى الرق الإعتباق من جهة غير الذيت الواحد عليه الرق الإعتباق من جهة غير الدعى الرق الإعتباق من جهة غير الدعى الرق الإعتباق من جهة غير الدعى الرق معه في دفع دصور وقد هذا الذي حضر كان حداً عنو أنا لمالان ابن فلان العضره معه في دفع دصواه قبله أن هذا الذي حضر كان حداً عنو أنا المالان ابن وطلبًا العدائي و والمرب المالية و عالم عالم عقادت و شديد عدات في حال صحة عقله وجواز نصرت في الوجرة كلها، واليوم هذا الذي حضر حو بسبب هذا الإعتاق المذكور الوصوف فيه إلى أخرة.

سحل هذه الحصير على محيوما بينا رلا أنّ الفاصي يكتب في الحكم، وحكمت بحرية هذا الدى حضر بالسبب الدكور هيه، وهو إعناق قلات ابن فلات الفلالي، وكون هذه الذي حضر عنوكًا لفلاذ ابن فلان الفلالي يوم الإعناق الدكو، فيه، ويتم السحل

## محضر في دعوي الندبير المطنق:

۱۷۵۳۹ - رحل دار عبده تدبیراً مطلقاً ، و سات بعد انتظیر ، و حلص ورقه ، و آنکوت الورقة العلم مانتذییر ، و حلص ورقه ، الکوت الورقة العلم مانتذییر ، و احتاج الدیر إلی إثبات ذاک بالینة و کتبه الحصر یکتب : ادعی هذا الذی حضر علی هذا الذی أحضره معه ، و آن فلاد این فلان والد هذا الذی أحضره معه ، و آن فلاد این فلان والد هذا الذی أحضره معه ، و آن فلاد این فلان والد هذا الذی أحضره معه مات و عنق الدیر هذا الذی خصره معه مات و عنق الدیر هذا الذی خصره معه مات و عنق الدیر هذا الذی

يحترج هذا اللدير عن تُسته، وهذا اتدى أحتفسره في صلم من دلك، في واجب على هذا الذي أحضره قصر بدد عن هذا الذي حصواً!!

## سجل في إنبات العنق على غانب:

١٧٥٤٠ - نقول الفاضي: فالإن حصر قبلي في محض قضاءي بكوره بخاري فلالة، وأحضر مريضيه فلاله، فادعى مذاءاذي حصر على هذا الذي أحضره بعدان لهذا الذي حصر على هذا الدي أحضره معه كذا وك الإيباراً)، ويزَّر بوعها وصفياً مناً ا الارماء وحفا واحد بسبب صحيح وفواحب صبه اخروج مزاذلك طالبه بالهواب همه وسأل مسألته عنه فسأل فأكر أن يكون عليه شيء لهذا الذي حضره فأحضر الدعى وحلبز ذكر أسمما شاهدا المدعىء وهسا فلان رفلان وذكو المدعى والشاهدان أسما موليا فلانا ابن فلانا أعتمهما حال كوميما ملوكين للم وسأل مني الاستمام إلى شهادتهما وفشهدا بعدالدموي والوحوت بالإنكار عقبت لاستشهادالا احدابهدا لأغي بشهاده فسحيحة منقفة اللقطاء والمخي على موادعه الدعوى مي سبخه يونت عايبهم، ومة المضمون للك للسخة: فلما ساقة انشهادة على والمهاذكر اللاعي عبيه في دور حمو الشهادة أنا هذيل الشاهديان محلوكا فالان ابن فلان الدي زعام الماعي والشاهدان أنه أعتفهما وقدكموا فراتك الميستهمة فلان فعرصت فلك على للاعراماك الذال، إنهما حراك فإذا موالاها فلان فد أعتفهما حال فومهما شاركين له إعتاق فوسدهان وأذاله على دلك بيناف فكالمنه إقامة البينة على همجة دعواه هدم فأحضر بصرا وكر أمهم ضهوده عس موافقة وعواه هنده وسألني الاستماع إلى شهاديب فسسعت شهادتهم وثبت محدي بالمهادتهم حرية هذس الشناهدين ودداق ولان إرادواء وكونها الأفلا للشهادة وسألني لندعى هدا الحكم بحرية هذبن الشاهدين، وبكوبهما أحلا للشهادي، وبالقصاء له باللل للدعي به بشهادة هذين الشاهدين، فأجيته إلى طلاء وحكست محربة حديس لمساهدين واعتاق فلان يدهما حال كوفيتما تملوكين له إعتاقًا صحبحًا، ويكونيك أهلا للشهائدة وقصيت لفعدعي هذباغال للدعي بهعلى للذعي عليه بشهادة هدين

<sup>(10)</sup> وتُقَدَّا فِي طَاءَ وَكُنْ فِي الأُصِيلِ وَمَا اللَّذِي خَصَرَ عَلَى قَلَا الذِي أَجَفِي وَإِلَى المرَّم

الشاهدين حكمًا أبرمنه، وقبضاً أنفذته، وبتم السجل، فإد قضى الفاضى على هذا الرجه، يتبت العتق عي حقا الرجه، يتبت العتق عي حق المواجه، وتبت العتق الى إنكاره، ولا يحتاج العبد إلى إنامة البيئة على المولى؛ لأن المشهود له ادعى حربة الشاهدين على المشهود عليه، وقد صح منه هذه الدعوى، لأنه لا يتمكن من إنبات حقه على المشهود عليه أنكر ذلك، وصح منه الإنكار؛ لأنه لا يتمكن من دفع الشهود عن نفسه إلا يتكار الحربة.

1984 - والأصل أن من ادعى حفًّا على الحاضر، ولا يتوسل إلى إنباته إلا بإثبات سبيه "أعلى العاتب بتصب الخاصر حصماً عن الغانب، فصار إقامة البينة على المتهود عله كإقامتها على الولى الغانب.

## سجل هذا الحضر:

1984 - أولد على تسق ما تقده و ويكتب هند دكر الحكم، و حكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه مجميع ما لبت عندي من تلبير فلان والدها هدا الذي أحصره معه هذا الذي حضر حال كومه علوكا مرقرقاً له من خالص ماله وملكه تدبيراً صحيحاً مطلقاً لا فيد فيه و بعرية هذا الذي حضر بموت فلان و بيتخفف فلان والدهذا الذي أحضره من التركة من ماله من يد وارئه هذا الذي أحضوه ما يخرج هذا الذي حضر من ثلثه، وأن هذا الذي حضر حر اليوم، لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء بشهادة هزلاء الشهرة المسبيل عحضر من هذين المتخاصمين في وجههما حكماً أبرمته، و فضاءً في آخره.

## محضرفي دعوى النكاح:

١٧٩٤٣ - إذا لم يكن للمسرأة زوج، ولم تكن هي في يد أحسد، ادعي رجل نكاحًا، ويزعم مذا الرجل أنه دخل بها، والرأة تنكر تكاحها، ووفعت الحاجة إلى إثبات

<sup>(1)</sup> مَكِفًا فِي هُمْ وَكَانَ فِي الأَصِلُ رَمَ: أَبِينًا .

التكام، وكتبه "اللحضر، يكتب: حضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة ذكرت أنها تسمى فلانة ينت فلان، فادعي هذا الذي حضر على عنه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة هذا الذي حضر، ومنكوحته وحلال ومنخولته بنكاح صحيح، التي أحضرها معه امرأة هذا الذي حضر، ومنكوحته وحلال ومنخولته بنكاح صحيح، التكام والمعنة من جهة الغير من عفا الذي حضر بحضر من الشهود الرجال الأحرار البالغين الماقلين المسلمين على صعاق كذاء وأن هذا الذي حضر أولئك الشهود الرجال الأحرار خصروا في ماويخها في حال نفوذ تصروا في مجلس التزويح هذا بعضرة أولئك الشهود الذين كانوا سمع أولئك الشهود الذين حضروا في مجلس التزويج هذا كلام المتعاقبي هذين، صمع أولئك الشهود الذين حضروا في مجلس التزويج هذا كلام المتعاقبي هذين، وهذه المرأة التي أحضرها اليوم امرأة هذا الذي حضر، وحلاله محكم هذا النكاح وهذه الموضوف فيه، وقتتع من طاعته في أحكام النكاح بغير واجب، قراجب على هذه ألم أة التي أحضرها معه طاعة هذا الذي حضرة في أحكام التكام، والانفياد له في ذلك، وطائبها بذلك، وسأل ممالتها فسالك.

وإن لم يكن الزوج دخل بها تكتب في الحضر ندعي هذا الذي حضر على هد. التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحصرها معه امرأته ومنكوحته وحلاله، ولا يتعرض للدخول.

وإن كان هذا المقد جرى بين هذا الذي حضر وبين وليها مثل والدها حال بلوغها، يكتب في المحضر: زوجها والدها قلان ان فلان الفلائي حال تفاذ تصرفانها في الوجره كلها، وحال كونها عاقلة بالذة خالية عن نكاح الغير، وعن عدة الغير بأمرها ورضامها بحضر الشهرد المرضيين على صداق كذا تزويجاً صحيحاً، ويتم المحضر.

وإن كان هذا العقد جرى بين هذا الآي حضر وبين وكيلها، يكتب. زوَّجها من هذا الذي حضر وكيلها فلان ابن قلان، والباقي على تحو مابينًا.

وإن كمان هذا العشد جرى في حمال صيفرها بين هذا الذي حيضر وبين والد الصغيرة، فإنه بخاصمها بعد ما بلغت، يكتب: زوّجها أبوها فلان الفلاتي في حال

<sup>(</sup>١) هكذا في ظاوم، وكان في الأصل. وكتابة الحضر .

صمرها بولاية الأبوة لما وأوكفوا لهاعلي صداق كماد وهذا الصداق صدنق طلها

وإن كان مقد الكاح جرى بين والدى التداعين حال صدر هذا، وتحاصطا بعد ما فهما على مقد وتحاصطا بعد ما فهما يقد على فهما يكتب الدى حضر أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأته وحلاله وسكو حده إو أجها آلوها فلاد الن الديلي من حال هذه الولاية الأبوة من هذا الذي حضر في حال فدة تصوفاته في الوجوء كلها حضرة النهود المرضيين تزويجاً مسجيعاً، وأن أما هذا الذي حضر وهو فلان بي فلان فس هذا التزويج الموصوف لابعه هذا الذي حصر في مجلس النوويج الموصوف لابعه حال نهد الذي حصر في مجلس النوويج الموصوف لابعه حال نهد وي محضى المحال في محضى المحال في محضى المحال في محضى المحال في محضى المحالة في المحال في محضى المحالة في المحال في محضى

#### سجل هذه الدعوي:

1982 - يكتب الصلى السجيل على مدهو الرسم، ويعاد فيه الدعوى من يسخة اللحضر بنمامها، ويتأثر أسب الشجود، ولقطة النهادة أبي موضح الحكم، لع يكتب في موضع الحكم، وحكمت بهذا الذي حضر بالبأته على هذه لرأة التي أحضرها مع لفسه بحميم مرافق عندي من كونها مكوحة وحلالا لهذه الذي حضر شهادة عزلام الشهود السابأن ويدرست هذا اللكح المستحيح المكور الميل فيه محصوة عذين الشجاد المحاصرة، وقفين مجابل فضامي بكورة بحارى حكماً أبر منه وقفيد والمحارى مكارة المحكوم عليها منا ما عدا الذي حضر في أحكام الكاح، وضم السجل

## محضرفي دفع دعوى النكاح:

عهده الذي أحضرت فلان وأخضرت مع مسها فلائه عادعت هذه التي حصوت على هذا لذي أحضرته معها في دوع دمواه صهه أن هذا استي أحضرته شاره دعل معلى على هذه التي حضرت أولا أن هذه لتي حصرت مرأمه و حاله يعبد دعوه بتسامه ، فادعت هذه لتي حضرت في دم دعو و فيلها أن دعوى هذا الذي أحصرته فالها النكاح هذا ساعظه من قبل أن هذه التي حضرات اختامت نفسها حال نفوذ لصرحانها في الوجوه كالها في هذا التكام الداكور فيه من هذا الذي أحصرته يتطليقة واحدة على صدافها ، ونفقة هذاها ، وكان حق يحد للنساء هلي الأرواج في اخلج ويحده .

والذهبر مان الخلع بشيره براءة كل و حد منهما عن صدحه من حصيح الدعاوى والخصومات و يكتب وعلى برحة كل واحد منهما عن صدحه عن حصيح الدعاوى والخصومات وك حفا الذي أحصرته مع نفسها عبدها من نفسه حال نفوذ تعبر قاله في الوحوه كلها بتطبيقة بائنة واحدة على مشرائط لمدكورة فيه في مجلس الاعتلاع هذا الوحوه كلها بتطبيقة بائنة واحدة على مشرائط لمدكورة فيه في مجلس الاعتلاع هذا فيلها معدم حرت بن هذه التي حصرت وبين هذا الذي أحضرته هذه المخالفة، وهذه الاعتلاء على هذا المدى أحضرته هذه المخالفة، وهذه الاعتلاء الدى أحضرته هذه المخالفة، وهذه الاعتلاء على هذا المدى أحضرته مدي، توك على الدعوى قبلها، وحالبته بذلك، وسال مسالته، فسال فأحاب من منظل فيستم در دعوى قبلها، التي حضرت، ومحفر

سحل هذه الدعوى على سنق ما تقدم، ويكتب عند الحكم : وبيت عدى بشهادة وكل مندى بشهادة وكل منتهج السبور أن هذه التي حجرت احتامت عنها على حدة قها وعقة عديا، وكل ما يجب الدياء على الأرواج قبل الخلع ومدا المنام من هذا الذي أحضر له عطايقة واحدة وأن هذه كلني أحضر له معها خلمها من نفسه بالدان الدكور فيه يتطلقة واحدة في محلس الخلع هذا وأد نصائعة هذه جرت بن هدين المنخاصيون في حال جوار تصرفتهما في الوجوء كلها، فحكمت باللك كنه بهذه الني حضرت على هذا الذي أحضرت على هذا الذي أحضرت بطي هذا الذي أحضرت بنطيقة بالثة الحضرت وكون هده التراب عصرفة على هذا الذي أحضرت بنطيقة بالثة المناب الخالعة المذكورة فيه في وجه التحارب مذاب حكماً أومده ونضاة أهلك، مسيجماً عرابية المدحد ونضاة أهلك،

## محضر فيه دعوى التكاح

# على امرأة في يدى رجل يدّعي نكاحها، وهي لم تقر له بذلك:

١٧٥٤٦ - يكتب: حضر قبلان وأحضر معرنفسه امرأة، وذكر أنها تسمَّى فلانة بنت فلان، ورجلا ذكر أنه يسمى فلان ابن فلان، فادعى هذا الذي حضر على هذه الرأة الترز أحيض عا يحضره هذا الذي أحضره مسيدأن هذه الرأة التي أحضرها مرأة هذا الرجل الذي حضره وحلاته ومدخولته ينكام صحيحه وأناهذا الرجل الذي أحضره عِنمها عن طاعته عِنَا الذي حضر، والانقياد له في "حكام النكاح بغير حق، وهي يسبب منع هذا الذي أحضره بمنتع عن طاعته هذا الذي حضو في أحكام التكام بغير حق ولسبب باشره يغيير حقء فواجب على هذا الذي أستصره صعه الكف هن هذا المتع الموصيوف قليه إياهاء وواحب على هذه الرأة التي أحضرها طاعلة هذا الرجل الفي حضر، والانفيادله في أحكام النكاح، وطالب كل واحد منهما بالجواب، وسأل مساكنهما فمنتلاء فأجاب المرأة أولا بالفارسية، وقالت: من زن ابن مدعى يستم، وطاعت وي مر من واجب نيست، من زن قبلان ابن قبلام، ومنكو مه ويم، تم أجاب الرجل هذا بالقارسية: ابن قلالة حاضر أورده رفامن است وهنكوحة من است، ومن وي را بنا حل منع نمي كنم أو اطاعت داشتن اين ملاعيء أحضر لللاعي نفراً دكو أنهم شهرده، وسأل الاستماع إلى شهادتهم، فإذا استشهدوا وشهدوا على موافقة دعوى المدعى بشهادات مشفقة اللفظ والمنىء فالقاصى يقضى بالمرأة للمدعىء فإن أقام صاحب البدينة على أن هذه الرأد منكوحة وحلاله ، فالقاضي يقضى ببينة صاحب البد، وتدفع به بمة المدعى، ف كارج مع ذي البند إذا أشام البينة على النكاح مطلفٌ من عير تاريخ يقضى ببينة صاحب البدء ولو كان القاصي قصي للخارج ببينته، قم أقام صاحب ليدينة من يقضى ببينة صاحب البد؟ فميه اختلاف المشابخ

1994/ - وطريق كتابة هذا الدفع. حضر فلان يعنى صاحب البد ومعه فلانة يمني الرأة التي وقعت النازعة في لك حهاء وأحضر معه فلانًا، يعني المذعى الأراب، قادعي هذا الذي حصر على هذا الذي أحصر، معه في دفع دعراء وفي دمع بينته، فإن هما الدي أحسره كان ادعى أو لا على هذه الواق يحشر و هذا الدي حضور الها مكو حن و حدا الله مكاح منحيح و وأنها عرضه عن طاعته و وهذا الرجل بدهها عن طاعته و وبدكر مصافة الواق بالاعباد لها موطالبة الذي حضر بالكان عن ماها إيها عن طاعته المدكر إلكان عن ماها إلكان عن ماها عن طاعته المدكر إلكان الراقع والكرا الواقع و أيضاً وعوام لبنه هذه ويدكر إلواها الذي حضر المعاما لك وإقامة الذي أحضره الهه عليه الذي حسره ويعهد أن هذه المراداتي حضر على هذا الذي أحضره معه في ناع دعوام هذه فيبها في وحهه أن هذه المراداتي حصورت مع هذا الذي حصر المواقع المرابط حرى ديما و أو خدم المواقع المرابط حرى ديما و واحته على هذا الذي علم ملاء أن المائل المرابط حرى ديما و أحضر المهادة إلى هذا الذي المعمرة وكان على هذا الذي المعامرة وك عموم الكرابط المنابط واحتى على هذا الذي حصارة واحتى على هذا الذي المعامرة وك عموم الكرابط المنابط واحتى على هذا الذي حصارة المائلة المنابط وحوية

أصلحه . أنا بدعي خارج على صلحاء البدالة طاقها نطالية الذائة الذة أو احمية. والقضف عاليو، قال هذا خارج لروحه بعد القصاء عاليو منه

1994 من و الانتهام الله على الدوم ، حصر و أحصر مع بدال ولان بن قالان و فلانة المنت قالان فلان بن قالان بن قالان و فلانة الله ي المصر و معه في دفع دعوى هذا الله ي أحصر و معه في دفع دعوى هذا الله ي أحصر و معه في ديا الدعو المعه و من الله ي المصر و معه في الله على أحصر و معه في الله على أحصر و معه في الله على أحصر و معه في أنه الله ي أحصر و معه في أنه طفوا الله ي أحمد و معه في أنه الله و حسابا المعاد المعاد

واعدا محرالدفع فده الدعوي أبايدعوا أباهدا الدي أحضره وتحر فلإنا أنايعين

امرأته هذه طلاقً بائنا أو رجعية، وطلق وكين هذا الذي أحضره معه هذا الرأة كما أمره هذا الذي أحضره، و نفضت عدتها، تم نزوجها هذا الذي حصر، وبدعي أن هذا الذي أحضره أتر أنه محرمة عليه بالمساهرة أو بالرصاع.

## محضر في إثبات الصداق دينًا في تركة الزوح:

المحمولة معها أن هذه التي حضوت واحضوت معها و فادعب هذه التي حضوت على هذا الذي المحمولة معها أن هذه التي حضوت كانت المرأة فلان ابن ولان والدها الذي المحلولة معها و وكانت منكوحه و حلاله ومد فولته تنكاح مسجع و وكان لها عليه من العداق الذي تزوجها عنيه كذا يبدراً ونصف الدناني بصفاتها ديد لا زماء وحق واحماء وصناأنا البنا منكاح مسجع كان فاتما يسهما و وحكم كان أثر فلان الل قلان والده المال حضو من حال مباته وجوز إفواره وبعدة تصوفاته في الوجوه كنها طائعاً بدأه الدنائير المذكورة مهد دنياً على نفسه لهده التي حضوت ديناً لا وكرد أواج باً وصداؤه ناماً بالنكاح السحيح الفائم بينهم إقراراً صحيحاً صائعته هذه التي حضوت فيه خطباء ثم أنه توهى فيل أداء هذه التي حضوت فيه خطباء ثم أنه توهى فيل أداء هذه الشارة فيه وصلياً المسابق المسابق والمراقاته وهي لتي حضوت وخلف من الودة المراقاته وهي لتي حضوت ووزياة المراقاته وهي لتي يكرب ورنة أحرى مواهماء أو الكروة به في يكرب ورنة أحرى مواهماء وخلف من افركة من حديد هذه الذات والملكورة به في يكرب ورنة أحرى مواهماء وخلف من افركة من حديد هذه الذات والملكورة به في يكرب ورنة أحرى مواهماء وخلف من افركة من حديد هذه الذات والملكورة به في يدهذا الذي أحضوته ما يقي بهذا الذي أحضوته وزيادة ويتم المحصور، المحصورة ما يقي بهذا الذي المه ونه وزيادة ويتم المحصورة ما يقي بهذا الذي أحضو نه وزيادة ويتم المحصورة ما يقي بهذا الذي أحديدة ويتم المحصورة ما يقي بهذا الذي المحافقة المؤونة ويتم المحصورة ما يقي بهذا الذي المنافقة ويتم المحسورة ما يقي بهذا الذي المنافقة المورة المحسورة ما يقي بهذا الذي المحافقة المورة المحسورة ما يقي بهذا الذي المنافقة المنافقة المحافقة المحافقة

#### سجل هذه الدعوى:

۱۷۵۵ - ودنع هذه الدعوي و سجل الدمع يكتب على يحو ما انتذام في سجو دموي اذا بن المطابق في تركة لك ..

## محضر في إثبات مهر المثل:

المناه المهارة على وجب مهر الخال ، ووقعت الحجة إلى إثبات مهر الخل مأن دخل بها أو يسم لها مهراً حتى وجب مهر الخل، ووقعت الحجة إلى إثبات مهر الخل مأن دخل بها أو خلا بها خلا بها خلوة صحيحة : ثم طلقها ، وأنكر مهر الخل، ولا يخلر إما إن كانت البنت وكلت أماها مية، الدعوى حتى يدعى الأب ذلك لها ، فيكتب في الحضر : حضر وأحضر ، عادعى هذا الذي حضر لبنته فلانة بحق الوكالة التابئة له من جهته على هذا الذي خضر معمد أن ابنته فلانة مؤكلة هذا الذي حضر عنه كانت امرأة هذا الذي أحضره معه المهرا عند المعقد ، وأن مهر متلها كذا ورضاها تحضر من الشهود ، ولم مسم لها مهموا عند العقد ، وأن مهر متلها كذا ورهما ، أو كان مهر ها هذا الفتار ، وموكلة المسترى المسانة فلانة أختها الكسري أو السهري المسترى المسانة فلانة أختها لأبساء أمها ، أو لأسه ، كان مهر ها هذا القدار ، وموكلة والمسب والمكارف وإغا ذكر نا هذه مقيمة بهذه الله المي يخطف باختلاف هذه الإنباء ، ويذكر أيضاً أن أخت موكلته هذه مقيمة بهذه البلدة التي مركلته فيها الدراهم أو الذا لير باكلات المدالة بذك ، وطالبه بذلك ، وسأل بهذا لذي حضر لهنه فيها الذي حضره معه أداء مثل هذه الدراهم أو الذا ليل هذا لذي حضر لهنه مركلته هذه ، وطالبه بذلك ، وسأل مدالك ، وسأل هذه لك ، وسأل الذي حضر لابته مركلته هذه ، وطالبه بذلك ، وسأل من ذلك ، وسأل هذه لك ، وسأل الذي حضر لابته مركلته هذه ، وطالبه بذلك ، وسأل المناه من ذلك ، وسأل هذه المناه فيلك ، وسأل المناه من ذلك ، وسأل المن خن ذلك ، وسأل المناه من ذلك ، وطالبه بذلك ، وسأل المناه من ذلك ، وسأل المناه من ذلك ، وسأل المناه من ذلك ، وسأل المناه المناه من ذلك ، وسأل المناه من ذلك ، وسأل المناه من ذلك ، وسأل المناه الم

وإن لم يكن فها أخت ينظر إلى لمرأة أخوى من نساء عشيرة الأب من هي مثلها في الحسن والجمال والسراو المكارة، ويشترط أن تكون تلك الرأة من بلدها أيضًا؛ لما ذكرت، وإن لم يوجد من قرم أبيها امرأة بهذه الأرصاف، يعتبر مهر مثلها من الأجاب في يفتتها، ولا يعتبر بهر مثلها من قوم أمها، هكذا ذكر شيخ الإسلام خواهوراده في أول باب المور.

وذكر هو رحمه الله أيضًا في صمالة اختلاف الزوجين في المهر : أن على قول أبن حيفة رحمه الله . لا يجوز تقدير مهر منها بآثرانها من الاحالب، وكان المذكور في أول باب المهر قرلهما، مإن كانت هذه المرأة وكلت أجتبها بقلك، يكتب : حضر وأحضر هادعی همه اللدی حصر علی هذا الذی أحضوه ما ما کانه دلانه است فالان این ملان القلائی آن موکنه هذه کانت امر أنا هذا الذی أحصر مکاح صحیح ( واحها أبرها فلاه من هذا الذی أحضر معها بر صاها تبحضر می لشهود، ولم يسم لها مهراً إلى خرم،

#### معصرفي إثبات لمتعة:

1903 - إذا طائل الرجل اسرأته قبيل للاختيار بهناء وقبل أن حبلابها حتوة صحيحة، ولم نكل مثل لها عن الكاح ميراً، كان لها على الرجع النعم، واقتمه ثلاثه أتراب، فسيص ومنحمة ومقتعة وسط لا جيد غابة الحرفة، ولا رفى، غابة الرفاءة، معجب لها ذلك إلا إذا الرفاة ذلك على متبق مهر مثلها، فلها الأنواب إلا أن تنقص فيمتها على خيسه دراهم.

قاطران أن لهذا الأنو من نصف مهم المثل، ومن ننعة إلا أن تكون قيمة النعة أنس من خدسة دراهم، فحيث لم لا يتقص عن حمسة دراهم، ورن كان المنعة متل بصف مهر المثل، فلهذا للعة، وبعتبر فيها حال الرحل، وكان الكرحي بعمر حالهة.

ته إذا وجبت المنطقة نلائة الواب، ووقعت حاجة إلى الإثبات، يكتب: حصرت وأحضيوت فالابت هذه التي حصوت على هذا الذي أحضيوته معهدا أذ هدا الذي أحضوته معهدا تروجهه متكاح صحيح من غير السعية شيء عند العقد، لم طعفها قبل الدحول بها، وقبل الحلوق حتى وحب علمه لمنعه ثلاثه أنواب ومنظ درع وخسار ومنعهه، فواحب عليه الحروج عن ذلك وبته المحضر.

#### محضر في إثبات الحرمة الغليظة:

1904 - يجب أن يعلم بأن دعوي الخرمة يالطلاق على أنواع الحدم، دعوي الحرم لأبط ربع كلاك اطليا فلك، ونسورة كشاله المحصول في هذه الرحمة الحضوات والحصوات، قادعت هذه التي حصوص على هذا الذي الحصوات معها أنها كانت الرأة هذا الدي أخفيريه و منكوحته و ويتخولته ينكح مستميح ولها عليه من العبداق كذا درهناد أركة ديترا دينا لارما و حقا و حيا بسبب فذا النكاح و واد هذا الذي أخضرته معها حرابها على طب خلات تطلبقات حربة غليظة و لا غن ادمن بعد حير تنكح زوجاً عبوه وأنها محرمة الغليظة بهما السبب المذكوريه و والا هفا الدي أمام مع عليه بقيام مذه الحرمة الغليظة بهما يحسكها حرافه والا يقصر بلاه حاب فواحب على هذا الذي أحضرته معارفتها ويحلية مبيئها، وأداه الصداق الذي لها عليه المدكور فيه ا وإدرار نققة العدة نعلة دناها إلى أنا انقضى عدتها ، وطالبته بذلك، و سائلت مسألته عن

#### سجل هذه الدعوي:

4008 - يكسب عبد الحكم، وحكست لهذه الترأة التي حضرت المدهية بهده الحرمة الخليطة على حذرت المدهية بهده الحرمة الخليطة على عد الذي أحصرته شوت هذه الخرمة العليظة بالسبب المذكور فيه بعد ما كانت حجّلا له معقد الكاح بشهادة هؤلاء الشهود السبين فيه لحضر من هدير الشخاصدين هي وجهيهساء وكانت المحكوم عليه وعو هذا الذي أحصرته لمضرته لمفرقة هذه المي حمرات، وأصر ما عنها وأدراه بأداء ما أو اعتمام الصنائ المحكور فسه ويؤدران الشفة هنها بفقة عنها حتى تفصر علتها، وهم السحل

الوجه التالي: أن تدأس الجرمة بإفراده أد طنقها اللائاء وصورة كتابة المعتصر مي هذا الوجدة فالاهت هذه التي حصرت على هذا الذي أحضرته أنها كالت اسرائه ومكوجة وملخوك بكاح متحلح، وأن هذا الذي أحضرته أثو في حال صحة إقراره أنه عزم هذه التي خصرت تلاث بطليقات، وأنه يسكها حرامًا، ولا يعارفها، فواحب عليه معارفها وأفاد صد قها للاكور إليها

سنحل هذه الدعوى على بحو السبح الأول ، إلا أنها تذكر الإقرار في الحكم. فيكنت: وحكمت لهذه التي حصرت على هذا الدي أحضرته معها ينبوت إفرار هذا لذي أحصرته معها بهذه احرمة الغليصة الذكورة فيه شهادة مؤلاء الشهود السمين فيه، ويتم السجل. أوسه الذلك. أن يدعى الحرمة الخليفة عية شلات لطفيقات بسبب حلف قد حلف نقلات عظيفات عالجات بسبب حلف قد المعلى نقلات عظيفات عالجان في جداء من الانتقالية القلائمة العمل المعلى حلف حديد وحدث في جداء من الانتقالية القلائمة العملة المعلقة وصارت عليه المؤلفة المعلقة القلائمة العملية والمار المعلقة الم

#### محضرتي شهادة الشهود

## بالخرمة الغليطة بثلاثة تطليقات بناون دعوى المرأة

الا ۱۷۵۵ قبرم تسهد و عند الساسى عنى رجل حافد و أده ضأق اسرائه عده وخضرة تلاث بطالمات و أنه ضلق اسرائه عده وحضرة تلاث بطلبات في في السعرة على وجهها و وسائوها على سنتها و يكتب في السعير السمير مجسل الحكوة فو مدكر والمهم شهود حسدة وهو فلان و فلان و فلان و فلان و فلان و المراثة تسبى فلانة و رشهد كان واحد مهم أن عندا و أحسروا معهد راحلا بسمى فلانه و المراثة تسبى فلانة و رشهد كان واحد مهم أن عندا و مساورا المحاورة و فلان المراثة المنافرة و المراثة المسلم و المساورة و فلان المراثة و فلان المراثة و فلان المراثة و فلان المراثة و فلان فلانة و فلان المراثة و فلان فلانة و فلان المراثة و فلان المدائرة و فلان مدائلة و فلان عندا الرابي و و فلان الفاصلي عنى شهادة مؤلاء و و فلان الفاصلي عنى شهادة مؤلاء و و فلان الفلانة و فلانه و و وفلانا المنافرة و فلانه و فلانه و و وفلانا المنافرة و فلانه و فلانه و فلانه و و وفلانه و فلانه و

وإذه أراد السجل بكتب "حدد" المدلجل على رسده، ويكتب حضور عدّ الفوم محضه: وضهادتهم على شرحه لذى شهدو م ويكتب إلكار الرجل والمرأة الطلاق، شم يكتب: فسنمت شهادتهم، وأثبتها في الحضر الجلافي فيو شاطاقه، وتعرفت سي أحرال الشهود عمر إليه رسم العديل والتركية بالشجية، فسنوا إلى العدلة وجوار

فالله في طب صورة

الشهادة وقبول القول، قشلت شهادتهم رشت عندي بسهادتهما شهدوا به على ما شهدوا به على ما شهدوا به على ما شهدوا به وأن كان له دفع، فلم بأب باللغم، وطهر عندي على ما بأب باللغم، وطهر عندي عجر، عن ذلك، فاستخرب الله تعالى إلى أخره، وحكسب بكون فلائة بست فلان هذا بشلات تطبيقات بمحضر منهما بكون فلائة بست فلان هذا بشلات تطبيقات بمحضر منهما في وجوعهما، وأمرت كل واحدمهما بعارفة صاحبه إلى أن تنفضى عدته على هذا الزوج، وتتزوج بزوج أخر، وبدحل بها الزوج الناني، وبطلقها وتنقضى عدته، نها، فم يزوجها برصاها

## محضوفي إلبات الخرمة الغليظة على المغائب:

1900 - امرأة لها روح، ودخل بهاء في حرامها على نفسه شلات تطليفات عصصه من الشهود، ثم عاب الروح قبل أن يضها القاضي بالحرامة، وأو دت الرأة إنهات هده الحرامة بين بدى الفاضي؛ ليقضي بدلك بشهادة شهودها، فلذلك وجهان: أحدهما، أن يدعى على رجل حاضر أنه كان لي على زوحي الان ابن ألان أنه دينار ويصعبها بقية صدائي، وأنك صحت لي ذلك عن زوجي فلان مقا المذكور أن حرامتي على نفسي بشلات تطليفات، وأنى أحرث هذا الفسيان معلقًا بهذا الشرط في مجلس الفخائير المذكورة دينًا لي حليك بحكم الهسمان المذكورة عيه، وأنت في علم من هذه الحرامة المذكورة بالسبب للدكورة فيه، فواجب عليك الحروج عن ذلك بأدامها إلى، فيقر المدعى عليه بالضمان كما الموسمة وقوح هذه الحوامة، فتحيء المرأة بشهود عليه بالضمان كما ادعت أن ويتكر العلم بوقوح هذه الحوامة، فتحيء المرأة بشهود عليه بالضمان على أن زوجها حرامها على نعبه بالاث تطليقات، فهذا عرام وود المدعوي.

صبورة المحضر أن يكتب " حصرت وأحضرت مع نفسها ، قادعت هذه أتى حضرت على هذا الذي أحضرته نذكر دعواها على تحو ما ذكرنا من أوله إس آهر ه.

منجل هذه الدعوى على أحواه، بيئا إلى قوله: أحضرت الحدعية بقراً ذكرت أنهم

وفي الأصل: أمكنه.

<sup>(</sup>٢) وفي الأصل: الاعتها

شهودها على موافقة الدعوى، وسألنى الاستماع إلى شهادتهم، فأجبته إلى ذلك، فشهدوا بعد الاستشهاد هفيه الدعوى والإيكار من المدعى عليه لوقوع هذه الحرمة الواحد بعد الأغر من تسحة قرئت عليهم، وهذا مضمون تلك النسخة؛ كواهى مبدعم كه اين واحديد الأغر من تسحة قرئت عليهم، وهذا مضمون تلك النسخة؛ كواهى مبدعم برخويشين حوام كرديسه طلاق، وامروز اين حاضر أمده محرمه است برين فلان بسه طلاق، وأشار كل واحد منهم في جميع مواضع الإشارة، فسمعت شهادتهم إلى أن يصل إلى أو وقدا وحكمت بكون هذه الرأة التي حضرت محرمة على زوجها علان، لا لسب الذكور فيه، وقصيت فيذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته منها بوجوب عند وجود منا الذكور مبلحه وحنده فيه، وذلك؟ المسب الضمان الذكور فيه غند وجود شرطه، وهو تحرم فلان زوج هذه التي حضرت إدها على الرجه الذكور فيه في وبه عندوجود المتخاصص هذين، ويتم السبن.

الوجه الذين: أن يدعى على رحل حاضر ضيمان مفتة العدة أنك فد ضيمت في نفقة عدتى أن حرّسي روبي على نفسه بثلاث تطنيفات. وأما أجوت ضيمانك عذا في محلس الضيمان هذا م إن روجي حرّمني على نفسه بثلاث تطنيفات بالربح كذا، وأما في عدتى بسبب هذا الفيمان في عدته اليوم، ووجب لي عليك نفقة عدتى إلى أن تنفشي عدتى بسبب هذا الفيمان المذفور، فواحب عليك الحروج عن عهدة ما فرهنك من اعقة عدتى ..الأدا، إلى ، فيغر المذمى عليه بعده ويتهدون على أن وبيها فلان حرّمها على نفسه بللاث تطليفات ، وأما في عدة زوجها فلان، عهدا هو وحة الدعوي.

صورة المحضر لهذه الدعوى: حضرت وأحضرت، فلاست عدّه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه قد كان مسن لها عن زوجها نفذة عدنها أن حرامها روجها على نفسه نفلات تطليفات، ويكت دعو ها من أولها إلى أخرها إلى قوله: أحضرت عده التي حضرت تعرّا، وذكرت أنهم تهودها إلى احرها.

سنجل هذه الدعوى يكتب فيها دعواها على هذا الذي أحضرته معها إلى قوله : قسيمعت شهادتها ، وقبلتها لإينجاب العلم قسول طلها ، وحكمت بكور، هذه الرأة محرَّمة على زوجها فلاك، ويكونها في عمله اليوم، وقضيت بهذه التي حضرت على مِذَا الذِّي أحضرته معها يوجرتِ نفقة عدنها إلى أنْ تفصى عدق بشهادة هؤلاء الشهود بُحضر من أنخ صدي هذيو في وجوههم، ويتم السجل

## سجل التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة:

الاعلاد استيارة عنه منهرة وهذا الصغير عاجز عن الإهاق عيها و ذا أه فقير الإهلاد للسناء قرقع أمر هذه الصعيرة أبوها بهاية عنها إلى الشاغيي حتى ستحلف الطافيي عي هذه الحافية القاصي الشفعوي الذي برى التفريق جنزاً بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الإنفاق، فيكتب القاضي إليه في هذه الخدلة كتاباً صورته : بعد التسعية والتحيد للقاصي الشفعوي فدريع إلى نيابة الصعيره المسماه فلالة بيت فلان ابن فلان أبوها هذا أنها الرأة الصعير فلان أبن فلان زوجها مه أبوها قلان ابن فلان بولاية الأبوة على صد في كده بمحصر من التمهود ترويحا صحيحاً، وقبل أب العمنير فلان لابنة الصغير المصافير هذه المنفيرة امرأة الهذا المنفير بنكاح صحيح، وهذا الصغير معدم لا يلك شيئاً من الديناء وإنه ثبي بكتسب ولا محتوف، وقد فهر عجزه عنذي عن الإنهاق على هذه الصغيرة متهادة فهرد معدلين فد شهدرا عندي بحبيح فلك، والتمس مني أب هذه الصعيرة مكانيته أمام به فيضلها بأجب التعفيل بالإصحاء إلى هذه الصعيرة مكانيته أمام به فيضلها بأحب التعفيل بالإصحاء إلى هذه الصعيرة مكانيته أمام به فيضلها بأحب التعفيل بالإصحاء إلى هذه الصحومة الواقعة بيتهما، ويقصلها بالإصحاء إلى ولله تعالى، طاليا مه فاللكامة النوفيي

ثم إذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه ، يحاصم أما الصغيرة بين بدى الكوب إبيه أب الصغير على حسب ما هو مذكر رفي كتاب القاصي احتقى ، ويقيم البية على أن ابه لصغير السمى في مذا الكتاب معدم لا مان له ، وأنه العندر على الكسب وأنه عاجز عن الإنفاق على مرأنه هذه الصغيرة ، ويطالب من القاصي الشعوى أن يفرق يون هذي العرف بين ما أبه هذه الصغيرة ، ويطالب من القاصي الشعوى أن يفرق يون هذي المرافي الشعول أن يفرق بين ما أبه هذه العنديرة ، ويطالب من القاصي الشعول أن يفرق يون الما يقرق الما المنافية على الشعول التأليب الشعول التأليب السجل .

١٧٥٥٨ - وصورة السجل: يعول: فلان بن فلان الشفعبي قد ورد إلى كتاب

حر الله اضي قلال اين فلان التولي بعمل القضاء وتواحيها في كورة بخاريء أداماته توفيقه، من فيل الخافان فلاذ، مشتملا على ماء فع إنيه من الحميومة الوافعة بين فلال ابرا فلان الملاتي الذي خناصم لاسته الصنف فقلانة واللي ملان الرا فلان الفلاني الذي بخاصم عن بنه الصمير فلات، وذلك لأن بلايًا هذا أيا مذه الصميرة المذكورة رمرياني حفا الفاضي أن النه الصغيرة الذكورة امرأة الصغير السمي فلاد بن بلاي هذا، وحلاله منكام صحيح زوجها أموها مفاحه يزريجا مسحيحاء وأن فلان ابن قلاد والد قصغير هذا قبل منه هذا للتكام لابنه الصغير هذا قبولا صحيحًا في مجلس الترويج هذا، وأن المنه الصغرة ملم محتاجة إلى النققة ، وأن زوجها هذا الصغير معدم عاجز عن الإنفاق، أنبت عجزه عند القاضي هذاء وقد سأن أبو الصحيرة فلان بن ولان من الفاضي هذا أن بكب إلى ويأذذ لمي في الاحتماع إلى هذه اخصومة ، والفصل سهما على ما يؤدي اجتهادي إليه، ويقع رأي عليه، وقلاد الفاصي كتب إلى ففرات الكتاب، ومهسته، وامتثاث أمره في صماع علوا لخصوصة وعقدت مجلب لذلك وفقا حضوس في مجدس ذلك والدهده الصغيرة فلاده وأحضر معه والدعدا الصغير فلاذه فادعى هذا الذي حضر الهذه الصغيرة على هذا الدي أحصره معه أن الصغيرة السماة ولانة منت فلان هذا الذي حصر امرأة هذا الصحيم الذي هو أبن هذا الذي أحضره معه و وأن الصيغير. المسمى بين هذا الذي أحضره معه معلم " عاجر عن الإغاق على هذه العبيض في المبيدة صحا وأناحذه الصخرة محتاحة إلى التفقة، وأقام شهوداً عدولًا على أن الصغير المممى ابن هذا الذي أحضره معدم عاجز عن الإنفاق على هذه الصخيرة، وسيأل منها والذهذه الصخيرة التعربق يمهماء وبين زوجها الصعير هفاء منأملت في دلك ، ورقم جنهادي على جواز هذا التقويق بينهم يسبب العجز عن أنفعة أخذاً عول من يقول: من علماه السلف بجوار التفريل بن الزوجين سبب العجراعان للفقة ووفرقت بشهما يعداما صار النكاح بينهما معلومًا ، وبعد ما كان عجز هذا الصغير عن الإنفاق معلومًا لي نف يقًا صحيحًا، فأمرت يكتابة هذا السجل حجة في ذلك

هوان طلب من القناضي الأصل إصفياء هذا السيحل، فبالقناضي الأصل يأمر بأن وكتب على ظهر ذلك السجل: يقول القاضي: فلان إلى أخر، حرى جميع ما تضمته

<sup>(</sup>١) وفي نفر المعدم .

هذا الفكر من أوله إلى أخره بقاريحه المذكور فيه من كتابة الكتاب إلى فكان امن فلان منصبناً تعويض صماع هذه الخصومة المذكورة فيه إليه، والاستماع إلى البينة مى ذلك، والممل فيها بما يؤدى إليه اجتمهاه المكتوب إليه، ويقع وأيه طلبه كان منى، وجمعت المكتوب إليه فلاتًا مالك عن في العجل با يقع عليه وأبه، وأمصيت حكم ثاني هذا، وأخزته، وأمرت بكتابة هذا الإصفاء مى تاريح كذ.

وإن كان الزوحان مانغين، وكان الزوج عاجزاً عن الإغالى، فالطريق فيه ما ذكرنا في العسفيوين، إلا أن مهما إذا وقعت الحصوصة بي المرأة وبين زوجها عند القاضي الشفعوي، فادعت المرأة أن زوجها عاجز عن الإممال، فإن أقر الزوج بقالك، فانقاضي يفرق بنهما بإقرار الروح عند طلب المرأة ذلك، وإن لم يكن الزوج مقراً، فالمرأء نقيم بقرق بهما بإقرار الروح عند علب المرأة ذلك، وإن لم يكن الزوج مقراً، فالمرأء نقيم البيه على عجزه، ويفرق الفاضي بهما عند طلب المرأة ذلك، وإن لم عكن الزوج مقراً،

# سجل في التفريق بين المرأة وزوجها في النكاح بلفظ الهبة:

1909 - امرأه كبيره ووحد بتسها من صعير، وكان العقد بنفظ الهنة، وقبل أب التسمير العقد لابه الصهير، فو قبل أب التسمير العقد لابه الصهير، فم وقع الانعاق على إبطان هذا النكاح، ولا سبيل إلى ذقك بالطلاق ما دام الروح صعيراً، ولا سبيل إليه بسبب السحر عن الفقة بأن يكون للصغير مال كتير، فتعين يطاله بسبب أن النكاح كان باغظ الهنة، والشافعي لا يرى جواز النكاح بلقظ الهنة، والشافعي المنافعي الأمل بحواز النكاح بلقظ الهنة، مبرعا الأمرابي القاضي الأصل، ويلتمس سه الكتاب إلى القاضي الشقموى في دلك، فيكتب العاضي الحنفي إلى القاضي الشقموى؛ آيد الله القاصي الشقموى في دلك، ومحادثه، وفعت إلى فلانة بت قلان أنها وهنته لا بعسها للصغير الشمى فلان ابن فلان، وأمه صعير لا حاجة له إلى المرأة، ومثله لا يجامع، وأم بلا على المراق، ومثله لا يجامع، وأم بلا على المراق، وأن الموعد، وهذا الله المحادة إلى المحادة الله وقت اللوع، وسألت من مكانبته أدام الله لواقه فأجيتها، وكانبته البغصل الها لاصغاء إلى المحادة إلى المحادة الله وكانبته ويقم عليه وأبه، وتكن بعد

<sup>(1)</sup> وفي الأصل - التفصيل

ما قامت البية عنده أن النكاح بيهما كان بلقظ الهية ، وهو موصّ في ذلك.

شُو إذا أورد ٢٠٠ هذا الكتباب إلى المكتبوب إليام، وأراد المكتبوب إليه أن يستمع هذه الخصومة، ففي ذلك وحهان: أحدهما: أن تحضر المرأة للخاصمة مجلس هذا القاصي، وتحصر مع نفسها خذا المصغير مع أيبه ، وناءعي على أب الصغير ينحضرته أن أبا الصعب هذا يطالبني بطاعة الله الصغير هذا، ويزعم أني امرأة ابته الصغير هذا، زواجني من هذا الصيغير أبي بأمرى ورصياءي، وهو مبطل في هذه الطائبة؛ لما أنَّ النكام بيشا كان للقظ الهية ، فإني قلت لأبي الصعير هذا وقت مباشرة هذا التزوج : وهيت لصس من ابنك الصغير فلان، أو أبي كان قال لوالد الصعير هذا: وهبت ابني فلانة بوضاها من ابلك الصعير فلان، وقال أب الصغير : قبلت ذلك لابتي فلان، والنكام بلفظ الهبة عير حائز عند بعض السلف، فعليه الكف عن هذه الطالبة، وأب الصغير بشرال: أنا محل في هذه المطالبة؛ مَا أَنْ النَّكَامَ الواقع بين هذه المرأة ومِينَ التي المسخر كانْ بِلْفَظَ النَّكَامِ: فإن والد هذه المرأة أمال لي: زوَّحت ابشي فلانة مرصاها من ابنك الصعير فلان على صداق كذا، وأنا قبلت ذلك لابني الصغير هذاء فتقيم الرأة شهوبا حنى يشهدون عندها القاصي على موافقة دعواها، وبلامس منه القضاء بفساد هذا انعقد على مدهبه، فيفضى بذلك، وبكتب بدلك كتابا حجدلها ، فيكتب ورد إلى كتاب من قاضي فلان التولى لعمل الفضاه والأحكام بمخاري وتواحيها من قيل فلان مشتماة على ما وفع إليه من خصومة الواقعة بين قلابة بنت فلان وبين الصخير المسعى فلانا لمين بلاد في التكام الواقع بلفظ الهبة وفقا أمرني بالإصغاء إلى مذه الخصومة وغصلهاء وسمدع البينة فيهاء والقصاء بما وقع فيه برأي واجتهادي فيهاء فامتلك أمره، وعقدت مجلسًا لذلك، فحصرت بي مجلسي ذلك فلامة منت فلان العلاني، وأحضرت مع تقسيها زوحها الصغير علان ابن فلانا وهبعه أبوه فلاناء فادعث هذه التي حصبوت على أب هذا الصبعير بحضرة هذا الصحير أنَّ أب حنَّا الصخير يطالني يطاعة ابنه الصخير حدَّد. وحو مبطل في حدَّه الدموي • لأن النكاح الذي كان بيني وبير هذا الصغير كان بنفظ الهبة، وإني قلت لأب عذا الصغير وقت مباشرة عقد البكاح: وهيت أدسي من إنت الصغير فيلان، وقال أب الصغيرا فبلت ذلك لاني الصغير هذاء والنكاح بلفظ الهبة غير جائز عند بعص السلف

<sup>(</sup>۱) وکال فر ظ ا إداورد

من العلق و والمشهورة معالية فكساخي هذه لتطالبه و مطالبة مثالك و منالت مسألته. فقال " من مبطل ليستم درس فعاليه محشوم كه عقد ذكاح مبياد أبي إن حاضر أمده و برميان البي تراجيت البي يستواحوه والمعطة لكاح مولاء له بالعط فلما اين وبإحاصر المدادمو كيسيا كه من خواشل نو فلان معقد لكام برايي داده ومن كفيد بن عقد را از جيت بدير خود ودوراتها وفأحمها بالمطلد ووافيع الأكارات أنهم بسهر دها عليي وقيي دعواها اللكل أستنعهم وأنسانهما فالهدكل واحدمها ويربعه الاستنهاد تقيب فده المخوي الذكورة والحراب علها بالإبكار على وقف دعوي هذه الدعمة بشهيادة مستقيمة متعقه الأحداث والمعالى، وأشار كل واحد مرم في مرضع الإذ برة برشارات صلحه حة، فيستعث التهادتهم وغمتها لإيجاب العلم فيديها راذكتك عرفتهم بالعدالة وجواز السهادة وقبرل الفال، ولُبِت علين لشهادة هو لاء أن العقد الذي جري بين الو أة التي حصوت رئين ألب هذا الصيحر أندي أحصرته كالإنطفظ الهية وثيرت كري هذه الي حصرات أحكم عالقه ا عليه راي واجتهادي و فاحتهدت في ذلك و تأملت وربع رأي على بطلان لتكاح بلتم الهيئة عملا بقبالي عروالان ويحوار النكاه بالفظ الهدف فجكما بالمساد فداالعاقلا للوصوف يحضر وهذيرا التخاصدن في وجهيسا حكمه أومنام وقصاء نفدته وكاف باللا معدما اطلقس الفاصي فلالا بالحكم في عذه التصيرمة دابتع علمه زأي واجتهامي -ولالك في يوم كذاء فإن طلوه من القاصل الأصل إمصاء هذا الحكيم، لكنت على طهر ولك السعل على حسب ما مرافي التمريق بين الروحين سبب العجة عن المفغة.

الوجه الزالي الي دان أن يحصر أنه الصغيرات الصعير هذا الصعير هذا الوقصار الوأة التي المحدد الم التعالى مده المراة التي الصعير هذا اللي عنده المراة التي أحصر له أليا وحدة إليه الصعير هذا الله المحدد التي أحصر له ألها وحدة إليه الصعير عندا الله المحدد التي الصعير عندا الله المحدد المحدد المحدد المحدد التي المحدد المحد

. ينبسه على ما يقع اجتهاده عليه ، فيقضى نفاده بناءً على مناهبة أحدًّا بشول من برى الكام يقفط الهنة باطلا على قول بعض السلف من العلماء والفقياء ،

وإذا أو دهذا الفاضي أن يكتب في ديك معجلاً يكتب يقول والخلال وود إلى كتاب من فاضي فلان أو ود إلى كتاب من فاضي فلان إلى قوله وعندت لفلك مجلب في يتبان بوله فأحضر أن الصغير هذا مع حدوب المرأة التي أحضره أب الصغير مع عدد بتمامها إلى بوله فأجبت له من ذلك م أن فقر ذكر أنها شهر ده، وسألني الاستماع إلى شهادتهم فأجبت له من ذلك و واستنهمت الشهود، فتنهذ كل واحد منهم عقب الأخر شهادت صحيحة مستقيمة متعقق الأشاؤ والمعاني على وص ما ادعاه أب الصغير هذا الأجل وأشار كل واحد منهم في موضع الإشارة بإذا ومن حديجة، فسمت شهادتهم وقبتها، وثبت عندى بشهادة موضع الأشارة بإذا المحكم بأن حرى بين أب الصغير هذا لأجل المالصهم فكم بفساد هذا، وبين المرأة التي قصص تدعي مذاء وبين الموضع غلام بفساد هذا المنتف منه بالمحكم بالمحكم بفساد هذا المحكم بفساد هذا المحكم بفساد هذا المحكم بفساد هذا المحكم بالمحكم بالمحك

## مجل في قمخ المين المضافة:

الاحداد رجل حدف بطلاق كل الراة يتزوجها الله غلل الراة الراجها الله على الراة الرجها وعدل على عالى غلامًا وغيدا البدين مستقد عندنا حسى لو تروح الراة نطلق غلامًا، وعدل المسافعي لبست بمنعقدة حتى لو نزوج الراة لا نطلق، عيد احساج هذا الرجل إلى فسح عذا البدي ورفعها، يشعى أن يتروج الراة أيّ مرأة شاء بنزوج وإيها إذ كان عها ولى الاحرابي القاضي المبنى ومنعها على الإحرابي القاضي المبنى ومنتهم عند كنامًا إلى القاضي لشفعوى، بالقاضي المبنى المبنى المبنى الشفعوى، بالقاضي المبنى المبنى

ملات بطليقات، وهماوت محرامة عليه بهذا السبب، وأنه بجمكها حريفا، وأنا يقصر بنه عنها والتحديث مني مكانت في دلك و فاجمتها إلى دلت، وكسب هذا بكتياب ليه ليتفصل بالإصفاء إلى هذه الحمومة الواقعة بينهما على ما يقع أعليه اجتهاده، وتقع عليه أبه، وهر موفز في ذلك من القاتمالي.

مم إذا وصل هذا الكتاب إلى هذا الكتوب إليه تدعى هذه المراد قبل هذا الكتوب اليه على زوجها، وقد كنت حللت قبل على روحتني محضر من النهود، وقد كنت حللت قبل الروحي أن شي الراة أثر وحيد، فهي طالق بالأناء ثم نروجتني بعد دلك، ووقع على اللات تطابقات، وحرما، عليك قصر بعك على عنى، ونطاليه بالحوات عن هذه النعوى، وقر الزوج بهذه اليمين، ويقر بنروجها إلا أنه يشول إليها ملال لى، ولم يقع عليها الطلاق، لأن هذه اليمين عبر متعقدة، فيقضى يشول إليه مطلان هذه اليمين، ويقيام البكاح بينهما أحناً يقول من يقرب، بيطلان هذه البحر من علماء السنف، ويكتب في ذلك السحل على نحو ما بنا في التقريق سنت الدحر عن النقلة، وفي النكاح بلغظة الهية.

ووجه احر أن يشعى الزرج عنا الكتوب إليه على هذه الرأة ألى تروحتها، وأنها حرجت عن طاعتهى، والرأة تقول طاعته دست براجية على الما أنه حلف قس تؤوخي، وطاء، قل الدأة تزوجتها أأ. فهل هال للأناء وقد تزوحني، وقاد وفع على ثلاث تطليقات، وصرب محرمة عليه حرمه عليظة، فليس على طاعته، ويقر الروح باخلت وبالتزرج، نم يقصى هذه الكتوب إليه على مذهبه بيطلاد البديل، ويقيم الكاح بينها، ومام المرأة بطاعه، وإن أراد أن يكت مذلك محلا بك على نحو ما بياً.

## محضر في إثبات العنَّة للتفريق:

۱۷۵۱۱ - الرأة إذا حناصست ووجها عند الفناضي، وتقول أنه لو مصل إلى . والروج يدعى أنوصول لإنهاء على كانت بكرا وقت الأنكاح ، فالقاضي بربها الساءة

<sup>(</sup>١) هكدا من طاء وخان في الأصبر رم .. وهم ..

فأعملنا فيرطوه كاليافي الأصل أنزوهها

الواحدة العدل، تكفى، والإثنان أحوط، فإن قلل هى بكر، فالقاضى يؤخَّله سنة، وإن قلن: هى نُبُ، بحلف الزوج على الوصول إليها، وهذه استحسال، والقباس أن يكون الغرل قول الرأة مع اليمن؛ لأنها تنكر الوصول إليها.

۱۷۵۱۷ وجه الاستحسان آنه إن كان يدعى الوصول إليها، ولكنه ينكر حق التغريق، فيحدث لفائلت، لم إذا خلف الزوج استحسانًا إن خلف نتبت وصوله، هلا يؤخل، فإن نكل صار مقرآ معدم الوصول إليها، فيؤخل سنة

١٧٥٦٣ - فإن كانت الرأة لَيْبًا وقت النكاح، فالقاضى لا بريها النساء، ولكنه يحلف الزوج على ما الاعلى من الوصول إليه، فإن حلف نبث الوصول إليها، وإن مكل صار مقل معدم الوصول إليها فيؤجّل سنة .

1901 - وإن أرادوا كنده ذكر التأجيل، يكتب: هذا ما أمهن الفصى فلان ابن فلان المتولى لعمل الفصى فلان ابن فلان المتولى لعمل الفضاء والأحكام بكورة بحارى، دفذ القضاء بن أهلها بومنذ أمهل فلان المتولى لعمل الفضاء بن أهلها بومنذ أمهل فلان ابن فلان أنه تروجها بكاماً وبحيحاً، وأنها فلان ابن أوجها بكاماً وبحيحاً، وأنها للساب، فيحكم منا أرجب الشرع في حق العنين من الإصهال سنة واحدة من وقت على ما عليه احتياز أكثر المتدبخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة ألها لا على ما عليه احتياز أكثر المتدبخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة ألها لا السنة من وقت التركي هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة الها لا السنة من وقت المركزة المراة صحيحاً وأمر بكانة هذا الذكر حجة في دلك في يوم كذا من منة كذا، ثم إذا فت نالك، فإن كانت المرأة وقت النكاح بكراً، مامة ضي يريها النساء عنى ما مر ، وإن قامن ذلك، فإن كانت المرأة لم يصل إليها، فيخبر القاضى المرأة من يريها النساء عنى ما مر ، وإن قامن على أبية ، فالقرل قول المؤوج مع ينه ، فيحلف الزوج على الوصول إليها على ما مر ، عي أبية ، فالقرل قول الزوج مع ينه ، فيحلف الزوج ، وإن كانت المرأة بينا المياء وإن نكن خلها فإن حنف ، فلا حيار بها، وإن نكن خلها فلوس.

١٧٥١٥ وإنَّ أرادوا أن يكتبوا لنقك محضراً يكتب: حصرت وأحضرت،

ممدعت هدمالتني حصورت عمي هذا الشير أحصارته معهدأن هاء التي حصر الدام أهاهما الذي أحصرته معهاء واهلاله سكام فسحيح والمها وحدته عنيقا لابصل إسهاء وعيي بكراعلي حالها وأبيا ومعك أتره بإلى هذاالقاصيء وأسهله القاصي منة والاماشاء عند هذا القياصي الدالأص قبين الابت عاجر طابق ليدانه واوقد الطعيب البسة مراء فيت النااحيل وألامك على حالي ووطالته بذبك ويسائب مساده عواذنك والأجاب وكال المرار مسدده مناص الزامان والمناب بالحبيان فيعد هده فيبالة على التصفييل الدي ميا ڏکاڻ .

تنم د معل القاضي ما دكرته ونست عنده الهالك للحال، فإنه لم ينسل الهياجي حاءه التناجيل والفاصلي يحبرهاه الباذ احتارت أشفرين والفاصلي بفول للروج الدرفليات دون دارفها ، وإلا فالفاضي يقرق بيسماء وهو كخيار الإدراك عنداني حيمه ، لا تقور العرفة مدرن قصاء الفانسيء وعدهما هو كخيار المحيرة، الانجنام إلى عاريق الفاصيء فقه الفرقة باحتارها بمسها

ويكسافي لسجل بطاجهات بروح الطريئها انساء فأحبرت عدلان مهراأب مخر البوح، وندت مددي غولهمة انهامكر أنه توريهما وليهاء وإلى أخرري أب نب يكسب فأحبرنان ليب والزأوسكل لرصوب ليهاه فعلف الزوج بالدلفة وفبت إليها في عدة التأميلي، فلكن فعرضت أبسين عليه و فكن رصار مشراً أنه تبويسش إنسيار فيخوات المرأه فناحتارت بمسهده فنأمرت لروح بأقابقها وقهاء فأبي فللتاء فمرأقت بيبهما بمحصار مبيدائي رجوههما

١٧٥٦٦ - وإن كان الفاصي الذي كان الإسهال منه مات، أو عال فيوا مصر الذف فإن افر الزوج بالاه بباليه ومصت الدماحة حاجمتها إلى إضعاسيا فعالي الأسهال ومصى المدق وإي الكر الإمهال، تعنام المرأة إلى إفامة البينة على ديث، ويكتب في المحصور الحصوب وأحصوت فادعت هذه التي حصوت على هذه الذي أحضه تعاليها المراة هذا الذي أحضرته معيال وساكر همام علائه سكاح صحيح باواذيا واحدت روحها هذا عَلِمَاء وأب قدره عندام ها إلى العاصى الأول، وهو علان ناعد العصاء بومثار والاعب دعواها هده على هذه الذي أحضواه فين الفاضي فلإنء واله أمهاء مدة بعداما

قب عنيه صحة دعواي هذه عاهم طريقهان وفدانقضت انبيته مراوعت النأجيل وأثبا مكم على حالها، وطالت بدلك، وسألك ممانته عرا ذلك، فمنه الفأحاب الهراعلين ليستم وووا اربن تأجيل وفلان هاصي واعمونيست أحضرت المأة نفرأ وكرت آلهم شهردف وسألتى الاستماع إلى شهادتهم، فأجيتها إلى فلك، فاستنبهذت الشهود، هشهدوا عقيب الدعوي والجواب بالالكار واحداسهم بعدالأحراء وهدا لنط شهاده كار والجداميين كيا هي من دهم كه اين زي كه حياضر أمده اللب دعوان كولان ديلك بالإل الرز قلاد فاصل برين شوي وي كه ايبحا حاصر است كه شوي من عين ست، ويمل م مسلمه الدين والبار شواي ماكر بود هنت خويش والوقيار مدية له حميس واليوي قاهمين فلان ديرا إمهال كرديك سال بيوسته بعدار الك فاضي فلان راسعلوم قلبت كواباد علموان ابين زياعتين المست، وباين زفا فريد والده الدائد، والزارقات إما به الدرك، الماغام وكالمشتاء للرنسف عند القاصر الغاني أباعض والمربطل الديناء وفد مصت السةامة وفت إمهال القاضي الأول، فيكتب هذا القاضي التاني في السحل! فأنوا بالشهاد: على وحههال ومناقدها على ستهال وتنت هدي شهادتهم حباره داشه مواحز إدهال الفياصي فلانازوج هذه التي أحصيرت هذا، ومن مصي من مدة لاستال، وحكمت بذلك للله تتحضر من هدس التخاصمين في وجو ههماه فيعد ذلك ادعى الرواح الوصول إليه في المداء وأنكرت المرأة ذلك، وقالت أنا نكره فانقاضي الثاني بصنع ما كال يصبع لقاضي الأول على نحو ماسنا.

#### محضر في دنع هذه الدعوي:

۱۷۵۹۷ - ۱۷۵۹۵ ادعی علما اذی حضو علی هفته انی أحضرها معه عی دفع دعواها قس اثماً ، ومطالبتها ایماه بالتفویق بعد مفهی مدة انتأجیل آنها مستفه فی الطالب بالشریق، 1 أنها له اختارت الفنام سعه بعد تأجیل الفاضی و برصست با منة التی به بلسانها رضا صحیحاً ، أو نفول : إنه وصل إليه فی مارة التأخیل ، وفد أفرت برصوله إنها

## محضرتي دعوي النسب:

الدائد ۱۷ مسر قدمي يده، حدين ندعي على رجيل أن هذا المسلمي اللها من هذا المسلمي اللها عن هذا الرحل، ولدك على مراسه حال فيام التكام للهمد، وتطالبه بنتقة الخلام ويكسونده أو وجي في بديه صبى يدائمي على الرأة أذا هذا النهيني المده بهال وقدته على فرائده مان بيام التكام بديا بدأة أو ادعى رجل في بديه صبى أنه به من المرأة هده، والرأة تحسيد، أدادعت الرأة في يدها للبي أنه إليها من روجها هذا، والروح يدكر، فهذه اللماوي تشهد صبحة

ويجب أن يعلم بأن دعوى الأبواء أو دعوى للوة تسعيعه سواد كان معه دعوى الطالب أو لمريكي، ودنت مأه بدعى وجل على وجل إلى أن هذا الرجل الواقت مأه بدعى وجل على وجل إلى أن هذا الرجل الواقت مأه بدعى وجل على وجل اليهاء المدعود على إلى أن الاحتمال المدعود على الأمام المدعود على ماه بدء وكانك دعول على ما الاحتواجة سولة دعوى الماه صحيحة حتى إن أسرا أو وحت على رجل أبى أو هذا الأحتواجة على إلى أب أو هذا الرجل وكانك وعلى المراقبة على الأب وكانك المدعود على الأب الإحتاجة على بسبيه من الأم والأب متعلم حصال على إنباك نسبه من الأم، وكانكك الأم شعب حصال على الأماء المعالم على الأب المعالم على إنباك نسبه من الأم، وكانكك الأم شعب حصال على الأماء

19379 - بيانه في المسائل التي دكرماها في أوال فلا العصور، وأما متصاب الأس خاصالةً الطاهرة الأدالة بسب حق الواهد والأسابية صاب ته مدلمًا على الاس في إنسات حقوقه ، فعمد إقامة البينة من الأساكية قامة الدينة من الابل قو كان بالعاء ولو كان بالغّاء وأمام البينة عليها أنه إنهاد يتبث سبه منهاء كذلك هها.

• ١٧٥٧ - وأما انتصاب فأو حصية عن الامراني إنبات السب من الآب هلاك النسب محص مشعد عن حل المبقير ، وبها تحض مشعد في حق الصغير قالام والأب في ذلك على السواء الافران أنه كما يعمج تسول الهية من الآب ضل المهلوب يجمع قبرائه من الام على العميرة وإلى الثماوات بن الام والارافي حل المثوق الترادية بين المعاد الضرر ، فالأم لاختصب حصلة عن الابن في دلك، والآب يتصب حصلة . ورةا التحب الأم خصصًا عن الأب في إثبات نسب الابن من الأب، صارت إذامة الأم البيئة على ذلك كإفامة الابن لو كان بالخَا، وثو كان بالغَا، وآفام بينة أنه ابن هذا الرجل. الرس أنه بنيت سبه منه؟ كذا ههنا.

1۷۰۷۱ - صورة المحصر قيما إذا كان في يد الرأة ابن صغير تدعى على زو جها أنه ابنها منه معلى نو جها أنه ابنها منه مضرت على هذا الذي أحضرته مع ابنها منه مخدا الذي أحضرته معها الله منها الله منها المدين الدي في حجرها - وأشارت إليه - ابن هذا الذي أحضرته معها ولدته منه على فراشه حال قيام التكاح بينها عبسد ذلك إن شامت ذكرت في الدعوى : وأن على هذا الذي أحضرته نفقة هذا المسبى ، وإن شامت لم تذكر ذلك في الدعوى .

1997 - وصورة للحضر فيها إذاكان في بدائرجل ابن صغير بدّعي على أمرأته أنه أبه منها حصر وأحضره فادعى هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها أن هذا الصبى الذي في بديه حرأشار إليه - في هذه المرأة التي أحضرها مع نفسه ، وأشار إليها منه ولمنه على فراشه حال قيام النكاح بينها، فبعد ذلك إن شاء ذكر : وأن على هذه التي أحضرها أن ترضعه، وإن شاء لم يذكر .

17977 - صدورة الحصير في دعوى الرجن البنالع على وجل أنه ايت: حضير وأحضره قادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحصره معه أن هذا الذي حضر ابن هذا الذي أحضره معه ، ولدته أمه فلانة من هذا الذي أحضره معه على فرائب حال قيام الذي حينهما.

1947 - صبورة للحضير في دعوي رجل على رحل أبي أبوه: ادني هذا المدى حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر أبوه، وأن هذا الذي أحضره ابن هذا الذي حضر: ولا على فراشه من امرأته فلانة حال فيام التكام بشهما إلى آخره.

۱۷۵۷۵ - وأما دعوى الأخوة" والعمومة واخولة وابن الأخ وابن الابن قلا يصبح إلا بدعوى المال بأن كان الدعى زمنًا ، فبعتى الأخوة على غيره أو العمومة ، ويدعى لنفتة لنفسه .

وله و جه أخر : أن يدعى الوصية لإخوة المدعى عليه من جهة متوفٍ، صورته :

(١) هكذ في ظوم، وكان في الأصل. الإحوة على غيره والممومة ... إتخ!

حضر وأحضر عادمى هذا الذي حضر على ها أ الذي أحصره معه أن فلانًا المبت والحضر واحضر عادمي أن فلانًا المبت قد كان أوصى إلى هذا الرجل الذي أحضره مع نفسه متسوبة أموره يعد وفاته ، وحلف من تركته في يديه كذا وكذا ، وقد كان أوصى لإحوة فلان ابن فلان بكذا ، ونف لان من نلاب إخوة فلان و فلان وقلان هذا المدعى ، وإنه واجب على حذا الذي أحضره معه تسليم حصته من فلك إليه ، وذلك كذا وكذا ، ويطالبه باطواب ، فيشر المدعى عب بالوصاية والوصية ، ويتكر كومه أضا فلان ، وله وجه أحر أن ندعى افرأة وقوع الطلاق بسبب تعليق الؤوج طلاقه بكلام أحى ولان ، وهذا أحو فلان ، وأنه كله .

#### محضرتي إثبات العصوبة:

1994 حضر مجلس القضاء في كورة بخارى فيل الدفسى والان رجل ذكر أنه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الدائم عمر، وأحضر مع ندمه رجلا ذكر أنه بسمى أبو بكر بن محمد ابن عمر، فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن أسعد بكر بن محمد ابن عمر، فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن أسعد بن أحمد بن عبد الله ابن عمر و وخلف من الورتة زوجة له: نسمى سادة بدائم بن عمر الموقى وخلف من الورتة زوجة له: نسمى سادة بالنوقى كان الن أحمد، وأحمد والدهذا الذى حضر كان أخوين فأب ابن أحمد، وأحمد والدهذا الذى حضر كان أخوين فأب ابن أحمد، وأحمد والدهذا الذى حضر كان أخوين فأب المناتبر البسابورية التى عشر ديناراً: وصار ذلك تو ته ميرانًا عشم لهؤ لا عشى والنفى الدناتبر البسابورية التى عشر ديناراً: وصار ذلك تو ته ميرانًا عشم لهؤ لا عشى والنفى المناتبر البسابورية التى عشر ديناراً: وصار ذلك تو ته ميرانًا عشم لهؤ لا عشى والنفى علم من ذلك، وذلك تسعة أسهم من أربعة في علم من ذلك، وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين سهاء وظالبه بذلك، وسال مسالته عن ذلك، وذلك تسعة أسهم من أربعة الن ميراث حواركي ابن معجى معلوم بست، أحضر المدعى هذا بقرا ذكر أنهم شهوده، والنان والان والان، والان عامهت شهادة والاد.

#### سجار فأدوالدعوى:

١٧٥٧٧ غول لقاصران فلاريان إلى فولم فشهدها المالشهر دعادي بما ما استشهدوا عقب وعوى المدعى هدار وانك اللدعي عليه هذا شهادة صحيحة مشقة الألفاط والعانيء أوحب الحكم سماعها من بسحه فانت عليه وعذا مصمون نبث التسجة: گواهي مي دهم كه اين سعد بن أحمد بن صد الله بن عمر مراد از وي ميراث حواربك زار فاند مبارة ميت قالان النز فلال و وجيئو وي متحادثه واليا مدعي أحيصان عممو بن هبدالله بن عمر بسر عم وي از وي يدر بدائكه أحمد وأنسار إلى المدعى هدا. يسر عمر بوده وايه أسمد متوفي يمبر احمد بوده وعمر يدر ابن مدعي باأحمد بشراين المتوفى بوافر أن يدري بودند بقر ايشان عبد فه بوا خموله وبجز از يشاق هراسه ميرات خواره ديكر على دام، فأنوا بالشهادة هذه كذلك على وجوههما، ثم يسوق السحل إلى قوله المسألان هذا المدعى أحمد براغم بالاعسانة الحكماله فاشتاله مرادلك عنديء وكتمه ذكر في ذلك و والإشهاد عليه حجه له في ذلك و فأحده إلى ذلك، واستخرب الله إلى قباله : و حكست لهذا المدعى أحمد بن عبر بن عبدالله على هذا المدعى عليه أبي بكر عن محمد بن عمر في وحهه ، وبحضر من فارن التحاصدين جميعًا في مجسل حكمي يكورة بخبري بنبوت وفاة أسعدين أحمدين عبدالله من عسراء وشخليفه من الورنة عدا المادعي البرادياله لأسماء والبرأة تسمير منارة سندهلان ووكا تسمي سعادة بشهادة هؤالاء الشهود المعدلين حكماً أبر منه إلى احره

وإذا كان المُدعى ابن عبد اللِّيت مينورة المحضر في ذلك " حضر محمود بن طاهر بن أحمد الن عبدالله من عمر بن على، وأحضر مع نفسه وحلا ذكر أبه سمعي الحسر مي عبد الشاب على العادمين عالى هذا اللبي حصر على هذا اللدي أحضر وأن عمر من محمدين عبيد الله من عبالوالوفي ، و حلف من الوراثة الن عباله هذا الذي حضل الله أن هذه الدي حضريني طاهرت وطاهر أبر أحمد وعمر الكرفي ابن محمده ومحمد والذالكوفي هذاه وأحمد حداهذا الذي حصر، كانا أخوين لأب. أبوهما عبدالة بن عمر، لا وترت الهذا المتولى للموي هذا الذي حضوره وفي يدهما الذي أحضوه من تركة هذا المتوفي كداكذا ديناراً من الذهب النيستايورية ، وصنارت هذه الدنابير المذكورة غوله مب اللالها، الذي حضوء وهذا الذي أحسره عن علم من ذلك ، فواحب على هذا الذي أحضره معه أداء حسيم دلك إليه ، وطالبه بذلك، وسنال مسأله من ذلك ، فأجاب بالتدرسية ( مرا الز ميرات خواركي لي بلاعي ربي عنومي علم بيسك ، أحصر غراً ذكر أنهم أنهوده .

سجر هذه الدهوى على نسق السحل النقدم، وإن كان المدعى بين ابي عبر الميت و وصورة المحصرة حصر محصر محمد بين حجوبين طاهر بن أحجد بن عبد الله بي عمر بين عبي، وأحصر مع نفسه وجالا ذكر أن بسهى الحيين بي على بين عبد الله، فادعى هذا الدى حصر على هذا الذي المحدد بن محمد بين على جعر بي على نوفى وحف من الورثة من امن ابن عم له لأب هذا الذي حصر با غازان هذا الذي حصر المحدد عبد الله بين عمر بي على ويلا حل هذا الذي حصر و عمل المترفى هذا ابن محمده ومحمده ابد هذا الموقى، وأحمد ويلا حل هذا الذي حصر و على من المتركة من العالمة في بدهذا الذي احضره على الموادث له يوي هذا الذي احضره عدا الديارة بوله ميرانا له، وهذا الذي أحضره عمد في علم من ذلك إلى أخوه.

وسنجل هذا المحضوعين السنق الذهام أنضًا، قال ادهى المدعى عبيه في دفع الاعوى المناعي في هذه الصنورة أنه اقر أولا أنه من أوى الأوحام كالا دافعًا الدعوي المصوبة؛ فكان الترقض.

#### محضرني إنبات الوقفية :

القاضي فيلان بإنبات الوقفية المدي عبدا الدي حضر ببحكم الأذان الصادر له من جهة القاضي فيلان بإنبات الوقفية المدي را في مدا الله صراعان هذا الذي أحضره معه جميع ما نصبته صف حددثه أورده مع نفيه و واسح الصك من أوله إلى أخراء وهذا مضمول الصك: ثم يكتب و فادى جميع ما نفيه السك من إيداف فيلاد ابن فلاد من فيلاد المداني علم الضبحة المحدودة في هذا الصف الدي يسخ في هذا الصحة من خيالص ماله وماكه على الشرائط والسيل المدكورة فيه كما ينطق به هذا الصف المحكر من خيالص ماله

هذا للحضر من أوله إلى أخره بناولخده وكون جميع هذه لضيعة المحدودة بيه مالكا نهذا المتعبدة في وهي يناه إلى أو قعهان ويسممها إلى هذا التولي، وهو المفكور السمه ونسمه في الصلاء المحرَّل تسخَّه إلى هذا اللحصر من أوله إلى أخره، والبرم جبيع هذا العبيمة المكورة المحلودة في فذا الحصر وقت، وصدقه على فدا الرحه المكور فيه، وفي يد هذا الذي أحضر بغير حق. مواجب على هذا الذي أحضره معه محرمها إلى هذا الدي حصر و ليه اعلى فيها شرائط الوافف، وطافيه بذلك، وسأل مسألته عن ذلك، فسئل هذا إذا أي لمدعى بعيك الوقف، وإذا لم يكن بي إنا لكناء ي "" حيناد الوقف يكتب. قادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الضيعة الني مي عسرة ديرات أرض نادمان يدمدها يبعض التي موضع جميعها في أرض قرية كعا من عمل كذا س فاية كاراة بحاري بمحلة كمامن ناحية هده القربة لدعي كذاء فأحمد حدود جميعها لريق صريق العامة، والصريق بهذه النسبه في هذا الموضع والحد، والثاني والثالث كذا، والرابع لربق الطربق والمدحل بحدودها كلها وحقوفها ومرافقها وقف مؤيد حبيس معروف ، فقياد ويصيدق بها فلان الرز فلان العلاير في حال حياته و صحته، وبعد وفاته من خالص مرقه وملكه على أن بستعل بأفضل وحوه الاستخلال فعه يوزق اله تعالى من غلتها بيدني بما فيه عمارتها ومرحها والإصلاء الهاء الهامصرف العاضل من غمتها على إسلاح مسجد دامر كورة بخاري في محلة كذا يعرف يسجد كذا أحد عدود المسجد كدار والناني والنائث والرابع كداء ثم يصرف العاضل ممهما الي مقراه اسطمينه وإنالت هذه الصبيعة المحدودة فيه يوم الإيفاف المذكور فيه ملكة لهذا الواقف، وفي يده، وقد سلح الوقف هذا جميعها إلى سددلان أو إلى فلان الأحبى معدما حعله قيما فيها متوتبا لأمرهاء وقبل فلان منه هذه القبو مة، وهذه الولاية قبولا صحيحة، وقبض منه جميع ما بين وعفينها به قيصًا للمجمًّا واليوم "اجميع ما بين حمودها ووقفيتها به وقف على الوحم الدكور فيما وفي بدهذا الذي أحضره بغير حن، مواجب على هذا الذي أحضره معه تدبرو جميم هذه الصيعة الموقوفة انحدودة في هذا المحصر إلى هذا الذي ميقمو للمراعي فبهيا ضروهم الواقف هداء أو طالبه بأنلك، ومسأن مساكنه عن دلك،

<sup>10)</sup> وفي م: الملاشي

٢١) وكان في الأصل: والنوم فيه

و سئل، فأحاب بالفارسية مرا اربي وفعية ابن محدود علم بيست وبابن مدعى حاضر أمده سردني أحضر المدعى إلى أخره .

## سجل هذه الدعوى وهذ الغضر:

۱۷۵۷ و يقول و علان القاصي، ويدكر دعوى المدعي بكمناله، وشهادة شهرد المدعى مع الإسارات في مواضعها بتمامها إلى قوله : وحكمت بجبيع ما ثبت عندى من كور هذه الفسيه فالمنحدودة ومهونة ، صحيحاً من جهة فلان على الشرائط المبنية والسل المدكورة هيه من حالص مانه وملكه، وتستيمه إياما إلى فلان بعد ما جعله متولي بسألة المدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره دمه بثا بهادة مولام الشهود المعدلين، وكوب في بدائم عي عليه هذا يغير حق في محلس فضاءى بين الناس إلى خرد.

۱۳۵۸ ول كان الراقف قد رجع عبدا وقف بعد ما سلم إلى الموفى فصورة المحضر أن لكت أوله على تحر الماقد في وصورة المحضر أن لكت أوله على تحر ما بناء أم يكتب فادعى هذا الذي أحضره معه، وهو حمة الفاضى فلان في إثبات الرفقية المذكورة فيه على هذا الذي أحضره معه، وهو الرافف أنه وفق جسم المصحة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله وملكه في حال حياته على الشرائط المذكورة فيه، وأن هذا الواقف سلم جميع الضبعة المحدودة المذكورة وقبيها فيه إلى فلان المتولى، وأنه قد بدا لهذا المصدق الرجوع عن هذه الوقفية على عن قول من يوى الوقف غير الأرم، فأرابها عن بدائتولى، وأعادما إلى سائر أملاكه على أوجب حاليه قصد بدء عنها، وتسليمها إلى المولى فلان المراعى شرائط الوقفية هذه فيها، وطالبه بذلك، وسأله مسأله عن دلك، فسئل فأجاب بالقارسية إلى محدود ملك فيها، وطالبه بذلك، وسأله مسأله عن دلك، فسئل فأجاب بالقارسية إلى محدود ملك

#### سجل هذا الحضر:

۱۷۵۸۱ - يكنب إلى قوله الوحكست على فلان ابن قلان النكور فيه ، والوالف هذا في وحيه بمسألة هذا شاعي يصحة الوقفية المذكور فيه ، وفرومها وأنطلت راحوعه عنها ، وفيصرت بده عنها عنملا بقول من يرى هذه الوقفية لارمة من علمة السلف، و سلمتها إلى متوليها فلان بعد ما ثبت عبدي هذا الإيفاف ، والتصدق الذكور فيه ، ويتم السجل .

#### محضر في دعوى الشفعة:

١٧٥٨٣ - حضر وأحضر، فادعى عذا الذي حضر على هذا الذي أحضره مع تفسيه أنَّ هذا اللَّذي أحضر ، معه المنزي دارًا في كورة كذا في محلة كذا في سكة كفة أحد حدرد مده الدار والثاني والثالث والرابع كذاء اشتريتها بحدودها وحفو فها وجميع مرافقها الداخلة فيهاء وجميع مرافقها الحارجة عنها بكذ هرهما وزنا سبعة، وأله قبض هذه الداراء وصارت في يده، وأنا هذا الذي حضر شعيع هذه الدار بالجوار جوار ملاوقة مدار هي ملكه بحوار هذه الدار الشئراة أحد حدودها والثاني والدلث والرابع كذاء ريان هذا الذي حضير علم بشراء هذا الذي أحضره محه الدار المستراة انحدودة في هذا المحصور أنه طلب شفعتها كما هلم بشراءها طلب مواثبة من غير أبث وتفويط ، تم أتى المشترى، وهو الذي أحضره مع نفسه، فإنه كان أقرب إليه من الدار المشتراة المحدودة في هذا التحضر ، وطفيها منه بشفعة فيها ، وأشهد على ذلك كله شهودًا، وأنه على طلبه البوم، وقد أحضر الشين المذكور فيه، وهذا الذي أحضره معه في علم من كون هذا الذي حضر شفيع هذه الدار الشنراة، ومن طلبه الشفعة حين علم شراء هذا الذي أحضره معه طلب مواشة من غير أيث وتفصيره، ومن إنيامه الشتري هذا بعد ذلك من غير تأخيره وإشهالاه على طلب الشفعة بحضرته، فواجب عليه أخذ الثمن هذا، وتسليم العار المشتراة المحدودة في هذا المحضر إلى علما الذي حضر ، وطالب بذلك، وسأل مسألته عن ذلك، فسئل، فيحد ذلك الحال لا يخلو: إما أن يقر هذا المدعى عليه يضراء الدار التي حدُما، وينك كون الدار التي حدُما للدعي هذا ملكًا للمدعى هذا.

وقى هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعى عليه: أحصر المدعى هذا عدة من الشهود، وهم فلان وفلان وفلان، وسأل الفاضى الاستماع إلى شهادتهم، فأجاء الفاضى إلى ذلك، فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقب دعوى المدعى هذا، والجواب من المدعى عليه بالإنكار من نسخة قرئت عنيم، ومضمون تلك النسخة:

1904 - وإن كان المدعى عليه الكر غيراه هذه الدار المصودة وأقر با سوى الله من جوار المدعودة وأقر با سوى الكان من جوار المدعى وطلب التنفية بالفليس، يعتبج المدعى إلى إليات الشراء عبيه فيكتب في المحتفرة في هذا المحتودة إلى عليه الشراء المكتب في المحتودة في هذا المحتودة في هذا المحتود وفيجه إيجاء علكر علان الكامي عليه الشراء والمبض على ما ادعاه وأحضر المدعى نفراً ذكر أنهم ضهوده وهم علان وفلان إلى خوره فشهد قل واحد منه بعد الاستشهاد عقرب دعوى المدعى هذاه والخواب من المدعى عليه هذا الدي عليه هذا الدي أسفر وبحر بنين أز بالإن ابن فلان حند والا موضع و حدود وي دري محضر باد كرده أسفر وبن مدعى سزاور تراست مدين عماله بحكم شيفه جواز بخانه كه ملك الدي عدى محضر باد كرده المدى منه دوين محضر باد كرده مدعى سزاور تراست مدين عماله بحكم شيفه جواز بخانه كه ملك ابن عدمى است در همستاركي ابن خانه كه حريده شده است و جنان كه درين محضر باد كرده هدى است.

١٧٥٨٤ - وإذ كان المدعى عليه من الابتداء أنكر الطلبين، وأفر بما سوي ذلك،

یکتب می المحضر: أحصر المدعی تعراً ذکر أنهم شهوده، مشها، کی واحد منهم کو اهی می دهم که چون این مدعی را خبرداشد سغربدن این مدعی علیه این خانه را که درین محضر باد کرده شده است خریدی وی وی شفعة طلب کرد مراین خانه طلب موالیه بی هیچ درنك و تأخیر و بزدیك حریده این مدعی رفت که وی نزدیکتر بود موی بی هیچ درنك و ناجر إلی آخره.

وإن كان الله على بدعى الشفعة بسبب الشركة في المشارى يكتب في المحضرة فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحصره معه أن هذا الذي أحضره معه السنرى من ضبعة كذا تصفها، ودلك سهم من سهمين مشاطًا غير مقسوم، وأن هذا الذي حصر المفيعة شفعة شركة إذ النصف من هذه الصبحة المحدودة ومو سهم واحد من سهمين مشاعًا ملكه وحقه.

#### سجل هذا الحضرة

4000 - يقول القاضى فالاد إلى قوله وحكمت على ملان الزفيلا المدعدة على ملان الزفيلان المدعى عليه حذا في وجهه بحداً فالملاعى هذا بجميع ما ثب عندى بشهادة هؤ لاء الشهود من شراء المدعى عليه هذه الدار الحدودة عبه بالشمن المذكور فيه ، ومن كون هذه الدار المحدودة فيه بالثمن المدكور فيه ، ومن كون هذه الدار المحدودة فيه بالثمن المدكور في يو المحدودة فيه بالثمن المدكور في يو جوار مالازقة على النحر المذكور فيه ، ومن كون هذا المدعى هذا حيل أخير بالشراء المذكور فيه الدار المحدودة المدكور فيه الموار المحدودة المدكور فيه الموار أم المدعى عليه هذا ، و فضيت للمدعى عليه هذا على الندى عليه هذا ، ومن المدعى هذا وكان ذلك كله منى في وحه المتحاصمين هذا، وكان ذلك كله منى في مداسل قصادى على مذا من إلى المدعى عليه هذا ،

# محضرني دعوى الزارعة أأا

١٧٥٨٠ - يجب أن يعلم أن الحنصرومة من المزاوع ودب الأرض قد تقع قسيل الرواعة وقد تفع بعد الوراعة ، فإن كان قباء الوراعة. فإنما بنوجه الخصومة إذا كان المذر من فعل المزارع، فيأمه إدا كان من قبيل رب الأوضو فيلا تشوجه المحبصة مدَّة لأن لوب. الأرض أن يمتنع من المصي على الرازعة في هذه الصورة.

ثُم إذًا كان البدر من قبل الزارع، وأواد إثبات المزارعة يكنب في المحضور: حضو وأحضره فندعى هذا الدي حضرعني هذا الدي أحضرومعه أبأهذا الدي حصر أخذ من هذا الذي أحضر ومعه جميم الأراضي التي هي له بفوية كذا من رستاقي كذا، وبيُن حدودها مزارعة ثلاث سدن، أو سنة واحدة على ما يكون الشرط سنهما من لفان تاريح. كَمَّا إِلَى كَنَّا عَلَى أَنْ يُورِهُ عِنَا بِينَارِهُ وَنَقُرُهُ وَأَعُولُهُ مَا بِدَالُهُ مِنْ عَلَهُ الشَّفَاءُ والصيف . ويسقيها ويسعهدها على أناما أخرج افه سها من شيء من دلك، فهو يبنيها تصفان، وأن حذا الذي أحصبوه معه دفع عدَّه الأراضي إليه موازعة بهذا الشوط مؤارعة صحبحة مستجمعة شرائط الصحف ثم إناهذا الذي أحصره معه يستم عر نسليم هذه الأراضي وابع أبغ عهاء فواجب عليه نسلبه ها ما الأواضي بحق فقاء لله الزهة، وطالبه بالجواب عن ذفك و وسأل مسألته عن ذلك سنل، فأجاب.

وإن كان ففمرارع صلك يكتب . لدعي هذا الذي حضر عفي هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمه صف أو رده مذا تسخه البسم الله الرحمي الرحيم، ويشبخ الصاف من أوله إلى أحروه به يكتب. ادعى عليه حميع ما تصميه الصك هذا المحرك نسخته إلى هذا المحضر من الدفع والأخذ مزارعة بالتنسيب "المذكور في الصك على بطق به الصك من أوله إلى اخبره مشاريخيه، وأنَّ الواجب على هذا اللهي أحيضيره سعبه تسليم هذه الأراضي بحق هذه المزارعة، وطالبه بذلك، وسأل مسألته عن ذلك.

وإن كانت النازهة بعد الزراعة، فإن كانت العلة فانمة في الأرض بكتب المعضر.

<sup>(1)</sup> وفي الأصل الرراعة .

<sup>(</sup>٢) و في الأصيل. خالست

على المثال الأون إلى قوله : موارعة صحيحة مستجمعة شرائط الصحة ، ثم يكتب وأنه ورحها حنطة مثار بدوه ويقره وأعوانه ، واليوم هي فالمة تابية فيها ، ويذكر أنها سنيل ، أو فصيل العمل بحو ما يكون ، وإن جمع دلك بينهما بالنبرط المذكور عبد نصفان ، وأن هذا الذي أحضره مع نصم بمنعه عن العمل ليها ، والحفظ بغير حق عواجب عليه قصر بده عن ذلك ، وترك التعرض له إلى أن بدرك الروع فيقيض هو حصته ليفسه بعد الحصاد ، وطالبه بذلك ، وسأله مساك

وإن كان الزرع قد أدرك واستحصده فالمزارعة تكون في اخارج، فيكتب في المحفر على تحو ما ذكر نتا إلا أن هها الا يكتب وهي فاتمة ثايته فيها، ولكن يكتب والت زرعها حنطة بيفره ويشرع، وقد أدرك الخارج واستحصات وأنه سنشرك بينهما باللبرط الفذكور ويا بصفال، وأن هذا الذي أحضره معه يتعه عن أحد حصته من ذلك، وهو كذا وطاب بالحواب عنه، وسأله سبأك عن ذلك، فستل فأحاب.

منحل هذه الدعوى إن كانت المنازعة قبل الزارعة يكتب بقول الفاصى: قلات إلى موضع الحكم على نحو ما سيق، ويقول في موضع الحكم، وثبت مدن بشهادة عولا، الشهود العدلين جميع ما شهنوا به من أحد هذا الذي حضر الأراضي المحدودة المذكورة هيم من هذا الذي أحضره ماء مراوعة صحيحة أمالسرائط المذكورة فيه دين هدين المتحاصمين في وجههت تسأنة المحي هذا حكمًا أبرمته، وأمرت المدعى عليه بنسليم هذه الأواضي بشكورة للمدعى هذا، ويتو السجل.

۱۷۵۸۷ - وإن كانت للنازهة بعد ما استحصد الزاع يكتب في موضع الحكم: و حكمت على فلان الن قلان من كما وكذا إلى أخره، وأمرت الما عي عليه به فع تعليمه هذا المناعى، وذلك النصف من جميع ما خرج من الأراضي المذكورة فيه يحكم الزارعة المذكورة فيه، ويتم السجل

۱۷۵۸۸ - وإن كنان المزارع استنع عن العسمل قبيل المؤارعة، والبيذر من قبل رف الأرضى، والحداج رب الأرض إلى إثباته، بكتب من نقح صورا وأن هذا الذي أح صوره معه يمنع من العمل في الصيعة المذكورة الذي ورد عليها عقد الزارعة.

<sup>(1)</sup> هكدا من الأصل، وكان في ط: أ فصين

١٧٥٨٩ - وإن كان بدعي مقد الثرارعة بعد ما استحصاد الزرع، و ترجت الغلة، فالدعوي يقع في الخارج: فوكتب في للحصر: وأن هذا الذي أحضره معه يمتع عن تسليم حصة هذا الذي حضر إليه.

## محضر في إثبات الإجارة:

· ١٧٥٩ - وجل أجر أوضه من إنسان مدة معلومة بأجر معلوم اليزوع فيها ما بد: له من الحنطة أو الشحيس، أو غير فلك، وملكم الأوض إلى المستأجر، ثم إن المؤاجر أحدث بده على الأوض قبل مضى المدة. واحتاج المستأجر إلى إنبات عقد الإجارة.

فإن كان لعمه الإجازة صلك كتبه المستأجر لنصبه وحت عقد الاستنجار؛ ليكون حجة لد، وأشهد على ذلك بكتب في للحضر. حضر وأحضر، قادعي هذا الذي حصر على هذا الذي أحصره معه جميع ما تضمته صلك الإجازة، وهذه نسخته، ويحول صلك الإجازة في المحضر من أوته إلى آخره، ثم يكتب بعد الفراغ عن غويل صلك الإجازة الأعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحصره معه جميع ما نضمته صلك الإجازة الحول المحت إلى هذا المحضر من إجرة هذه الأراضي المبين موضعها وحدودها في هذا الصلك اللحول إلى هذا المحضر من أوته الإجازة المحل المائة المحروبة بالأجرة المذكرة فيه و تسليم هذه الأراضي المحتورة فيه من المحتورة فيه من أوله إلى أخره مائتاريخ المرأخ هيه، شران هذا الأجر الذي أحضره سعه المحتورة بلا يحر الذي أحضره سعه المحتورة بلا يحتورة منه من غير فسخ أحدث بده على هذه الأراضي المحتورة فيه فيل مضى منة الإجازة هذه من غير فسخ جرى بينهما مغير حق، هواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها إلى هذا المستأجر لينغم بها من حيد المثال مسأله عن ذلك، وسنا من حيث الزواعة نمام الذة المضروبة فيه، وطائه بذلك، وسأل مسأله عن ذلك، وسئل منائل عن ذلك، وسئل منائل منائل المنارسة وإنه تعان أعلى .

#### سجل:هذه الدعوى:

۱۷۰۹۱ - صدره على الرسم الذي تقدم ذكره إلى قوله: وثبت عندي اسبيجار قالان هذا الذي حضر الأراضى الميل حدودها في هذا الصك للحول إلى هذا المحضر الملدة المدكورة فينه بالبدل المذكور في الصلك المحول هينه من هذا الذي" أحضره معه. وإثبات هذا الذي أحضره معه بده على حدا الأرض البيئة فين مضى هذه الإجارة من غير مسخ جرى من أحد هذين المنخاصمين بغير حقء فحكمت بثبوت جميع ذلك من استجار مازي هذا الذي حضر إلى آخره بكات قوله (محكمت عند ثوته ) شاعدي

وإن لم يكن لعقد الإجارة صلك يكتب في المحضرة ادعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحصره معه شريه كذا من رستاق كذا، ومن حدودها سنة أو سنين أو ثلاث سبين من لدن تاريخ كذا إلى كذا مكذا ليزوع فيها ما بداله من غلة الشتاء والصيف إجارة سميحه وأد هذا الذي حضر استأجر هذه الأراضي المحدودة الذكرة بهذا البدل الذكور بالشرط المذكور فيه إجارة صحيحة إلى انحر ما ذكرنا، وفي الإجارة الطوبلة المرسومة بمخارى إذا وقع السليم والنسلم لم أحدث الآجر بدا على الستاجر في مضي القدة من عير فسخ جرى بينهما، واحتاج فلمناج إلى إثانت الإجارة يكتب المحضر على محو ما ذكرة لل

وية المسخت الإجارة الطويلة بفسخ المستأجر في أيام الاختيار بمحضوم من الطواجر، قطلب السناجر الأجره يرد بقية مال الإحارة والاحر ينكر الإجارة، ويحتاج المسأجر إلى إبانها كيف يكسد في المحضوع فإن كان للمستأجر صلك الإجارة، بحول الصلك إلى المحضر على ما ذكرما، ثم بعد الفراع عن تحويل الصلك يكتب ادعى هذا الفي حضر على هذا الدي هذا الفي أحضره معه حسيم ما تضمنه هذا الصلك من الإجارة والاستنجار بالشرائط الذكورة قيم، وتعجيل الأحرة، وتعجيلها وتسليم المعقود عليه وتسلمه، وضمنان الذرك كما نطق به صلك الإجارة المحول نسخته إلى هذا المحضر من أولايل النوء

وإذ كان هذا استأجر فسخ هذا العقد المذكور في الصك المعول تسخته إلى هذا المحضر في أيام الاختيار بمحصر من هذا الأجر الذي أحضره مع نفسه فسخًا صحيحًا، وقد دهب من هذه الأحرة الذكورة فيه كذاه يحصى منا مضى من منة هذه الإحارة إلى وقت فسخ المستأجر هذه الإجازة، فواجب على هذا الأجر إيضاء فية مال لإجازة

<sup>(1)</sup> وفي م: أطدهي أمكان: الذي .

الفسوحة إلى هدا الدي حضراء ويتوالحضرا

ربد كانت الإصابية فيد المستحدة عرف الإحراء يكتب المحصر على ورثة الأحراء على الشال الذي يكتب على الأحرالو شائر حيات و بريد فيهم، وأن هذه الإجبارة فيد المستخدة عرب قلال الأحرامة، وفهم عصى الماء تفصية إلى قوته وقت موت الأحرامة، من هذه الأحرامة تقدد ورثاني كذا أو صاريقية مثل الإسارة هذه من هذه الأحرة الاحراطيقيين، ويتم المحصر عنى حراما تقدم.

سمعلى هذا المحقير كما مناه إلا أنه بايد ذكر وفاة الأجر هذا، وانتعاض الإحارة بردانه ، ووجوب ردان في من الأحرة المعجلة على الأحرة ودنك كذا على وارث الأجر هذا الذي هست ، وإن كان المستأجر فدهات ، والأجراس، إلا أنه منكر ، واحتاج ورنة ولمستأجر الى إثبات الإحارة ووسخها ، يكتب المحصر على المنال الذن وكرانا، عير أنه يزيده فيقول ، والمسحت هذه الإحارة بموت المستأجر فلاء ، وخلصه من الرواة الله له حدا الذي حضره ، وقد قد ، من هذه الأحرة المنكروة قده عضى المصى من الماة من وقت عبد هذه الإحرة إلى وقت مرت أستأجر كذا ، وصيارت بعية مال الإجرة والمسوح - وبرانا من المستأجر المتوى هذا أور أنه هذا الذي حضره وحدا الأجرامي علم من هات ، فواجب عنه أداء بقدة مال الإحارة المسرعة إليه ، وبته المعمر

قال وقبي القاعمة: ووأب سحية مكتوبًا عن جدّى القناصي الإمام حيال اللين مستى الإسلام والمستنز مقتدي الأمه أي يكر محمد بن أحمد بن عبد الرحيم

المانا وكاراص الأصبي أأأناهب

الله منبوب منال الإجازة المنصحة بوقاة الأسر دينًا في تركة المستأجر.

٩٧٥٩٣ - صورته : تيت عندي بالبيسة التي قناءت عندي في سجلس قنفساءان لكورة لخارا مستجمعة شرائط صحة قبولها ووجوب القصاء بها لأحمد بن ديتار والهار كان هنديًا معنق اللها منجيد الرزائي الحسور اللَّاد الله وقديد مهام فهام الله كان استأخرهم السيدعمرين عثمان براعيد الرحص احسبني النبسايوري جسيع صل الكرم المهموط نستني يعصروا الذي موضعه مرزأوهم اقرية سنرحوث مرافريه بخاري مواعمل قر عنده، وغيرته من تبهر ماه حده الأول لزيق أرض للهذا الأجربوج الإحارة والاستنجارة والتاني كذلك، والذلك كذلك، ولزيق أرض فحمد اليردريس، أو العراريق أرض هذا الاجرابيا مئذه والمتاحل فيه يحدوده كالها واحفرقه واحميع مرافقه التي هي له من حقوقه بعد مقدمه ملة صحيحة حرى بنهماهي أندحار فدا فكر والمحدود فيه، ورراجيته وقصاء، مشرائط الصبحة كمها، وكان استأجر منه أصل هذا الكرع المحدود قبه ثلاثين ك مهوالهة أولها العشرون مزشه ووبع الأوناس شهور سة اثنين وحسسمانة بالة وحميين درهما غطرينية بخاربة سوداه فديمه صقدة جيدة على أنا بكوق تسام وعشرون استقلتها مزاغراللها بخمسة دراهم عبر سدس درهم من الأجرة المسعاة فياء والسة الإنهيرة تتمة هذه الشلاش سقية هذه الأحا فالمساة فالهاء وأن السبد حمر بن عشمان هذا كان أجره منه هذه المادة المذكورة فيه بهذا أبندل المدكور فيه الشرائط الدكارة فيه استنجاراً صحبحًا وإجارة صححة ، وحرى التقابض بينهما في الباذين .

1009 - تم إن هذا الاجر السبى بيه ترمى قبل مفتى سنة واحدة من مدة هده الإحارة، وانفسحت بقية هذا العقد بوفاته، وصارت هذه الأجرة انفيوصة المسماة عبه دينا هي تركنه لهيفا السبناجير كلها غير سدس فرهم منها، فقد ذهب بعض هذا السناس بيفي من افضى عن مدة هذه الإحارة إلى وقت وفاة هذا الأحر، ويعضه بإبراء المسناجير بيد عنه، وأن هذا التوقي خلف من الورثة السيد براهيم الله لم الما ويرثته أحرى له، وقد حلف من الداكة من سابقي سجسيع هذا العين برايادة، وحكمت الأحدين دينار هذا عسالته على السيد براهيم هدا يعي سجسيع هذا العين برايادة، وحكمت الأحدين دينار هذا عسالته على السيد براهيم هدا وقيصاه نقدته بعد استجماع البراهي في سجلي في سجلي في التحديد وقيصاه نقدته بعد استجماع شيرانط الحكم وجوازه بقائل عندي في سجلي قياسة في من الناس بكورة يخاري،

و كلفت هذا المحكوم عليه قضاء هذا الله بن مما في يدا من تركة والده المنوفي المسمى فيه ، و يركنه و كل دى حق و حجة و دفع على حصة و حجة ، و دفعه منى أتي به يوماً من الدهر . و أمر ان يكتب فلذا السحل بحسالة مغذا المحكوم له حدجة له على ذلك ، وأشهدت عليه حضور مجلس، وذنك كله منى في اليوم الأول من رحب شهر الله الأصم من شهور سنة ثلاثين و عمسمانة .

## معضرفي إليات الرجوع في الهية:

1994 - يكتب في المحضر : حضر وأحضر معه ، فادعى هذا الذي حصر على هذا الذي أحضره معه أن الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر وأحضر معه ، فاذا الذي أحضره معه أن مبلس الفقد قبضاً حسبسطًا ، حسبسطًا ، وأن الموهوب هذا الذي أحضره معه قبض دلك بنه في مجلس الفقد قبضاً حسبسطًا ، وأن الموهوب هذا الذي أحضره معه أنه وردد في بدوه ، ونم بتغير عن حاله ، وأن هذا الذي أحضره معه أنه حضر عي هبته هذه شبئًا ، فرجع هذا الذي حضر عي هبته هذه شبئًا ، فرجع هذا الذي حضر عي هبته هذه شبئًا ، فرجع هذا الذي حصر في تلك الهبة ، وطالب الذي أحصره عساليمها إليه بحق الرجوع ، وسالًا حسانًا على ذلك .

سجر هذا المحتمر على محوما تقدم، ويكتب في موضع الموت، وثبت عندى جميع ما شهديه هؤلاء الشهود من هية فلان هذا الذي حضر، كدا من فلانا هذا الذي أحصر، مده هية صحيحة، ومن فيضه ذلك منه في مجلس العقد قبصاً صحيحًا، ومن وجوع هذا الذي حصر في هنته على ما شهديه الشهود، فحكمت بصحته وجوعه في هيئه هذه، وفسخت الهيف وأعالت المرهوب هذا، إلى فدير ملك الواهب هذه، وأموت المرهوب له هذه يرد الموهوب هذه على واهيه هذا، ويتم السجل

## محضرتي إثبات منع الرجوع في الهية:

40 140 - ادعی هذا الدی حصر فی دفع دعوی هذا الذی احضره معه، وذلك لار هذا الذی أحضره معه «عی علی هذا الذی حضر أولا أنی وهیت ملك كذا إلی أخره، ورحمت فيما، فدعی هذا الذی حضو فی دفع دعواه هذا أن الوهوب قد ازداد في يديه زيادة متصلق وأنار جوعه ممتلع ، ويتم المحصر .

## محصرفي إثبات الرعو:

1909 الذعني مذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه أن مدا الذي حضر رحل من هذا الذي أحضره معه كذا فراك و من صفته بكدا ديناراً رهنا مسجوعاً . وأد هذا الذي أحضره معه ارتبن هذا النوب المذكور منه بهذه الدنظير المدكورة ارتبائاً صحيحاً . وفيضه منه يتسلمه إليه فيصاً صحيحاً . واليوم هذا النواب المذكور رجن في يذهذا الذي أحضره معه ، وأن هذا الذي حضر قد احصر هذا المال ، قواحب على هذا الذن أحضره يبص مذا الحال، وتسليم هذا الوهل إليه ، وصابه بذلت وسائل مسائله عن ذلك .

• • • •

#### محضر في دعوى شركة العنان:

الاهلام ميورته ادهى هذا الذي حضر عنى هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي المحضرة معه أن هذا الذي الحضرة المعمد المركم عنان في تجارة كذا على أن رأس مال كل واحد منهما كذا على أن ينصر ذا في مال الشركة كداه ويتصرف كل واحد منهما برأيه على أن ما حصل من الربع فهو بينهما نصمان و را كان من وهره أ و خسران و ههو عليهما على قدر رأس مال كل واحد منهما و أحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة و خطفاهما حتى صار الدلان مالا و حداً ، وجملا جميع مال الشركة في يدهذا الذي أحضره معه وأنه تصرف فيه ، وربع كذا وكذا ، فواجب عليه اخروج من رأس والدومة من لوبع ، وذلك كذا وكذا ، فواجب عليه اخروج من رأس والدومة ومن حصته من لوبع ، وذلك كذا وكذا .

وإلا كنان على الشركة صف يستخ الصف حلى مثال ما تقدم، ثم يكتب في الصف الدعى عليه جميع ما تضمته الصف من الشركة في الحاء البين قادره فيه ، والربح المشروط فيه ، وخلط كل واحد منهم، وأمر مائه برأس مال مساحبه على ما يتعتل به الصف من أوله إلى أخره بنديج كذاء وجعلا حميع مال الشركة في يذهذ الذي أحضره معه، وأن هذا الذي أحضره وبح كذا كذا، فوجب عليه ود رأس مال مذا الذي حصر مع

<sup>(1)</sup> هكتامي منه وكان في الأصل وم: المسخ .

حميته من الربيع إلى هذا الذي حميل رأس ماله كفاء وحميته من الربيع كنده ويشم المعضر

## محضر في دفع عدّه الدعوي:

19094 الدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحصر معه في دفع دعوى هذا الذي أحصره معه في دفع دعوى هذا الذي أخضره معه قبل هذا الذي حضر شركة عنان برأس سال كذاء ودعواء قبله رد رأس سال وحصيته من الربح، وهي عليه في دفع الدعوى أنه ميطل في هذه الدعوى ؛ ما أنه قاسمه امثال، وصنيم إله رأس ماله وحصيته من الربح، وأنه أخد حميع ذلك منه بتسليمه جمدة ذلك أيه، وبنم المحضو

## محضر في إثبات الاستصدع:

4009 - صورة الاستصباع أن يدنع الرحل إلى رجن حديث أو تحاساً ليصوع له إنام أو منا أنسيت دلك و مراذ وافق ضرطه و فيس للصنائع أن يشع من التعهم و لا للمستصنع أن يتنبع عن القبول، وإن خالفه كان للمستصبح الخيار ، إن شاء صحه حديثًا مثل صديده و الإنام للسباع " ، ولا أجر له، وإن ساد أضدًا الإناء وأعطى الصابح أحر مثل عدله ، لا يجاوز مه المسمى .

عان و فق شرطه، وامتنع عن التسابس ، يكتب في المحضر، ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ديم إنه من المحاس كذا صفاء وأسره أن يصوع له مه إناه كذا، صفائدكا، بأجو كذا، ودمع إليه الأجر، وأنه قد صاعبه هذا الإناه على سواطفة سرطه، وأنه يمتع عن تسليم الإناه إليه و وواجب عليه تسليد الإناء إليه، وطائبه مالك، وسأن مسألته عن ذلك، فسئل فأحاب بالفارسية

قام كان الصائع خالف الشرط، وأراد السنصاح أن إضابه حديداً مثل حديده. يكنف يوعي هذا الذي صفير على هذا الذي أحضره حجه أنه دفع اليه كدا منا من البحاس

<sup>(</sup>٢) وقاف في الأصور - الصائح أ.

صمعته كاله ليصلوغ إناء به من قلت صفقه كنا بأخر انتقاء ودمع الها لاجراء وصافعه المالات منا فيرالعالما فنم براض) عواجب طبيع رد سال المحسل و الأحر الفاقس الليأن فقرهما وصفتهما فيه ورضاله بديك ويسأل مساكله عراقك بديران

#### محضرفي إثبات القود:

• ١٩ ١٠ ١٠ حدى حداثانى حسر على هذا الذي العسرة معه أن هذا لذي أحسرة معه أن هذا لذي أحسرة معه فن أمان الدولان الفلائي عبداً و سير حل سكين ما يبدى صورة ، و مرح حراحاً عبدك من مدهني مروة ، و مرح حراحاً عبدك من مدهنية و ورجب علم القصاص في الشرع ، وإن لم يكنب و فهلك ساعته و وكدلت لو كست عهد والمركب فلم يكنب من الكال العمرات ما لك يكمي أنصاً المركب وخلف هذا معتموا النصاص المناه والمركب من مستبعا النصاص المناه والمركب من المركب من منها النصاص المنها والمركب أنها المركب المناه المركب المناه المركب المناه المركب من المناه المركب المناه المركب المناه المركب المناه المركب المناه المن

 الحاصل أنه لا بد توجوب القصر عن من الفائل بالحديد، سوم كان الحديد سلاحة أو لمريكي، وسوم كان له حدة يبصح ، أو فيمن به حدة، كالمسود وسنجة الميزان، هذا على روايم الأصل .

وفكر الطحارى عن ألى حيدة وحمه الله . أنه إذا قتله يستمة حديث أو عدود لا حالة أنه الإيجاب العصاص وحديث أنه إذا قتله يستمة حديث الهيئات بعد القصاص والإيجاب أقالو لوسف ومحيد وحمهما القصاص وإنه أله الإيجاب في المحيد وحمهما الله على رواية الاحتى أنه أله أنه أله على لاحت الله المحارى أحقاد بالخشف والحواب في اختلب شدهما هي المعصل إلى كان العالب منه الهلاك، يحيد القصاص، وما لا فلاء وكذلك إنه وله المتوال أنه أو أمّاد مثال أن العالب المركى في القصاص حديثا ويربيب حق الاستوهاء الكل من المراق أو أمّاد مثال أن بيالا والكان الكان من المدارة الإيلان على محمد الكل من الموادة الكان الكا

وإن كان تعصيهم صعاراً ، وتعصيهم كاراً ، فقى تبوت حق الاستفاء للكبير خلاف محروف ، وإن كان القاصي عن براى ولاية الاستبهاء لدكبير ، يكتب المحصر بالسا الكبير ، توركت أسماء جميع الدونة في المحضر عبد ذكر قوله : وخنف هذا المفتول من الورنة كذا أولاً وذكر الصنعار والكبار ، تم يكتب: وأن لهذا الكبير حن استبشاء القصاص ، ويتوليحضو

#### محضرفي إثبات الدية

۱۷۷۱ بكت في المحسر ادمى هذا الذي حصر منى هذا الذي أحصره معه أذا مدال الذي أحصره معه أذا الدي أحضره معه قال أنه خطأ، فإن كان من سمهم دى نصل من الحال من الخاما إلى صدر فد تأخيات بذلك السهو بهاه يحرجه ومات من ذلك ساعتك أو لم يقل : فدات ساعتها وذكل قال أفدات أم يكنت الساعتها وذكل قال أفدات أم يكنت الوجب دية هذا القتول على مدا الفائل وعلى عافقه وهي عشرة ألاف درهم فضة أو ألف ديبار أحضر حالص حبّد موزيات خاصل مكة أو ماته من الإبل و فواجب على هذا الذي أحضره معد وعلى عاقلته أداه هذه الدية في هذا الذي خضره و طالته بالك و مشال سائله .

## محضرفي إثبات لفذف

1974 - الدعى هذا الذي حنفس على مذا الذي المنفسرة منعه وأورهنه الذي المنفسرة منعه وأورهنه الذي المنفسرة فلا الدي ورجب عليه حداً العنفس مناه بلدي الدين ورجب عليه حداً العنف المناسب المناسبة الم

## محضر في إلبات الوقاة والوراثة مع المناسخية:

۱۷٦٩٣ - صورة المباسخة: أن يوت الرجل، ويخلف ورثة، ثم يموت أحد ورثته قبل القسمة: ويخلف ورثة ، ثم يموت أحد ورثته قبل القسمة: ويخلف ورثة ، وجه الكتابة في هذا أن يكتب: حصر وأحضر، مادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع المزل الشني، ويذكر صفته وموضعه وحدوده يتسامه يحدوده وحقوقه، كان منكا وحقاً لقلان الن خلال القلابي والدهذا الذي حضر، وكان في يديه وقت ثمر وه اللي أن توقي، وخلف من الورثة امرأة له تسمى فلانة يست فلان ابن قلان، وإبنا تصنيه وعرالذي حضر وابنتين له فصليه إحداهما تسمى فلانة، والأخرى تسمى فلانة، لا وارث له سواهم، وخلف من التركة من ماله عقد المنزل المحدود في ميراثاً لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تمالي، للموأة النزل المحدود في ميراثاً لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تمالي، للموأة

وأصن السائة من تساتية أسهم، وتصبيحها وقسمتها من النين وثلاثير.

ييتهما، لمبرأة عنها أربعة، وللاين مها أربعة عنو، ولكل بنت منها سبعة، ثم توفيت
امرأة الترفي هذا وهي فسلاته هذه عنل هنفي حقها المذكور فيه من هذا النزل المعدود
فيه، وضفت من الورثة ابنا وابنتي لها، وهم هذا الذكورة فيه مي ذلك، وهي النمين
فيه، لا وارث لها منواهم، وصارت حصنيسا المذكورة فيه مي ذلك، وهي النمين
فرلاء المعمون فيه على فرائض الله تعسالي للابن من ذلك مهسمان، ولكل ابنة سهم،
هم توفيت إحدى هائين الهنتين المذكورة بن فيه، وهي قلالة هذه قبل قبض حصنها من
المؤرف المحدود فيه مسعة أسهم من المريضة أسهم مي النين وثلاثين سهما من هذا المؤرف المحدود فيه مساتي وثلاثين سهما من هذا الذي حصو،
المؤرف المحدود فيه مسعة أسهم من العريضة المؤولي، وسهم واحد من الفريضة
الثانية، وحلفت من لورثة منا لها وهي فلانة بنت فلان وأخا لأب وأم هذا الذي حصو،
وأخذا لأب وهي فلانة المذكورة، لا وارث لها سواحم، وصارت جسيع حصيها
المؤلورين فيه يمونها من أنا عنها لورثها هؤ لاء المسين فيه على قرائض الله للابنة النصف

واتساقى للاح و لأحب لاب، وأم يسهمها للدكر مثن حظ الانتين بالعصومة، أصل الفريسة من سهمين، وفلاغ لاب وأم يسهمها للدكر مثن حظ الانتين بالعصومة، أصل سهمان، وللاحة منها فلاقة أسهم، وللاحة لاب وأم سهم، وبصيب هذه التوفاة من التركين تعالية أسهم، وقسمت لمانية لمانية على منة لا يستظيم، لكن يتهما موافقة بالنصف، فضرر سهف الفريشة أشابقه، وذلك انتاد وقلانون، فيصبر سنة وسمون، كنا سمتوفاة الثالية هذه قدائمة ألولى، وذلك انتاد وقلانون، فيصبر سنة وسمون، فصار أربعة، عشرين، وهي تعتقم على ورنتها المسلمين فيه لينتها أثنى عشر من الركات الثلاثة هذا المنتين سهما من هذا المستول للحدود فيه الستان سهما من التركة الثانية، وشدنية أسهم من التركة الثانية،

فعاصل حصة الدي حصر من التركات الثلاث بالاختصار ببيعة أسهم من التي عشر سهماً من هذا المترف المعدود قيمة بوافقة بين سنة وخسين وبين سنة وتسعين مالئين ، وبعود كل حساب إلى ثمن الأول، فصار سنة وتسعين أنى عشر سهماً موهى سلها المثيل المحدود فيه ، ومنة وخسيون سبعة أسهم من أنى عشر سهماً من هذا المترك المحدود فيه اليوم في يد هذا اللذي أحضره معه وهذا الذي أحصره معه يمنع عن هذا الذي حضر حصته من هذه التركات الثلاث، وقالك سعة أسهم من التي عشر صهماً من هذا الذي حضر حصته من هذه التركات الثلاث، وقالك سعة وسعين سهماً من هذا الذي حضر على علم من ذلك ، فواجب على وسعين سهماً من هذا الذي حضوره معه قصر يله عن حصص هذا الذي حضر من المزل لمحدود فيه هذا الذي حضر من المزل لمحدود فيه وتسليمها إلى هذا الذي حضو، وطاله بذلك، وسال مسالته عن ذلك، فسئل، ويتم وتسليمها إلى هذا الذي حضو، وطالع بذلك، وسال مسالته عن ذلك، فسئل، ويتم المحضور.

## محضر أخر لهذه الدعوي:

١٩٠٦ - في رجل منات وترك السراة وثلاث للبن وللنب وهدمان أفأم هذه الأولان وفيل فسمة اليوات مات هذه المرأه، وتركت هذالاً لأده وصدوت حصتها مَمَ إِنَّا لَهُذَهِ لَأَوْ لَاهُ وَقَلْقِي فِيمَهُ لَلْهُو أَنْ تُوخَى أَحَدُ هَذَ لَاهِ البِّيعَ. ، ترك أخويل لأب وأم وأحكا لاب وأماء وصار عليبه مواثا لاخربه والحتما حضر رجل ذكر أبه يسمى محمد الن إلراهيا م أن إسماعيل من إسحاق. وأحضر مع نفسه وحلا ذكر أنه يسمى ناصر بي أنو فيهم بن إسماعهم بن إسماق، فادعى فذا أندي حصر على فذا الدي أحصره معه أن أباهما إبر أهيبر و إمدماهية التي إستحاق ترهي وخليما من الورثة أمرأة له تسمي ما مده بين عيمرين صداف الفلامي، وبلاية يني هذا لذي حصر، وهذا الدي أحضره معما وأحر يسمى عيسي وولتاً لعشمعي عانشة ولا وارت له سواهم، وحلف من التركة في يدحد الذي أحصر ومعدمن الصاحت كذاء وصاه فلت مراثا لورتته هؤلاء المسمين على مِ الفني فَدَّ مَا أَيِّ . المُعِلَّةُ التَّعَرِ، والبِالقِ بِينَ الْأَوْلَادُ لِلدِّكُو مِمْوَ حَظَ الأَسْبِينَ وأصف الهريضية من تباتيف ففيل فسمه المراث توويب معادة أمحولاه الأولاد ووصار فصيمه م تركة للبيد الأول، ودلك لمنها من هذا الصامت لهذلاء الأولاد للفكر مثل حق الانتيان، وقيا فيبوة الركيان، توفي حيلي أخر مذالة ي حضر، وحف من الورثة أحوين له لاف وأوهفا الدي حصره وهفا الذي أحضره معمه وأحفا له لأب وأع هدوه وحيار تصميه من التركين براهل الصادت ميراليًا لأحواء ولاخته هالاء، وبنغ سهام التركات كالها مائين وتعانى سهمًا، للمراة من لاكة البت الأولي خمسة وثلاثون سهمًا، وتكن برسيمون وليتك خسب وثلاثوه سهيكاء تدان انسماة معاده أجهولاء الأولاد مدين قبل قسيمة المرات الآول، وصار بصيمها، وذلك خمسه وثلاثون من مانتين وتمانين سهيئًا مير اتَّا بين أولادها هؤلاء، لكل ابن عشرة، ولنبت حميمة، لم مات عبدي قبل قدمتها بين اشركين، وإصار العبيبة من التركين منهمًا ، والله تعالون المرا مانتين ولسابين سنهما مبراتا لبن أحويه وأحتمه لكن أح نمان ويلاقون، وللاخت سنة عقراء فأصاف هذا الذي حصر من هذا الصاحت من تركة للبت الأول منحوق ساهما من مائيل وتساين سهمك ومن تركة انبت الثامي عشرة أسهم من خمسة وقلاقين سهماً من مهازين وفهائين سهيمًا ، ومن تركة البت النالت الدن وتلاتون سهمً ، من مائين وتُعادِن

سهماً ، فجملة ما أصاب هذا الحاضر من التركات كلها من هذا الصاحب مالة والتي عشر سهماً من مائير والتي عشر سهماً من مائير والتي عشر موافقة بجره من سنة وخمسين ، وكانت جملة حصة منها الذي حضر من التركات كلها قدر حملي هذا الذي حضر هذا لذي أحضره معه ينبع عن هذا الذي حصر هذا لمبلغ الذي أسبامه من هذه التي كانت النبات من هذه العسامت الذكور فيسه ، وذلك قبار حسيمها ، أو مائة والتي عشر سهماً من مائين ولمائين سهماً من هذا العمامت الذكور

## محضر في دعوى المنزل مبراثًا عن أبيه:

1919 - قد مراحلًا للحصر فيما بقدم، إلا أن فيما بقدم وضع السألة فيما إذا كان الورث واحالًا، وهذا الحضر فيما إذا كان الوارث عادًا.

1930 صورت: حضر وأحصر مقادهي هذا الذي حصر عني الالمال الذي حصر على هذا الذي المحدودها أحضر ومعه أن حصيع الدار التي في محلة كذا في سكة كذا حدودها كما بحدودها وحموتها أرضها وبناوه سقيها وعفرها وكل حق هو نها داحل فيها، وكل حق هو لها حارج سها، كانت ولكا لوائله فلان ابن فلان، وحقد وفي بدوه وقت تميز نه إلى أن توفي وحلت من الورثة الله فلان ابن فلان، وورثة أعرى سواه من البين فلان وفلان، ومن البنات فلانة وفلانة لا واوث له سواهم، وصارت هذا اله إلى الحدودة فيه الله على كذا سهم حصة هذا الذي حضر تلفا كذا عدا الذي أحضره على الذا الهما الذي أحضره حضرة وأنه كذا الهما إلى احرو،

1939 - وإن كان هذا الذي حضر يدعى جديع الغار لنفسه بسبب، قسمة جرت ين هولاء الورثة، بأن ترك التنوفي سوي هذا غزل من العشار والعروص والأراضي والنفرد، وحرت القسمة بين هولاء الورثة في تركة البيت بالتراضي، موقعت هذه الغار في نصيب هذا الالن، يكتب في المحضر: وخلف من التركة هذه الدار المحدودة، وترك مع هذه الذار المحدودة من العشار الطاء ومن العروض كذا، ومن التعد كذا، وقد حرت فيسمة صحيحة بين هو لاء الورثة بالتراضي، فوقفت هذه الدار هي تصبب هذا المدعى الذي تصبب هذا المدعى الذي حضره وقيض هذه الدار بحكم هذه الصبخة وقيض باقي الورثة الصبخة هم وحصيصهم، والدوم جميع هذه الدار مثلك هذا الدي حضر بالسبب الملك ذكرى وأنها في يدهنا الدي أحضره بعير حن، وأنه تبدع حبيع ذلك منه.

## سجل هذه الدعوى:

سبب ونديده على فقا للد حل منى انقدم، ويكتب في أخره، فسأن فلان اللامع هذا المذكور سبب ونديده على فقا للد حل منى انفاذ العصاء بانبت عندى على هذا اللدي عليه ، وأنفذت الفضاء بوفاة فلان، وأنه ترك من الورنة فلانًا و بلانًا، وأن الدار شحدودة كانت علوكة لوالد هذا المدعى قلان، وكانت في يعه وغت تصرفه إلى أن توفى، وتركها ميرانًا لورثته هؤلا، المسبب فيه، وأن فهذا الذي حضر كدام كذا سهمًا من حملة هذه الدار المحدودة ميه بغير حتى، وأمرت هذا المذعى عليه بتسليم حصة هذا الذي حضر من الدار المخدودة ته بغير حتى، وأمرت هذا المذعى عليه بتسليم حصة هذا الذي حضر من الدار المخدودة المحدودة فيه إليه، وذلك كله في مجنس فقه عندا.

١٧٩٠٩ وإن كنان المدعى يشاعى جنسيج هذه الدارات مده السبب الذي مشاه فكروه بكتب العاصى في العراضي يشاعل المتعند القضاء موفاة قلاف، وأله تراك من الوردة فلافًا و مالاً مراكة وأنه حلف من التبركة الدار المحدودة فيه وسواها من العشار والحروض والنفوذ كذا كفاء وأنه جرى بين هؤلاء الورثة المدمون فيه قسمة مسجيحة في حميع ما ترك من المتوفى علم المتعند في نصيب هذا الله عضر إلى الحدودة وقعت في نصيب هذا الله عضر إلى الحدودة.

## سجل في إثبات الوصاية

 ۱۷۳۹ - اومی هده الذی حضر علی ملة الذی احضر مدده، أن أخه هذا الذی سنسرهالان الن فلان تومی، وترك من الرزية أباه فلان، وأمه قلالة، ومن الدين قلاقًا و دلائل، ومن المدت فلانة وفلانة، لا و رث ته عبرهم، وأنه أوصى إلى هذا الذي حصر في صحة عقله وبدنه وجواز أمره في جميع نركته، وما يخلمه بعده من قليل وكثير، وأنه قبل هذه الوصاية ، وتولى القيام بذبك ، وأن لأخيه المت هذا على هذا الذي أحيضه م معيه كذا درهمًا وزن سبعة تقديلد كدا حالا، وأناله انسنة على ما ادعى، ولم يبدأ مجواب المدعى عب ؛ لأنه وإن أقر بالوصاية لا نشت الوصاية بإقراره على ما اعتباره صاحب الأفصية، وهو قول محمد أخراً: حتى لا يبرأ المدعى عليه عن اليمين بالدفع، ولأن الحواب إقابستحل معددعوي الخصم، وإقابهم ف كون الدعى حصمًا بإنبات الوصياية، فلهذا بدأ بغوله: وأدله البينة على ذلك ولم يكنب: وأحضر من الشهود جماعة، فشهدوا أن هلان ابن فلان أخو فلان ابن فلان هذا الوصي الذي حضر، وقد عرفوه معرفة قديمة بالسمه ونسبه ووجهه نوفيء ولرك من الورفة أباه فلالك وأمه قلالف ومن البنين فلائة وفلاأناء ومن البنات فلانة وفلالة، وامرأة اسمها فلانة ست فلان، ولم يحضرواء ولا يعرفون له وارئا عيرهم، وأن هذا المتوفي أشهدهم في صحة عقله ويدنه وجواز أمره أنه جعل أخاه هذا الذي حضر هنا وصيه بعد وفائه في جميع ما تخلفه وهو حاضر محسن الإشهاد، فقيل وصايته؛ وقد عرف القاضي هزلاء الشهود بالعدالة والوضاء في الشهادة، فسأل القاضي المدعى عليه هذا الذي أحضره معه عما ادعى عليه حَلَا الَّذِي حَصِرِ الأَحْبِ فَلاَنَ المُرْضِي مِنَ الدِّراهِمِ المُرْضِوفِةُ فِيهِ ، فأقر المدعى عليه حدا أن الفلاد ابن فلان أخي هذا الذي حضر عليه كذا كذا درهما وزن سبعة بقد كذا حالة، فسأل مدمى الوصاية هذا الذي حضر القاضي إنفاد القضاء بجميع ما تبت عبده بشهادة هؤلاء من وفياة أخيه فلان، وعدة ورئته ووصايته إليه، وإلزام المدعى عليه هذا ما أقر به عنده لفلانا من الدراهم الرصوفة فيه و والقضاه بقائك كله عليه ، ويأمره بدهمها إليه ، فأنفذ القاضي فلان القضاء بوفاة فلان ابن فلان أحي هذا المدعى الدي حضر رعدة ورثته فلان وفلان إلى أخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود، ثم أنعذ القضاء برصاية قلال ابن قلال، يعني الموصى إلى أخيه هذا الذي حضر في جسيع تركته ، وفيوله هذه الوصابة بما اجتمع عليه هؤ لاء الشهود، وذلك بعد أن انتهت إليه عدالته وأمانته، وأنه موصيع لذلك، وأنه أمره أن يقوم في جميع تركة أنحيه فلاذ ابن فلان مقام الوصي قيما يبجب في ذلك له وعليه، والزام القاضي فلان بن قلان المدعى عليه هذ ما أقر به عنده الفلاق الن ملان من القراهم الموصوفة فيه، وفضى بقات كله عليه، وأمر ، يدفعها إلى هذا الذي حصر وحي أحيه فلاد، وقصي بدلك كله على منا سبي، ووصف في مدا الكتاب يحضر ملايا، ودبك كله في محاس فضاء في كورة قداء وكم من أمل ماء الصنعة ببدؤان بحيرات الدعى مبيه ، كيمنا هو الرسم في سيحلات سنائم الدعناوي والخصومات.

الا ۱۷۳۱ - نسخة أخرى الدمى هذا الذي حصر على هذا الذي أحضر و معه أن الا ۱۷۳۱ - نسخة أخرى الدمى هذا الذي حصر على هذا الذي أحضر و معه أن فلان أو صي إبد و حميم و ترك بعد و قائم في تسويه أمور او لادا الصحار و 1۷۳ و فلاه و فلاه و في إحرار النشق من حميم النركة بعد وقائمه و فسر ف ذلك إلى مسيل العين و فيوب الرابعة الدمى المن الدي حضر و في هذا المومى بالما على هذه الوصاية من غير رجوع عنها و واديم و هذا الشيق حصر و بالى دنه في ند ورة أم ور الرائم هذا الموفى على الصحاء هو لا م و في إحرار الذلك من تركنه و مسوقه إلى منا أو على هذا الذي أحصر و كذار أو في يا وقت و عنها و كذار أو في المرابعة المنافى على على الله الذي أحصر و كذار أو في يا وقت و علم من قلك و يا في الله و منافى على على من عليه من قلك و يا الله و بالله مناف عنه و منافع الله و الله و و الله و منافع من قلك و وطاله بذلك و بالله و منافع من قلك و وطاله بذلك و بالله منافع من قلك و وطاله بذلك و بالله منافع عنه و عنه و قلك و منافع بالمنافع و المنافع و عنه و عنه و قلك و منافع المنافع و عنه و قلك و منافع بالله و المنافع و عنه و عنه و قلك و منافع المنافع و عنه و عنه و عنه و عنه و قلك و عنه و عنه و عنه و عنه و قلك و عنه و عنه و عنه و عنه و قلك و عنه و

## محضرفي إثبات بلوغ الينيم:

۱۹۳۹ - ادعی مدا الذی حضر علی مدا الدی آخضر، معانی معانی اداری معانی داراندی حضره معاد کال روسی آلیه بندویة آمور به بطوعاند و حفظ ترکته علی وارثان والمالی در امرتان و با مالی خده و وارثا عبره و رأنه للغ مسع الرجال بالاحتلام، أو بغوال بالسب، ویقوارد: طعی می تمان عشره صدة أو صبع عشره سنة و رآن می یده می ماله کفا کاما من ترکته آلیه، ما است عدید شمام جادره دلك إنبه.

## محضرفي إلبات لإعدام والإفلاس على قول مزيري ذلك

19117 - اوطى هذا الذي سطر عنر هذا الذي أستمر ومعه في دفع دعواد لمله ترجه الطالبة عليه لحما كدا درهما، ولرومه الخروج عنه إليه، ودوعي عميه في دفع دعواه هذه أنه مبعل في هذه المعوى ؛ وأنه فقير ليس مدمان، ولا هرص من العروض بخرج مذلك على حالة الفقر، والتنهيد ويه ولون الايعام له مالا والاعراضا من العروض معوج طالك عن حالة العمر، وهو الحتيار الحصاف، واختيار الفقيه أبر القاسم يتمي للشهاد أن يقولوا : إنه مقلس معدم لا بعد له مالا سوى كارونه التي عليه، وشاب بله، وقد اختيار أدره في السر والعلائية

#### سجل هذا الحضر:

1934 - يكتب في موضع الشوت، ونت عندي أنه معدم فقير لا يملك شيئًا سوى ثباب علله لني هي عايم، وسفوط مقالته بما عليه من المال للتاس، وحكمت الجميع ما تت علدي في كونه معدمًا فتراً لا يملت شائًا إلى أخره.

#### محضرفي إلبات علال رمضان:

١٣٦١ يكتب المعضر بسم رجل على رجل بال معدم مؤجل إلى شهر المعدد مؤجل إلى شهر مضاله، فيكتب: الاعي عدا الذي حضر على هذا الذي أسهر مين أذ لهذا الذي حضر على هذا الذي أسهر ومين أذ لهذا الذي حفر على حذا الذي أحضره معه كذا كذا دياراً ديناً الإزماً وحفا واحداً وبدين كذا، وكان مؤجل إلى شهر ومصالاً عنه السنة، وقد صار هذه التناثير حالة بلاحول شهر ومضاله في المنافي عليه بالكال، وينقر خلول وكون عناالمبوع فرد شهر رمضال، فيفيم المناعى البيه على كون هذا الدوم فرد شهر ومضال، عالمناهي والشهر ما الشهرة بالمنافية عنائل من غير نفير، وإن شاؤوا فسروا، فغالراً أنواهي من دعم أنه ما من شبال كن كه شهر رمضان المسال است، ولهم بالدوم المناه بالدين والمرابطة المسال است، ولهم تشهده والمناه على ذلك من غير نفير ماه والدوم المناه المناه والدوم المناه مناه المناه والدوم المناه والدوم المناه المناه والدوم المناه مناه المناه والدوم المناه والدوم المناه المناه والدوم المناه والمناه على ذلك من غير دعوى أحدى سمعت الشهدة والدوم.

# محضر في كون المذعى عليها مخدرة لدفع مطالبة المدعى إيادً<sup>(\*)</sup> باحضور مجلس الحكم:

1931 - يكتب في للحضرات حصر فلان وكبيل دلالة بابت باوكامة عنه، في الدخاوي والخصر مات ويصفة البيئة، وأحصر عنه فلائد إحسار وعلم الذي قصد على الدخاوي والخصر الدي أحسسر ومعه في دفع دعواء مسأله موكلة فلائد إحساز ها طواب دعواء ادعى عليه في دفع هده الدعوي أنها مخدره لا يخرج من مرافها في حوائجها، ولا يخالط في توجله ويكم خالفا في دعواء إحضارها مجدس الحكم، فواحب عليه الكف عن هذه الدعوي.

## محضر في دعوى المال على الغالب بالكتاب الحكمي:

۱۷۵۱۷ - وجل له حتى رجال مال، وتشهر ده عتى المال في بلده، والقيول خالب عن بلده، والقيول خالب عن بلده فيها ده شهوده عن بلده في معرده والدال الله الدى الله عليه فيه، فيجيه القاضى إلى دلك احداً تقول من وي دلك عاجة النام إليه.

الاتامان فلان را من ذكر أنه التحصير في دلت : حصر مجلس الحكم في كورة كذا قبل الشاصي فلان را من ذكر أنه سمين فلان من غير العصم أحصراء والانات عن العصم أحصراء و مدعى هذا الذي حضر أنه المعلم عالمان وسمى الان باكو الداماء وشدياء وحليته و يبالغ في نعريفه الفضى ما يمكن كذا كناه ديناراً دينا لازمان وحفا واضحا سبب صحيح و وبين السمياء و هكذا أفر هذا العائب المسمى المحلى في هذا المحضو في حال جواز إقراره و ونشره المحلى في هذا المحضو في حال لازما على نفسه و وحفا و احبا سبب صحيح إفراراً صحيحاء و ومدة عندا من حضر خدامة و وأن هذا المذه المدى محمر هذا و وأن شهود هذا المدى حضر عني وقف دعواه قبله المادة و ويراهما

الأذوقيء أبيماء

العائب المسمى المحلى هيه ليعد المساف والنسس من القاصي هذا استماع دعواه هذه على هذا الغذات المسمى المحلى فيه ، وسساخ البينة على وقفها الكتاب العكمي إلى قاصي بلذة كذا وبواحيها، وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم ، فأحابه إلى ذات ، فأحيض المدخي نفراً ذكر أنهم شهوده ، ومم فلان وفلان ، ويكنب أسامى الشهود وأنسابهم وحليتهم ومساكنهم على حسب ما ذكرما، فإذا شهاره عا ادعاه المدعى من أوله ، إلى أخرها ، وأشاروا في موضع الإنسارة ، عرفهم القاضي بالعد لذ ، أو لم يعرفهم ، وتعرف عن حالهم ، قظهر له عدالتهم ، بأمراً الماكت ما الحكمى على هذا

9 ١٩٦١ - صورة الكتاب الحكمى في هذا : بسيم الله الرحين الرحيم تكالى هذا أطاق الله بدا الله و والى كل من بصل أطاق الله بدا الله و والى كل من بصل من قصاة السلمين وحكامهم، وأدام هزه و هزهم، و سلامته و سلامتهم، والحسد لله و المسلمان، والصلاحة و سلامتهم و والحسد لله و المسلمان، والصلاحة و المسلمان قضاءى بكورة كلاء وأد والمرت بكتاء أنولى عمل القصاء بها و نواحيها، و فضاءى بها و نواحيها نافعة وأحكامى فيها بين أملها جاريه من قبل فلان، والحسدة على تعمامه التي لا تحصى، والاء التي لا تحصى،

۱۷۱۳ - وإن تماء كنب والذى ونفي تحرير هذه الكتابه إليه وإليهم أنه حضر مجلس قضاءى مكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سبة كنه وحل ذكر أنه بسمي خلان الفلامي مو غير خصم أحصره و لا الذي عن خصم أحضره مع نفسه و فادعي هذا الذي حصر على غالب ذكر أنه بسمي فلان الن الفلامي و وكلب المعموى من أو له إلى اخبره ثم يكتب: والتحمي مي سماع دعواه هذه على الغالب المسمى المحلي هيه وسماع البيئة على وفق دسوله هذا المكتاب الحكمي إليه و أدم الله وزيده وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمي وحكامهم، أدام الله عزهم وألى كل من ينطل إليه من قضاة المسلمي وحكامهم، أدام الله عزهم، وأجمته إلى دلك، فأحضر المناعي هذا نفراً ذكر أنهم شهوده، وهم فلان وقلان وقلان، فشها، كل واحد منهم عقيب الاستنباء هذا بعد المحوي والحواب الأن في هذه المحديد المح

<sup>(1)</sup> مكدا في ط. وكان في الأصل. فأمر أوفي ع: بأمر ..

الصورة لا جواب لكون الخصم عاللًا، فم يكتب من نسخة فرأت عليهم، وهذه مضعول تلك السخة، ثم مداغر غ س كنية الفاظ شهادتهم يكتب، قائم ابالسهادة تدلك على وجهها، وسافوها على سننها، فسمعتها وأشتها في التعصر الجندفي ديران الحكم قبل، ورجعت في التعرف على حافهم إلى من إليه رسم الركية والعابل التاحرة، وهم فلان وفلان، فيعد ذلك أن سب الكل إلى العدالة، فيكتب نسبو جميعًا إلى العدالة والرضا، وقبول أفول

١٧٦٣١ وإن سب مضهر إلى العدالة بكتب التسب فلان وفلان إلى العدالة والرفية وقبول الفرال، فقبلت شهادتيم لإيحاب العلم فيولها، ثم سألني الذعي هذا الدي حضيا ببدهدا كله مكانية القاضي فلان ومكانية كل من يعيل إليه كتابي هذا من فصاة المبلمين وحكامهم بجاجري له على من ذلك، وأجئه إليه، وكاتبته وإياهم بما جرى له عندي من ذلك معلمًا ذلك زياه وإباها منميًا ذلك إليه وإليهم حتى وله إذا وصل كنابي إلماء أو المهم، مختو مًا يخاتي صحيح الخندعلي الرسم في مناه، ونبت له من الوحية الذي يوحب العلم قبلة ، وقدم في سأن مورده ما يحق الله تعالى عب تقديم فيه عوفق لقور وبحث أن يجفط أحر الكناب عن إلحاق الاستنتاء ووهو كلمة إن شاوالة و لأن ذنك يأتي على جميع ما تذدم عند أبي حيافة، فببطل ٥ الكتاب، ويقر القاضي ولكناب على بزريشها فللمه ويعلمه فيصمونه ويشهاره أنه كتابه إلى قاضل كورة كذاب ورسم هذا الكتاب أنزيكب على ثلاثة أنصاف قرطاس أو أكثر أو أفل بفدر ما يحتاج إليه موصولة بعضها ببعص ويعون الكناب يعنوالين أحدهما مز الحارج والأخر مز الذاعل، فبكات من لجانب فلأبين من الكتاب إلى القاضي فلان ابن فلان قاضي كورة كذا وتو الحبيها بافسالقضاء والإمضاء بهذيين أهلهاء ويعلم على أوصالها من الخارج من الجانبين الوسل صحيح وعلى داخله من الجنائب الأنجن الخكم فة تعالى، ويكتب من والخارج مبوي نميم القاضي الذي كشب منا " الكتاب فحكمي في تقل الشهادة شوت وفرار فلاناس فلان لهلانا ابن فلان بكذا ديناراء ويكنب أسماء الشهود الذين أشهدوا

<sup>(</sup>۱۱) وهي م: النه الكثاب الكناب الحكمي أ.

<sup>(</sup>٦) هكت تي قارم وفي الأصل: شهدوا

على الكتاب! في أحر الكتاب وأسابيد و بسائتهم ومصلاهم ثم يوقع القاضي على حدار لكتاب من ويحه بخطه و يكتب في أخر مقول خلال في ولان ابن قلان الدلائي كتب هذا لكتاب على يأمري و جرى الأمر على ما يين هيه عدى وهو كنه دكتوب على ثلاثة أصاف في طمل من الكتاب موصوله بو ملتين مكتوب على كل و سال من وصليه من الحاجم الوصل صحيح من الحاجم ومن الذا في مكتوب على كل و سال من الحالم الحكم الحكم الحكم الحكم المتوب الحكم المتوات المتوب المناب الكتاب كلاه و أسهدت على مضمول مختوب منافقي الحكم والمتوب المتوب المتوب المتوب المتوب المتوب المتوب المتوب على الحكم المتوب المتوب المتوب المتوب على المتوب الكتاب على والمتوب المتوب الكتاب والمتوب المتوب الكتاب والمتوب المتوب الكتاب والمتوب المتوب المتوب والما الكتاب والمتوب المتوب الكتاب والمتوب المتوب المتوب الكتاب والمتوب المتوب المتوب الكتاب والمتوب المتوب المتوب المتوب الكتاب المتوب المتوب المتوب الكتاب المتوب المتوب المتوب الكتاب المتوب المتوب المتوب الكتاب المتوب المتوب الكتاب المتوب المتوب المتوب المتوب المتوب المتوب الكتاب والمتوب المتوب المتوب المتوب المتوب الكتاب والمتوب المتوب المتوب الكتاب المتوب المتوب الكتاب المتوب المتوب المتوب الكتاب المتوب المتوب الكتاب المتوب الكتاب المتوب المتوب المتوب المتوب المتوب الكتاب المتوب المتوب الكتاب المتوب المتوب المتوب المتوب المتوب المتوب المتوب الكتاب المتوب ا

## كتاب حكمي أيضًا ونقل كتاب حكمي:

1971 - يكتب به داهده والشاء على بحو ما اضعه مرض على فلات الفاد نعالي بقاء المختلف والمحتلف المحتلف المختلف المحتلف المحتلف ويتسلح الكتاب من أوله إلى الحراء ويتدلخ التقرع من سلحه بكت عرض على هذا الكتاب، وزهم أنه كتاب دولا الن الحراء ويتدلغ التقرع من سلحه بكت عرض على هذا الكتاب، وزهم أنه كتاب دولا الن طبعه ويعو ها فلي سلم، أولئك وأشار إلى عن معنى نقل شهادة على دلان القام من يعنى الذي جاء بالكتاب وأن الشهود عنه فلان الذكور باسعه ونساه في هذا الكتاب غائب عن هذه البلدة مقيم بكورة كذا، وطالب من ها حدا الكتاب إلى محلب أداه الما بقداء الفاضل فلان، فسأل هذا بعدا الإسلام ولان ولان قبدا بعدا الإسلام الكتاب إلى محلب أداه الما بقداء الفاضل

 <sup>(3)</sup> هكذ في شهم ، وكان الأصل العلى ذاك كالمارة

<sup>10)</sup> عاملًا هي صوفه، وكان في الأمس: "وسهد العامس أو وكيل الشهودان.بي " " إلَّج

على أثر هذه الدعوى أن هذا كتاب فلان لبن فلان الفاصى بكورة كذا مختوم بحدمه موقع بتوقيعه كتبه إليه ، وأشار إلى ، وقالا : وقد شهدنا على خاته وعلى ما في ضبته في سعى ثبوت الشهادة لعلان على خلان بكفاء فسسعت شهادتهما ، وقبت عدى عدالتهم من جهة من إليه النزكية بان حيثه فقبلت الكتاب، وفككته ، ووجدته معنون الداخل وإخارج موقع الصدر ، والأحر معلم الأوصال طاهراً وباطناً على الرسم في كليه الفضاة ، قصح عدى ، وثبت على أنه كتاب فلان القاضي إلى كتابه في معنى كفا حال كونه فاضياً ، ثم سألني هذا الذي عرض على مذا الكتاب نقل ذلك إليه ، فأجبته وأموت بكتابي هذا ، ويتم الكتاب على نسل ما تقدم، وإن كان الكتاب الذي احتبح إلى وتاب أحر فترنيه على نحو ما نكرناً .

## سجل<sup>(۱)</sup>نی ثبوت ملك محدود بكتاب حكمی:

المنافق مجلس القائل المستو والدعاء على نحو ما تقدم: يقول القاضى، فلان حضوض في مجلس القضورة على المحرورة كذا فلان، وأحضر مع نفسه قلائا، فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كما على حضر وحقه، وفي يدهذا الذي أحضره معه بغير حق، فواجب عليه، ملك هذا الذي حضوه وطائب بقلت، وسأل مسألته عنه فسنتل فأحاب بالقارسية: ابن خاله كه ابن مدعى دعوى ميكند ملك من است وحق من ست، والذ دروست من بحقسب وكلفت المدعى هذا إقامة الحجة على دعواه، فعرض على كتابًا حكياً هذه المحتملة، وينسخ الكتاب فككس من أوله إلى أحره، ثم يكتب فعرض على كتابًا كتاب، وزعم أنه كتاب فعرض على كتابًا والله بدوت ملكية هذه الدار بحدودها وحقوقها إلى موقع بنو قبعها مخترم بحاقه كتب، وعو يومني نكورة فذا إليك، وأشار إلى نلكتاب وإلى وعو يومني الأن فاهم بحقه شهوده، وشهد على مضعونه وخافه بنو قبعها مخترم بحاقه كتب، وحو يومني قاض بكورة فالله الاستماع إلى شهادتهم، وماضية البيئة،

 <sup>(1)</sup> احكفا في طوم، وكان في الأصل: أسحضو
 (2) مكما من ظاء وكان في الأصل: وعليه ...

فأجبته إليه ، وشهد شهوده هؤلاء أن هذا الكتاب ، أشار إلى الكتاب المحصر مجاس الحكو- كناب قاضي بلدة كذا كنه إليك وهو يومئذ قاضي بلدة كذا بشرت ملكية هذه الدار المحدوده لهذا الشعى الذي حرض هذا الكتاب، وأشاروا إلى المدعى هذا مختوم محتمه موقع لتوقيعه وأشهدنا على مصمون هذا الكتاب وعلى محتمه وفسمعت شبها دنهم ورجعت في الثعريف عن أحوالهم إلى من إليه التم كية والتعديل بالناحية ، فسنب الثان منهم إلى جراز الشهادة ودول القولء وهما قلان وقلاب فقبلت الكتاب. وفككته بمحضو الخصيمين، فوحدته معنون الداحل والحارج موقع الصدر، والأخر معلم الأوصال طاهراً وبناطأت وقد ألنت أسامي الله يهود عي اخبره كمه هو الرسم في كناب القضاة فقيلته ، وثبت عندي كون هذا الكتاب كتاب قاضي كورة كذا كتبه إلى . وهو يومئذ قاصي بها مي ثبوت ملك مقا طحدود لفلال مقال وكونه في يدي فلال هدا بغير حقء وقد أشهد هؤلاء الشهود على مفسونه وختمه، وصبح عندي مورده، وثبت عندي جنميم ما تصبحته و فتعرضت ذلك على المدعى عليمه وأعلمته مجنميم ذلك. ومكنته من إبراد الدفع إن كان له دفع، فلم يأت بالشفع، ولا أنى بالمخلص، فظهر عمدي عجزه عن ذلك ، ثم إلى هذا المدعى الذي عرض الكناب سأنني الحكم على هذا المدعى عليه مَا نَتَ عَندَى له مِن ذَلِكَ ، فَأَجِبُتِه إلى ذَلِكَ ، وحَكَمَتِ لَهِذَا اللَّهُ عَلَى هَذَا المدعى عليه علكية هذه القار الحدودة إلى أحره -رائه أعلم-.

# محضر في إقامة البيئة للكتاب احكمي في دعوى المضاربة المذكورة والبضاعة المذكورة:

9774 - حضر مجلس القصاء في كورة بخاري قبل الفاضي فلان اس فلان الن فلان، وبحقيه من غير حصم أحصره، ولا نائب عن حصد أحضره معه، فادعي هذا الذي حضر على غائب فكر أنه يسمى فلان، وذكر أن حليته كذا، وذكر أبضًا: أنه دلم إليه نسعين ويترا أحدو مناصعة بخارية حيدة والنجة موزونة بوزن سنحات سمرقته مضاربة صحيحة لا فساد فيها لبنجر حوفي دلت ما بذا له من أنواع التجارات حضرة وسفراً على أن ما مرزق الله تعالى في ذلك من وبح، فهو بنهما أثلاثًا، ثلثاء لوب لمال هذا الذي حضره وثانه تلمضارب هذا الفاقور اسمه وسبه ، وما كان من وصبعة أو خسران، فهو على رب المان هذا وأن المدعى عبه الغائب عن هذا قبض من هذا الذي حضر جميع وأس مال هذه المسارية الموصوفة فيه قبضاً صحيحاً في مجلس العقد هذا بدفعه إليه ذلك مضاربة، وأقر بقض ذلك على هذه الشرائم المذكورة فيه من هذا الذي حضر إفراراً صحيحاً صدقة هذا الذي حضر في دلك خطاباً ، ودفع هذا الذي حضر أيضاً إليه مشرين ديناراً من الذهب الأحمر المناصفة البخارية الضرب بوزن منجات أيضاً إليه مشرين ديناراً من الذهب الأحمر المناصفة البخارية الضرب بوزن منجات يسمو تند بضاءة صحيحاً ليوردنه عوض ذلك ما بداله من الموئ خالة اللتي تكون الانتذاذ الأحل ما بداله من الموئ خالة اللتي تكون بضاعة على هذا الرجه المين فيه قبولا صحيحاً ، وقبضه فنضاً صحيحاً ، وأقر مقسل ذلك منه خسمة على هذا الوجه المين فيه إقرار صحيحاً صدف هذا الذي حضر فيه خطاباً ، وأنه البوم غائب من كورة بخارى ونواحيها ، مقيم بقصبة أوزجند جاحداً لدعوله هازن ، فأنت بحصة هازن ، وأن له شهوداً على دعربه ههة إلى أخره .

## كتاب حكمي في إثبات شركة العنان في عمل الجلابين:

مالار ابن قلان ابن فلان، وأنه يعرف بأكدف يحه، وذكر أن حليته كذا، وذكر أنه يعنى مراحة مالار ابن قلان ابن فلان، وأنه يعرف بأكدف يحه، وذكر أن حليته كذا، وذكر أنه يعنى عدًا الذي حضر، وهذا الغائب المسمى اشتركا شوكة عن في تجارة الجلابين على تقوى النه وأد، الأمانة، والاجتناب عن الخيانة على أن يكون رأس مال كل واحد منهمة في هذه الشركة مائة وبنار من الذهب الأحمر البحارية الضرب الناصفة الجبه الرائحة الوزن بمنجات مبسر قند، فيكون جميع وأس مال هذه الشركة مائن وينار أحسر بخارية الفائب الفسمي فيه، يتجران فيه، ويتجرع كل واحد منهما بذلك كله حضراً وصفراً بتحارة الجلابين، ويشتريان ويشترى كل واحد منهما بذلك عابدر لهما، ولكل واحد منهما من السلم المها، ولكل واحد منهما من السلم المها، ولكل واحد منهما من

غَلَكَ بِالنَفِيدُ وَمُسَبِّعَةً . وَمُنْتُدُونُ وَسَدْسُنَ كُلِّ وَأَحَدُ مَهُمَا عَا يَعْفَى مِنْ مَنْكَ أَبِهُ مَنْفَةً ببغو لهماء ولكل واحد منهما مرالسلم الصاحة لمحلاين مي أمار لهم المهوده فيما سنهم ووساعراه ومدفرانكم واحدمتهما تدفرهده لشركة كثه إلى أي بند بمدو لهماء أو الكل واحد منهما من للاد الإسلام والخفر على أنا ما رزق العامل لوبح في هذه الشرائة يكون بشهما تصفينه ومايكون مراوصيعه أواخسران يكون عليهما بصمن أيصكه وأحصا كالمنهبارأت ماله المذكور براميحلس التبركة مذور حلطاءهماء واحملاومعيا الخلطاج وباللعشب للنامي فوه وحلاف سوك وأنو هو يعصول مموومان فلد الشركة الذكورة في عده قراراً صيحيحاً صيدته مذا الدي حضر فيه خطرنا وشهاماً من مجلس الكركة هدمه وذكر هدا الذي حجب أحلأ الرائه على العائب السمر أفيه مانة دعار حمراً مناصفه محاربه والحم حيفة مسجات سما فسافينا واجبًا وحقَّة لاه مًا يسبب فا في صحيح أقرضها فأذالني حصر إياه من مال نفسه إفراضاً فسجداً ، وأنه قبصها من هذا الذي حضر فرصاً صحيحاً. وحمنها وأسرماله المذكور في هذه الشركة ، وهكما أقر هذه الغائب المستراجية والحبال فسحة الأراري وتفاذ كفيد فانه في الواحرة كنها طائعًا بجريان طفد هذه الشركة المدكورة فيعاه ومحصول جميع رأس ملك عذه الشركة المكوره في يدمو و وقد اص مدا الذي حصد إياه مالة ديمره وقسطها منه على أنا حمه لما كار فيحم وأن هرامعة السالار المحلل المسمى فيه الموم غاتب عن كورة بخاري وتواحبها مقربو ببادة قدا جا حدًا دعوي هذا فتري حضر قبله بدلك كله إلى احرب

### محضر في إثبات الكتاب الحكمي:

۱۷۹۲۹ - حضر مجلس لعضاء في كورة معارى قس الدخي، قابان رحل داراً و مسلمي محمد ابن عمر مجلس لعضاء في كورة معارى قار قس العمد ابن عمد العدن الي بكر الشرمذي ، وهو موسيد وكيل عن أخوته الاسمى في يكوهر بنت ضمر بن أحمد البراي الترمذي النابت الوقالة عميم في جميع الدعاوى و اسمى ماك عدوقهم قبل .

١١) وفي الأحد : فراحة

المناسر أجمعين وفي فيضها لهم إلا في تعليل من يشهد عليهم، والإقوار عليهم، وفي يديه كتاب حكيل مكتب ب في عنوانه الظاهر مسبوالة <sup>(1)</sup> الملك الحق المين إلى كال من يصل إليه من فضاة السلمين وحكامهم من الموفق بن المنصور بن أحمد قاضي ترمة في مَمَل إِنْهِ إِنْ أَبِي بِكُو بِنَ طَاهِرِ بِنْ مُحَمِدُ اللَّعِرُ وَفَ بِأَ أُولِينَاهِ الْكَاغَدَى بجصمون الأذكار للطاربة يعضها ليعص في أحر كتابي هذاعلي حسب ما تغلبته كل ذكر مساء وهر مختوم بخنميء ونقش ختمي الوفق بن منصور بن أحمده وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يكني بابي بكر بن طاهر بن محمد الترمذي فكاهدى، وأنه بعرف بأولياه، فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لنفسه بطريق الأصالة، وغركليه الذكورين فيه يحكم أنو كالمة الذينة له من جهنهم أنه كان للشيخ محمد بن عبد الله ابن أبي بكر الترمذي على هذا الذي أحضره معه ماشي دينار وأربعين ديناراً ملكية بلحية [1] إلى هذا المحضراء والكتاب عردييش از فبطي كردناوي جراازين زرها كه مبدغ وصفت وجنس ووزن أن درين محضر وأن درين نامه باذكره، شده است، وأشار إلى هذا الحضر، وإلى هذا الكتاب ازين مدعى عليه، وأشار إليه، وإز وي ميوات خواره مردواز أن مالته است اين بيبي كوهر نام، ونسب وي درين منحضر ودرين لامه بالدكر ده نسده المست، وأشار إلى للحضر والكتاب ومه يسر صلبي ماندندكي ازينياد ابن مدهي، و آشار إليه و دوي ويكه من كلان ابن مناعي كه نام ونسب هر دو انعرين محضر وابن نامه ياد كرده شده است، وأغبار إلى المحضر والكتاب هذين، لا نعلم له وارثًا سواهم، وهبيكي زوهائيه دوي أن درين منحضر وابن نامه بادكرده شده است، وأشبار إلى المحضري، والكتاب بمراكي وي ميرات شده است مر ابن ميرات حوار كان را كه نام ونسب ابنين درمن محضر وابن نامه يادكرده شده است وأغبار إلى هذا المحضر والكتاب از وي باين، ثم كتب قاضي بخاري اخر هذا المعضو جوي الحكم متى يتبوت ما شهديه هذان الشاهدان

<sup>(1)</sup> مكتامي ظرم، وكاد في الأصل بسمالة الرحمن لرحيم عَي البني.

<sup>(1)</sup> وكان في الأصل وم " سلحية .

## كتاب حكمي أخر:

١٧٦٧٧ - حضير مجلس القضاء في كيورة بحاري الشيخ الإمام عميف النبين عبيد الغسى ابن إبراهيم ابن فاصير الخجاج الهروي والشيخ الحجاج محسود بن أحسد العدفار تفزوينيء وهويوهاذ وكبل المسماة توة العيرينك أبي معيمين فاصر الفزويبية التالت أبوكنالة عنهة بيرالدعاوي والخصومات، وإقامة البينات والاستحاع إليها بي لوجوه كلها إلا في الإفرار عليها، وتعديل من نسهد عليها، والمأذول له من جهشها في توكيل من أحماً من تحت بده بحك ما وكلنه به، وأحصر المعهم المبارلار أحمد بن بالخميل من الحمين الحجاج الجلاب، وادعى الشيخ الإمام عبدالذي هذا الذي حصر النصبه بالأصالة، وادعى الشيخ محمود هذا الذي حصر لموكاته هذه بحكم الوكالة عمي هذا الذي أحضراه معهما أن عمرين أبا نعيمين ناصر الحجاج الغزويني ترفيء وخلف من الورنة ابنة له لصابه تسميل فرخنده، وأخاله لأب وأم، وهو الشيخ الإمام عبد الغني هذاء وأخشًا له لأب وأم وهي موكلة محسودهذا الذي حضر لا وارث له سواهم، وخلف مرا فركته قريدي هذا الذي أحضراه معهما عشرة أعداد جلد قيمراه مدبوغ قيمة كل جلامتها أربعة دنانير نسبانورية القمرات جيدة رابحة حمرا مناصعه بوزن مشقيل مكة ، وصار جميم ذلك بمونه مبراتُ عنه لورثته هؤلاء المسمين فيه على فرانض الله تعالى للمنث التصعب والباعي للأح ولآخت لأب وأمء وأصل الفريضة مراثنين وقسعتها من سنة أسهم والبنت سها ثلاثة أسهم واللاخ سها سهمان واللاعث سها سهم واحده وأن هذبن البلذين حيضها أقيامنا المبنة الصادلة في منحلس القيصاء بكورة فنزوبن قبل القاضى عمر الن عباد الحبيد من عبد العزيز خليفة واللده الشيخ القياضي الإسام أبي عبد الله عبيد الحميد ابراعيد العزير فاضي كورة فزوين ونواحيها، فاقذ القصاء والإمصاء والإثابة فيه. وهي سجلس القضياء كورة ري قس القاضي محمد بي الحسون بن محمد الأستم أبادي حليقة والده الصدر الإصام أبي محمله الحسين بن محمد من أحجم

<sup>(1)</sup> هكذا في ظراء وكنان في الأصل في قدار وفي ع: شدر والمستحيج : أفسار وهو حيدان فارض من الصفيحة الفناسية كن الغراء ، له ذنب قوي معلطج ، وحشاء بين أصابع رحمليه بهيدي به على السباحة . يستوطل أن به وأنوبكا الشمالية

الأسيتر أبلدي فعضري خورية ويي ومواحدتها وخاملا الفعيساء والإمصياء والانامة ومها فزام الام ترفيقه ، محميع ما كتب في الكتاب المكمي الذي أورده من فاصلي كورة فزوين من وفاة عمر بن أبي نعيم بن ناصر الحجاج الفرويني هداء وتخليفه من الورثة بنتاكه تصديه وأخ وأنحذ له لأب وأم هؤلاه المسبقون فيه لا وارب فه سماءهم الكتاب الحكم إلى كإرمن يصل إليه من فنصباه الملمين وحكامهم، وهمه هدان الكنابان اللذان أوردعمها هذات اللذان حضه المتشار إلسهماء وأمراكل واحدا صهما لكنات حكميء وكان إفادة البينة من الدفين الددين حصوا في محلس قضاء كورة فزوين عند فاصبب عذ الكناب الحكمي، وفي مجلس أضاء كورة ري عند فاضبها هذا الكتاب الحكمي بعدما أنيت محمود مذا الذي حصر وكالنه من موكلته هذه مكورة قروس قبل قاصيب هذا محميع مه حري لهمين اللذين حصرا فبذه إلى كالمزيصل إليه مزافضاة السممن وحكامهم وأفاكار واحد من هذين التائين المدكورين فيه كان لناتبًا في الحكم والقصاء لكورته بوم أمر بكتابة هذا الكتاب إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة ملت ب عنه ""المذكور فيه حيل كرن الموت عبه الذكور فيه فاصلُ في كورته هذه الذكورة فيه تافذ القضاء والإمصاه والإبابة مهاء والبوم كإرواحه منهما بانباه والخكم والقصاء في كورته كما كان هما ذات عند من لمن أمر م بكتابة هذا الكتاب إلى هذا الليوم، و هذا الذي أحض ه معه في علم من هدين الكتابين الشار إليهماء فواحب عيم تسليم حصه الشيح الإمام خريدالغس هذا اللذي حضراس ذلك ليفرضه لنفسه وذلك صهمال مواصنة أسهمه وتسليم تصيب موكنته محمود هذا الدي حصر من ذلك، وذلك منهم واحد من مسة أسهم مرادلك ليقيمه لها شوكيلها وطالباه بقالته وسألا مسألته عزاذلك وسيثل فأجلب وقال: مرا از وفات نين نام برده، وار وراثت ابن مدهيةن وازين نامها حكمي علم بيست، وباين مدعيان هيچ دادني بيست، باين سبب كه دعوي مي كنند، أحصر هدان البدان حضرا نفرأ ذكرا أمهرث هوده ساء وهم قلاناء فكنب أسامي الشهود على هذا الوحه الشاهد الأصل الشبيع محمود بن ببراهيم ابن ملان المعروف بالسرواني ا ويكنب تحت هذا الاسو العرع عنه الشبع أحمد من إسماعين من أبي سعيد المعروف بالغازي سالاراله والشيخ الصابر محمدين أحمدين عبداله الصابع لمسحوي وساكن

الله مكتافي ما ركان في الأصل رطان عبياً.

سكة على رومي بناحية مسجد فلان.

قم كتب: والأصل الآخر الشيخ أبو الخين بن أحمد بن الحسن الفزويني التاخرة وكتب غيث المحمدان المسرويني التاخرة وكتب غيث السم هذا الأحمل الفاتي الفرع عنه الفرعان الملدان شهدان على شهادة الأصل الأول، والشيخ محمد بن أحمد بن محمد الكاسب غيث أسامي الفروع الفاتي وأنسابهم، والأصل الفائل الشيخ أحمد بن محمد بن محمد الخجاج الإسكاف!" المدروف به أحمد حوث "، ولم يكن لهذا الأصل فرعان الأنه شهد ينفسه و كان قاضي بخارى كتب في أخر هذا الحمد به عد ما شهد هؤلاء الفروع على شهادة ورث عليهم الحكمين بشهادة مؤلاء الفروع على شهادة هولا المدروع على شهادة

و آما لفظة الشهادة على الشهادة التي قرئت على الشهود هذا. كو اهى من دهم كه الكواهي داد صحيح من محمود من إبراهيم بن شرواي، وأبو الحسن بن أحمد بن الحين الكواهي وصعيب تفتند. هر يكي از ايشان كه گواهي من دهم كه اين هو دو نامه، وأشار الى الكاميين، يكي كابي در نامه، وأشار إلى أحد الكتابين بعيته نامه نائب قاضي شهر قروينست، ابن كه نام وي ونسب وي ونام ونسب منوب عنه وي، الله والله وي در دري محصر باد كرده شاه واين نامه ديگره وأشار إلى المحضر هذا، واين نامه ديگره وأشار إلى الكتاب الأحر نامه نائب قاضي ري است، كه نام ونسب وي، ونام ونسب منوب عنه وي، والمد ويره وأشار إلى الكتاب الأحر نامه نائب ماضي وي است، كه نام ونسب وي، ونام ونسب منوب عنه ويه واشار إلى المحضر هذا، واين المحضر هذا، واين كه نام ونسب منوب عنه وأشار إلى الكتابين بن يكي مهر مائب الختم والمحضر، وأشار إلى الكتابين بن يكي مهر مائب كرده شده است، وأشار إلى الكتابين محضر به وأشار إلى الكتابين محضر به وأشار إلى الكتابين محضر به ويكر مهر قاصي ري است ابن كه نام ونسب وي درين محضر بلا كرده شده است، وأشار إلى الكتابين ابن كه نام ونسب وي درين محضر ولا كرده شده است وأشار إلى الكتابين ابن است كه درين ديكر مهر قاصي ري است ابن كه نام ونسب وي درين محضر ولا كرده شده است وأشار الى الكتابين ابن است كه درين الكاب الكتابين ابن است كه درين المحضر والمحضر المحضر والمحضر وا

<sup>(</sup>١) هكذاني فل وكان في الأصل وم المسد الحجاج الكساني

محضر باد کرده شده است، وأشار إلى فلحضر وأنا روز که هر یکی از ایشان هر دو آن نفرمودند مشدش این نامه ، واکسار إلى الکتابین نائب بودند درین شهر خویش در عمل فضاه ازین متوب عنه حود که نام ونسب وی درین سخضر یاد کرده شده است و این متوب عنه وی نیز فاضی بود درین شهر شویش از ایشان همچنین نائب است اعد شهر خویش در عمل فضاه در همین متوب عنه خود از اس<sup>10</sup> روز که نفرمونند به فوشتن این ناصه، و أنسار إلى الکتاب تا امروز و مرا گواه گردانید برگواهی خود بدین هسه، و بغیر مونند مرا تا گواهی دهم برگواهی می دهم بر کوهی می دهم بر کوهی می دهم بر خوی است ایک ایک نائبهاده علی هذه الجماعة می آخره کما ذکر از فی آخره، و هذا انگرار خرامی و این هردو کرداید. حدو درین همه گواه گرداید، محضر» نم یقول و این هردو کوه اصل که مرابر گواهی خود برین همه گواه گرداید. محضر» نم یقول و این هردو کوه اصل که مرابر گواهی خود برین همه گواه گرداید. میزام و زاز شهر بخوی و نواحی وی غائب اند غیبت سفر حواله آهلم .

## كتاب حكمي على قضاء الكاثب بشيء قد حكم به وسجله:

۱۷۹۳۸ یکتب معد اتصدار والدهاد: حصر فی یوم کذار جل ذکر آنه بسمی فلان، و بنده کذار جل ذکر آنه بسمی فلان، و بنده و بخلا ذکر آنه بسمی فلان کذا، و بنده و بنده و بنده علی هذا الذی أحضره معه، و بسخ السحل من آوله إلى آخره تاریخه، ثم یکنب آن منا المدی حضرتی بد، ذلك، وادعی آن المحکوم علیه ذلال غائب عن هذه البلده مقیم ببلده کد و وأنه حاجد مدکیة المدعی به والحکم، و سالی مکاتب آدام الله علوه بذاك، والإشهاد علیه، و بنم الکتاب.

نسخة أشرى فهذا الكتاب: أنا ينسخ السجل في أخر الكتاب، فيكتب نسخة أطول الله مقاء الكتاب، فيكتب نسخة أطول الله مقاء القاضى الإمام ملان أخر كتابي هذا سجلا أعمله لقلان في ورود استحقاق كنا عليه الشلان، وإخراجه من يعه وتسليسه إلى المستحق المذكور فيه، وذكر حذا المحكوم عليه أنه الشرى ذلك من فلان المهيم بتلك الناحية، وسألتى إعلام القاضى فلان المهيم بتلك الناحية، وسألتى إعلام القاضى فلان المهدانة، والكتاب إليه، ويتم الكتاب.

<sup>(1)</sup> مكذا في ظاء وكان في الأصل وم - ران

سبخة أحرى الكتب بعد الدعاء والصدر الخريب كناني هذا على سبحل بذلته لعلان حكمت في له على ولان مكذا بشهادة شهود عدول شهدوا له عندى في مجلس قضامي على ما ينطق بالسجل المطوى عليه الكتاب بعدها ثبت فيه قضاءي و ومضى به حكمى افسالك مكانسته أدام الله عزه بقائك، والإشهاد عليه، فأجبت إلى المسؤول. -

## كتاب حكمي في دعوى العقار:

١٧٣٣٩ - إذا وقم الدعوي في العشار، وطلب الدعر من الفاضي أن يكتب لم مَمْلَكُ كَتَالُوهُ فَهِذَا عَلَى رَجِهِمِنَ الأَوْلَ : أَنْ يَكُونَ الْمَقَارِ فَي بِلِدَ المُدَعَى، ويكون المرعى عليه في بلد آخر ، وفي هذا الوجه الفاضي يكتب له ، وإذا وصل الكتاب إلى المكتوب وليهم كان المكتوب وليه بالخيار ، إن نساء بعث المدعى عليهم أو وكينه صع المدعى إلى الماضي الكاتب حس بصفيراله عليه ، ويستو العقار إليه، وإن شياه حكوبه لوجود الحجة، وسجل له، وكتب له فضيته ليكون في بدو، وأشهد على دلك، ولكن لا بست. العشار إليه؛ لأن العشار ليس في ولايته، فلا يفدر على التسليم، إلا أن العجز على التسليم بمع التسليم، أما لا بمنه الحكم، علهذا يحكم بالعقار للمدعى، ولكن لا يسلمه إليه ، فم إذا أورد المدعى قصيمة الغاضي المكتوب إليه إلى القاضي الكاتب، وأقيام سة على قضاء له ، فالعاضى الكانب لا يعبل هذه البينة؛ لأنه يحتام إلى تتعيذ ذلك العضاد، وتنفيد القضائه بمرلة القضاءه فلا يجوز على الغائب، وكذلك لا يسلم الدار إليه والأن السليم الدار فصاء منه ، فلا يحور على العانب " ولكن ينيعي للقاصل الكنوب إليه أولا أنه زدًا تُخي للم عني ، وحجل فق بأمر الله عن عليه أن يبعث مع المدعى أمت له يُسلم المدر إلى المدعى، فإن أبي ذلك كتب المكتوب إليه إلى الكانب كتابًا بحكر له فيه كتابه " لذي وصل اليه، ويحبره بجميع ما جري بين المدعى عديه وبين للدعى بحصرة المدعى، ويحكمه على طدعي عليه بالعقار للمدعيء ويأمره للدعمي عليه ألابعث مع المدعي أحد التسليم المفار إلى المدعى، وامتناعه عن ذلك، ثم يكتب، ودلك قبلك وسألني

<sup>(</sup>١) مكفة في تذوم، وكان في الأصل اكتابة الدعوي

المدمى الكتاب إليك، وإعلامك بحكمي له على طلال مذلك ليسمه إليه هذا العشار ، فاعمل في ذلك يرحمك القروابال بما يحق القاطبك، وسلم العدار المعدود في الكتاب حذا إلى المدمى خلال الن قبلان موصل كنابي هذا إليك ، فإذا وصل حدا الكتاب إلى القاصل الكانب يسلم العقاوالي الذهي، ويعرجه من يد استعى عليه،

الوجه الذاني. أن يكون لعقار في غير بلد الذي ، وإله على وجهين أيمياً: أذ يكون من المدالذي فيه المدعى عليه. وفي هذا الوجه أيضًا المساسي يكتب قد وإذا الوجه أيضًا المساسي يكتب قد وإذا الكتاب إلى المكتوب إبه محكم به للمدعى، وأمر المحكم عيه بنسليم لعقار إلى مله الأن العقار في والميد بنفسه ، ويصح لتسليم مه الأن العقار في والإينه ، وإن كان العقار في بها. أخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه ، فاقاصي بكتب له أيضاً إلى قاصي الملد الذي فيه المدعى عنيه ، والقاصي المكتوب إليه بالخيس، إلا شاء معت المدعى عليه ، أو وكيله مع المدعر إلى قاصي الملد الذي فيه المعقرة المدعى عنيه ، وإن شاء حكم به المعترة المدعى وصحل له ، ولكن لا يسام العقار إليه على تحو ما يساد الأن العقار فيه م والإيه .

## كتاب حكسي في العبد الأبق على قول من يرى ذلك:

سعر قندى، هاجير به المونى، وليس للمولى شهر أبق إلى سعر قند، وأحضا وبحل سعر قندى، ماجير به المونى، وليس للمولى شهود بسعر فندى، فا شهوده بحارى، وطلب الولى من قاضى بخرى أنا بكتر. بنا شهد منده شهرده، فالغاضى بجيره إلى فنكى معرفه على نحو ما بت فى الديون، غير أنه بكتب تهد عندى فلان ولان وفائد فندا أن بكتب ملك فلان المدعى عند، وقد بن إلى محرفه واليوم فى الدلان سعرفه فناه وفائد كذا، وفائد كذا، واليوم فى الدلان سعرفه بخير حن، ملك فلان المدعى عند، وقد بن إلى محرفه واليوم فى الدلان سعرفه بخير حن، ويشهد على كتاب شاهدين بشحمان إلى محرفه ، ويعلمهم ما عى فكتب حتى يشهدا عند فاصى سعرفه يحضر المحتى محرفه والتي فاصى سعرفه والمحتى سعرفه يحضر المحتى ا

شهادتهما بالإحماب فإدادنل القاصر الكانب تمهادتهمانا وثبت عبالتهما عندوابته الكتاب، وإلا واحد حلبة العبد المذكر رافيه متعانفًا لمّا شهداته الشهواد عبد القاضي الكوتي رداً لكنا بياء إدامتهم أن العبيد هذا عبير التسهودية في الكنابية. وإن كان موافقاً فيها الكتاب، ودفع العبد إلى انذعل من غير أن يقضل له بالعبد؛ لأن الشهود ليريشهدوا وحصرها الموساء ويأحفك وولاعن اللدع ويهمم النماس ويجمل في عيني المدادخ ألامن وصاص حتى لا يتعرص له أحد في الطريق أبه سرقه، ويكتب كنايًا (لي قافيي بخاري بذلك ويشهدت هدانا على كتابت وخنمت وعس ماغل الكتاب فؤد وصل الكتاب إلى قاصي بخاري و شهد السهود أن هذا الكناب كناب قاضي الممر فيدوخانه وأمرا المدعى أن يحضر شهوده الذيل شهدوه عنده أول مرقه فيشهدون بحصرة أممد أبه ملك حله المدعى، فإذا شهدو ابتلك ماذا بصع قاضي بخاري، احتلف الروايات حرالي يوسف وحسم الله، ذك في بعض الروايات: أذ قناصي لخباري لا يقضي للمبدعي بالعبداء لأن الحصير عانب، وولكن يكتب كانبًا أخر إلى قاصلي سما فند، ويكتب فيه ما حراي هذف ويشهد ساهديار على كنابه وخنمه وهافيه ، وبيعث بالعبد معه إلى سم قبد حتى يفصل به فاضى صمر فيد بالعبد بحضرة المدهى على . فإذا و بيال الكتاب إلى قاصل صمرقيف وشهد الشافيان صدبالكناب والخيم وعافي الكنداء وظهرات عمالة الشاعديء فصل للمدعى بالمد يحصره المدعى عبيده وإيراء كقيل المدعي

وقال في روية أحرى وهو الأصح أن قاضي بخارى بقصى بالعبد للمدعى.
ويكت إلى فاصل مد موفد كتابًا اخر حتى يبوأ كابن المدعى على الرواية التي جوار أويوسف رحمه انه كتاب لقاصل في الإمان وصورته ما ذكرنا في العبد غير أن المدعى إذا تم يكن لفة مأمول و لقاصي الكنوب إب لا بذعهها إليه أن ولكن بأمر المنعى حتى يجيء برجل لقة مأمول في دينه وعقله، بحث بها معم الأناا الاحتياط في دب الفرج واحب

<sup>(</sup>١) حَجُمُنا فِي الأصل ومَا وَكَاكُ فِي طَاءُ الجِومِ ..

<sup>(</sup>١٠) وفي الأصل إلا لاحترط

## رسوم القضاء والحكام في تقليد الأوقاف:

الا ۱۹۷۳ - يكتب: يقول الفاصى فلا قاصى كورد كدا وم احبها، مافذ الفضاء بها بعن أهلها من في فلان، وقع اختبار جهاعة من أهل حداعة مسحد، فلان في سكة في محلة فلان في كورة بخارى، وهم علان وفلان، وقع اختبارهم جميعاً اللهبام في تسوية أهور الأوة القالمان على المسابقة على حلان أن قلان أن قلان أن ملائية من المحرفات، وأن يكون هو الشرالي لما عرفوا من صلاحه وإمالته وكفايت وعقايته في المصرفات، فأعضيت اختبارهم، ونصبت أن مختارهم هذا قيما فيه اليقوم يحديثها وحالها وخياطها وصبيتها عن الإضاعة، وصرف ارتفاعاته إلى وحود مصارفها، ومراعاة شرط الواقف فيها عن الإضاعة، وأخد يتقوى الد، وأداء الأمائة والتجنب هن المكوره والغلام والحيائة في وأوصيته في دلك يتقوى الد، وأداء الأمائة والتجنب هن المكوره والغلام والحيائة في على الأمر الذي فلدته في دلك على وأسهدت عليه من حصوت في العرف به، وأمرت يكتبه هذا الذكر حجومة له في العرف على العدر بتوقيعه العروف، ويكتب في العره يقول: فلان ابن قلان جرى الشاعبي على الصدر بتوقيعه العروف، ويكتب في العره يقول: فلان ابن قلان جرى يدى

٧٦٣٦ - كنام، بكاب الفاضى إلى بعض الحكاء في التواحي لا ختيار القيم في الأوقاف أيد التواحي لا ختيار القيم في الأوقاف أيد الله المداف خلال كناريكم حالية عن قيم يتعامدها، ويجمع خلالها، ويصرفها إلى مصارفها ويصوفها عن الإصاعه وكافيته في دلك ليختار قيما داعفاف وأمامة وكفية في الأمور وصلاح ودبالة، ويكتب بالخواف على طهر كتابي هذا مندوحاً لأقف عليه، وأقلد من يحتاره الفوافة "بعوذ الله تعالى.

## جواب المكتوب إليه:

قد وصل إلى كتاب الشيح القاصي الإمام بديم نق أيامه، قرأنه وفهمت مضموله،

(١/ مكدا في ظاء وكان في الأصل وم، أوبصب

(١٧) حكمة في ظ، وكان بي الأصل وم. القرابة ا

واستانا ما أمرس به من احميان القيم للأوقاف السنواء إلى مسحد قرينتا و فوقع احبيوى واختيار الشامع من قريص للنياء سنوية أمور الأوقاف استوبة الى قريت على فلال بن « لان على ملان ابن بلان لا خرفتا من مبلاحه وصياشه وخفافه وفياشه وثقابته في الاصول وكينه مفيدًا أن الدوعة في بحصل من الزندعة و فقد الأواد على بحصل من الزندعة في قلك، وهو مشكور مداب على عد تجاني.

#### تقليد الوصاية

الاستهار أحدار ديا في نسوية أمور هذا الهمجر، ولأدد لهذا العمير من وهي بالمستهرات ولم يحمل أحدار ديا في نسوية أمور هذا الهمجر، ولأدد لهذا العمير من وهي يقوم في تسوية أمير دو ولا من أمل التسلاح والأسلة الديانة. وله كالمانة وله كالمانة الديانة وله كالمانة الديانة وله كالمانة ولا أحداثة في الأمراء ومعملت عن حال عد هذا الصعير هذا المدكور، فأحرتي جماعة والديانة والأسامة مشتهور الأنشالية والمواند في تجعيب قيمة في أسباب هذا الصعير الماكور فيه ليقوم لحفظ أمدانه وسائم أنها له وتعمل في تعديب قيمة في أسباب هذا الصعير الماكور فيه ليقوم لحفظ أمدانه وسائم أميانات، وقيل المتعارفية والإستهاعي الإسامة والاستعلال ما عراصه معارفية والإستفلال من المدانة والمستفلال من المدانية والمستفلال من المدان المانة في المدانة في المدانية والمعانة في المدانة في المدانية المدانة في المدانة في

# كناب إلى بعض الحكام بدلنا حية يقسمة التركة

### واختيار القيم للوارث الصغير:

# ١٣٦٤ - أطال الله بقاء الشيخ العقيد اخالت فلان إلى احره، هذا ربع إلى أن فلانًا من قرية كذا ترقي، وخلف من الورثة الله صغيراً السمه فلان ، وبنت كبرة السمه، فلان، من قرية كذا ترقي، وخلف من الورثة الله صغيراً السمه فلان ، وبنت كبرة السمه، فلان، من إفر ال كثيرة، وهانه السند استرلت على جميع من إفر ال حصة الصغير ، و نتراعه، من يدهده الكبرة ، وكانيته في ذلك لينسخ جميع المركة للحدودات ولمنفولات والحيوانات، ويستحص في ذلك عمن له حيو بدلك، ويقسم جميع النركه بين هذا الصغير ، وهذه الكبيرة على سمامها ، ويراعى في هذه ولقسمة العدل والإنسان، ويراعى في هذه وهداية ويفية . وبعد المستخر ، وهذا إلى الأقلاء القوامة في حق الصغير ، وهذا إلى الأقلاء القوامة في حق الصغير ، وأضى الفسمة وأسلم حصة الصغير اليه ، وهو موفق في إقام ذلك إن شاء الله تعالى .

### نصب الحكام في القرى:

مداده وهدارته في الأمور، وكفايته مع ما جمعه الله تعدلي من حقائق الأحكام ودينته وسداده ودينته ورشاده وهدارته في الأمور، وكفايته مع ما جمعه الله تعدلي من حقائق الأحكام وعلمه ومائق أخلال والحرام، نصبته في ناحيه ثنا متوسطا لقصلي الخصومات بين الخصوم بتراضيهم على مسيل المصاخة بعد أن بتأمل في نلك احادثة نأملا شائل ، ولا يجابي "غيريفا لشروء ولا يظفم صعيفاً لصعده ، ولم أحراله أن يسمع بينة في حادثة من المحودة وأن يقصلي المحدودة والمائلة على علاقات على الحادثة من المحدودة والذا تعدر على قصل المحدودة بالنزامي بيعث احصوم إلى محلس الحكم ، وأمرته بإنكاح الأبامي الحاسبات من الكاح والعدة من أكام لذي برضاءهن إلى ام يكن لهن ولي إنهار أمائهن في سابع المحدودة والمونة بالنظمي من الصلحاء والثقات الاحتياط ، وأمرنه باحتياز القوام في الأوقاف وأموال البنامي من الصلحاء والثقات بالصائ من هو سسيل منها واختيار ، وأمونه بطاعة الله وتقواه في جسبع أحواله مسراً

وعلانية، وأن يأتي بأوامره، ويشهى عن زواحره، قهدا عهدى إليه، ومن قوأهذا الكناب أو فوئ عليه، فابعرف حقدوسرمته، ولا يخوض أحد فيب فاوش إليه، وليصون نفسه عن للامة -والله الموفق فلصواحه.

### كتاب في النزويج:

17777 - ومد الدحاء يكتب بحسب الشيخ "الفقيه أيذه الله بالسريف عن حال المسماة فلالة بنت فلال ، فقد خاطبها قلال، فإن وجدها حرة بالغة خالية عن البكاح والعدة ، وكان هذا الحاطب كفوا بها ، ولم يكن لها ولي حاضر ولا عالب ينتظر حضوره ، فزوجها منه برضها بمحضر من الشهود على صداق كذا.

۱۷۶۳۷ - وإن كانت صغيرة قدينفت مبلعاً تصنح للرجال، ولويكن تها ولى حاضر ولا غالب يتنظر حصوره، ويكنب الكتاب على الثال الذي ذكون، وكتب قإل وجدتها قدينفت مبلغاً ترف إلى بت الروح، ولم يكن لها ولى حاضر ولا غالب بتظر يلوغه، ورأيت المبلحة في ترويجها من هذا حاضو، هزوجتها منه على مهر معلوه عهر معلوه عهر معلوه المبلغة المبلغة على الروح، وكتب على ما هو موسوم تعجيفه من المسمى، ثم سلمها إلى الروح، وكتب الوثيقة على الزوج بيقية المسمى وأشهد عليه.

# كتاب القاضي إلى بعض الحكام بالناحية ليتوسط بين الخصمين:

19774 - رفع إلى قبلان ابل قبلان أن له خيصسوسة على قبلان اس قبلان ويين الخصومة ، وأنه لا يتصعه و لا يوفى إياء حقه ، ولا يحصو معه مجلس الحكم، ويلمبا إلى أهل السلطان ، وكانينه في ذلك؛ ليجمع بيها ، ويسمع دعوى المدعى ، وحو ب المدعى عليه ، فويترسط بضهما بشراضيهما ويفصلهما ، فإن صلح الأمر ، ويلا دايمك بهما إلى مجلس الحكم قبلي لا فصل يسهما في الحكم بما حكم الله تعالى ، وهو موفق لذلك -إن شاء الله تعالى -

<sup>(3)</sup> ومن ما الشيع الأموا.

### كتاب القاضي إلى حاكم الناحية ليوقف بضيعته

1479 - وصورة ذلك رجل ادعى ضبعة في يدى رجل، وأقام بينة على صحة الدعوى والقاضى في مسألة الشهود بعد، طالتس المدعى من الشخبى أن يكتب إلى حاكم القرية لتى الصباعة المدعى به عبه حتى يكون ذلك الصباع موقوفًا عن التصرف فيه الزيادة والنصصاف، فالفاضى يكتب، وصورته يكتب التساد على الرسم، ويكتب بعده: قد ادعى فلان ابن فلان على فلان ابن فلان ملكية الضبعة لتى هى كرم محوط مبنى شعير، وكذ ديرة أرض التي موضعها في أرض قرية كذا، حدودها كذا، أنها ملكه، وفي يد عذا الدعى عليه بغير حق، وأقام البينة على ذلك، ولم يظهر أي أحوال الشهود، فالتمس هذا المدعى عليه بغير حق، وأقام البينة على ذلك، ولم يظهر أي أحوال موقوفة في يدعذا الدعى عليه نظر بتتمس من شلاتها، ولا يزيد في نبيًا، بل يكون في يعد موقوفة في يدعذا الدعى عليه، فلا ينتمس من شلاتها، ولا يزيد في نبيًا، بل يكون في يعد موقوفة أبى أن يظهر أحوال الشهود، فإل الله دلذلك وإلا أعلمتي بالخواب في ذلك بعود الله تعالى.

### ذكرا لإذناني الاستدانة على الغائب:

١٩٧٤ - يكتب: يقول القاضى الإدام فلان: وقعت السماة غلانة بنت فلال ابل فلان الفلائي أن بعلها فلان من قلال غلب عنه من كورة بخارى وتواحيها ، وتركها فلان الفلائي أن بعلها فلان من قلال غلب عنه من كورة بخارى وتواحيها ، وتركها أخضرت معها من جيرانها فلانا وهلائ يذكر أسماههم والسابهم، فأخبر وني هؤلاء أن أخضرت معها من جيرانها فلانا وهلائ يذكر أسماههم والسابهم، فأخبر وني هؤلاء أن والإذن قها رفعت إلى من أوله إلى أخره، والتعست منى تعين نفضها ، وبدل كسوت ، والإذن قها في استدائمها على هذا الغائب، فأجبتها إلى ذلك، وأذن قها بالاسمدة على كل شهر من هذا التاريخ كذا درهما لطعومها ومأدومها ، وكذا كذا درهما كل ستة أشهر لليوسها إلى أن يحضر الغائب، فيقصى ما استدانت عليه، وآلها رضيت بذلك، أشهر لليوسها إلى أن يحضر الغائب، فيقصى ما استدانت عليه، وآلها رضيت بذلك،

ال ۱۹۷۱ - امر أن شك، إلى القاضى من زوجها أنه لا سفق عليها والتصداء من المقاضى النقلير للفلتي لكتب يقول الفاصى فلان الفلتي فلا يعلى عليها فلان الفلائي إلى أن الوجها لا يتعلى عليها والتصداء فلا الفلائي إلى أن الوجها لا يتعلى عليها والتصدية الى ذلك، وطرفت لها على روحها ثلاث لمطعومها ومأدومها لكل شهر من هذا الدويح كما كذا درحماً وبالمل كمونها قل منه أنهم كذا درحماً وبالمل وقد، فست طلك وأمرت بكتب منا الذكرة أو بكتب عرض لقاضى فلان على فلان وقد، فست طلك وأمرت بكتب منا الذكرة أو بكتب عرض لقاضى فلان على فلان من الما أن المنا القاضى فلان على قلان من الما أن أن المنا القاضى فلان على قلان على قلان القاضى فلان على قلان على على الما أن أن أن المنا المنا أن أخرى ويكتب في أحر يقول المنا كتب هذا الفكر معى بأمرى و وجرى الفرض والتندير مني كما كتب أن علم والله أن الما المنا الما الما الما الما المنا المنا

# كتاب المسودة بالعربية أأن

الا ۱۷۹۵ الطال الدعاء الشيخ التقيه فلان و وأداء عرو وتأبيده. وتوفيته وتد ويد شهيد محلس القضاء فلل فلان وهو كهل مسكه في سكة كدا من حساعة كنا، وفلان سباب مسكنه بها الشيخة من فأه الفيار ويقو كهل مسكنه في الحوالها وبالإخبار وياتا ما سباب مسكنه بها التوات مكتب المنسلة جواله فاهو حالهما الصلاح عمدى و وكتب فلان السودة السرونة أطلى مسلما عبلاي وكتب فلان المنسودة بالمان وعلى عكسه بكنت عبر هسة أولى مسلما عبلاي وكتب فلان المنسودة بالمان وأدام عود على مسامة و بعدم كواهي داد عجاس قضاء يوري كه بام وي فلانست ماسده بحماعة فلان وجوابي فلان نام بهمي كوي وبهمين حساعت فصل كنا، وإزام والرابع لها أراسية على شارة عار داد وجواء بالقارسية على شارعة ما يام بهم كوي وبهمين كنا بالإمان وإنها بالمربة والقالية المانية ويتراكب الرجع والمانية

 ١- ورد باعضر فيه دعري وصلى صغير من حهة أبيه ديد فقالك الصعير .

٢- وحضر ورد في دعوى أعتبر للصفير بالالك حكمي.

۳۰ فی محصر و رد به دعوی براگالیزات علی وازت باراج ودعوی الوارت. الصلح بارید

> ر. في في والمحمد مع وعول غيبيا الوصية

٥- في ومحمد فه وعرق الدنات للكية البرامال شاكة

٦- في والرافحة برا في دمواي الرافيوة سالت المال

٧ في رد محضر فيه دعوى الكفالة.

٨- م الرد محضر فيه دعواي اللهر محكم الشيمان

٩ في رد محند ف دعوى الكماله مديد الصماي معامة برق والعراقة

١٠٠ في محصو فيه دعوي مشره أسهم من عشرين مصمًا من أرض

(1) في دعوي شرباك محدود من والله صاحب البة

۱۲ می دعوی الجاریة.

الالم في دعون ولاء العناقة.

14 - في زعوى البراث.

١٥٠ في دعوي رجل على رجل إلك سرقب ملي دراهم كما

21 - ورزنيات الإحماء منات المال

١٧ - مي محدير الخنافوا في فساده في دعوي الكرم.

۱۸ - في دعوي (لارب مع دعوي العلم

١٩٠ في محصر فيه دعوي بالمريث.

٣٠- في محمد فيه دعوي البيع الملكني.

(12) حرفها في وكان في الأحمل النسر أحل من أنام.

٧١- في ود محضر فيه دعوي الشفعة. .

٣٣ - بي دعوي الرجوع بنمن الإبان عند استحقاق الأثان.

٣٧ - في بيع سهم شائع بحدرد هذا إليهم.

٢٤- في دعوني الإجارة الطويلة.

20- في محضم فيه دعوي بفية مال الإجارة الفسوخة .

٢٦ - في رعوى مثل الإحارة الفسوخة بحوث المستأجر .

٢٧- في صك الأجارة.

٣٨ - فيما فيه دعوى الضاربة على ميث بحضرة وارثه .

٢٩- قيمه فيه دعوى قيمة الأعبان المشهلكة.

٣٠- قيما بيه قبض العدليات بغير حق واستملاكها.

٣٦- في دعري النمن.

٣٢- ان دعوي الركيل من جهة مركله

٣٣- في دعوى النمر.

٣٤- في دعوى السرقة .

٣٥- في دعوي الوصية بالنلث

٣٦- لي سجل ورد من مور في إثبات ملكية حمل.

٣٧- في إثبات الوقفية .

٣٨- في دعوى ثمن أنباء أرسل بها المدعى إلى المدعى عليه ليتفعها.

٣٩- في دعوي ملكية حمار.

٠٤٠ في محصر فيه دعوى يقية صداق بيئة على زو جها بسب دعوى الطلاق.

١٤٠ في محصر فيه دعوي استنجار الطاحوية بتعامه .

۲۶ – می دعوی (جازة محدودة بأجرة معلومة .

٣٠- في الإحارة المضافة

25 - في سحل فيه استحقاق جارية السمها دلس

ه ٥ - مي إنبات الاستحقاق و لرحوع بالتمن.

1\$ – في دعوق عين مسملة .

۷۷ - في دعوي دنابير ميسمورية

۱۵۸ قى دغۇي بىغ انخلىلە ئاھىلىلىن قىلىھاد ۋاھدالىلىدىن ئاھىلىك «ھىتىرىن». رەڭچر ئىلىغە ۋاغلىرىن

قبید فید این مدعی عبید از زمیر مسئلمر من این مبلع کندم و داشته است بد.
 حق مین کان فاشا معاید ردند و الا در دمناید.

ه افي محصر فيده عوى أعيان محتفة الجنس والتوع، وذكر قيمتها حملة،
 وسم بين قيمة كل واحد

١هـ مي دعم ي النامه والمكنوب في الحصو الحس.

٥٣ - فيما فيه أبه فطع من أشجار كرمه كشامن الحصيد. فيدنه كداء أو غصب من لا مه كشار فرامير الأعدب

٥٣ - فيمد قبيه دعوي أن الزرج أحد من مالها كدا يغير حل قدهاً برحم عليه الراد، فأقر أنه قيفن ذلك ، ولم يذكر فيه أنه فاعلى بقر حق.

\$6. فيما فيه دعوي الضبطي والمبراويل، والم يذكر مرداته أو امانه.

۵۵ - في ديوي المحمل المكسرة والعاصب في مرو والديوي الوحاري

لافت فيهانه بفكر فيعالنها الجلب

٥٧ - قيسة الدعث المرأة بقية مهرها حلى ورقة الروج، والدينة كو أعمان التركة.

٥٥- فيما ردُّ من الإقرار بعدة أنه لم يدكر فيه نظرع.

٥٩ - في دعوان صداق حدثة مشركة .

١٠٠ في محضر فيه دعوي هيلي لحمة أن دعوي السابي غير استحجه .

۱۹۹ قرم، را أيماه أنه دعلي عليه موحب سريه، والواحب هالي العاقمة في وعوى الأراث.

۹۴ - در دسوی الا، ت

٦٣ - في دعواي الضمال والم يغار : حمين لي .

۱۵ فساها دعوى دقه الدفع.

ه تا امريما ردَّه الأنه تبويد كرافيه لفظ الشهادة ، بل ذكر أنهم سهدوا على موافقة الدعوي في سحل وديملة أنه لم يكاب وما الحكيث بل كتب: تبت صدى.

95- في دنوي الوصلي وقعيه صيعة، ولم للكر اللصوف في للشهادة عمل أنه حر الأصل، ولم يشهدوا أنا على حر الأصل -والله ألطه-.

#### المحاضروسجلات ردت خلل فيهانا

1874 - وودَّ محقر فيه وصوى رحل وَ موافع رصى صعير من جهة أرد سبك الفلاد الصدير على رايل، وودُّ لحصر بعده أنه لم يدكر في الحصر أن الدين لهما الصابر أي سبب، وإذا درَّ من إنها بلاد الأن الدن إذا كان موروف، وللمبت وارت سوى هذا الصعير و فإنها يصير اللين تنصيفير بالصحة. وقدمة الدن الخالف، والشعود في شهاداتهم لم يشهره والعلى ورد الأب، وإذا على الإيصاء إلى المدعى، والإيشام لك

## ورد محضر في دعوي العقار للصغير بالإذن احكمي:

1978.5 حسور تما حصور وأحضر فادعى هذا الذي حمو على هذا الذي أحضره مدى المائدي أحضره مده والمائدي أحضره مده والإدن الحكم أن النادر التي في يناهذا الذي الحضرة سعة حدودها كا أحلك ١٨٤٠ الصحير سبب أنها كانت ملك والماحذا المحافر فلان المدامل في المحضر المشراعة لامة الصعير المسلمي في هذا الحصر عان الصغير من نفسه بولاية الأبوة بسين معلوم هو مثل قسه الدير واليوم هدد الله الروادة ملك هذا الصعير بهذا السبب بلدكور فيه، وفي

يد هذا الذي أحضره مغير حق ، فواجب عليه تسليمها إلى هذا الذي حضر ليقيفها لهذا الشعير المسمى في هذا المحصر، فرة أنه لم بكل فيه أن الإذن الحكمى نهذا الفدعي من جهة هذا الغاضي، أو من جهه فاضي أخر، وعلى تغذير الإذن من حهة فاضي أخر، وعلى تغذير الإذن من حهة فاضي أخر لا يدمن إثبات الإذن الحكمي عبد هذا القاضي ليسمع خصومته، ولانه لم يذكر في هذا المحضر أن المدعى ما ذون في القبيض إثا المدكور فيسه أن المدعى ادعى ، لإذن الحكمي، ونعلى تقدير أن لا يكون ما ذون القبيض، وعلى تقدير أن لا يكون ما ذونا القبيض عند رفر الأن هذا الماذون بالذعبوي يكون ما ذونا القبيض عند رفر الأن هذا الماذون بالذعبوي المقتورة، فلا بد من ذكر كونه مأذوناً بالقبيض، أو ذكرن ما يدل عليه من كراه وصياً، فإن الإيصاء يشت ولاية القبض، ولاء ثم يذكر في المحضر أن المثل العقود عليه وقت العقد، ولا بذلك عدد وقت العقد،

# محضر في دعوى المرأة اليرات على وارث الزوج الميت. ودعوى الوارث الصلح عليها:

• ١٩٧١ - رجل مات ، وترك ابنا وامرأة، فحضوت المراق معيس الصحير. وأحضرت إن الزوج معها، وطلبت منه حبرائها، فادعى الاين أثبا صاخة من جميع مسيما من مبرات أبن الزوج معها، وطلبت منه حبرائها، فادعى الاين أثبا صاخة من جميع بالأصافة، وعم تحد الصغيرة، والاصطباعلى كذا وكذا، وآنه في الصغيرة، وقد فيصت بدل الصلح ، ولم يبن لها في تركة الزوج حق، وهي في هذه الدصوى مبطلة، في دا لحضر لعلة أنه ليس في الحضو بيان التركة، ويجوز أن يكون في التركة ديون، وعلى هذا الفيلام بكن في التركة ديون، وعلى هذا التفدير لا يصح الصلح إلا باستيفاء الدين عن الصلح، ولو لم يكن في التركة دين، يجوز أن يكون في التركة من جنس بدل انصلح من التقد مقدار ما يصيبها من طبرات من ذلك قدر بدل الصلح ، أو رائداً عنيه، وعند ذلك لا يجود الصلح لمكان طبراء وإن ام يكن في التركة من جنس بدل الملح، يجوز أن يكون فيها من خلاف بشيراء ويش بدل الصلح، بالم الصلح أن التركة من جنس بدل الملح، يجوز أن يكون فيها من خلاف بشيراء فيض بدل الصلح من النقد، وعند ذلك المحلم، وقم بين بدل الصلح من النقدة من جنس بدل الصلح من النقدة على المحلم، وقم بين بدل الصلح من النقدة من جنس بدل الملح، يجوز أن يكون فيها من خلاف بشيراء وينا المهلام من النقدة وعند ذلك بشيراء فيض بدل الصلح في المحلم، وقم بين بدل الصلح من النقدة من جنس بدل الملح، يم بدل الصلح في المحلم، وقم بين بدل الملح من النقدة من جنس بدل المحلح، بدل المحلح في المحلم، وقم بين بدل المحلح من النقدة من جنس بدل المحلح، بدل المحلح في المحلم، وقم بين بدل المحلح من النقدة من جنس بعل المحلوم في التركة من جنس بعل المحلوم في المحلم، وقم المحلم المحلوم المحلم المحلوم المحلوم المحلم المحلوم المحلوم

يكل في الحضر ذكر فض عال الصلح في الجلس

وكان الفقيه أنو جعمو رحمه انه يقول البجوار هذا انصابح، ويقول البجور أن لا يكون في الشركة دين، ويجوز أن لا يكول في التركة من حدر بدن الصلح، وإن كان يجوز أن لا يكول مصيبها من دلك مثل بدل الصلح أو أقل، بن يكون أزيد، ويجوز أن لا يكون في التركة شيء من نقد أخر، فيها ذكر كنها وهو، وطارهم لا يكن إيطال الصلح.

### محضر في دعوى تجميل الوديعة:

1978 - حصر وأحصر، فادعي هذا الذي حصر على هذا الذي أحضره معه الذي أحضره معه أني دفعت إلى أن هذا الذي أحضره فلان صراً مندودة مكتوب عليها. وكانت على الشرص منه إراهيم أخاجي، وفيها حصده أحداه من اللعل البدخ شالى، وول كل واحد نسبعة دراهيم، وفيسة الكي كذا، وإن أن هذا لدى أحضره فلان فيض دلك كنه مني قيضًا صحيحًا، وتوفي قبل ود المله إلى مجملاً لها من عير بيالا، وصاوت فسمة ذلك ديًا في تركله في وضهد الشهرة بسلك، فرة المحصر بعث أن المدعى في دحواه والشهوة في شهاداتهم لم يبيئوا فيمنه هذه الأشباء يوم التجميل، إنما يبوا فيمنه يوم الدعم، وثاراجية في مثل حدا الموضح فيمة الأعباء يوم التجميل؛ الما يبوا فيمنه يوم الدعم، هذا الإضباء يوم التجميل؛ الأنا سبب الضمان في مثل مثل مثل عدا لموضح فيمة الأعباء يوم التجميل؛ الأنا سبب الضمان في مثل هذا الوضح بالتجميل.

قلب وقدة كر محمد في كفالة الأصل : لو أنار جلا أودع رحلا عسلاً : وجد حده المودع وحلا عسلاً : وجد حده المودع وحده المودع وحده المودع وحده المودع وحده المودع وحده المودع وحده والو قال الا يعتبر "قيمته يوم المحمود ووقع قال الا يعتبر" قيمته يوم المحمود ولكن علمنا قيمته يوم الإبداع ووقا الأن مان على الودع في فصل الجحود إذا علم فيمنه يوم الإبداع وهذا الأن مان على المحمود وعلم فيمنه يوم الإبداع وهذا الأن المدن المحمود وقال المحمود وقال المحمود وعلم فيمنه يوم الإبداع وهذا الأن الضمان في حفه القيم وحكم الإبداع وهذا الأن الضماد إلما يجب على المودع بالجحود والقيض السابق، عنه فرجد الرديمة ، وقال الا وديمة لك عندى وكان

<sup>(1)</sup> حكة اللي طء وكان عن الأصل وم - ولم يعلم

الأمر كذلك أن لم يكن فينسها لا يجب الصيمان، ورد كان فيضها ولم يحجد، لا يجب الضيان أيضًا، قلنا: والحروة أخرجس وجوفًا، فيحل الضيان عليه ما أمكن.

وإدا تنهد الشهرد بقيمتها يوم الجحود، فقد آمكل إحاله الصحان عليه، فيه مانا سبب الصحان في حق الحجود، وأوجنا قيمته بوم الحجود، وإذا لم يشهدوا بقيمته بوم الجحود، وشهدوا بقيمته يوم الإيشاع، ثمار إحالة الصحال على الجحود، فأحك، على الشيفي السابق، وإلا فال الشهود: لا بعلم قيمته أصلا، لا يوم الجحود ولا يوه الإيماع، يوما يقفى عليه نابقر من قيمته يوم الجحدد كما في العصب، فإنه إدا ملك المغصوب في يده، ولا يعمم قيمته يوم الغصب، فإنه يقصى له يقر من فيمته يوم العصب، عملي غياب عذه المائلة برقي أن يقال في مسألة النجميل؛ إذا لم يشهد الديور العصب، عملي يوم التجميل، وشهدو بقيمتها يوم الإيضاع أن يقضى بغيمتها يوم الإيصاع، وإن قانوا، يوم التجميل، وما المسجح.

## منجل لم يكتب في أخره:

وسك تبكا التي محلس له مداملي بكوره كالما ويرك والكوره الكوره ومرك والكوره فردً السجل بعلة أن المسي سيرط نفاذ القصاء في ظاهر الرواية ، قالوا: ليس أنه كتب في أون السجل : حضر مجلس قشاءي في كورة كذا قبل هذا مكية أول الدعوي ، ويحوز أن يكون الدعوي في الكورة والحكم والقضاء بكون خارج الكورة ، فلا بدّ من ذكر الكورة عند المكم والقصاء ليقطع هذا الاحتسال، ولكي هذا الطعن عندي فاسدة الأناعي رواناً النواد، المصوفي مشيء خارج الصراء والا قضاء، ويسع سعله ، ويصور محمةً عليه ،

## سجل وردمن قاض كتب في أخرة

القول قلان. كتب هذا السجل على بأمرى، ومقدمونه حكمي، فأخذوا عليه،

وقالوا وقوله المضمونة حكمي كأنب وخطأة الأنا نضيمون السحر أقياما المستعية وحكاية دعوى المدعى، وإنكار المدهى عليه، وشهادة الشهود ركل ذلك لبس حكم الذائلي، وزاء حكم القاصى بعض مضمون السحل، فينهى أنا يكتب و وى مضمونه حكمى، أو يكتب والحكم الماكور فيه حكمى، أو يكتب والقضاء المذكور فنه قصادي عدله يمحة لاحت عندى.

### ورد محضر في دعوي الدنانير المُلكية وأس مال افتركة:

١٧٨٤٧ - صدوتها: حضر وأحصر، فبادعي هذا لذي حضر على هذا الذي أحضره معه أفاهذا لذي حضر مع هذا الدي أحضوه اشتراء اشركة عناد على أفابكون رأس مال كل واحد منسيا كفا كذا عديبًا من فسرب كما على أنابيهما وينند بالجملة، ومعي الانع ادمامنا يهوره والكل واحدمتهما مي لأمنعه والأنشمه، وأحصر غل واحد وأس مياله والمنظلة واحملاه في يدهذ النفي أحضر معه أوأن هذا لذي أحضو معه و وأن هذا الذي تدي في بهذه العدمات التي من رأس ماء الشركة كلها كدا من الكرابيس، أن ياهها لكذا من الدنائس للكنة " المؤونة لوزن مكة ، فواحب عليه اداء حصته من الدلائد المكره بعينه واذلك كذا وكداء وهي قائمة بعينها في بدء، وهاأمه بظلك، ومالَّه مسأليه و فروا للحفير بعية أن الدموي وقع في الدنائير الملكية؛ تأن لدعون وقعت في المرا الكراميدي والسر الكرابيس المنالي طلكية والدناجر الككبة تفلية ووالدعوي في البقليات البينة عليها حال عستها لاتصمع ووهذا ليس صواب عندناه ولا بجوزارة المحصر بدنه العلة؛ لأذ الإحضار في المتقول وغا مشترط لمز سارة إليه، ومي اندنانير وم المسهها لا تركن الإشارة؟ لأن الرحض ينبه البعض بحيث لا يأفن التعبيز والعصس والع هذا العفد لموصوضركة عبدأني حيفة وأبي يوسف إحمهما فافي المنهوران هوالهسماء لأن العشلي الذي مي زماسة بشرنة القلوس، والعلوس لا عصلح رأس مثل الشركة في المنهور من فونهمانا، فبعد ذلك بنظر إن كان دائم العمانيات قال لشريكه بوم

> (۱۱ هكف بي ظ ، وكان في ج : إنشارة ، هـ الأصل : إنشانة والا مقدام ح ، وكان في الأصل وج : الكية

دم المداليات إليه الشعرافا، وبع مرة بعا، مرة الناقا الشعرى السريك بالمداليات المداليات المداليات المداليات الكي والعام مكانة مرة المداليات المدال

### محصرني دعوى الوصية بثلث المال:

1998 - صورته: اداعي هذا الذي حصر على خدا الذي أحصر ومعه أد أب علما الذي أحصر ومعه أد أب علما الذي أحصر وعيم ماله في حياته ومنعه أد أب علما الذي أحصر وعيم ماله في حياته ومنعه أد أب والمناته والنات علمه وصيه صحيحه وإن هذا الذي حصر فيل منه هذه الوصاية بعد موت أب لهذا الذي احضر ومعه قولة أب هذا الذي أحضره الهناد الذي احضره فولة أب هذا الذي أحضره أولية المنا الدي أحضره أوليه منه واله وبنه وهذا المنات أب علم ها والهومية أولي بد هذا المنات أحضره أب علم ها والهومية وهذا المنات أب المنات أب على المنات أب المنات المنات أب المنات المنات أب المنات أب المنات المنات أب المنات المنات المنات أب المنات ا

والمعكنون الأصورم وفاتاني طار معاصم

الزا مكدون فرور وتباز في الأصل البهابها ال

<sup>(</sup>٣) فتنه في طاء وقان في لأصل وم الكمات .

وفي الاستحسال: تجوز من وصاياه ما وافق وصايا أهل العملاح، ولا يعدّون ذلك شرقًا من الموصى، ولا يستحسنونها قدما بسهم، وكذا لم مكن في المحضر أوصى لها طائعًا، ولا يدمر دكر الطواعية، ذرن وصية الكرة لا يصح.

وزعم معض مشموع ناعالة أخرى لففع المحضر، وهو توك ذكر حرية الموصى. وهذا وهم؟ لأن الحربة صارت مستفادة من قوق : أوصى له يذلك ماله.

#### محضرفيه دعوي الكفالة:

سفس فلان على آم مني لم يسلمه إلى يوم كذا، فهو كفين هذا الذي أحضره أنه كفل لى سفس فلان على آم مني لم يسلمه إلى يوم كذا، فهو كفين بدئال الذي لى عبه، وذلك الحد مرهم مبلا، وإنى قد أجزت كفائه، ثم إنه لم يسلم نفس فلان إلى أي ذلك اليوم الذي يربعه المسألته، وذلك الله وحداً لتعلق لى عليه، وذلك الله وطالبه في الله عبداً لتسالله النبي لى عليه، وذلك الله وطالبه في ذلك وسال مسألته، ورد المحضر بعالة أنه لم يكن في المحضر ذكر الألف التي الأعي الكفائة بها مأذا أنه والا يدمن المحضر فكر الألف التي الأعي كبلل الكتابة والذياء وأشراه «لك ، فلا بندين بهان الألف ألها ماذا حتى بنظر أنه على يبعد الكفائة به إول دعوى الكفائة به هن هي مسموعة أم الأو وعلة أخرى أنه تم يكن في المحضر أنه أجاز الكفائة في مجلس الكفائة، ولا بد مل وهذا الكفائة مي محلس الكفائة ولا حمل عبه أجنى مجلس الكفائة ، فإن من كفل الغائب، ولم يتبل عنه في مجلس الكفائة عند أبي حنيقة ومحمد رحمهما الله، وعوقول أبي يوسف الأول، وبعض مشابخت قالوا، دعوى الجبلة تنصمي رحمهما أنه وحوى الكفائة يتضمن دعوى الإجبازة شما أن دعوى الجبيع بتضمين دعوى التبراء شما أن دعوى الجبيع بتضمين دعوى التبراء شما أن دعوى الجبيع بتضمين دعوى التبراء أبي الله ودعوى الوبرة الكفائة المي بتضمين دعوى الإجبازة شما أن دعوى الجبيع بتضمين دعوى التبراء أبي والمنائة أولى أن لا يتبرط" دعوى الإجازة في مجلس الكفائة أولى أن لا يتبرط" دعوى الإجازة في مجلس الكفائة أولى أن لا يتبرط" دعوى الإجازة في مجلس الكفائة أولى أن لا يتبرط" دعوى الإجازة في مجلس الكفائة الله الي يتبرط" دعوى الإجازة في مجلس الكفائة أولى أن لا يتبرط" دعوى الإجازة في مجلس الكفائة الذي

٢١١ وكان بي أخذ ا مأذي.

 <sup>(</sup>٣) همكنا في ظاء وكسانة في الأس وقد وم: الدما واي الكفاء القرالي قد وطايك إرطاء ما واي الأحلاء؟

ولو قال: أجزت الكفالة في مجلس، ولم يقل: في مجلس الكفالة ، فذلك لا يكفى، فلم الكفالة ، فذلك لا يكفى، فلمؤ الكفول له لم يجز الكفائة حتى قام الكفيل عن المحلس وذهب، ثم أجاز ذلك، فذلك إجازة في مجلس المكفول له ، إلا أنها ليست بمعتبرة بالإجماع ، ولو ادعى الكفائة ولم يدع الإجازة في مجلس الكفائة مرة العرى، وادعى الإجازة في مجلس الضمان، كان صحيحًا -والله أعلم - .

### محضر في دعوى المهربحكم الضمان:

• ١٩٦٥ - صورته: امرأة ادعت على رجل أنها كانت منكوحة فلان تزوجها على الف درهم نكاحاً صحيحاً، وهذا الرجل ضمن لى جميع المهر ضمانًا صحيحاً، وهذا الرجل ضمن لى جميع المهر ضمانًا صحيحاً، وقد أجزت ضمانه في مجلس الضمان، ثم إلى صوت محرّمة على زوجى فلان حرمة غليظة، وصار مهرى معرى وخلان وعلى هذا الذى ضمن المهرى مد حالا، فواجب عليه أداء جميع مهرى، وذلك الف درهم، وطالبته يذلك، وصالت مسألته، فراجب عليه أداء جميع مهرى، وذلك الف درهم، وطالبته يذلك، وصالت مسألته، فرخاف: متفق عليه، ومختلف فيه، ولعن أنها زعمت الحرمة بسبب مختلف فيه ويكون نوعان: متفق عليه، ومختلف فيه، ولعن أنها زعمت الحرمة بسبب مختلف فيه ويكون الوعان: متفق عليه، واحتبط الصداق عن المرحة والكفيل جميعاً إذا كان قبل الدخول بها، وإنها توجب سقوط نصف الصداق عن الموج والكفيل، وقد يكون لعنى من جهة الزوج، وإنها توجب سقوط نصف الصداق عن الزوج والكفيل، إذا كان قبل الدخول بها، أو بعد الدخول بها، فلا يستقيم دعوى جميع الله على الكغيل من غيريهان ذلك.

### محضر فيه دعوى الكفالة بشيء من الصداق معلقة بوتوع الفرقة:

۱۷۲۵۱ - صورت : امرأة ادعت على وجل ألك كفلت لى عن زوجى فلان بدينار أحمر جبه من صدافى الذي كان لى على زوجى فلان كفالة معلقة بوقوع الفرقة بيسة، وأقد أجزت ضماتك فى مجلس الضماف، وقد وقعت بينى وين الزوج بسبب أن الزوج جعن أمرى يبدى على أنه منى غاب عنى شهراً من الأمر ، فأنا أطلق نفسى تطليقة بائنة منى شنت ، وفد غاب عنى شهراً من الأمر ، وطلقت تفسى يحكم ذلك الأمر ، وحدرت كفيلا لى بديار من صدائى، فوجب عليث أداء الدنائير إلى ، وأقامت البئة على جميع ذلك ، وأفتوا بصحة المحصو ، وقالوا: تقبل بينتها بالقضاء على الكفيل بالقينار ، قالوا: ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة ؛ لأنها ادعت على الكفيل أمراً لا يتوصل إليه إلا بإثبات أمر أخر على الزوج ، وهو جعل الأمر بيدها وتطليقها نفسها بحكم ذلك الأمر عند تحقق فراعد الشرع ، ولكن هذا مشكل عندى " ؛ لأن المدعى شيئان ؛ الفرقة على الغانب، والمال على الخاضر ، ولمادعى على الغانب فيس بسبب لشيوت المدعى عام الخافير ، علم فينغى أن يقضى باللا، ولا يقضى بالفرقة على الزوج ،

# محضر في دعوى ملكية أوض على وجل في يده بعض تلك الأوض:

الدى طبه بغير سق، وأقام الدى على رجل أرضاً في يديه أنها ملكه، وفي يد هذا المدى عليه دعواه، وقضى القاضى طبه بغير سق، وأقام المدى للبيئة على دعواه بعد إنكار المدى عليه دعواه، وقضى القاضى للمدى مالأرض، كما هو الرسم، ثم ظهر أن الأرض المدى بها كانت في يد المدى عليه، وفي يد رجل احور، فقيل: المسألة على وجهين. إن ظهر ذلك بإقراد المدعى ظهر مطلان القضاه؛ لأن المدعى بإقراره أكذب شهوده في بعض ما شهدوا به بعد الفضاء، وتكذيب المدعى شهوده في بعص ما شهدي، بعد القضاء، وتكذيب المدعى شهوده في بعص ما شهدي، بعد القضاء وتكذيب المدعى شهوده أن بعص ما شهدي، وقم يد المارة المدعى عليه أن يقيم السينة على أن الدار المدعى به كون المدعى به في يده بعند ما نبت ذلك سينة المدعى، فلا تقبل بيته، ولا يظهر به يظلان القضاء.

<sup>(</sup>١) و كان في الأصل وم. " إلا أن المدعى".

# محضرفيه دعوى عشرة اسهم من عشرين سهماً من أرض رجل. ونم يشهد الشهود أن جميع الأرض في بد للدعى عليه:

المعادل معه أن حميم عشره اسهم من عسرين سدعي هذا الذي حنف على هذا لذى معمره معه أن حمير عشر ما المرابع على هذا لذى وحتى والمي والمي والمنابع على المرابع الله ما كي وحتى والي والمعا الملك أحد والما عبر ما الأول الذي والمي والمنابع المرابع الله ما كي وحتى والي والمعا الملك المنفيد أحدوا العلماء محصر عام أن اللاعي في عمواه والشهود في شهد دامه لم ذكر والأه جميع الأراس في بدائلة الما على معالمة المرابع والمنابع المعارف والمنابع المرابع في الله المرابع المنابع الأراس في الماء والمعالمة المرابع المنابع المنابع المعارف والمنابع المرابع والمنابع المرابع والمنابع المرابع والمنابع المرابع المنابع المنا

#### محضرفيه دعوى شواء المحدود من والد صاحب البدر

\$ 1930 - اينوي هذا اللين - طار سي قبل لذي أخ طاره مده أن الذيل الديورة و و المدال الذيل الديورة و المدال الدي المسلم المدال الديورة الله الدي المسلم الله و طاحته و لذا و موضعه كذاء كان مدك الدي الدو كلاء و طاحته و طاحته و المدالة المسلم الديورة الله و المدالة المسلم المسلم المدالة المسلم المدالة المسلم المدالة المسلم المسلم المدالة المسلم المسلم المسلم المدالة المسلم المسلم

المذعى، والمدكور في دعوى نسعى إقرار السائع مصدةً إلى تاريح الليع، وهو يوم كذا، ومل هذا الأقرار كان في يوم كذا، ولكن قبل الليع، فيكون الإقرار التوبخ النبع، وكن فيل السع، وعلى هذا التقدير كانت الشهادة على الإقرار بالبيع تباطل، فالشهادة على الإقرار بالبيع عامل المناف الشهادة على الإقرار بالبيع باطل، فالشهادة على الإقرار بالبيع باطل، فالشهادة على المناف المناف المناف في عنه المحقود في عنه المحقود في شهادتهم على المناف الم

والثنائي: أن مطفق كلام العاقل بحمل على المعتاد، والناس في عاداتهم بسرون بهذا الإقرار بالمبع بعد البيع دفات التاريخ، وأما الناس: هطئة: هذا نسهادة على الإقوار بالبيع، والسبع سبب الملك، هيكون هذه فسهادة على الإفراز عا هو سبب الملك، وإنه صحيح.

#### محضرتي دعوى الجارية:

1996 - حضر وأحضر مع نفسه جارية، وادعى أن هذه الجارية ملكه، واجارية ملكه، والجارية للكر، هجاء الذي حضر بشهود شهدوا بهذه العبارة الرؤى مردى بيامد، وإين جارية حاضر أورده وأ، بين حاضر أمده قروخت ببياء معلوم، ولوى تسليم كود، فردً للمضر بعلين المنافقة أن الشهود شهدوا بطلك للمدعى، ولوى تسليم كود، فردً للمضر من إنسات الملك للمدعى، ولم شبت الملك للبائع بهذه الشهادة لكرن البائم مجهولاً وإثبات الملك للمحهول لا يتحقق، وإذا تم يتبت الملك للمحهول لا يتحقق، وإذا تم يتبت الملك مسائع في هذه الصورة لهذه الشهادة كلما يشت الانتفال ما إلى المدعى لهذه الشهادة، حتى لو كان المدعى لهذه الشهادة، ويقفى بالحرية للمدعى، هذه الشهادة، التهادة،

العاة الذائبة؛ أن الشهود شهدوا أدارجا؛ باعها من هذا المدحى، وتويشهدوا أن

المشترى الشترها، ويحوز أن ذلك الوجل باعها، إلا أن المدعى لم يشتر بها، ويحجره البيع بدول الشراء لا ينست الملك، ولكن العنة الثانية ليسب بصحيحة الأن ذكر البيع ينتقسمن الشراء، وذكر الشراء يتصمن البيع، ألا برى أن من دعى على غيره أنى بعث مثل علما بخارية لكذا، وظالبه بالشمن، كان «دواء ما حراحة، وإن لم وقال: وإناك اشترينها" عنى، ذكره محمد رحمه أنه في كثير من الواضح.

# محضر أخرني دعوى الجارية أيضاً:

أحضر مع نقسه جارته وادعى أنها حارب استراها من قلان وطاعته واحية عليها، والجارية تنكر دعواه، فجاه الذي حضر بشهود شهدوا أنه الشراها من فلاله، فاختلفت أجوبة المفترن، فأفتى بعضهم يصحة الدعوى في حق الفضاء بالملك، لا في حق وجوب الطاعة؛ لأن الطاعة يتسليمها نفسها إليه، وسليم الليم المايج عابيب بعد نفد الشمن، والمدعى في دعواء لم يذكر نفد الثمن، وأختى به ضهم به مم صحة الدعوى أصلاء وهو العنجيح؛ لأن الشهود ما شهدوا بالملك للبائع، لاعماً ولا دلالة، وبدون ذلك لا يقضى سنلك المشرى، وهي مسألة كناب الشهادات

### محضرفي دعوى ولاء العتاقة:

19303 وحل مات فجاء رجل وقعي أن المبت فتيق واللدي فلات، تان أعتقه واللدي في حياته ومبراته لي، إني لين معتقه، لا و رث له غيري، فأني بعض مشايخ ز ماننا بقساد هذه الدهوي، وأنني بعضهم بالصحة، والصحيح أن هذه الدعوي فاسدة د لأن المدعى ثم مقل في دهواه ( وهو بملكه، والإعماق من غير المالك اطل الدليل على صحة ما قلنا.

۱۷۵۵۷ - دكر محمل رحمه الله في باب دسوى المنق (۱ أقام عبد بينة اله أعتقه فلان، وفيلان ينكر ذلك، أو يقر، فيأقام أخر بينة أن هذا المبد، هيده، قصى القاصى للذي أقيام البينة أنه صبحه الآن شهوه العنق شهدوا بعنق باطل ة الأنهم ثم يقولوا في ۱۱۸۵ مكد في ط، وكاد في الأصل وف و الرائز الانتهامة أن شهادتهم. وقالان يشكف والنك لا يست تقالان من عبر شهادة، والعنز بلا ملك باطل . عمو معلى قولت . إليه شهدرا منز باطل، عصار وحود هذه الشهادة والعدم عبرالله والم عدم عددالشهاده لكان يقصى للدي أذاع البينة أنه صدره الانا حهانا

۱۹۳۵۸ - و كاملات لو شهد شهود العدال فلاياً أعند وهو مي بده بشمل للدي شهاديا أنه عبده الآن صبحة الإعتاق بعنده المدار دون البدار وانتهاد و ثم يدايد و دارا الا باللك، ولو شهد شهود العبدال دلالًا أعنقه وهو بلكه، و شهد شهود الآخر أنه عبده، قصي بينة العبداء لآن إسات العداللك لمنته كإنبات معنق نقلك لنفيد

ومو أن ملعمق أقام بيمة أنه صدد أعتقب قصى بيرية العمق الأي البينتين استويا في إليات الحلك، وهي أحد صدار يادة إثبات العمق، كذا ههنا، فهذه الحدالة دليل على أن عموى العمل من جهة الغير لا بدعن ذكر ملك ذلك النبي.

### وردمحضرني دعوى الدفع:

الا 1976 - صبورته الدعل فيلان عبدًا في بدن وجل استراء عن طلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا و صحد المدعى عليه دعواه و الفاقاء الدعى بينة على منا النعى و توجه الحكم للددعى على الناعى عليه فنا دعاله طلاعى و الدس المناعى عليه على منا في دعواه ألى هذا الدي الدين المناعى عليه فيلان المناعة أي الدي الدين المناعى عليه فيلان و حداد أو الدين أو الالله فيل سواعت لسنة طائعاً أن هذا النعى ملت أخليه فيلان وحدة و وسدله أخرو والالله في مناف و أناه على المناعى عليه الدين و الدين أو فيلان في المنافق المناعة الدين أن هذا الدين عليه الدين الوطائع من الدين في الدين الدين الدين الدين الدين في الدين في الدين في الدين في الدين الدين

#### محضر في دعوى المبرات:

الاعتمار عليه الدين حضر بحسل القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم أولاد فلان فادعوا هؤلاء الدين حضروا محدد وبرائا على رحل أحضروا معهد مبرئا على والدئوء فلانة وكان الكتوب في الحصراء وكان هفا للحدود ملك فلانة والدة هذيل المدعيين وحضها، ودر دست وى بود تا بروز عراك، وميرات ماند فرزندان خويش والدعيين الحضر بعلين: إحداهما: أن الكتوب فيه والمة عليل المدعيين، وينبغي أن يكتب: واليدة هؤلاء المدعين، والعلة الكانية: أن الكتوب فيه والماة عليل الدعيين، وينبغي أن يكتب وميرات ماند فروندان خويش والموابق ويبد على المدعين أن يكتب وميرات مانداين وليس فيه جه جيز ساند ميرات فرندان حويش والم وينبغي أن يكتب وميرات مانداين بالصريح أو بالكتابة الإينم جر الميرات فلما يقع بالصريح أو بالكتابة الإينم جر الميرات فلما يقع بالدعوي.

1973 - وحكى عن الشيخ الإمام عم الدين عمر الشيقى رحمه الله: أنه قال: كتبت المحضوفي حر البرات، وبالغت في شرائط صحته خير أني ثر كت الهاء عنه قولى، ونوكه مير أنا، وكتبت ونرك ميراً أنا فلم نفت سيح الإسلام على بن عظاء بن حمدة السعدي بصحته ، وذاك لي الخقيء الهاء، واجعله ونركه ميوانًا حتى أفتى بصحته.

قال الشبخ الإمام الراهد فيم الدين عمر السهى رحمه الله عرض على محشر فيه دعوى رجله الله على محشر فيه دعوى رجل على رجل أيفاً أنها ملكه وحقم وأن مورث هذا المدعى عميه فالأناكان أحدث بده عليه بغير حق إلى أن مات ، وي بد وارف هذا أيفاً بعير حق، فواحب عليه فصر بده عليه في دفع دموه الله هما المدعى عليه في دفع دموه الا موركنا فلاناكان المدترى عليه في دفع دموه الا موركنا فلاناكان المدترى عليه أن وحرى بنقابهي بين المخارب وكان في بده بحق إلى أن توفى، تم صار مبرانا عملى حق، فقال المدعى في دمع عده الدفع الا مورك بسابيم وقام، فإذا ردًا على الدم على رد الأرض، وأقام على ذلك بينة ، مل يصح، فع المدت على مدة على هذه على هذا المدترة على داخل على هذه الوجه؟

١٧٦٦٢ - قال عمم المدين وحمم الله: وقد كان قاضي الفضاة عماد الدين على بن

صد اتو قاب هو الشيخ الإمام عالا، أشين مهم من عشدان الملقب الهروو . أحدالها التاسخة التوقيف المراود . أحدالها المرافق المستخدة التأخيف بعدا المرافق ال

1977 - محصر بي دعوي وحل على وجل أثاث مو أدر من دراهمي 1977 الكانت موضوعة في موسعة كذا مرحوط على وطلعي عليه من سكاد هذه الدار ، وقد كانت موضوعة في موصع كذا من هذه الدار ، والدعى عليه من سكاد هذه الدار ، وقد الذر قال هذا الدعى عليه من سكاد هذه الدارة الدارة قال كان قال هذا الدعى على دعوا الدوارة الدي قال الذر الأحياء في الدي مرافعة من الدوارة الدوارة الدوارة الدعى عليه الشعى عليه الشعى عليه الشعى عليه الشعى عليه الشعى عليه الشعى كتب في الحوارات الما للدعى عليه الدارة كان الشيخ الإعام الرافعة على التسفى كتب في الحوارات المنافعي عليه إن أعطى الدوارة الدعى ووقاء أبالدى اعطى الدي العلى الدعى ووقاء أبالدى اعظى الدعى وقاء المنافعي ووقاء أبالدى العلى الدعى ووقاء أبالدى العلى الدعى ووقاء أبالدى العلى الدعى الدعى عليه الدعى عليه الدعى عليه الدعى الدعى عليه الدعى عليه الدعى الدعى عليه الدعى عليه الدعى عليه الدعى عليه الدعى عليه الدعى الدعى الدعى الدعى عليه الدعى عليه الدعى عليه الدعى عليه الدال الكان الدين المنافعة الدي الدينة المنافعة الدين الدينة المنافعة الدين الدينة ال

۱۹۹۹ - عرص على الشيخ الإمام الأجل تحم مدين السعي رسمه الله محضم فيه دعوي رجل ألب استحقاق كرم علي رجل و وطالبه بعلاني، ويأن ذلك و فادعي المدعى عليه فى دفع دعواه أنه صالحه من ذلك على يدل معلوم، ولم يذكر مفدار البدل، ولم يذكر قبضه، هل يكون دلك دفعًا؟ قال: لاء وإن ذكر الفيض، فهذا دفع، وإن لم بين مقدار البدل؛ لأن ترك بيان مقدار البدل فيما لا يستنج إلى القبض لا يضر.

واعلم أن هذه المسألة في الحساصل على وجسهين: إن وفع الصلع عن الكرم لا غير"، وكان البدل معلومًا، أو لم يكن معلومًا إلا أن الشهود شهدوا على قبضه كان الصلع صحبحًا، وكان دعواه دفعًا، وإن وفع الصلح عن الكرم وعن الغلات التي الستهلكة المنحة عليه بدل من خلاف جنس الواحب باستهلاك الغلة، وافترقا من غير قبض بطل الصلح في حق الغلة، سواه كان البدل معلومًا أو لم يكي، غلا يكون هذا وفقًا في حق الغلة، سواه كان البدل معلومًا أو لم يكي، غلا يكون هذا وفقًا في حق الغلة،

# محضر في دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة:

۱۷۳۹۵ - وصورته: رجل ادعى أرضاً من توكة ميت على وارت ه فقال الوارث للمدعى في دفع دعواه; الله مبطل في هذه الدعوى؛ لأنك قد ثلث لي مرة: تو الإيغو ميراث بافته، با مي كريد، قد فلت لي مرة: سبس بدر مال بسيار گرفته من گفتم كدام مال ميراث بافته ام، تو گفتم فلان رمين، ابن از تو افراست بطكي من، و دعوى تو باطلست، هل بصح الاحتجاج منه مهذا الكلام؟ وهل يكون ذلك دفعاً لدعواه؟ وكان فيه جواب نجم الدين النسفى وحمه الله أن في فوله: ميراث بافته يكون دفعاً الأنه إفراد باللك له، وفي قوله: كرفته لا يكون دفعاً الاه، وهذا الجواب ظاهر.

### محضرفي إثبات الإبصاء بثلث المال:

1717 - وكان الموصى اموأة ، وهي بنت الأمساذ محسد السخاري السعرفندي المعروف بـ أمسناد مثال " ، قد كانت أوصيت بثلث مائها على أن يشري بثلثه الحنطة ، وتقرق على الفقواء تفضاء صلواتها الفائشة ، ويشري بثلثه شبيئًا ، فيضحى بها في اليوم

<sup>(</sup>١) عكدا في ظارم، وكان في الأصل. الما فيوا

الأول من أبام الأضحية ، ويشري بنظه الرضائف و دا يتحدُّ من الحبيص والكوات والكريب على حسب ما أوصاه الناس في أيام عاشوراه أوصت إلى أخشياء وأموتها بتغيث هذه الوصيبة، فادعت على زوجها يحضر منه، وكانوا كنبوا في المحضر مبان الإبصاء، وقالوه في اعره؛ وفي بدازوجها المدعى عليه هذا حما إشرع كالزطوله كذا، وعرضه كذاء قيسته دينار ونصف، فو جب عليه إحصار الحمر مجلس الدهوي؛ ليتمكن هي من تنفيذ الوصية فيه إن كان قادراً على إحضاره، وإن عجز عن إحضاره واستملكه ، فواجب عليه أهاء نعمف دينار ، وذلك ثلث قيمته لتضيد الوصاية فيه ، وكان هذا موجبًا للخلل من قبل أن المُذكور هي القيمة لا غير ، ولم يذكر وا أن هذه الفيمة فيمنه يوع قبضه، أو يوم الاستهلاك، ولاشك أن الحمل يكون أمانة في بدانزوج ظاهرًا إذا لم يذكروا أنه قبضه بغير حق، فإغا بصير مضمونًا عليه بالاستهلاك، فيعتبر فيمنه يوم الاستهلاك، وهسي كانت فيمنه يوم القيض أكثر من قيمته يوم الاستهلاك، غلا تصح مطالبته بتصف دينار في الحال ما لم يعلم أن قيمته يوم الاستهلاك كانت دينارًا ومصلًا، وكان ينبغي آن بذكروا أن الواجب عليه إحضار هذا الحمل، وتسليمه إلى الموصى إليها حتى يبيعه، وبأخذ منه النلث إن كان مقرأ به، وإن كان منكراً كون الحمل هذا في يده ملكًا للموصية هذه حتى تتمكن للدعية من إقامة البينة على ذلك، وكان الوجه الصحيح في إحضار الحمل هذا حتى يتمكن المدعية من إقامة تنفيذ الرصية لميه ؛ الأنه لابتمكن من تنفيذ الوصية فيه إلا بما ذكرناء وهو "أاليم إن كان مقرآ به، وإذامة البيئة عليه إن كان ."5

۱۷۹۳۷ - محضر كان فيه ادعى قلال ابن قلال على قلال ابن قلال أو الكرم الذي في موضع، كدا حدود، كفا، وهو في بدأم هذا المدعى، أقرت أم هذا المدعى أنه ملك هذا المدعى، وبعد هذا الإقرار المستوى هذا المدعى عليه هذا الكرم من أمّ هذا المدعى، فواجب عليه تسليم هذا الكرم إلى هذا المدعى، وكان فيه جواب جساعة من أنسة مستر قند بالصحة، وأنتى الإمام النسفى رحمه الله بفساده، وقال: وجوه الحلال ظاهر، وقم بين، وكان من جملة وجوه الحلل أن المدعى لم يدع الملك لنصسه، ولو كان ادعى

<sup>(</sup>١) هكه في ظاء وكان في الأصل وف وم: "وهذا".

<sup>(</sup>٢) هكذا في قاعد وم وكان في الأصل: الورد محصر أ.

لمنت نفسه، واقعى أن أمه أفرت أنه به، لا يسمع فعواه أيضًا؛ لأنه نسب ملكه إلى ما لا يصنع سبب اللغف، وحر الإفراء، حتى لو نسه إلى ما يصلح سبب الثلث، بأن قال: هذا الكرو الكل الفنزية من أمن فلالة قبل شراء هذا الدعى عليه "، يصبر دعواه.

### محضر ورد في دعوى الإرث مع دعوى العنق.

الاستفادة وهم المكاملة والمواردة والمحل الدعل والمحل عدداً أنه كان منك ابن علمي والإن المالت وهم المكاملة والمواردة والا والروت له غرى ، وصار عدا العدد مواثاً في من جهده وهو يتنابع عن طاعتي و قدعي شدعي عليه في دفع دعواد أن مورثه هذا أعيني في مراص مونه وأن أخرج من تقيم ماله وأن البوم حراء والاسبيل الاعلى أو وأمام تفي دلك بينة وقاد على هذا المداد من من على هذا في عددت ويتناب أن كلب الشريت هذا العدد من من على هذا في عددت وكان المدافعية وكان أنه أنه الا يصبح دعد ادالياً لمكان المدافعية وتعاد النواب وتعاد النواب والمالة طاهره.

المواد فادعى داراً في يدي رحل أحيا الله في أخر الحامع الكير التي رحل ما سالود فادعى داراً في يدي رحل ما بالود فادعى داراً في يدي رحل الله في حياته وصحته والدم فيي الله في حياته وصحته والدم فيي الله في عبد فيه قام المدعى بهذه فلم تازل بينه والدي تم يده في مدينة المدعى بهذه فلم تازل بينه بالدار للمدعى الأنه والما تنظيم بالمدار المدعى الأنه في حياته وصحته أولا وبن بالدار للمدعى الإرث منه فاليا والأنه يكم أن تقول الشراء من كيا الدعيت ولا تكي محرت عبي إليات شراى وربيت الفار على مدينة أي طلاق المواد في الما الدول المواد في الما المدعى الإرث أولاء وبن دعوى الشراء الما المحدول الربية أولاء وبن دعوى الشراء بيات الذولة المحتول المواد المحدول الربية السيم به دعوى الشراء المواد المواد المحدول الربية الما المحدول المواد المحدول المواد المحدول ا

قوصيحه " أن استشرى من حهة ثلاث في تصير مو أنَّ مأن بعد م الشراء ويشوط الما

<sup>(</sup>١) عكما في شا، وقاد فر الأصل والدرم الكاسي

عي حياته الديمة وهانه بأن يجديه هيئاً فيرده فلا تتحقق النافضه لا محاله الدا. المورود من الأب لا يصبر منشري من جهته وتتحقق الناقضة .

#### محضر فيه دعوى الميراث:

۱۷۷۷۰ - درورکه رحل ماند، فحاه رحل، وادعی میراته بعضویة توة الدی، وأقام انتشهود علی النصاب بذلك، بذكر الاسامی إلی الجد، ثم إدر منكر هذا النصا والبرات اقام بینة أن جدا الب علال، وهو عبر ما أنب شدعی هل بندفع مهدا دعوی متدعی ربیشه، وكان حواب نجم الدین النسقی الله إن وقع القصاء بالبیه الارثی لا بندفع، وإن لم يقد القصاء بالسبه الأولى، لم يجز القصاء بإحدى البينتين الكان الندوس.

عالى وهو نظير مسألة الأمال المؤاة موم النحر من هذه السنة بالكوفة و اعتاى العدد بوم الشجر شكة من هذه السنة ، وقبيل : ويتبغى أن لا نشافع بسة لمدعى ، ولا نفس سينة المدعى عليه الأنها لم قسلت بنا أن بقبل على إثبات اسم الجناء ولا وحد البه الأنه البس بمقصم في دلك : وإما أن يقبل لنص ما الاعام الدمى ، ولا وحد إليه أيضاً ؛ لأن البينة على التعلى غير مقدداته ، وهو مطبر مد لو الدعى على عبره أنه أفرضه ألف درهم في يوم كفاه ، وأقام الدعى عليه البينة أنه في دمك البوم كان في مكان كذا، مدى مكاناً أخر ، الإنسال بينة المذعى عليه الأنها في الحقيقة فاست على العلى .

ورد محفير في دعوى مربحة، والشهود شهدوا ملفط خانه، عود الحفير بعدة أنا السهودية لم يدخل غدة أن السهودية لم يدخل غدة أن الشهودية لل مرابحة، والسهود الشهدوا مختلف من مرابحة، والسهودية أن الشهودية لم يدخل قديد دعوى اللدعي، وأن الشهود شهدوايا حاله أو السوابة عيره، والبت عيره، وجدا، حوالت صحيح بمنازد كالت الذعوى بالعراسة، والشهادة بالعراسة، والشهادة لأن اسم حاله المدعوى بالعارسية، والشهادة لأن اسم حاله المدعوى بالعارسية بطلق على سرابحه، ولا كذلك بالعربية

### محضرفيه دعوى بيم السكني:

۱۷۱۷۱ - عرض على شبع الإسلام السعدي رحمه الله، وكان فيه باعه بحدوده وحفوقه، فرده معاة أن السكلي اتنى، والنقلي لا حداله، عرض علم محضر أحرالم يذكر فيه اسم جدالله هي عليه، صورته: حضر علان وأحضر مع نقسه فلايا، فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي خضرة مده، فأجاب بلصحة والأن المدعى عليه والم بحتاج إلى فكر استه و سم أبيه، ولا يحتاج إلى فكر استه و سم أبيه، ولا يحتاج إلى فكر حده بلاية وهو قول أبي حيمة ومحمد، وكذلك في دكر الحدود لا بدعن فكر حد صاحب الحد، وكذلك في تعريف التحصرين لا بدعن فكر الحداد وكذاك في تعريف المتحد على بن الحسن المحدى في الاعتداد لا يشترط فكر الحد، وهو السخدى في الاعتداد لا يشترط فكر الحد، وهي أخر عصره كان بشترط فلك، وهو السخدى في الاعتداد لا يشترط فكر الحد، وهي العرب عمره كان بشترط فلك، وهو السخدى في الاعتداد لا يشترط فكر الحد، وهي العرب وعليه الفتوى حوالله أعدم .

# ورد معضر فيه دعوى الشفعة وكان فيهابيان أنواع الطلب الثلاثة:

1914 - قرد بعلة أنه لم يكن في الدعوى والشهادة أن الشفيع طلب الإشهاد على ضور تحكه من الشهاد والمنهاد والمنهاد والمنهاد والمنهاد والمنهاد والمنهاد على ما مو أقرب إليه من المسترى والمائع، ولا بدمن بيان دلك، لأن الشوط هو الإنهاد على ما هو أقرب إليه من المحدود والمبترى بحب أن يعلم بأن مدة طلب الإشهاد مندرة بالتسكن من الإشهاد عند حصرة أحد الأشياء الشلائد: إما المبتع أو المشهى أو المحدود، والعلب من المشترى صحيح على كل حال قبض الدار، أو لم لغيض، والطلب من المائع صحيح إن كان المدار في بند، وإذا لم يكن في بند ذكر شيخ الإصلام في شرحه أن الطلب صحيح المدارة في بند، والعلب صحيح المدارة في بند، والمائم والمناب المدينة الإصلام في شرحه أن الطلب صحيح المدينة المراسعية فيالله.

وذكر الشيخ أبو الحسن القلوري في أشرحه له والناطقي في أجناسه له وعصام في المختصرة أن أنه ليس بعسجيح من غير ذكر القياس والاستحسان، فإنا قصد الأبعد من هذه الأشباء، وترك الاتراب إن كان الكل في مصر واحد، لا تبطل شمعته، هكذا وكثر شبيخ الإسبالام في شوحه ، وعصام في استختصره الالآن المصر مع كتابن أطراقه كشكان واحد منكياً

وفكر الحصاف في أدب لقاصي المرادا احتار على الأفرب، وترك الطلب، ثبلل شمعتما وهكفا دكر الصدر الشهيدهن واقعاته أدوان كانها في مصرين أوافي أمصاره فإن كالو أحد عله الأضياء مع الشفيع في مصو واحد، فتركه ودهب إلى مصر أخراء لصلت تسمحته وإذا فالرالشميع في مصر على حدة، والمتشري والبائع والقار قل واحد في مصر على حدة، فترك الأقرب، وبعب الأبعد، فقد احتلف المشابخ فبه و ومصهر فالواه ناطار شفحته ووهكفا ذكر حصام في اسحتصره با وقال بعضهم الا العظل تمديده وهنداذكر البنطس في أجالت ، وقال لأن السميع قد لا يقدر على الذهاب إلى الأقاب بسبب به الأسداب، فلا يكواد بالذهاب إلى الأبعد سطلا شفعته ، وعلى هذا إذا كنان إلى الأمراب طرية الله مسرك الطريق الأفراب، ومعم إلى الطريق الأبعيد، فعلى قياس ما ذكره عصام يتما المفعنة، وعلى قياس ما ذكره الناطعي، لا نبطة المنجعة، قد إذا حجم المصور الدي هيد. لأفرات، يتشرط لصبحة الطلب أن يكون الطلب يحصر ذولك النبرية الداري والمانع والمفيري في ذلك على المتواه هم المعروف والمشهور، وكان العاصي الإمام أبوزيد الكليو بعرك بين الداروين الساتع والمشترى. وكالنابقول في البائع والنشيري بشمرط الطلب بحضرته الرمي لناز لايشمرط الطنب محصرته، در إذا طلب وأشهده من عبر بأخب في أي مكان أشهد من المصر الذي الذان فيه يصح الطلب، وكان تقول إليه أتبار محمد رحمه الله في بالمه تسعم اهل المغير. وعلى هذا إذا كان ندار في مصر الشعيع والابشتوط الطفب عند حصرة الدار على ما احتاره الفخس الإمام، وأو كان الباتع او انتاتري في مصر الشفيع ، يشترط الطلب عند حصرته بالانعاق.

## محصرورد في دعوى الرجوع بشمل الأقان عند ورود الاستحقاق:

١٧٩٧٣ - مدورته ( و حل حضر محلس فصاه بحاري بسمي حيدر الحميري ،

وأخضرهم بفحه وخلا يسمى متحانية فمروي وفادني هما الدي حصوعني هذا الماي أحضيره منده أتعادع مني أنافا نامة الجلبة بكدا درحكاء هي ضهر كافاء من ممة كاناه ويامي غيروسها ميده وجوي المفايض بيساء تمرايو بعث هذه الأثاق مي أحمدان فالاناشمي معلومه وإله النخراها فني علك النمن، وحرى التفايض بيناه عا إلا أحسديا وهذه الإنَّالِ من الدَّهْمَالِ عَلَى مُن قَدِّلِ، تَوَالِي زَيَّةُ السَّاسِقِ هَذَا الأنسَامِ فِي النَّاهِ ال فلازاق المحسر ففياد كورة يستبادن بدائشيج نشامي الإمادميس الدبارياء القاضي ه عين الدين هذا بو مند فاصلي ادور فاستف والواحيها من جهة الماضي الإمام عالاء الدين عمران عفمان لتولي بعيل القصاء والاحكاء بكورة سيرقد وبأكثر لتورة للملكة عا ووالكنبو بالبينة أعائلة التي قامت بهة عنده وحرى له الحكومة عليه مهاء وأحرجها من بدوء وسلَّمها إلى فقه لمستحل، ثم حران الحكم من القاصم الافاوت الرفايات. طاهر نائب الحكم بهخاري من جهة العالمين الإمام مهذر الدين أحمد بن محمد المتولي المهار أأتضاه بكورة بخرري وتواحرها لهذا للمنحق هارب وهذا الدهقاب عفي الرجوع عشر بالعد بالنمن الذي أشي ليه. وهم أحمد الله فلان، واستود النشمار الذي أهي إليه المناز والشمر العنه يكساله ماوسي حق الرحاع على هذا الذي أحصر وبالشمل الذي أديمه البياء فيبيئ للفاحل عليه فعاالذي أخضره فغاطفتن فأبكر وقاني مراعات فلاعي عبجرهادس ليستدر فأحمص اللدعي لشهودا فلي دعواءه واستفتى عزا صبحة هذه الدعوي، فقيل: في هذه المعنوي حلل من وحووا أحدما النكاة مدعى لكفت، وكان الهامي علاماته بزاءأواك الاستحلام كالمزاتان بكر مأذرك لاستحلاف لايسحا المشخيلاتين فلا تصدر معمى اللدي فالاسأراء والقامي أأنه لمريذكم تاريح تقلبه فالصيء مون وأنسى ألكظر أن القاصي علام للدين هل كدن ماصاء فتونقلت الفاضي معين الدين البائز أبعاهل صار فاصبا بتقايده؟ وإنه تم يذكر عال ؟ أن العار القيل فاضي صعافت والابة على نسف مدريجًا؟ وإعادُكُر ومأكثر كور المنكة بحاورًا النهر ورا، سبف نما وراء قبهر كراء كنياري، فبينها لا تصب المناب مذكوراً م والأبه ذكر أن القاصي معين حكم بالسبة العبادلة التي فيامت بها عبده ، مله يذك أن السبنة قدمت على إقرار المشتارين أبها ملك المنتجق وأوافانت على أمهاجلك الممتحق والحكم بحشف ووائد ذكر أباالقاصي معين الدبن حكم بالبيئة المعادلة، ولم يدكن أن البينة العادلة قامت احضارة المنحل عالمه

وما لمرتكن البية والحكم بحضرة المدعى عليه الايصح احكم

تم قال الرجرى الحكم من اتفاصى الإمام مديد الذين تائب الحكم بيخارى لهذا المستحق عليه بالرحوع على بالعه بالنسى، ولد يدكر أن ذلك ثبع كان نائبًا عبد القاصى صديد الذين، وأنعاضى سديد الدين حكم يفسخ دلك الديم، وحدال به جب خدالا ؛ لأن المكتم بالرجوع على المائع حكم الفاصى بالرجوع عليه بالنمن أو لم يحكم ، ولد يدكر المشترى يرجع على المائع حكم الفاصى بالرجوع عليه بالنمن أو لم يحكم ، ولد يدكر أيضًا أن الفاضى الإسلام كان مأذونًا في الاستخلاص، والا عد من دكره على ما دكر ناه والأن الدعى ماءعى النسى، وود دعوى على كريد مثل إلى سيمها والنح ست در شهر ما بالمده والكر رائع مائلت كه فيصف دعوى كند ربيع مائلت كه فيصف دعوى كند ويكويد كه يروى السب عن دهد تاما دعوى فيمن درست فيايد.

1948 وحكى أن الفاضى الإمام اللامس حسن فلد القضاء بسمر قد كان لا بعمل بسحر قد كان لا المساحل من كان فاضياً فيله ، فقيل قد في دلت ، فقال: إنه كتب في محلاله وهو الهوم قاصى الفضاة بسمر فقد وبما وراء النهر ، بغاضى سعر فقد بيس فاصى بخارى ، فكان هذا فلكياً محملاً ، و لكافت كيف بكون قاضياً ، وبعض مشابخ فلك الومان كانو بحبيون عن هذا ، وبقولون ، إن قاضى سمو فقد قاضى أكثر كيم الكان أحكام الشرع ، فجار أن بقال الشرع ، فجار أن بقال القاصى ما وراء النهر ،

۱۷ ۱۷ ۵ - عرص محضر على الشيخ الإمام الزاهد فيم الدين النسفى مي بيع سهم واحد شائف بحفود هد السهم، قال كان مشايحا بسمرة، بقولون الأمهر جب الفساد؛ لأنه يوجب وهم الإقرار الأن المعرز بكون له الخدود، وأما المشاع فلاد قال. والمداحرج عادى أم لا يوجب الداعد، والمداكر أبوج عامر الطحاوي في شاروطه في مواضع النبزي منه النهيف من كذا يحدود هذا النهيف.

دل وحمه لله . ومماهت السبد الإمام الأجل، فحماح محمد بن أبي تنجاع بقول: . لا أحفظ من والدي في هذه السألة نبيكا، ولا رواية عن أصحبنا في ذلك، فعاذكوت له ما ذكره الطحاوي، فاستحسنه و أخذيه، وهذا لأنه ليس في ذكر حدوده ما يدل على الإقرار، ألا ترى أن ذكو السهم لا بدل على الإقرار، فذكر حدوده كذلك لا تكون.

۱۷۲۷۳ - ورد في دموي الإجارة أطرياة محضوء وكان المكتوب فيه أول يوم هذه الإجارة يوم الأربعاء السادس من شهر كذا، وكتب بعد ذلك: وتقابضا في التاريخ المذكور فيه خطاء الأنه مشير إلى وقوع التقابض الدي هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد، وإنه لا يكون، لأن التقابض الذي هو حكم العقد مع العقد، في زمان واحد، وإنه لا يكون، لأن التقابض الذي هو حكم العقد ما يكون بعد العقد، فيكن يكتب: وتقابضا في اليوم الذي وقع العقد، فيه ، أو يكتب: وتقابضا في اليوم الذي باشر العقد فيه لبنيت النقابض بعد العقد، و تصحيح عندي أنه يكتب. وتقابضا بعد ما باشرا العقد في ليرم الذي باشرا العقد فيه .

### وردمحضر في دعوى مال الإجارة المفسوخة:

الاتمالا صورته فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر، معه أن والد هذا الذي أحضره معه أن والد هذا الذي أحضره معه فلان أجر متى محدود كدا بكذا إجنزة طولة مر سومة، ثم مات و نضخت الإجازة بموته، وصار غية مأن الإجازة دباً في تركته، وو اللحضر بعنة أنه لم يكن في المحضر ذكر فيص مال الإجازة، وما لم يشخص الآجو مال الإجازة الإجبرة، ولأن لم منه دبناً في تركته بموته، ولأن لم يذكر في الدهوى تاريخ أول مدة الإجبرة، وتاريخ أخر ها، ولا بد من ذكر ذلك حتى ينظر بهي شيء من مال الإجبازة أم لا، وهذا لأن مدة الإجبزة فد تطول، فبلغ فلاثون سنة أو أكثر، فإدا بلغت هذا المبلغ تشهى الإجازة بانتهاء الملة، وبصير جميع مال الإجازة مستحقاً للآجر بانتهاء الله، فلا ينفى شيء حتى يصير ذلك دبناً عي التركه، ونو لم يبلغ مدة الإجازة هذا المبلغ ، لا يد وأن يعرف ما بقي من طلاة؛ لمعلم ما متى من سال الإجازة ، وإنما يعلم ذلك ذكر التنزيخي، وقد قال بعض منسابحناً ، فون المستأخر أو أحضر مال الإجازة، ولا يكنفي بعوله: تعابضاً قبضاً صحيحاً، فون المستأخر أو أحضر مال الإجازة، ولم يدفعه إلى الآجر، وقبضاً المستأجر، أم سلم المستأجر، أو أحضر مال الإجازة، ولم يدفعه إلى الآجر، وقافيها المستأجر، أم سلم المستأجر، أم سلم المستأجر، أم سلم المستأجر، أم سلم المستأجر، أي الآجر، وقم يسم مان الإجازة، ولم يدفعه إلى الآجر، وقبضاً المستأجر، أم سلم المستأجرة أم المستأجرة أم الإجازة أم الأم المستأجرة أم المستأجرة أم المستأجرة أم المستأجرة أم المستأجرة أم المستأجرة أم الم المستأجرة أم أم المستأجرة أم المستأجرة أم المستأجرة أم المستأجرة أم أم المستأجرة أم المستأجرة أم المستأجرة أم المستأجرة أم المستأجرة أم المستأجرة أم المستأخرة أم المستأجرة أم المستأخرة أم

مستقيمًا على عن الاعتبارات أنه لم يواحد قبص أحد البقائين، ويعض متنابعنا نقوا المحالفة في ويقض متنابعنا نقوا المحالفة في وقائل وقائل وقائل المعتبرات والمعتبرات والمحالفة المعهوم الناس، والمعهوم من فوته ترطبة ويقد قبل الاجارة على كانت الرياضي أن يكتب لمي صلاح الاجارة على كانت الرياضي أن يكتب المستأخر بمسته لبس من قضايا العقد، وقد شرط عي العقد والا تنفسية العقد، ولكن المستأخر بمسته لبس من قضايا العقد، وقد شرط عي العقد والم يبال، فرض المستأخر المهائل المستأخر المعائلة والمائلة الإحارة في المستأخر المستأخر

## وردمحضر فيه دعوى مدة الإجارة ودعوى استحداث الأجر هذه على المستأجر:

۱۷۲۷۸ مسبورته : ادمی حدا الدی حضر علی مذا الذی احضر اسعه آبا هذا الذی آخضرته معی آخر اش عشر دیرات آرض حداودها کدا فی صبیعه کفاء و سلمهه إلی اثم إنه آخلات بده علی هدا الآ اضی بغیر حواه عواجب علیه قصر بده عی هده الاراضی و وزرك التعرض لها و وسلمها إلی و ورداً الحصر بعلة آبه تبریذكر فیه آنه احر حذه الآ اصل و هو علكها و وعدا أمر لا بدعن ذكتره و لأنا الإجازة من ضبر المالك لا

<sup>(1)</sup>وهي ۾ انظفوان

<sup>(</sup>١) هيٽيا تي لائميل رين رهن وکان تي ٿن اند آهيرين

بصبع، وإن ملك بعد دلك، وكذلك لم يذكر فيه أنه أحر هذه الأراضي وهي في ياده، ولا بد من ذكره؛ لأن الأراضي ربا قالت مشتراته وإجارة العقار المتتراة قبل المبض لا يجوز، إما على خلاف الدي في بع البقار قبل الفيض كما فحب إليه بعض المشابخ، أو على الفيض كما فحب إليه بعض المشابخ، ولأنه قم يذكر في الحصر أن هذه الأراضي صافحة للزراعة، ولا بدلصحة المفد من أن يكون الأراضي صافحة للزراعة وقت المقد؟ لأن الإحارة قلاحقاع، فسحلها ما مسلح للاستفع، ولا يكتفي بقرله: استحدرًا مسجعكا، جواز أن الأرض لا تكون صافحة للزراعة وقت المقدا، ولكن يكون بحال بصلح للزراعة بعمل المستأحر، فعلما أن كون الأرض بحال يصلح للزراعة بعمل المستأحر، فعلما أن كون الأرض بحال يصلح للزراعة بعمل المستأحر، فعلما أن كون الأرض بحال يصلح للزراعة بعمل المستأحر، فعلما أن كون الأرض بحال يصلح للزراعة بعمل المستأحر، فعلما أن كون الأرض بحال يصلح للزراعة بعمل المستأحر، فعلما أن كون الأرض بحال يصلح للزراعة بعمل المستأحر، فعلما أن كون الأرض بحال يصلح للزراعة بعمل المستأحر، فعلما أن كون الأرض بحال يصلح الناء الإراعة بعمل المستأحر، فعلما أن كون الأرض بحال يصلح الناء الإراعة العلما، المسلم الذات كون الأرض بحال يصلح الناء الإراعة العلمان أن كون الأرض بحال يصلح الناء المسابعة العقد الإراعة المسلم الناء أن كون الأرض بحال يصلح الناء المسلم الناء المسابعة العقد الإراءة المسابعة العقد المسابعة العقد المسابعة العقد الإراءة العلمان أن كون الأرض بحال بطابعة العقد العلمان المستأخر بكفي لصحة العقد العقد العقد العلمان المسابعة العقد العلمان العقد العلمان المسابعة العقد العلمان العلمان العلمان العلمان العلمان العلمان المسابعة العقد العلمان العل

#### محضرفيه دعوى بقية مال الإجارة المفسوخة:

14.149 - صورته: حقير وأحفير وهذا الذي حقير وكيل عن أحته الكبيرة المساة فلات بالتحوى الذكور فيه، وفيم عن أحت الصغيرة السهاة ملاته من جهه الحكم بالدعوى الذكور فيه، وهم أولاد قلاد ابن فلان، وادعى هذا الذي حسير على هذا الذي أحضره منه لغضيه بطريق الأصالة، ولاخته الكبيرة بحكم الوثانة، ولاحته الصغيرة بحكم الإثانة، ولاحته السغيرة بحكم الإثانة، ولاحته الصغيرة بحكم الإثانة، ولاحته الصغيرة بحكم الإثانة مولاد المساحرة والمنافذة والما بكن أبنا فلان جميع الأوض التي حدوده كذا بكذا بكذا من المنافز إباره طويلة مرسومة، وأن أبنا بوض قبل الفساح الإجازة وانفسخت هذه الإجرة كوفه، وصدر مال الإجازة وانفسخت هذه الإجرة كوفه، وصدر مال يعطبه بحديد الدنائير ميزانا لورثه هولا السمون ما خلا دينار واحد، فإنه فعب يعطبه بحديد الكورة ما خلا دينار واحد ليقبض لدعى حصة نفسه بطريق والبحدية، وحصة أخته الصغيرة فلانة بالإذن قوات في حياته اللاحدية، وحصة أخته الصغيرة فلانة بالإذن دينار، فإنه ذهب و شها بإيراء أبن الأجره فناعته في حياته ودخوى الإيراء تلى حقا دينار، فإنه ذهب و شها بإيراء أبا بصح بعد الوجوب، أد بعد سبب الوجوب، و حال حيال وبال وجوب، و حال حياة والمدة؛ لأن الإيراء ناهي حقا

المستاجر ماله الإحارة في واحب على الأحر إذا كانت الإحراة فالده، ولم تصنيح بعد، ولم يوجد سنت وحوجه لاد مديد وحود الصناح اللاجراء، والإجارة في تصنيح بعد، وعاة أحرى أن المشاور في الله بعوى فواجب على الشعى عليه أد يدفع عال الإحارة ولي ما أا الدعى البشت العبد على الشعى عليه أد يدفع عال الإحارة ولي يبا خصومة لا تعدن القيم عند رعم، وعليه الديني، ولا يصح متناده والدن لل على فا على عالم عليه الديني، ولا يصح متناده والدين في عدد عالم المدون، والدين لا يراد إن لو بعيج عدد المراد الله الدين الدين الدين الدين الدين الدين عدد الدين المدون، وإلى الما على وعوى عبد الدين والدين لو المهاد أن الهيل.

### محضر فيه دعوى مال الإجارة المقسوخة

### عوت المستأجر من ووثة الأجر:

1934 من و لاك الدعوى مدر و العدم من عبر عدر فسها، فقال اللدي عدم عدم المحارد فقال اللدي عدم في المحار المحارد المحارد المحارد الله و المحارد المحارد

و ملة أخرى: أمالم يدقر أنه دنع الجملة موضّاء ، النا دكر الوّانات قبص اختلة عرضًا ، وتشلف المنتمد عرفسا لا تسير السطة عرضًا ما ثم يرجد الديم من صاحب الحبطة معهد العرض

### عرض صك في الإجارة:

. ١٧٦٨٨ - وتساد الكتب بدياء - امر خلاد من قالات أوضاً حداودها كنداه وهم. صدحة بديراهة على المريزع المستأخر هيها كنداء فقيل له الصلك باطل الأنه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد؛ لآل زراعة شيء بعينه ليس من مفتضيات العقد، والأحد العائدين وهو الآجر فيه منفعة، وحل هذا الشرط يوجب قساد العقد، وقبل: له: بهذا لا يبطل انصك؛ لآل قوله: في هذا المقام على أن يزرع هيها كذا، وقوله: لتزرع فيها كذا سواء، وقوله فيزرع فيها نيس يشرط، إذا هو لبيان العرض، فلا يوجب الفساد، كيف وقد ذكرنا قبل هذا أن المستأجر إذا تم يبين ما يزرع يفسد انعقد على ما ذكرتا في الجامع الصغيرا، وإذا كان ترك ذكر ما مروع مفسدا تلعقد، فيذكره كيف يفسد العقد.

### ١٧٦٨٢-عرض محضر على شيخ الإسلام:

سنل شيخ الإسلام السقدى عن محضر كان في أوله: ادعى رورية بن عبد الله الهندى على خلال، فأجاب أنه غير صحيح الأن السبة على هذا الوجه لا يقع بها الهندى على خلال، فأجاب أنه غير صحيح الأن السبة على هذا الوجه لا يقع بها الإعلام، ويجب أن يكتب أنه عبد فلال الورية عرب ولنه أعنه مولام، فيكون ابن فلان أن روزية حرب ولنه أعنه مولام، فيكون الإقرار له ، أو عبد لمولاه معجور عليه ، فيكون الإقرار نفر لاه ، أو عبد لمولاه محجور عليه ، فيكون الإقرار نفر لاه ، أو مأذون مديون ، فيكون الإقرار له ، فيختنف حكم الإقرار باختلاف حاله ، فلا بد من دكره ، قذل : والمتنى يعرف يولاه ، وإن كان الولى الثالث عنزلة الجد في الثالث منظ أيضاً ، فلم ينسبه إلى مولاه ، فلا يأس به ؛ لأن الولى الثالث عنزلة الجد في النسب ، فيجوز الاقتصار عليه .

### عرض سجل فيه حكم نالب قاضي سمرقند فردوه بوجوه:

۱۷٬۲۸۳ - آخدها الله كان ئيه حكم فلان، وهو ناتب عن فاضي سموقند فلان، ولم يذكر فيه أن قاضي سموقند ماذون بالاستخلاف.

19784 - والفاني: أنه كمان فيمة وقياضي سميرفند كمان فياضياس فيل الملك سنجره ولم يكن كذلك، بل قاصي سميرفند كمان من قبل الخافان محمد، والحافان محمد كان من قبل الملك منتجره إلا أن هذا لا يصابح خلاة الأن عاضي سميرفند لما كان من قبل الخافان محمد، والحافان محمد كان من قبل الملك سنجر كان فاضي سميرفند قياضيكا من جهة الملك سنجر ، ألا ترى أن ولاية المُلك سنجر كنانت ظاهرة على أهل سنم عند في الاعداء

۱۷۶۸۵ والذلك: أن الشهود في شهادتهم قالود: ما رقع فيه الدعوى منك اين مذعى است، وأن در دست اين مدعى عليه بناحق است، و نم يقولوا: قواحت على حذا المدعى عليه كه دست تحريش كرناه كسازين مدعى به، وبنين مدعى تسايم كند، واختلف الشايخ في هذا، قال معقبهم الا يدمن فكره، وتحن إن لم نقل: به، ولكن لا يد من ذكره حي لا يغي لأحد فيه مجال الطعن.

1974 - والرابع: أنه كان مي أحراء، وجعلت حكمي فذا موقوفًا على إمضاء التناصي هلان، وهو الذي كان ولاه، وهذا يخبر حما أن يكون حكمًا؛ لأن المعلق بالشيء، والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشيء، وهذا حس قوى لو حصل الحكم على هذا الوجه، أما لو حصل الحكم مطلقًا، والكاتب كتب على هذا الوجه، عهدًا لا يوجب خلا في الحكم، إما يوجب حلا في المكتوب.

#### محضر ورد في دعوى إجارة العبد:

الامالا - صورته: ادعى قلان عنى فلان عبدًا في يديه أي أحرت هذا العبد من هذا الذي من يديه أي أحرت هذا العبد من هذا الذي من يديه كل يوم بدرهم، وقد مضى كذا كذا يوسل، عراجب عليه تسليم هذا العبد إلى مع كذا من الأجرة، فرد للحصر بعلة أنه ادعى أنه أحره كل بوم بدرهم، ولم يذكر الإجازة مدة ينتهى إليها وكل برم بجيء يتعقد فيه عقد الإجازة، وهذا الميرم الذي رقع أنبه الدعوى قد العقد فيه عقد الإجازة، وكان للمستأجر إساك العبد والانتفاع به، ولأنه ادعى كذا كذ من الأجرة، وكان في محصر الدعوى أحر العبد، وبعد ذكر يمات كلمات كثيرة ذكر وسلم إليه، ولم يذكر وسلم العبد الإبحب الإجرة، قلا يستقيم دعوى تسليم العبد الأجرة، قلا يستقيم دعوى تسليم الأجرة، قلا يستقيم دعوى تسليم الأجرة تسليم الأجرة الأجرة، قلا يستقيم دعوى تسليم الأجرة تسليم الأجرة الإبحاء الأجرة، قلا يستقيم دعوى تسليم الأجرة الأجرة، قلا يستقيم دعوى تسليم الأجرة الأجرة الإبحاء الأجرة الإبحاء الأجرة الإبحاء الأجرة الإبحاء الأجرة الإبحاء الأجرة المناح الم المناح المناح المناح المناح المناح المناح الأجرة المناح المناح المناح المناح الأجرة المناح الم

<sup>(</sup>١) مكذا عن ف وكان عن الأصل وهدوم المعج

1938 - خط الصفح والإيراء ، وكان الدكور في ادعى قلان عبى قلان من قلان ما لا مماوياً و دوياً في اخراء . وكان الدكور في ادعى قلان عبى فلان ما لا ويرا المدعى المدينة فلاد عبى الفياء وهم وعلوما ويرا المدعى المدينة أما والما والمدمى يبد والمدينة المدان ويبد المدان المعلم وقع بما وضاف أو وقع يستما المال المدعى بد ويم يسوف في فيشتر ما فيه فيص المدان عبد في المحلس أو لا يشترطه وقد ذكر قبض بدن المسلح في المحلس، وقم يتحرص لمجانس المسلح في المحلس، وقم يتحرص لمجانس المسلح، أما الإيراء فعام المحلل المدينة المحلم وقد ذكر قبض بعد دلك عليه فكاد الإيراء فعام الانتخاذ المسلح المحام المحلم عالم المحام المحلم المحلم

## محضرفيه دعوى مال المساربة على ميت يحصره ورثته:

1974 - حسورته الحصور واحصر مع نسبه عالات و علال و علال كانهم اولاد فلان، فادعى مدا الذي حضر على مولاه الذي احضرهم مع نصب أنه عام إلى مورقب علان أنف دوهم حضارته و إنه نصر عن فيها وربح أرماطاء وأنه دات قبل قسمة هذه المان، وقبل دفع رأس التال إلى رب الآل و صل فسمه الربح مات مجهلا لهذ الذال، وصاد دفك ديدً في مركته إلى أحره، بقبل إذ وقع الدعوى مي رأس المال و الربح، علا بدمن بيان قدر الربح، وتركه بعبير عبلا في الدعوى، وأن لامي وأس لذال وحدد، فلا بالرب بالرب ذاتر الرمح.

# محضر فيه دعوى فيمة الأعيان المستهلكة:

۱۷۹۹۰ - صدورته الخضير وأخصير ، قادعي هذا الذي خضير على هذا الذي أحصره معه ألف دينار ، وقيمة عن المشاكة من اعباء أمواله بسمرتند

و، واللحصار بوجوم أحدها: أنه تو يبين المشهلات، ولا يدمر بيانه ؛ لان من

(1) هكذا من بناء وكسبان من الأسور وقد وم: الاخت العدمج والإمراء فسواص حط الصلح والإمراء

الأمرين ما يك ن مضاولة بالصيفة عند الإسبية إن وصها ما يكون مصيوفا بالمثل و ولمن هذا كمين مصنون بالمثل ، فكيف يستنهم دعوى القيمة مطلقاً ؟

و لأن من أصل أن حدقة أن حق مثالك لا ينقطع عن الدين منس الاسماللاك. ولهما جوز الصلح عن العصوب المستبلك على أكثر من فيمته، وإنا ينقطع مقه عن العبن، وينتقل إلى القيمة لقضاء القاضي أو شراصيهماء فقيل: ذلك بكون حقه في قعب، فيكون الدعوي والعالم في العبن، فلا بدمن بالد.

و لأنه مويدكر أن منذا اللذاء فيمة هذا العن المستهلك بسمو ذنه أو سخروى، عان قيمة الاعباد مختلف بالختلاف المعدان، واللعمر فيمة المعرفات في مكان الاسم بلاك الله عامر مان دلت

#### محضرفيه دعوى اختطة:

الاتراكا عسورة الدعى مدالته والمن حضر عنى هذا الذي أحضره أن أخراهما لذى أحضره مده فلان كان قسص من هذا الذي حصر الشامن اختلة ترسمها موحيًا لدى أحضره مده فلان كان قسص من هذا الذي حصر الشامن من اختلة ترسمها موحيًا لمود وبين قوما المائية قسمة ومعاني حسل الموارعة وبين قرارة من المورد من الدى حصر بالعارسة تراهم إلى مدكنة كبوده مهده حدد الدى حصر بالعارسة تراهم إلى مدكنة والمحيدًا، وصدت هذا لدى حصر في خطابًا ومدانه في بالان مين أن بدوي شيئًا من هذه الحيطة محمدها في الدى حضر في أن بدوي شيئًا من هذه الحيطة محمدها في مودن لهذه احتطة المذكورة فيه وصدان في أن بدوي شيئًا من هذه الحيطة الذي أحضره أم الذي وحداث من الرئاة أخاده هذا، وحدثت من التراكة في بداها الذي أحضره أم الاستهاء أم الاستهاء الأم صدف الدي وحدث من التركة في بداها أخضره معه أداء مثل هذه احدة الذكورة وبداس هذه حداثة الذي وكه المذكورة وبداء وهي أولا أنه فيصر من مالة فيضة موحبًا لمرت والقبص المعلق خصوصاً عصدة توبه موجبًا لمرت والقبص المعلق خصوصاً عصدة توبه موجبًا لمرت والقبص المعلق خصوصاً عصدة توبه موجبًا لمرت المعالى، نا بالله وحكم إذا أنه وحكم المعلق توبه على وحكم إذا أنه وحكم وحكم المعلق توبه على المعالى وحكم وحكم المرت المعالى، نا بالله وحكم المرت المعالى المعالى وحكم المعلق وحكم المنازة وحكم وحكم المنازة وحكم المعالى ال

ملاهك العي طارف وقال مي الأصل وجا المصرف

قال بالفارسية: كذا وكذا على نحو ما كتب، وليس يقوار المدعى عليه كما ادعاء المدعى، فإنه قال: ترا با من است، وهذا منه إقرار للمدعى عليه بالرديعة، والشهود شهدوا على أن إقرار المدعى عليه كان بالرديعة، قشهادتهم تكون بالوديعة، فلم تكن الشهادة موافقة للدعوى الذكورة.

والتاني؛ بأنه ادعى عليه الحنطة بالمن والورث، وظلب صحالها، والمضمون عند أداء الضحان يصير ملكاً للضاص بالمضحان، ويتحفق المفابلة بين الحنطة الموروثة وبين ضحانها، والحنطة كيلية، فلا يصح دعواها بالمن والوزد في مثل هذه الصورة.

والثالث: أنه قال: فواجب عليه أداء مثل هذه الخنطة الذكورة فيم من التركة، ولا يحب على الورث أداء مثل هذه الحنطة الذكورة فيه من التركة، ولا يجب على الوارث أشاء الدين من غير التركة لا محالة، بل الوارب بالحيار، إن شاء أدى الدين من التركه، وإن شاء أدى الدين من مال نفيه، وإن يشترط فيام التركة في يد الوارث لتوجه المطالة عليه لا تلاداء منها، وأن الحلل الثالث لبس بصحيح؛ لأن أصل الوجوب في التركة إلا أن المورثة ولاية استخلاص التركة بأداء الذين من مال نفسه، ولما كان أصل الوجوب في التركة إلا التركة يستغيره دهوى الأداء من التركة بأداء الذين من مال نفسه، ولما كان أصل الوجوب في التركة الدين من الدينة الإسلام المناه الدين من الرائد .

# محضرفيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها:

1979 - صورة هذا الذي حضر ادعى على هذا الذي أحضر دممه أن هذا الذي أحضره قيض من هذا الذي حضر تراهم هدلية، وبين عددها وصفتها وجنسها بغير حق، واستهلكها، فواجب عليه أداء من هذا لدر هم العدلية إن كان بوجد مثلها، وأداء فيمن هذا لدر هم العدلية إن كان بوجد مثلها، وأداء فيمن الميابية إن كان كان، والدوم كذا، وطن بعض مشابخا أن في هذه الدواهم بغير حق مشابخا أن في هذه الدواهم بغير حق واستهلكها، ولم يدكر أنه استهنكها بعير حق أو بعير أمر صاحبه، ويحتمل أن والستهلاك كان بغير أمر المائك، ويحتمل أن كان بغير أمر المائك، ويحتمل أن كان بأمره، واعترض على هذا الفنائل أن الاستهلاك إن كان لا يصلح سباً لمكان الاحتمال فالغصب السابق كام، فيمكن إيجاب الاستمال بإلخصت السابق كام، فيمكن إيجاب

الصيمان بالنصب السائل) أنه لأنه يحشن الالثالث رصي يضصبه الدراهيم، والمالك إذا رضي بشمير الشاصيب وفقاكان الماصيب فيص المحقط بالبرأعي الشيبان وكرم فيلخ الاسلام حواهرواده في أحر كتاب الصرف، وأكثر المنامخ على ألاحذا الحمل بلدكور في الخفيفة ليمو بحدراء وراحهمان العصاب والقيص بغير حاق وي اهمه صلح مواذا او جوات العسمان، وكنان الاستبلاك في هسه صلح مبيًّا لوجوب: تضميان، إلا أن للبث بالاستهدلاك وإجارته وقبض الغاصب سبرئ لهعن الضماداه وليسرعلي المدخر أن يبعر ض أنديد ي عنه الصمان عما وإناها إلا إذا أدعى ملاعي عليه شيئًا من ذلك، فحيثة يكون وأنك وفيصا لدعوري المدعور، لا أن يتسوح بينان ذلك على المدعى. تيو في هذه القاعم في أو قام بكن القاعل فكم الاستهلاك في القاعم في إثنا فكو الفيض يقبر حق بديغي أن يطلب من المدعى عليه أولا تسليم عول بنك المتراهم؛ لأن الدراهيرإذ كيانت فيانسة بعينهاء وتبت فيصبها بعراحق يجب على اللدعي عليه نسيب عينها فالذعرات أن الدراهم والدانير بتعيدلاني المصوب فيطابه الدعي يتسليم عيمها دوال عجزعن نسليم عيمها والمستليم مثلها وحوال لويقافر على الخار فينسلبو فيعشها ومن الأنفو من فاؤرة يميغي للمدعى أن يعالب الدعى علمه اولا بإحضار نلك الدراهم ليقيم البينة علمها الثم يطالب بتمايمها زليم كما هو الحكم في ماثر اللفولات ، والكنَّا نقول. طب الإحسار على الإطلاق شد مستقيم مهنا، محتلات ساله المقولات، وهذ الأن الإحضار إنا يطلب عي التغولات حتى إذا شهد الشبهود أشاروا إلى المدعى به، والتمهود لا يُكنهم الإذاءرة فهناء فوتهم لا يعلمون أن هذه أسراهم ، هن هو خين ثلث الدراهم العصود؟ فإن الدراهم نشبه معضها بعضاء فيقع الإشاره إلى غيرها عسى بخلاف سائر المقولات. فإله بعرف طاهراء إلا إذا قبادعلي المراهم هلاسة يكن ثيرها من حمسهماء فحبينية ينت ط الاحميار أولا .

### محضر في دعوى الثمن:

٣١٩٩٣ - صميورته الدعي وجن على عليله وأنه بناع منه ثلاثة أفرع من الأطلس

<sup>(</sup>۱) زیدامی بدختام

الممان ، وبيَّر طرله وعرضه بشمرا معلوم، ويق ذلك وأنه انشراها منه هذه القطعة من الأطلس الموصوف في مجلس البيع بالشمن الذي بينه وقلتسوتين محروفتين بالحراقي ورون وتكمها "كذا ثمنًا، ومن ذلك وسلمها إنبه وأنه قرصها منه من غبر تسليم النمواء فواجب عليه أداء الشهن المذكور هيه ، وبين شرائط البيع والشراء من الملوغ والعقاره وطالمه بالقمزاء وألكر الخصم الشراه منهاء أتكو وجوب الثمن عليها وأفام اللاعرابية على ونق دعواه بشرائطها، وكنيوا نسحة الحضرة وطلبوا جراب الفتريء قز عبر معفى المفنين أن في هذه الدعوى خبلا من قبل أنه ليم بذكر هيه أن الحبيم هل كان منك البائم أو لاء لجواز أندماع مال غيره مغير أمره، فلا يستوجب عليه الطالبة بالثمن؟ ولأنه لم يذكر في التحضر أن هذا بذرعان [أهل بخاري أو بذرعان]" أهل خراسان، وألدى يتفاوت، فيبغى البيم سجهولا، إلا أن ما زهم هذا القائل لا يوجب خللا، أما الأول: فالأنودكو فريائدعون أنوسامها إليه (وقوله: وسنم نظير قوله: وهو تملكه، وهي مسألة كتاب الشهلات، وأما الثاني. فلأنه ذكر من للدعوى أنه سلمها إليه [\*\* وبعد الفيض والتسميم، فالمدعى به في الحقيقة هو النمن الذي وجب بالعقد، وصار دينًا هي الذمة، ولا جهالة في النمن، وإنما الخلل في هذه الدعدي من وجه أخر، فإن المذكور مي الدعوي أنه باع منه قطعة أطلس صفتها كذاء وقلنسرتين صفتهما كداء وأنه اشتراها حملة منها. والبائع ملمها إلى المشترى، وله يقل: باعهن واشتراهن وسلمهن، أو النبش الها جميلة بعيد ما ياعها منه حملة ، وسلم الحملة إليه ، وهو قبض الحملة حتى بنصرت إلى كل ذلك ، ولعله باع تطعة الأطلس هذه والفلنسوتين، وأنه اشترى الفطعة دون القلاميون أو سلم القطعة دون غيرها. أكثر ما في الساب أن كلمة ما يجوز أن يصرف إلى الحملة ، لكن يحوز أن يصرف أحدهما أيصًا ، فلا يتنفي فذا الاحتمال، فلا بد من ذكو لهي، يزول به ما ذكرنا من الاحتمال، وهو كلمة من، أو دكر لفظ الجمعة، أما يدون دلك لا يزول الاحتمال، وإذا لم يزل الاحتمال بغي تليم والمملم<sup>66</sup> محهولا، فلا

<sup>(1)</sup> مكفاني طوف وم، وكان في الأصل أ وأواد وتملكها .

<sup>(</sup>۲) زيد من ظاف م

<sup>(</sup>٣)ريد من نقصم

<sup>(</sup>٤) مكذا في الأصلوم، وقال في طوف أ العلم .

يستغيم دعوى كل الثمن، قلا يستغيم دعوى القيص؛ لأن المسلم"؛ غير معلوم حتى بستفيم دعوى المن يقدره.

## محضر في دعوي الوكيل من موكله:

الى هذا الرحل تحق ديباح عدده كذا، وصفته كدا، ولوته كذا، وطول كل ديباج كذا، وهر ضه كذا وطول كل ديباج كذا، وعرضه كدا، وطوله كذا، وطول كل ديباج كذا، وعرضه كذا على سبول الأمامة، ولم يعلم به والده حتى يأخذ منه، وقد وكل ولده هذا بالخصومة في ذلك من ظهر مهذا الدفوع عنيه، ووكله بغيض ذلك من أيضاً، ، كانت الوكالة نابنة في مجلس القضاء، وادعى عنيه إحضار دلك محلس القضاء ليغيم الوكيل البينة، فأكر الملاعى عليه القضاء وادعى عنيه إحضار دلك محلس القضاء ليغيم الوكيل تيض، فكن رده إلى والده، فكتبوا المحضر وطلبوا حواب انفتو، فأحام إباخلل، فيضن وكان وحد الحلل أن لم يكى في الحضر أن المدعى لوصدته في الرد عيم والده، لا ينفي له حق الحصومة بعد ذلك، فلا بد من بهان دكر التكذيب في الرد المستفيم دعه ي الإحصار، وعندي أن هذا ليس محلل الأن

# ١٧٦٩-محضر في دعوي إمرأة منزلا في يدي رحل شرى من والدها:

اهرأة ادعت منؤلا على رجل، وقالت. هذا طنول ودكرت موضعه وبين حدوده كان ملكًا وحظ أبرالدي فلان، وأنه باعه منى يوم كذا في سنة مي شهر كذه كذا حال كونه أدفة النصر ف، وإلى الشترينها منه مدلك النس المذكور في مجمد السبع دلك في حال صحة تصوفاته، واليوم حسيم هذا القنول ملكي وحقى بهذا السبب، وأن الذي في بده المنزل أحدث فيه يذه، فواجب عليه فصر يده عنه وتسليمه إلى و فأجاب المدعى عديه ابن منزل ملك و حق من است وبلين مدعى سيرة في فيست بابن سبب كه دعوى في كاد،

<sup>(1)</sup> مكمًا في الأصل وم، وكان في ظاوف السلم

<sup>(</sup>۱) ومريا وهي أحرار

أحصرت الدعية نفراً ذكرت أنهم شهودها، فشهد كل واحد مسم بعد الاستشهاد، وقال كواهى مى دهم كه ابن قلان ابن والدهنه المذه المذهبة أقر في حال بسحة إقر وم، وقال الهن نحاله من كه حدودى درين محضر باد كرده شده است بابن دحتر خويش قبلانة فروخته ام، ووى از مر خريده است بهمن بها كه دوهمين محضر باد كرده شده است بدين سبب كه أن در فروختنى وخريدى درست، وإمراز ابن خاله ملك ابن فلانة است بدين سبب كه أن در واستضر باد كرده الله است و إمراز ابن خاله ملك ابن فلانة است بدين سبب كه أن در واستضر الدكره في الدعوى أنه باعه مها واستضر باد كرده است در اين خاله بناحق، واستضر المفتور المفتور المفتور أنه باعه مها أضاف الإقراز إلى تاريخ البيع بهذا البيع بهذا التاريخ، وهذا يرحب حلا من قس أنه أضاف الإقراز إلى تاريخ البيع في يوم كذا، ولعل الإقراز كان قبل دلك، وهذا الإنها في تصرف العالم أنها بطلاء وزعم أن هذا الزعم أيضاً في لغظه الشهادة حلاه الأن الشهود قالوا . شهد أنه أو بالبيع ، فشهدوا الزام أيضاً في لغظة الشهادة حلاه الأن الشهود قالوا . شهد أنه أو بالبيع ، فشهدوا على البيع ، فشهدوا على البيع ، فالمخمو واسبب المفكور في فلحصر البيع والإقرار بالبيع ، والإقراز لا يصلح سبباً ، ولا شهده طلى البيع ، فكانت الشهادة باطلة .

والجواب عن هذا من وحهى: أحدهما: الاهذة لا يوحب حللا في شهادتهم وفسادًا الأداب عن هذا من وحهدا: المجادة من المدعى وفسادًا المؤلف الشهادة المجادة الشهادة الشهادة الشهود، ولكن بناء على الإفراد والبيع سسب الملث، والشاني أنهم شهادة شهدوا على إقراره، ولا علم أنا بعدم شهادت على البيع في الإشداء، ولعل أهم شهادة على البيع م لكن لم يشهدوا على إهراره أولا، لم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب لسئك، ولم يكن في الشهادة على البيع وهذا المبدوا على إهراره أولا، لم

#### محضر في دعوى الشين:

۱۷۳۹۱ - ادعى رجل على غيره كذ دينارًا تيسابورية جيئة دياً لارمًا، وحقًا واجاً يسبب صحيح تبرعي، وذكر بيه، وأفر الدعي عليه أن هذه الدنائير عليه بسبب أنه

المُترى من هذا الله على كذا منا من دهن السمسم الصافي، وبيس أوصافه شراء صحبتً و قيضه منه فيضًا صحيحًا، فواجب عنى للدعن عليه مدا تسليم هذه الدنانم اللَّذِي وة فيه إلى هذا المدعى، وذكر حواب المدعى عليه بالإنكار، وذكر بعده شهادة الشهاد على إفرار المدعى عليه بهدا الشراء الذكور فيه هذا البيع من هذا الدهن الموصوف فيه، وهال كل واحد من الشهود بالغارسية : كواهي مبدهم ابن مدعى عليه، وأشار إليه مقرأمه بحنال ممحت وروائي إقرار خويش بطوع ورعسته وجنين كفت شه بخرياء مرازين مدعىء وأشار إلى المدعى هفت صدمن روعن فيحد باكوه صافي خريدني درست. وفيهم اكردم قبض كردين درست، فاستعنوا عن صحة هذه الدعوي، ففيل: إب فاسدة من وحهين، والشبهائة غير مطاطة للدعوى، أما يبان أحدوجهم فساد الدعوي أن المدعى ادعى إفرار المدعى عليه بهذا المال المذكور فيه، ودعوى الإقرار بالمال غير مسجيح عند عدمة العلماء لوجهين: أحدهما: أن دعوي الإفراز نيس بدعوي للحق؛ لأن حق اللدعي المان دون الإقراب فإذا ادعى الإقرار، فقد ادعى ما ليس بلحل له، والتاني: أنه ظهر وجه الكذب في هذه الدموي؛ لأن نعس الإفراد لبس بسبب لوحوب المال، إثنا الله حب شيء أخراء وهو المبابعة والإقراض، وكلَّ ما تُسكل ذلك، فعر كان الحق فابعًا اللمدهي يسببه لادعي دنيَّه، وليبين سببه، فلما أهر نبي عن هذا، ومال إلى الإقوار ه علم أنه كاذب بي الدعوي .

و الوجه الثانى: النساد الناعوى أنه كابين سب الرحود وهو عراء الدهن لا بدوان يبين أن هذا المبلغ من الدهن الذي بدعى ببعه من المدعى عنيه كان موجوداً وقت البيع حنى يقع البيع صحيحاء الأن على تقدير عدمه وقت البيع أو عدم بعضه لا يكون البيع محقداً من الكان و أو في حق البعض، قلا يكون النسز واحباً عنى المدعى عليه، فلا يستقيم دعوى النس يسبب الشراء والبيع، أكثر ما في الألباب أنه ذكر أنه فيضه فيضاً صحيحاً لكن هنا لا يكفى لصحة البيع ووجوب النمن لوجهين الحدهما الله يحتمل أنه لم يكن عوجوها وقت البيع ولا مقبوضا، لكن الكاتب هكذا كتب

الثاني: أنه يحتمل أنه لم يكن موجوهًا وقت البيع، قم حصله البائع، وسلمه إلى المشترى، وقبضه الشتوى، إذكم يذكر في المحصورة بعده في مجنس الشواء، وعقيب القيام عن مجلس الشراء، وعلى نقدير العام وقت البيم لا ينقمه التسليم؛ لأن العفد حيثة بقع باطلا، والتسلم بحكم البيع الباطل لا يقع ، ولا يكون هذا بيعاً بالتعاطى ؟ لأن هذا التسليم بناء على ذلك العقد الفاسد، وإنها يحتبر البع بالتعاطى في سوصع لم يكن التسليم بناء على العقد الفاسد، وهو نظير ما قلنا: في الإجارة إذا أجر داوه، أو أرهبه وهي مشمولة بمناع الآجر، أو سروهة، تم قرغ وسلم لا شقلب الإجارة الفاسدة، ولا تعقد سنهما إجارة مبتدأة بالتعاطى: لأن التسليم حصل بناء على الإجارة الفاسدة،

ومن المشايخ من أنكر وجود "المساد في هذه الدعوى، ودكر لكل رجه من وجهى النساد جواباً، أما الأول توقع الأحصل المعرى النساد جواباً، أما الأول توقع الأثناء أحموى الإقرار بالمال إقالا بصح إما حصل دعوى المان بحكم الإقرار بالمال بأن قال المدعى: في هليك كذا ؛ لألك أقررت لي عمه أو الإقرار ، بل دعوى المان مصل مطلقاً إلا أنه مع دعوى المال ادعى إقراره بالمال، وهذا لا يوجب خللا، وقوله: ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى عنوع أيضاً، وقوله: لم يلع السبب، فك: إنما لم يدع السبب لا فا فلتم، بل لأنه نو بجد من يشهد على السبب، ووجد من يشهد على السبب،

وأما الوجه الثانى: قوله: لابد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن كان موجوداً وقت " البيع على الدهن كان موجوداً وقت " البيع قلى : هذا إلى المعادة بأن شهد الشهود أنه باع منه كذا مبلغاً من الدهن ، والشهود هنا لا يشهدون على البيع ، إقا يشهدون على إقواره بالبيع ، وإقرار الإنسان منى حصل بتصرف صحيح يثبت حكمه في حقه وإن احتمل النساد بخلاف الشهادة ، والفرق بين الشهادة والإفرار عرف في مرضعه

وأما بيان أن الشهادة لا تطابق الدعوى قال في المشهادة ذكر إقرار المدعى عليه

<sup>(</sup>۱) وفي قد: أوجود

<sup>(2)</sup> هكذا في طارف، وكان في الأصل وم: خلط.

<sup>(</sup>٣) مكدا في ظ ف م، ركان في الأصل: قبل .

<sup>21)</sup> حكمًا في ظوم ، وكان في الأصل وه : "كالمشرام .

مالقيص مطالعًا لا تغيض المشترى، فإن الشهود فبالواز مغر آمد إلى مدعى عليه، كه خويدم أزين مدعى حفت صد من روغن كنجد صافي باكيزه وقيض كردم فيص درست، وهي دعون انفيض ذكر مع الإشارة، فإنه قال: قيض منه قبضاً صحيحاً، وكان ينهمي أن بذكروا في الشهادة على إفراد على عليه، وقيض كردمش.

١٧٦٩٧ - محضر في دعوي سرفة من رجل خيار على رجل أجلسه على ذكاته البيام الحبز من الناس، ويأخذ الأثمان وهو الذي سمي صاحب دكان، وصورة الدعوي آن الخياز ادعى عليه مينغًا معارمًا من المال، وقائل: إمك سرقت من مالي من أثمان الخيز. هذا البلغ، وادعى عليه أنك قلت: إلى أحذت كل يوم تحسسة دراهم من الناس. ونقصت لهم من الخبير الذي بعت متهد إلا أبل لم أحبيس من مبالك شبينًا، وحماحت الدكانيا مبكر ذلك كلف وقد كنبوا في أخر المحصراء تواجب على هذا الذي أحضرو معه (مصار عاله الدراهم مجلبو الغضاء ليتمكن المدعى من إقامة البيئة عليهاء قفيل هذه الدعوى لا تتوجه على صاحب الدعوى من جهة الخباز • لأن غايه ما في الباب أنه يربد إنبات إثر اره بأخد هذه الدراهم على الوجه الذي ذكرنا في الدعري إلا أنه لو نبت ذلك، كان حق الخصومة لأصحاب الدراهم؛ لأنه لما تقصهم من الخبز الذي باع سهم، وأخذ الثمارية كان عليه وداملك عليهم، وكان حق الاسترداد لهم لا لهذا الرجل، وذلبس عو بخصم عنهم، وإن كان الحماز ادعى هليه ألك قلت إلى أخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك، وتقصت الوزل للمشتري أيضُّه، لا يصح الدعوى؛ لأنه إذا نقص من الحسر المبيع، وأخذ النَّص، فرما كانت الدراهم التي كانت بمقابلة النقصان ملك المُشترى، فلا يكون تفخياز ولاية الاسترداد، وقد كان زعو بقر من الائمة أن صاحب الدكان لا أقر وأخرز الدواهم كان ذلك منه إقرارا من حيث الظاهر أن الدواهم كبان ذلك عوض أخماره أخذها على دكانه عند السيم، فمذعواه أنه أخد من الساس، ونقص لهم من الحبر الذي باع منهم يكون مدعيًا خلاف الظاهر، قلا يصدق على المدعى ما لم ينب ذلك، وهذا منهم مجرد ظن، ووجه دلت أن الخياز يدهي أن الدراهم المأحوذه حمَّه ، وصاحب الدكان ينكي، فيكون القول قوله، لا أن يكون هو المدعى حتى بكون إنبات ولك عليه.

و سان فسياد هذه الدعوى من وجيه أحير : أنه يوبد أن يدعى عليه سالا منطومًا مقدرًا، ويقول . إذك أقورت بأخذ خمسية دراهم كل يوم، فيكون الدراهم هي يده كذا كذا مبلقاً و رنعن نعالم قطعاً أو فاهراً أن على نقدير التصوير لا تحسم الدراهم في يده ما ذكر من الملق الأن الذكان المواج، بل بتعطل مي بعض الإبام ويحتاج لا يكون على العمل في هذه الملة على سبيل الدواج، بل بتعطل مي بعض الأبام ويحتاج إلى تجيد النتور والعمارة، وهذا أمر معتاد متعارف فاهر، فيكون دعوى منخ معلوم مقدر بحسنب كل يوم في حميم هذه المدة كذباً محضا، ودعوى باطلة فلا يسمع معتدر بحسنب كل يوم في حميم هذه المدة كذباً محضا، ودعوى باطلة فلا يسمع مبلس القضاء ليتمكن المدعى من إقامة أثبت عليها، وهذا كلام فاسد نفو ضائع من قبل الإحضار القداهم، وهذا كلام فاسد نفو ضائع من قبل وقت الشهادة البشير الشهود إلى المذعى به وقت الشهادة البشير الشهادة إلى دواهم وقد ذكر الم بعض حماية القبض والأحذاء كيف يحكم الإشاوة إلى دواهم معينة محضرة، فأى فاتدة عى ذكر إحضار المراهم، وقد ذكرة الكلام غير مرة.

## محضر في دعوى الوصية بالثلث:

الا ۱۷۹۹۸ وصورته: ادعى الموصى فه على واحد من المورتة أنا المبت قد كان أوصى أد غلث مداه حال حياته و حال كوته عافلا دائمًا و أحضر في مجلس الدعوى خاتًا من ذعب فصه فيرورج، وادعى عنى الوارث أنّ هذا الخاتم من حملة التركة التي خلفها المتات ، وأنه في بدلك، فواجب عليك دفع النات المشاع من هذا الحاتم إلى يحكم الموصية، وأمكر الرارث الموصية، وأقام المدعى البيئة على وفق دعوه، واستفنوا عن صحة الدعوى، فأخو ابضاده بعضهم قالوا: لم يدكر في المحضر أنه أرضى طائمًا، ويحتمل أنه كان مكرة، في الإيصاء، والوصية مع الأكر وباطلة، ومعضهم فالوا: طلب تسايم المثلث المندخ من احاتم، وقالك لا يتصوره والصحيح هو الأول؛ لأن تسليم الجر، المناتع مصوره بنسليم الكل.

<sup>(</sup>١) وفي سبعة اللغوي [.

# محضوفيه دعوى النكاح على أمرأة

١٧٦٩٩ - صوره فقك الدعل فلان على فلاية أبها منكوحته وحلاله السبب أبه تروجها على مهر معلوم بمنهد من الشهود العمول درويجها نفسها سه ، وأنها خرجت عر طاعته، فواحب عسمها الانقساد له في أحكام النكام، وقد كنان حواب المرأه أن الفيادها لعافي أحكام التكام عير واحب عليها مراقيل أبه طلعها ثلاث تطليمات وأله محرمة عليه بالطلفات الثلاب، وأتشت ذلك بالبيلة على سبيل دفع دعواه للكاح علمان وقعد كنات أبي الرحل بدفت والاعلى أسها مبطنة في دهواي الدفع، وأنا دعواها الدفع هذه مَا أَفَعُهُ مِنْ هِنِي أَمُوا أَنَّهُ رِفَ وَإِنْ وَمَواحًا أَوْ فَمَ هَا وَأَنَّهَا اعْتَدَوْنَ مَه بعد الطلقاناتِ، ونزوحت بروج احبوا ودخاريها دبك الزوح باثم طلقتهاء واعتدت مته أبصأه وكال الدعوى انقصاء العدازن صهاعي منفردهم واعي منابيا الناهب المدتين فواز وحت بهذا الروح بجهر معموم تمشهد مراطشها والعدولء وأبها اليوم أمرأتهم وكان على للعيضر حواب مشايخ سمر قند وكمارهم بالصبحة ، و نفق متايع بخاري: أن المحضر عبر صحيح من الهوعي، وينه الذلك وحهاء فعالوا. الروح ادعى إقرار المراة بهذه الإشبان ودعوى لإهوار على المدعى عليه بالشواء عير صحبه من المدعى مذكور في الشرام أدت الفناضي .. وعندي أناما ذكروا مرايبان وحه المسادليس بصحبح، وهذا لأنا الزوج لا يدعى النكاح عليها محكم إقرارهان بريدهي عليها النكاح مطلعاء وإنبا دعوي الإقرار البيان كرنها مبطلة في دعون الدنب ودعوى الإقرار إنمالا يسمع لإثبات استبحقاق اللدخي بالإقبرال أما لإبطال الدعنوي في مضاع الدفع صحيح، وإليه السار في أحار الجنمع له وقد ذكرنا المبألة فبل هذا متبروحة حواله أعالوه

# وردمنجل من مروقي إلبات ملكية حمار:

1970 - وكتب فيه يقبول: القاضي فلان صبحب المظالم والأحكام التبرعية مكورة مراو رنواحب من قبل السلطان فلان صفير في محلس الحكورتها، شاريخ كدا رجل ذكر أنه لملان ابن فلان [وأحضر معه خصماً ذكر آنه فلان ابن ملان] أأ فادعى عليه بمحضر منه فالوا: وكان في الذكور إلى ههذا خللا من وجهين أستعما: أنه كتب حصر في محمس الفضاء بها، وقد سبق ذكر كونه فاضبًا عرو وثو حيها، فقوله . بها يحتمل الانصراف إلى نواحيها، وعلى تقدير الانصراف إلى الواحي، فالحكم لا يكون صحيحًا فيها، إذ المصر شرط صحه الغضاء في ظاهر الرواية ، وإليه مال أكثر المشابخ، مذكور في أدب الفاضي المخصاف.

وعندي أن هذا ليس يخطل؛ لأن المصر على رواية التوادر فس بشرط، فياذا فضى الفاضى خارج الصرء كان قضاء في فصل مختلف فيه، فينفد، والثانى: أنه ذكر قادعي عليه عحضر منه، ولا بد من التصريح بذكر الدى حصر والذي أحضر معه، لأنه يحتمل أن الدعوى صدر من فير هذا المدعى، أو من هذا المدعى على غير هذا المدعى عليه، وبكب بحضر من هذا الذعى عليه، لا حتمال أنه بدعى عليه حال غبت، فم ذكر فيه حملا صفته كذا، وعلى فخده كي صفته كذا، وقيمته كذا، وقيمته كذا، وتحضر بجلس القضاء، وأشار إليه أنه ملكه وحقه، قالوا: وفي بعض هذه الألفاظ خلل، وبعضها غير محتاج إلى، إذ هو محضر مجلس الخكم، منصح الدعوى بالإشارة إليه من غير بيان الصفة والمن والفيمة، وفيه خلل، فؤنه قال وفيه خلل، وبعضها غير عمداح إلى الذكر، فيهان الصفة والمن عبر محن، فلا بد وأن يقول؛ في يدهذا المدعى عليه مذا.

ثم ذكروا أن الواجب عليه فصر البدعته، ولا بدوان يقول: وأن الواجب على هذا المدعى عليه قصر بده من الجمل المدعى به هذا، ثم ذكر: وأعده إلى بده، وعسى لم يكن في بده، بأن كان ورفه، ولم بقبضه حتى قصم المدعى عليه، ويتبغى أن بذكر مكان لفظة الإعادة لفظ السليم، ونسليمه إلى المدعى هذا

تُم ذكر بعد المسألة والإنكار: فأحضر الدعى جماعة، وكان ينبعي أن يقول: فأحضر الدعى هذا: ثم ذكر في شاهادة لك هود: وشاهدوا أن الجمل الدعي به ملكه

<sup>(</sup>١) ، بدين بيه النسخ.

وحقه، وقي بدالله عن عليه بغيير حق، وقيد كيان ذكر عنفيب ذلك: وأشيار (لي المشداعيين، وأنه لا يغني عن ذكر الإنسارة علقيب ذكر كل وإحيد منهمة والأناسم المتداعين يتناول كل واحد منهما، فعمس أشاروا إلى المدعى عند 4فاجة إلى الإضارة إلى المنحى عليه ، وعند ذكر الحمل بحشاج إلى ذكر الإشارة إلى الجمل إلا إذا كان ذكر : وأشبار زلى النشهوديه هذاء وليربكن دكر لفظه هذا عندذكر المشهدديم وأحرج منا يكون في المحضر والمسجل الإشارة في مواضع الإشارة هي لفظة الشهادة والدعوي حتى يرتفع الاشتباده وتصح الدعويء وقدكان ذكر عقيب أقوله اخالتمس المدهى هذامن الحكم، وأعلمت اللاص عليه ما توجه عليه من الحكم، ولم يكن ذكر هذا عقيب [\*\* ذكر المدعى عليه، وكذا لم يذكر إلى أخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه، لكن تسماهل في ترك ذكر الإنسارة في هذه المواضع، وإنما بسالغ في ذلك في الدعموي والشهادة، وقد كان فيه أيضًا: وحكمت بلبوت ملكية الحمل المذكور فيه للمدعور، وبكونه في يدالله عي عليه بغير حق تبحضر التخاصمين، ولم يكن ذكر : ويحضر الجمل الدعى به هذاء ولا بدمن ذكر ذلك لا محالة؟ لأن في المقول بحداج القاضي وقت الحكم إلى الإنسارة، كسما يحتاج الشاهد وقت التهامة إلا إذا كان المعلى به القيمة، فحينك لا يحتاج إلى حضور ما يدعى قيمته، كما في الرجوع في الاستحقاق، فالفاضي يقضي بالرجوع بالتمن من فير إحضار المستحق، كذا ههنا، وكان الفاضي كتب في أخو السجل المذكور فيه صدر من فلان، ولم يكن كتب: "تي حكمت بشهادة هؤلاء الشهود، أو بدليل لاح عندي، وما أشبه ذلك، ولا يد من ذلك ليعلم أن الدعوي والشبهادة كانت بين بديه، وعسى كان الدهوي والشبهادة بين يدي نائبه، وهو توالي الحكم بنفسه، وفي مثل هذا لا يجوز القضاء، فلا بد من بيان ما يدل على ذلك، وكان فاضى بخاري كتب في أخر هذا السجل: وصدر منه الحكم بشهادة عدلين، ولم يكن ذكر بحضرة الخصيم، وعسى كالاعند غيبة الخصيم، فلا يكون صحيحًا، ولو كان كتب حكمت بتبوت السجل بشرائطه لا تكفي أيضًا؛ لأن القاضي لا يغف هلى الشرائط، فلا بد من البيان كسا قانا في قول القاضي. شهدوا على موافقة الدعوي أنه لا يكفي بذلك: لأنه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة. كذا ههناء

<sup>(</sup>١) زيد من بقية النسخ.

### محضرتي إثبات الوقفية:

المدار المحاودة من الناس، ومن فيضها له منهم توكيلا معلقًا بشرط متحقق كان مير هذا المتوقيق من الناس، ومن فيضها له منهم توكيلا معلقًا بشرط متحقق كان مير هذا المتوقيق وهو الموقف. وقال بالقارسية: اكر طلان وقف كرده است أن طلان موضع را در برادر وخو هر خويش فلان موضع مستقبضة مشهورة، وصار هذا الوقف من الموقف، وصارت وقفية فلك الموضع مستقبضة مشهورة، وصار هذا الوقف من الأوقف، المعينة المتهورة، فأنه وكيل بعض الديوا الني على الناس، وقد ثبت وفقية فلك الموضع الميان المن على الناس، وقد ثبت وفقية شهره الوضع الميان بالنسرة الذي تفلك وقال: على فلان من الأوقف الكهورة، فتحقق شهره المان المان وكان كرده است و أن وجه تحديم وقال: على فلان من وكان كرده است و أن وجه كه دعوى ميكني المحتورة والمتقاضات الوقف عديم وكان تبدرت واستقاضات الوقات عديم بيست وال تبدرت واستقاضات الوقات عديم المناسة والمنتقاضات الوقات عديم المناسة والمنتقاضات الوقات عديم المناسة والمنتقاضات الوقات عديم المناسة والمناسة المناسقة المناسة والمن بين المن وحكى مو أن وقات المناسة والمنتقاضات الوقات المناسة والمناسة والمناسة المنتقاضات الوقات المناسة والمناسة والمناسة والمناسقة المناسة والمنتقاضات الوقات المناسة والمناسة والمناسة والمنتقاضات الوالمناسة والمناسة وا

أحضر الفدعى نبراً يسهدون على الدعلي الوقعية، ويتبهد الشهود بذلك على وسهها، وساقو اهذه النهددة على سنهاه وذكروا أن دلاناً وقت هذه الصبخ المذكرية فيه على كنا شرائط كذا، وحكم القاصى شوت الوقعة، ويتحفز شرط الوكالة وبروم المان على المدعى عليه، و قلمه أداه ذلك إلى المدعى، وأمر بكية مقا السجل، مكتبو ، ووقع القاصى على مسجلة المساورة وكانت الى أحوه كانت هو القعنادة ، م استفادوا عن صبحة السحل، فأحاب بعض مسابخها بصبحته وأحاب المحققون بقساده و واحتفرانهما بينهم لدفة الفساد بعضهم والنواء في أن التنهود شهدرا على أصل لوقف وشرائطة بالشهرة والاستفاضة ، والتنهدة بالنوائط الشهود شهدرا على أصل لوقف وشرائطة وإقال المتبارة على أصل الوقف والمنالة في الكان الشهرة والاستفادة على المترائط المتبارة والمنالة على أصل الوقف والالتنالة على أصل الوقف والالتنالة المنالة على أصل الوقف والإلا المنالة المنالة على أصل الوقف والالتنالة على أصل الوقف المنالة على أصل الوقف المنالة المنالة على أصل الوقف المنالة على أصل الوقف المنالة على أصل الوقف المنالة على أصل الوقف المنالة المنالة على أصل الوقف المنالة على أصل المنالة على أصل الوقف المنالة على أصل المنالة على أصل المنالة على أصل الوقف المنالة على المنالة على أصل الوقف المنالة على المنالة

الشهود ما لم يحل الهم السهادة على الشرائط بالمبهرة، وإذا شهدواب، نقد أتواب الأ يحر لها، فأوجب ذلك وسفهم، والخسل يمنح فيول الشهادة، وجهلهم بذلك لا يكون حدواً الآن مدامل الأحكام، والجهل الحكم في دار الإسلام لا يكون عدور وإلها علم مهنا أبه سهدوا بالتسامع: لأنهم شهدوا يوقف فذي مضى عليه سنول فتيره بعدم فلما أنهم لم مكونوا حالة حياة الواقع، يعلم بالفرورة أنهم شهدوا دونسامع، وهذا ليس عنى: عدى الأن الشهرد وإن سهدوا بوقف فذم مصى عليه سنول كثيرة، عهاذ لا ينبت المهددة بالشهرة والتسامع الجواد أبهم عابق قاصل نوفيل الشهرد؛ فهدا لا بنت المرافط عنما، وهذا منه لا يخلاف ما إذا دائوا شهدا، لا تاسمه من الناس، حيث لا يس عندا، وهذا منه لا يخلاف ما إذا دائوا الشهدا، لا تاسمه من الناس، حيث لا يس بده ينصوف فيد نصوف الخلاف في شهدات محتصم عصام، وفي ووابه نصل، ولا وسروه بالسامع عند الناس والهذا في شهدات محتصم عصام، وفي ووابه نصل، ولذ

وبعضه و ذاتوا: إعاضدوا السجل الأمه لم يبنوا التولى . وله يذا روانسده من فغروه محمد الوقت، والا الفتروه محمد الوقت، والا اعتماد على الحقول الا بحقق، والسبيم نبره صحة الوقت، والا اعتماد على العنه الأولى والمتداد على العنه الأولى والمتدى أذ الدعوى من الوليل من وقتية دلك المرح الا الوكيل على الدعوى من الوليل من وحه الحرد الا اللوكيل يبده الدعوى بيت شرط حقه بربات فعل على العائب، وفيه إيقال حق الفتاب مما هو علوك له والإنسان لا يصح تحصماً في إنبات شرط حقه في إيفال عنى العائب، وفيه إيشال حق الفتاب منا هو علوك له والإنسان لا يصح تحصماً في إنبات شرط حقه في عنى المناب العالمي الانسام عنده مقالي فلا طبق المناب الانتسام على المناب والانسان المناب الم

محضرفيه دعوى ثمن أشياء أرسل بهااللدعي إلى المدعى عليه ليبيعها:

١٩٧٧-٢ وصورت حضر فلانا الزفلان الفلاني وأحضر معه فلائه وإدعى

هذا الفاتي حبصرا على هذا اللذي أحاضي وماهم أن هذا الذي حيضر أرسيل الى هذا الذي أحضره بيد أمن له فلان كذ: عددًا من الكرياس الزندينجي البخاري للمسوح طول كإ -و حد كدا، وعرضه كنه : ليبيع عن يرغب في شراء، ما يقوم أهل البصرا" في دلك، وأن فيلانًا الأمن أوصل هذه الكرابيس إلى هذا الذي أحبصوه، وأن هذا الذي أحضره صص دلك كله من الأمين، وباع عن انشري يتقويه أمر النصر، وصص النمر، وذلك كذاء فواحب على هذا الذي أحصره معه تسليم النسن المذكور فيه إلى هذا للدعيء إن كان فاتماً تعينه في يده، وإن كان أنه أهلكه، فواجب عليه أدا، مثل ذلك الفناني، وسأل مسألته عن ذلك، فسئل فأحاب الذي أحضره بالإنكار، فأحصر الدعي شهدة إلى أخراءه فاستعترا عن صحة هذه الدعويء قبل العذه للمعرى عير مسموعة، وقبيه حلل من وحهين: أحدهما: أن الدعم ادهى على للدعى عليه تسليم ثمن الكرائيس المذكورة في هذه الدعوى، أنه باع الكرابيس الذكورة فيه كذاء وقبض الشمن وطالبه بتسليم النمزاء ولم يذكر أندباع الكرميس المذكورة الأفياء وسفعها إلى المفتريء ويحتمل أنه هلك الكوابيس في يدالمانع بعد المبع فيل التسليم، وعلى هذا التفدير التمر لا يكون لصاحب الكرابيس، بن يبطن البيع، ويكون الفين لمفتري الكرابيس، وإنما يكوف التمن الصاحب الكرابيس ذا ملم البائع الكرابيس إلى المتشرى، قابل لم يذكر التسليم، لا يكون دعوى المطالبة متسليم الثمن صحيحة .

والوجه الشائي : قال: فو، حب على هذا اللذي أحضره معه تسليم النسن إلى هذا المدعى، وهذا النوع من المطالبة غير مستفيم هي مثل هذه المدعوى بوحهون: أحدهما: أنه ذكر تلفظة الوجوب، وعلى تقدير صبحة البيع روجود النسليم إلى المسترى، فاللمن يكون أسامة هنذ المدعى عليه لكونه وكيالا بالبيع، وفي الأمانات الا يجب على الأمين سايمه في هنا وساحيا، إنما يحب عليه التخلية الا غير، قمطاليته بالتسليم الا تكون سنفيه في مستفيه التحليم التحلية التحليم، في الأمين المسليم التكون مستفيه في المسليم التكون الشيفية في المستفيم التحليم التحليم التحليم التحليم التحليم التحليم التحليم التحليم التحليم التكون التحليم التحل

الناني: أن النمن لو كان قالمًا من بد الأمين كان منعيثًا، وقيما ينعين من المنقول إلمّا

<sup>(1)</sup> وني ظاء عما بقدم أهل لليصر

<sup>(</sup>٢) زيد من يقية السبح .

يستقيم العقائلة بالإحصار محلس الحك ليتمكن الندعي من الدسوى، وإلعامة السم باهضراء - ولا تستقيم الدموى والطالبة بالنسيج العص متايعنا قائرات الواحه التالي من الخلل أيس مصحيح ، وكذا الواجه الأول، قوائد الواصح اليج وتسليم الثيم، رفيص الثمان، كان الثمن أمام في يد الوكيل، وإلا يجمد على الأمين سبليد الأمانة .

فات: الأمن لا يجب علم تسليم الأماة حنيفه مراها بحد علم السام مجازه. وهو التخليف ويحمل هموى التسهيم على دعوى التخليف عسجيك ، وقرقه ، بأن للسي في يه الركس لو تان فانعاً كان معمل، فيحب الإحضار للإسلام إما لا يجب السليم، فات الإحضار لا يميه حهده لأن الإحسار للإشارة، ولا يمكن لنشهود الإشارة إلى القرامم تني حي أعيان، وعدم أجس مد عبه يقدم

#### محضر قبه دعوى ملكية حمار:

۱۳ ۱۷۱۰ - صورته الديني فلاد على فلاد ماكية حسار، معدسر سعلس الخكم، رقال العداد فيدر لدي في لد هدا طنعي عليه شموسه من فلاد، وفي بد هذا مدعى عبد مغير حق ، فواجب عبد نسليمه إلى، فاستعترا عن صحه هذه الدعوي، فقيل: إبها ماسدة من وجهيل أحدهما أنه ذكر القبراء من فلان، ولم يذكروا نقد اللمن، وقد كتما في هذا الكتاب أنا المشتري إذا وحد في بد غياء، ولم يكن عبد النمن فلمانع. لا مكون به الانة الاستروزة والاستخراج من مددي لمده أكدنا ذلك يسأم المشتى.

۱۹۷۱ و الناتي، أن مي دعوي الطلا سبيب التم ، الاعد للمدعى أد يعوف، باخ فلان مي ومو بلكم، أو يدكي السليم، أو نقول: ملكي شريبه بن طلاف ولم يوجد شي، من ذلك، والحاصل أن ذكر الملك من أحد، لحاليم، كامي لصبحه الدعوي بطريق الشراء.

# محضرتِه دعوى الرجل بقية صداق بنته على زوحها سبب وقوع الطلاق عليها من حهته باحلف:

٥ - ١٧٧٠ . و كان صورة الدعواني: الانها أعلام أبن فلان على خنته كذا دينالُ بسلسا

كذاء فقضى من ذلك كذاء ومقى عليه كداء وكان في مده خط إقرار حتته لهذاء أملالال مظفر المقر بذك ، ومؤقه ثم أخذه الغرج يومًا ، وطانيه بالباغي من المال ، فأمكر فاستبحلف بالطلاق، فحلف بثلاث تطليفات أنه ليس عليه شيء فقهره وحبسه، فأتر ببقية المال الذي كان عليه، وأعطاه خطًّا بقلك، وهكذا أقر المُدعى عليه بالحلف، ويبدل الخطّ والإقرار مِفية ماله الذي كان لمه عليه . فأخير بذلك امرأته وصهري، ورقعوا الأمر إلى الفاضيء فادعى صهره بوكالة بنته بقبة مهرها بوقوع الطلاق بسبب الحلف الذكور فيما فأنكر الرجل الحاف والإقوار بعد ذلك، فأني المتحى بالشهود، فشهدوا مهذا اللفط أن الزوج أقر أي حنفت بنلاث تطليقات أنه ليس لفلان على كذا، وهو ما كان يدعى على من بقية الدين، ثم يقلدنه خطاب كفاء فاستفتوا عن صحة هذوالدعوى، ومرافقة التسهادة الدعوى، فقيل: إن هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى؟ لأن في الدعوى ذكر أنه أثمر له بعد الحلف بيقيمة المال الذي كمان له عليه ، ومذل له الخط مفالك ، وقي الشهادة شهد الشهود أته أقر أنه بذل الخط بعد الحلف بكذاء ولم يشهدرا أنه بدل الحط مالمال الذي عليه ، وعسى بذل له خط الصلح، وذلك لا يكون إقواراً أصلا، وإن بذل خط الإقرار، وأشهد بمال آخر لا بلذك الحال، فلا يوجب هذا حتًّا في بينه، وكانت هذه الشهادة مخالفة ليدعوي من هذا الوجب ولأنه مكره في هذا الإقرار، والإقرار مكرهًا لإ يجب به الدل، غلا بقع به الحنث، فهذا خلق ظاهر في هذا القام.

#### محضر فيه دعوي استنجار الطاحونة:

١٧٧٠- وكان في ذكر الحدود، الحد الأول مفرق ماء النهر، والحد الثاني مصب
 النهر من الوادي، فرد للحضر بعلة أن هذا حد النهر لا حد الطاحونة، والدعوى وقع في
 الطاحونة وحدها، ولو وقع الدعوى في الطاحونة والنهر، فما ذكر وا يصلح حدا لدتير.

444.4 - محضر قبه دعوى إجارة محدودة بأجرة معلومة، فرد الحضر معلة أن الأجرة ذكرت مطلقة ، ولعل أنها من المكيلات، وبيان مكان الإيضاء إدا كانت الأجرة مكيلاً أو موزولًا يشترط ولم يذكر ذلك .

## محضوفي الإجارة المضافة إلى زمان بعينه:

497.4 - وقد كتب السك قبل مجيء دلك الرمان، وكسبانيه أنهيما تغابها. قبضًا صحيحًا قبل قوله تغابضا فبصًا صحيحًا لا يكاد يصح • لأن العقد 1 يتمقد قبل محيء ذلك لرمان، وانتفائض قبله لا يكون صحيحًا.

## متحل فيه استحقاق جارية استمها دلير:

1999 - فحون أراد انتسرى أنا بسبب الاستحقاق عبد لقاضى نيرجع على السائع، ذكر المراجع بنائل نيرجع على السائع، ذكر المراجع بنائل في الله المائع، ذكر المراجع بنائل في الله المراجع على بعث جاربة السمها دفير، فقد قبل: الفاضى لا يلتفت إلى دعوى المشرى، ولا يكنه من الرحوع على بالمه، لأن المائع بنكر مع الجاربة بالاسم الذي ادعاء المشتري ، وقد قبل: الفاضى بسمع دهواه، وإذا قال: إرجع عليك شمن الجاربة التي يحور أن يكون لها المسان بعث، ودواه، وكذا لو قال الرجع عليك شمن اجاربة التي الشريبها ملك، واستحفت على سمع دهواه، وإذا أقام عليه البينة، قبلت بيشه، ونفسى

## محضرفي إثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن:

 ١٧٧٦ - وصورة ذلك جوى الحك من القاصى فعل على قالاذ باستحقاق حمار كان اشتراء بيئة فامت، فرد الحصر بعاة أنه لم يذكر في المعضر أن الإستحقاق كان عطائي الملك، أو بطلك بسبب، وتذلك ثم يذكر فيه أن البيئة قيامت على إضرار المستحق عيد، أو عني تمس الدعوى، والحكم بختاف.

۱۷۷۱ - محضر في دعوى تم عين مسيأت وكن المدكور في آخر الدعوي: فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المدكور إلى هذا اللذعي، فرد المحضر بعلة أنه تم يذكر في المحصر تسليم المرح ، ولا بدعن ذكره ليعام دعوى الطالبة بتسليم البيس، فيمه قو هنك المبيع قبل الدساليم، يدفعن اللَّيع، ولا يسفى لتنعو واحدٌ على المترى.

والمالي الله الكدى و من أخر الدعوى العواجب على هذا المدعى عليه نسليم النسن الفركور إلى هذا الدعى، والنمن على تغاير مدحة الديم أدانة عند الدعى، والنمن على تغاير مدحة الديم أدانة عند الدعى، والدعاجة والله الأدان والواجب مو الدعاجة دول الدسليم، وقال دلت عبدى صاحبة غالبة الفردان أما الأول ذلان حكم السرح في ديم العين بالدراهم أد المشترى، والواجب مي الدمة بتسييم الدين أدالا، وأما التالى فلال النفيل واحب في دية انشترى، والواجب في الدمة لا يكون أمالة، وكف بستقير هذا الفول، وأبه لو هلك حميم مال المسترى، لا يستعد عبد النمين.

1991 - مرد محضو منه دعوى دابير يسانوريه جيدة حسراه ثمو دهن مندر معدر المنتو المدعى عليه من الدعق و دقيق المعدر و تبهد الشهر دالله عليه و دقيق المعدو المنتو المدعى في دعواه فيض الدعن في الدعوى والسهادة جسيسًا، عرد المحصر بعله أن الدعى في دعواه و لشهود في شهادمم لم يذكروا أن هذا القدر من لدمن من كان بي ملكه يوم البيع و على تشدير أنه لا يكان لا يجرز البيع - ولا يجب النس على تشترى، وهذا ليس لخل في الحقيقة - لأن هد دعوى الدين في احقيقة لا لأن الدعن عبرض - ألا برى أنهم له المهادكروا متعدار الدهن ، يسبح النصوى ، وإن لم يذكروا فبعصه م رات يصح الدعوى ، لأن له عرف في حقيقة دعوى الدين

#### وردمحضر:

1971- صدورته: وعي مازن على فيلان أنك أن درية عنى كالماكذا حطة يخسسون بيناراً، وحاء الدعى بشاهدين شهد أحدهما بالدح يخسمه وعشرين، وشهد الآخر بالبيع مسجة وحشري، أشيل إن الشهادة أيست عسجيجة لاختلاف الشاهدين فيها، وقيل: قوضح الدعري كان الشهادة مقبولة الأبها تقام على العشرين الفظ ومحكى، والآول أصح الآن الل واحد متهما نسهد بعقد غير العقد الذي بشهد ما صاحبه وإدالعد يخمسه وعسرين عير العند بسيحة وعشرين، ألا يوى أندلو وقع علل

هفا لاختلاف برافيانير بتجالفان

#### وردمحضرة

1994 - صورته الدمي ولان سي ولان كله أفسرة حطة ، وغال مي دعم ه : اين سدعي طبه از زمين مستأخر بن سيلغ لندم و داشت بناحق ، فان كان فشما بعيمه ، فعاليه أن و دها على ، وان كان هانكا ، فعلمه أن برد منظه ، فرد المشهر ساء أن أنه أم فعلمه أن برد منظه ، فرد المشهر ساء أن أنه أم بكر في اللمعودي اين سلغ كنده مردائت بناحي راميروعة من بنا المزروعة من بنا المزروعة من الله أنه و لا يقور أن يكون الدائج في الرحل عيره والمواجعة والمقالية بالسليم ، إذ يجور أن يكون الدائج في الرحل عيره و عبركم بالروع بدلك العمر والمقالة المائم في المحلل المواجعة الأنه ديم و والكنوب في المعلم المنافقة الشهدة أنه والمائم عربي والكنوب في العطة الشهدة أنه والمائم على المائم المنافقة الشهدة أنه والمائم على المائم المائم المنافقة الشهدة أنه المائم والمائم المائم المائم المنافقة الشهدة أنه المائم والمائم المنافقة المنافقة الشهدة أنه المنافقة بن اللاعوى والشهدة على أراحة والمؤرد والمائم المنافقة الشهدة المنافقة بن اللاعوى والشهدة على أراحة والمنافقة الشهدة والمنافقة بن اللاعوى والشهدة على أراحة والمنافقة الشهدة المنافقة بن المائم المنافقة بن المنافقة بن المنافقة الشهدة على أراحة والمنافقة المنافقة الشهدة المنافقة بن المنافقة بن المنافقة المنافقة الشهدة المنافقة المنافقة الشهدة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة بن المنافقة المنافقة الشهدة المنافقة الم

(4) المالا - ورد منطق فيم دروي أحياق مختلفة التبس والتوع والصنف ودكر فيمته حيلة والمرابع والتوع والصنف ودكر فيمته حيلة والمرابع الإسلام. حيلة المنتوج ومنهم من الكفي بالأحيال ودنيم من تاريم التحيس وهده السائدة في المالس على وجوي والسائدة والمالسة والمالس على وجوي والسائدة والمالسة والملاحن الإحسار عند السعول والمالية المالسة والمالسة والمالسة والمالسة المنتوكة المنتول والمالسة والمالسة والمنتوكة والمالية والمرابع نفر وستميلات معمل هذه الأعيال ويتكر ومحمد والمالية والمالية والمالسة والمالية والمالية من والمرابع والمرابع والمرابع والمرابع والمرابع والمالية والمالية والمرابع والمالية المالية والمرابع والمرابع والمرابع والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمرابع والمالية والمرابع والمراب

۱۷۷۱۱۹ - دخص می دخوی از و درد بعلقهٔ دائد عوای و بع فی اسافه و القطوب فی لحضر الحمال و اربه بوجها انساد لمکان توجها فی الوصف و کاللا لو و بع آند مین

<sup>(1)</sup> هشدا في مدف و م روايان في الأخرى الرحمة

في ناتة وجمل، وكتب في المحضر نافتين أو جملين يرد الحصر ؛ لما قلنا، وهذا؛ لجواب مستقيم في دعوى الدين غير استقم في دعوى العمر؛ لأن دعو ي العبن يحتاج إلى الإشارة، وعند الإشارة لا حاجة إلى ذكر شيء من الأوصاف.

### محضرفي دعوى غصب الخطب والعنب

1991 - صورته: ادعى دلان على قلال أنه قضع من أشحار كرمه كذا كذا وقراً من الأعناب، فرد المحصر بعلة أنه ليس هيه مسافاتها الحطب والعنب، فقيل: هذا الجواب مستفيم في العنب؛ لأنه مثل غير مستقيم في الحطب؛ لأن الحطب من ذوات القيم، فيبين مقداد قسمة الخطب، ويكنس به، وجل: الأول أصبح؛ لأن الفيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة، فإن قيمة الجوز والفرصاد أكثر من قيمة الحلاف، وكذلك فيمة البائس أكثر من هيمه الرطب، فلا بد من أن بين موع الخطب مع مقدار الغيمة حتى بعلم، على هذا صار في نعين هذا الفدر من الحضر؟

## محضرفي دعوى الأخذ ودعوى الإقرارية:

الالالم وهوونه: أنها ادعت أنه أخذ من مالها كذا كلا بغير حق فبضاً يوجب عليه الردعليه، وأقر فلاذ أنه فيض ذلك الحال الذكور منها إقراراً صحيحاً، وهو طائع غير مكره، ولم يكن عنك ذكر الإدرار أنه فبض دلك بغير حق، ولا ذكر أنه فبض فبصاً غير مكره، ولم يكن عنك ذكر الإدرار أنه فبض دلك بغير حق، ولا ذكر أنه فبض فبصاً أنه بغير حق، وبحثهل أن يكون محق، وليس فيه إصافة إفراره إلى ما حبق دكره أنه أقر بذكر أنه أو المباكنة، وذلك لا يوجب القسمان لا مسالة، فالا يصم الدعوى قبل، وينبغي أن يصع الدهوى، وهو يوجب الشسمان لا مسالة، فالا يصم الدعوى قبل، وينبغي أن يصع الدهوى، وهو الإشهاد الأن القيض المطبق سبب لضسان الرد والعبل جميعاً، مصار وجوب الرد كالترس عليه في إفراره بالغيض المطبق، المفلق، لا يرى إلى ما دكر في الأصل.

وفي أالجمامع الصحيم ( )أن من قال تغييره ( غصيبتني هذا الفوت ، وقال ذلك الرجل ( أعدَنه منك وديمة ، أن القول قول الفرائم ، والفرائمامن مع الفر مناك ، تعن

عار الأخفر ديعة وقهينا أولن

# عُرض محضر في دعوى الأعيان على شيخ الإسلام السغدى:

49 ١٩٧١ - وصورته: الاعلى وجن أعيانًا من الأموال على رجل منها فسيص، فقد كانو ابيتوا انوعه وحضه وجنسه وقيمته، كانو ابيتوا انوعه وصفته وجنسه وقيمته، قال. إنه ليس بصحيح الأنه لم يذكر مردانه وزبانه واز خورد وبا كلان، والمسألة على وجهين: إن كانت هذه الأشياء قائمة لا بدمن إحضارها مجلس الدعوى للإنبارة إليها، وعند فلك لا حاجة إلى بيان هذه الأشياء، وإن كانت مستهلكة، فلا بد من ذكر هذه والأشياء مع ذكر القيمة.

# ورد محضر في دعوي النحاس لنكسرة وكان الغصب في بلد مرو، والدعوي بيخاري:

1994 - قاعلم بأن المفسوب على نوعين: نوع هو من دوات الأمثال، ونوع هو ليس من قوات الأمثال، إدكل نوع على نوعين أيضًا: نوع له حبيل وسؤنة، ونوع هو حبيل مو ونات الأمثال الأمثال المهلك المفسوب من قوات الأمثال الأمثال المهلك والخاوم، أو منا أشب ذلك، فلفي المعسوب منه القاصب في بلغة أخرى، والمقصوب قام في يد الغناصب، فإن كانت القيمة في هذه البلغة مثل القيمة في بلغة العصب أو أكثر، فالمفصوب منه بأحد عبي ماله، وليس له أن يطاب الفاصب بالقيمة والأنه وصل إليه عين حقه من عبر ضرو يلحقه، وإن كان السعر في هذه البلغة أقل من القيمة في مكن المفصوب ما المفصوب لا شيء أحد المفصوب المناب وإن شاء أخد الفصوب لا شيء له، وإن شاء أخد الفصوب لا شيء له، وإن شاء أخد الفصوب المعسوب الي بلغة الفصب، وهذا لأنه إذ أخد العين، فقد وصل إليه عين حقه، وملكه مع ضير يلحقه من قبل الفاصب؛ وهذا لأنه إذ أخد العامن، فقد وصل إليه عين حقه، وملكه مع الشاوت إنما حصل لمني من جهة الغاصب، وهو نقله إلى هذا الكان، وكان له أن ينترم التفاوت إنما حصل لمني من جهة الغاصب، وهو نقله إلى هذا الكان، وكان له أن ينترم

المصير وبأحث النعسء ولجأن لاملتهم العين وجوباح والاناب يحروه اخيم ومردفي مكان الغصب، أو ينظر بحلاف ما إذا لقيه في بندة الغصب، وقد النفص السعم حتى لا يكون له اخبار ؛ لأن النفصان ما حصل بفعل مصاف إلى العاصف، وإنَّا هو لعني راجه (لي وحشبه للمسء فعا بضمن أما إفائقله إلى موصع أخراء فهدا القصيان حصل مستبقأ إلى قعل للغاصبية وهو القلء فأمكن يحاب الصمان عليما وإناكات لمصوب فدهلك في منا الغالميات والفرو للفريون ومنوفي وأورأ كرار والإن كراري في ربيها في ويدو الخميس أكتراء يطاله بقيمتها في بلدة العصب بوم الحصومة الرشاء، وإن كربت فيمنها في بلدة الخصومة أكتراء فالعاصف بحلله فالمته في الدة الفصاءاء لأن اللان لا سامحق الره إلا في مكان الغصبية، وإن كنان العصبوب من ذو بدالأمنال؛ وله حمل ومويه كالكرير. الخففة أو الشعب كالتجامل النكسراء وما أضبه فاللاء فإل لعصوب فانشا وربد الغاصب وفلته العصوب منه في سدة أخرى، فإن السعر في هذه البلدة من السعر في علده العصب أو أكثره يأجذ للغصوب مه عين المصوب والأشيء له سواده وإدافان الدهوافي فأه المدة أني فالغصوب مديا تخباره الاشاء أخدعان القصوب وإلاشاء أحدُ فيك في مكان الغصب موم الجهير من وإن نداء متطور وإن كان العهيرات تدهلك. في بدلا فاصب، فإن كران السافر في ملاة لغصب مان السعر في مدرة محصومة و فالخاصب بيرآم داللان ولمعصخرت منه أبظأ أنايطالب بردائنا والأبدلا مياراعلي وأحمد منهمها دواق كالز السعد في بالله الغاصيب أكبرات فالمباغوات ميه بالخداري إلى شاه الفطرة إن كانت قيامة في مكان الغصب [أكثر ، فلمناصب الخيار ، إن شاء أعطاء سنه ، وأن شَاء أعطاه فسمشه في مكان العصيب!" لأنَّ المالك لا يستمع إلوه إلا في مكان الخصيب واللو أنز منا المعاصب نسال والثال على المنعمن: المستضرات المعاصب والمابه بلرموا زيادة قيمة لا يستحق العصوب منه ، فخيراله بين إعظاء الش في الحاق وبين إعطاء القيمة في مكان الغميات إلا أن يرضي الغصوب منه بالتأجير خلوذتات، وإلوأن لا وأحد القبولة في مكان الغميب المحال

إذا عرفت حواب فده العصول؛ خرج جواب المحصور، ﴿ وَ قَالَتَ فَسَنَةَ فَلَتُحَالَى الْعَالَمِ وَ فَإِنْ أَوْمِي بِسَخَارِي أَقِي قِيمَةُ التَّحَالَى عَوْدٍ، فَحَقَّ المُعْلَمِينِ مَنْ فِي مِثَلَ قَلْكَ التَّحَاسِ، فَإِنْ أَوْمِي الكثل صبح دعواه و رما لا قلاء وإن كانت قيمة النحاص بحرو أكثر من قيمته بيخارى . فللمخصوص منه الخيار ، وإن شاء طاله بالمثل الخال، وإن شاء طالبه بقسته برو [يوم الحصومة ، وأى نقال شاء وعينه وادعاه بصبح دعواء، وإن كانت قيمته بيخارى أكثر من أيسته عرواً القاطني أدار أنها أنها شاء العاصف، ويقول الدانة الفاضي أدار أيهما شنت ، أيا أيسته عرواً منذ في الحال.

#### وردمحضر:

1997 - صورته: حضر ملان وأحضر معه فلان امن قلاد، ولم يذكر اسم ألجد، فأجبت بانصحة؛ لأنه حاضر، وفي اخاصر الإشارة تكفي، ولا يحتاج إلى ذكر الاسم، فأولى أن لا يحتاج إلى ذكر سم الجد، وأما في الغائب فلا بادمن ذكر الجد في قول أبي حيفة ومحمد، وهو الصحيح،

#### وردمحضر:

الاستهام المرأة ادعت على ورثة زوجها نقية مهرها الذي كان لها عليه، وأنه قد أنو لها يذلك طائعًا، ومنت غلى ورثة زوجها نقية مهرها الذية على أبليهم ما عيه وغاء أنو لها يذلك طائعًا، وعب حواب لامام مع الدين النسفى بالقساد تعلة أنها لم تبين أعبال التركة في أبليهم، ولا بد من بيان ذلك، وتعريمه بما يقع به المعرفة نحو ذكر الحدود في المدودة نحو ذكر الحدود في المدودة نحو ذكر الحدود في المعرفة نتية، والحاكم أحمد السديقندي في شروطة دكر في مسجل إنبات الدين إلى أجمل، كان كان بالانتقام أحمد البدين بالتركة شيئًا ونشق في ذكر في أو في أدب القاضى في باب الميين التركة واكتفى بذكر فوف بالدين والمنفذة والمختاف ذكر في أدب القاضى في باب الميين التركة الإبات الدين والقضاء أبه اللبية بأمر القاضى فواوك بقضاء ومن الميت إذا التركة الإبات الدين والقضاء مه و يكن إنها بأمر القاضى فواوك بقضاء ومن الميت إذا التركة الإبات الدين والقضاء مه و يكن إنها بأمر القاضى فواوك بقضاء ومن الميت إذا

<sup>111</sup> ريد مي بغية التسع.

. بعد ذكر أعيان اشركة في أيديهم بما يحصل به الإصلام، وهكذا حكى فنوي شمس الإسلام الأوزجندي.

۱۹۷۳۳ ورد محضر فيه ذكر إقرار المال، فرعه الإمام انسطى بعلة أنه ثم يذكر فيه أنه أفر بطوع، قال: ولا بد من ذكره، وقبل: من باب الاحتياط، وفيس بأمر لازم؛ لأن الإكراه فيهم، بين الناس فيس بطاهر، ويما يكون بطريق الندرة، وما كمان نادراً، لا يتنف إليه في الأحكام الشرعية.

# وردمحضرفيه دعوى وجلين صداق جارية مشتركة بينهما:

1977 - وصورته أن المسهاة ملانة التركية منشركة ييتهما ، وأن لهذه التركية على ملة الرحل من صداقها كذا ، وهكذا المرحو ، وجاء بشهره سهدوا على إفرار المدى عليه بالصداق المدكور للتركية المسعاة ، فرد المحضر بعلة أنه ليس فيه ذكر الزوج ، ولهذا لأنه يعتمل أن الجارية صارت لها من جهة غيرهما ، إما بالإرث أو بالهية أو باليع أو بالصدقة أو بالمسدقة أو بالمسدقة أو بالمسدقة أو بالمسدقة أو بالمسدقة الربالروب من البائع أو الواهب أو المتصدق، كان المسداق له ، لا تهذين المدهيين ، فلا يصبح وعواهما ذلك ، وإد كان الترويح من مورثها ، فالصداق بعب للمورث أو الا من يعب للوارث ، قلا بد من بيان حق الميراث ؛ ولأنهم خالوا: لها على هذه المدعى عليه من المصداق كذا ، والمصداق بعب الماكه الها بالمسداق على هذه المدعى عليه على بالمحداق على أفرار المدعى عليه من المصداق على المدار المدعى عليه على بالمحددي على المدار المدعى عليه على بالمحددي على المدان على أفرار المدعى عليه المها بالمصداق على المدار المدعى عليه على المحددين و ما الم يثبت عليه المها بالمحددي على المدعين ، وما الم يثبت بالمحددين المحددين المحددين المحددين المحددين المحددين المحدد كونها علوكة المعدن المحددين المحددين المحدد المحدد كونها علوكة المحددين الهداء على المحددين المحدد المحددين المحددين المحدد المحدد المحدد كونها علوكة المحددين المحدد المحددين المحددين المحددين المحدد ال

## وردمحضر فيه دعوى صبى:

1994 - ورُدُ بِعِلْهُ أَنْ دِعُوى الْعِبِي غِيرِ صِحِيحَةً ، وَهَذَا مِسْتَقِيمٍ فِي حَقَّ الْعَبِي المُحجور ، أما الصبي طَأَدُول قدعواه صحيحةً إِنْ كَانَ سَاعِياً ، وإِنْ كَانَ سَاعِي صَلِّهِ ، فجوله أَبِضًا صحيح الا ۱۷۷۲ محصر فيه دعوى رجل على وجل أن هذا الرجل وكرة خطآ، وأصاب رجيم، والاكتار من شلة شارية مستعمل الناب التحقيق من الأصل، وواحث كهذا الله سي تطبه خمستمان درهم، وطالبه ما لجواب فرد المعقبر بعلة ان انفترات إذا كن حطأ، فمو حبه على العاقلة، لا على المضارب وحقه، وإن اختلفوا أن العادرب على هو من جملة العاقلة (والاختلاف في هذا المصل في موضعين، أحدهما، أن الوحيات على المضارب إبتداء والتالي، أن للوحيات على المعارب على هو من حملة العاقلة إلا الاستقبو دعوى على العاقلة إبتداء والتالي، أن للوحيات على العالمة بالعالمة العاقلة إلا قلا يستقبو دعوى على العاقلة ابتداء والتالي، أن

## وردمحضرفي دعوى الإرث:

عائد وخلف من الورالة الاقا وقلاناً، لا وارث له غيرناه وصار جسيع تركته مبرانا يسا عائد وخلف من الورالة فلانا وقلاناً، لا وارث له غيرناه وصار جسيع تركته مبرانا يسا على أربعة أسهم، سهم في، وفي بدها الله على عليه من تركسه وارحدودها كنه، مواجب عليه تسليم سهم واحد من أربعة أسهم من هذه العار المحدودة إلى و مست من والمور عليه : هشت و يارده بر الرجملة لين دار محدود ملك من است، ودر دست من وبدو جردان نرست، عرد المحمد معلة أن الماعى عبه إذا لم يكن يتعرض للكاني، قاله أربعة أله هم من جملة الشار الآن بد الله على عليه "أنهاى الحال إلى دمواه، وارد فيت بد إنا أقر بيده على منا ادعاء الدعى، صالقاضي لا ينشقت إلى دمواه، ورد فيت صح ادعواه، وصحت مطالبته تسليم هذا المقدار به، فاراحاجة إلى دمواه، ورد فيت صح دعواه، وصحت مطالبته تسليم هذا المقدار به، فاراحاجة إلى دمواه، ورد فيت صح دعواه، وصحت مطالبته تسليم هذا المقدار به، فاراحاجة إلى شوء أحر

۱۷۷۲۸ و رد محضر قده دسوی الضمان بعلة أن المدعی قال فی دعواد او أن ها: الراحل ضمان المال الدکتور عبد، والم نمل ، فممان بن، والا بد من قالك لتصنع مطالبة الدعن إياء محكم الضمان ، وعدى أن هذا ليس بخلل

<sup>(</sup>۱) زيد در طه السح

<sup>(</sup>٦) ولد أن طَوَّة النَّسَامِ

# ١٧٧٣٩- محصر فيه دعوى دفع الدفع.

- ١٧٧٣ - صورته : وحقر سات، ويوك النّا وصد فالم، أسال، فالاعت المرأة على الورايلينية أن أباء هذا الحيياء وها. كان تروحها مع المدهلي كذات ومالات هوا أواد شروعهم البران وجهوم أن كة فراعدهما الأباركة وكران وأنها تقريبهما لثقدارس المساق وزيادة، فأبك الأمر أن يكون لها من أبيه صاد في فأقامت المبلخ عمر ذاتك فلدعي الإبن عليه في دفع دعواها ألث الرأت أبي عن هذه الدعوى بعد موته، وأفاع الدعمي عدان فادعان الرأوعني الأبي في دفع دعواه الدفع أنك مبطأ في دهري الإبراء فاأمك طيب مني الصلح بعد موت أربك على كانا وكافات فدين. لا شائد أن فدم عالي دعواها [اللاقة [أأ" صحيح مع ما للمناز منه من إنكار الصعاق على الألن ؛ لأنَّ التوفيق مكن : لأنه والكم ألويقول: لويكر الها مزر الأب الصداق، والكن لا الاست تسعما إليها حتى تيريد، وأبراته و فأما دفع الدفع بطر إن الافت اله طلب مني العبلم عن وعنواي، لا بصله هذا دمعًا والأن الصلح عن دعوي الشيء لا يكون إلواراً بذلك الشيء الماء عيء وكاللك له طاب الصلح من الدعوي. لا يكون إقراراً، ذكانا هيئا، طاب الصلح عن الإس ماني يعيموي مهمر والإيانون إساراً تها وهاب وإنا ادعت أبه طلب الصلح على مهرها، فالكمالة نجم أن يكون عني اخلاف بن أبي يوستماء محيد رحمهما ، وهما لأن قالب الصلم على انشىء إفراد أراء ذلك النسيء للسدعيء فيتمت ببعثة المراه وقرار الابن مصدافها بنكي أبده وقدائب سيبة الاس ترادية أذاليت عرائصا الاه والمربعرات ردومة منربح، فيجعل كأنهما ومعامعًا الإبراء لوطلت الصمح، فيصير الابن براء الإبراء بطلب الصنح من المندس، ووب الدين الكاثير أخبت عن الدين ، فرد الوديث أرامه هغاء مرتد الإمراء برده على قول أبي يوسف، وعلى قول محمد الا يوند، فبعمج الشفع.

۱۷۷۴۱ - ما جي درد من خيوارزم في إنسات اخبرية ، ولم يذكروا فريه نفشه الشهادة ، وإنه فالروا أنبه شهدن على مواقعة الدعدي، فعن بعض متمايخا أن فيه علال ، وقد ذكر بافي أزل للحاضري ترك نفظة الشهادة خلل في مع ضبر الدعوي، وليس بحلل في السجل، ودكر فيه أبضًا، وقضيت لفلان على فلان بكذا، ولم يذكر فيه بحضر نيسما فطن بعض مشايخنا أنه خلل، وليس بختل، ويحسل ذلك على أنه كنان بحضر نهما حملا لقضاءه على العسجة، وقد غلطوا في الاسم، فجعلوا اسم الوكيل للمركل واسم الموكل للوكيل، فظن بعض مشايخنا أنه حلل، وقال بمصهم: ليس يعتل؛ لأن الوكيل والموكل متخاصمان، وقد وجدت الإشارة، فلا ساجة إلى الاسم.

سجل عرض كتب في أحره ثبت عندي، ولم يكتب حكمت؛ قرد السجل بهذه العلق، وإنه سهر، قبل القاضي، ثبت عندي كنالة فراله: حكمت

## سجل في دعوى الوصية:

١٧٧٣٢ صورته. حضر قلان وأحضر مع نفسه فلايك وهذا الذي حضر مأذون م جهة القاضي فالإن في دعري و قضة الضبعة التي حدودها كذاء نصبه القاضي فلان البثبت الواثفية على فلانة وأولاد أولادها، وتفها فلان على ابنته قلالة، ثم على أولادها، والمدانقر اضهم على مسجد حامع كذاء فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه أنت بده على هذه الضيعة للحدودة الوقة على فلانة ، الم على أولادها بغير حق، فواحب عيه قصر بله عنها، والسليمها إلى لأقبصها بالإدن الحكمي، فاقبيل: هذا السنجل وقع صائدًا؟ لأن المدعى ليريذكر في دعواه أنه يدعى الوفقية ليصرف الغلة إلى فلان وأولاد أولادهاء أو فيصرف الغلة إلى مصارف الحامع، ولا بدمن بهان طك! لأن على تفسير بشاه فسلانة، أو واحد من أولادها، أو أولاد أولادها لايصوف الغلة إلى مصارف الجالعو، وعلى تقمير انقراضهم فالمدعى ليس بخصمه الأنالقاصي إنمانعا بدعي وثقبة هده الضيمة فهؤلاه لا للحامع، وقبل: السجل صحيح، وهذا الحلل ليس بنسء الأن الواقف واحد إلا أن المضارف مختلفة ، والبعض مقدم على البعض، فالإديامن القاضي بدعوي وفقية هذه الضبعة لأجل البمص إذن يدعوي وقفيتها لأجل الكلى، فصار مأذريًا بدعوي الوقفية لأحل الكل؛ فلا حاجة إلى تعين المصارف في الدعوي، ويكفيه دعوى أصل الوقفية، لم إذا ثبت أصلاء هإن بقي الحد من هؤلام، تصرف الغلة إليه، والا تصرف إلى مصارف الحامم.

عرض سبيل من دعوى حربة الأصل، وكان في الدعوى أنه حر الأصل، وأنه على حراء ولد على درائم على حراء ولد على درائم الشربة، ولم يشهدوا أنه على حرا الأصل، ولد على درائم الشربة، ولم يشهدوا أنه على حر الأصل، ولم يزينوا على مدائم كثير من مشابختا بصحته، فإن محمداً رحمه الله ذكر في كتاب الولاه إذا شهد الشهود أن هذا حر الأصل، اكتفى فيه به، ومن المشابخ من زعم فساد السجل، المنافق بالولد بن كان بعد عنى الأم، كان الولد حراً، وإن كان قبل ذلك لا يكون الولد حراً، وإن كان قبل ذلك لا يكون الولد حراً، فإذا لم يبينوا ذلك في المناهري والشهادة، كيف يفضى بحرية الولد ويصحة السجل، والحمد قه على الإنام، والمسلام على خير الأنام

### كناب الصلح

عدًا الكتاب يشتعل على سنة وعشرين فصلا :

الفصل الأول: في بيان شروط الصلح وحكمه. الفصل الثاني: في أتواع الصلح.

الفصل الثالث: في بيان ما يصلح بدلا في الصلح.

الفصل الرابع: في الصلح عن الغير ،

الفصل الخامس: في بيان ما يحوز في الصلح وما لا يجرز.

الفصل السادس: فيما يشترط فيه قبض بدل الصلح في المجلس وفيما لا يتسترط، ومن الصلح الذي يبطل بعد صحته

الفصل انسابع: في الصلح والإبراء على الشرط.

الفصل المثامن. في صلح الأب والوصى وس أشبههما.

الفصل التاسع هي صلح الواوث وفي إكراز الوصي يقبض الوارث، وفي إقراره يقبض الورنة شيئًا عن الميت.

الفصل العاشر: في الصلح على أنايحاف المدعى عليه وهو بريء من المائه ، أو يحلف الدعى وقلدعي عليه .

العصل الحادي عشرا: في الصلح عن الخدمة والسكتي والغلة

الفصل الثاني عشر: في الصلح عن الدماء والجراحات.

. المُصل الثالث عشر : في العوار ض التي تُمدّث في بدل الصلح وفي تصرف المدعى في بذل الصلح .

المُعِيلِ الرابع عشر . في شرط الخبار في الصنح وفي الخيار من غير شره.

الفصل اخامس خشو: في بينة يقيمها لمذعى بعد الصلح يريد إبطال الصلح.

الفصل السائص عشر . في الصلح في الدين على شيء يُعَجِ به الإفرار في الاستحقاق في الصلح.

الغصل السابع عشراء في الممائل المتعلقة بالأجل والمراءة

العصل الثامن مشر: في الصلح عن الحقوق التي ليست هال.

الفصل التامع عشر . في الشهادة على الصلح، والصلح عن الشهادات وفي الاختلاف الواقع، ويدخل فيه بعض مسائل الإيراء.

القصل العشرودة: في الصلح في المديم في صلح الكاتب والعبد التاجر.

العصل الحادي والعشرون: في الصلح عن العيوب.

الفصل الثاني والعشرون: في صمح الكاتب والعبد التاجر

الفصل الفائث والعشرون عي صلح أهل الذمة

اللصن الرابع والعشرون؛ في الصلح في الرحن.

الغصل الخامس والعشرون: في المبلع في البيع الفاسد.

الغصل لسادس والعشرون: في النفر قات.

# الفصل الأول في بيان شرط جواز الصلع وحكمه

ان كان يعداج إلى فيضه من ون كان لا يعداج إلى فيضه مشرطه أد يكود النسائح عليه مالا معلوداً الكان يعداج إلى فيضه مشرطه أد يكود النسائع عليه مالا سوا، كان معلوماً أو معهولا، وسيأتي بيانه بعد هذا في الفصل الماتي، وأن يكون البدل وهو المسالح عليه عا يعوز الاهتياض عنه مالا كان لو غير ماله نحو العصاص محهولا كان أو معلوماً الأنه يعداج إلى قبضه الانه عي بد الذهبي عبه و وفي مثل هذه بحوز الاعتباض عنه المحور كان أو معلوماً الأنتياض عنه المحور كان البدل علا يين بعد هذا في الفصل المناتي، وإذ كان البدل عالا جوز الاعتباض عنه الحور حق الشفعة والكفالة بالنعلي وحاف المناتب، لا يجوز المسلح، وعده الأن للاعتباض المكون عنه المعالم عليه وقوع المواد عالا كان المسائح مقرب وقوع الملك فيه إلى كان المسائح مقرب وقوع البراء عنه إلى كان المسائح عنه وقوع الملك فيه إلى كان يحتمل التعليك كان المسائح عنه منوع عنه وشوع المعالم عنه شبئاً يعتمل التعليك كان المسائح عنه شبئاً يعتمل التعليك البراءة للمناعى عليه عن دعوى المدعى وحات الصائح عنه شبئاً يعتمل التعليك البراءة للمناعى عليه عن دعوى المدعى وحات الصائح عنه شبئاً يعتمل التعليك كان المسائح عنه المبلك كان المسائح عنه شبئاً يعتمل التعليك كان المال كان المبلك كانتصاص.

# القصل الثاني فريبان أبواع الصلح

١٧٧٣٤ - يحب أن يعلم أن الصلح على أربعه أنواع: إما أن يقع عن معلوم على معلوم بأثرابة عي للدهي مثَّة معلوما في ذار في بدارجا إلا فيصاحه المدهي عليه على مثل حياتراء وأمازاه وفوعل مجهول هلي معلومه وإباعلي وجهين اال كناه الصيالح عنه بحيث بحثة والي تسترسه كسالوا دعي حقاق عاراني بدايسان وواداء بسبكه فاصطلحا على أن يعطاه الماض والاحمارة البساير الدعن عليه المهاس والاعاماء فرثه لا يحوره وإن كان الصنائح عليه بحيث لا يحتاج إلى تسليمه بأن اصطبحه عي هذه الصبورة على ألابعض المناعي عليه سالا معلوما للسناعي بيساك الماعي دصواه ، وإنه حائرة والباإن وقع من محجول على مجهولاه وإبدعلي وجهي ايضاً إن كان لا يحندج فيمهما إلى التاسليم والقدماء بأدادهن رحل حقًّا في دار في بدي رحل و ولم بمنحه وادعى اللاعي نتبه حقًّا في أرض في به اللاعي والم يسمه ، فاستطح على أنَّ يقراله كإل والحد مسهما دعواه فبالرصاحية، وإن كالابحقاج فيه إلى التسليم والتعليم وأل الاستفادة الحمي أن افادم أحشاه ما من حمد تقلب ما الانا والبرارية حمل أن دارك الآخار دعواده او على أن بسلم إليه ما ادعاد لا يصور

وأما الذو قع عن محمول على محمول، وإنه على وجهين أنصُّ: إن كان بحتاج فيه إلى التسليم والتسلم بحوراء والاصل في فلك أن الحهالة لا نفسد لعقد تعربها مايل العبرها، وهي المنارعة المنعة من النسليم والتوليق، ألا تري أنه لواليا وقصرا من مديرة بحور والمبايع محمه وفي، (١/ أن هند الحوالة لا تصمي إلى المرعة المائعة من التسليم والتسميد ادائيت هذاء مقويان في كل موضع يحساح إلى السنيي والتسفود فالحهالة مبه لا تفضي بين مثل هذه المارعة، فلا يمع جوار الصلح، وفي كل موضع بحناج الي التسليم والتسلوم داخهالة تفصل إلى مثل هذه اسازعة، بيمنع جوار الصلح.

## القصل الثالث في بيان ما يصلح بد لا ومبد لا في المصلح

١٧٧٣٥ - وما يصلح به إذا وقع الصلح على دين، فحكمه حكم الثمن في البيع، وإدارقع على عبن، فحكمه حكم البيع، فما يصلح نُسنَا في البيع أو سبيعًا، يصلح أن بكون بدلا في الصلح، وما لا قبلا، وإن وتم الصلح على مضعة، فيحكمه حكم الإجارة، وكل منفعة يجوز استجعافها بعقد الإجارة يحوز استحقاقها بعقد الصلح حتى إنه لو عمالم على مكني بيت عبيته إلى ملة معلومة جازا، وإنه قال: أبطأ، أو حتى يموت لا يحوز . والأصل في ذلك أن الصلح معاوضة ، إن كان عن إثرار ، فهو معاوضة الماف مالمال من الحامية؛ لأن المال ثابت من الجانبين، وإن كان عن إنكار، فهو معاوضة المال بالمال قر حق المدعد وما عمدة لأن لذال ثابت في حقه، ولهذا إذا كان بدل الصلح داراً كان للشفيم أن بأخذها بالنفحة من للدعى، وفي رعم المدعى عليه إنَّ لم يكن المال تَابِنًا، فانبس مترجهة عليه، وما يدفع إلى المدعى بدفع عوضًا عن اليمين، وهدَّى عنه، والمعادة عن البسين جائزة شرعًا، وكان معاوضة من الجانيس، إلا أن حكم الجانبين قد احتلف المال عوض في حق المدهم عن شيء، وفي حق المدعى عليه عن شيء أخر يجوز أن يكرن العقد واحد، تم يختلف البدل من الجاليين يعتبر البدل عوضاً في حل أحد المتعاقدين عبر غيره، وفي الأخر عن شيء أخر ، كما لو انستري هيداً أفر بحربته ، فالنمن في حق البائع يعتبو عوضًا عن العبد» وفي حق للشنوى بعتبو مفاداة في حق الحر» وتخليصًا له عن دل الرقي، هذا هو هبارة عامة المتنابخ، وعبارة هامة المنسايخ أن الصلح عن الإنكار إذا رفع الدعوى في المال معاوضة المال بالمال لزعم المدعى حقيقة، وكذاك برعم المدعى عليه حكماً؛ لأن الصفح معاوضة عن البعين بزخم المدعى عليه، والبعين حال حكمًا إذا وجبت بسبب دعوى المال؛ لأنها وجبت بدلاً عن الماله، ولهذا فك: إن المدعر عليه إذا نكل ص المسمين بقيصي عبيه بالحال؛ لأنه بتكوله منع حق المدعى مي البدل، فبحيده الفاضي إلى أصل حقه، وكان معاوضة المال بالمال بزعم المدعى هليه

حكمًا من هذا الوجه.

والدليل على أن الصلح على الإنكار في مثل هذه الصورة مساوضة المال بالمال حكماً في جانب المدمى عليه أنهما لو انتظام في مشار المسالح عنه ، أو في بدل الصلح بتحالفان و ويرد بدل الصلح بالميب اليمير والقاحش كما في البيع، وإذا ثبت أن الصلح معاوضة بعتر بسائر العاوضات بما صلح عوضاً ومعوضاً عنه في سائر العوضات بصلح عوضاً ومعوضاً عنه في سائر العوضات بصلح عوضاً ومعانه وتعالى أعلم-.

## الفصل الرابع في الصلح عن الغير

الاستان على وجمهين الأول: أن يكون المدعى وجل حقّا فيل رحل، مصالحه عنه عبره، فهذا على وجمهين الأول: أن يكون المدعى واقعاً في الدين، وإنه ينفسم إلى فسمين: الأول: أن يكون المدعى مدكراً، وإنه ينسمل على فصلين: الأول: أن يكون المصالح عنه يغير أمره، وقلك لا يعنو: إما إلى قال المصالح على فصلين: صلح فلان على أفق درهم من دعواك على فلان، وفي حذا الموجه ينف الصلح على إجازة لمدعى عليه ولان على ولان على المدعى عليه فظاهر، وأما على المدعى عليه ولان المعلم إلى إلى ماله، أن عليه فل إجازة المدعى عليه، فإن وذا للعالم، وإن كان المعالم من الين.

وأما إن قال الصائح: صالحتي، وفي هذا الوجه ينقذ الصلح على المصالح؛ لأنه أضاف العقد إلى نفسه، وهذا العقد يجور أن بنقذ على غيره منى حصل مقعة هذا العقد له، لأنه ليس فيه قلبك مال من الغير، بل فيه إسقاط الحق عن الغير، وهو الهمين، وإسقاط الحق عن العبر بدل بجب على لغير حار، كما في الخلع

وأمد إن قال: صالح فلانًا على ألف من مالى، وفي هذا أنوجه ينفذ الصلح على المسالح أيضًا؛ لا نواضافة العقد إلى نفسه وإضافة الدل إلى ماله سواء، وأما إن قال المصالح: صالح فلانًا على أني ضامن، وفي هذا الوجه ينقذ على المصالح أيصًا؛ لأن قوله: على أني صامن لا يمكن أن يحمل على ضمال الكفائة؛ لأن الكفير متحمل عن الأصيل، ولم يجب على الأصيل ههنا شيء، فحمل على ضمان المقد صفر كأنه قال. صالح فلانًا على أن باله على .

وأساؤاذ قالما: صناختك على ألف درهم، ولم يرد على هذا، وفي هذا الوجمة

اختلف المتنابخ رحمهم الله تعالى ، بعضهم قالوا : هو لطير قوله - صباطبي ، ويعضهم قالوا : هو نظير قوله : صالح فلانا .

العصل النابي: أن يكون الدعى صالح المدعى بأمو المدعى عليه، فقيمنا إذا قال المصالح للمدعى عليه، فقيمنا إذا قال المصالح للمدعى: صالح فلانا على المدعى عليه، لأن حقوق المعديوج إلى من كان المحة مضافًا إليه، وقما إذا قال: صالحي، فكدتك بقد المصبح على المدعى عيده الأن المحقد مضافًا إليه، وقما إذا قال: صالحي، فكدتك بقد المصبح على المدعى عيده الأن المحقد على المصبح على المدعى عيده الأن المسلح كان بأساف المدقد إلى من كان العقد مضافًا إليه، وقيمنا إذا قال: صالح فلاتًا على المضام مال ، فكذلك إليه من كان العقد مضافًا إليه، وقيمنا إذا قال: صالح فلاتًا على المضام مال ، فكذلك إليه بقد المناف العقد إلى ماله كإنسانته إلى بقد المسلم المناف العقد إلى ماله كإنسانته إلى بقد المسلم المسلم

وبيدا إذا قال اصالح ملانا على أدر أنى فراس فكالمك بنذا المسح على الدعى عليه أيضًا، غير أن هذا المسح على الدعى عليه أيضًا، غير أن هذا المسح على الدعى عليه أيضًا، خير أن هذا المسح على بعديم الدهائح كفيلا عن الدعى عليه ويطالب الدعى عليه إن شاء بحكم العقد ، وإن شاء على المسالح بحكم المسلح بحكم الكفائم، مكنا دكر شبح الإسلام، وذكر شمس الأنهة رحمه الله على علم المسلح بحكم العقد لا بحكم الكفائم، وعائدة وحوب المال عليه بحكم العقد أنه إذا أراد الوحوع على الموكل، وهو الدعى عليه ، وحوب المال عليه بحكم العقد أنه إذا أراد الوحوع على الموكل، وهو الدعى عليه ، يرجع قبل الأداء وبعده سواء أمر مالعسمان أو ثم بأمره، كما على الوقيل بالشواء إذا ضمن المال وفيل بالشواء إذا ضمن المال وفيما إذا قال اصاحفك على ألف درهم، ولم برد على هذا، احتماد المتمالات

القسم الناتى: وذا كان المدعى عليه مقرة بالذل، وإنه بشتمن على فصلين أيضاً. الأرل: أن يكود المصالح صالح المدعى بغير أمر المدعى عليه ، فعيما إذا قال: صالح فلانًا على ألب المدعى عليه ، وحيم إذا قال: صاحبي ، يمت على المصالح ، وفيما إذا قال: صاحبي ، يمت على المصالح ، وفيما إذا قال: صالح علانًا على ألف من مالي، فكذلك ينقذ المسلح على المصالح ، ولا يصبر الذين المدعى به ملكًا لمعصالح ، وإن كان المدعى عليه مقراً بالدين وبالصلح عمد المدعى إلا أن شراء الدين على صاحبه لا يجوز نغير المدين على صاحبه لا يجوز نغير المدين على صاحبه لا

ويسا إداقال: صائع علانًا على أني صامن بقد الصلح على إجارة المدعى عليه فيحمل قوله على أبيضا فرقة على المدعى عليه إن فيحمل قوله على المدعى عليه إن فيحمل قوله على المدعى عليه إذا كان المدعى عليه مقراً بالدين الأن لم يعبد بحور مدون الحقية بتبت من حيث الفاهم إذا كان المدعى عليه مقراً بالدين الأن انعنا من حيث الطاهر، فأمكن أن يحمل قوله على أني صامن على صحالة ، فكان النفاذ وبعر حقيقة هذا اللفظ ، فيحمل عليه ، بخلاف ما إذا كان المدعى عليه منكراً في حلم الصورة الأن هناك لم يثبت الفاذ على المدعى عليه منكراً في حلم حيث الظاهر الأن الفاهم أن المكر الإبراضي بالتراء المال، وإن كان حده صلحاً ، وإذا لم يبتبت الفاذ على المدعى عليه منكمة تعذر حمل قوله على أنى صامن على ضمان الكفالة ، فحمل على شمان المقد ، فصار كأنه قال . صالح فلان على ألف على ألى ضامن ظها بحكم المقد ، فيفذ المقد عليه ، وفيت إداقان : صالحتك اختلاف المشابخ على نصان على نصان على نصا بنا بعد وابيت .

الفصل الفاتي من هذا النسم: أن يكون الصائح واقعًا يأمر المدى عليه، قيمه إذا قال الصائح للمدعى: صالح ذلانًا على ألف درهم من دعواك، غذ الصلح على المدعى علمه، ووحب المال عليه، وخرج المسالح من البين، وفيمة إذا قال: صالحي، أو قال: صالح طلاً على ألف من طالى، طغ الصلح على المدعى عليه؛ لأن الصلح كان يأمره، والمال على الصالح؛ لأن العقد أضيف إليه، وبرجم المصالح بالذال على المدعى عليه.

وقيما إذا قال: صالح فالأنا على ألف على أبي ضامن لها، يتعذ الصلح على المصالح بحكم الكمالة على ما ذكر، شيخ الإسلام، وفيما إذا قال: صالحتك ولم يزد عليه، فيه الخلاف مل نحو ما ذكرنا قبل هذا

الوجه الثاني من هذا الفصل: إذا كان الدعوى واقمًا في العين، وإنه ينفسم إلى السين أيضًا: الأول: أن يكون المدعى عليه مكرًا، والموات في هذا القسم فيما إذا وقع الصلح بأمر المدعى عليه أو مغير أمره نظيره الجراب في هذا القسم من الوحه الأول، وهو

<sup>(</sup>۱) وفي م المارس عايه

ما إذا وقع الدهوي في الدين، وقد وقع الصمح بأمر المدعى عليه أو بغير أمره.

الفسيرانشاني . أن يكون الملاعي صليه مقرآه على الفصل الأول من هذا الفسير رهو ما إذا وقع الصلح بغير أمر المدعى عليه اجواب نظير الجواب في هذا الفصل من الوجه الأول، وهو ما إدا وقع الصلح في الدين إلا في خصلة أن ههنة إدا بقط الصلح على المسالح، بأن قال: صباقتي، أو قال حسالع قلانًا على ألف درهم من مالي، بصبح العان للذعرر به ملكًا للمصالح؛ لأن المصائح صار مشتريًا إياه من الماعي بالصلح إذا كان المدعى عليه مقرأًا، وغراه العبن من المالك صحيح، وإن كان العبن في بدغيره، وأما إذا وقع افصلح بأمر المدعى عليه ، وحو القصل الثاني من هذا الغسم فهدا ، وما لو وقع الدعنوي في الدين في هذا القنصل سراء، وإنَّا كنانَ المسالح فسالح المدعى على دراهم، ثم قال: لا أؤديها، هل يجبر على الأداب ينظر إناكات أصاف العقد إلى نقسم أو إلى ماله، أو ضمن بدل الصلح، يحير عليه، وإن لم يكن شيء من ذلك، لا يجبر عليه؛ لأن البدل لا يجب عليه في هذه الحالة، فكيف يجري الجبر.

١٧٧٣٧ - وفي اتوادر بشوائن الولسد اعن أبي بوسف. وجل ادعى على رحل ألف درهم، فصاحَّه رجل عنه على مائة درهم، فالصلح جائز ، وهو براءة للمطلوب جاحدًا كان أو مقرأه وهكذا قال أمو حيمة وحمه الله تعالى ، فإن أبي الطفوب أديقهل الصلح. كان للمصالح أن يرجع بثماد مالة على الطلوب، ويرد السبعمانة على الطاف إن كان مقراً بها، وإن كان جاحدًا لها، وقال: لا أفيل البراءة والصلح، ولكن أحاصمه فيها، فإمه لا حصومة بينهما، ولا ينتفض من هذا الصلح شيء، إلا أن يقر الطلوب مالمان، وينفي الصالح والموامة والايقيل، فحينته يكون الجواب فيه على نحو ما ذكرما في فصل الإقرار

١٧٧٣٨ - وفي المنتفى ايراهيم عن محمد وحمه الله: رجل صالح عن رجل بغير أمره لم يجز نه أنا بشتوط لنفسه من ذلك ما لا يحور له شراءه، وادعى فبّل رجل دعوي. فصباغه رحل بغير أمر الذعي عبيه على مائة درهم، فوجه المدعي الدراهم زيوقًا، أو الصالح كال على عوض، فوجد المدعى به عباً فرده، لم يكن له على الصالح شيء ٩ لأنه منطوع في القرص اله، وكان الملاعي على دعواه، ولو مسالحه على دراهم، والسيبين ودفيعها إلىها تواستحقت أوار حاها زيوفاه فله أن وجعرامل الدي صباب ويواصافه على دعوي الدراعلي دراهم، تداستحف الدار من يدالماعي عليه وافتلمصالح أناموجه طلي المدمي بذواهمه فالأدما أخذ اللاعي عوض يزعمه و وبالاستحفاق فات المعاسى ولزمه ردالهوص

١٧٧٣٩ - وفي الوادر بشر اعن أن يوسف الرجل ادعى في دار في بدارجي - أ مجهولا أوحسميء فححد الذي في يده الداراء وأقربه وحر متطوع للطائب على داله مسمور وفعه إليه عمل أنه برئ من دعواف ومسمها للابي في يديه الداري فالصاح حاثره هلي أبي لفتي في يدوالذار أن يقبل لذلك، وهو حياجه سحواء قليس بيه وبين الطائب والصالح النطرع خصومة وولا لواحد موما قراء في ناطر حزاء وإذا كال الذي في بديه الدوامهرا بالحيء وأبي أديفيل ماسلمه فالصلح حائزين الطالب والصالح المطوعة ويقهم المصالح للكطوع منافرالطالب من أحدًا الحج، ميصلو ديث له، ولو كان صاحمه وبم يفقي: على أنَّ بمشمها لفلان والإلى، فالحواب به كما وصفنا من الإقوار والحجود، م و شرط المصافح في الصلح أذ يكون الغار الميصالح ، فإن كان الفي في يديه الدار مقرأ بالذاء للمدعى باثنار للمصالح، وإذا قان حاجلاً بالمُمصالح أبا بحاصيته، فإنا أثبته للأرجع عاأصلي أولضمانه إياكانا هلك

١٧٧٤٠ وفي يو فر فشام ، قال اسألك محمدًا عن رجل غصب من آخو جاريف فجاء رجل فصالح لعصوب مهعلي كذا درفسا فعي أذيبراه من الجاريف والمريقان على أن يسلمها لهي، وإلا على أن سلمها له، قال أهمم جائر، قات، فإله جاء المدي نفد الدراهم إلى العاصب ليأخذ الحارية. قال: إن كان العاصب متواً . فللدي تماد المراهيم أن يأحله الجازرة من العالصات ويعدروالما ميان كان جاحداً بالموبض للماي تفق المدراجية عبيها سبيارة فنته الفيان قال حين مساءلهما أصناطك عبي أن نساه اهلم الجارزة أة لان العناصب. ودلك بقير أسره فصحره ثم جناء الذي نقط العراهم إلى العباطيب والحالي هذا والأول سواء إن كان الغاطيب مقرآ بالخادية فيعها إنيه راوي كان جاهدًا، فلا مندره عبره، ولا تقير بيته عليه الطنة: قال ذان صاحه على أن يسلمها ته لا تَقَدَّمِينِ ﴾ قال " هذا نصر قارلة العصوب منه في الملك والخصومة والدعوى.

ال ١٩٧٥ وقر السند السروط إذا وقع المنافع من الله عن عنى المصاب أي سي ما ما معلوم على أن بحكوم على أن كون المنافع المنافع المنافع على أن بكور الشاعي به في المنافع الم

فيان اواد المدعى أن يحاصم مع المدعى عديد، ويقيم البينة على أن المدعى بدالك المصالح، أو المسترى الله المدعى عديد والمسترى المدعى مدالك المصالح، أو المسترى الله المدعى عليه أن للمدعى وأخذه الله بدا ويستمده إلى المسترى، وأداد المسالح المسترى المسترى عليه المسترى عليه والمسترى عليه والمسترى عليه والمسترى المسترى المستراعة المسترى المست

ول، وقع الصلح من الدعوى مع الصفيولي على أن يكون الدهر به السدعي عليه على أن يبريه المدعى عن الدعوى مع المستعج إلى مان أن يبريه المدعى عن الدعوى في العين المناعى به وأساف الفصولي العسلم إلى مائه أو صبيح بلال الصلح حلى وطائل اللاعي به للمناعى عليه و سواه كان تلاعى عليه الحافظ أو منازاً و وذكر محمد إلى حسم الله الرائل أن المدعى عليه و كان منازاً و المعلى المناطعي عليه لم أقل صلح المسالح بفسوع مشتراً الملاعى به لمكون النسس عليه و المنسري يكون الغيرة وهو المنسري عليه و الغيرة وهو المناعى عليه على ألها المناعى على إسان والمنسري لعيرة و فحصاء صديراً المناع على إسان والمنسري لعيرة و فحصاء صديراً المناع على إسان والمنسري العيرة و فحصاء صديراً المناع على إسان والمنسري العيرة و فحصاء صديراً المناع على إسان والمنسري العيرة و في المناع المناع

ج 17 - كتاب الصلح عن النبر لنفسه ، قاما إذا كان جاحدًا مالتيرع لايكون مشتريًا ، بل يكون باذلا مله بإزاء إسفاط حق الدعوى، وإنه جائز، سيبأتي بعض مسائل الفضول في فصل الصلح عن الدماء والجراحات -إن شاء الله تعالى - .

## الفصل الخامس في سان ما يجوز من الصلح وما لا يجوز

1998 - هذا العصل يتنفعل على أنواع . الأولد: قال محمد رحمه الله تعالى غي الأصل . أبد أسوأة حسوطته تسنيا، ولم يكن لزرجها ديون على الناس، وكان ما أخشت أكثر من تصبيعها من العن ، كان ذلك حائزاً وإن لم يبيز لها ما ترك روحها، يحب أن يعقب بأن هذه النسانة على وحيها الأولد أن لا يكول في التركة ديل، وقد ترك الزوج دراهم وشروطا، وصوطت على دراهم، فإن كان ما أخذت من الذا امم أكثر من مصيبه من الدراهم حان ، ومحمل نشو من الدراهم مائن، وإليالي ياراه العراض عبر أن ما يحتى أنداهم من الله هم يكون صوفًا، وسنزط ديمن الدراس في الحلس إذا كانت لورنة مقري مالتركة غير مالعين المعينها؛ لأن يعبب من تتركة أمانة، في على الخالة في أيديهم، وقوف الأمانة لا يتوب عن فيض الضمان من التركة أمانة،

وإن هيار مصيبها من الوكة الان الابحتاج إلى فيض بعدين التركة والمغين الا أخص ما مين مصيبها من الوكة الان الابحتاج إلى فيض بعديرا في غيض المجلس الأوقض المحتاج إلى فيض بدل العلم العيد والاغير والاكان المحتاج إلى فيض بدل العلم العيد والاغير والاكان المحتاج الله فيض بدل العلم العيد والاكان المحتاج المحتاج الله والمحتاج المحتاج المحتاج المحتاج المحتاج العيد والاكان المحتاج الم

العبرة بإنائب الفسادر

وإن حسوطت على عروض أو دنائير جاز ، وإن فل الأنه لا يتسكن الربا في خلاف الجنس، وإن كانت تركت الزوج دنائير أو عروصًا، فصولحت على الملائلير ، فهو على التفاصيل التي قلماء في الدراهم، وإن صولحت على دراهم جاز على كل حاله، رإن كان في تركة الزوج دراهم ودنائير وعروض، وصولحت على دراهم أو دنائير ، لا يجوز إلا إذا كان بدل الصلح أكثر من نصيب من ذلك الغد، حتى بكون النقل بالشل من ذلك النقد، والمبافي بازاء العروض والنقد الأخر.

وإن صبوطت على دراهم ودنانير ، جاز على كل حال، ويصبوف الجنس إلى خيلاف الحبنى ، إلا أن ما يخص الدراهم من الدنانير ، وما بخص الدنانير من الدراهم صرف بخسترط فيض البدلين هي المحلس ، وعا بخص العروض ليس بصرف ، فبلا بشترط فيه قبض البدلين في المجلس، شم في الموضع الذي يجور هذا الصبح ، لا يحتاج إلى معرفة مقدار خصّتها من جملة التركف وهذا مشكل الأن حواز هذا الصلح بطريق البيح ، الجواب: أن مذا البيع لا يحتاج فيه إلى التسليم ، وبيع ما لم يعلم البائع والمشترى مقدار ، إذا كان هيه لا يحتاج إلى النسليم جائر ، ألا ترى أنه من أقر أنه غصب من فلان شيئا ، أو أقر أن فلان أو دعه شيئا ، ثم إن المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له جاز ، وإن

وإن كانت التركة منحهولة لا يدرى ما هي؟ ذكر الشيخ الإصام ظهير الدين المرغياتي في شرح كتاب الشروط: أنه لا يجوز الصلح على المكيل والموزون؛ الماقية من احتمال الرياء بأن كان في التركة مكيل أو مورون، ونصيبها من ذلك مثل بدل الصلح أو الل، وقال الفقية أبو جعفر رحمه الله: يجوز هلا الصلح؛ لأنه يحتمل (أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح، وإن كان يحتمل إلا أن يكون نصيبها من ذلك أكثر من بدل الصلح أو أقل، فيكون فيه احتمال الاحتمال، وذلك لا يكون معتبراً.

وإن كنائت التوكة عشاراً أو أواضي وحبيواناً وأمنعة، وكل دلك في يد اللاعي عليهم، إلا أن المدعى لا بدري ما هو ، فصالحهم على مكيل، أو مورون جاز، وقد مر

<sup>(1)</sup> زيد من مقية المسخ .

مسلم هذا الاوحة السائلي، إذا كيناء في التبرائية دين، فيرد أدخلوا الديو في الصلح بأن فسالح هذف الدين و الدين على دارد أو صاطبوها على ان تأقيد في در الغرم الدين، وتسرك حقها في سمار الأسرال وكن ذلك باطل والانا قليك الدين من عاير من هديد الدين ومتى فسد الدرج في حصة الدين استاس حجه الدين الأن المنذ وتحد

والكون هذه السائة إسكالا لابي حينة رحيه الله معالى بيس أسلم عنطة في شعير والريت و عدد عده هذا السائة إسكالا لابي حينة رحيه الله معالى بيس أسلم عنطة الدين والريت وعدد عده هذا المعالى عن باقى الشرقية ويبعى الدين على العالم عن باقى الشرقية ويبعى الدين على العالم على الموجد الدين أن العالم بالموجد الله المعالم من الدين أن العالم المعالمية من المناسبة الموجد الله على العالم المعالمية من المعالمية الموجد الله على العالم المعالم عن المعالم على العالم المعالم والعالم والعالم العالم والعالم العالم العالم المعالم العالم على العالم عن الغرام، فإن قصاء على عرود معالم عالم العالم المعالم المان من أموالهم وعلم على عن الغرام، فإن قصاء الله على عرود معالم عالم المعالم المان من أموالهم المعالم عن الغرام، فإن قصاء

وأما إذا لم يكم الدين معمومًا ، قت الصلح ، ، وقع الصلح حائزا على عصل ما دفريا من الرحو ، ، لم طهر بين للمينات الرطهر عبى الديت في بدي رجل ، دل يك ال د الملاهب الصلح؟ دائر رابد لهنده المبيالة من المثنب مو مكن - المائل أن يقول. لا يشخل ، ولقائل لا يقول ، يدعل الت قال عزالا ، إذا لا تن ما طهر في الصلح إن كان ما طهر مثل الدين مسيشي من المهامج ، فالصلح عداز ، وإلا لم يجر ، هكذا فكر شيخ الإسلام

1998 - وفي المنطق قال هذام الله في ورقة ورفق عن الراكان المستودة على الراكان حلى ورقة رو فها ميرانيا في المستودة والمحاول أنها الراء الميت على أقل من مصيب من المهر والميانية من الميرانية على أقل من مصيب من المهر حكيا عن الخالف المستوجعات والميانية عن الخالف المتعلق والمنانية في قال والم بطبي المورانية المنازية أنها المرانية والميانية والميا

الصنح، أو يكون غصبًا في ضمان الابن كيلا يكون انتراقًا عن غير قبض.

١٧٧٤ - قال هشام. قلت الأبي يوسف: ما تقول: من رجل مات. وترك إبنين وعلى البت من، وله دمون وأرضون، وصالح أحد الاسن الآخر هلي كذا درهمًا على أن الدراهم التي الأبيهم بينهما على حالة وعلى أن الدين الذي على أبيهم هو لها صامن. وهو كذا درهمًا، قال: الصلح جائر، وإن تم يسمً ما عليه من الدين، فالصلح باطل.

1974 - وفي أنوادر فين سماعة "عن أبي يوسف: في رجل مات وترك ابنين، فادعى رجل مات وترك ابنين، فادعى رجل على أييهمها مائة، فأقر أحد الابنين بذلك، وقال: أعطيك حصيتي من ذلك، وذلك خمسون، وغذ الخمسين من أخي، ورصى به الغرم، وأحذ منه خمسين على إن صالحه على ذلك، وعلى أن لا بأخذه ببقية الدين، فإن أبا حنيفة وحمه الله تعالى فال الصفح باطر.

### نوع أخرمن هذا الغصل

# في الصلح عن المغصوب والوديمة والعارية والمضاربة والهبة والإجارة:

1972- قال محمد رحمه الله تعالى وطل غصب من رجل لوبا قيمت عشره واستهلكه فصالحه منه على مائة نرهم، جازعلى قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يحل الفصل على قيمت بما لا يتغان الناس فيه ، هكذا ذكر المسألة في الجامع الصغير ، وذكر عذه المسألة في الإصل أ، ووضعها في العبد، وقال: إن كان العبد قائماً جز العملم ، سواء كان البدل حالا أو مزجلا، وسواء كان المعلم عن إنكار أو إقراره ، وإن كان العبد مستهلكاً ، فصالحه على دراهم مسما مثل فيما العبد، أو أقل جار ، حالا كان أو مؤجلا، وأما إذا صالح على أكثر من قيمة العبد دراهم أو دنائير ، إن كان حالاً ، فهو على الخلاف الذي ذكرنا، وحجنهما في ذلك أن في الصالح على أكثر من قيمة ألهبد على المنازة من وجه ، وقما لو أعرق ثوب إنسان ، فضالحه على أكثر من فيمة ، وكما لو أعنق عبداً بينه وبين شريكه ، ثم صالح مع المنش فيما أكثر من فيمة نصيه .

<sup>(</sup>١) وفي ط: أجائزا

سيامة الذحل المفصوب مه بعد هلاك العدد في تقيمة الآتي العبد، بدليل أنه لو مسالح على طعام في الدهة لا يحدوه ولو كان الحق في العدد كان هذا يدلا عن الديد. وينبغي أن يجوز، قلنا أو لقيمه دراهم أو دنبير، قال جعل الماحود بدلا عن الدين لا عن الديد المجوز بكان الوب، الإن حمل بدلا عن الدينيو حماز، فهو معنى قوك : إن هذا المصلح جاز من وجه، فسند من وجه، ولأبي منبقة في المسألة وجهان: أحدهما، أن الصلح جاز من وجهان، وقد ما وجه، فيحكم بالحوال قباساً على ما لوكان لا يدري قبسة العبد، وقد صالحه على دراهم أو دالير، وفياماً على ما لوكان له على أخر دراهم دين العبد، ولا يعرفان مقدار المصالح عله.

بيئه: أناحا أحدًا الخصوص منه من الدراهم بدل العبد باعتبار الاستناد؛ لأن العمام هاي أيمة المصوب والتضمين سوامه حتى جاز الصلح بعدالهلاك والإباق كالتصمين ، والتصمين ثبت مقصوراً على الحال من وحمه ويستند إلى وقت العصب من وجعه حنى أفاد اللك للفاصد وفي للفاصوب مراوقت العصب في حق مصر الأحكام دون البعض، فإن الاكتماب يكون للعاصب، ويتقذ بم العاصب، «الأول لا يكون اللعاصب، ولا ينهذ إعناقه، ضاعدًا والاستناد يكون ما أخد بدل المدة لأن القدمة حالة العصب ليست بورجية ، فيحوز الصلح على هذا الاعتبار، وإن كان بدل الصلح أكثر من فيمة العبد، وباعسار الاقتصار ما أخذ بكون بدلا عن القيمة ؛ لأن لو احب في حال القيمة إلا أن القيمة أحد الشيشي: إما الدراهم أو الدنائم، فإن حمار ما أحذ بدلا عن الدنابير يجوز الصمعره وإذاجعل بدلاعل الدراهم لايجوز الصلح، فهو معني فوسان إن هذا الصلح حار من وجهاره و فسند من وحه ، والمليل على أن المأخوذ بصير "" بدلا عن العبد من وجه، ولا بحمل بدلا عن الفيسة من كل وحه أبدلو صاحه على طعاوض الأملة والسلم في المجلس جازاء والوالعبيرات لاعن القيمة عن كل رجعه كان الطعام مهرمًا من كل وحه . فيتبخي أن لا يصور هذ الصلح، فإذ من مع سالبس عنده، وسمم في اللجاس، لا يجوز، وحيث حاز عمو أن الطعام المرابدلا عن العبد من وجه، حتى قان العامام أسأء فعمار مشتربًا شمي باليس صدره ودبك جائزة وإذا مبايح على طعاه في الذمة، ولم يسلم في العلس، إنما لا يحوز الصابع؛ لأن هذا الصلح جدر من وجه من

<sup>(</sup>۲) فورم: ايتسر

حيث أنه بدل عن الفيمة باعتبار الاستناد يجوز لما قد يكون ثمث والشرق بسمن ليس عنده حائزه ومن حيث إنه بدل عن الفسمة باعتبار الحال لوفسد من وجه ) أه ومن حيث إنه يدل عن الفسمة باعتبار الحال لو يجود وبيعاً وبيع ما فيس عند الإفسان الابجور إلا ملماً و وتعذر نجوزه سلماً و لا يجود الله يكول مبيعاً وبيع ما فيس عند الإفسان قولنا: هذا الصلح يجود من وجه دون وجه و بحلاف ما إذا سلم الطعام عي الجلس حيث بجوز الصلح الأنه يجور من وجه دون وجه و بحلاف ما إذا سلم الطعام عي الجلس المهد باعتبار الإسناد، حتى كان ثمناً ولا يجوز من حيث إنه بدل عن القيمة باعتبار الحال حتى كان مبيعة و بعد و بنسد من وجه و باعتبار أنه صار عيناً في محلس العفد وإن طال حكم ابتداء المقد في حق يعض الاحكام حتى حمل قبول المنترى عن أخر المحلس كالتعين عند ابتداء المقد في وقت الإيجاب يجود الصلح ويكون التعين في أخر المحلس فيس كالتعين عند ابتداء العقد ومن حيث إن التعين في أخر المعلس فيس كالتعين عند ابتداء العقد حميفة لا يجوز انصبح و فهو معتى قولنا: إن هذا الصلح إنه كالتعين عند ابتداء العقد حميفة لا يجوز انصبح و فهو معتى قولنا: إن هذا الصلح إنه المعلم في المجاني بيجوز من وجه و لا يجوز من وجه .

وأما مسألة إحراق التوب فعير مسلم؛ الأد صسان الإحم في من وجه بسنند إلى حالة يجوز أن يكون حقه في النوس، فيكون عالا من النوس، وهو أن يحرق فدر ما لا يصير احرق فاحشًا، ففي هذه الحالة يكون حقه عي العين حتى كان له أن يأخذ الدين، فيكون ما أخذ هالا عن النوب مبذا الاعتبار، وفهدا أفاد الملك في النوب، وإنها يمبد الملك في النوب باعتبار الإسناد من وجه يفتصر على الحال، ويرعتبار احال يكون بدلا عن النيسة، والقيعة دواهم أو دناس، فإن جعل بدلا عن العماس جار، فإن حمل بدلا عن الدوهم لا يجوز، فقد جال من وجهين، وفعد من وجه، فيجوز.

بأما مسألة العثق: فقدًنا هناك: إنها لا يجوز الصلح؛ لأنه يجوز من وجه، ويفسد من وحه، لأن الواحب لا يمكن أن يحمل مدلا عن العبد بوجه ما، لأن ضمان العنق يستند إلى ما قبل العتق، بل يفتصر على ما بعد العنق من كل وجه، وبعد العنق الواجب هو القيسة من كل وجه، فإن حمل المأضوفية لا عن الشراهم لا يجوز، وإن جمل بدلا عن التعالير يجوز ، فقد جاز من وجه وفسد من وجه ، فلم يجز .

والوحه الثاني لآبي حنيفة رحمه الله تعالى : أن هذا اعتباض عن الثوب والحيوان حكمًا، ويجوز بالغًا ما يلغ كالاعتباض عن النوب الفائم، والحيوان القائم حقيقة، وإنما قلنا " إن هذا اعتباض عن النوب والحيوان حكمًا ؛ لأن الواحب في رقبة الغاصب حثًا للمالك مثل الحيران والثوب من جنسه؛ لأبه صمان عدوان ، فيكون مقيداً بالمثل، عرف ذلك في موضعه، والتي من كل وجه هو المثل صورة ومعنى، ولهذا كان الواجب من جنسه في غيم الثوب والحيوان، نحو المكيلات والموزونات، وغير ذلك، وإبجاب الحيوان والصوب في الذمة تنكن، كما في النكاح والدية، وغير ذلك، إلا أنه عند الأخذ يصار إلى الغيمة ، ويحمل القيمة عوضًا عما في الذمة ، ويتقل الحق إلى النَّهمة ضرورة إنَّ أَحَدُ لِللِّهِ صَورة ومعنى غير محكى؛ لأنَّ الأَحَدُ والدَّالِمُ لا يعرفان ذلك لما ينهما من التفاوت القائحش في الأصار، ولا فيروزه في الرجوب؛ لأن الوجوب بإيحاب اله شعاليء واقه تعالى عالم بذلك، فصلح ما ادعينا أن هذا اعتباض عن النواب والحيوان، فيجوز كيفما كان، وذكر محمد رحمه الله تعالى في بيوع الجامع في أخر باب من البيع يشيء من المكيل أو بالذراهم عن أبي يوسف مسألة ندل على رجوهه إلى قول أبي حنيقة رحمه الله تعالى: إن حق الغصوب منه قبل تضاء القاضي بالقيمة في المين، وذكر في شركة الجامع أيضاً مسألة ندل على وجوعه إلى قول أبي حنيفة، فإن كان صالحه على ألف، فأقام العاصب بينة أن قيمته كانت خمسين، فعلى قول أبي حنيقة " لا منفعة له في قبول هذه البينة، فلا يقبل، وعلى قولهما: له في قبول هذه البينة فاندة، فيقبل.

١٧٧٤٧ - [وفي اللنقي اعن أبي حقيقة رحمه الله : أنَّ من غصب من أخر شاة ، وذبحها وأكلها يصمن رجل نلك الشاةعنه ، لم يكن عليه الشاة؛ لأن الشاة لا تجب على الغاصب، إنما عليه فيمنها، وكذلك لو أقرض رجل شاذ، واستهلكها المنقرض بعدما فيضهاء تضميها رجل عليه، لا يلزمه شيء الأنه ليس عليه شاة، ههذا لنصيص على أن عند أبي حنيفة رحمه الله حق المالك بعد استملاك العين في القيمة ، لا في العين ، فصار عند أبي حنيفة رحمه الله في الممألة روابتان، وهذه الروابة في كتاب الصلح من هذه النسخة المران شيمس الألمة الحلواني وحيمه الله ذكر في الشرح الأصل : أن فعيل الإباق على الخلاف كفصل الهلاك، ودكر شيخ الإسلام هذا الخلاف في يصل الهلاك،

و وذكر في فعيل الإباق الجواب هكذا عند أبي حنيفة ، وعلى قولهما : اختلف الشايخ ، وذكر في فعيل الإباق الجواب هكذا عند أبي حنيفة ، وعلى قولهما : اختلف الشايخ ، في الإباق ، أما توكان مستهلكاً حقيفة فلا خلاف أن الصلح على أكثر من فيسته لا يجرز ، حتى لو نصادقا أن ما وقع على الصلح اكثر من المتيسة لا يجرز ، ولكن إذا اختلفا في القيمة ، فعلى قول أبي حنيفة : لا تقبل بيئة الخاصب على أن قيمته دون بدلى الصلح ؛ لأن إقدامه على الصلح إفرار منه أن قيمته مثل بدل الصح أو أكثر ، فيصير متنافضاً في دعوله أن قيمته دون ذلك ، وهما يقولان : هذا تناقض فيسا طريقه طريق الخفاء الآن الإنسان قد لا يعرف قيمة شيء ، ثم يعرف بعد ذلك .

1975ه على محمد رحمه الله: إذا أبق المنصوب: قصاطه مولاه على دراهم مسماة حالة ، أو إلى أجل جاز ؛ لأن المبد بالإياق صار مستهلكة حكمًا ، فيمتبر بما لو كان مستهلكة حكمًا ، فيمتبر بما لو كان مستها كمّا حقيقة ، قال محمد : ولا يقسد الصلح بسبب الإياق يخلاف البيع ، والفرق أن شهويز الصلح إن تحقر بطريق المعاوضة ؛ لأنه يكون بيع الآين أمكن بطريق التضمين ؛ لأن في العملح معنى التضمين أيس إلا استيفاء ما وجب بالمنصب ، وفي الصلح استيفاء ما وجب بالمنصب معنى ، وإفا كان في العملح معنى التضمين يجوز العملح بطوين التضمين عند تعمل تجويزه بطويق المعاوضة (وتضمين المنصوب وهو آيق جائزه يخلاف البيع ؛ لأن تجويزه بطويق التضمين متعمل ، وفو جاز بالمنوش التضمين متعمل ، وفو جاز بالمنوش العاوضة أن وغيرة بطويق المعاوضة متعمل المنو باطول .

ولو صالحه على بيع العبد الآبق على مكيل أو موزون إن كان بعيته . أو بغير هينه . وتكن قبضه في للجلس جاز ، وإن كان بغير عبه ، ولم يقبضه في المجلس لا يجوز ، كما فو كان مستهلكاً حقيقة ، ولو كان العبد ثانها يعينه في يقد ، فصالحه على شيء نما ذكرنا بعينه ويغير عينه حالا كان أو مؤجلا جاز ، وكان كاليج .

1974 - ولو اختلف الغاصب والمنصوب منه، فقال أحدهما: هي أبقة، وقال الآخر: هي حاضرة، فكان القول قول الغاصب، فإن قال هي في بدى، جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان أو مؤجلا، وإن قال: هي آبقة جاز الصلح على العراهم

<sup>(</sup>١) زيد من بقية النسخ .

حالة كانت أو مؤخله ، وعلى المكيل و غورات عام حالاً ، ولا يجر و مؤخلاً

مدارة الرقع التسلح عبر اكثر من فيده المداحات المارد وقع الصلح على اكثر من فيده مرحلاه وزير على بعض المراصع الله على الالإفاد على مول أي حديد بعبورا الآل على غوله هدا الصلح الرفع على العبار والشرب وفقط عبر، فيكون هذا الغير فاعل مورد على المولد أي القيد أي إسحاق احالط أنه لا يحرر عما التسلح عند أي حديده الاراء، أو النواد غير حكمًا، أما دين حقيقة والتراف حقيقة وحكمًا، أما دين حقيقة والتراف حقيقة وحكمًا، وكان الرفع عنه المحالمة المرافق الإدراق بعد قيم أحد البدائن حكمًا، والادراق بعد قيم أحد البدائن حكمًا، والادراق بعد قيم أحد البدائن المحالم على دراهم حالة، واعترضا من عالى المدام تني المارك المحالم على دراهم حالة، واعترضا من العد أو النواد، وهو دين حقيقة بالمارك الوحم عني حكمًا، ماؤن عما المراف والكير الوحم عن الدولة والكيار الوحم عني ما المحالم على ما المحالة والكيار الوحم عني من الدولة والمكال على منافي من المحالة والكيار الوحم عني مناف من إدارة على منافي من المحالة والمكتارة والكيار الوحم عني مناف من رواح الحالة العالم الكيار الوحم عني منافي من المحالة والمكتارة والكيار الوحم عني منافي من المحالة والكيار الوحم عني منافي عني مني من المحالة المرافعة والكيار الوحم عني منافي من المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة عني منافعة المحالة ا

وصوره منا ذكر تمة رحل النسان من أحو جارية، فضفه وجل شد فسل قسم المتدري و الحسار الدشتري أنباغ الحالى، فلم يفض على بجالى بالمدادم أربالدستير حتى صفاحه الحالي من ذلك على كل حلطة وسط، فإلا دفع الحدى لكل مبل الاعتراق، فالصفح ما في على الداحة، وإذا تقرقا قبل دبع الكر، بطل الصح الاد مدا الصبح وقع عور البدة الادحق المناس عليه في مصاد الصفى منى الذلك بأخذ توالى الفيسة، أما الدر مم أد الدندار، فالمعروان كاد الفلاد الدن

ألا برق إلى ما فكم مع مدى كناك العامل أأد من مدن وعالا هطاء أنام غفر الشخص الدية استنال أنم فعلس مهاء عليم الله عبل من وقت قصاء العاصى و وطريقه أن الواحد قبل انقضاء بالعين والمتل والفارات فل الرساعة للقياد الشفس و يبعش الأحل صوادت فلضاء .

وإذا كال من المثلث صيدقيل فصد بالقاصل في النب، فإدا صالحه على الرابعية.

صيار مسيديًا بالكي والسداء أن كان مسا إلا أنه دين على الحضفة، فإذا ليريضني لكوافي المجمدرة كالدعادا افتراقي فياحرون حشيفة بدير احتيفه وحكماه فبيطل العملج وهداهوا الصنحيج من مذهب ألى حبيقة رحمه الله بعالي إواحال هذا إلا وقع الصفع في مسأله الغصب هبي دراهم منل فيحه العبد حيالاه وافترقا مي فيص بدل الصالح وبطل الصابح عبد أبي حشفه ، وإن صبحه من العبد على طعام في أندمه ، إن كان العبد قالمًا. حاز الصدم على انان حاله، وإذ كان العبد مستهلكًا الرسلم في للخلص بجوراء وإله أو بسام لا رحول دان مسخه على طعم ودمراليه قبل أن ينصرفك و حران ؟ ان طعط انصلح وارادكاه بنقط العبر لاياصور ووصلوا ايحما الايكون تأويع السبابه أحالز علماء حالة. والطعاوليس في ملكه، تم الله الدوسلو في للجلس أن ويو عصبه در حطفه توصيالحه على وراهم سيبده حالة أو مؤجلة ، الكر قائد بعله حد الصمح، وتسائك لواصاطبه على دهما مسمى حالا أواسؤ ملاء وتعالك الملح على مماز الدراسات، ولم فساطه على كيلي مهاجل ما لا يحوز منواه عادة ما على حلطة أو حيدها د الأد الكيا الحسمهماء فيجري النميء وإياكان الكر مستبلكاء فعمالحه على دراهم أو بتناثير إن كان إلى أحارلا مجوزاء لأمه افقراق عرادين معرب وإله قبان حالاه والمعدمة عالصمهم حائزه وإن عبرقا قبل الفيص بطل الصلح، وإن صالح على مكبل أو موروف، إن كان حدلاء وصفيته جال، وإن كان إلى أجل نا كان المسائح عليه منه في خنطة لا بيجور

وإن كان المسالح على العاملة جامرة لآلة صالح على عين حقام، وأجل في عين عين حقاء وإنه حائز، وإن صالحة على كرة الصف كراء كانا بالطلاء سواء كان الكرافاتية أو مسابه لكا الكراد الرباء وأم عنسات أو احتفة والمرافعين واستهاكتهما، وصالحه على أمر المطاق كل المبارة والمرافعين أبر المطاق الأحراء حالاً (الكراء فلاله المستوفي في بعض حقاء والبراة عن البعض المرفعة، والبراة عن البعض المنافعة المرافعين المعلى المنافعة المرافعين المعلى المنافعة المرفعة المرافعين المعلى المنافعة المرافعين المعلى المنافعة المرافعين المعلى المنافعة المرافعين المعلى المنافعة المرافعين المنافعة المرافعين المنافعة المرافعين المنافعة المرافعين المنافعة المرافعة المرافعة المرافعة المرافعة المرافعة المرافعة المرافعة المرافعة المنافعة المرافعة المر

١٩٨٨٠ - ولو عميب مانه ترهيم وعشرة تعابير ، وأسته كهيما ، لو صاحمه من

فلت على كر حنطة بعينه، ثم استبحق الكراء أو وحديه هبياً، فوده رجع بالدراهم والنعانبرا الأناطميلج فدانتقص بهذه الأسماب فعاد الأمر إلى ماكان قبل الصلح، ولو صاحه على حسس درهم مؤجل أو حالة ، جاز الصلح، واستحقت الخاسواز بعد ما تبضها، أو وجدها زبوقاء أو تبهرجة أو ستوقة، وجع تنلهنا، ولا يتقض الصلح، كما لو استوهى خمسين، وأبرأه عن الباني، ثم استحقت القمسون، وكذلك لو صالحه على ورن خمس درهماً فضة نبر ، كان جائزًا؛ لأن النسر دون المضروب في الحودي. فكأنه صالحه على خمسين درهمًا رهبنًا على أن أبرأه عن الباقي، ولو ي ذ كذلك كان حازار

وإذا استحقت الفضة بعدما فبضهاء رجع تتلهاء ولايمقص الصلح كماالو استوفى خبيبن درهما يضه تواالل وأبرأه عرافاقيء فاستحقت القضاء وإذا عصيم كر حطة ، لوصالحه على بصف كر حنطة ، فهذا على وجهين: إما إن صافحه على نصف كرمن الخنطة النفصوبة ، أو صالحه هلي نصف كرَّ حنظة أخرى ، وكل رحه من دلك على وجهيل: إما أله بكون الكرّ الفصوب مغيَّه أو لم يكن مغيبًا، بل كان ساخبواً بحبت براه المفصوب منه، وكل ذلك لا يحل : إما إن كان المفاصب مقرأ بالمصيب، أو كان منكرًا، فإذ كان الكرِّ الغصوب مغيبًا، قصالي على نصف ذلك الكرِّ، لا يبعن. الصلح ، سواء كان الغاصب مفرّ بالعصب أو كان جاحدًا؛ لأن الصلح وفع على ما بمكن تسليمه

وإنا صالح على نصف كر احراء جار الصلح مقراً كانا أو جاحثاً. إلا أنا لا يطب له الفضل فيحا بينه وبين الله معالى إن كان الكر فالسَّا في بدء حقيقة، وبلزم الردعلي المغصوب منه؛ لأن الغيب مستماك حكمًا؛ لأن المالك معجز " عن الرصول إليه حقيقة بالتعب، كما يعجز بالهلاك، ولو كان مستهلكاً حقيقة، فصالحه على تصف كر أحر يجوزاه لأبه تستوقي نصف حقه، وأبرأه عن البائي، وحاز الإبراء لان الواجب على العاصب مثل الكر المفصوب ديدً في ذمته، والإبراء عن الديون صحيح، فكذا إذا كان

<sup>(</sup>۱) ينيظ شرا

<sup>(</sup>١) وكادا في الأصار: المعمر..

مستهلكا حكمًا، إلا أنه إذا كان قائمًا في بدء حقيقة بلز مهر د النافي فيحا ببنه وبين الله معالى؛ لأن الكريِّذا كنان قائمًا في بدء حقيقة، فالأبراء عن النصف الباتي حصل عن العين والإيراء عن الأعيان؛ لا يفيد اللك لمن وقعت له للبراءة [فيمن ملك التفصوب منه كما كان، ويؤمر بالرد على المنصوب منه فيما بينه وبين الله تعالي]" .

و أما إذا كان الكر الأغمى ب حاضراً إن كان للغاصب جاحداً الغصب، فصالحه على نصف الكر المنصوب، أو على نصب كر أخر، يجود الصلح في الحكم؛ لأنَّ ماح حود صار الكر مستهلكًا من حيث الحكوم ووجب مثله دينًا في الدمة، فيجول الصلح عن الحيف كما أو كان مستهلكًا من حيث الحقيقة، ولكن يؤمر فيمانيته وبين الله العالي أن يرد النسف الباقي هلي المفصوب منه ، كما ذكرنا ، وإن كان مقرآ بالمصب ، لا مجرز العبلوعن تعبف الكر استحساله الأنا تعفر تجوير هذا الصلح بطريق المادنه، أما إذا وقع الصالح على بصف الكو المخصوب، فلأن المتصوب منه يصير مشتريًا ملكه بمبكه، وأما إذا وقع الصلح على بصف كر أخر، فلأن مبادلة الكر بنصف الكرُّ لا خور، وتعذر تجويزه بطريق استيفاه البعض، والإبراه عن الباقي؛ لأنَّ الإبراء إنَّا يصح عن الديون، ولكن لعصوب مندام فاثمًا، وهو حاضر، والعاصب مفرًا لا يجب مثلة دينًا في ذمة الغاصب؛ لأن الغاصب تادر على رد العم المنصوب، والمصوب منه قادر على استرداد العين، ومع القدرة على رد العين، واسترداده لايجب المُثل دينًا في المُمة.

ولو كالرصاطة على ترب، ودفعه إليه جاز حاصرًا ، كان الكرّ المعصوب، أو عاللًا الدغراً كان الفاصل أو جاحدًا؛ لأن تجريز وبطريق للعارضة عكن ههناء واللذي ذكرنا في الجواب في الخبطة؛ فهو الجواب في سائر الكيلات، وكن ما يحتمل القسمة نحو للوزونات والعدديات للتقاربة، وإن كان المنصوب شيئًا لا يحتمل القسمة، بأن كان عياً أو داية أو أمة، فصالح المتصوب منه الغاصب على نصفه إن كان سفاً ، لاشت أنه لا يجوز الصلح، وإن كان حاصرًا، فإن كان الغاصب مقرًا بالغصب، لا يحوز الصلح أيضًا؟ لأن تجويزه بطريق الإبراه مشعدره إذا لم بجب في ذمة الغاصب شيء، ونجدر نجويز وبطريق المنافلة ؛ لأنه يصبير مشتريًا ملكه بملكه، وإن كان جاحدًا ذكر أنه لا

<sup>(</sup>۱) زيد من ظار

مرق من خذا ومن ما إذا كان المفصوب كر حمعة ، أر ما أصبهها من الأشهاء التي تحتمل القسمة إذا كان حاضراً ، والقاصب جماحا القصب ، عصافه على نصفه ، فإنه يجوز ، والفرق " هو أن المفصوب إذا كان شبئاً محتمل القسمة ، فهذا الصلح إن لم يقد طلك في النصف الذي بفي عند العاصب لمفاصد أفاد قطع المنازعة ؛ لأمها يقتسمان ، فيحسد الغاصب العصب الذي بفي ضده ، فلا يقع في بداخل حتى يحسكه ، وينعه عنه بعلة أنه ملكه ، والصمح مشروع مقطع الخصوبة والإفادة المفك ، فإذا أفاد أحد حكميته ، وجب تجويزه كيم المضارب من رب المال .

قائما إذا كان المعصوب شيئًا لا يعتمل الفسعة، فهذا الصلح لم يدا الذن في التعيف لذي بقد الدن في التعيف للذي بقى عند الفاسب، والا أفاد فطع المنازعة الأسسا يعتاجان إلى النهايق، في يد الملاعى في بوحه ويسمن ويمنعه عن الفاصب، وكل الله دلات الان النصف الذي وقع المسلح عنه يقى على حكم ملك ؛ الآن مذا السعرف ثم يفد شيئًا من أحكام، فلو بصح.

۱۹۷۵ مراجعين والمتصب الرجل عدا أو ثوباء أو ما أسبه من وجلين واستهاكه؛ ذم صالحه أحدهما من تصيبه على دراهم أو دناير، وقبصاء فهو جائز، وبشركه الآخر بهما فيض و الايكون للمصالح الحيار بين أل بعضه ما قبض و بين أن معظه غيره، أما حواز المسح فالأن القيمة قد وجت الهما على الماصيب والقيمة دواهم أو دياير، وإذا سناخه أحدهما على دواهم أو دياير، فالصلح بجوز بدون الحق، عقد استوفى بعض حقه وأراه العنصب عن البعض، والأحد رئي الدين ذلك، فصح الصلح، وأما مشاركة الاتركة أن كل دين هو مشترك بين التين إذا قبض الاحدما شيئاً معه كان للاحر أن بشاركه في ذلك، وأما لا خياز للمصلح عقد قرق بين العمالح أحدما شيئاً معه كان للاحر أن بشاركه في ذلك، وأما لا خياز للمصلح عقد قرق بين المعالج أحدما وين أن الملح إذا أن الملح إذا عمل وين الذين، وهذا لأن الصلح إذا وقبط على حسى الحق، والصلح على حسى الحق، والصلح على حسى الحق،

<sup>(</sup>۱) وفي سال ريمل له

ويقه مجموز مدون لمائل استنبصاء لمبعض وإبراء عن البعص الحقء وأحمد رأس الدين إدا استوهى بعض نصيبه ، وأبرأ المنابون عن البعض ، فان لسناك أد يشاركه فيما قض -والإيكون للمستوم إفي ذلك خياره كذا ههناء فأما إذا وقع الصلح على عروص، كان اللقير في عين الحق من وجه كأنه استوفي مين حقه بلك الحقق من وحه كأنه استوفى مصبيه شيفًا، ويتخير الصالح في ذلك، إن شاء إعطاء بصف ما قيص، كما لو استوفي تحييه من الدين، وإن شاء أعطاه ربع الدين اختيارًا ي لو انشري.

وإن كان العارض فاثمًا ، فصالح أحدهما الفاصب عن نصبيه ، فهذا على وجوه : الأوازان أنزمكون المعاوض فيريد العاصب ظاهراً ليحبث يراء للأفاث والخاصات معار بالمصيب، وهي هذا الوحد لا يكون للماكت حق المماركة مع الصابح في المقروض والأف العروض إذا كانا بهده العبعة، فهو قائم حقيقة رحكاله، حقيقة ضعر، وحكمًا لأنا المالك بقدر على أحدًا العرب، والعاصب بقمر على د العين، فبكون حق العالك في العيل لا في الشيعة، فيصبر المدارج الدَّا تصيب من العين، ومن بذع تصيمه من العين المُشتركة من فير ديشوره. لا يكون لشريكه حق مشاركة معاهي النس، وإذ كان احروص خالفًا لا بعر في الذل مكانه و لا انشاصين. والبائل محالها و فنصياكت أنا بشارك العمالج في القليوفي: لأن العرص إذا كيان مكله، فهو مستولك من كن وجه من حيث المعني، وسيست عالل كالرحسينيلكا حقيقية والهناك للساكت حوالنشاركة مع أنصالاح في الشوشي كذاههان

وان كان العم في فانسًا في يد لعاصب بحبب براه الذلك إلا أنَّ لغاصب جاحد للغصب وذكر في الأصل - الدليس للساكت حل المشاركة مع المصالح في المعبوص.

خاله الله في في الإصل ، قول محملا إحمه الله و فقه روي الن مساعة عن محمد عن الى يوسف: أن للسكت حق التناركة مع الصائح في القرص ، قال شبح الإسلام البجيب أزايكون على هذا اخلاف ما إذا كان عائبًا محمد لا يعرف غائبًا مكاله ولا أن الغاصب بعرف مكله .

وجدما روي عن أبي يوسف: أن الغاصب إذا كنان يحجه العصب، فالعرض صدر مستنبلكا حكياً ، ألا نوى الإطالك لا يقام على أحدد كنما لايقام على أحده الاستبلاك، والا فرى أن العسوب فركان كو منعة وهو قاتو في بدايف عبيه، الأأم عاد حداله عداله والا فرى أن العسوب فركان كو منعة وهو قاتو في بدايف عبيه، الأأم بعسر في معي الستبلك بالحدود، لكان لا يحود الصلح على نصف الكان وقد مراب السلة من في معي الستبلك بالحدود، لكان لا يحود الصلح على بصف الكان وقد مراب في بدائه على العام مؤجل المعد فات في بدائعا في بدائه المعد فات في بدائعا في بدائه المعد فات في بدائعا في العام مؤجل المعد فات أن الدائم وقد مراب المعد فات الدائم وقد مراب الدائم وقد مراب الدائم وقد مراب المعد فات المعد فات المعد فات المعد في العام على المعد في المعد في

1992 . وهي الواد البن مستاحة العن متحمد، واحل عصب ردّه داما والأ قصع، ووصلعه في بيته، لولفيه المائد، فصاحة دماء على منن ورته من القصة أو على ذعب، تبرقرته قبل التحقيد لذا لوينظل الصلح والاله ليس بليع، إن هر قيمة إنات الو منن فصلة الالرى أذا لم خاصلمه، قصلي تقاصل عليه بديدته والم يتصل الاماله للكذافي

والابشية العملج البيح و ألا تول أن لعبد المعصوب بدائد أبق من بدائما عرب و ته شتراء من مولاه ، يد يجزه و مواهما فدامه على شيء ، حار

۱۷۷۴۳ - روز ه آرفیک رخان خسب می رخان موفّ فینه مانهٔ دیده و وضاع می العامات و صدخه مراحت الطوق علی حسبان دینارک مهو خاتر و وزن و خدمالعاصب کانار با العارف شریکا فینه دله صفه و دو کان العاصات صالح رب الطوق مدیل ما ككرناه والطوق مندولم بجز الصلح الأنه سريجت عند فيمدانعوق يكا وجب عليه وده يعينه ، وفي مدر هذا لأيحور الصلح على الأقل

١٩٧٧٥٤ - وقيم أنصاً عن أبي براسها، رجل عصب من أحر قاب فصاف وصافحه بمداما عبيه على أنشر ماز فيمت لا يحوراه لأبه فمامن، والدامنينكه الغاصب، ورهمي المعصوب منه أن بأحد من وزن القلب ولده توأه وأبوأه عو العصور وجاز

١٧٧٥٥ - وفي التنفي . وحو عصب رجلا عووصا و صطة وشعيراً، فعالمة العصوات ويدعلي أأتك ووهم إني سنة، قال الحصه خنط والشعير من الألف بحق إل ك الزلك مستميدكا والأيه دين بدين ويبدئ الصمح في حصة العروص و وإل قال العاصيب: لم تكن الحنصة مستهمك و قال المفصوب منه التعت حمصلكة ، بالقول، قوت الداصي

٢ ١٧٧٥ - ١ إذ وقع الصلح في الرفيعة . فهو على أربعة أو جه.

الأول: إذا ومعي صاحب الله الإبداع وحجد المواع، وقال. ما أوه على شيئًا، الو صياغيه فيناحب الأل على مال ماهوم، جار الصاح، وهذا بلا خلاف، لأل دعوي الل برزمة للتحجم دماء دعواي الغصب حوانات

الوجه الذني: أن يدمي ما محم الذال الإيداع والاستهلاك والمودع أفر بالوديعة إلا أو تهريدم الرو والهلاك، بن سكت. ثم صالحه مساحب المار على مان معلوم، معلم الصنح جائر الاخلاف أبطأ

أنوجت التبالية : إذا ادعى صب حب الذل الإيداع والهيارك، وأدعى المودم الرد والاستهلاك وهدا الصلح باهل نتدأني حيفة وأبي يوسف أولاء صحيم عندمجمد وأمر يوسف أخرك وأحمعوا على أن المودع لوحنف ما دعيء توصيلح أن الصاح لا يصح. فوجه فون محمد وحمه الله: الله أما الصلح حصل قبل نبوت العراءة في حي الدعني، فيكون حيازًا، بيام أن المان وحب في رعم الدعى مقس الذعوي، حتى او مهالج معه قبل دموي الره و الصياح، جاز ١٠٠ سلاف و بالوثينت البواءه. إنه أبت في حل المودع لا عبير ، لكن فيوت السراءة في حل المدعى علوم لا يمنع حوال الصلح إنه الم تلبت الموادة من حتى الفدعي، كنما في مماتر الدعاوي و مخلاف ما بعد احلف؛ لأن هناك بثبت البراءة في حق المدعى بالحلف، والأبي حنيفة أن البراءة في حق الماء عنى تبدينول المودع الرددت، أو هلكت من وجه، والم يثبت من كل وجه، بأل أقام الحبد على الرد والمهلال، كان لا يحوز الصلح، والا يجب عليه البدين، وقو لم تنبت البراءة أصالا بأن فم يكن المدعى عليه مؤلفاً، فإنه يحوز الصلح، فإذا ثبت البراءة من وجه دون وحه يقع الصلح، فلا ثبت البراءة من وجه دون وحه يقع كانت واجبة بنقس الدعوى قبل قول المودع : وددت أو هلكت، ويقوله: وددت أو هلكت، ويقوله: وددت أو هلكت، ويقوله: وددت أو هلكت البراءة من وجه دون وجه، فبقع الشنت في سقوط البدين، والا يسغط هلكت دالم المحدال،

بيان ما ادعينا أن المودع مؤتن من جهة المدعى، وقول المؤقن حجة منى ادعى الخروج من الأمانة، ولهذا قالود، المعتدة إدا قالت: الفضاء الخروج من الأمانة، ولهذا قالود، المعتدة إدا قالت: الفضاء مؤلكا، وإن كان يبطل حلى الرجوع في الرجعة، فعن هذا الرجم يجب أن تلبت البراءة، ومن حبث إن فول الإسسان في حلى عبره ليس بحجة، يجب أن الا تنبت البراءة، فقل المجتمع ما يوجب البراءة، وما يمنعها، فنتبت البراءة من وحه دون وحه، والنقريب ما ذكرنا.

ثم إن هامة المشايخ لم يقرقو الينما إذا قال المالك أولا: استهلكتها، وقال الودع يعد ذلك: ضاعت، أو قال: وددت، وينما إدا قال المردع أولا: ضاعت، أو قال: رددت، وقال الذائك بعد ذلك: استهدكتها، وذكروا الحلاف على نحو ما بيثًا في الصورتين جمعًا في شروحهم.

وكان القاصي الإمام وكن الإسلام على انسعدي. يقول، وإذا قال المالك أولا. استهلكتها، فقال اللودع " فساعت، أو قال " ودعت، يجوز الصلح بلا محلاف، وهكذا كان يقول الإمام ظهير الدين الرغيناني رحمه الله

قالوا: وقد ذكر هذه الصورة في المنتقى على الخلاف أيضًا.

خال في الأصل: لو جمعد المالك أن يكون الودع قال العقد المقالة فيل الصلح. والمودع بقول: لا ، بل قلسها ، بريدمه أن في الوجه الثالث بعد صاوقع الصلح لو فيال. وكالك: إن المودع لم يقل قبل الصلح: ضياعت الوديمة أو رددت، والمودع يقول: لا ، ما فلت، فالقول قول المالك، وهذا التعريع إلا بنائي عبى فول أبي حتيفة الأن على فول أبي حتيفة الأن على فول المحدد والمساوع عدداً التعريع إلى بنائي عبى فول أبي حتيفة الأن على مدعى فساد العقد والمائك يدعى لجواز، وهو الوحد القالى، فيكول القول قول مدعى الحواز، أما لم يجي على قول محمد وأبي بوسف أخراء الآن الي قوله الاالصلح مدجود فال المستودع؛ هذه المعالة قبل الصلح أو تبايقل دول أقام المستودع بهنة على خلك فيدت بهنته الأنه يدعى فساد العقد، وأنه وأداره بالهناف وهم بمنزنة الوهمل قبول البينة على على قول أبي فيل بينته، وهنا يكين بينته، وهمل قبول البينة على قول أبي حيفة أبضاً.

الوحد الرابع: إذا قال غلوه ع: هلك أو رددت، والمالك أو يقوا ": شبت و بل سكت، أم يذكر محمد وحمد الدهمة المسل في الأحس ، وذكر الكرخي: أن على قول لمي يوسف أو لا وأخراً الا يحوز الصلح ، وعلى فول محمد: محوز ، أما على فول أم يوسف الأول ، وأما على قوله الإحراء فلا يدوز الصلح على قوله الأول، وهميذا أولى ، وأما على قوله الآحر: فلأنه إذا كنمه في دعوى الرد والهلاك، إلها يحوز الصلح الأن الضمان واجب في رعم المالك، وأثبر عافي حق المدعى لم يتبت عجرد اللدعوى من المودع قبل المخاص موجه منا، وكان الصلح و قماً قبل تبوت المراءة على حجرد اللدعوى من المودع قبل المخاص موجه منا، وكان الصلح و قماً قبل تبوت المراءة على حق المدعى .

أما ههن فالصيدان غير واحب بزعم سنحب المال حبث نم يدعه. والأصل سنم الضمان، فلهم الم يدعه. والأصل سنم الضمان، فلهم الم يحق نم يدعه والمحمل أن يكون تصديقاً لم ادعاء المدعى، ويحمل أن يكون تكنياً أي أنك لم نرد، وصرت ضاماً باج حود، إلا أنه لما أفده على الصمح، فقد نرجم احتسال التكليب على احتسال التحديق حملا فصلحه على الصحة، لأد الصلح بعدود الخلال لا يجوز، ويتفسم إقدامه على السلح تكذيباً فيها، كذيباً ومبالح المحدود الكل لا يجوز، ويتقسم إقدامه على السلح تكذيباً المباك بجود الصلح، فهما كذلك.

وإذا كننت الوديمة فاثمة بعينهاء وهي مائنا درهم، فصالح المودع المالك على مائة

<sup>(</sup>۱) وفي خا الديشان .

فرهم، فإن كان الودع حاحدً فلوديعة، يجور الصلح في الحكم، ولكن لا يحل للمودع المضل فسادته وبدرافه تعالى وهدا الأنا للودع بجحود الوديعة صار غاصاً للوهيعة، طعين الجالو كان غاصبًا من الابتداء، وقد مر مصل العصب من قبل، وأو كان الودع مقرآ اللوديعة ، فالصلح عطل ، والوصاحة على عرض جار الصلح كاهمة كان العرض .

وزن صالحه على عشرة مثابراء فإن صالحه وهو جاحث للوديعة، فالصلح مسجيح إدا تفر فا مدنة بص الدناني عسوك كانت الفراهي حاف قامي محلس المراحي أراكات هاتبة عن مجلس الصلح؛ لأن المودم بالجحود صار عاصاً للوديعة، وقبض النصب بتوت عن فبض الشراء، فيصير قابضًا الدواهم الوديعة انفس الصلح، وقد وجد فدس القنائير أبضاً ، فهذا افتراق في عقد الصرف بعد قبض البدلين فلا يضر

عأما إذا كان المودع مقرأ بالوديعة ، إن كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح، والعملج صحيح إذا حدُّ المودع القبص، وقمض المائك المسلمبر في ذلك المحلس، وإنَّ المريجة والقروع القيض، قالصلح باطل، وإن كانت الرديعة عالبة عن مجلس الصلح، فالصلح باطلء لأذ المودع إذاكان مقرا بالوديعة تكون بدمند وديعة وقبض الوديعة لا ينوب عن قبض الشراء، فيحصل الافتراق في عقد الصرف قبل فنص أحد البدلين.

١٧٧٥٧ - أم أو مين دعت راحلا و ديمة كانت عبدها كمر هار انبو فيضيها منه رائم المنه ومنها أحراء وقيضتها مه أيضاء ففقدت منها مباغاه فقالت الذهب يمكماء ولا الدرى من أصابه ، وقالا : لا سرى ما كان في وها كل غير أنك دفعت إليها ولم ففنشه ، ور ددياه عليك و صباطت يصاحن ذلك على مثال، قبال: هي ضنامة لصباحب المتاع والعبلج فبما بينهاء ويسمما جائزاه وإقاحاز هذا الصلحة لأنافي زعم الرأة أناقيمة التناع قد وجبت على أحدهماء وأناسا أحدقيمة متناعهماء ومزارعمها أذاليمين و الخصوبة توجهت على كل واحد مهما من وجه، وإنه كل واحد منهما يعطي ما يعطي بدلا عما يو جبه عليه من اليمين والقصومة من واعه .

<sup>(</sup>۱) وفي م. فنعتبر

فواد قبل: كيف يصبح الصلح منها على قيسة المناع، وهي مودعة والمردع مأمور بالحفظ، لا بالصلح.

قلنا: العملج على قيمة المتاع استرداد لقيمة المتاع ، وقد كان لها استرداد العين"! منهما التحقظه ، وكان لها استرداد قيمة المتاع أيضًا ، ثم صلحها على قيمة التاع لا يخلو من وجهين : إما إن كان بعد ما صحها الحالث قيمة المتاع ، وفي هذا الوجه يجوز الصلح على أي بدل كان سواء كان مقل فيمة المتاع ، أو أقل منها ؛ النها نصالح عن ملكها ؛ الانها محك المتاع بالضمان من وقت التناول.

وإما إن كان قبل أن بضمها المالك قبعة الناع، وفي هذا الوجه أن الصلح بمدل مثل قبعة المتاع إذا قل تصميما المالك فبعة الناع، وفي هذا الوجه أن الصلح بمدل مثل قبعة المتاع إذا قل قدر ما يتقابى الناس فيه، فالصلح جائز، وبرناعي ضمان المتاع حتى لو أقام صاحب المسلح بعدل هو أقل من قبعة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه، لا يجوز الصلح وللمالك الحبار إن شاء ضمن المرأة قبعة المتاع ، وإن شاء، ضمن للودعين أي إذ أقامت له يبة على المتاع، فإن ضمن المرأة قبعة المتاع ، وإن شاء، ضمن للودعين أي إذ أقامت له يبة على المتاع، فإن ضمن المودعين، رجعا على المرأة با دفعا المباوان ضمن المرأة فقد الصلح عليها؛ الأنها ملكت المتاع من وقت التناول والصلح كان بعد ذلك ضمن المرأة فقد الصلح عليها؛ الأنها ملكت المتاع من وقت الناول والصلح كان بعد ذلك أصلاء شم صالح، صح الصلح، وإن أقر بالعاربة ولم يدع المرد والهلاك، والمالك بدعى العديد المداركة ما المدالك، والمالك والمستعبر العاربة أصلاء شم صالح، عصح الصلح، وإن أقر بالعاربة ولم يدع المرد والهلاك، والمالك بدعى الاستهلاك، عالمسألة على الخلاف.

وهذا لأن العارية آمانة صندنا كالوديعة، فصنار الحواب فيها كالجواب في الوديعة من حدًا الوجه، وكذلك الجرهب في المضارية، وكل مال أصله أمانة.

وإن كانت النابة قد تفقت تحت بد المستعير ، تم أنكر رب النابة الإعارة رصافح المستمير على ماله جاز، فإن أقام المستعير بعد ذلك بينة على العاربة، وقال: إنها نفقت، بطل الصلح، وإن آراد استحلاف على ذلك، فله ذلك.

 <sup>(</sup>۱) هكذا من ظ وف وم، وكان ني الأصل: وقد كان لها استرداد الناع منهما نصفه، وقد كان لها استرداد فعين

قال شيميل الأشية الحلواني ، ويعييل العدم نسالة ومانة عن فصل أنّ من دعن على غراد وأنّد ما دعن الديوان أو معدد وبأكار العدال وصلة به ثم مناجه على دين، في أقله الدينة أنه كان قصام للدين

والداختات المفايخ في ننث السألة والتصير عده انسألة روابه في تلك السأله .

4.000% وإذا الأمل وجل على رجل أنه وهب عدًا المبدلة وعسه واقعده في يد الواحد، وأن الأمل يجحد ثالاً والمسلم، وتصعم الواحد، وأن الأمل عبد المدافلة وعسم وتصعم المبدلة بعد المدافلة والمبسر والمبسر المدافلة المبدل المبافلة والمبسر والمبسر والمبافلة والمبسر والمبسر والمبافلة والمبسر والمبافلة والمبسر والمبافلة والمبافلة والمبسر والمبافلة وا

وهذا بخلاف ما تو ادمى عبداً في رد إند الدامة فصيم مد وجلحد المدمى منهم . فاصطلحا على أنا يكود المدريتهما عدلتي للداغة اللدعى عبة أن المعد ملك ، وقد فصيد منه الزام بأحد النصف الدى في يد الدعى عليه المستد لأن تم ينت المستعى عليه المستد ملك في الاعتراف المستد على الأدام بورج مده إلا الراف عن الاعتراف المستد الماني الرافية وكان لد أن يأخد النصف الماني الاالمان الماني الاالمان الماني الاالمان الماني الاعتراف الماني الاعتراف المستد الماني الماني الماني الاستدامات الماني الاستدامات الماني الاستدامات الماني الدانية عالم

مان فيل " ذليس أن الإيراء عن الاعباد بوجب الفطاع حق الدهواي المنشوي متى وقعت البرادة فيه! فيرقى ألا يسمم دعوى المنفى في قصل القعيماً " ، ولا تمسم بينه بعد الصلح على أناقل العبدلة

قلمه الإمراء عن الاسببان إنما يوجب الفطاع حل الشخي من الدعن التاجيسين. الإداة منصولاً ، كتما في قول الخصوب ما الفاصيب الراقك في تعصوب وأشياه ولك، ومهنا الإبراء حصل في فيس الصابح، والمدلج الروماج الأداهة العالج على

<sup>(1)</sup> وفر الأصل وعلم

ا 17 ومن الأصل عن من معيل أحنيت.

نصف ما وقع فيه المتعوى ، وإمه ك لا يستمل القسمة ، والصلح على نصف ما وقع فيه الدعوى فيما لا يستمل القسمة لا يصبح ؛ لما مر من قبل هذا ، فإذا لم يصبح هذا العسلم بطل الإبراء من صدنه أيصاً ، فلم يقد القطاع حق المدعى عن الدعوى ، حتى لو كان الدعوى عيما هو من ذوات الأمثان نحو كرحطة أو كو شعير ، فصائح على نصفه ، ثم أفام المدعى البيئة على أن جميع ذلك لا تصبح دعواء ولا نسمع بينه ؛ لأن ههنا الصلح قد سمح ، فصح الإبراء الحاصل في ضمنه ، فأن القطاع حق المدعى عن الدعوى .

فإن شرط أحدهما على الأخر دراهم، فهو جائز شرط الدواهم على الواهب، أو على الموحوب له إن شرط على الموحوب له؛ الآن في زعم الواحب أنه إع النصف الذي وضعه إلى الواهب بما أخذ منه من الدواهم وفي رعم الموحوب له أنه عوص الواهب عن النصف الذي وحده منه بما دفعه إليه من الدواهم، وإن شرط على الواهب؛ فلأن في زعم الواهب أن اليسين توجه عليه، فهو بما دفع، فلدي بميه في رعم الموحوب له أن الحبيد عبده، وأنه باع النصف من الذعي عليه بما أخذ منه من الدواهب.

وإنَّ اصطلحا أنَّ يكونَ جميع العسد لا حدهما، أو يعطى صاحبه دراهم، كانَّ جائزًا أيضاً، وأنه يخرج على ماذكرنا.

19409 - وزنا ادعى الوهرب له الهيرة، وأقبر أنه لم يقيضه، وجحد الواهب، فاصطلحا على أن يكون العبد بيتهد نصفين، فالصلح باطل؛ الأن هذا الصلح فاسا، يزعمهما جميعًا، أما في زعبا الموهوب له ؛ فلأن في زعبه أنه لم يقيض الهية والهية متى لم تكن مقبوضة ملك الراهب فسحها من غير قضاء والارضاء فلما جحد الهية فقد رجع فيها ولم يبنى له حق فقد زعم أن التصف الذي أحده، أخذه يغير حق فكان فاستاً برعهه.

وأما في زعم الواهب؛ فلأن الخصوصة لم تتوجه عليه، والبدين كذلك برصمه ه علم يصر فائمًا عن يمينه، وإن شرطا مع هذه الأحدهما درائم إن شرطا الدراهم على الواهب لايجوزه الأن بدون شرط الدراهم عليه لا بحوز الصلح فمع شرط الدراهم أولى، وإن شرطا الدراهم على الموهوب له يجور، ويصير النصف الذي أخذ بما دقع من الدراهم. وإنا اصطلحا على أن يكون العبد سالما لأجدهما، ويديم هو إلى صاحبه كناه فرهمنا إناشير طاأف يكون الدواهم عمر الواهب كنان باطلاع لأن الموهوب له بأخرف الدراهو من غير حق تركه على الوهوب لم، وإن نسوط أن يكون الدراهيو على الوهوب له كان حائزاً ﴿ لأنَّهُ صَدَّرُ مَشْتُوبًا بِالْعَدُدُ مِنْ الْوَاهِبُ وَعَدِهَا حَمْيُعًا

١٩٧٦٠ - وإذا مائت الرأة، وتركت زوحها وأخاجا، مصالح لأحالز وجمل مبراغها أحمع على دراهم مصماة ومناع من مناع الرأق ومسين ذلك كاها زيراجتكما في ملك، فهذ على وجود الأول. أن بخلفا في أصل الصلح أمكان أو لمربكي. وفي هذا الوحه يحلف للنكر الصلح كما في البيم (ذا أدعى أحدهما البيع، وأبكر الأخر، وإن الفقاعلي الصلح والعقرد عبيه وادس الصائح أبه غصب بتاء فيعا وقع عليه الصلح معدما قبصه، وادكر صاحمه، فالفول قوق صاحبه مع تيبه ولا يتحالفوه الأن المصالح الاعلى أمراً حارجاً من العقد، فإنه ادعى هصب المذل بعد ما هرملكه فيه بالقبض، فيكون الخواب فيه كالحواب فيتما أو دعي عليه عضب مال احراء وأنكر هو العصب، وإذا احتلفة في جنس المعقود عليماء أواهي مفة ارم يتحالفان ويتراداك كساهي البحر

وإلى احتلقنا في صفية البسول. فالقول فول النكو والا يتحالفان. وإلى كان في النسة يشحطفان وبترادان الصلح، كما في السلم وكما في بع العبل إدا كان النمن ديم مي المعرة

وإذا فرمت لاحدهما بإنة فيلت بنته ، وكلا أو أفاها البينة ، فطيئة بية من عليه الريادة كما في النبع؛ لأن الصلح بجني البيع.

١٧٧٦٠ ولو قال الووج للآخ: صافحتك صفى هذا المسام لا أنك غيرت وفطعت وقال الأخ. تم أمعل دملك، فالقول أمول لام معر تبيته ؛ لأن الزوح يدعي عليه خبائدهن ماله والأح ينكر حرائد أعلم

### نوع أخر

### في صلع العامل عمانتف بيدة

الم المرابع على دراهم المرحل إلى قصار توباً ليقصره، عخرفه الفصار بدفة، فصاحة رب النوب على دراهم المسحافة، فهذا على وجهيل، الأول، أن يصاحفه على دراهم المنكون الثوب للعصار، وفي هذا الرحه المبنج حائز حالة كانت تشراهم أو مؤجئة والأن ما ملله القصار من عدر هم يديها إزارة شيئين إبراه النوب ويراه فيمة الخرق النوب للموق قد وحبت عليم الدراهم أو تنافير، في يغابل التوب بكون تمن الشوب رفعن الثوب يعوز حالا ومؤجلا.

وما العدب قيمة الترق، إن كان حالاً، فهو استيماء فين خلق ومن فيسة الخرق، وإن أن مؤجلاً، فهو تأجيل لما وجلساله من فيمة الخرق، رئيس بصارفة، فيجوز حالاً ومؤجلاً.

التالي: أن يصالحه على دراهم ليأخذ رب البرب توبه ، وفي هذا الوجه الصلح جائز ايف حالة كانت الدراهم أو مؤجلة إن قال حالاء هلاته المتوهي عين الحق ، وهو فيمة الخرق، وإذ قاذ مؤجلاء قائد أجل ما رحب له في نيمة الخرو، وكل ذلك حائز .

و كدلك إذا صالحه على دناليو ؛ لأن فيسة النوب دراهم أو دناليو ، فعلى أيهما صالح يكون مستوهيا عين حقه ومؤجز عين حقه

1474 - وإن وقع الحدم على مكين أو سورون، فإن 2. ما الكيل أو الورون لعبد حدد الصبح سواء وقع الصنع على أن يكون التوس لوب الثوس أو القصار ، وإن كنا الكيل أو الوزون على التيك أو الموزون الترب للقصار ، وإن كنا الكيل أو الموزون في القصار ، والصبح جائز فيما يحص التوب ماطل فيما يخص فيمة الخرق و الأناما بخص التوب يكون فمن التوب و كان فيما التوب، وكان فيما الخرق في ذمة القصار دراهم أو درنها و والكيل فيمة الخرق في ذمة القصار دراهم أو درنها و والكيل أو الإون في الدمة الفارية و كانكيل المائة المفارية و الكيل فيمة الخرق في الدين الدمة الفارية الكون دياً المين والكيل المائة المفارية و الكيل المائة المفارية المائة المؤرد المؤرد المائة المؤرد المائة المؤرد المائة المؤرد المؤر

وإن وقع الصلح على أن يكون النسوب نرب التسوب لا يبعسوز ؛ لأن المكيل أو الموزون بمقاملة ما وجب من قيمة المتوق على الفصار ، وتنك دراهم أو دنانير ، فإذا كان المكيل أو الموزوز في الذمة كان هذا دينًا بدين فلا يسوز .

1991 ولودفع غزلا إلى حائك ليستحد سبعًا في أربع، فعمل أكثر من ذلك، أو أصحر حتى لبت لرب الثوب الخيار بين أن يأخذ الثوب، ويعطيه أحر متله، وبين أن يترك التوب على النساج، وضمه غزلا مثل غزله على ما عرف في كتاب الإحارات، شم إن رب لثوب صداح السماج على دراهم مسمعاة إلى أجل على أن يترك التوب على النساج، ذكر أنه لا يجوز

فى الواز تأويله إذا ترك صاحب الشوب الشوب على الحائك، وضعته غز لا منظ غزله، ثم صالحه بعد دنه، عنى دراه م إلى أجل، فيكون العبلع فاسداً؛ لأن الصلع وقع عن الغرل، وإنه دين في ذمة الحائك، فإذا صالحه من ذلك على دراهم إلى أجل كان ديناً بدين فلا يجور.

وأما إذا كان اختار أخذ النوب، تم صالحه على أن يشرك الثوب عبيه بدراهم مساة إلى أجل، يجوز الصلح.

ومن المتسايخ من قبالوا: أو صبائح من الابتداء على آديستم التوب له بمراهم مسماة إلى أجل لا يجوز، وله تصالحا على أن بأخذ صاحب الغرل الغزل، ويعطم الحائك بعض الأجر، ويحظ عنه البعض كان جائزًا؛ لأن الصلح يفع عن النوب لما اختار أحدّه، فيصير الحائك مشتريًا النوب، ونمن النوب يجوز حالا ومؤجلا.

١٧٧٦٥ - و.ذا دفع إلى صباغ نوبًا ليصيغه بقفيز عصقر بدرهم، مصيغه بقفيزيو بدرهم حتى ثبت لوب الثوب الحيار بن آن بأخذ توبه، وأعطاه درهمًا، وصاراه الالفير الأحرفيه وبين أن يترك نومه على الصباغ، وصمته قيمة ثوبه أبيض، فصالحه رب التوب على أن يأخذ الثوب على قميز حنطة يعينها جازه موه، صالحه عن الأجر وعما زاد القفيز الثاني في توبه، أو صالحه عمد راد القفيز الثاني في ثوبه.

١٧٧٦٦ - وإن صناخه على قفييز حنفة إلى أجل، لم يذكر محسد هذا في الكتاب، وقد،حنك المتابخ فيه قال مشايخ العراق: يجور ؟ لأن حق الصناغ في الصنغ ؛ وإنه عين مال قائم . فيكون بيم عين بدين . فيجوز .

وقال مشايع بلغ : لا يجوز ؛ لأن المائلان لما اختار لمُعدُ التوب فقد صار حق العساغ في قِسة ما ز د القفيز الثاني فيه دراهم وتناسر في ذمه صاحب النوب، فيكون دبُّ بدين فلايجياز .

ولو صالحه على قفيز عصفر إن كان بعيه يحرز وإن كان بغير عيه لا بجور .

أما ما يخص الأجراء فالأنا دين بدين وأما ما يخص فيمة ما زاد الفقيز الثاني في ثويه، أما على قرال من يقول بأل حق الصبخ في الصبغ ولالته دين بدين ، وأما ما يخصل قيمة ما زاد انقلير الثاني في ثويه . أما على قول من يقول: بأنه حق الصبغ في الصبغ ، فلائه حسر بحش وأحد الدلين نسبة ، بخلاف ما لو صائح على مكل اخرافي الأمه ؟ لأن الساء الايصرم إذا لم يصمعها أحد وصفي علة رب الفصل والاختراق حصل عن عيم عس وأما على قول من مقول مأن حق الصباع في قسمه ما زاد الصبغ فيه الأن الاعتراق حصل عن دين بدين ولو صائح على در هم إلى أجل يجوز.

أمة على قول من بعشير حقه في عين الصبغ • فلان هذا إبع عبن إذ من مؤجل وأما على قول من يعتبر حقه في قيمة العبيع : لأنّه أجل في عين حقه .

1991 - ولو أن كما هلك عند قصيار، فضال القصيار: قد هلك الشوب، تم صاححه بعد ذلك على دراهم، فهو جائز على قول من يصمن الأجير المشترك، وهو قول ألى يوسف ومحمد؛ لأن الحال في يد الأجير المشترك مقسمون عندهما إلا إدا هلك بأمره الا يحكن النحور عنه، فصار الأحير الشترك عندهما بمارة الفاصب، وصمع المائك مع المفاصب جائز، وعلى قول أبى حنيقة. الا يجوز الأن المال عنده أمامه في يد الأجير المشترك، وكان بمركة المودع، والمودع بعد ما قال، هلكت الودمة فو منافع مع رب المال على شيء لا يحوز العبل، عند أبى حنيقة، مكذلك هذا

هذه المسألة دلياج على قول أبي حليقة في مسألة الوديمة مثل قول أبي يوسف الآول.

ولو قال القصارة قد دفعت إليك النوب وجحد رب النوب ذلك، فصالحه على

مال لم يحز الصلح، ولا يحب للقصار الأجر

قوله او لا يجوز قول ألى حيفة و لآن النوب أمام في بدائقها وعد ألى حيفة .
وكان القصار كالودع و الودع إذا صائع مع رسا الذي بعد ما قال و وددت لا يحوز الصلح عبد ألى حيمة ، فهيئا كا لك، ولا أجو للقصار ، وإن صدق في قوله : وفعت الأمار أنه إلى يصدق في خوابداب لا يحرز الحاب الأمار أنه على غيرا وعلى قول محسد الجوز الصلح الأن على قول محسد صحح الأمر أنه على قول المحسد صحح الأمر أن يعدد فاقال الودع ، ودوت الصحح مع أنه أمير، فالأن يصح صحح الأن فو المصدو المسلح والك في يوسف الأحر : يحوز الصلح والك فو أنه الأخرا ، يحوز الصلح والك في المال الأول ؛ فقد احتف المشابخ فيه الإحرار بخلاف عمل الوديمة على قوله الأول ؛ فقد احتف المشابخ فيه المحميم قالوا : بحوز بخلاف عمل الوديمة على قوله الأول ؛

١٧٧٨٨ - وإذا قال الراعي المنسوك: قدمانك شاة من الضم وكذبه وب الغم، ثم صالحه من فيمشها على شيء لم يجز في فياس فوق ابن حيشه؟ لأن الأجم المنشوك صده، والأجير الخاص عن لكن أمين كالمودع

وعلى الوال محدما وأبي يوصف الأخد بحور الصلح في الدجهين جميدا، وإن كان المترص أمثّا عندهما، إلا أنّا صفح الإمن معد قوله . هلكت الأسانة، مع رب المال جائز عندمماء فهيد كذلك، وكذلك إذ عال: أكلها سبع أو سرفت

1973 - وإذا ادعى القصار أمه دفع إلى زب التوب بوماء وطلب الأجراء وكذبه زب التوب، فعد خه من الأجو على نصعه جنازه لأن الأحر مضلون عليم، ودعوى الأحر صحيحة. فيصح الصدح، كما في سائر لذيون

وبو أن بالناوب أفر بغيض أن ما ، وادعى له قد أوقاه الأحرا أأ وجعد الفصر غلك، فاصطلح على أن أعطاه رب الشوب بصف الأجم بهو دراعم، كمان حمائراً، ويشعى أن لا يجوره لأن هذا الصلح إناج، أرامم انفصار الأمه ثم يستوف الأحر برعمه، وبالصلح بمنوفي بعض الأحود ويبرته عن البعض، وإنه جائز، فعن رعم رب التوم أنه يعطيه بعيرشي، وأنه أوفاء الأجر، ولا يمن على رب الترب عني يكون ما يعطى بدلا عن الميمين ١ لأن اليمين على الفصار ، وكان يجب أن لا يحور هذا انصلح ، وعدا الجواب أن الشرع حمل القول قول الفصار أنه لم يستوف الأجر ، فهذ الصلح جو برعم الفصار ، و لعقد منى حاز برعم من جعل القول قربه ، فإنه يحكم بالحواز وإن كان عاسدًا في زعمه ""، كما لو اشترى صدًا أفر بحريته ، فإن المقدل جاز في زعم البائع . الدى جمع القول قوله : إن ما في يده ملكه حكمتا بجواز العقد ، وإن كان في زعم اللائح إن المقد لا يجود .

ونين بهده الحسألة أنه إن منشرط لجواز الصلح زعم المتعافدين إذا لم يحن بناه الجواز على قول من جعل القول فواله شرعًا كما في سائر الدعاوي ، فإن في سائر الدعاوى القول قول المدعى عدم وباعتبار زعمه لا يكن تجويز الدياح ، اطلبه للجواز في رعمه شيئًا أمر ، وهو كونه فذاء عن البعين أما فهد سخلافه حوالة أعلم-.

# نوع أينعر

# في الصلح عن المهروالنكاح والطلاق:

ا ۱۷۷۷ رجل زوج امرأة على حدم، لم صالحها على مناة بعينها حاز الأن هذا يبح عين سين لم يحب بعشد صدق ولا سنم، وإن كانت نسيشة لا مجود لوحهان: أحسما الله أن هذا اعتراق عن دين يدين، وإنقائي: أن اخيوان لا يتب ديدًا في الذمة بدلا عما هو مال حسه، وإن صالحها على شيء من الكل أو اللوزون، إن كان مينه يجوز، وإن كان بعير عبته إن كان مؤجلا لا يجوز وبن كان حالا إن نقد في المجلس حار، وبد لم يقد في المجلس لا يجوز و لأن الكيل هها المن الأنه مقابل المقادم، والشراء بمن ليس عند، جاز، ولكر بشرط الشهام "أفي المجلس حتى لا يقع الاحتراق عن دين بدين

وإن صالحها من الخادم على دواهم نسبته جاز، وكان يجب أن لا يجوز ؛ لأن الصلح وقع على خالاف جنس الحق فإن السمى الحادم، وقد صالح على الدواهم، فيكون دياً بدين والحواب أن الصلح وقع على جنس الحق يحنى؛ لأن المستحق بنسسية

<sup>(</sup>١١) وفرف وعم الأخر

الأداوس الإصال وماء بشنوط

الخادم علمي الزوح مالية الخادم.

ألا ترى أن الروح لو أنى بالفيمة أجبرت على القدول والمالية هي القيمة، وذلك من القيمة و القيمة، وذلك من النقود دياهم أو شائير، قيان صدخها على شيء من ذلك إلى أحل كال هذا تأجيبات لعين الحق هيجور، ولو صداخها على خادم معينه، وزاده مع ذلك عراهم مسماة كال جائزاً والأن الروح أو ماها عبن حقها أن وراد لها زيادة دراهم في الفيدات، فيحور حالا ومؤحلا، فإن صاخه على عرص بعينه، ودفعه إنها، تم طلعها قبل الدخول بها، كانت المراقبات، ودت إليه نصف قيمة الحادم، بن شامت، ودت إليه تصف المنافع، وكان لها الخيار، وإن شامت، ودت إليه نصف قيمة الحادم، بن شامت، ودت إليه تصف

1974 - وإذا ورد الطلاق فعل الدخوا كلحه القرائكي إذا صافح عن تصبيبه على عرص فأراد الساكت أن يشاركه على عرض المدائل ما أو الشارات العراض ، فإما العلام من عبر حيار الألما المتوجد حقها بالشراء فصار كاحد الشاركير إذا الشترى يتعييه عروضاً ، ويخلاف ما إذا صالحته على دراهم، فإنها الإعلى تعيف ما فضت الأنها المتوجد عبن حقها الما ذكرنا أن الواجد على الروح في عام الصورة بالبة الحدم، وكذلك لو أعظاء صادمًا وسطًا، تم طلقها فيل أن يدخل بها ردت عليه عليه على عن خفها

1977 - وإذا تزوج اسرأة على سائة درهم، ثم صياخهها مو ذلك على طعام بعيد، فهو حائز، وإذ كان جدير عبيه إن كان مؤجلا لا يحوز وإن كان حالا ذكر أنه لا يجوز أيضًا، ولم يفصل بينما إذا دفع قبل أن بتقرفا، وبينم إذا لم يدفع، فظاهر ما أطلق، يدن على هدم الحوار في إحالين، وقد ذكر محسد وحسه ها في بالم حزاية المكاتب من هذا الكتاب أن المكاتب إذ قبل وحلا عمداً، وله وليان، فعنها أحدهما، فعنى المكاتب أن يسمى في نصف قيمته فلأ خراء فلوصاحه الأخر عن بصف القيمة على مكن بغير عبه يعقل المبلح إذا تمرق قبل القيم، فيما الطلائب بالتعرق قبل القيم، مكن بغير عبه يعقل المبلح إذا تمرق قبل القيم، فيما الصلح فياما أن بقال: ما ذكر في فهذا يدل على أنهما إذ تفرقا بعد الفيم أن لا يبطل الصلح فياما أن بقال: ما ذكر في المكاتب حمل تعديراً لم ذكر هنا، وبصير حاصل ما ذكر ههد أتهما إن تعرفا قبل القبض،

<sup>(1)</sup> ومراظ، حراعيم

ينظر الصلح، وإن تشرقنا يعمد القبض لا ينظر الصلح، أو يحمل منا ذكون جمواب الاستحسان؛ لأن قبه بوع حماء يما ذكر هها حراب القياس؛ لأنه ظاهر ا لانبين بعد عداء أوياجعل في المسألة روايتان، في رواية: لايبطل الصلح إذا تفرق بعد للفيض في السألتين حميعاء ومرارواية ابطل وإنا تفرقا بعدا لفيضء

وجه أروابة التي قال بيطن أن الكيل مني قويل بالدراهم بكرن بيعًا، ولا تكون تبدأه فالصبار بالتأمام البس علقعه وليجر لإنسان ما ليس عنده لابج وزاء وإذانشده في المجلس، وحداد وابه التي فاله: لا يبط إن المكيل بقابل تـ هو سيم حكمًا؛ لأن المبعرب بتعلق العقدية والمصلح مني أصيف إبي دراهم ودنانير في تذمة بتعلق المعقد بها حتى لوا تصادفا على أن لأدبن كان باطلاء وإذا كان معابلا عا هو سيم حكمًا كان نُمنُ ، كما أم كان مقابلاً بما هو مبيع حقيقة وحكفٌ، فساء والشراء بنمن ليس عنده جائز ، إلا أنه مشترط القبص في المحسن حتى لا يقع الاعتراق عن دمن يدين.

١٧٧٧٠- وإذا تزوجها على كر حلطة ، ثم صاحبها من ذلك على كو شعير بعينه ، فها حاش وإذا قان الشعير بغير عيماء فهو عم النفصيل اندي ذكر في المباثل للتقدمة، إدكان لشعير مزحلا لابجرز وإنكان حالاه إدافنافي الجسرة فالصنح صحبح على جواب الاستحسان، أو على إحدى الروايين، وإن تفرق قبل القبض بطن الصفح ا الأذ المكبل لو فويس بالمراهم الخبن يعشر بالمكبل لمناء هإذا فوعل بالمكبل الدبي لابعشر تُمَاُّ كَانَ أُولَى ، مُالِمَتِر بالشامِير تُمَاُّ في هذه الصورة، فيصير متدربًا غمن ليس عظم فيجوره ولكن يسرط القيض في الحلس.

١٧٧٧- وزدا طبق الرجل المرأن، قبل أن بلاخل بها، أنو احتمامًا في المهراء فشال الزوج : مهر ما خمسيدته ، وقالت الله أنا مهرى ألف درهما، فاصطلحا على للاثمالة في الصفيداليهواء فهورجائزاه لأفاص زعم الرأة أناحقها فالر الروج مي خمصمانة، وأنها المنتوطة يعضها، وأبرأته من البعص، ومن زعو الزو علاً أنه حقها في مائتم وخسسور، وأنها المعب الريادة بغيم حقء وقد نوحه عليه الخصوصة واليسينء وأنه أعطاها زبادة محمصين فداءً عن اليمين، وكل دفك حائل.

ولوافان الزواء البرقوص لك للهراء وإعافك التعم فاصطبحا على أبالسفوانية المتعه حلى أن أبر أنه من دعواها، فهو جائز و لأن في زعم الروح أن حقها في النعة، وأنه الوهاف بكمانها، ومن وعمرافرادان حفها في حسميانة في ذمة الروح، وبدا صالحاء على المنعقاء والبها أتلاثغ أتواب والرع وخصار والملحقق فقد استراث هذه الاتواب من الزمج بالخمسمائة التي لها في دمة الزوح ، مكل دلك جائر .

فرد قيامت معة ذلك منه عنها أن مهر داكان أأضار لا تقبل بسيها والأنها مدري منتوبة من الروح الابواب الثلالة با كال لها في ذمة الروح من الخمسيناتة في وعمها. وبرئ الذوح حديده وقوكك الروح فنا أحطاها بالهواء فباطاقها فطر الدخوق بواء وطاسها بإدالتصف عليده واختلماني للصفء فيقال لزوح النصف تلاث مانة، وقالت الداذة مانتان، العطلجا على مائين وخامسين، فيمو مائز الأذ في اعتمال وجائه مسوقي يعص فقماء وأبرأها عن البعض، وفي رغم الرأة أب أعطب له رعادة حمسين فداياعي المبين والحموسة

١٧٧٧٥ - وإذا ادعى الرحل على المرأة أنه بز، جها، محجدت دلك، فصالحها على منتفرهم على الرعم أحالكا . فأقوات ، فذلك حالات والمال لارم الألان هذا الصلح حائز برحمهاء أمانزعو الرحار فلائا مي رعمه أبيا ملكوحته وأنه يعصب الاتة تادة ملي حماقها، إنا كانا في الكام يسمية، ويسمية مِنظاقًا إنا لم يكن في صحاح لسمية، وأي لألك ما كان يعور حاني

وأما برعم الترأة فلأداني رعمها أن النكاح للم لكن، وإنما يتمك لكاح مبتدأ بالمالة لما أفي لناء الأن الإقرار مني فون بالعوافس، ويواعسوة من فقيك مسدأ لمحاليا حتى فصوا. من ذا ، تغييره "مربهذا العبد مني أعضيك مانه، فأمر كان بيعًا، صنى لو فال: إلى ، حصاد أم الدراس، لا مجمع كما لمو ياغ، وأنو كان قواراً خاز، كذلك إذا قال لعبره المعم لى بالهب درهم حتى أعطيك مانة فأقر لا بحور ، كما لو ناع الله عانة.

ويقاحيننا لإقرار الفروي بعوض عبارة من تذلك مبتدأجع أن الإفراء حقيقة الإخبار عن مقك كلا للمقر له لا عن قليك منتداه لأنه صائح للتسبك البتداء للحال محرأاتا لأن المشافيها فضام مدت لنبوات لللناج رالخان تنفني تعمر العسل بحقيقته

يجمع عمارة من تشاك مستنا للحمال مجازاً ، معنى كان الإقرار مذا وأماله وصواء فقد عمد العمل باحقيقت الأن تقر قصد عليك الموضى الاستقسم ملك العمومي بالإشار من ملك تان للمذارات الأو الإخبار عن ذلك عرض على الشراء ويستقيم قات العرض تصلك القر القراء من الفراء للحال، وكان القر تحيداً تابك القراء من الفراء للحال

أما إذا لم يكلي الإقراء مقررة ما تعرض أمكل العمل لحقيقته إخرارا، فلا ضوارة إلى العمول عن الحقيقة، وإذا بيت أن هذا الإقراء عنوانه لكاح بينداً، فين قاد بمحضوض الشهرة يسمها القام معه ، وإن لم مكن محضر من الشهود لا مسمها القام معه فيما بينيا وبين ربيه ، ولا علمت أنه لم يكن ينهما لكاح ، لأن البكاح البيدا لا يجوز إلا لشهوم ، وإلا يوثى على فرد من ينشره الولى .

قال محمد وحمد الله تعالى و عقيف فتحلف ألفا قلا بوي أن وحلا أو ادعى عبداً في ساي الرحل، وصاحب المدالججد، فصلحه على ماته درهم تدي أن يتراك باللملد وأن ، واطلال حال علم.

وصرق بين هذا ، وجدما إذا ادعى مني أخير ألف درهم ، « لندس طاليه بحجاء . وما رخه على أن يُم له به على أن بعظيه منة درهم ، فإن ذلك لا يجود

والفرق أن الإقرار فطرون بالعوص قائد بالحارة عن ثلبك منداً للحال، صلا الفراقي مسألة المديناتك العبدهائم، ويُم حائزه وصار المراقي مسألة الألف بالذا الألف بالله، ويم لا يجوز .

وحرى أيضًا بن قائمة أخر لى دلف در موعل أن عطيت سنة ويبن عوله: افر لى دكم على أن ذخط علك مانة فأخر فلم يحوز الأدار وحرد الماني ، وإلى المعليل الذي ذكرانا أشار سحمد راحمه في في الكتاب، حيث قال: قوله: أثر لي بالعبد عامة ، - العطن العبد دانه سواء، والاشك أن موله: أعطني هذا العبد عانة ، أنعلي مذه الالعب عانة يكون بيعًا وهيركا ميتدأ ، تكذلك إذا فإل، أقرالي شانة ، حدد الجمعة ذكر ها مسخ الإسلام

وذكر الفاضي الإمام المصبب إلى إسبيحاب أن المرأة إدا أقرت بالتكاح في هذه

النصورة، صارت للرأة الرأنه عهر سائه في حكم الظاهر، فأما في الحذيثة لا ينمت بينهما الكاحرة المركن ثمنة بكنام. حيني إن الروح إذا علم أبه لم يكن قرار جنهما لا ينعل به الاستمناع مهام لاق الإقرار بالسكاح غير النكاس

١٧٧٧٦ - وردَّ الدعمي على اسرأة على الله قند ترو حنهما بالف درهم وعلى تحديد، فاصطلحنا على أنايزيد الزواع لهنا مانة درهم على أدائمر له بالنكام هاهرات، فالمكام حاثراء وفها ألف فرهم ومائف وهواساء على ماكلتان

١٧٧٧٧ - وفي الصدوري - إد الدعث الفرأة اللكام على رحاني، فصاحبها على مائة درهم على أن تبراه دعواها. فالصلح باطل؛ لأنه لا يكن التصحيح في جانبياه الأما اللكاحرين للمريكن فابقاء هاداهذا أحداما بداوترك خصمومها فكانت رضوف وإد فاذا الكاح تابة لانقع الفرقة بيداء ولايحرز لهاأ مدائعو فس

١٧٧٨ وأو ادعت لذ أذعلي روم بها أنه طفقها تلاثا وهو بحجد ، فصاطهها عني مالة داهم على أن أكلامه بصبها ، ومو أمن المعولي ، فاعينج باطار ، وتذلك لو ا الاعتداقيله محلك والنافي بحالف فالصالح بالفان الأبي بأحافيا مرامل للدهرال لللاق والعام والله لا لجوزاء والواكنان المضوي من الراة في طلاق باللي، فصالحته من ديث على مانة على أنا بطلقب تطليمة مامة ، فهذا الصبح جائز ؛ لأنا بأ مدائال ليطلة بها، وإنا جائي.

و كفائك و مسالحة على مانة على أن بعر فها بهذا الطلاق الدي توهيق ذان حال أو ال وكرانا

١٧٧٧٩ - ولو ادعى رجل على امرأة أنه زوحها وهي شكر، فعمالحته على مات عراهم على أن سوأهن تروجهه المتي ادعى و حدر إذا قيارا الوثاك لأبرعن والمواذر والمألد وأحد مالا أيطنفهاء لأد البراءوعن النكام طلاقيء حنى فلماء إذا قال الرحل لامراندة تبرأت عن يكاملك، كالراحلاق، فهذا طلاق دال فيجوز ، فان أقام طدعي بنة بعد ديك عمل فكا م لا تقبل بينه ا لأل هذا الصلح في رعم الروح عنزلة الحليم، والزوج إذا النام البينة عائم إالنكاح معا الخلع الانتسل بيناه

وكيولك لو قياسي (أعصب ويانة در هم من الله) أذو شان حياتًا والأن الميارأة والطلاق سوفه وكدلك لواقالت أعطيك مانة والعواهلي أبك يري من دحوك وارتو شامت أعطيك مائة عالى أبالانكاح بيس وبيت والكر شبيح الإسلام هذه مسأله في شرحه فين الخلاف، فقال: على لوق أبن جنيمة الصبح فسجيح، لأن هذا صلاق موعم أخيفا أنعوش ووهو الروح هندالي حاباه ويناه ندي أدامن جاليا لامرأحا لالكاح ميتي وبينت. ولدى الطلاق فإنه بكور طلاقًا عندابي حبيعة، وعلى فولهمم . لا يصح الصانح؛ لأنَّا هذا لسي بطلاق عشهمات ولا ن أحدًا مانها عبد حزَّ ، وأو قالت أخطيك مانة على أن تقول لم الووجلاء، فهما باطن الاحلاف

١٨٧٧٠ - وفي المائدةي المعديد الوليد على أمرية سماء العراة دعت على رجل أنها المراتب والزلها عليه أتف درهو من مهبرها، وأناهم الصبراب موالد والمحد الرجع اذاك كالمدامة صافحها طلى مائة درهيما بدفعها إنهها على أن أبرأته عن حميم هذه لدعاوي، ولم يبرثها الروح عن شراء له فاسه البينة لها مني حميع ما ندعته ، فرن للكاح تالك، والنسب نالك، والعماح عن الهراجنان والذانة الدراهم صالة فها، وهي صناح من الأنف النبي ادعت واوحد استحمدان والقباس أن وجع إلى افروج من ثلك لماني مصلة النكام واحصة لنسب بكن تركنا القياس فيه مراقس أنه لاقيمة للصيد والمكاح دوإناكانا لاقيمة وهو المهرؤلا أنه لمرشع فله طازيء فلها الأنبشا اسكاح

والدادعات كالحربير والداال وللمائدة مهراً فصائقها ملي الله، للإيلام الصلح ولوصياخها على مانة درهما على أدرأبواته من دعوى الكاح، وعني أن مراها الزوج من دائه وموسده عن الدعلي قبله مهرة ولا يفقة والم بحز الصلح ويرجع في الذلة النبي أعصاها ، والاستبيل بالروح على الدأة من النكاح من قبل أنه قيد أبوأهم، وكنان هذه عنولة خلم وطاحي

والوالوعيب عليه بتنقة والكاحكم وعدالخها عالى سانة وإهم على أرانياه أه فالتعالج جائر ، والمنفذر هم بالنفقة ، ولا يرجع الزارج فليها بسيء ولا ذكاح بينهما.

١٧٧٨٠ - وفي الوادر هشام اعن صحيد ارجل نروح على امرأة على غير مهر

<sup>110</sup> وفي الإنسارة يعيروني

مستورة وتحل بها، ووجد ديها مهر مسها، وهو أنه متره و دلاه وهما لجها على الذيرة عبد حائزة قال، لايه و زائدتها في مهرها حارة وليس هذا كالصنع من فيسه ثوب معصوب مستهاما على أكد هي فيدنه والادنو إلايه فازون بالدلاوب لم يجز إلا الألف في المدحولة موجد على اللهرا، وصالح ورتتها وقد مات هي ، لم يجز إلا الألف قدر المهاء لأرهنا مناوعة الدين

### ئوع اخر في لصلح في الحلم:

المالاها المواقع مع دامه الم المنافع المواقع والمنافع المالاي وعالم للاكرام المنافع المنافع الراحل المراقع على المنطقية على المؤرسة والمناسئين حلى المطابعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة المؤرسة والمنافعة والمنافعة المنافعة المؤرسة والمنافعة المنافعة المؤرسة والمنافعة المنافعة المن

وسل حكم الحلح أستشى وقع العسجين عن تنطيع بدل الخمع إست الهيالاك أم بالاستحقاق وصنوم جرحع عديا تعلقه إلا كان سالية والهيابية أن يبديكن حقال والا يراقع طبهة فيلة المتلفع وهو الهواء الصبى، فقد أوف تعبف الرضاع، وعجرت عن إيفاء التصبى صف شم سنت الصبى، فقد أوف تعبف الرضاع، وعجرت عن إيفاء التصف، ولو أوفت الحل بأن أرضعت الصبى سنتين، فإن الروج لا يرجع عليها بلي، عا أعظاها، ولو الم يوب شبق، وإن مات الصبى سنتين، فإن الروج لا يرجع عليها بلي، عا أعظاها، ولو الم يوب شبق، وإن مات الصبى بعد العقد بلا فصل رجع عليها ببعمع النوب إن كان فائلة، وعقيمة إل شباع الأن جميع النوب كان بإراء نصف قيمة الرضاع، وإنها إجارة، وقد عجزت عن تسلم بدل الحلم، فكان عليها نسيم العيمة، فإذا أوفت وكان نام إلى التعلق، ورجع الزوج عليها الصف قيمة النوب، ومربع فيمة النوب، ومربع فيمة الرضاع اعتباراً فلعض بالكي.

ولو كانت المراة زلانه مع قلك شاة ، قيمتها مثل فيمة الرضاع ، والمسألة بحالها وجع الزوج عليها بربع قيمة النوب، وبردع فيمة الرضاع ، لأن الزوج ههنا يقل شويس الله ب والطلاق ، وقيمتها على السواه ، والمرأة بقلك شيين : الشاة والرضاع ، وعيمتها على السواه ، والمرأة بقلك شيين : الشاة والرضاع ، وعيمتها على السواء ، فاقدم البلاق من كل جانب على البلا ، الأخر باعتبار العيمة نصنان ، فصار أصف الطلاق ونصف الشاة ، وصاب الشاة ، عيمت الطلاق ونصف الشوب بإداء رضاع سنين ، مست الطلاق بإداء رضاع سنة ، ونصف النوب بإداء رضاع سنين ، الشوب بإذاء وضاع الشاة يكون بيماً ، وما كان من الرضاع بإداء نصف الشوب يكون النوب بإذاء الطلاق من تصف الشوب يكون حلماً . وما كان بإذاء الطلاق من تصف الشوب يكون خلماً .

قهة اصلح النامس على يبع وإجازه وخلع، فقول: و أيافت الموأة كل الرصاع بأن أرضعته سنتي، لا يرجع واحد منها على صاحبه على م، ولو لم يوف نسبتًا من الرضاع بأن مات الصبى بعد العقد بالافصل وجع الزوج عليمه بنصف قيمة النوب وينصف قيمة الرضاع والآن نصف أن وب باراء تعف الرضاع كان إجازة، من حكم الإجازة أن الاجر إذا عجر عن تعليم المنفعة، فالمستأخر برجع عليه بقيمة الأجرة، إن كانت الأجرة مالكة وادات من ذوات النبع، وتصف الرضاع بإزاء الطلاق كان بلد

<sup>(1)</sup> وفي ها و فيعيد.

الخلع ومن حكم الخلع أن الرأة إذا عجزت عن تسليم بدن الخلع، فالروج يرجع عليها مقيمة بدل الخلع، فإذا أوقت النصف دون النصف يرجع عليها ينصف ما يرجع عليها لو لم يوف شيدًا من الرضاع، وذلك ربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع.

#### نوع أشر

#### في الصبلح عن دعوي الرق والخوية:

الدعوى، فالصلح جائز، وذلك الأن هذا الصلح حائز في زحم المتعلق الذعي عند، ثم صالحه الملاعى عليه من ذلك على ماذة دوهم، فلفعها إليه حتى بكف عن هذه الدعوى، فالصلح جائز، وذلك الأن هذا الصلح حائز في زحم المتداجين؛ لأن في زعم المتدعى عليه من ذلك على ماذة دوهم، فلفعها إليه حتى بكف عن هذه المندعى أنه عباء وأنه بهذا الصلح بيبع منه نصبه بما يأخذ من المال، وإنه جائز، وفي زعم المدعى عليه أنه حرالا أنه بعطيه حالا فعاه عن البعين والمنصومة على فول أبي بوسف الحمى وعلى وقول أبي حنبفة عن الخصومة: وإنه جائز كما في سائز الدعاوى، قال أفام المدعى السنة بعد ذلك أنه عسده، لم تقبل بنته في إنسات الرق؛ لأن المنتحقاتي الولاء، وبدون البيئة لا يستحق الولاء، أما الانقبل بيئته في إنبات الرق؛ لأن في زعمه أنه في زعمه أنه المنتج، وكذا هذا، وأما لا ولاء له على العبد بدون البيئة ! لأن في زعمه أنه عبده و لا نقبل بنته، وكذا أمذا، وأما لا ولاء له على العبد بدون البيئة ! لأن في زعمه أنه حيده ولاء إلا أن في زعم المدعى عليه أنه حو عليه أنه حو حق المن ونهم في حقه فأما لا يعمل في حق المن في حقه، فأما لا يعمل في حقه إلا أن في زعم المولاء ونبوت الولاء أمر على العبد، ولا يصلاق للذعى فيما زعم في حقه إلا أن يقيل البيئة ! لأن البيات حجة في حق المن كافة.

وثو أخلة المدعى منه كاعبسلا بالمان صبحت الكعانة؛ لأن الكعالة جعلت بدين مضمون على الحرامخلاف ما قو أخذ كفيلا من الكاتب الدين الذي عليه "٢٠ أخد كفيل بدين مضمون له على هبدم فالكفائة له بدين للموثى على عبده باطن على ما بيئنا في كناب الكفائة والحوالة.

<sup>(</sup>١) وفي الأصل. مالدين فدي له عليه .

19440 - وإذا ادمى رجل أمية، فقال: أنت أمنى، وقائت هى: لا ، بل أنا حرق، فصاحته من ذلك على مائة جلز ؛ لما ذكرنا، فإن أقلمت بعد ذلك بينة على مائة جلز ؛ لما ذكرنا، فإن أقلمت بعد ذلك بينة على أنها حرة الأصل، وإنها كانت أمنة تهذا ثريد الرجوع بالمائة على المولى، قبلت بينته، وبعثل الصلح، قبل أنامت بينة على أنها كانت لقلان، وأنه أصنقها عام أول، فإن الصلح لا ينظل وذلك لأن هذا الصلح عن إنكار، وصبحة المصلح على الإنكار تبتى على صبحة الدعوى، ومنى ثبت فساد الدعوى وقت الصلح ظهر أن الصلح كان باطلا، وإذا لم يثبت فساد دعوى المدعى وقت الصلح طهر أنه كان صبحيحًا، ومنى أقامت البينة على حرية الأصل، أو على اعتباره.

أما إذا إقامت البيئة على حربة الأصل؛ لأن دعوى الرق مع قيام البيئة على حربة الأصل دعوى داسدة ، حتى لو أقام مدعى الرق البية على الرق مع قيام البيئة على حربة الأصل، لاتسسم بيئته وعدم مسماع البيئة دليل على فسناد الدعوى ؛ لأن الدعوى مشروعة لإقامة البيئة .

وإذا ثبت فساد دعوى المدعى للرق وقت الصلح ظهر بطلان الصنح ، مبرجع بدل الصلح ، وأما إذا أفامت البينة أنه أعتقها المسالح عام أول و هر بجلكها ؛ لأن هنفه عام أول فيت بالبينة والثابت مثلينة كالتابت معاينة ، ولو ثبت عنفه معاينة عام أول والعبد هى بنده ثم ادعى أنرق فيه بعد ذلك لا تسمع دعواه ؛ لأنه لو سمع دعواه إلى ذلك ؛ لأنه في دعوى كان غاصباً رياحا في ذلك الوقت ، واعتاقه لم يعمد ولا وحه إلى ذلك؛ لأنه في دعوى الغصب مناقض ؛ لأن إقدامه على العتق إقرار يصحة الدين . إما بحكم الملك ، أو بحكم الأحر ، فبدعو اه أنه كان غاصباً ، وإن إعتاقه لم يكن صحيحًا يصبر مناقضاً ، وكان كمن باع عبداً في يده من إنسان ، ثم أقام البينة أنه كان غاصباً ، لا تسمع ببنته ، وإذا ثبت فساد دعوى المدعى وفت الصلح وحب الحكم يبطلان المسلم .

فأما إذ أقامت البيئة أن فلالاً أعتقها عام أول، وهو يملك فإذ الصلح لا يبطل: لأنه لم يتين بهذه البيئة فساد الدعوى الذي يبنى عليه الصلح؛ لأنه يمكن تصحيح دعواه وقت الصلح بأن بقول إن فلالاً حين أعتها لم يكن مالكاً، يل كان عاصباً عصبها مني.

ألا مرى أمه إذا أفام البينة على هذه الدعوان نسمع بينته، وحدًا لأن يعتنق العبو لا ينبيت ماء إفرار بصحه ذلك العتق ونفاده حتى إدا أدعى أنه ليريكن صححاء لايصير منافضًا، فتسمع دعواه وكان عنزلة من باع عبداً في يده فجاه أخر، وألهم البينة أبه غصب منه، فينه يسمم دعواء، ونقال بنته على ذلك الأنه عير مناقض في الدعوى، لأن إبدام الغبر على البيع لا يكون من المدعى إقرار بصحة ذلك البيع، وكذلك ههنا.

فإن فين: وجب أن لا تقبل بينت ؛ لأنها بما تدعى تسعى إلى نقض عقد باشرته، فلاتصح دعواها، ولا تقبل منها البينة كبعن باع عبداً، تبه أقاع البينة أنه كان ملكاً لغير ب أو كان أعلقه قبل البيع أوديره، المنقبل بينه؛ الأنه يسمى لنفض عقده باشره، فكذ هم، إلا أن احواب عنه من وجهيل أحدهمان وهو أن دعوى نقض عقد قد باشه ه إفا لا يصم ؛ لأنه متنافض في دهوي النفص ؛ لأنه نا أقدم على العضد، فقد أقر بجوازه وصبحته ، أما يحكم الملك أو الأمر ، فإذا ادعى بعد ذلك أنه لم يكن جالزً ، فصار متناقضًا ، والمنافضة غنم صحة الدعوى ، والبيئة على حفوق العياد لا تغيل من عبر دعون، وههنالم عمر منقفٌ؛ لأن الصلح مب مع الإنكار، والصلح على الإنكار لا يكون إفراراً من المصالح بما ادعى عليه الماسعي حتى بقال: الما صاحته على مال. دعد أفرات بالرق والإذا ادعت بعد ديك أنها كانت حرة صارت مناقضة .

والتالي؟ أنها وإن عشرت منافصة صلناقصة لا غم قبول البينة على عنل الأمة؛ لأن أكثر ما في الناب أن الناقضة تمنع صحة الدعوى وتنفي البينة من غير دعوي؛ لأن البيئة من غير دعوي على عنو الأمة مقبولة، وكان تبؤلة المرأة إذا أقامت البيئة على الشلاء فين الخلع فبالت بيديا وإن صاده احناقضة والنافضة تنام صحفا لفصوي الأن البيمة على العلاق تقبل من عبر دعوى، كذا هناء وإن كان مكان الأمة عمدًا، فأفام العبد بعد الصلح مينة على حرية الأصل، أو على أن الملاعي أعنقه، وهو يماكه عام أول، إن كان الصلح مع العبد عن إنكار قبلت بينة العبد، ورجم بالثال على الوالي عندهم جميعًا ه لأنه غير متدقص بيسا ادعى، فإن الصلم عن إلكار لا يكون إفر رامته بالرق حتى إذا ادعى الحربة بعد ذلك بصير مباقضًا ، وإن كان مع إقرار العبد للمدعى تم أقام البينة على منا قلب، وأراد أن يرجع الوالي بما أحبة منه من اقال، فكذلك الجنواب على فنول أبي يوسة ، ومحمد رحمه الله ؛ لأن البينة على حتق العبد تقبل من عير دعوي عندهما . فالمنافضة في الدعوى لا يمنه قبول البينة كما في الأمة.

رعند ألى حيفة رحمه لله : يحب أن لا نقبل الآنه مناقض في الدعوى والشاقصة عمع صحة الدعوى، فيقبت البينة من غير دعوى، والبينة على عنق العبد لا تقدل من غير عموى عند أن حنفة .

1974 وإذا ادعى العبد أن موالاه أعتقه، قصافه مولاه على منة يقفعها إلى العبد على أن يبريه من هذه الدعوى، كنان الصلح باصلاء لأن هذا الصلح فاسد في زعم العبد؛ فلان في رعم العبد أن العتن واقع، وصار حواء وأن ما يُخذه من المال، فإذه بأخذ النقص حربته الوافعة بإعتاق الولى ويحمل ضنه وقبلًا للصولى، ولا يجوز نلحر أن ينقض حربته، ويجمعل ضميه رعبقا الغيره بعو قبر ويغير عوض، وقبدا الصلح فاسد في وعم العبد الأخذ للعوض، وأما في زعم المولى، فلان من وعبد أنه في يعتقده وأنه عند له، ونصد الفن لا يحود أن يستوجب على مولا، وبأن من وعبد أنه في مدلا،

1994 - قال محمد وحمد الله يعد على وكذلك الادة في على، والدلا والمدرق، فإن أراد بعصل أم الواد والمدرة أن تدعيان العتى على موالاهما، وصافحها الموتى على ماله، يعلم إياهما لتكفّأ عن الدعوى، فهذا الصلح باطل لم فكرنا في فسل العبد، وإن أراد به أن تدعيان أمومة الولد والتدبر، وصالحهما المولى على مال يعطيهما لتكفّأ عن الدعوى، كان باطلا أيضًا الأن تشدير والاستبلاد الإبات حق العنق، فيمثير يحقيقة العنق، ولم وجد منهما دعوى حقيقة العنق إذا صالحهما الموتى على مال يعطيه

1998 - قبال : وإذا إدبي الكانب على سولاه أنه أعققه، وكان دلك قبل أن يؤدي شيئًا، فصاحه مولاه على أن حط عنه النصف من الكاسة، وأدى النصف، مهدا الصلح جائز ؛ لأنه جائز برهم أخذ العرض، وهو الولى؛ لأن مي زهمه أنه لم يعتقد، وإن له عليه بدل الكنامة، وإن يهذا الصنح بستوفي بعضه، ويبرئه عن البعض، ودلك جائز

ولايته هذا فصل العند؛ لأن هناك الصلح فاستدفى (عم العبد والمولى حسيعًا،

أما عهنا فيحلافه

1994 - وإذا أدعى العبد عنقًا على مولاء، والولى بحجل، فصاحه العبد على مال يعطبه إباء ليمض عنف، فهو جائز « لأنه جائز بزعم أخذ الموض وعو المولى، وهذا مخلاف ما أو صدخه فلولي على مال بعطبه العبد على أن يكف عن دعواه؛ لأن ذلك العبلم في رعم المولى والعبد جميعًا فاسد.

# توع أحو في الصلح عن دعوي العقار:

الدار، فيذا على وجهين إن وقع الصنع على بيت معلوم من در أحرى فلمدعى عنيه الدار، فيذا على وجهين إن وقع الصنع على بيت معلوم من در أحرى فلمدعى عنيه ويرج أنزه ويان وقع الصنع على بيت معلوم من الدار التي وقع فيها الدعوى، فكذلك الصلح جائزه الأن من زعم المدعى أنه أحذ بعص حقه وبوك البعض، وفي رعم المدعى عليه أنه وذي عن يمينه، فإذا جازه فنا العاطح، هن تسمع دعوى المدعى معل ذلك وعل يتقال بيت على منى الدار؟ فليها إذا وقع المصمح على بيت من دار أحرى لا مسمع دعواه بتقالى الم وليات والأن هذه معلوم من علمه الدار، وقع شيح الإسلام عم الدين عمر المستفى عن شيح الإسلام عم الدين عمر المستفى عن شيح الكان أنه يسمع وهكفا كان بعث القواء وروى الن مساعة عن المستفى عن المعالم على الإسلام في شيحه أنه لا تسمع دعواء وروى الن مساعة عن المستفى عن المستمع والمكان أنه لا تسمع دعواء وروى الن مساعة عن المستمع والمالة فلهيم الدين المساعة عن المستمع والمكان أنه يسمع الموابات في المسلح والعسلم والهيات في المسلح والمستمع والمستم الموابات في المسلح والمستمع والمكان أنه لا تسمع دعواء وروى الن مساعة عن المستمع والمكان أنه لا تسمع دعواء وروى الن مساعة عن المستمع والمكان أنه لا تسمع دعواء وروى الن مساعة عن المستمع والمكان أنه لا تسمع دعواء وروى الن مساعة عن المستمع والمكان أنه لا تسمع دعواء وروى الن مساعة عن المستمع والمكان أنه لا تسمع دعواء وروى الن مساعة عن المستمع والمكان أنه لا تسمع دعواء وروى الن مساعة عن المناسم والهيات أن الملاحى على المدعى أنه بإمر دانسلهم والهيات في المدل المناسم أنه لا المناسم المناسم والهيات في المسلح والمكان أنه لا المناسم أنه المناسم المناسم والهيات في الملاح والمكان أنه لا المناسم أنه المكان أنه المناسم أنه المناسم أنه المناسم أنه المناسم أنه المناسم أنه المناسم أنه المكان أنه المناسم أنه المنا

وحه رواية أبن مساعة: أن المدعى بهذا المصلح استوعى يعص حقه برته عن الباقى إلا أن الإيراء عن الأعبان باطل ، صصار وحوده والعدم عنراته وحد ظاهر الرواية أن الإيراء لاقى عيث ودعوى فإن المدعى كنان يدعى جميع الدار النفسه والإيراء عن الدعوى صحيح ، وإن كنال الإيراء عن العيل لا يصح ، إن من ذل نفيره أرأتك عن دعوى هذا العيل ، صح الإيراء حتى لو ادعاء بعد ذلك لا يستع ، أو يقول الإيراء لاقي الدعوى الله قوله: أمرأتك عن هذه العبن معناه أبوأتك عن دعوى هذا العبن.

ألا قرى أن فور، المفصوب منه للحاصف: أبرأتك عن العبيد المفصوب، سعناه أو "تك عن صدان العمد المفصوب، وهذه المناكة على ما هو مدهر الرواية نيين أن معنى قولنا: البراءة عن الاعبال لا تصح، أن العين لا نصير ملكًا لا مذعى عليه بالإبراء إلا أن يبقى المدعى على دعواه.

۱۷۷۹۱ - في المشفى : إبراهيمين رستم عن محدد ريح الدمى داراً في يدى وجل، وصاخه النعى داراً في يدى وجل، وصاخه النعى عليه على نصفها، وقال: برئت من دعوالى في النصف الباقي، أو قال: برئت من النصف الباقي، أو قال: الاحن لي في النصف الباقي، أو أقام البية على النصف الباقي، أبراً أنك من دعوالى في النصف لباقي، ثم أقام بيئة كان له أن يأحد الدار كلها، وفرق بين قوله: برئت وبين لوله: أبرأتك.

وعلماءنا ذهيوا في ذلك إني أن الدعى طالع مي هذا الصلح عبير مكره عليه ولا

يكون نه حق القفي، قيالماً على ما لو صالح بعد الإقرار، وإنا قلما اذقال لان ما تبت من المعاوضة بينهما مضاف إلى الصلح من كل وجه، وللدعى طائع في هذا الصلح بخلاف مسألة القمسة الآن العاوضة التي ثبت بينهما حكمًا لاحد الضمال، إن كان مضافا إلى أحد القيمة من وجه، والمالك مختار في أخذ القيمة مصاف إلى الغصب من وحد وقهذا ملكه من وقت القصب من وجه في معض الأحكام، ومن وجه في معض الأحكام مقصورًا على حالة الصمال.

1979 - وإذا كانت المعاوضة التي تبتت بينهما من وجه مضافة إلى أخذ الغيسة ، ومن وجه مضافة إلى أخذ الغيسة ، ومن وجه مضافة إلى الغصب و كانت هذه المعاوضة معاوضة مكره من وجه باعتبار الغصب و معاوضته طوع من وجه باعتبار أخذ الفصياء و فاعتبرناها معاوضة مكره من وجه متى أخذ الغيسة بزعم العاصب وكان له النقض، فإذا أخذ برعم نفسه اعتبرناها معاوضة من طوع، فلم يتبت له حق النقض والمعاوضة هها معيافة إلى الصلح الذي حرى بتيسا من كل وجه ، غير مضاف إلى غصب المدعى عليه بوجه على ما يبناً حتى يمك المدعى عليه المصالح عه فهذه الأحكام غصب المدعى عليه المصالح عه فهذه الأحكام كله مقسورة على و دت العملح، وهو في الصنع طائع من كل وجه ، لا إكراء به .

عناما فوله بأم او الإيكاره لكان الإيسالج، المنا: هذا يشكل بالوصادر السلطان وحلاحتي اضطر إلى يع ماله فينج، الايكون بع مكره؛ الألا الايكواه في غنس البيع، إنما الإكراه في الشرام المال والمعاوضة التي جرت بينه وبين غيره غير مصافة إلى السبب الذي كان للبائم مكرماً ذلك بوجه ما، وكان بيع طائع، فكذا هنا، وليس كما لو صائح على بعض الدار ثم أقرا الآنه لا يوجد في حق الباقي من الدار ما يوجب الملك للمدعى عليه الأنه لم يوجد غير من أسباب الملك نحو البيع وعبره، أما لم يوجد غير البيع من أسباب الملك فظاهر، وأما لم يوجد البيع الأنه إنما أخذ معس الدار والدار حقه بزعمه، وكان أخذا حق في زهمه، فلا يجوز أن يكون عوضاً عن الباقي من الدار، ولا يعموز أن يتبت الملك بالإبراء الحاصل في صمن الصلح الأن الدار عبن والإبراء عن يعموز أن يتبت الملك المدعى عليه كان باقبا على ملك المدعى ، وإذا أقر به الأهياء على ملك المدعى ، وإذا أقر به الملك علم أخذه الدعى .

علما إذا أحدُ عن مَنا أخر أمكن اعتباره بيعًا ﴿ لأنه ليربكن ملكًا للمدعى، لا باعتبار وهمده ولا باعتبار زهم المدعى عليمه فصار باثعا الباقي من الداره وإنه بهم حصل عن طواعية، لا عن إكواه، فصار جميع الدار ملكًا للمدعى عليه.

١٧٧٩٣ - ادعى دارًا، فصالحه من ذلك على أن يضع على حائط منها كذا جِنْعَا، إن لم يبن لدلك وقدًا لا يجوز أما إذا وقت لذلك وقدًا، لم يذكره محمد رحمه الله في الكناب، وكان الكرخي يقول: بأنه يجور، فإنه قال: إذا استأجر حائطًا ليضع عليه جرة، أو طريقًا ليمر فيها مدة معلومة، جاز ذلك.

وكان الفقيه أبو جعفر الهندواني يقول: بأنه لا يجوز رجه ما ذهب إليه أبو الحسن الكرخي: أن المانع من الجواز مني لم يذكر ف وقت الجهالة، وقد ذالت الجهالة ببيان الدة فيجوز كمالو صالح على سكني بيت منها مدة معلومة.

وجه ما ذهب إليه الفقيه أبو جعفر: أنَّ المائم من الجُواز مني لم يذكر وفَّا تَبِنانَ: الجهالة، وكونها ليست من إجارات الناس، فيبينان المدة وإلا زالت الجهالة بفي الماتع الأخراء وهو أنها ليست من إجارات الناس.

وأما إذا صنافح على طريق فيهما، إذا أراد بالطريق رفية الطريق لأشك أنه يجوز الصلح، وإن أراد المسر ففيه ووابشان قباتًا على بيع المسر، فإن في يبع الممر ووايتين، وعلى الرواية التي جوزه ينصرف إلى مقدار مرور رجل واحد.

١٧٧٩٤ - ادعى حفًا في دار في يدي رجل، فصاحه من ذلك على أن ببيت على سطحه سنة، فهو جائز، علل في الكتاب؛ لأنه لو استأجر منه السطح لبيت عليه جازه فهذا مثله .

قال شمس الألمة الحلوائي: وذكر في يعض نسخ كتاب الإجارات: إذا استأخر علو البيت عليه لايجوز عندأبي حنيفة، فمن المشايخ من وفق، فقال: ما ذكر مهنا تأويله إذا كنان العلو مسقفًا، وإن لم يكن مسققًا يكون محجرًا بأن دور عليه الحائط؛ لأنَّه إذا كان بهذه الصفة، فهر مرضع السكني عادة، فجاز الاستنجار للبيتونة عليه -

وما ذكر في بعض نسنع كتاب الإجارات: تأويله إذا لم يكن مستقمًا ولا محجرًا، ومن زيف ما ذكر في معض نسخ كماب الإجارات، وقال: يجور استشجار السطح الله يقوية على كل حاله لاد السطح مسكل يمكن السكني في ويتصب خيسة والرب الشربه واختصح الإجازة وفيما الفائل بحتاج إلى العرق بيما إذ استأسر علواً ليس عليها ويسد إذا استأخر مطحاً ليبت عليه .

وأجمعوا على أنه إذا استأجر موضعًا من الأرض ليبشي غليدانه يحور .

وتكر بعض به تدهدا في من ادعى داوا في بدى وحلى فياصطنعا على أن يكون الديت لأحدهما، والمعلج لآخره لا يجوزه فين حور إجارة السطح لذيته لده احتاج إلى الموق، ووجه الفرق فل موضع الما ألم مالا أن بصائح على أن يبيت على سطحه شهراً وفعما السقف مدكوراً بذكر البترنة، فكانه على عيم بأن قال اجرات المصحم علما المعالم، فأما من هذه المسائد لم يصد كوراً لا يصاح والدينة على المعالمة المنابذ لم يصد المسائد المنابذ المنابذ

إن ذكر السطح وإنه اسم المهواء، فصار المهمج واقعًا على الهواء، وزالا، مسألت من تلك السألة ما تو قال: أجزئك السطح شهراً، ولم يقي: لتبيت، ونو قال: مكد لم يحر كما لو حال، أجرتك الهواء شهراً، ووران ذلك المسألة من مسألت ما فو قال: صاحتك على السطح مع المنف، ولو قال: مكذا حاز المصنح إذا أمكنه تسنيم المنفف من غير ضور

ومن مشايح من قال: في الله أقروبهان عنى وويه كتب الإجازات لا يحور (جارة السطح البيونة) وعلى رواية هذه الكتب يجوزا قال العنيه أنو يكر الأعمش: ما وحدت هذه الروية فيما إدا سناحا الإجازات إدا وجدت الروية فيما إدا استأحا سطحاً ليسى عليه، وفي بعض الرواية من الجراسطخاليم عليه، وفي بعض الرواية عليه منورو ومريحين، فيكونا عمني إجازة المنافى، وإدم باطل هند أبي حضفة وعندهما اليجور استنجار السطح للمرور ، وقابلاء عليه، ويصرف إلى المناه من الداعل المناه عليه المناه

۱۹۷۹-۱۹۰۵ ادغی دوگ فصاطحه بلدعی علیه علی حدمة عبده سنة حاز ، وله أن بخرج مانعمد إلی أهله و لأن الإذن بالاستخدام حصل مطالعًا ، و عشر و بالعبد الموسی ام بالجدمة.

قال السيخ الإمام الأحل منفس الأنمة الخاراني رحمه الله . لم يا ديه له: بخرج

بالعد إلى أهله أن يسافر به ، إنما أراد أن يخرج إلى أهله في القرى وأهنية البلدة، كما قلنا في مات الإجارة: من استأخر عبدة للحدمة، لبس له أن يسافر به ، وله أن يخرج إلى أهله في الذي وأفية البلاة.

وكان الشيخ الإمام شمس الأثمة السرخسى يقول. لصاحب اخلامة هنا أن بسام بالعد. بخلاف السناج، و 10 بفرق بينهما، وحكى عن القليه أبي إسحال الخافف: أم كان يقول: لا رواية عن محمد في فصل الإحارة وثقائل أن يقول: للمستأجر إخراج اللهب، من المعرد، كما في الصلح وثقائل أن يقرق بنهما، وقصاحب الحلامة أن يؤاجر هذا المهد للخلصة، كمن للمستأجر بخلاف الموصى له بخدمة العدد، فإنه ليس له أن يؤاجر المبل للحدمة.

۱۷۷۹۱ - وإدا ادعي حقّ في دار في سنه، وجل، فصالحه من دلك على خدمه هيد بعينه شهراً، فهو جائز ، وكذلك ثو صالحه على أد يركب دايته إلى بعداد، فهو حائز ، لأنه صمح وقع عن مجهول لا يحتاج فيه إلى التسليم، والتسليم على معلوم عمر .

فإن مات أحدهما المدعى أو المدعى عبيه فيل مضى الله قبل استيفاء شي معن المنفعة ، أو بعد استيفاء شي من المنفعة إن وقع الصلح على حدمة البيد ، أو على سكس الدار ، أو على شيء لا يتعاوت الناس في استيفه ، فعلى قول أبي يوسعه : لا يبطل الصلح والانه بن مات المدعى ، فورث يقومون مقامه في استيفاء الخدمة والسكن ، وإن مات المدعى عليم ، فورث بقومين مقامه عي التسلم ، فيكو لد الصلح ماضياً على حاله وعلى قول مصمد : ينتقص الصلح ، وير مع المدعى في حميم دعواه ، إن مات أصدهما على المسيفاء شيء من الحدمة والسكني ، وإن مات أحدهما بعد استيفاء شيء من الحدمة والسكني وإن مات أحدهما بعد استيفاء شيء من الحدمة والسكني والا مات أحدمها بعد استيفاء شيء من الحدمة وإن المنفود ، وانتقص في المنصف وي بلدهم ويرجم المدعى إلى نصف الشهر مثلا جار العملح في الصف ، وانتقص في المنصف ويرجم المدعى إلى نصف المدعوي .

وعلى هذا الخلاف إذا ادعى داراً في يدانسان، وصالحه على سكان بيت منها ملة معلومه على الإنكار، نم مات اللدعى، أو اللدعى عليه قبل مضى المدة، فالسألة على هذا الإختلاف، نص على هذا الحلاف عي مذا الفصل في الأصل، وعلى هذا الحلاف ية الدعي سكاني داراء فصاخته على سكنى دار أخراي مدة معلومة حتى جنار السلح، ثم مات أحدهما هل ينتقض (مصلح) أو الاستقص الصنيع؟

١٧٧٩٧ - وأجمعوا على أن العبلج إذا وقع على ما يتفاوت الناس في استيماء، كركوت أنّا أيّاء أو لسن أنّيتِ منذة معلومة، شرمات المدعى أنّه ينتقض الصنح، وإذا مات المدعى عليه قبل مصى المدد، فالمسألة بعلى هذا الحلاف.

۱۷۷۹۸ - وإدامسائح على خشمة عبده، نم قتل العبد المصائع عليه خطأ حتى وحيث القيمة، فعلى دول، أي يوصف الايتفقي الصلح، ولكن المدعى بالخيار إن شاء رد الصلح، ورجع في دعواه، وإن شاء مصى في الصلح، واشيري بقيمة المقبل عبداً أعو بخدمه حتى يستكمل ملته، وإن شاءرد العبلاء، ورجع في دعواه، وإن كان القائل عبدًا آخر ودم مكن الفتول، فللبدعي الخيار،

وأجمعوا على أمالو مات العبد المصالح عليه قبل مصى الدفار بفقت أأ الداية المصالح عليه يبل مصى الدفار بفقت أأ الداية المصالح عليه قبل المساح منى وقع على العال بعنبر برحًا من كل و حده والا بعنبر استيفاء لعين الحق بوجه ما إذ كان اعساره بيحًا من كل وحد الابوجب مساد العبلج بدئيل أنه بشت به جميع أحكام اليح من الرد بحيار النسوط والرفية وحبيار العبيب ووحوب الشبعجة إذا كانت دراً المياذكان العدارة سام على المستعدة إذا كانت دراً الميازات العالم عن المتازات على خمسمانة العنبر استيفاءً للبعض والراءً عن البعض والراءً عن العمل العصود الذات المتازات الميازات الميازات المنازات العارات المتازات العالم المتازات المتازات الميازات المتازات المتازا

1974 - وإذا وقع الصلح عن الدراهم على بنائير، اعتبر بيعًا من كل و هم حتى شرط قبص الدنائير من المعلم، لأن عديره بيمًا من كن وجه لا يوحب فساده مكذلك إذا وقع الصلح على طفعة بعنو إجازة من كل وجه ولا حتير استبقاء لمين الحق، إذا كان اعتباره وحازة كل وجه لا يوجب فساد الصلح، ولهذا شرط التوفيت للحواز كما في الإجازة، ولو اعتبر استهاء أحن الحق الحق بحوز من غير توفيت.

<sup>(1)</sup> هكف في فلم وكان في الأصل و م و فساء القصات

<sup>(</sup>٢٧ هكذا في حد وكانا في غيرهما الديو الخزال

وإذا كان اعتباره إجرزة من كل وحد يوجب فساد التصنيح. يعتبر استبقاء لعين الحقى من يجواز التسلح احتبالا للحوار، و فيها عدا ذلك من الأحكم بعنس إحارة، وهذا لأن الصلح في معنى العارضة ومعنى استبقاء عين احتراء أما معنى العارضة ومعنى استبقاء عين الحقوفة أما معنى العارضة ومعنى المنابعة عين ما ادعاء، وإنها يتحل غيره عدضًا عما ادعاء، وكذلك من حيث الأحكام، فإمه بست فيه أحكام المعاوضة من الرد مخبر الرؤية والحب، وأصاد فيه استبقاء معنى اخواد لأن السلح يجوز سون احق إلا أن معنى المعاوضة في الحيث المنابعة ومعنى العارضة في احتراء فيجب استباره، ما أمكن ، وكوفه استبعاء لعين الحي حالة الصرورة الأن الخفيقة لا تنزك إلا الأس الصورورة الأن السلح العين الحي حالة الصورورة الأن الخفيقة لا تنزك إلا الأس الصورورة المنابعة العين الحي حالة الصورورة الأن الخفيقة لا تنزك إلا الأس الصورورة المنابعة العين الحي حالة الصورورة المنابعة العين الحيالة العين الحياء الحياء العين الحياء الصورورة المنابعة العين الحياء الحياء العين الحياء الحياء الحياء المنابعة المنابعة العين الحياء الحياء المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة العين الحياء الحياء المنابعة المناب

۱۷۸۰ - إذا تنب هذا جنتا إلى تخريع السائل، قشول " منى وقع العبلع عن
دعوى الرهب في العنبارة إجارة من كل
وحد مساد الصابع الآن إجارة العبد والثاله عرف الدار جائز، فيدة بر إجارة من كل
وجه ، ولا يعتبر استهام لعين الحن.

١٩٩٨ وإذا ادعى سكنى داراء هصائح ندعى سنبه دائم سكنى دارانجرى داء معفوسة، لا يعتبر إجازة، لأبها لو اعتبرت وجاره فسيدت الانه غفيك سكنى بسكنى من حنسها، وإنه باطل، فيعتبر استيماء لهين الحق حتى وجوراء كانه استوفى سكنى الدار التي ادعاها، وفيعا عدا ذلك يعتبر وجارة الأن اعتباره استيماء بعير الحق فدروارة تجوير العيد، وإدا مهل إخالاد الحقيقة الأنه في الحقيقة معاوضة إلا أنا تركنا هذه الحقيقة، من كان في اعتباره عمارهمة وهما وصة فساد العبلح صوارة تجوير الصلح.

فأن فيما عدا ذلك من الأحكام بعليل جدرة؛ لأن النامت بالضوورة يتقدر بقدر الصوورة، والدليل على صحة ما قلمة إن الصلح بذا وقع على استنفاء منفعة بنفارت الناس في سيفادها نحو رشوب الدابة وليس النباب، نم مات المدعى، من الصلح يعظل بالإحماع، ويعليل إحارة من كل وجه، والابعثير استيماد لعين الخوروحه مد الأن اعتباره إجارة من قل وحه لا يوجب فيهاد الصلح، فكذلك إذ مات المدعى عليه، فأما أبو يوسف طول، بأن الصلح مني وفع على عن يعير بعارض وجه، و منبعاء لعين الحن من وحده والأكان اعتباره بيعًا من كل وجه لا يوجب فساد الصفح

الاترى أنه أو صالح عن الدراهم على الدنائير كما بعدير ببعاً في حق العيمس، حتى بنسترط فصل الدامير في المحلس، كانه الدنائي الدائير بالدراهم، يعتبر ألفياً استيفاه أعين الحق من وجه، حتى أو تصادفا على أن لا دين، وقو كان بعدير دياً من كل وحله استوفى الدراهم حقيقة المرمسادفا على أن لا دين، وقو كان بعدير دياً من كل وحله ولا يعتبر معلى الاستيف موجه ما، أكان لا سطر الصلح، كما و المنوى الدنائير بالدراهم، ثم تصادفا على أن لا دين، فإن الشراء لا يبطل، وإذا كان مكذا في الصنع الواقع، فكذا إذا وقع النسائع على المناهة، ودير إجازة من رجه استيفاء ليس احق معلى من وجه، وإذ كان اعسره إحازة من كان رحد لايوجب قساد الصنع.

1994 . ورد تست أن الصلح الواقع على المتعامة بعسم إجازة من كل وجامه استسماه تنجير الحل من واحد، فقول في تحريح الساس الا يجوز هذا الصلح بالون التأفيات الأن اعتباره إجارة من وجه يوجب المسان، وإذا لم يكن موقفًا، والعنباره اسبناء كمن الحق لا يوجب الفساد، والحوار تم يكن تابعًا، فلا يفت رئشك

\* ۱۷۸۱ - وإذا حاز الصنع الدارقت وكان بدل الصنع معادة الايتفارات الناص في الدارية، هاء أنم مات احدمها الايتطال الإحارة؛ لأنه وقع النبث في بطارت الصنع ما محتيان أنها إصارة بيطل ، وياعضهار استبعاء عبن احق لا ينظل، فبلا يتطل بالست والاحتمال

وأما وذا وقع الصلح على محمد، بتعاوما الدائر في الديان الحاضو الراجوب المستح إحارة من كل رحم، ولا اللسوة في صادة المعالم و اللسوة في ما و المحتود ولا يعتبر المستح إحارة من كل رحم، ولا يعتبر المستحاد لعن الحق بوحه ما الآله يعم النات في إلى في ريادة صرر والمنافي عليه الآل لدائل يتفاه تون في استحاد من منافذ الألوب واللسوة وتها المهام بعد للساعي حال المدعى حاله في المدعى مستحقاً على عبد وإذا كان أحد الاعتبار بن تصدر واستحقاً على المدعى عليه وقع الشك في استحقاق الريادة المدعى عليه والمعتبار الاعتراك بي تصدر مستحقاً عليه وقع الشك في استحقاق الريادة على الله على المدعى عليه ولا يستحق الشك

وأما إذا قبل تعبد المساتح على خدامته وأحقف بلالا فالشك وقع في إسقاط المسلح باعد أنها إحرة يسقف الرائدة المسلح باعد أنها إحرة يسقفى الرائدة أو المستوفية على حقه الله بالنبسة وقد للاعتبار الرقة المنتقل حقه إلى قبلة المنتوفية على المنتقل المنتقل المنتقل المنتوفية المنتوفية على المنتقل ال

الم ١٩٠١ وإذا مات العد الصالح عليه ، أو نفقت الدارة قبل مصى طدة ، إذ مات قبل سيداد من المتعدد على الصالح على الكل ورجع المدعى في حميع دعواد ، وإن سات العبيد ، ونعقت الدارة عدد ما السنج في العسف حار الصالح في المصف العلى في المصف المصنى ورجع على المصف المعالم المراحد في المصف المعالم ورجع على المحدد ، المحدد المسلح إحدد من كل وجه ، ومنى كان اعتباره إجارة من كل وجه ، لا يوجب عداد المصلح والإجرازة تنتقض ، وإن كان بدئيو إجارة من وجه ، استيفاء بعين الحق من وحه ؛ لا يوجب مستوفى عند الصبح لا يصبح وحه ؛ لا يا المصلح الا يصبح المسلح الإسلام المتوفى المن حقه بالصالح شيعي عدد الصبح لا يصبح مستوفى عن حقه العداج شيعي عدد الصبح لا يصبح مستوفى عن حقه العداج شيعي عدد الصبح لا يصبح المستوفى عن حقه العداج المسلح الإسلام المستوفى عند العداد المسلح الا يصبح المستوفى عن حقه المسلح المستوفى المستوفى عند العداد المسلح الإسلام المستوفى عند العداد العداد المسلح الإسلام المستوفى عند العداد العداد المستوفى عند العداد العداد

ألا ترى لو وقع الصبلح على عين، وقد حلك قبل القدص، وقض المبلح، 1880 إذا وقع الصبح على المنفعة، ومات قبل القيص، ينتقض الصلح.

1980 - وبد الدعل راحل في دار حقاء فصاحه الذي الدار في بديه على عدد إلى أجلء أو على عدد إلى المعار على عدد إلى أجلء أو على الديارة والمنافذ على المعار على الجلء على المعار أو على بنكار ما أما إذا كان عن إشرار من المحال عبد الأن المعالج إذا كان عن إشرار يكل عبد الأن المعالج إذا كان عن إشرار يكل مبددا مال عال في زعم المتعاقدين والحيوان لا يتب ديثًا في الدمة عندهما بدلا عبدا هر مال، ويوجب فساد المقار.

أما إذا كان عن يتكار فقيه إشكال، وثنانا يحب أنا يحور ، الأن الصبح عن يتكار إن كناز مساونة مال عال في إعبر المدعى ، الأنامن زحم الدعى أماركا يأخد الحيواد مثلاً عن الذل الله ي ادعاله، والحيوان الايتيت ديةً في الذمة بدلا عما هو مال، فيكون الصمح فاسداً عن زعم المدعى، ففي إعم الماضي عليه حالر الأن عن زعمه أم بعضاص عن الهمري، وأنه ليس بمال، والحيوان يتبت ديةً في القامة مالا عما نيس مثل، والمسير في المراز وانفساد زعم المدى عليه الأن القرل قراء تم عاً. ألا ترى أنه لو صائع عنى كنى الدار التى وقع فيها الدعوى، وله يعين فذلك مدة معلومة الإيجور، وله يعين فذلك الدوسة معلومة الإيجور، وإذ تباذ جائزاً في رعم الدعى الاثمام معلومة عن البعيم، والمنافع الدوس الأنه في زعمه معلومة عن البعيم، والمنافع المحمولة الانصح عوصاً في زعم الدعى عبيه الأنه في زعمه معلومة عن البعيم، والمنافع الإعساء الأن المقول دواه شرات فك التي حق الجواز بجب الذيكود العمولا لوعم المدعى عليه و وفي رعم المدعى عليه معلوضة عن البعير في زحمه الرابسيين إن له يكو في زعم المدى عليه الأسلح في ذه المعلومة عن البعير في زحمه المرابسيين إن له يكو منالا من جب الحقيقة المهوري إلى العملح معلوضة عن البعير في زحمه المرابسيين إن له يكو عليه على المال من جب الحقيقة المهور المالية إلى المرابسيين عليه المنى عليه المن نكل فيام يقضى عبد المناف الأنه دم والمهدد.

ألا ترى أنسما لوا احتلفنا في بدل الصلح، وفي مقدار ما وقع الصبح عليما. يتحالفان كما في أليع ، ويرد بالعبد البسر والفاحش حمامًا، كما في البع

وإذا فيند الصفح بعدها، ينظر إذ قال تقدعي وقت الصلح، فينا لحتك عن حيك، أو عن مصيبة لما كان هذا إذ وإذا فقم فإنه في النظيم، يقدل لما بين ذا أقروت للمدعى؟

وإما كان إفراراً \* لأنه أصاف خق والتصيب إلى تقدمي، مكان إقراراً صد، كما لو فالدا الله حق في هذه الدار، كان إقراراً منه إلا أن القدر الفرايه مجهول، فيقال لدا بين متى فسد الصفح؟ وإن كان قال صدختك على دعواك الايكوار إفراراً منه الأنه أضاف الدعوان إليه، والدصوى قد يكون حقّات وقاله يكون باطلاء فلا يكون إقراراً بالشك والاحدال، فأما احق لايكون باطلاء إلا أنه ضد الباض، جيجس إفراراً.

۱۷۸۰ وإداد عي دارا في بدي رحل، واصطلحا على أو سكتها صاحب اليد سنة، له بدفعه ولي الدعى حز، وكلما لو اصطلحه على أو بسكتها الدعى سنة، ثم يدفعها إلى صاحب البدحار.

١٧٨٠٧ - ولو افعل فيغُ على وصوء واصطلحنا ملى دار على أن يسكنها الذي

عليه الدين، ثم يستمها إلى المدعى لا يجبوز، وكملك إذا الزعي دينًا على رجار، ثم صالحه منها على أن يحدم العبيد المدعى عليه سية ، كان فاستداء الآن في مسألة الدين الصلح وقع على خلاف جنس الحق، فيعتبر بيمًا من كل وحم، والبيع مِذَا الشرط باهلل.

أما مي مسألة الدار ، الصلح وقع على جسر الحن من كل رحه ، فيعتمر استيفاء المعض وإبراه هز البعص، وكان حانزًا بهذا الاعتبار.

١٧٨٠٨ - وإذا ادعى داراً في يدى رحل، فصاحه المدعى عليه على كذا دراعًا مسمى من هذه الدنز المنحي لا يجرز عند أبي حنيفة ؛ لأن الصالح عليه مجهول؛ لأنهما دكرا المصالح عليه بالذرعان، والشيء لا يصير معلومًا بذكر الذرعان عبد أبي حيفة، كما في البيع. حتى لو عشره أفرع من دار لا يجوز عند أبي حنيفة

وقد ذكرنا أناجهالة المصالح عليه في موضع يحتاج فيه إلى السليم، والتسلم بمع جوار الصلح، وعلى قولهما يجوز الصلح؛ لأن الصالح عليه معلوم؛ لأن تذكر الفرعان يحصل العلم عندهما حتى لوادع عشرة أدرع من دار بجوز عندهما .

هكفًا ذكر المُسألَة في كتناب الصلح، وذكر في اكتناب الخيل: أناهذ الصلح حائز عندالكار مخلاف ما إدا صاحه على عشرة أدرع من دار أخرى، حمث لا مجوز عند أبي حيفة، ويعص مشايخنا ربفوا روية كتاب الحيل، وقالوا: الصحيح أن هذا الصلح لا يصح على قول لأبي حيفة، كما ذكر في كتاب الصلح.

ومن المشابخ من صحح روامة كتاب الحيل عاوقان: ما ذكر في كتاب الصلح على قول أبي حيفة جوات القياس، وما ذكر في أكتاب الحيل حوام الاستحسان، وسباتي وحه''' الاستحماد في كناب الحبل - إذا شاء الله تعالى-

ورناصالحه اللدعي عليه على تصبب مرادار أحران هي للمدحي عليده فهداوها لو اشتري من أحر نصيبًا له من دار سواه.

١٧٨٠٩ - ولو أنار حلا انستري داراً ، والخدما مستجداً ، نم ادعي رحل فيهما دعوي، وصالحه الذي بتي السجد أو الذين السجديين أطهرهم، فإن الصلح جائزة

(١) وفي الأصل. جواب الاستحماد

لأن من زصير الدعلي أنه نبه يصبر المستجدد؛ لأنه مدكه وتم يزيا أمن يد ألذي السفواء فيا صنع ، فصدر الدعوى بعد الحاذ، مستحداً ، والدعوى قبل ذلك سواء ، وقبل الحالة المستحديو وقع الدعوى على ما يراك وصاحله المدتوى أو غيره أليس أحبجور الصلح ، كما هيا .

۱۷۸۸ - قال، وإذا كالت دراً في بدى ثلاثة نفر، في يدى كن واحد منهم منزل وساحته على حالية، تحتيم مازل وساحته على حالية، تحتيم ما في بدى قلالة نفضي لكن واحد منهم في بدى والساحة بيهم أنلائاً، فود اصطلحوا على غير ذلك قبل أن يعقى بيسم أنلائاً، فود اصطلحوا على غير ربعها، ولفلان ربعها، قال دلك حائزاً الألادكن واحد منهم استوفى بعض حقه، ولرك ربعها، ولفلان ربعها، قال دلك حائزاً الألادكن واحد منهم استوفى بعض حقه، ولرك ربعها، ولا كل واحد منهم الربع، دفر المدينة ولرك ولا كل واحد منهم بعض حقه، ولرك ولا كل واحد منهم الربع، دفر المدينة ولي كل واحد منهم بعض حقه، ولرك ولا عدد منهم بعض حقه، ولرك ولا عدد منهم بعض حقه، ولرك المنعم، ولا كل واحد منهم بعض حقه، ولرك ولا عدد منهم بعض حقه، ولرك ولا عدد منهم بعض حقه، ولرك المنعم، ولا كل واحد منهم بعض حقه، ولرك المنعم، ولا كل واحد منهم بعض حقه، ولرك ولا عدد منهم بعض حقه، ولرك ولا عدد منهم بعض حقه، ولا كل ولا عدد منهم بعض حقه، ولا كل ولا عدد منهم بعض حقه، ولرك ولا عدد منهم بعض حقه، ولا كل ولا كل عدد ولا كل عدد ولا كل ولا عدد منهم بعض حقه، ولا كل ولا عدد ولا كل ولا كل عدد ولا كل عدد ولا كل عدد ولا كل ولا كل عدد ولا كل عدد ولا كل ولا كل عدد ولا كل ولا كل كل عدد ولا كل

قال: وإن شرط أحدثم للصده الذيل الذي في يلده و يصح الخزل الذي في يلده مياحيد، فهو حائز، سواء شوط هذا الذي شرط له مدت الساحة، أو شرط الذي شرط له الربع، والله وإذا كانت الذار في بذي رجاول، واستشمعاً فيها، وكان واحد مهمه بدعيها، وإنه وقصي بيهما بصفت فضا، ترك، فون اصطلحا فيها قبل الفصاء على أن الأحد مما التنبي، وقلام الذات، كان ديت جهزاً الآل قل واحد منهما استوعى بعض حقد، ويوك المعفى من الرجه الذي ذكر ل

عال: وإذا اختصم الرحات في حائفه فاصطلحا على أن يهدما ما وكان معرفاه وعلى الديبيانه ، على أن لأحدهما تك واللاخر فك در وعالي أن التعقه عليهما على المر دلك، وعلى الايحملا عليه من الجلوع فلد ذلك، فهر حائر .

أسا الصلح على النب والشبن جنائر ، لأن العراج إعلوهم أدلاقًا على احرائط السائم قسل لهندم، لا على ما يبنيان من حيائظ، ولو جهرن، احدهما أأنه متى وقع الصلح على مريبيان من خالط به ارائههم كان المسلح ناملا ؛ لأنه يكرز اصلحا مصالًا إلى عن ميدوم سيوحد، وإصافة الصلم إلى عين معدوم سيوجد باهل والتانى: أبه قان: والنفقة صليهما أتلائك والمرادمته نفقة الهدم والبنام، وإنى تصبر نفقة الهدم أتلانًا إذ صار الحائط القائم قبل الهدم أثلاثًا بينيما

١٧٨١٦ - وإذا كنان الصلح وافعًا على الحائط القائم قبيل الهندم على التلك والثلثين كان جياناً ١٠ لأن الحيائط السولليناء، ولما تحديه من الأوغر إلى الثوى، فيكون الصلح واقتعًا على أصل الحائط، وهي الأرض، وعلى البناء على أن يكون لأحدهما تمنيه وللآخر التلت فيكون حائزًا؛ لأن الذي شرط له الثلثان، صارباتها سهماً من نصيم من أصل الحالط بسهمين من نصيب الآخر، وهذا جائز.

قالوا: وإعابصطلحان على هذا، وإن كان الحائط بينهما نصفون بالفافهما ؛ لأن نفقة أحدهما قدلا تتسم للنصفء إغا يتسم للثلثء فيصطلحان على مفا لتكون النفقة عبيما أثلاثاء فإذاهو فاتدةهذا الصلح فيعابينهما.

١٧٨١ - قبال: وإذا كبيان بيت في بدي رجل، له سطح، فبيادعي رجل فبيمه ه عوى، فاصطلحه على أن يكون البيت لأحدهم، والسطح للأخر، كان الصلح باطلاه لأن هذا صلح وقع على الهواء مقصودًا، والهواء مقصودًا لا يجوز بيعه، وإجارته، وما لايجوز بيعه، والاإجارته مقصودًا، لا يجوز الصلح عليه مقصودًا كالشرب والسبل، وإنما قلنا: وقع الصلح على الهواء مفصودٌ؛ لأنه وقع الصلح على السطح، والمنظح الله للهواء، فإن السطح همارة عن الجالب الأعلى في اللغة، ومنه يقال انور ساطح أي عالم، والجانب الأعلى للبيت الهواء؟ ولهذا قالوا: لو قال: بعنك المنطح، أو أجرتك السطح لم يصح؛ لأنه باع الهواء، أو أجر الهواء، وإذا كان كذلك، صار تقدير هذا الصلح، كأنه قال: صالحتك على أن يكون البيت لي، والهوا ملك، والوصوح ببذاكان باطلاذ لأن الهواء محردحق ومجرد حقوق بما لا يصح هوضاً في البيوع والإجارة كالشرب والمسبل والممرء فكذلك هناء

وهذا بخلاف ما ذكر قبل هذا إذا صالحه على أن ببيت في سفحه خبهراً جاز الصلح؛ لأن من مشابحتا من قال: لا يجوز الصبح على لبيشرته شهرًا . كما هها لا بجوز الصمح؛ لأنه استآجر الهواء للبنونة، والبينونة على الهواه غير تكن، فهدا الفائل لا يحتاج إلى العرف، ومن حواز إجارة السطح لمبتونة بحناج إلى الفرق. ووجه الفرق له ظاهر ، وهو أن موضوع المسألة نبعة : أنه نو صالح على أن يبيث على من يبيث على أن يبيث على أن يبيث على صفحه شهراً ، فصار السقف ملخوراً الفكر السبتونة ، إن لم يصو مذكوراً باسم السطح الآن السبتونة إعاضحة في نفل الميتونة كان بمنالة ما لو فكر السقف بصاء ونو ذكر نصا بأن قال أجرنك السقح مع السقف لسبب شهراً ، كان حائراً ، ودخل الهواء تحت الاحدرة تبعاً ، فكذا هذا

قاما مي مسألها لم يدكر السقف. لا تعبأ، ولا مقتضى شيء أحره إلى ذكر السطح لاغير، وإنه الله الهواء، عصار الصلح واعدًا على الهواء مقتمودًا.

فياس مسألتنا من تلك المسألة الدفال : أجريك السطح شهراء ولم يغل: النبيت و ولو ذال المكذاء المرحز ، كما كو ذال الجرائك الهواء شهراء وقالس تلك الما ألقامن مسألتنا أن لو ذال الصاختك على السطح مع السقف، ولو قال مكذا، حاز الصبح إن أمكن تسليم لسقف من قير صرورة .

ولوكان عليه بيت أو حجرته فاصطنحا على أن يكون لأحدمها علوه وللآخر ممله النال جائزًا الأنه إذا كان على المطح على البعا براد بالنمو لبيت البني عليه الا الهوام بخلاف فالممكن عليه برت الأنه إلها براديه الهوام فيصير بالعا للهوال وبيع الهواه مقصرة الباطل الآنه من حفوق الملك ولهن بمال فاشره وبيع الحقوق مقصوفاً باطل .

18417 قال: وإذا ادهى رجل بناء دار مى يدى رجل، فصالحه من بناء ها على دراهم مسمات فإن الصلح جائز ؛ لأنه دعى حقًا يجوز الاعتباض عنه، واحتمل أن يكون ما ندعى حقًا، والصلح عن مثل هذه الدعوى حائز، كما نو ادعى رقبة الدار.

وإثنا فد: إنه ادعى حقًا يجور الاعتباض عنه؛ لأنه ادعى البتاء، وإنه عاليجوز الاعتباس عن اللغاء، فإن بيع البداء جائز، واحتمل أن يكون ما ادعى حقّا، فإنه يجور أن يكون البداء له، والعرصة للإخر بأن كان عاصبًا أو مستعبرًا أو مستأخرًا أو مشتوبًا للبناء، والصلح عن مثل هذه الدعاوي جائز مخلاف ما أو ادعى شاة أأ أو عبّ عي عبد، فعسالع عنه فإنه لا يجوز؛ لأنّ ما ادعى لا يحتمل الحقيقة بحال، فإنه لا يحوز أن يكون البد لإنسان والرقية للآخر، والصلع عن مثل هذه الدعوى باطل؛ لأنه عرف كفيه يبقين.

و كذلك لو ادعى نصف الباء له و الصف لغيره بأن كانا غاصبين فينباء قال: ولو ادعى الماء وجلال ورئاء عن آييهما، فصالحه أحدهما من نصبه، وهو منكو، فإنه يجوز- لأنه لو باع نصبيه ما "ك كان جشراً، فكذا إذا صالح، ولا يكون للآخر حق الشركة.

كما تو ادعيا عرصة الدار، فجحد المدعى عليه، ثم صالحه أحدهما على دراهم مسماد، لا يكون لنساكت أن بمسارك، لا على رواية ابن ومستم عن أبي يوسف، وكذلك هذا.

۱۷۸۱ - وإذا ادعى رجل داراً في يدي رجل، قصال الذعى عليه على مكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز عذا الصلح حلى ما بيناً قبل هذا، ثم إن المدعى صالح مع الذعى عليه من سكتى البيت ، الذي وقع الصلح أبيه على دراهم مساق، يحوز هكذا.

ذكر في الكناف من غير ذكر خلاف، وهذا لا يشكل على قول أبي يوسف، الأن على قوله . لو لا أحر من المدعى عنيه جاز ، لما يأتي بيانه في موضعه، فإذا مسالح معه يحوز أيضًا، وإنما يشكل على قول محمد؛ لأن عنده فو أجر من المدعى عليه، لا يجوز الصلح ؛ لأنه مستأجر أحر من المؤاجر ، فينيني أن لا يحوز الصلح معه أيضًا؛ لأن المستأجر مني صالح عن المنفعة مع المؤجر لا يحور ، كما لا تجوز الإجارة

حكى عن الفقيم أبي إستحاق الحافظ: أنه قبال: لو كانت هذه المسألة منفعة ، لكانت أقوى دليل لأبي يوسف أن الصلح على السكني ليس بإجرة من كل وجه ، وكان بحمل مسألة الصلح على الخلاف ، وكان يستوي بين الصلح والإجارة .

- ١٧٨٦ - قال؛ وقو أن رجلين في يد كل واحد منهجا دار، فادعى كن واحد

<sup>(</sup>۱) ونيم وف بدهاة

<sup>(</sup>٢) وفي الأصل. ثو باع نصيبه منه رهو منكر كان جائزًا.

منهما في دار صاحبه حفاء فاصطبحاً من ذلك على أن يسكن كل واحد منهما في دار مماحيه سنة جاز الأن هذا صلح رقع عن محهول مني معلوم، فيكون جازاً ، ويكون هذا صلحاً من الرقبية على السكني الأن الحق إنما يطنق على الرقبية ، وفهدا قال في كتاب الإقرار: [10 أقر إنسان محق في داره، ثم قال: عنيت به السكني، أو بصادف، وينزمه أن يين شيئاً من رقبة الغال.

المداة على أن يزيده الاحر حطف الرجل داراً في يدى رحل، فصافحه مها على دراهم مسماة على أن يزيده الاحر حطف الوار هذه السالة على وجهين، إما أن وقع العبلج على أن يترك الندعي الدار على الملاعي عليه، أو رقع الصلح على أن يكون الذار على الملاعي عليه، أو رقع الصلح على أن يكون الذارهم والكر من من المدعى عليه، أو رقع الصلح على أن يكون الذورهم والكر من عند المدعى عليه، أو كان الكو من عند المدعى عليه، وكان الكر من عند المدعى، عليه، وكان المدعى عليه، وكان المدعى عليه، وكان المدعى عليه، وكان المداهم والكر من عند المدعى عليه، ول كان المكر الموقع على معلوم، وقد خلا على شرط فاسد، وكان جائزاً وإلى لم يكو بعنه، وكان في الذمة إذ كان الكر موصوف بأنه المدعى بلك شيئة واحداً وموائداً إلى المحالمة جائزاً أيضاً سواء قان الكر حالاً أو مؤجلاً الأو مؤجلاً الكر، المدعى بلك شيئة واحداً ومؤ المدارية والمداهم والذائب من الكر بعض الداريا المالكر، من وجيت في الدمة، وقد قريل بعيم المداهم والذائب من الكون موصوفاً، معلومًا، مني أبس عند خشرى، حالة الذاب موصوفاً، معلومًا، مني أبس عند خشرى، حالة الذاب موصوفاً، معلومًا، وإن الم يكن الكر على الموصوف المناهم والذائب بعد أن يكون موصوفاً، معلومًا، مني أبس عند خشرى، حالة الذاب وحوفاً، كان الصلح في جميع الدار بخلاً.

أما فيسا بحص الكو من الدارا فاتأن الكو مجهول ، وجهالة وصف الدين توجب فساد الدفاد ، وأما فيما يتفوض الدراهم ، أما عند أبي حنفة تعلمان إحداهمان أن قبول الدفياد في حصة الكواء وإنه قاسات يصير شوطً لقبول العقد في حصة الدواهم بحكم العاد الصفاة عند أبي حقية ، فيمنذ العقد في الكل على مقعه .

كما لو اشترى عبدين بالعبا درهم، كل واحد منهما بحسسمانة، ثم ظهر أذ

والقانية . أن المدراهم إن كان معلوب و قدا يقابل الدار من الدراهم محهول، إذ كان غير موصوف، الأمه لا بدري أن ما يحص الدراهم بصف الدار أو لنشها، وبيان ذلك وهو أن الكر إداكيان غير موصوف، الإبدري كيف بغسم الدار عبي الدراهم، وعلى الكرا؟

فإن كان الكر جيدً ، وقيمته مثل الدراهم ، يكون بإزاء الدراهم نصف الشار ، وإن كان ردينًا ، وقيمته على الثلث من الدراهم ، يكون بإزاء الدراهم للت الدار ، فيعنبر ما وقع عنه الصلح من الدار مجهولا ، وإنه جهالة توقعهما في منازعة أمانعة أن من التسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم وتنهم بينهما منزعة مانعة من التسليم والتسلم ومش هذه الجهالة توجب فسنداليس.

وعندهما يفسد الصلح محصة النراهم للعنة الأخيرة، وهي جهالة ما وقع الصلح عنده وكان الجواب فيه كالجواب فيمن الشرى عبدين بالف درهم، ولم يسم نمن كل واحد سهما، أم ظهر أن احتصا كان حراء كان الميع في القرآ باسلاً عندهم جميعاً، عند أبي حنيفة لعلين، وعبدهما لعنة واحدة، وهي جهالة الثمن، كذلك هها.

هقا الذي ذكرنا كله إن كان الكر والدراهم من عند المدعى، فأم إدا كان الكر من عند المدعى والدراهم من عند المدعى عليه ، إن كان الكو بحيثه كان الصلح جنائزاً في فكل الأن المدعى عليه إنه بدل الدراهم بإراء الدار والكو ، فيكون يعض الدراهم بإزاء لكر ، ومعصه بإزاء الدار ، فسما يقابل الكر من الدراهم يكون الكو هبيسمًا ، وإنه عين معلوم ، فكان جائزًا .

وإن كال بفير عينه في الذمة: إن كان موضوفًا، ووجد في ذلك حميع شرائط المسدوالاتفاق، مان كان الكر مؤجلا، وبين مكان الإماء وبين حصة الكر من العراهم،

<sup>(1)</sup> بالطامر الأصل أتيت من فعال

كان أقصلت في الكل حائرا، إذا عجل الدراهم كالها في مجلس الصلح، أو ما يحص الكن أقصلت في الكل حيث المحص الكل الكر والأن الكر مبيع والكن منه قويل بالدراهم بعنس الكيل مبيعًا، والمبيع في الذمة لا يتبت إلا مندًا، فمنى وجد عبرانط السلم بالاتفاق حاز الصلح في الكل عندهم جميعًا، إذا وجد قبض حصة أنكر من الدراهم في محلس المقد

وإن تفرقا قبل قبض الدراهم كلها يطل الصلح في حصة الكرة الأنه سلو في حصة الكراء وقد تفرقا قبل فيض وأس المال، والافتراق قبل فيض وأس المال يوحب فساد المبلم، وسا بحص الدار بكون فيناً، وقبض الشمن في المبع<sup>67</sup> في مجلس المقد فيس بشوط فلجوار

لم فسياد المقد يحصم السفر لا يوجب فساد العقد فيما يخص الدراهم عندهم جميعًا ؛ لأن العقد وقع في الابتداء حائزًا عي الكل .

ألا ترى أنه لو عمل حصة السلم جاز، وإنما يضد من مد بسبب الافتراق من غير فض وأمن مال السلم، فيكون الفساه تابنا بأمر عارض بعد ما وقع أصل الصنفة حائزة، ومن هذا الفساء لا يشيع في الكل عدهم حميت، وإن لم يوجد في الكل جميم شرائط السلم بالاتفاق بآد نم يبين مكال الإيفاء، أو لم يبين حصة الكر من اللزاهم، فعلى قول أي حييقة ؛ مفسيد الصفح في الكل ؛ لأن الصفح محصة الكروقع فاسداً من الانتداء، وقد صار وتك شرطًا لقيول العقد في حصة الدار بحكم انجاد الصفقة "عد أبي حتيفة، وهذا يوجب الفساد، عجل الداراهم إلا لم

وعندهما إن عجل وأمر المثال، جاز العقد في الكل، الأنبيان مكان الإيفاء فيما له حيمل ومؤدة، وإعلام وأس المال إن كان وأمر المثال مقداراً ليس بشرط الجواز السدم عندهما، وإدائم يعجل الدراهم فسد الصلح يحصه الكر لا غير الان العقد وقع في الكل جائزاً عددهما، وإلى فسد في البعص بسبب عدم القبض قبل الاعتراق، وهدا لا يوجب فساد المقدفي الكل.

<sup>(</sup>١) هكدا في طاء وكان في الأصل رف: النبيع.

<sup>(</sup>٣) هكا (في الأصل، وكان في موطر: الصفغة.

- ٢٥٧ - ﴿ الفصر ٥: بيان ما يجور من الصلح

وإدالم يعمرات الأحارفي الكرافإته يفسد حصة الكرامن الدراهم عندهم جميعًا؟ لأنه سلم، ولم يصرب فيه أجل، و لأجل شرط طِوار السلم عندهم جميعًا.

وهل يفسد العفد نسما يعجهن الدراك فالمبألة على الاحتلاف على قرنهما، يجوز إذاكان الكراء وصاوأناه لأن الفساط للصلح فياما بخص الدار عندهما جهالة ما وقع الصلح عليه، وإنه معلوم متى كان انكر موصوفًا.

وعلى قول أبي حبقة: إن كاناما وقع الصلح عليه محصة الدار معمومًا إلا أن قمول السلم، وإنه فاسد صبار شرطًا في حصة الدار يحكم اتحاد الصغة، وإنه شرط فاسداء فأوجب فسادحناج قيما بخص الداران

وإن كان الكرامي عند المدعى عليه، والعواهم من عبد المدعى، إن كان الكرابعيثه جاز الصلح في الكل، وإن كان موصوفً في الذَّمة، فالجواب فيه على التفصيل الذي دكونا فيمم إذا كان لكر من عبد المدعى، والدراهم من عبد المدعى عليه؛ لأن المعنى عابو مقل شيئًا واحتبًا . وهو الكر وإراه الفراهم والساو ، فيقسم الكر عليهما ، فما أصاب الدراهم يكون الكر مبيمًا، والمبيع في الذمة لا يتبت إلا بشرائط السلم، فيكون الجواب فيه على التقصيل الذي ذكرنا في القصل الأول.

خذا الذي ذكرنا كله إذًا وقع المصلم على أنا يترك المدعى دعواه في الدار ، فأما إذا وقع الصلح على أن يأخذ المدعى الداتر من المدعى عديه، والمسألة محالها، فلا يخلو من للانة أوجه على نهمو ما دكون.

أسا إذا كيان الكر والدواهيو من هند المدعى، والكر من عند للدعى والدواهم من عند المذعى عبيسه ، أو كبال الكر من عند المدعى عبيسه ، والدراهم من عند المدعى ، غَاجُوابِ في الوجوِ ، كنها في هذا العصل كالجواب في الفصول الأول، ويعرف إذا تأملته.

تُم هذا الذي ذكرنا إذا كان الأجل مصروبًا في حميع الكر، فأما إذا كان مضروبًا في البعض، إن كان المؤجل من الكو قام السلم، جاز الصلح في الكل، ويصوف الأجل من الكر إلى الدراهم، والحالة إلى ما يخص الدر حنبالاً ؛ لجواز العقد، كما لو ماج كر حنطف وكو شعير لثلاثة أكرار حنطف وثلاثة أكرار شعيرا

ثم عطف محتمد رحمه الله على مساكة الكر الخيوان، يربد به هو أنه إذا صباخه

المدعى علمه من الدار على حيوان بعينه على أن يريده المدعى كو حنطه جيدة في إلليمان والمربكن مزجلاء قاللا لايجوزه وجعل الحواب فيه كالجواب فيما إذا صالحه المدعي عبه على دراهم على أن يزيده الذعل كر حنطة حيده، وقال: لا يحوز الصلح، يحب أفا يجوره وإلا لتريكن الكر بعينه بعد أنا يكون موصوفاء لأن المدعى عليه بفال شبين واحتأله وهو الحيوان بإزاء الدار والكراء فتكون بعض الحيوان بإراء الدارء وبعضه بإزاد المكراء فيكون جميع الكر تمثًّا؛ لأن المكيل في الذمة مني فوط بغير الدراهم والنتائير من الأعران يضير تعماء والشواء شعن ليس علقه جالزاء معدال يكون انتمن موصيوفاء سواه كان حالاً أو مزجلًا ، بحلًا هـ ما لو كان صالحه اللاعي عليه على دراهم على أن بزيده اللدعي كراحنطة جيدف فإنه لا يحوزاء لأن ما مدل اللدعي عليه من الدراهم يكوان معضه بإذاه الكراء والمكيل متي قومل بالدراهم أو الدمانير فإنه بعشر مبيعًا، لا تُعمَّا، والبَّيع في الذمة لاشت الاسلمار

فعاذكر محمد رحمه تقدمن الحواب في الكتاب يستفيم جوابًا لمسألة الدراهم، عَلَمَا لاَيَسْتَمْوَمُ حَوَايُا مُسَالَةُ الحَبُواكِ، بل احوابِ في مسألة الحيوان أن الصفح يجور مني كالزالكر موهموقاء حالاكان أو مؤخلاء وكال محمد رحمه الله ذكر مسألتين، وأجاب عن حدهما، ولم يحد عن الأخرى، ومحمد كثير ما يفعل هذا في كتبه.

١٧٨١٧ - قالمة وقو كالدلوجل بالإفي غرفة أر كوة فأناهج روء وخاصمه فاعتدى خصومته بلزاهم صالحه عليهار فإن الصلح راطل، سواه كانت الكوة في جناو حاره أو في حدار المدعى عليه . إن كانت الكوة في حدار المدعى عليه . فالصلح ماطل لرجهان. أحدهما: أن الكوة متى كانت بي حدار الدعى عليه، فالجار ظالم في هده الدعوي والخصومة؛ لأنه يوبدأن تبلغ صاحب الكوة عن التصيرف في ملكه، ومن ملع غيره عن التصرف مي سنكه كان طالعًا.

فإذا أحذائل ليترك الدعوي والخصومة، والدعوى والخصومه طلم منه، كال أحذا مالاه لبترك الظلم، ومن أخذ الذل؛ ليترك انظلم كان مرشيهًا.

والثاني، هو أنَّ الحاريزيد أنَّ بيم مع الضوء والربيع، ويبد انصوه والربيع باطل: لابه بمبرلة الهمواء، ويبع الهمواه باطل، فكذلك بع هذا، وإن كمانت الكوة في حمد إ جَارِه، فَأَخِذَ مَا لاَ يُسْرِكُ الْكُوهَ فِي جِدارِه، كَانَ الصَّلْحِ بِاطْلاً، وإِنْ كَانَ مَحَفَّا فِي الدعوى؛ لأنه يُنعد مِن التصرف في ملكه؛ لأنه يبع منه الضور، والربح، ويعهما باطن كيم الهواه.

### نوع أخر في الصلح عن الدين:

19414 - وإذا ادس رجن على وجن ألف دوهم سبوده فصناخه من قلت على ألف دوهم سبوده فصناخه من قلت على ألف دوهم نجبة والنجبة اسم ده هو أجود من السبود، عاعلم أن هذه المسألة على أربعة أوجه : الأولى: أن بكون عليه الف دوهم سبود حاله قصناخه على أنف دوهم نجمة إلى أجل، فإنه لا يجوز ؛ لأن عدم مصارفة إلى أحل الأسما فصد: أن نصير الجودة حقّاً للطالب، وذلك لا يكون إلا معد عقد الصرف والصرف إلى أجل بطل، بخلاف ما إذا نم يكي للنجبة صرف على السبود، فإنه يجود هذا الصلح الأنه إذا المه بكن للنجبة صرف على السبود، فإنه يجود هذا الصلح الأنه إذا المه بكن للنجبة صرف كان هو والسبود على الف دوهم سبود إلى أحل في حيوز ، وإلى جزؤ الماقلة .

الوجه الثاني: إذا كان عليه ألف درهم سود ، وجن، فصاح، على ألف درهم يجبة حالة، جاز إذا لقد النحية في اللجلس؛ الأن هذه مساوفة بدين وجب قبل عقد الصرف، وقد قبض بدله في المحدور.

لوجه الممالك. إذا كان عليه ألف درهم نجبة حالة، فصالحه على للف درهم سود إلى أحل فإنه جائز؛ لأن هذا من صاحب الدين إبراء عن الحود، وتأجيل للباقي، وكن وقال جائز من غير اعتبار عقد الصوف، فدم يكن صرفًا، وكذلك إذ صالح على أقل من ألف دوهم سود حالاً أو مؤحلاً، فهو جائز

الوجه الرابع: إذا كال عليه الك درهم نجية مؤخلاء فصاحاته على ألف درهم منود حالة ، وإنه لا يجوز ؛ لأنه اعتباض عن الأجل، وإذا ادعى رحل على رجل ألف درهم مصاحه منها على عشرة دنالير، لم يحر مقرآ كال أو حاصلًا، إن كان مقرآ؛ فلان مذا صرف بالشبيئة، وإن كال حاحثًا، فلأن هذا العيسج بناء على وعم الشعل، ومن وعماء أن مذا صرف السيئة

وكمثلاً إذا صدح دمية على طعام في الدخل مؤجل أو هير موجل، وتشرق في التسمير، فهو باعل والأل هذا اضراق من من سدن ، وإما غيال له على احر أنف درجم واسته فينال فقط فعال فلك على حسيل درهماً واعتم فدرير إلى أشهراء فهم جائزات لأنا حام بعض حفاء ، وإحد في النافي ، وكدلك ثر ميدخه على حسيسن درهماً فصلة يهيأ برا جار.

قال نميج الإسلام - فأويل المسألة واكان الزير مثل ما عليه في الحووة أو ورباء. العابة المن النمر أجود مما هميم الموجعة والأما اعتماض عن الحودة، لأنه إنما حط المحل لكان الحودة، والاستياص من الحودة باطل.

ولوكان عليه مانة در دم وهند را نها براء فلل حد مها سبي بداة در مو وحشوة دراهم إلى آخل و لا مجوز و لأن شانة بالدادة السلفاء، و الحشرة بر ادالد سر صوف، وإنه يقى دحل فلا يحورا و وإذا نظل حصة العبرات، مطل اسأحيل في المات وإنا الم يكن الشاه مامانه ميادند بال هو تأخيل لعبل الحق و الاراضاحيل على المالة كالدام فداً مسلم أن يسلم له المنسوة دراهم مع المائة و رام يسلم به العشرة قدر هما با فسلم العمرات، فالا يشت

و إذا قيمس عشره در هم قبل أنا ينظر قاء ويقيت أنا المائلة، فهم جعار - لأو العشرة حصة الصرف، وقد وحد قدصها ، والنالة ليسب حصة الصرف قدرك لقيص فرم لا يوجب بطلال العقد.

1984 . وإذا كان لرجل على رحل ألمه فرهم، لا يعترفان ورسها، فيصالحه المطاورة بها، فيصالحه المطاورة بها، فيصالحه المطاورة وقل تلك على تريد أو حيثة، فيهنو حيائزة فيأ فيا فيصاح ويراس وحهن . إن كان المصالح عنه أكثر من مدال الصلح، أو مثله، فيند بن واقه، ومو أن يكول المصالح عنه أقل والرائع بالإدافة المراك والصالح عنه أقل والرائع بالإدافة المراك والصالح المهارة المترى، والصالح بعد بها جناب المدال بالإدافة المراك والصالحة المهارة المترى، والصالح بعدالها حيث لا يتبوزه

لأنه فسلامن وجهين إذا كان عايه كو حلطة، قصالحه على بصحاكر حلطة، وتصف كر شعير بغير عينه إلى أحل لم يجز، والحثلة هليه حالة؛ لأن بصف كر شعير ينصف كو حلطة مبادلة، وكن واحد منهما مكبل، فيحرم السماء، ولم بضرب لذنك أجلا، وكن الشعير فائمًا بعينه، والخلطة معرعها، كان جائزًا.

وكذلك إذا كان الشعر معمر عنه ، وقد قيص في اللجلس جاز ، وكذلك أو كانت الحطة إلى أجل، ونصف كم شعير حالة معير عيشا، فإن تفرق، ودفع إليه الخلطة ، ولم يدفع إلى الذعر ، فالصلح ناسد على حصة الشعير .

ثم ذال: وعليه نصف كر حنطة حالة حصة الشعير، وعليه عنف كو حنطة إلى أحله، وما ذكر من الجنواب لا يستقيم جواباً للمسالة اللي ذكرها والأنه ذكر أن وقع نصف كر حنطة فيفي عليه النصف كر حنطة حصة الشعير ما فسد الصلح في الشعير، وإلى ابتشار مناه جواباً بالمسألة أخرى أنه لم بدفع إنه نصف كر حنطة، ولم يادفع إليه الشعير الشعير الشعير التناسب عند جواباً بالمسألة أخرى أنه لم بدفع إنه نصف كر حنطة، ولم يادفع إليه الشهير التناسب عند التناسب عند

تم قوله: عليه بعض كر حنطة حصة اقتصره والعنف كر حنطة مؤجلة لا ستغلم جوابًا لهذه الشائمة لأنه قالم يسلم له لشمير لا يسلم له الأخرى، كما كانت، وإعايستقيم قوله: وعليه معنف كر حنطة مؤجلة حوابًا بالسألة الأخرى، وهو أن الكر الذي كان عليه كان مؤجلة: وقد مساحله على نصف كر حنطة، وجهف كر شعير حالة نغير عينها، وقد يا فع الشعير حتى تفرقا، وأم يادفع إليه اغتطة، وهير هذه الصوره عليه نصف كر حنطة مؤجلة، ولم يدكر الجواب في حصة الشعير، وفي حسة الشمير كذات اجواد، يكون عايه نصف كر حنطة مؤجلة والم يدكر الجواب في حصة الشمير، وفي حاد الأمر الشمير كذات الجواد، يكون عايه نصف كر حنطة مؤجلة الأم المسلح عاد الأمر

 ۱۷۸۳ - وإداكات برجل على وجل العد درهم إلى أجل فصالحه من دلك بس حل الأحل على خصيصانة حالة لا يحوز و لأبر هذا اعتياض عن الأحل، وإذ ادعى رجل على رجل ألف درهم، فأقر بها أو أنكر ، فصاطمه من دلك على مانة دوهم إلى شهر ، وإن لم يعطه إلى شهر صائني درهم، فإن هذا لا يجوز .

١٧٨٣٠ - وإداادعي رحل على وجلين ألف درهم دين، هما لحه على مانة دينار

إلى أحل لايحبور، مسواء وقع الصبح عن بقوار أو عن إنكار، وكذلك لو ساخ، على طعام في الدمة إلى أجل أو إلى عبر أجل، هابه لا يعور، لأن المكين منى قوبل بالدراهم يعتبر مبيئًا، والدم لايتبت في الدمة لا سلعاء فهذا سنم رأس ماله دين، فلا يجوار

# الفصل المسادس فيسا يشترط فيه قبض بدل الصلح في الجلس وفيسا لابشترط في الصلح الذي يبطل بعد صحته

19447 - وإذا وقع الصلح من دعوى الدارعلى دراهم، وافترقا قبل قبض بدل الصلح، لا اخترقا قبل قبض بدل الصلح، لا يشتقش الصلح، لا أن الصلح إذا وقع عن إقرار، فهذا افتراق عن عين بدين بزعمها، وكذلك إذا وقع عن إنكار بزعم المدعى، وقى زعم المدعى عليه مذا دفع المال لإسقاط اليمن عارضة يتعقد على الإسقاط ليس يشرط، كما في المجلس معارضة يتعقد على الإسقاط ليس يشرط، كما في المخلو والعنل على مال.

19/APT - وإذا وقع الصلح من القراهم التي في الذمة على دنانير، أو من النائير التي في الذمة على دنانير، أو من النائير التي في الذمة على دراهم، فهالما صرف حتى يشترط قبض بدل الصلح في المجلس، وإدا وقع الصلح من الدواهم التي في الذمة على دنائير أقل منها، فهذا ليس بصوف حتى لا الصلح من الدنائير التي هي في الذمة على دنائير أقل منها، فهذا ليس بصوف حتى لا يشترط فيض البلك في المجلس.

عالاً صلى أن الصنح إذا وقع على خلاف جنس الحق يعتبر مبادلة ، وإذا وقع على جنس الحق يعتبر استيفاء للبحض وإسقاطًا للباقي .

رإذا صالح على المانة الدراهم التي في الذمة على منشرة إلى أجل يجوز ، وهذا حط عن بعض الحق وتأجيل للباقي .

۱۷۸۲۶ - وإذا كان ترجل على رجل أنف دوهم من قرض أو من عصب، وهي من غلة الكوفة فصالحه منها على خمسماته دوهم نجية ، كان أبو يوسف رحمه اقه يقول أولا : إن تقد النجية في المحلس، فإنه يجوز الصلح، وإن لم ينفد، فالصلح باطل، ويكون البراءة عن خمسمانة صحيحة حتى يكون لصاحب اللين على المديون خمسمانة دوهم عليه لا غير، ثم رجع عن هذا، وقال : لا يجوز الصدح، نقد أو لم يتقد، ويكون الصناحت الدبن علي المديدة ألف درهم عدق وهو قول محمد وحمدته

وحه العول الأول إن هذا للسلح مصاوفة من رحة من حيث البسا فسدا أن تصدر العودة حدًّا لصاحب الدي بعد ما لم يكل حدًّ الاصطاوف إذ لا تتعون أن عمير الحودة حدًّ له عد ما لم يكل حدً له إلا ياعتبار الصاوفة، ومن حيث إن الصلح وقع على جسل الحق، والحودة في مال الرياداة لا الاعتبار ما لل بقايلية بجسمه ليس تصاوفة . حي هو إيراء فن حسيدة لا كافير

الدولة الراحد الحد على حديث القدار هم عديد الصبح مد ذكر بالأن هذه الصبار فقا من واحده وأديس تصدر فقاء ن وجده عثمان السي حيث إليها فصدار فقا بالشواد فيصل النحط في المحلس والرمل حيث وبها أديدت إعماره على وجدرك ف الإبراء على خالسمانة مراجوجات وإن يغذلك العصارفات كاما أو صنافه على خالسد بأنة علة ، ولم يتمد أحد سيسانة في الطويد الإكاراء في مصداً من منطقة في الطويد الكوار الاداء فسحمان فكذك مقاد .

وجه قراة الثاني، وهو قول محسد، إن هذه مفسارقة الأنهما قصدا ال تقيير بالوادة حقّا للمدعى مدال لويكن، وإنهدا شراط أنا يرسم على قوله الاول قائض المحدة في المحشر، وانقلش إنما يجب واعتبار الصارفة، وإنه كانت الضارحة وعدها الما وما أن يقال العاد مدارة م أاب طار وحداد الفائح في أو مسارقة حسسا لله للم بخصيصة تحدة المدرط أن يكون تربيًا عن حسيمانة أخرى غلقه وأنى فلك ما عشر، فهد باطل، وإذا يصل المسلح فدار واحداد معلمه عنداته ولي عدم كان له عايمه ألف دا هي غلقه وكذا مدا.

واقد ما فالله أنها مصارفة من واحما والبساء عصارفه من وجما قمال هما كالم 15 الك والا المائة م الرامة عن حمامات علقه والاعتم من وحمو فلا تنب البراءة الناسك والاحتمال

 الاسماع حوافا السائوان على رحل كمر حيطة، فيصدا لحد عن دلك على عدشرة درحم، قال صفل العشرة فين ال يتموذا حيل و إن تعرف أن يدهن أن يعدمن العديرة بظل ه الأن من عليه الكراسار مستوفد الكر الذي قال عليه بمحترة، والحوال في دلوا، على هذا كلفتين وإن تبقى نصبة دراهم، ويقيب حسة طفرقا، صح السلح في التصف، وعالل من الصف وعالل من الصف، وعالل من الصف وعالل على الصف كما في الصف وطالب الأنه الشري ما سائلي نفس، أو على كم شعير وسط تغير حيث، إدا سلم في المبشر، لأنه الشري ما سائله تنص ليس عده فيجار، وتكور نشاط التسليم في المحلس حتى لا يكون افترة عن دين يدين.

الاعتمال وقا فال الرجل على رحل كر حطة قرض، فصالح من ذلك على كر شعير، وقعه إليه و فوحد اللاعل بالشعر عيبًا، فرده و الدائرة و إن لم يستندا في مجلس الرديطل الصلح عندهم حميعًا، وإن استبدال أخرى في محاس الرد، فكذلك عند أبي حبيقة، وصدعها الصلح على حالا، وعلى هذا الاختلاف كن حمد يبطل بالاغتراف بن غير فيض إذا نقرق، فو رجد بالقوض عياً، ورده كالصرف والسم.

174.70 وحل عصب إبناه فضة ، واستبلكه ، وقضى الفاضى هذه بالقيمة ، نه نفر قاتيل فيص الفاضى هذه بالقيمة ، نه نفر قاتيل فيص القيمة ، نه تعرفا بل القيص ، فالصلح حاص ؛ لأن هذا ليس بصرف ؛ لأن الوجب بالاستبلاك الفيحة ؛ لأنه هي المناه ، والمصداء لتعدير علوكما للمستبلاك بصبير علوكما المستبلاك من أدى الفرسات إلا أن فنك أمر صرورى ؛ لأن عبد أها ، المستبلاك من أدى الفرسات إلا أن فنك أمر صرورى ؛ لأن عبد أها ، المستبلاك من أدى الفرسات إلى واحد، فهذا أمر ضرورى ؛ فلا يعتمر ملكه ؛ كبلا بجنم الدل والبدل والبدل في مدت رجل واحد، فهذا أمر ضرورى، فلا يعتمر معارفة ، فلا يغتمر

1985 - ومنتل ومقل مشاوعة عمل كالدية فلى الحرصة ديال تبسالورية . فصالحه على مائة دينار بخاوية ، وتعرف فالل الفيض قال: ينعل الصلح الأنهما توحان، ويكون معارفة فيتشرط القائل، والصحيح أنه الايشترط القبض والالبطاء الصلح الأن البيد بوروة أجود من البخارية . فصادحه البسلورية حدامه صدقة . وفودة فصاد كأنه مطاعه يعض الراق .

والأذي يؤيد هذا الفنول منا دكرنا فس هذا إذا كان فلرجل طير رجل ألف درهم

<sup>(</sup>۱) ود الأصل سنگ

مجهة ، فصالحه على ألف درهم سود إلى أجل يجوز؛ لأمه إبراء عن صفة الجودة وأجله في الساقي، ولو كمان على القلب يشترط فيض بدل الصبلح بلا خملاف؛ لأن عذه مصارفة؛ لأنهما قصدا أن لا تصير الحودة للطائب بعد أن لم يكن، ولن تصير الحودة للطائب إلا بالبادلة، وقد مر جنس هذا في الفصل المتقدم.

1۷۸۲۹ - ستل نجم الدين النسفي وحمه الله عمن ادعى على وجل ألف دوهم من الدراهم التي لا قضة فيها، وصافحه على مائة درهم غطريقية، ونفرقا قبل القبض، فال : يبطل الصلح، وهذا الجراب مستقيم فيما إذا وقع الدعوى في الدراهم في الذمة، فأما إذا وقع في دراهم معبنة نجوز ؛ لأنه افتراق عن دين بدين .

١٧٩٣٠ - ذكر صحيمة في كتاب الصرف: إذا ادعى رجل على وجل عشرة دراهم، وعشرة دنائير، فصالحه المدعى على عشرة دراهم، وعشرة دنائير، فصالحه المدعى عليه على خمسة فراهم من ذلك كله نقاة أو نسيتة، فهو جائر، الأن الصلح وقع على جنس الحق، الأن الأصل في الأموال الربوية أن يصرف الجنس إلى الجنس إذا لم يكن في ذلك نساد العقد، فيصير مستوفيًا من العشرة المداهم خمسة بريئًا عن الحسة الأخرى، وعن العشرة المنائير، فيجوز سواء كان هذه المنافة كثير من المنائل.

1948 - وإذا ادعى رجل داراً في يدى رجل، فصاححه المذعى عليه على عبد، وفيضه فأقام العبد البيئة أنه حر، وقصى القاضى بحريته، بطل الصلح ؛ الأن الحرالا يصلح عوضًا في سائر المعلوضات، فكذا في الصلح، وكذا لو أقام البيئة أنه مدّر، أو مكانب، أو كانت أمة، فأقامت بيئة أنها أم ولد، أو أنها مكانية، أو مديرة قبل القاضى بيئها، وبطل الصلح -والله أحلم-.

## الفصل السابع في الصلح والإبراء على<sup>(11</sup> المشرط

۱۷۸۳۴ - قال . وإدا كان لوجل على رجل ألف درهم دين من تمن بيح إلى أحر. فصالح الطالب على أن أعطاء كالم بلا. وأخر عنه ساءً بعد الأجل، فهمو سائر، وهذا حوال الاستحمان، وكان يجب في الفياس أن لا يحور .

وجه الفياس في دلك، وهو أن هذا اعتباض عن الأجن، فلا يجوز فياسًا على ما لو هنال: ردى عن المال حق أديك في الأجر، والقياس على ما الوجل للعاوضة أن المؤجل ليستجن له الباغي، وإعاقبا: إنه اعتباض هن الأجل: لأن حد المعاوضة أن يستفيد في واحد من المتعاقبين ما لم يكن مستقاداً له قبل ذلك، والطالب استفاد ريادة مصلف قبل المعلى لم يكن أبدًا له قبل ذلك، قبله قبل المسلح لم يكن له مطالبة غير الأحيل، وبلكفالة از داد له مطالبة أخرى قبل الكفيل، وله عي ذلك قائدة، قاله إن تعذر الوصول إلى المنين من حهة الأصبل تصل الله من جهة الكفيل اعتباضاً عن الأجن من هذا الوجود، قلا يحور

وكان مقاعة إنقام لوياع عبداً بشرط أديعطيه كفيلا بالفص، والكفيل حاصر وقبل، فالفياس أن لا يحوز، ولانه شرط في البع زيادة شرط لا يقتضبه البيع، ولأحد فتعاقدين فيه منفعة، فأرحب فساد البيع فياس، فكدا ههنا.

وجه الاستحسان في ذلك أن شرط الكفالة لم يعشر (بادة في الدم استحسانًا) حتى تم بفسد البيع استحسالًا بشرط الكفائة لحاجة الناس إلى استيناق الحقوق بالرهن والكفائة، فإنهم محتاجون إلى استئاق الحقوق بالكفائة والرهن، ولا يحصل الاستيشق لا ينسرط في البيع، فإنه من غير شوط لا يعجر على ذلك، فلم يعتبر المكفائة والرهن زيادة في البيع استحسابًا محاجة الناس إلى سنيناق الحقوف، فكذا ههنا لا نعشر المكفالة

<sup>(</sup>١) وكذا في قدر ف، ركان بي الأصل عن تشرط .

<sup>(</sup>٢) وفي الأصل أرانص إليه . . .

والرهن وبادة استحسانًا لحاحة الناس في استيثاق الحقوق، فإنه من غير تأجيل لا يعطيه الرهن والكفيل، وإذا لم يتمتر ط الكفالة والرهن زيادة استحسانًا، صار وجود، هذا الشرط والعدم بمنزلة، وكان النبرع حاصلا من جانب واحد، فكان حائزًا استحسانًا.

مخلاف ما قو قبل: زدس من الأجل حتى أزيدك في المال، أو حط الطالب يعض الدين المؤجل حتى يعجل الباقى \* لأنه ليس فيه استيقاق، الحق حتى يسفط اعتبار الزيادة من أحد الجامين، فوجب اعتبار الزيادة من الجانين جميعًا، فصار معاوضه، وهها منقط اعتبار الزيادة من أحد الجانين ضرورة حاجة الناس إلى استيفاق احقوق، فلم يكن معاوضة، بل كان تبرعًا من أحد الجانين، وكان جانيًا.

وكذلك لو كناد معه كفيل، فصالحه على أن يبرئ هذا لكفيل، وعلى أن يدخل معه رجلا أحر مى الكفالة، وعلى أن أعر عه بعد الأجل شهراً سماه، فهو جائز، لأنه لما أبر الكفيل الأول عن الكفالة صار مسألتنا كرجل له دين مؤجل على أخر، ليس به كفيل، وزادله العالم في الأجل على أن يعطيه كفيلا، وفو كان كذلك كان جائزاً، فكذا ههنا.

ولو صالحه على أن يعجل له نصف الله على أن يؤخر عنه ما يقى سنه بعد الأحل كان هاسدًا، فان شيخ الإسلام: الأصل في هذه المسألة، وفيما بساكلها هو أن الطالب منى أحَل دينًا؛ ليعجل ديدً له تعجيله، كان ذلك جائزًا، وإذا أجَل دينًا ليعجل ما ليس له تعجيله من الدين كان ينطلا

وهذا الأندمتي أجل دينًا ليتعجل ما ليس له تعجيله من الدين لم يكن اعتباصاً من الأجل، بل كان تبرعًا في الأجل من جاب، لا معلوضة والأن حد المعاوضة أن يستقيد كل واحد منهما ما لم يكن مستفادًا ك قبل ذلك، والمطلوب ههه إن استفاد الأجل، فالطالب لم يستفد بإزاءه شيرًا الأن الطالبة بما شرط تعجاه كانت ثابتة أه قبل التأجيل، وكان منبوعًا بالأحل، وكان جائزًا.

فأما (د أجل ليتعجل ما ليس له تعجيله كان معاوضة ؛ لأن المطلوب استفاد أجلا ، والعلالي استفاد المطالبة عا تعجل، ولم تكن المطالبة ثابتة له قبل دلك، وكان اعتباضًا عن الأجل، وكان بالعلا إذا تبت هذا، فتقول: هي مسألت أجل دياً لينتسجل ما ليس له تعجيله، وكان اهتباصاً عن الأجل، وكان باطلا، ولو أخر عنه الطالب منه بعد الأجل من عيو صلح كان دلك جائزًا؛ لأن التيوم حصل من أحد الجانبين، وكان حائزًا.

1947° قال في أخضاح الصغير ": في وجل له على وجل القدوهم، عقال: الفق لي غنا منها خسسساتة ، قال: هو يرئ عن الفق لي غنا منها خسسساتة ، قال: هو يرئ عن الخسسانة ، قال: هو يرئ عن الخسسانة ، قال قم ينخع الخسسانة على عادت الألف عند أبي حيفة ومحمد رحمهما الله، وعند أبي يوسف الايمود، وهنا ثلاثة قصول "أحدها. هذا، وإثناني: إذا قال صالحتك عن الألف على خسسانة تدفعها إلى غنا على ألك إن لم تدفعها غذا، قالف على حاله، قبل: صح الإيراء، قاذا نقد خمسمانة غداً بقى الإيراء ماضياً، وإن لم يقد بطل الإيراء.

والقالت: إذا قاله: أبرأتك عن خمصطانة من الألف على أن تعطيني الخمسمانة على أن تعطيني الخمسمانة غذاء أو لم ينطيه وذكر هذه السائة في الأصل، ووضعها في الحطء وجعلها على خمسة أوجه، إن قال الحطف منك في الأصل، ووضعها في الحطء وجعلها على خمسة أوجه، إن قال الحطف منك حمسمانة على أن تقديم خمسماتة، ولم يوقت لذلك وفقاء إذا تبر الإعطاء، أو لم يوجد عندهم؛ لأن كلمة على تستعمل لتحلق الإيحاب بالقبل، لا تعليقه بقبل الإعطاء.

للا ترى أن الرجل إذا قال لامرأته: أنت طالق على أن تعطيني ألفًا. صبار الطلاق معلقًا بالقيول، لا بالإعطاء وتعلق البيع بخطر القيول جاز مع ضيق حال البيع فكذا يجوز تعليق البراءة بخطر القيول مع سعة حاله من طريق أولى فإذا وجد القيول فقد وجد الشرط فتنبت البراءة.

بحلاف ما لو قال: حططت عنك خمسمانة إن نقدتني خمسمانة؛ لأن كلمة إن تفكر التعليق الإبحاب والفحل الذي ذكر سعه ، لا تتطيفه بانقبول سابل أنه إذا قال لامرأته: إن أدبت إلى ألفًا فأنت طائق، لا يقع الطلاق ما لم يوجد مها الأداء ، وإذا كانت هذه الكلمة لتعليق الإمجاب بالقمل فقول: تعليق البراءة بخطر الفعل لا يحوز؟ لأنه قابلت من وجه، فلا يصم فعليقه ، كما لا يصمح تعليق البيم الذي هو غليك من كل

وحه بخطر الفعل.

وإلى قال: حططت عنك خمسمات على أن تنقد لى حمسماته اليوج فإن لم نقد لى اليوم فالله على البوم بقى المط اليوم فالمال عليك عنى حاله . فقيل: صبح الخطء وإذا نفد خمسماته في البوم بقي المط ماصبكه وإذا نه ينقد على الله على المراءة بعض أقبول الأنه على المراءة بعض القبول الأنه ذكر كلمة على ، وإنه جائر، ثم على نقص اللهراءة بعدم النقدة وأنه ذكر كلمة الأفي البوم وإنه حائز أيضاً الأن معليق تقص الله يعدم النقد جائز مع ضيق حاله ، حتى إن من ماع من عو حيث بألف على أنه إن لم ينقد الله إلى ثلاثة أيام، والا بيع مبدأ الشرط جائزاً م وإذا لم ينقد النص إلى ثلاثة أيام بطل البيع ، عبد حالة أوفى، ويجهز أن يسقط فلان شهود.

ألا ترى أنه إذا أبرأ غريمه عن الدين سقط الدين، فإنا رده العرب عاد بعد السقوط، الا أنه يتوقف السقوط على وجود القبول، وإغايظهو هذا المصل بما ذكر في النوادر " إذا كمان لوجل على أبيته المريض دين، صقال الابن" با أنت قبد حلطك ساعليث من الدين، فقال الأب" لا أوده". لا يعمل رده؛ لأن الدين قبد سقط بإبراء، وهو بالرد يعيد، فبكون وصية لولد، ولا وصية لوازث.

وإن قال خططت علك خمسمانة على أن تقد لى حمسمانة اليوم، وثم يقل: إن لم تعد لى، فالمال عليك على حاله، فلم ينقد الخمسمانة اليوم، فال أمو حنيمة ومحمد: يبطق الحقة، والمال كله عليه على حاله، وقال أبو يومف. الحظ حائز وجد القد أو لم برجد، فأنو يوسف يقول. هذا حط بغير عوص فلا يبطل الحط، وجد التعد أو لم يوجد قياساً على الفسل الأول.

وإذا قلنا: إنه حط بغير عوض ؛ لأنه لم يذكر للحط عوضًا سوى النقد في الوقت المذكور لا يصبح عوصًا عن الخط ؛ لأنه كنان والجبًا عليه للطالب قبل الصلح بحكم المدينة، وما يكون واحدًا للطالب قبل الصبح لا يصفح عوصًا عن مقه، وإذا لم يستح

<sup>(</sup>١) وفي الأصل غلام .

<sup>(</sup>١٤) مُكَدَّا فِي الأصل، وكان في ظاوف الا أربده.

عوصًا صارة كره والعدم بمترقة، فكان الحط حاصلا يغير عوض، والدليل على أن النقد لا يصبح عوضاً ما قالوا: فيمن باع من الحر عبداً على أنا يتقد الثمن اليوم، أو إلى ثلاثة أبام لا يعتبر التقلاء عوضاً حتى إذا لم يتقد النص في الوقت الذكور لا ينظل النبع؛ لأن العقد كان واجبًا عليه يحكم العقد فلم يصح أن يكون عوضًا عن البيع، كذا هنا.

وهذا بخلاف ما لو قال: إن لم تنقد، فالمان عليك على حاله؛ لأن الحط ما يعفي الغوات الموضىء وإعايطل لوجوه شرط نفداليراءة، فإنه عنل نقض اليراءة بعدم النقد في البوم، وقد وجد، وكنان كالبهم إذا قال إن لم تنقد الشمن إلى ثلاثة أيام، فلا سِم لبناء فأساحهنا فمربعلق النفص بعسم النفده حنى ببطال الحط إفا لم يوجد النقاداني البراءة أو يطل، ﴿ فَمَا يَبِضُ لَقُواتِ الحوضِ ، وتنه يوجد كما في مسألة البيع إذا تُجيضُ: وإذالم تنقد التمنيء علا بيع بيناء وهما قالاة إن هذا حط بعوض، وقد دات العوض فيعه فبيطل احط كما لواحظ بشرط أن يعطبه بالناس هذاأو كفيل فلم بعطه

و(قاطبة إذاهة: حط يعوض ؛ لأنه حظ خسسماته بشرط أن يتعد حمسمانة البوم، ونقد خمصمالة في البوم يصلح عوضًا عن الحف لأن الطالب ينتفع به ١ لأن الإسمان قد يحتاج إلى الماك في يعض الأرقات حاجة ماسة لامر من الأمور فيحط يعض الدين ليتسارع الغريم إلى ويفاء الباقي، وقد قات النقط في البوم.

وما قال أن يرسف: بأن النفذ لا يصح عوصًا عن الخطاء لأن النقد قبل الخطاكات واجبًا فلنا: القد بيل احط يون واجبًا عوضًا عن الداينة وبعد الشرط حمله عوصًا عن الحطاء فيعشو واحبًا مرة أخرى ليصير عوصًا عن الحطاء فيبطل الحط يقواته إذ الثابت مرة يعتبر فابنًا أخرى إذا أفاد، ألا ترى أن من ظاهر من الرأنه مرارًا صح التاني. والثانث، لما كان إليائه مرة أخرى مقيدًا، وهو وجوب الكفارة.

إذا تبت هذا فنظول: المقد وإن كمان واجمًا محكم المُعاينة قبل هذا الصلح إلا أنه يعتبر واجبًا مرة أخرى كأنه نم بكن واحبًا؛ لأمه يفيد إيجابه مرة أخرى حتى يصبر عوصًا عن الحظ فيطل الحظ عوائم، وقيس كالبع.

وذلك لأذ انستراط النقدني البيع نم يصر عوصاً عن شيء لم يكن عوضاً عنه

<sup>(</sup>١) وبي الأصل الشين عوضًا.

المصلى العقداء الأنه مصلى العقد بحديد لقد العلى وزياء سداريم البيع، والمسلوط أرصه بكوت يوزاه تسليم البيع والمستراط المقد هناك لا يتيله بلا سرأعات على الحمداء الايراعي من الشراء عالما لاعتمال محص والود هذا الشراط وعدود تبرالة .

فأما هها النفد كالرواحا فيل الحط بعك الله بنة لا عوضاً عن شيء وبالشوط حمل موضا عن الحطاء فمعتم النفد الحامرة أحرى بحكم الشرطة الأن في اعمد . والحامرة العرى بحكم الشرط رباده المدلم كل النة قال الشرطة النها الفرائية

۱۷۳۱- قال في الأخيل عند، حقه النبائ الإقال على إحل ألف فرهم، فاحله به كفيلا بحد مدائه و نبرط على الكنيل آله إنا لو يراه حمد مدائه أن الا عراء فعلله الأنف قال ، وإنا يه براء الأن الكبل القواليات في الخمد ما القفي الخال، وعن الكف لة بالخمسيدانة الأحيى مع البقية في والى الشهراء واله معلم للناس عنه وعال الكاف الكافر وحلى الكافر وحدًا المال وحدما على حرار.

وقع النظاع علم الموقعات حطف من محمد منه على الدويش وأس الشهر حسيما نقد مود الدويس و الألف عليك على حاله الكان جائز - لانه الكان عبد الله فيم الكفيل مصور معلوب، ومثل هذا الصمح مع العلوب حائز عددهم جوره، الكذامج الكفيل

٥ ١٧٩٣ م وقال في الظهروي: فيعارد كارائر على علي رجز ألف فرهم و فقال على ما تجد الى حكوم من ألف فرهم و فقال على ما تجد الى حمد النقل من الما تجد الى حمد النقل من ما تجد الى الله وقال الما تجد الله المحكوم و الما يعلى المحكوم و المحكوم و المحكوم و المحكوم و المحكوم ال

۱۷۸۴۹ وقتی المتنفی الرحل له علی رحل الله درها حالة معال رسا الدیل. إذا رومان إلی غلاً حبید را داخلسسانه الاحراق درحرة علت سه روای به نادهم إلی عدة حبید الله علائق علی حالیا، فقید جائل.

أفاد الخاكر أبو الفصل حمداله تعالى أهدا الجراب عير مستقبوطي مسائل

الأصوان

۱۳۸۳۱۰ - وعلى التوادر بشير العن أبن حبيدة وحديد الفناء مالي: رامل له على رسال الله درجهم دفعال للمديوان: عنظر في مالله ارأمت برايء عن السافي، فقال، الداعطاء كالله على الاسترماء مهو دريء من السافي ما إن تعرفا فيل الديشر طاك بطل

49,878 - الحسن من رياد عن أبي حقيقة في رجل له على راجل الله درهم وضح حالات في المرافقة على راجل الله درهم وضح حالات في المرافقة المرافقة المرافقة المرافقة على أن المرافقة على أن المرافقة على حالات المرافقة على أن أن المرافقة على حالمة على المرافقة على حالمة على المرافقة على المرافقة على المرافقة على حالمة حالمة على المرافقة على

# القصير الثامن

#### العص النامن في صلح الأب والوصى ومن أشبههما

19479- إذا كان للصبى دار أو عبد، فادعى رحل فيه دعوى، فصالحه أب الصبى عن مال الصبى، فإن كان للمدعى بينة عادلة على ما ادعى جاز الصلح بعد أن يكون بُثل القيمة، أو يأكثر ما يتغاين الناس فيه؛ لأن الصلح متى وقع عن دعوى على الصعير، وللمدعى بينة عادلة على ما ادعى صار الأب مشريًا للصبى ما ادعاء المدعى، والجواب في فصل الشراء أنه إن كان التمز بمثل فيمة المشترى بحيث لا يتغاين الناس في مناه لا يجوز، فكذا في الصلح.

وإغا بدها الآب مشترية للصبى ما ادعاه المدعى، وإن لم يصر الدعى ملكاً للمدعى قبل إفامة البينة، فيعتبر مكان الأخد عالو أخذه المدعى بعد إقامة البينة، في أملة الأب من المدعى للصغير ببغل، والتغريب ما ذكر ناء وإن لم يكن للمدعى بينة أعراء أو كان به ببنة إلا أنها غير عادلة لا يجوز صلح الأب و صواء ذال بدل الصلح مثل فيسنه أو أكثر الأنه لا يكننا أن تجعله مشترياً للعميى الأنه لم يثبت للمدعى لا ملك والا إنكان الأخل، وإذا لم يكن اعتبار معنى الشراء، صدار معرجاً عن ملكه مالا من غير أن حصل له لميناً، فيصير مشرعاً بحال الصبى، والأب لا يملك البرع عال الصبى .

وإن كان شهود الدعى مستورين، لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب، وقد اختلف الملسيح فيه، بعضهم قالوا: لايجوز الصلح، ويعضهم قالوا: يجوز على قول أبي حنيفة بناء على حواز الحكم بظاهر العلالة.

وبعصهم قالوا: إذا كان شهود المدعى مستورين ينبغي للأب أن يصانح المدعى على الشرط.

حدًا إذا صالح من مال الصعير ، فأما إذا صالح الأب مع المدعى من مال نفسه ، فإنه يجوز سواء كان للمدعى بينة أو لم تكن ؛ لأبه حصل متبر طَا بَال على الأجنبي . وللصبي في ذلك منفحة، وموقطع خصوسة اللدعى، وتسرع الآب بماله جنائر على المدعى، وإن لم يحصل للصغير في ذلك منفحة، فلأن يجوز، وقد حصل للصغير منفعة أولى وأحرى.

هذا إذا وقع الدموى على الصغير، وإن وقع النحوى للتبغير مي شيء عا دكو، ثم صالح الأب من حقه على دواهم بالمحدها المسمى من المدعى عليه، فإن كان للمسي بيئة على ما ادعى إن كان ما أخذ الأب من المدعى عليه مثل قيمة ما ادعى للصغير، أو أقل من قيمة ما ادعى للصغير بحيث بتذبن الناس في مثله ، فيإنه لا يجور الأنه منى كان أقل من قيمة ما دعى بحيث لا يتخابن الناس في مثله ، فيإنه لا يجور الأنه منى كان للصني بيئة عادلة بحير بما كان ملكاً له على الحقيقة، والجواب في بيع الأب مال الصنغير عالم نحوما ذكرنا.

وإن لم يكن للصبى ببنة عادلة جاز صلحه؛ لأنه لم يصر بالعًا، كان محصلا له مالا من غير شيء أخرجه عن ملكه، وكان نظرًا للصمير من كل وجه فحاز، والجد حال علم الأب روضيه يمنزلة الأب.

۱۹۸۵ - ولا يجرز صلح الأم، والآخ، والعوعلى الصغير؛ ما ذكرها أذ في الصغير؛ ما ذكرها أذ في الصلح معنى البيع والمشرن، واغاينيت ولاية البيع والمشراء على الصغير، قلا يكون لهم والشراء على الصغير، وتبست لهؤلا، ولاية البيع والمشراء على الصغير، قلا يكون لهم ولاية الصلح على الصغير، بحلاف صلح الجدحية بحوز إذا كان الأب ميناً ولم يوص الآب المعدد ولاية البيع الأب المعدد ولاية البيع واشراء على حقيد، إذا كان الأب ميناً ولم يوص إلى غيره، وكان له الصغح، وإذا كان الأحد حياً أو ميناً وله يقره، وكان المسخح، وإذا كان الأحد حياً أو ميناً وقد أوصى إلى غيره، فليست للجد ولاية البيع والشراء على حقيده، ولا يكون ولاية الصغع.

والآب إذا كان عبدًا، أو مكاناً، والصمى حر لايجور صلحه عليه الآله ليست اللاب منى كان عبدًا ولاية البيع والتبواء على ابنه الصعير، فلا يكون له ولاية الصلح، وكيذلك الآب الكافر إذا كان له ابن مسلم لا يحوز صلحه علمه ؛ لا ذكرت، والكسر العنوم، والجنون جزلة الصغير سواء بلغ مقيدًا، ثم جن، أو بلغ مجنوبًا عندنا. 1998 - وإن كان لنصس دين طي وحل" ، فصاحه أبره على البعض ، وحط عن المعض ، وحط عن المعض ، هل يصح الحفاج إن رجب الدين للصفير لا تبايعة الأب بأن ررت دينًا. أو أنف إلسان ماله حتى ضمى فيمته ، فإنه لا يجوز حطه الأن حط البعض إنما يشت للات محكم المنيابة عن قصمير لا بمحكم معاقدته ، وميابعته حتى يصبر كالمائك في حق المنص ، فيكون عنزلة الواديل بالمعمى ، والواديل بالمبضى لا يجوز حطه عندهم جميمنًا ، فكذا هذا ، وإذ وحب الدين عبابعته تكون فلسألة عني الاختلاف، كمنا في الوكيل يالبيع .

الاستهام على المتعلق مناه المتعلق الأب جنبا إلى صلح الوصي، فقول إن كان الورثة كلهم صغاراً، فصلح الوصي كصلح الأب وقع الشعوي بهم، أو عليهم، وهم حسره على المعلى الأب وقع الشعوي بهم، أو عليهم، وهم حسره على المعلى الأب المعلى في المعلى الأبهر صلحه، سوا، وقع السلح في دعوى عليهم، وهم حصره وصافح عنه المعلى على دعوى عليهم أو باتما في دعوى المعلم مشترياً لهم بأن وقع الصلح في دعوى هليهم، أو باتما بكن ؟ لأنه إما أن يصبر بالصلح مشترياً لهم بأن وقع الصلح في دعوى هليهم، أو باتما مالهم مأذ وقع الصلح في دعوى هليهم، أو باتما بالمهم بأن وقع الصلح في دعوى هليهم، أو باتما بالمهم مأذ وقع الصلح في المعود من غير رصافح سوا، كان عليهم في ذلك ضرر أم لم يكن، فيه لو وهم حضور لا يحوز من غير رصافح سوا، كان عليهم في ذلك ضرر أم لم يكن، فيه لو عقدراً، أو منقودي مائة درهم بعنطار دهب، أو اشترى ما يسدوي قطور فعلى الورثة المعلى المعلم مناه ويكن، كان المعوى على المعمل المهم مناه المعمل المناهم، وإن كانو، عباً على كل حال، بالمعلم، وإن كانو، عباً على كل حال، المعلم،

وإن وقع الصلح في تدعوي لهم إن وقع الصلح في العقار ، فإنه لا ينفذ صلحه عليهم من عبر إجارتهم على كل حال ؛ لانه صار منه معقارهم، وورع الرصي العقار على الكمار، وهم غيب لا يحور على كل حال، فكذا الصلح، وإن وقع المعوى في

<sup>(</sup>١١) وقري الأصار: على أنبه

التصلح مثل فيمة ما ادعى لهم على ذلك بينة، فإنه يجوز صلحه عليهم إذا كان ما أخذ من بدل الصلح مثل فيمة ما ادعى لهم على ذلك بحيث يتذابن الناس في مثله، وإن كان بحيث لا يتذابن الناس في مثله، وإن كان بحيث لا يتذابن الناس في مثله، فإنه لا يجوز، وإن لم يكن لهم بينة يجوز كيم ما كان الأله بالمسلح مبار باتعا منفو لا لهم، وبيع الموصى المتقول على الورثة الكار وهم فيم، جو ذلك عندهم جميعاً إذا قم يكن عليهم في ذلك ضرو، وإن كان في ذلك عليهم ضرو لا يجوز، فكذا الصلح، والمسلم في مثله، ولهم على ذلك بيئة عادلة أو لا يجور العسلم، ولا ضرو عليهم إذا لم تكن لهم بينة عادلة أو كانت لهم بينة عادلة أو الإيجور العسلم، ولا ضياح عليهم إذا لم تكن لهم بينة عادلة أو كانت لهم بيئة عادلة أن ونكن كان شل الصلح، ولا الصلح مثل فيمة ما ادعى لهم أو أقل. بحيث لا يتغين الناس في مثله.

فأما إذا كانت الروقة صغاراً وكباراً ، إنا "كان الكبار حضوراً ، وقد وقع الصلح في الدعوى عليهم، فإنه لا يجور من ذلك حصة لكبار عندهم جميعًا ، وقع وقع الدعوى في العقار أو في المتقول. كانت للمارعي بيئة على دلك ، أو نم يكن، وتجوز حصة الصغار الالمهار عليهم صار مشرياً لهم ما الاعاد المدعى ، وشراء الوصى على الورقة ، وهم كبار وصغار متقولاً كان أو عقاراً لا ينفذ على الكبار عندهم جميعًا كان عليهم في ذلك شررة و لا كان في المبار و عقور نسراء على العبار متقولاً كان قدر و ولا يجوز إذا كان عليهم في ذلك ضررة ولا يجوز إذا كان عليهم في ذلك ضرورة ولا كان الميان عليهم في ذلك ضرورة ولا كان عليهم في ذلك ضرورة ولا كان عليهم في خلاء هذا هنا.

دإن وقع الصلح في الدعوى لهم إن وقع الدعوى في التفرل، فإنه بجوز صلحه على المسئل والكبار إذا لم يكن في ذلك عليهم هرر، ولا يحوز إذا كان في ذلك عليهم ضرر، ولا يحوز إذا كان في ذلك عليهم ضرر، وسواء كانت لهم بينة عادلة على ذلك، أو لم يكن هند أبي حنيمة، وهندهما اليجوز حصة الصغار إذا تم يكن عليهم في ذلك ضرو، فأما حصة الكمار، فإنه لا يجوز حصة الكمار، والصعار من سواء كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن ؟ لأنه صار بالعانصيب الكبار، والصعار من المقول والعقار.

<sup>(</sup>١) ما بين المعقودين لا يوجد في أم أ

<sup>(</sup>٢) وفي الأصل على الصغار

ومن مذهب أبي حنيصة أنه متى ثبت للرصى بيع بعض الشركة كنان له بيع الكل عقارًا كان أو منفولًا إذا لم يكن عليهم في ذلك ضروء فإن كان عليهم في ذلك ضروء فإنه لا يجرره فكذا الصلح، وعلى تولهما: يجرز البيع في حصة الصغار متقولا كان أو عقاراً إذا لم يكن عليهم في ذلك ضروء ولا يجور بيع نصبب الكبار إذا كانوا حضوراً منفولا كان أو عقارًا من غير إحارتهم سواء كان عليهم في ذلك ضور أم لم يكن، فكذا الصلح، وإن كان الكبار غيبًا إن وقع الصلح في الدعوى عليهم، فإنه يجوز بحصة المنخار إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرره ولا يجوز بحصة الكيار كان عليهم في دلك ضرر، أو لم يكن سواه كان للمدعى بينة، أو لم يكن وقع الدعوى في المقار، أو في المنقرل عندهم حبيعاه لما ذكرنان

وإنَّ وقع الصلح في الدعوى لهم، إنَّ وقع الدعوى في المُقول، فإنه يجوز صفحه على الصخار والكبار عندهم" إذا لم يكن في ذلك ضرر ، كانت لهم بينة أو لم تكن ٢ الأنه صارباتها متفولهم الذي ادعاه، وبيم الوصى المفول عليهم جائز إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر في حصة الصعار والكبار عندهم جميعًا إذا كان غيبًا، فكذلك الصلح.

وإن وقع الدعوى في العقار، فإنه يجوز صلحه على الصغار والكبار، في قول أبي حيمة: إذا لم يكن عليهم في ذلك صور، وإن كان علهيم ضرر، فإنه لا يجوز سوا-كان لهم بينة أو لم يكن، وعلى قولهما: يجوزحمنة الصفار إدالم يكن عليهم في ذلك ضرب ولانجوز حصة الكباركان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن عليهم؛ لأنه صار باتمًا لعقارهم، وبيع العقار على الخلاف الذي ذكراء، فكذا الصلح.

١٧٨٤٣ - وحيلج وصي الأم، ووصيي العبر، ووصي الأخ مسترًز صلح وصي الأب إذا حصل في الشروك من جهة العم، والأم، والأخ، ما خلا العشار، وإنا وقع الدعوى لهم؛ لأنَّ بيم ومني فؤلاء فيماكانْ موروتْ هؤلاء جائز فيما خلا العقارة مكذا الصالح، فأما إن كان ملكًا للصغير من جهة قبر هؤلاء، فإنه لا يجوز صلع وصي مؤلاء فيه؛ لأن ببعه فيما كان موروقًا من جهة عبر هؤلاء لا يجوز ، منقولا كان أو عفارا، فكلا الصلح لا يجوز.

١٧٨٤٤ - وفي كتاب الشروط: إمَّا ادعى وجارٍ دعوى في داريتيم، فقبل أنَّ يغيم

البينة على دعواه ليس للوصي أن يصالح، وبعد ما جناه بالبيئة العادلة، وعرف الوصي عدالتهم، نه أن يصالح. قال شمس الأنمة السرخسين وحمه الله حاكيًا عن أستاذه لسس الأثمة الحنواني: إذا علم الوصي أنَّ للدوع إشهودًا عنولًا يشهدون له بذلك، فإغالًا يصالحه الرصى قبل إدَّامة البينة إذا علم أنه أو أثام المدعى البينة ، يرغب في الصلح بعد ذلك، أما إذا علم أنه لا يرغب في الصلح بعد إقامة البيئة لا يأس بأن يصالح قبل إقامة السنة .

وذكر الفاضي الإمام المتسب إلى إسبيجاب في أشرح كتاب الصلح : أن محمدًا وحمه الله ذكر في صلح الوصي " أنه إذا كان للمدعل على دعواء على الصغير بينة، والم يذكر أن السبة تسامت عند القساخس، أو عند الوصى، ولا شك أنها ولا قسامت هند القاضي، فللوصى أن يصالحه، ولو فامت عند الوصى خاصة، فقد تكلم المشايخ فيه، روى عن شداد بن حكيم: أنَّ له أن بصالح و وووى عن خلف بن أبوب. أنه ليس له أن يصائح .

وقائداً: في كتاب الاستحسان: ما يدل على قول خلف، فإنه ذكر فعة: إذا أق رجل عند رجل: أني أخذت من أبيك شيئًا، وقد كان غصب مني ذلك الشيء، فللابن أنْ بِأَحْدَ ذَبِكَ النَّمْ رَهِ مِنْهُ: ولو شَهِدَ عَنْدُهُ شُهُودُهُ أَنْ هِذَا أَخِذُ مِنْ أَبِيك ، كذا لا يجوز لملابور أن يأخذ ذلك منه سالبريقض الغاضري، كذا هذا.

١٧٨٤ - وإذا ادعى وجلَّ على البِّت دينَّاء فصالحه الوصي من مال البِّيم على شيء، فإنه لابجوز إذا لم يكن للمدهي بينة؛ لأنافي هذا الصلح صرر على الورثة ، فإنه أزال مالهم بهذا الصلح من غير أن حصل لهم عوضًا، وكذلك إنْ قضاء بغير صلح من سال البيث لم يجزء وكمانت الورمة بالخيار إن شاؤوا صمنوا الوصيء وإن شاؤوا ضمتوا القتضيء لأن الوصي دفع ماليس له حل دفعه ، والقنضي فيض ماليس له حيّ القبض، فصار ضامتًا، وكان لدورتة الخيار، فإن ضمتوا المفتضى لا يرجع ما ضمن على أحده وين ضمتوا الوصيء فالوصي يرجع على الفنضي سواه كانا ما قبض القنضي قائمًا في بده أو حالكًا؛ لأن الوصى لما فسمن صار ما اقتضى الغنضي ملكًا للموصى بالضمان، والموصى إنما اقتصاه على تقدير أن م افتضاه ملك للميت، فإذا صارحا التنظيل بالكتَّالة بالقينسان. تنام له الرجوع على المنتصلي بالأن حصه في مثل البت لا في عال الوصلي.

وقد عرف العواسد في رسم بالموقع بقبض الوديمة. إذ صدفه المدمع العرصوب. - سلم الوديمة إليه : ثم حصر المودع : وأنكر كان له أن يصمن أبيت ثمام، قان ضمن المودع يرجع علم الرسول إن كان ما تقع فائمًا في بقالر سوال، وإن قان هالكًا لا يوجع

وكان النف إسماعي الأالي الديفوق. إذا احتلف الجواب لاحتلاف الكوضوع، فهماك وضع السالة أن الموقع صداله في كوله رسواه أنه تعج إليه الموديعة، وهها قضاه المالك من عبر أن ذكر إفرار الوصل عديد، فيكون محسولا على أنه فضاه، وهو ساكس، وهذك لوظع إليه الوديعة، وهو مساقت لم يصلفه، ثم ضلس يرجع، وهذلو المواسي الوصلي بالله بن أنه قضاء لا براجع، وإن ضمن العرد لا فرق بنهما.

ومن أصبحاننا من فرق بين السنادين، ورحم القبرق بشهمه إن دمع الوديعة إلى الرسول كان على سبل الإسامة؛ الآماد دمع أو دامة إلى وسول صاحب طال والرديعة في يشار سول صاحب الذن يكون أدامة، وإذا كان قدمن الرساول قبض أمانة، فإذا صبل المودع، وملك مضاحو، بالضاحات لم يكن أنه أن يصاحب، كلما في مودع العاصب، فأما الواسي إذا دفع المال ولى الفنطس على سبل الاقتصاء، وقبض الاقتصاء قبص صبحان، وكان القبضى عنالة فاصب الغاصات، والغاصات الأول إذا صبل، رجع على الغاصات النائل، فكذلك هذا

تم احد الله الله الله على الخريفة الفراصي حسى لا تضمن للورثة إدا علم طالعين للمدعى، بأن أقو البيت مين بديه ، ولم يكن على الإفرار بينه ، صميم من قال: الحياة هي دنك أن تفرز [1] قدر الدين، ويؤدن، فم يقول: التورثة من تراد الليت إلا هذا القدار، فيكون الفون قول، ولكن هذا الإيصاح الان للورثة أن يستحلفوا الوصي أن البيت م، تراد إلا هذا القدر، والعالم يدمع إلى أحد شيئًا من تراكته، ولا يكنه أن يحلف مكذه الإنا بصد كادل.

 <sup>(1)</sup> وكان هي الأصل - أمر إسماعين
 (2) مكفا في الأنسان وجود في طاريقوا

ومنهم من قال: اخبلة في ذلك أن يفرز قدر الدين، ولا يدمع بنفسه إلى الغريم، الكن يضعه في سوضع، شهيحي، العرج، ويأخذه غيم أن يئاوله الوصي، فستى المستجلف أن المنت ما ترك إلا هذا القدر يمكنه أن يحلف، ويعمل " ما ترك ما يجري فيه الميراث إلا عقا القدر، وأنه لم يدفع إلى أحد لمبقَّه قالوان وهكذا الحينة في أنه لا يضمن لغرج أخر يظهر، وهكذا الحيلة في القسمة، حتى لا يضمن أن طهر وارت أخو .

<sup>(</sup>١) وفي الأصل: ومعنى ما ترك عابيبري فيه

## الفصل الناسع عن صلح الوارث وهي إفراد الموصى بقبض الورثة شبيدًا من المال ميرانكاعر الميت

1944 - وإذا ادعى الوارد، قبل وصيهما عند، أو دنا ميو باد مصافح الوصى أحدهما من عبر إفرار، فأواد الأخر أدبر مع على الرحي بحصيته، لم يكن به ذلك و الآد للوحي والاد تتمي الصلح، الأي القصائح مع الآد الوصى تم يتم الكار، والصلح عن يتكار الايكون وفرادا، وإذا به بوحده إفراد عاد عبدا لويكن للاخر أذا يرجع على نوصي بشراء، ونبي تلقى به بصابح أد يقول النوصي بالأداب عبدا الماضة والاحتاج الانتقال المتعارد الاحتاج الاستحال التوصي بالأداب وأحد نساء مبك، أو دن أو القام لمباده عن نصي والأد يقول المسلح عبر يكور حراد والدائم المسلح الإداب المسلح على الأداب على الاحتاج الإداب المسلح على الكار حراد والحراد الإداب المسلح على الكار حراد والدائم على الأداب المسلح على الكار حراد والحراد الإداب الإداب المسلح على الكار حراد والحراد الإداب المسلح على الكار حراد والحراد الإداب المسلح على الكار حراد والحراد المسلح المسلح الكار حراد والحراد المسلح المسلح المسلح الكار عراد والحراد المسلح الكار عراد والحراد الوصى الكار عراد والمال المسلح الكار عراد والحراد المسلح الكار عراد والحراد الكار عراد والمال الكار عراد والمال الكار عراد المسلح الكار المسلح الكار عراد والحراد الكار عراد الكار عراد الكار عراد والمال الكار عراد الكار عراد المالة المال الكار عراد الكار عراد الكار عراد الكار عراد المالية عراد الكار عراد المالية الكارد عراد الكارد الكارد عراد الكارد الكارد

وزد أراد الأح الذي يبريضانج معه الوصى أن يشارك أخاه فيها أخد من الرصى، هل له ذلك ؟ فهما على وحهن أن أم أن يكون ما دعها قائدا في يداكر همي أو مسهدكان فإن كان قائمًا في بدائر همي لا ذكون له أن يشارك احده فيما قيص من الرصى الآن مي وعم الذي لم يصالح أن الصالح بالصلح باع نصيه من العين الدي المليا في يدائر همي، وأحد الشريكين في المين إداماع للصبية لا يكون كلاخر أن يشاركه فيما أخذ من السن،

وإن كانا ما الاصال مستهدئا حق رجت دلك دنيا على الوصي ، وصار مسترك يسهد ، وأراد الأخر أن بشاركه كما به دلك و لابه مطابع عن دين مشترك و أحد فشر بكان منى صائح عن دين وشهرك قال فلاحر أن بناوق، في ذلك و إلا أبه كاد بذل الصبح عرضا و فإن الصالح شجره الأنه استرفي في حبيبه بطري العبلاء وإن فان بالى الصلح دراهم، فكان الدين والامامانة درهم و ودر صافح على خمسان درهما و لا يتحجر الصالح، ولكن يعطيه ربع الدين و ولك خسمة و عسرود و الأنا حذا استنفاء وليس بصلح، وأحد الشويكين في الدين المُسترك إذا استوفى بصف الدين فيانه يعطى الآخر نصف ما قض من غير خبار

فإن كانت الرزة صغاراً وكباراً، فصلح الوصى الكبار من دهواهم، ودهوى الصغار جيما على درهم مسالة، وقسله الكبار، وأنقلوا على الصغار حصله من ذكك، فإنه لا يجوزهني الصغارة لأن الكبار إنما صاخوا عن المسهم وعن الصعار، ولهم ولاية على الضعار، فنعذ الصاح في حصلهم، وتوقف في حصلهم،

تم قال: «اللصخار أن برجعوا تحصيهم على الوصى ، ولم يقل: يرجعول عليه تحصيلهم في دعواهم ، أم يرجعون بحصيهم من يدك المبتح ، والجواب فيه على التصريل : إن يلعواء فأجاز والعقا الصلح رجعوا على الوصى بحثيثهم من يدك الصلح إن ساؤواه الأنهم كالحروء الصلح ظهر أن بدل الصلح كان مستركاً بينهم ، وقد دفع الدحل تصليبهم إلى الكبار ، ويبس للكبار حق القيص ، فيصار الوصى بدفع بصبيب العيفار إلى الكبار ضاماً تصيب لصفار من بدل الصلح .

وإذ ضاحتها الرصى تصييبهم من بنان الصلح كان الموصى أذ يرجع بذلك على الكبار والأنه وقع إلى المرجع بذلك على الكبار والأنه وقع إليه تصييبهم والتصييب الصغاراء وإذا رجموا على الكبارة أنه أن يرجع على الكبارة والكبارة والكبارة الكبارة ال

رؤد ردي الصفح رج موافي المدعوي، وإذا رجعوا في المدعوي كاذ للرصي أنا برجع على الكتاب وبدادتم إليهم من حصيتهم الأنه بقدال ذلك تُندقع عنه خصومة الكتارة والصحار جميعًا، وذا لم ينقطع عنه حصومة الصعار لم يسلم للوصي بعض ما شرط لنفيه بالصاح، وكان به أن يرجع بإذاء ذلك من العلى على الكتار

قال: ثم لا يرجع الكيار على الصعار ، وإن أنفقوا ذلك عليهم الم ذكرنا ١٧٨٤٧ - وإذا كانت العارس ورثة ، وهي في أبديهم جميعًا ادعى وجل فيهما حقاً. ويصطبهم غالب، ويعطبهم حاضره فمبالح الحاصر حدا المدعى، فهذا على رجهين الأول الديكة ن الصاح على إنكاره وإنه لا يخلو إذ وقع الصبح عن حسيع ما ادعاه الذعى ما في يدهدة الصالح، وما في بد أصحابه فهذا الصلح حائر، ويسرأهم وأصحابه عن دعوى تلاحي.

وهذا لأن المسافح فيما في بده مصالح من نفسه ، وفيما في بد أصحامه مطوع ، فانسلح عن غمه مسجيح ، وصلح النظوع أيضاً مسجح ، فيمراً هو وأصحامه عن دعوى المدعى فهاذا والا برجع المصافح على أصحابه بشيء الأنه منبرع في حشهم ، وإن صاحاء عما في ينه لا عبير ، صح الصلح أيضاً ، وكان اللاعي على دعواه فيسا في يد أصحابه .

الوسد التدى: أن يكون الصلح عن إقرار بأن صدق الحاصر في جميع ما ادعى، بعرف لحد، وإند لا تعلق إما إن وقع الصلح عنا في مده ويد أصحابه ، وفي هذا الوحد يحوز الصلح، ويصبح الصالح مشتريًا من الدعى ما في بدت، ويد أصحابه برغسهما ، فإن أمكته أحد ما المشرى عافي بد أصحابه بأن صدقه أصحابه في إفراره المدعى بالأشرى البار المصالح، الأنه سلم له جميع ب الشرى، وإن أبكر أصحابه حق المدعى بالمشرى بالجير إنا شاء فسخ الصلح، ورجع عليه مجميع المدل، إن ثنا أنا بقر إلى أن يتمكن من الاتحديثوغ حجة، هكذ دفر شبخ الإصلاء خواهر زاده

وذكر شامس الأكمة السار حسى من هذه الصورة: أن المصالح يرجع على المدعى بمحتبه شركاء التي قد يسلم له ، ولا يراجع بمحتبة نفسه ، وكذلك لو صالح الحاضو المدعى على أن يصير حقه اله الأنه لما صالحه على أن يصير حقه له ، فقد صار معراكها العام المدعى ، ثم الشترى حميع ذلك الله ، فيكون الجواب فيه قيمنا إذا أقر صوبحاً أن المدعى ملك المدعى ، ثم الشرى حميع ذلك الله ، فيكون الجواب فيه قيمنا إذا أقر صوبحاً أن

ون صالحه الحاضر عما في يده. لا غيره سلم له ما في بده لا عبره ولا خيبر له؟ لأنه المترى ما في يده لا عبره وقد سلم له ذلك لكماله، فلا معنى لإقبات احبار له.

۱۷۸۶۸ - ولو أن رجليل ادهيا دارًا في يعلى رجل وأرضًا، وقبالاً هي مبيرات ورفناها من أبينا، وجحدهم، الرحل، ثم صالح أحدهما من حصته من هذه الدعوى على منانة درعم، فبأراد شهريكه أن يشرك في هذه الخانة لم يكن له ذلك و له ذكرنا أن الصلح معاوضة من وجه، واستيفاء لعين الحق من وجه، فياعتبار أنه استيفاء لعين الحق من وجه، فياعتبار أنه استيفاء لعين الحدام من وجه كان له المشاوكة في مدل الصلح. كاما لو أحد نصف الدار يعينه، وما العدار، والمشركة في بدل الصلح، كما لو ماع بسيبه من الغار، والشركة في بدل الصلح، كما لذلك في شوته، فيلا يثبت بالمشاكة والاحتمال.

ر. وى ان رسيتم صر أمى يوسف. أن للتسريك أن ينسارك المسالح في شال الصلح، وقعب في نظار إلى أن حقهما صار كالتاوي، والمسهلاء يؤكار في البدئا لم يكي تُهم بينة كالساوى، والناوي في حكم الدين، والنين المسترك إذا قالنين البين التي في فقط المناوي في حكم الدين، والنين المسترك إذا قالنين البين التي التي التي بالإنكار في حكم الدين ما قبلوا على أن التياري بالإنكار في حكم الدين ما قبلوا على أن المناصب القصيب، فصالحه الماك من ذلك عنى خسيمانة درهم جاز، وإن عرف قبامها المناصب الأنهان ولو يعتبر كانتاوي، فصير في حكم الدين، ولو يعتبر كانتاوي، فصير في حكم الدين، ولو يعتبر كانتا المراء عن الاعتبال باضنة، ولم صح الصلح علينا أنه في حكم الدين، ولهذا الانجب الدراء والهذا الانجب الراء عرا الكان المنال باضنة، ولم صح الصلح علينا أنه في حكم الدين، ولهذا الانجب الراء عرا الكان المنال بركة، فكذاك هذا.

 يقر ما ادعاد لا تكون كلمدعى أن بأحد مه شيئا، ولو كان صالح أحدهها من حميم معواد على مالة درهم، وضمن دقك، للمدعى عليه شديم نصب صحب، فإذ صاحبه بالحيارين شاء سلم له دلك، فإن صلم خار العملي في شاء أم يسم له دلك، فإن سلم خار العملي في لكل، وكان بدل الصلح في نصبيه أن وران أم يسلم نظل لصلح في نصبيه الذن لم يسلم، وكان المدعى على دعواه في نصبيه. وسلم لمنطل لصف الألق، ولم يذكر في الكتاب: أن الصلح إذا يظل في مصبب غير المسالح، في للمسلح، علم الخيار بين أن تصلى الصلح في نصبه المسلح، وبين أن يفسح الأمه نفرق عليه المسلح، وبين أن يفسح الأمه نفرق عليه المسلح، وبين أن يفسح الأمه نفرق عليه المسلح، حيث لم يسمد لم جمع المسالح،

ولاكر في الزيادات مسألة نشبه هذه المسألة و ذكر ته خلافاً ، وغال: لم أن عبدًا ليس رحلين ماع أحدهما جميع العبد من وجل وصس للمشترى تسليم تصابب مناسعة علم يسلم صاحمه البيع في نصيبه ، قال: المشترى بشخير في نصيب البائع على قول أمي نوسف : إن شاء أحاو ، وإن شاء فسح ؛ لأن لم يسلم له تبرطه ، وقاء صر. ؛ لأن الشركة في الأعبار له الأنه لما الشترى مع عسم التصف لعيره في الأعبار عبد التراكة على الميان على التراكة الميان على قلول أبي نوسف : الخلاف فكذا لك مسألة الميان على قلول أبي نوسف : الخلاف فكذا لك مسألة الميان على قلول أبي نوسف : الخلاف فكذا لك وعلى قبول أبي نوسف : الحيارة العالم الخيارة وعلى قبل معمد . لاحيارة الم

٩ ١٧٨ - وردا أمر الريض أن الآحد الورثة عنده من ميرات كفا وكذ درهماً، الأراد عقبة الورثة أن يرجعوا على الوصل حصائهم كما أقر تهذا، وقال أنو صلى الم يكل عندى غير مذا، وإد الإيسلس لهم تبطأ.

المكاما التوافي كتاب الصلح، وذكر في كتناب الوصايات الوصي إدا أتو لأحد الورثة، وهو الليب بألف درهم من مبرات سدد، وفي الورثة صغير تم جحد الوصي وقال المريكة عبر هذا، قال: يصمن للصغير مثل ذلك.

من منساب من هال أيس في المسألة اختلاف الرواية ، وإنما احتلف اخواب الاختلاف الرصوع ما ذكر في الصلح أن الورنة كلهم كبار فإدا أثر أن لأحدهم عند، الف درهم من ميرانه لم يصر مقراً للآخر بمثل ذلك للحال، لا نصاً ولا متصبي إقراء، للاخر لجواز أذ يكون سلم إلى الآخر بصيبه ، فإن تسليم نصب الكبير إليه صحيح، وإذا لم يصو مقرا عِنل ذلك للحال لا يكون قوله " وليس عندي غير هذا، جحوداً بعد الإقرار، فيصدق.

وموضوع مسألة كتاب الوصايا: أن في الورثة صغير وكبير، فإذا أنو الكبير أن له عنده ألف درهم من ميراله يكون مقرأ للصغير بنل ذلك للحال مقتضى إقواره للاخراء الأن الميراث في يد الوحلى، ولا يحكه أن يقول: سنست نصيب الصغير بعد المسعة والأن الميراث في يد الوحلى، ولا يحكه أن يقول: سنست نصيب الصغير بعد المسعير كما أقر للكبير، فإذا جعد أن يكون عنده غير هذا صار صامناً بالجحود، قالوا: إلا أن هذا لا بقوى والأنه إن يتصور التسنيم إلى الصغير، بتصور هلاك نصيب الصغير عنده بعد الفساسة، قلا يصير مقراً للصعير بالف عنده للحال مقتضى إقراره للكبير، حتى يقال: الإفال: لم يكن عدى غير هذه يصير ضامناً بالجحود

فالصحيح أن في المسانة اختلاف الروايتين على رواية كتاب الصلح لا يصير مقراً الملاحر بطل ذلك عنده المحال، وعلى روامة كتاب الوصاباة يصير مقراً للآخر بمثل دلك. عنده لمحال، فإذا محد، وقال لم يكن هدي قير هذا يصير ضامناً بالجحود.

وجع ما ذكر في كتاب الوصايا أن تركة الميت كمها في يد الوصى ، فإذا أقر الأحد الإينين أن له عند من ميراله الف درهم يكون مقراً للإين الآحر بنش ذلك للحال مقتضى إقرار، للأول الفايت، والفايت الشخصة كالفايت نصاء ولو أقر نصا الملاحر بنشل ذلك للحال، تم جحد، وقال الم يكن عندى إلا هذا، ضمن للاحر مثل ما أقر به للائن الأول سبب الحمود، فكذا ها

وجه ما ذكر في كتاب الصلح، أن الوصى لم يصر مقراً للآخر للحال بمثل ما أقربه للأول نصا لو قدت إفراد للاخر ثبت اقتضاه، والقنضى ينبث ضرورة، فيقدر شدر الفصرورة في أن يصير مقراً للاخر بمثل ذلك فيسا مصى، لا للحال لجواز أن لا يكون للاخر عنده شيء للحال بأد ومع نصيبه إليه، أو هلك في يده بعد انقسسه، وإذا لم يصر مقراً له بمثل ذلك للحال، لم يتصور الجحودة بعد دلك، حتى يقال: يضمن مثل يصر مقراً له بمثل ذلك المانية بهذا للحال، لم يتصور الجحودة بعد دلك، حتى يقال: يضمن مثل الشاخر، إلا أن الألف الذي أنو به يكون بن الورثة على أنصي عصم؛ لأن الوصى

أمين فيما في بدء من الركاف، والأصل أن الأمين يكون مصافحاً فيما يدعى من برامة نفسه عن الضمال، ولكن لا بصدق في إيطال حتى لغير الألا فيما يدعى من براءة نفسه من الضمال مذكر، وفسما يدعى من إحقال من العبر شاهم، واحكم لا يثبت بشهادة الفرد، والوصل فيما بقر أن لفلان عنده أنف درهم من من أنه والم يكن في يده عبر هذا بدعى براءة نفسه عن المصدن فيما رادعين الألف، ويقطع شركتهم عن هذه الألف، فإنه المراق من الميراث، والميراث يكون مشترك، فلا يصدي في دموي قطع الشركة .

۱۷۸۵۰ وهي موادر اين مستمناعية اعن أي يوسف التي رجيل أوصل لوسل لرجل عبده أو داره وترك المبتوات أله والله و قصائح الابراء والانتخاره ملى وبالعد على مالة عرضه قال كانت المائة من مالهما عبر الميرات، فالعمد بيهما تصفال، وإذ كانت المائه مما وواباء فالعرد لهم، أفلانًا والان الداء كانت لينهما أثلاثي.

#### نوع أخريتهس بهذا القصل:

1944 - واذا كان من البركة وصية بسلت و بالورثة صامل وكامار ، فصالح يعص الكيار المرضي به على دراهم مسلمة على أن يسلم ذلك له حناصة دون يقية اللورثة ، أو على أن يسلم الموضى له جملع وصلته ، فيكود، بن سائر المورثة على سهام الله تعالى .

عاملم بأنه الجواب في هده المسألة كالجواب فسما إذا فسلح أحداثوارتين الآخر على مدا الواحد منواء داراً في الوصي له شربك الورثة في كتركة، وقد ذكرنا بعاصيل طك عسألة فيما إذا ضاء قت الواقعي نمنها على مان مسمل في صادر هذا الكتاب، «ههنا كذلك.

ثه إدا صح الصاح ينظر إن كان الصلح ملى أن يكون اصبب الوصى أه المصالح. خاصة و فنصيب الموصى له يكون للمصالح خاصه وأن وقع الصلح عنى أن يسلم الموصى له وصبه أنا ويكون نصيم بين حميع الورثة و فتصيب الموصى له يكون بين حميم

<sup>(</sup>١) ول الأصل المحاصم

الورية.

وكدلك الجواب بيما ردا وقع الصلح بإن الوارثين، وقيه نوع إشكال، ويشغى أن يكون نصيب الموصى له للمصالح حاصة هها، وقسم إدا وقع الصلح بإن الوارثين، ووجه ذلك أن المصالح بالصلح صار مشترياً نصيب الموصى له والوارث الاخو لنضمه و وليقية الورث، ومن اشترى شتاً لمضه ولغيره، فالمشترى بكون للمشترى خاصة، ولا يكون لديره؛ لأن الشواء منى وجد غالةً على الشترى لا يقف.

و، لجواب عبد أن في الصنع معنى الشراء؛ لأنه غليك مال بإزاء مال. وقيه معنى الإسفاط ؛ لأنه يجوز بدون الحق، والتحريز بدون الحق غايكون باستيماء بعص الحق إسفاط البعص، وقد تعدر نجوير هذا الصلح طريق الشراء، كمنا تصدا وأمكن تجويزه بطرين الإسفاط؛ لأذ حق الموصى ق، وحق الوارث في التركة قمل الفسمة قابل تلاسفاط.

وبيان ذلك أن الذبت طوارت، والموصى له قبل القسمة الملك نظراً إلى سبيه و الأن الوصية سبب الملك، وكذا الإرت، فقضه هذا أن يكون الشابت ليسا عن التركة قبل الفسمة الملك، ومن حيث إن الركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت، حتى فالوا: بأن ما محدث من الزواتد قبل الفسسة، يكون حادثة على ملك الميت و حتى فالوا: بأن الموركة، وللموصى له قبل الفسسة، وإنما يكون الثابت لهما مجرد الحق، وكان الثابت لهما في وكان الثابت فهما أن من حيث إن المابت لهما الملك يجوز الحتى مبه، فيز القسمة، ومن حيا إن المناب لهما الحق جوزاً المتى مبه، فيز القسمة، ومن حيا إن المناب لهما عمره الموصى به بين سائرالورثة من مبه المين سائرالورثة على مبه المين من حيا المناب عن مبه الموصى له،

فيان قبل اليس أن الوصى ته لو صبالح مع الوارب على وراحم مستحدة، وفي التركه دراهم مستحدة، وفي التركه دراهم، وبدل الصلح على التركه دراهم، وبدل الصلح على أمراه، ولم يعتبر إسفاطًا إذ لو اعتبر إسفاطًا كان يحوز، ولا يتحكن الربا كما لو كان له على أغير ألف درهم، فصافه من ذلك على حمستة، والجواب ما ذكونا أن الثالث

الموصى له قبل الفسمة الذك من وجه ، ومجرد الحق من وجه ، فياعتبار الحق هذا العسلج إن كان إسفاطًا فيجوز ، فياعتبار الملك بكون شراء ، فلا يجوز العملع لكان الرب فدار عد الصلح بين أن وجور ، وبين أن لا يجوز ، فلم يجز احتياط الأمر الربا .

فأساؤنا لم يؤد إلى الرباء مالصبح جائز من كل وجده وإفاجاز هذا الصلح من كل وجه فإذا قصدة أن يكون نصيب الموسى له يسمء دفنه فصده الإسقاط ، ولم يقصدا الشراء ، وتجويزه بطويق الإسقاط عكن من الوجه الذي قاناء فيجوز إسقاطا

۱۹۸۵ - ولو كان ايرات بن أربعة نفي، وارنان كبيران، ووارنان صميران، وله وصى، وموصى له فاجتمعوا، واصطنعوا على أن قرموا ذلك فيمة عدل فيما بسهم، شم قسموا لأحد الوارثين الكبيرين حلى بعينه، وتباب، وللوارث الكبير الأخر حتى بعينه وبناج ورفيق، وللوارث الصغير، وللموصى له متن ذلك، فهر حائز، إلا أن ما يعص الحتى من اخلى معرف، وما يخص الناع، والعروض بكون مبايعة، فإن تعرقا قبل القبص عتى القبل من الحتى القبل على حصة الختى لا يوجب، ما الماحق في حصة المارغ؛ لأن قساد الصلح في حصة الختى لا يوجب، ماه الصلح في حصة المارغ؛ لأن قساد الصلح في حصة الختى بيرجب فساد الكرام من غير قبض عد وقوعه جائزاً، وقساد بعض العقد على هذا الوجه لا يوجب فساد الكرام من غير قبض حميها، وكان بنامي أنه يصرف الحلى من كل وحمة جائب إلى يوجب فساد الكان عند هم حميها، وكان بنامي أنه يصرف الحلى من كل وحمة جائب إلى

و جُو بِ أَنَّ الحِلَى بَالِهَ لَى مَسْتِعِقَ شَرِعًا ﴿ مَا عَرَفَ فِي كَتَابِ الْصَرَفَ ﴿ أَنَّ الْجَسَلَ بَالِحُسَلِ مِنْ مَالَ الرَّبَا مَسْتَحِقَ شَرِعًا إِذَا لَمَ يَكُنُ فَيهِ فَسَادَ الْعَشْدَ، ولَيْسَ فِي الحُلَى بِالحَلْمِ فَسَادَ الْسَفْ، فَوْشِهِ إِذَا تَشْرَقُوا بِعَدْ الْمُعْلِيْسَ كَانَ الصِلْحِ فِي الْكُلِّ جَائِزًا ، وإذا صار الحَلَى بَا خَلَى مَسْتَحَقَّا شَرِعًا اعْتِرَ مَا لَوْ صَارَ مَسْتَحَقًّا شَرِعًا بِأَنْ شَرِطًا بِأَنْ يَكُونَ الْحَلَى بَالْحَلَى ، وهذاك الأشك أذا اخلى يكون ما حلى ، والأيكون بعيره ، كذا هها.

# الفصل العاشر في الصلح على أن يحلف المدعى عليه وهو برىء من المال، أو يحلف المدعر والمدعى عليه ضامن للمال

\*۱۷۸۵ - وإذا اصطلحها على أن يحنف المدعى عليه ، وهو برى ، من المال ، فحلف ما له قبله فليل ولا كثير ، فنالصلح باطل حتى لا يبرأ المدعى عليه عن المال ، والمدعى على دعوا، إن أشام يئة أخذ، بها ، وإن لم يكن له بينة ، وأراد أن يستحلف المدعى عليه عند القاضى بعد للك اليمين ، فله ذلك ؛ لأن اليمين الأول كانت عند غير طفاضى، وإن كان القاضى هو الذي استحلفه لم يكن فه أن يستحلفه ثابيًا .

واغا لا بينوا الدعى عليه عن المال الأنه لو برئ من المال لا يخلو الساآن بينوا حكم البندن او محكم الشعليق و لا يجوز أن يسرأ عن المال محكم البندن لأله لو حلف عند القاضى كان لا يستقيد بها البراءة عن المال و إغا يستفيد البواءة عن الاستحقاق مرة أخرى، فإذا حلف عند غير القاضى أولى.

ولا يجب زأن يسرأ يمكم التعليق؛ لأنه علق السراءة بالخطر، فوامه علق البراءة بالخطر، فوامه علق البراءة بالخطر وتعليق البراءة بالخطر وتعليق البراءة بالخطر وتعليق البراءة بالخطر إلى دخلت الداره فأنت يرى عن الدال، لا يصبح والتعليق، وإثما لا يصبح والأنه تعليق البراءة بالخطر والمحالة بالخطرة والمحالة المحلق البراءة بالخطر لوحهين: أحدهما: أن في إبراء الإصبل عن الله غليك حتى يرتد بالرد، وتعليق التمايكات بالاحطار لا يصبح كالبيع كالبيع.

و التاني: أن البراءة ما لا يحلف بها، وما لا يحلف به لا يجوز تعليف به بططر؛ الان التعليق ما خطر يمين، وما لا يحلف به إن علق بالخطر لا يكون يمينًا؟ لأن اليمين بغير الد تعالى تحرف بالشرط والجزاء، وإذا كان الجزاء عا لا يحلف به ثم يكن هذا التعليق يمينًا، وتعليل الحراء بالشرط، وكان النعليق باطلا بهذين الوجهين.

وية الم نشبت البراءة عن المال لم تنسنه المراءة عن الخصومة والاستحلاف مرة أخرى ؛ لأمه لو برئ عن الخصومة والاستحلاف مرة أخرى ، ولفا بيرة إما بحكم البمين، أو يعكم التعليق، ولا وجه إليهما : لما ذكرنا.

1940 والدامة على الراءة عن الحصومة المتلف ، فهو برئ من الخصومة إلى أد يجد السنة ، فحلف على الراءة عن الحصومة ، اختلف المشابخ في هذا العصل منهم من قل : يبرأ عن الخصومة إلى أن يجد البيئة ، حتى لو أراد استحلاف عند القاضى مرة أخرى لم يكن به ذلك و لأن استحلاف مرة أخرى خصومة منه ، و فعب في ذلك إلى أن البراءة عن الخصومة عا لا ألمراءة عن الخصومة عا لا البراءة عن الخصومة عا لا يصح تعبيقها بالخطر و لأنه عا لا يحلف إبه أمكن أثبات البراءة عن الخصومة عا لا يصح تعبيقها بالخطر و لأنه عا لا يحلف إبه أمكن أثبات البراءة عن الحصومة على الأمن و خلف من أخرى لم يكن له دلك و فكا إن السنحلاف من أخرى لم يكن له دلك و فكا إن السنطحاطي أن يحلف المنحى عليه في غير مجلس المنافق بي أعر الحلف المنافق بتحلاف ما لو أخرى له يرا عن الخصومة بحكم البهي المنافق لا يبرأ عمل المنافق المنافق لا يبرأ عن المنافق عن المنافق عن المنافق من المنافق المنافق محمول على أنه برى وعن المال من حلف المنافق من المنافق عند القاضى محمول على ما إذا اصطلحا على أنه برى وعن المال من حلف .

ومنهم من قال: لا يبرأ عن الخصومة ، هو الأصبح ، حتى كان له استحلافه مرة أحرى ؛ لأن البراء، عن الخصومة أو وفعت ، قزعا يقع بالتعليق ، أربحكم البحين لا يجوز أن يقع البراءة بحكم البحين ؛ لأن اليمين حصل في غير مجلس القاضي من الدعى عليه ، وقيس من حكم هذه البحي وقوع البراءة عن الخصومة ، ولا يجوز أن يبرأ بحكم التعليق ؛ لأن تعليق البراءة عن لخصومة بالخطر باطل ؛ لأنه عا لا يحلف .

و لدليل على أن اليمين باصطلاحهم المريمس كاليمين عند لقاضي، إلمّا لم تصر كذلك في حق النكول، حتى لا يقضر عليه لو نكل عن هذا اليمين، فكذ في حق البراءة عن الخصومة، لا نجعل هذه اليمين بحؤلة البعين عند الفاضي.

م قال رحمه الله . فإن أقام الطالب بينة على حقه يؤخذ نذلت الطلوب ، وهذا إلن البعين تو حصل عند القاضى إذا أمام المدعى بعد هذا بينة على حقه فيئت بينته ، فإدا حصل عبد غير القاضى أولى أن تقبل بيته .

0 1740 - وإدا اصطلحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه إذا حلف الملاعى على دعواه على أنه إذا حلف الملاعى على مدعن بنجال، فحنف الدعى على دلك، فلى لمدعى عليه أن يعطيه المال كان له دلك؛ لأن المال لو وجب على المدعى عليه ، قال يحب بحكم البحين أو يحكم التعليق ولا يجوز المال بالمعرز بحكم التعليق الأم على إيجاب المال بالمحطر ، وتعليق البراءة بالحطر لا يجوز، وإذ كان إسفاطًا من وحد حتى بنه من غير قبول، فلأن لا يصح تعليق إيحاب المال بالحظر ، فلأن لا يصح تعليق إيحاب المال بالحظر ، ولا تعلق المحت تعليق إيحاب المال بالحظر ، فلأن لا يصح تعليق إيحاب المال بالحظر ، ولا تعلق المحت عليق إيحاب المال بالحظر ، ولا تعلق المحت عليق المحاب المال بالحظر ، ولا تعلق المحت المال وحد حتى بنه من غير قبول ، فلأن لا يصح تعليق إيحاب المال بالحظر ، وإذا المحت عليال المحت المال وحد حتى بنه ولا وحد المحتى المحت ال

وفي المنتقى : إبراهيم عن محمد رحمه الله ارجل قال الأخراد لي عليك ألف درهيم، مقال فقدعي عليه : إذ حلفت أنها لك على أوينهم إيث، فحلف وأداها إليه، هل له أن ياعدها منه؟ قال: إن كان دفعها إليه على الشوط الذي شرط هيه، هدا أن يستردها مه.

١٧٨٥٠ - وإذا اصطفحا على أن يحلب الطالب على دعواء، ويحلف المطوب أنه ليس له دياء شيء، تم يكون عليه بعلف المدعى به ، وهو كذا، فحلفا جميعًا كان هذا باسلاد الآن تعلق السراءة عن نصف المال بالخطر ، وتعليق إيجاب نصف المال بالخطر، وقال باطلا.

1۷۸۵۷ و إذا اصطلحا على أن يحقف انطالب اليوم على ما يدعى على أنه إن حلف، و الل لازم للمدعى عليه، يحلف الدعى، وإن مصى اليوم قبل أن يحلف، فلا حق له، كان باطلاء لأنه علق البراءة من الذال بمضى اليوم، وعلق إيجاب المال مصى اليوم، وكل ذلك باطل.

۱۷۸۵۸ و وزدا اصطلاحا على أن يحقف الطائب يعنق، أو طلاق، أن يحج، أو يأيان موكدة. فإن حديد على ذلك، فالمال على الطلوب، فإنه لا يلزم الطاوب لذلك شيء الما ذكرنا، والإيازم الطالب طلاق، والاعتباق الأنامن رعسه أنه بار في عيد أو الرحم الطلاق، أو العناق إقابلوسه بقول المبكر، وقول المبكر حجة في حق المنكر، وليس بحجة في حق المدعى : والأن قول المنكر الايكون أكتر حالا من شهادة الواحد، والشاهد الواحد إذا شهد بالحنث، فإنه الايثبت الحنث شهادت، والايضال: بأن الفاضى لم يقص بالبرامة حتى بالبراءة لمستكور، فقد كذب المدعى قيما قال: الأنا نقول: القاضى لم يقص بالبرامة حتى بصور مكذاً إياد، باراز لك الأمر على ما كان.

ألا ترى لو أقام الطالب بية قبلها، ولو صار مكذبًا لما قبل بينته، فلهذا قال: لا ينزم الطالب طلاق، ولا عندق إلا أن يقوم للمطلوب بينة أنه أوفاه هذا المال، أو أبرأو عند، حينتية بعنق عبده، ويطلق العرأنه؛ لأنه ثبت حنث الندعى بالشهادة العادلة، وكذلك إن اصطلحا على أن بحلم المطلوب باعلى أنه برئ من هذه الدعوى إذا حلم فحافف، فإنه لا سرأ، ولا يقع طلاق، ولا عنق؛ لأن المغلوب يقول: أن بار هي عيني لا خطف، فإنه لا سرأ، ولا يقول المقدعي، واختت لا يثبت يقول الواحد إذ كان شاهداً، قكيف إذا كان مدعل، إلا أن يقسم الدعى السة على ما دعى من الحق، قحمنتية شاهلاق، والعناق؛ لاد حنث المطلوب ثبت بالشهادة العادلة -واله أعلم-.

## الفصل الحادي عشر في الصبلح عن الخدمة والسكني والغلة

197.09 وإذ أوصى الرجل إلى وطريقا منده سنة وهو يحرج من للك دالله على المواج الإراث من الحدمة على هر هم حال، وطريق الحد ( أن يحتبر عاما الدالم إسقاط غنى الموصى له في المدامة على هر هم حال، وطريق الحد ( أن يحتبر عاما الدالم على المنام على الموصى له في المدالمة والعالم المدالمة الموصى المدالمة المدالمة

وشقالك لد صاطع على خدمة عبد أحر بجور أيضًا؛ لاذ حوارهة الصنح لبس بطريق لتسليك حيني غيال, هذا تنفك منده الإبنده، من جند ها، وإنما حواره بطريق الإسفاط، وإسفاط معمة بتسبيك مفعة من حسها جائز.

وكذلك لو صالحه على وكوب و إذ شهراً ، أو ابس ثوب شهراً ، فهم حائز الأنه قا جاز هذا السلح على متعاذ من جنسها ، فعلى منفعة من خلاف حسها أولى ، ولو قال الوارث صغيراً ، فتصاطحه وصابه على ذلك جاراً الأنه لا صرر على الصغير في هذا التصلح ؛ لابه إن أضرح عن ملك حالاً ، فقد حصل لهم حالاً ، فإن حات العبد الوسى بالخدمة قبل أن يتبض الموسى فعامة صاخوه عليه لا يتصل الصلح ، بحلاف ما أو مات العبد المستاحر فين مصى المدة، فإنه تنقسخ الإحارة الالا الإجارة إما جازت عطريق المعاوضة ، وهي فعاوضات متى هذك أحد العوصين قبل القيص ينتقض العقد، وهها العمار خار بطريز الإسقاط، و الإسفاط يته مشى العقد، فالهلاك حصل احقى 30 قام

المقد .

ونو صناخره على ثرب، ووجد بالشوب عيدًا كنان له أن يرده بالعبيب، اليسيير والضاحش في ذلك سواء؛ لأن الرد بالعبيب مقييد ههنا؛ لأنه يتفسخ الصلح، ويعمود الموصى له إلى رأس عاله، وهوا لحدمة وكان الرد عفيدًا.

قان قبل: أليس أنكم قلتم: بأن هذا الصلح صحيح بغريق الإسقاط، والإسقاط ما لا يحتمل انتسخ كالصلح عن انفصاص، والعنق على ملا.

قلنا: حق الموصى له في الخدمة يعنبل التسليك من وجه، وهو التسليك بغير عوض، فإنه لو أصاره من عبره يجوز، ولا يقبل التسليك من وجه، وهو النسليك بموض، ولو كان يقبل التمليك من كل وجه بعبتر الصلح عنه تمليكاً من كل وجه، ولو كان يقبل التمليك أصلا يعتبر إسفاطاً من كل وجه كالصلح عن ملك الفصاص، وملك الذكاح، فإذا كان بينهما اعتبرناه إسفاطاً ابتداء حتى يجوز، واعتبرناه تمليكاً انتهاء حتى قبل الفسخ بالإقالة، والرد بالعبب عملا بالشبهين بقدر الإمكان. وكان إظهار شبه التمليك في حق قبول الفسخ أوثى من إظهاره في حق ابتداء العقد؛ لأنا لو أظهرنا شبه التعليك في ابتداء العقد؛ لأنا لو أظهرنا شبه التعليم عن ميل الله، وعن الشرب على مال، فإنه الفسخ، وكان هذا عبر له على مال، فإنه الفسخ، وكان هذا عبر له على مال، فإنه يعتبر إسفاطاً في حق الجرز، ويعتبر "غلى مال، فإنه يعتبر إسفاطاً في حق الجرز، ويعتبر "غلى مال، فإنه

وإذا أراد الموصى له بيع النوب قبل القبض لا يجوز يخلاف ما لو وقع الصلح عن الفصاص على ثوب، وبيع النوب قبل القبض؟ لأد في فصل القصاص الثوب صار مقبوضًا معنى؛ لأنه وقع الأمن عن انتقاض الملك فيه ، فعبار من هذا الوجه كالمبيع بعد الفضور.

أما في مسيأتنا القوب ليس في معنى المفيوض، فإنه لم يقع الأمن عن انتقاض الملك فيه بالهلاك، فإن النوب متى هلك قبل الغيض ينتقض البيع فيه، فصبار من هذا الوحه بيع المقول فيل القيض، وإن كان صالحهم على دراهم كان قه أن يشتري بها منهم شيئًا في أن يقبضها: لأن هذا دين، ولم يجب بعقد صرف ولا سلم، فجاز الاستبدال

<sup>(</sup>١) هكذا في ف وكان في الأصل وم. وتصبر .

به قبل الفيض.

ولو أن الوارث الشرى منه الخدمة بعض ما ذكرنا لم يجز؟ لأن الشراء معاوضة من كل رجم، وتعدر تصحيحه معاوضة من كل رجمه فلم يصح، فإن فيل: تصحيح الشراء يعفري الإصفاط عكن، ألا ترى أن الرأة ثو الشترت نفسها من ورجها يجوز، واعتبر ذلك واحتبر ذلك إسفاطا، وألا ترى أن الفائل إذا اشترى الفصاص يجوز، واعتبر ذلك إسفاطا، قاتا: الشراء إضا يعتبر إسفاطا إذا تم يكن المحل قابلا فلمقيقة من كل وجه، وفي الفصاص، واخلع المحل فيس بقابل فلحقيقة؛ لأن الشراء تمليك المال من البلنين، ومائل الفصاص والذكاح لا بقبل التعليك يوجه ما، فجمل عبارة عن الإسفاط مجازًا، ومهنا المحليقة؛ لأن الشراء تمليك وبدله كذلك، فلا وحهنا المحل قابل للحقيقة؛ لأن الشراء تمليك وبدله كذلك، فلا يعجل مجازًا عن الإسفاط، بل يعمل بالحقيقة متعدر.

ولو قال الوارث للسوصى له: أعطيك هذه الدراهم مكان خدمتك، أو قال: عوضًا عن خدمتك، أو قال: بدلا عن خدمتك، أو قال: أعطيكها على أن نشرك خدمته، فهذا كله جائز؛ لأزهذه الألفاظ تحدمل معنين، تحتمل مكان خدمتك عوضًا عن خدمتك على وجه الصلح، وتحتمل على وجه الشراء فحمل على الصلح تصحيحًا، بخلاف لفظة الشراء إذ ليس فيها معنى الصلح حتى تحمل علي عليه تصحيحًا.

ألا ثرى أن الغاصب إذا قال للمغصوب منه بعد هلاك العبد الغصوب: أعطيك هذه الدراهم بدلا عن عبدك، أو قال: عوضًا عن عبدك، أو قال: مكان عبدك "حاز» وغمل على الصلح، ولو قال: انسترى بهذا عبدك لم يجز، ولم يحمل على الصلح.

وكفلك لو قبال الوارث للمسوصى له: أهب لك هذه التواهم على أن تهب لى خدمت كان جائزاً، إذا قبض التواهم؛ لأن الهية تحتمل معنين: تحتمل الصلح، ومعناه وهبت لك هذه الدواهم على وجه الصلح، ويحتمل البيع، ومعناه وهبت لك هذه الدواهم على وجه الشواء محمل على الصلح؛ لما ذكرنا، وإذا حمل على الصلح، كان المفاحة لما ذكرنا، وإذا حمل على الصلح، كان المفاحة بالفظ الهية، والبيع متى العقد بالفظ

<sup>(1)</sup> مكفاتي شه وكالاتيهائية: وحلاً.

<sup>(</sup>٢) وفي الأصبار: "أو فال: هوضاً عن مكان عبدك ...

الهية، كانهية بشرط العوض بكون جواء الهيات، وقامها بعد الصال الفيص بالبدلين. شه الباعات، كانا هها .

ولم قال الوارث الدين، عصائح أحدمها على عشرة دراهم على آن يجعل له خدمة هذا اخدم حاصة دون شريكه لم يحرم الأو هذا الصلح إغا يحرر لطريق الإسفاص، وإغا يكون إسعاطًا إذا قال محلت إذا سقط حق الرصي له في الخدمة استدادا الورث اخذمة من جهة الجت عاماً إذا استفاد الراث الصالح الحدمة من جهة الموصى لديكم لا عذا معاولة، وتجوير هذا العدلم بطريق العاليفة متعدد

وهذا يحدث الموصى أنه بالعين ، إذا صبائح مع يعص البورقة على أد يكون وصدة له خناصله حيث يجوز الآن تجريز دلك مطريق التمالك تمكن ، لأنه منك أدبن بغير عوص . ومن ملك أنعين بموصى ، أو يغير عوص يمث قليكه من عيره بموصى بسش حوريا الصلح في مسألة ،خذمه على أن تكون اخدمة لنهمسانع خرصة يكون احواز بطوين الصليك ، ولا وجه إليه كما ذكريا.

۱۷۸۹ - ورفا أرضى لوحل مسكني دارد، وعدت افوصي، وحدد مع الوارد الموصي له على مكنى دارا حرى سنين الوارد الموصي له على مد الحب مستناه حدار، وكذا لوحدا له على مكنى دارا حرى سنين مداومه، أو صداخه على حدامه عباده سنين مداومة، ولو صداخه على مكنى مكن دار أخرى مدة حياته لا يحور الالازيد، الصاح بجهول، وقد ذكر با في صدر مذا الكتاب أن جهال من الصلح في مرضح يحتاج به إلى سنيمه تحد جواز الصداح.

تم في الفصل الأول، وهو ما إذا صباقته على حدمة مبدا سبن مصوف، أو صاحه على مكن دار أعرى سبن معلومة، إذا من العبد المسائح عليه قبل اللاة، أو الهدت الدار الصالح عليها قبل مصى المدة، ينتقص الصلح، ويعود عن الموصى له في سكن لدار التي أو صي بسكة عار

ولك الجراب فيساردا أوفني محدمة فيلادترجل، وصالحه الدارت على حدمه عبد أخر سين مدلومه، أو مناخه على سكني دار سين معلومة، ثم مات العبد للمسالح عليه قبل عمل خدة، ينتفس الصلح، ويعود عن الوضي لـ في الحدمة. تم في مسالة الوصرة بسكان السار إذا عاد من الموصى له في سكس السار: فكر أنه إن كان وصيمه بالسكني إلى أن عوت، ماء أنا يسكنها حتى يم تبه فالوال وهذا الجواب محمد كي على ما إذا عامد العبد الصالح عليه قبل استيفاء في من حدامته وأو الهدمت الذار المصالح عليها قبل سابيفاه ضيء من منفعتها ؛ الأدعى هذه الصورة الوصى له قم يستوف شيئًا من خال حقد حتى يجعل بذلك القدر استوفيًا من وصيمه

قام إذه مات العبد المصالح بعد استيفاء شيء من خوامته، فإننا يعود حل الموصى فه في السكني بعيدات ما يقيي.

ويبال دارد أنه إذا صباغه على حدمة عسده سنة أو الداد خدمه الموصى له سنة أشهر دام العباد، فإذا يعود على حدمة عسده سنة أشهر داران العباد، فإذا يعود على الموصى له بالسكنى هى سكنى نصف العبر داران الموصى له الميتوفى عن وصيمه بقام النحم د الآن خدمة العبد سنة حمل بور دسكنى الدران على العبر دعوكن المتبغة سنة أشهر من خدمة العبد كاستبغاء تصف الوصى بدد فسنفى حقة في النصم، وحق المورثة أيضاً في عيف العبد و فيسكن الموسى و يسكن العبد و المرادة أيضاً في عيف العبد و فيسكن

وإن كانب وصية الموصى به بالسكني الوصية بالسكني سنه ، ومات العبد الصائح عليه بعد سنة أشهر ، فوق الموصى له بالسكني يسكن الغاز الموصى به نصف السنة الأنه المتوفى لصف ملك وصية ، فيعتر عالم استوفى نصف وصية "أ.

۱۷۸۳ - وإذا أو سي الرحل معلة عبده لرجل، وسنت الموضيية أو إن الواورة عبدالم الموضيية أم إن الواورة عبدالم الموضي له على وراهم مسلمة، وجاوز، وإن كنائت علته اكثر من ذلك الأن هذا الطباح إلى يصلح بطريق الإستماط، لا بطريق بتجاوشه على مد ذار فاء فلا يتحقق الربة، ولو كن أو بديلة العبد أبداً، فصاحة الوارث على من عبد شهر واحده وسمى ذلك يحوره وإن لم سم ذلك الإحورة الآن في الوجه الأول بدل الصلح معلوم، وهي الوجه الثنائي هو مجهول والا عنة مثل شهر يعرف بالخرر والغلى، وقد يزداده وقد ينظس، فكان محهولا من هذا لوجه.

ولو صالحه أحد الزرل على أن يكون قالك له حاصة، لا بحوز، وقد ذكره وجه

<sup>. 13</sup> وفي الأصل: "في نصف بدل رضية أ.

فلت فيهما نقدم، ولو استناجر أحد الورقة هذا العبد من الموصى له جاز؛ لأن الموصى له بالغلة ماذون بالإجازة؛ لأنه لا يموصل إلى الغنة إلا بالإحارة بهذا الطويق ملك الإجازة من الاحسى، فيملك الإجازة من الوارث أيضاً

بخلاف الوصى له بالخدمة، فيتم إدة أحر المبد الوصى بخدمته من أحد الورثة الابحور ( الأن الموصى نه بالخدمة غير مأذوذ بالإجارة، ألا ترى أنه لا 2 الك الإجارة من الأجتبى ، وإذا أوصى معلة تحله أيذاك تم إن الموصى له صبالح مع الوارث على دراهم مسمانه، وكان ذلك قبل حروج المر، فهو جائز ، وطريقه ما قلنا.

وإن كان قد خرج ثمره عام، فصالحه بعد ما خرحت، وبلغت من الغلة الخارجة، ومن كل غلة تخرج في المنتقل من هذه النحلة أبدًا، فهو جائز ؛ لأنه لو صالحه على غلة التحيل، والكل معدوم يحوز؟ فلأن يعوز : والمعشى موجود كان أوني، وإذا حاز هذا الصلح كيف يشمم البدل على الموجود، وعلى ما يحت؟

لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب.

وقد اختلف المتأخرون فيه، كان الفقيه أنو يكر محمد بن إبراهيم البداني بقول: ينفسم بدل الصلح على النصرة الموجودة لفحال، وعلى ما يخرج في المستقبل نصفان. نصفه بإراء القبرة الموجودة في خال، ونصفه بإزاء ما يحرج في المستقبل، وكان الفقيه أبو جعمر الهندوالي وحمه الله بقول: ينفسم مال الصلح على تمرة الموجودة لمحال، وعلى ما مخرج في المستقبل على قدر فيعنه، فإن كانت قيمته الموجودة، والتي يخرج على السواء بنفسم البدل عليهما نصفال، وإن كانت أثلاثًا ينفسم عليهما أثلاثًا.

وفائدة عدّا الاحتلاف إنها يظهر فيما إذا صائحه على عبد مثلاء ثم استحق مصف العبد من يد الموصى أنه ، فعلى قول الفقيه محمد من إبر اهيم : برجع الموصى له مصف الشعرة الموجودة، وينصف ما يحرح في المستقين، وعلى قول الفقيه أبي جعفر : إن كان قيمتها على السواء ، فكذلك الجرام ، وإن كانت أيدتها أثلاثًا برحم بحساب ذلك .

وحه ما ذكر الفعيه محمد بن إيراعيم. أن قيمة ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال؛ لأن ما يعرج في المستقبل ما لا يمكن معرفة مقداره في الحال، قد يطرج في المستقبل منها شيء، وقد لا يعفرج، وقد يزيد الخبارج في المستقبل على الموجود في الحالوه وفدينقص عنه، فجعشاه مثل الموجود في الحال؛ لأبه هو العدل.

وجه ما ذهب إلى الفقيه أبر جعفر: أن قيمة ما يخرج في المنتقبل عا يمكن معرفتها للحال، بأن ينظر إلى هذه النخيل أن هذه النخيل ولها عنه أبدأ يكم بشترى، ولا غلة لها أما يكم يشترى، فإن كان يشترى، ولها غنه بالف وخمسمانة، وتشترى، ولا عنه لها عام أن فيمه لعلة التي تحرج خمسمانة، لم نظر إلى قيمة العلة الرجودة، فإن كانت خمسمانة علم أن فيمتها على السواء، وإن كانت قمته الموجودة مانتين وخمسي عام أن قيمتها اللائل، فيرجم بعساب ذلك.

وتي ممالحه من دلك على كر حنطة بعينها، وقسقها حاز، وإن كانت نسبتة لا يحرز؟ لأنه إذا كان نسبة يتمكن إن النساء محصه الفرحوده، لأنه حممها الكول، لأن النسر الذي على رؤوس انتخبل، حكمه حكم الكول، وربا النساء يحرم بأحد وصفى علة وبا انفضل، وأما إذا كانت الحنظة عينها، فلا ربا أصلا، فيجوز يحصه التي تخرج أنضاً عد الكل.

وثر صاخه من ذلك على شيء من الوزنيات يجود كان الوزن عينًا، أو نسبتة إذ الإنبكن الرما ههناه الآن الخص مختلف، وفي حصته الوجودة الافتراق حصل عن عين بدين، وفي حصة التي تخرج لم يقع الافتراق عن دين يدين، ألا ترى أن الإحارة مأحرة مؤجلة يجود، وإن كانت المنافع معدومة الأنها نيست في اللمغة، فلا يكود هذا افتراقا عن دين يدين، ولو صاغه على تم مجذود، فإن كان الشير الذي هو يدل الصلح مثل الحارجة للحال، وأقل منها لا يجوز؛ لأنه يتمكن من الرماد لان ما يحرج يحصل له يغير شيء، وين كان لا يحرج يحصل له يغير ميه وين كان لا يحوز أيضًا والأنه يجوز من وجه، ولا يجوز من وحهين، وهو ماؤذا كان مثل التمر الحارجة أو أقل.

ولر صالحه من ولك على عَنْ تحل أحر أبداً، لا يجوز نجهانة المسالح عليه.

#### وعايتصل بهذا الفصل

۱۷۸۵۲ - الصلح في الوصيعة ثبا في البطل، وله إذا أوصى الرجل لعبيره بما في بطل أمنه، وهي حاملة، ومات الوصيء قصائح الوارث الموصى له على دراهم مسعادً، ودفعها إليه، فهو جائز، وإنما جاز هذا الصلح بطريق إسفاط حق قوصى له لا يطريق التملك: فإنّا التعليف ما في البطن لا يجوز، ورسقاط التق بعد وجوده سببه جائز، وقد وجد سبب الحق ههذا، وهو الوصية.

ولو صالحه أحد الورتة على أن يكون ذلك له خاصة، ته بجز مخلاف ما إذا صالح على أن يكون ذلك لجميع الورتة، أو صالح مطلقًا، وقد مر جنس هذا فيما تقدم.

ولو صالح عن الورثة عيرهم بأمرهم، أو بغير أمرهم بعدون، وهذا صلح الفضولي إذا كان الصلح بغير أمرهم، ولو صالحه الموصى له على دراهم مسماة، ثم ولعت الجارية غلامًا من ينظل الصلح؛ لأنها ما ولنت علامًا منًا ظهر أنه أو صي بالميت؛ لأن علم الحياة أصل، والحياة علوض، فلا يثبت بالشك، فجعل ميتًا من الأصل، فظهر أن لوصة حصلت بالميت، والوحية بالميت ياخلة، والصلح بنا، على تلك الوصية، قاذا بطلت الوصية بعلل الصلح صرورة.

ولو ضرب رنسان يطنها ، فأثقت جبها مينًا ، كان الصلح حائزًا ؛ لأن جواز الصلح بناء هلى جوار الوصية ، والوصية قد صحت في هذه الصوره ، لأن الشرع حكم بحياة الحنين في حكم الضارب حتى أوجب عليه الضاءات ، ولو ثبت حياته حقيقة ، ألبس أنه يصح الوصية ، فكذا إذا ثبت حياته حكماً .

۱۷۸۹۳ مواذا أوصى رجل غانق طن فلانة بألف درهم، فصائح أب الحيل من الوصيمية على صلح لا يجموز؛ لأنه لا ولاية تلاب على من في بطن اسرأته، ومسار صلحه، وصلح أحتى أحر سواء.

وكذلك لو صاخت أم الحيق على الوصية على صلح لا يجوز؛ لأن صلح الأم الايصيح في مله الصورة مع أنه على ما في البطن بعد الولادة ، فلأن لا يصبح صلح الأم، وإنها لا تلى عليه ، لا في الحال، ولا بعد الولادة أولى.

### الفصل الناني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات

بعض مسائل هذا الفصل تأتي في الحنايات - إنا نباء الله- ،

حكى عن الفاترة أبن بكر محمدين إبر هيم: أنه قبال الأوبل ما قالل محمد في كتاب لصبح الإن الصلح حائر إذا برئ أنها بحدث منها. ولقى لها أثره الأمارات في لها أثراء فقد وجد العائم، والحادث جميدًا، فعا ينتفصر شيء من الصلح، وهيره من المشابذ هادار من المائية، وأف

المافي لأنصار مغيران

ورحه الفرق قدمي مسألة الردنة جعل الأنف بدلا عن الفاتم، وما يحدث مبياً الرائض معنوم، فأمكن فسمه البدل عني القائم، وما يحدث فالفسم البدل عني القائم، وما يحدث فالفسم البدل عنيها، ولم يسلم الحادث فللناج، قال يسلم للمتسجوع بدلا، وفهنا جمل المال بدلا عن الدال، ومقابدات معلول الماد بحدول لا يعرف مقداره، فلم يمكن القسام الدال فهنا، بن جمل كل المعارفة القائم، كام إدار ورجاه، في ودلاه المالي العبارة أم كل الالف بقابله المحدودة بالمدال المعارفة أم فاها إدارئ، وتدبغي للجرحة أم فاها إدارئ، ولحدال المالية بعالم في المالية في المحروم المرسمة وحدا عليه في المالية في ورح المرسمة وحدا عليه في المالية في المحروم لا يستحل قصاصال في المحروم لا يستحل قصاصال في المحروم الإستحل قصاصال.

هذا الدى ذكر إذا وقع الصفح عن كفائم، وسايحدت، فأما إذا وقع عن العائم. ومويد عرضا في الصلح دارجا عند مها إذا بري، ولم يحدث مها عنيه، فالخواب ويم على المعصل الذي ذكرنا، إن برى، ولم بن للحراجة الراء فالصلح باطل، وإذا بقي لها أثر، فالصلح باطل ماشي

وإذا ما تدمن دلك و قدل أبو حقيقة : الصلح باض، وقال أبو بوسف وسحسد. الصلح صحيح والأذ الصحح عمو بقال وفيعشو بالمقو لعاير لدل، وثو وقع العمو لغير لمال في هذه العصول، والم بقل المذيحات مها، فعات مساطق العقو عند أبي حيفة. وسيأتي ذلك في كتاب الجنايات.

ويضب أدية على الصابح والجراحة عمداً لا يحب تفصياص عند أي حيقة استحساناً ،
ويجب أدية في مان الخارج ، وإن شان الجراحة خطأ في الديه على عامله اخارج ،
عدا إذا وقع الصلح عن الضربة وأو عن الجراحة ، أو عن الشحف وأشباه ذلك ، فأما إذا
وقع الصفح عن الجنابة وذكرا وما يحدث مساء أو لم يذكر اظلاء فهذا وما لو وقع
الصلح عن الجراحة ، أو عن الصوحة وعا يحدث منيا سواء ؛ فأن الجنابة السم عام بناول المعموم وما دونة النفس، وصار التنصيص على الجنابة كالتصبص على الحراحة ، وما

وإذا كانت الحناية صداً ، فصالح المجروح الجارح على يدل بسير ، وهو مريض مرص الموت وقت الصلح ، فالصلح جائر ، ورز كان به ليدير ؛ لأنه تو عفا عن الحابة العمد ، فير ، لل أصلا بحوز ، وإن صار مدير عًا ؛ لأنه تيرع عالم يتعلق به حق الورنة ، فؤد كان بهذل بسير أولى أن يجوز ، وإن كان الجراحة حطآ ، فصالح ، وهو موضى وقت الصلح مرض الموت ، وصط عن البدل يعتبو فلك من الثلث ؛ لأن موجب الحطأ المال ، وحق الورثة ، وعلق بدلك ، فؤذ تسوع مي تعلق به حق الورثة ،

ثم هذه الرصية تصبح للعافلة، لا للفاتل، وإن كانت الدية تجب على العافل أو لا والدافلة تحمل هذه ولها. قلنا: لو أقر الرجل على للسه بالقتل، وكذبه العافلة تحب الدية في مان القاتل، ولو كان الوحوات على العافلة النداء لكان لا يلزم السائل شيء، فإن من أفر على غيره بجال، وكذبه للقر عليه، لا يلزم المفر شيء، ويكن لوجه في ذلك فن الدية تحب على القائل ابتداء، تم تحوق إلى العاقلة من ساعته إذا ثب القتل معايدة، أو بالمنة.

وإذا كانت الدبة نتجول إلى العافلة من ساعتما كان الصلح واقعًا بعداما تحولت الدبة إلى العاقلة البمكن تجويز هذا الصلح وصية للعاقلة .

1941- وإدافطع الرحل إصبع وحل عمداً، أو خطأ فصاطه منها على ألف فرهم ثم شلك إصبع أحرى بجنب تلك الإصبع، فعن أبي حيفة في هذا الفصل ووايدًان أقال في ووايدًا: لاينتقض الصلح، وعلى القاطع أرش إصبع واحد، وقال في روايدًا: يتنقص الصلح، وعلى القائل أوش إصبعي، وجه لرواية ألمي قال: لا ينتقض الصلح أن الصلح وقرع عن الإصبع، ويأد شلك إصبع أخرى لا يتبين أن الإصبح لم يكن حقًا له، على أز داد عقده الأن حقه عن الانتذاء كان في إصبع، وعلى الأنبية صارحة وقد وإحدين وإذا لم يثين أن ما وفع الصلح عنه لم يكن حقًا له لا ينظل الصلح.

وجه ما ذكر أن الصلح ينتقض أن الصلح وقع عن قطع الإصبح - عد ما شلت إمريع أخرى الم يبق مُطفًا ، فل صار إضلالا حكمًا ، ولهذا يسقط القصاص إذا كان القعم عمدًا ؛ لأنه صار إضلالا حكمًا . وأما على قول أبي بوسف: لاشيء عليه بسبب إصبع أخرى الأن السواية إنما حصلت من جنابة وقعت البراءة عنها على تولهما ، فلا يكون مضمونة كما أو قتل نفسًا .

١٧٨٦٠ - وإذا فتل الرجل عملاً، وله منانه فصائح أحدهما عن حصيه عثر. مانقه جاز الصفح ، ويتقلب بصبب الآخر مالا ؛ لأن الصلح عفر ببدل ، فيعيتر بالعفر . بعير يدلء وقو عفا أحدهما عن نصيبه بغير بدل يتغلب نصيب الأخر مالاء فكذا إذا عفا يبذل، فإذ أخذ الصائح عال الصلح، طبس للساكت أن يشارك في ذلك، وكال يجب أنْ يشاركه في ذلك ؛ لآن القصاص إفة القلب مالا كله بسبب واحد وهو الصلح، فإنه الم يوجد صبب اخر لانقلاله مالا سوى الصلح ، وإنه سبب واحد، وإذال متى وحب بسبب واحد بدلا عن شيء مشترك بكون مشتركًا كعبدين بن النبن باهاء من رجل بألف درهم، كالامشاركا بينهما حتى إذاما يقيضه أحدهما بالانتضاء، أو بالصلح، أو بالشراء كان للآخر أن بشاركه من ذلك.

الجواب عنه قفنا: إن سبب انقلابه مالاكنان تسيئًا واحدًا. ومو الصلح إلا أنه وجب الأل لكل واحدمسهما في وقتين مختلفين، والمال من وجب بدلا عن شيء ملترك في رقتين مختلفين لا يكون مشتركًا كعبدين شربكن باع أحدهما لصيبه من رحل، ثم ماع الأخر مصيبه من ذلك الرجل.

وإفا قاننا: دلك لأن بصيب المسالح إفا مسار سالا بنفس العملح، وتمسيب الساكت إقا صار مالا بعد ذلك حكماً لصيرورة نصيب الصالح مالا، وإذا اختلف وقت الوجوب ليم يكن المال مششركًا ونهما، وإن كان سب القلام مالا شيئًا واحدًا، وهو الصلح، والعبرة في الشيش النفرق وقت الرجوب، لا لاختلاف السبب، وههما نفرق وقت الوجوب، وإن اتحد السبب، فلهذا ثم بكن مشتري يبهما.

فرق بين هذاء وبين القنل الخطأ إذا صالح أحدمها عن نعسبه كان للإنجر أن يشاركه فيصا فبض ودلك لأدا الراجب يفتل الخطأ الديه والدبه وجيت لهسه بسبب وأحده الأنه إما أن يكون وجوب الدية لهما يسبب الفتل، بأن كان المفتول عبداً ببنيما فقتل حطأء أو وجب لهما يسبب الميراث، والميراث والقتل إغا وجدا في وقت واحده فصارت الدية مشتركة إرجماء والأصل أن أحد ربي الدين إذا صالح عن تصبيبه كان للاغر الذينيا. كه فيما قبض، فأما الذل في العصاص وإن وجب بسبب الصلح إلا أنه وجب الذل لهما في وقترن مختلفين من الوجه الذي بنا، ولا يكون مشركاً بينهما

ويمكن أن يقال في فيصل الصالح: حق المسالح صيار مالا بالصلح، وتصيب السائك صار مالا بانقلاب بصيب المسالح مالا، وحما سببان المحتلفان، وإد صالحه على وصيف عن دم العمل، فهر جائز.

والأصل في جنس عدد المسائل أن ما صلح مهراً في النكاح صنع بدلا في الصلح عن دم العمد، وما لا فعل، فاعتبر بالنكاح، ولم يعتبر بالبيع، ولا يعتبر بالنكاح، ولم يعتبر بالبيع، ولا يعتبر في أساع يجب بلالا عبداً حو مال ، والنمن في أجبح يجب بلالا عبداً حو مال ، وقد المعتب بلالا عبد أبس عال، كما هو في العبلج عن دم! لأن خل الصلح إن وجب بدلا عبداً نبس بجل، وهو التصاحب إلا أن فقط نبس بحد الوليس، وكان كانكاح مخلاف الطلاق، لان الطلاق لا يتقوم بمال بحال من الأحوال من غير تسمية بالناعش العلاق، لان الطلاق لا يتقوم بمال بحال من الأحوال من غير تسمية، طهذا عبر العالم عن دم العبد بالنكاح.

إذا عرفنا هذا حيّا إلى مبيأة الوصيف، فقول: الرصيد بما يصلح منهراً في الكاح، وينصرف مطلقته إلى الوصف، فكذا يصلح بدلاً في الصلح عن مم العسد. ومطلقه يصرف إلى الوسط.

ولو صاحه على عبد بعينه، فوحد العبد حراً كان على القاتل الدية، هكذ ذكر في الكتاب مطلقًا، وحجب أن مكون هذا على قول أبي حبينة ومحمد وحمهما فقاء أما عمى قول أبي يوصف: يجب عليه فيمة الحرائر كان عبدًا.

ونو وقع الاختلاف بين الشاتل، وبين، لي الفتيل، وها الدائل، مسالحقت على مقا العبد، وقال ولى لقنين. لا، بل على هذا العبد الاحر، فإن الصلح جائر، والقول قول الشائل مع بمنه؛ لأن تمليك العبد مستفاد من جهته، ولا يحرى التحالف؛ لأن التحالف إتما يجرى في عقد يقال، ويفسخ، والصلح عن دم العمد لا نقال، ولا يفسخ، ولأنا عشرة الصلح عن دو العمد بالتكاح، والجواب في النكاح إذا وقع الاعتلاف في

. . .

<sup>(</sup>۱) رقی سال شفایاً

المهر على بحو ما بينا أن الفول قول الزوح، ولا يتحالفان، والفائل ههنا نرك منزلة الروج في النكاح.

ولو صالحه على عبد، أو متاع فيولى الفتيل أن يبيع ذلك قبل الفيض، ألا ترى أنه يحوز بيم المقول المهور قبل النبض، فكذلك بجوز بيع بدل الصلح.

ولو صناخه عن دم العمد على ما في يطون عنمه، أو على ما في ضروحها، أو على ما تحمل غيله عشر منين، لم يجز .

يريد بقوله: لم يجز أن التسمية لا تجوز، فأما العفو هجائر، وإنما لم تجز التسمية؛ لأن هذا الأشبساء لا تصلح منهارًا في باب النكاح، فبلا يصبح بدلا في الصلح عن دم العمد، وتجب الدية عني القائل.

ولو صالح ولى القنبل الفائل على إن عقاه عن هذا المدم، على أن يعفو المثال عن دم وجد له على رحل أخر، فهو جائر، وهذا الصلح في الحقيقة عفو بغير بغل ؛ لأن التصاحل لا يصلح بدلا، والعفو بغير بدل جائر، شم إن عنه الفائل عن الدم الذي وجب لله فلا رجوع ثولى القنبل عليه بشيء، وإن لم يعف، فهو على وجهين: إن كنان القصاص الذي وجب للقائل على قريب العانى ابنه، أو أبيه، أو من أخبههما رجع العانى على الفائل بالذية؛ لأن العانى جعل بدل قصاصه منفعة تقريب ملفعة عن شرعًا، وما يحصل لقريب العانى عن المنفعة قهى كالحاصنة للعالى، ولو كان العانى شرط لنفسه منفعة بعل الدين عالمانى شرط لنفسه نامة بحل شرعًا، إذا لم يسلم له شرطه كان له الرجوع بالدين، كذا هنا.

وإن كان القصاص الذي وجب للقاتل على أجنبي لا يكون للعاني أن يرجع على القاتل بشيء؛ لأن التفعة المشروطة للاجنبي، وجودها والعدم في حق العاني بجزلة، وكأنه عفا من غير شرط.

۱۷۸۹۷ ولو صبالحه عن قطع البد صبداً على خسر، أو خترير، لا يجبوز النسمية، ولكن يصد الدخترير، لا يجبوز النسمية، ولكن يصد العفو، ولا يرجع القطوعة بدء على الفاطع بشيء؛ لأن لعالى لم يسم مالا متفوماً، ولا شرط لنفسه متعقة بحل، وكان راضياً وقوع العقو مجاناً بخلاف ما إذا تزوجها على خمر، أو خترير حيث يجب مهر الثلل؛ لأن النكاح لا بجوز أن يقع محاناً.

ولو كان القطع تحطأ، وباقي المسألة بحالها، فالمقطوعة يده أن يرجع على القاطع باللهة ؛ لأن الواجب بالخطأ مال فقد جعل الخمر، واغنزير بدلا عما هو مال ، ومبادلة المال بالخمر، والحنزير متعقدة بصفة الفساد، والمبادلة منى المقلت بوصف الفساد، فلكل واحد منهما الرجوع برأس مانه.

آما في المستد جمل الخسر، والخزير بدلا عسا ليس عال في تصرف، وذلك التصرف على يجوز أن يقع مجالاً كالخام، وذلك والمتزير كالخلع، ونا يجعله كالنكاح، وجعله كالنكاح إذا وقع بما في بطون الأغنام، أو يعراهم مجهولة حتى قال: ثمة يرجع بقيسة النفس، وهو الذية كما في الكاح يرجع بهر المتل بخلاف الحقم.

وثو رقع الصلح على حر، فهاذا وصالو وقع على خيمو، أو خنزير سواء، وثو صالحه على أن يقطع وجله، فإن الصلح باطل، ولا يرجع عليه بشيء، وقد وقع العفو مجافًا، هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب، وذكر في بعض روايات هذا الكتاب أنه يرجع بالأرش، أثرك القياس في هذا، وأخذ بالاستحسان.

من مشايختا من لم يصحع هذه الرواية ، وقال: قياسًا واستحسانًا يقع العفو مجانًا؛ لأن وفي القصاص لم يشترط فنسه في الصلح مالا ، ولا شرط لنفسد منعفة يعل استيفاءه شرعًا؛ لأن قطع رجله لا يعمل له شرعًا ، وإن أذن له صاحبه ، والقطع ليس بجان ، فيجب أن يقع العفو مجانًا ، كما لو صاحه على خمر ، أو خزيره أو حوه فالمهو يقع مجانًا ، فكذلك هذا بخلاف ما لو شرط أن يعقو القصاص عن قريب العانى فلم يعفى ، فإنه لا يقع مجانًا ؛ لأن هناك إن لم يشترط لنفسه مالا ، فإن القصاص ليس

والخاكم الشهيد لم ينب هذه الرواية أيضًا في المختصر ، ولكن الفقيه أيا جمغر الهندواني كان يصحح ما ذكر من القياس، والاستحسان في بعض الروايات، وكان يقول: ما ذكر في عامة الروايات جواب الفياس، لا جواب الاستحسان.

وجه الفياس في ذلك ما ذكرنا، وجه الاستحسان أنه شرط لنفسه ما هو منشوم شرعًا، إلا أن النسمية قد نستعت؛ لأنه حرام الاستيفاء شرعًا، فيعتبر بما لو سمى مالا منفوف إلا أن النسمية فسدت المجه الذيان صالح على دراهم، أو ما يتما فخيله العام، فإن هناك لا يقع الصلح مجالًا، المسى في ذلك تغه أنه منى شرط نفسه مالا منفومًا لا يكونا الراضاً بونوع المعو مجالًا، فغزمه رد القصاص، وقد عجز عن رده، وكان عابه رد قيسة الدم، وهو الدية، وإغا فلنا: دنك لأن المسمى قطع الرجل متغوم شرعًا، وفطع الرجل منفوم، كما لو كان المسمى حراد الأن المسمى منى كان حراً ، فعسمى غير متعوه، يسمى منفوم، كما لو كان المسمى حراد الأن المسمى منى كان حراً ، فعسمى غير متعوه، لان المسمى عبر الحود الإرتباء شيء منه، وعين الحراف بالإنلاف عبر منفوم حتى لا يصدن بإنسات المد عليه بحال، ألا ترى أنه لا يقدمن بالغصب، وههنا المسمى إنترف شيء من الحرد والحراف على حق الإنلاف إن كان غير منفوم في حق إلانكاف إلى كان غير منفوم في حق إتبات البدعنية .

قال، وقو كان القطع خطأه رجع بدية البدعلي الروايات كلها، الأن القطع الخطأ يوجب الخال، والصبح عن الحال لا يقع مجالًا، صوا، كان المسمى ما لا، أو لم يكن على ما بينا، قال: و21 أك لو صاخه من مع العمد على كذا كما منقال دهب وفضة، فهو حائز، وهليه من كل واحد منهما الصبف؛ لأنه أنساف الإيمال إليهما إصافة على السوام، فيكون له من كل واحد منهما الصف، كما عن لمبع والنكام.

قال: ولو صابح رجل عه على عبدله، وصمى له خلاصه. قان جائزًا، لأنه أو صالحه على عبده، ولم يصلى به خلاصه كان الصلح جائزًا، وإذا ضمن خلاصه أولى. وإلها يريد عبوله: صمن خلاصه، ضمن له كيمة العبد، متى استحق العبديوف من الدهر، فإن استحق العبدوجم الوبي على الصابح بضمة العبد.

فرق بين هذه وينسا إذا لم يفسين له خلاصه، ثم استنحق العيد، قوام لا يوجع علمه بشيء، وذلك لأن الفضولي في لصلح من دم العمد من ضمن ، فإنه سرل منزلة القبائل عبير ضمان مثى ينقد الصنح عبيه، ويلزمه يدل لسلح كما ينزم من عليه القمامي من جير ضمان

والقصولي ههنا فسس تسليم العين، والقيسة متى استحق العبد، هوك ذلك سزله القائل، والقائل لو صابح على عبد غيره، تم استحق ضمن فيمته يحكم الصلح، ذكانا

ال(١) مكنية بي طاوفيت وكانواني الأصل والواء البكون

القصولي إذا ضمن، فأما إذاكم يضمن خلاصه ، فإغا ضمن تسليم العبد محكم الصلح ، ولم يضمن قيمته ، فازم قدر ما ضمن ، ولم يلزمه ما لم يضمن ؛ لأنه منبرع ، والتبرع إغا يلزمه بقدر ما تبرع به ، ولا يلزمه الزيادة ، بخلاف الفائل إذا لم يضمن خلاصه ، ثم استحق الحبد، فإنه يرجع عليه بالغيمة ؛ لأن الفائل معاوض ، فإنه حصل له عوض بحكم هذا المضد ، فإذا سلم له العوض ، ولم يسلم فلآخر ما شرط له كان للآخر أن يرجم عليه بقيمته .

فأما المفصولي متبرع، فإنه لم يسحصل له عوض بهذا الصلح ؛ إنما حصل العوض لغيره ، فكان متبرعًا ، والمتبرع إذا تبرع بشيء ، ولم يسلم للمثبرع عليه ما تبرع به لا يكون للمتبرع عليه أن برجم على المتبرع بضء ، فكنًا هذًا .

ولو صاحه على ألف درهم، وصمنها له ، فاستحقت الألف، رجع ولي الفتيل بمثلها على المسالح الأن الفضولي بهذا الصلح النزم ألفًا في اللحة، وقد فضي ذلك بالمستحق، فإذا لم يجز المستحق القضاء، التقض الفضاء من الأصل، وصار كأنه لم يقض، فيوم بالأداء بحكم النوامه.

وهذا بخلاف ما تو أضاف الفضولي الصلح إلى عبد، وأضاف العبد إلى نقسه مه استحق العبد إلى نقسه مه استحق العبد إلى نقسه مه استحق العبد إلى القشل على الفضولي بشيء الأنه هناك التزم شيئاً بعبته، فلو لزمه "من فير التزامه، وههنا النزم الألف شيء أخر لزمه دبنًا في الذمة، ولم يرد الاستحقاق على ما في الملعة، تم الفضولي إذا ضمن بدل الصلح وأدى، لا يرجع بذلك على القائل أمره بالصلح ، ولم يأمره بالفسان، فضمن، وأدى كان له أن يرجع بما ضمن على القائل ، واعتبر الوكيل بالمصلح عن دم العمد، إذا أمره القائل بالصلح، ولم ينامره بالفسمان بالوكيل بالمخلع، ولم يعتبره بالوكيل بالشلع، وأم يعتبره بالوكيل بالذكاح إذا لم يؤمر بضمان المهر، فيضمن المهر، وأدى، فإنه لا برجع بما طهين.

١٧٨٦٨ - وإذا فتل العبد والوجل الحر رجيلا عملنًا، فأسر الحر القائل، وموثى العبد رجيلا أن يصالح عنهما ولي القنيل على ألف، صفعل المأمور ذلك، فإن نصف

<sup>(</sup>١) وفي ظ: أظر لزمه شيء أخر لؤمه فير التزامه .

لألف على الحرائقائل، والتعبق على العبارة لأن لآلت بدل القصاص، والقصاص الدائف على الحرائقة على المعادمة والقصاص الدائقة على السواء وكان بعث أن المدود على السواء وكان بعث أن يكون الأعد عليهما على قدر فيمة دمهما الأن دوكل واحد منهما والمدود فيقسر البدل على قدر فيمة دمهما، وفيمه دم العدد قمة ما دويلم عشرة الاف داخم

اللا ترى أن الوحل إذا حالج المراكبي له على أنف دومم فلالف نتقدم على فيمة يضعهما والأن كل واحد منهما بالحمع الشرات بضعها و فيفسم البدل على طاك و فههنا يحم أن ركون كذلك

والحراب أن الأنف يدل دعهما من حيب الصورة، ومن حيث للحي من ندل دم الدن أراء الأن دمهما رحب بدلا عن دم الفتوف، هندل دمهما أيضاً يكوب بدل دم الفتوف، و بهذا بقضي من سال الصالح ديون القسول، وشعم وصائرات فاندا وحما في إنلاف دم المعتوف على السراد، فيحب أن يكور، البدل عليهما على السواح، وخرج عن مذا الحوف مسألة الخلوم الأن عارجي، سسرة الحالم اللواضعها ما يقسم السن على فدر فيعتها.

ثم دكر مي بعض الرويات: قبل رجلاحها، أو هداً، وجهل الجواب في الملطأ تظير الحواب في الدماء وفي فصل الحفا أوع إشكال، ووجهه أن الواجب من الحرص فتن طاقاً لصف الدياء والوجب على المولى فتع العبد، فيحب أن يقدم البدل على حسد ألاف، وعلى فسة العدد أسلاك إن كانت فنه العبد الله وهم فد أوجب عدل الصالح عليهما عبدان إلا أن الحواب عنه أن الواجب على لمولى دعم العبدات أم يختر إسارات الوباء والدام وها، وعدار وساك العبد الاف تصف الدياء في قسلم بدل الصلح عليما تعيفان.

١٧٨٦٩ - وإذا قتل لعمد رحلا عمداً ، وله وليال اصالح مولى العبد أحدهما من تصيده من الفواعلي العبد القائل، فإذ العملج حائز ، لأن معد وجواب القصاص لوامخ العبد ورهبه يجول هيته وبيعاه الأن المدخل بالقصاص وم العبد لا مالنعاء والهاء والسم العمرودي الثالية ، والمالية لم نصر مستحمة لولى العصاص، فكذا يحوز الصدح عليه ، الأره تحد ف في مالية العبد ، وإذا جباز الصلح عثى العبد دقر أنه يقال للذي صبر الميد له. الفقر نصف إلى شربكك، أو افد يتعلق الدياء وكان بحد أن لا يخاطب المصالح بشهروه لأك احماية وجشت في مثك موني العملة العائل، ولما يوجيد في مثك السمالح سيء ، اصهادة اجتابة الله إنها نكون على من العدك الحدية في ملك. لا على من لم موجمه الجناية في مذكه و إلا أن الجمواب عنه أن الحناية وجالف في منده م وفر الله ما فا القائل، لا في ملك للصائح، إلا أنه حين وجلت الحالية في ملك مولي العبد الفاتوريج يكن موجبة للسالم، وإنما كانت موجية للقصاص

وإنجا تقلب واللافي مناك الصنائح والأعوجة تقرر الصليم تعيار على السياكية المسيقة حمه في المصاهري لا من جهته ، فينتمت عميمه مالا ، وهذا وجدا في ملك لصالح، وإنه عبر مصاف إلى الجَمَانِ السابقة، وإن كان لا بد لانفلانه بالإمر الحافة المنابقة، لا أن الملابه مالا لا يواحد حكماً لليصابة السابقة، حتى لا يصاف إليه.

وإقايتقلب بعد ديك يصلح وحدمهما عي اختبارا الفكريا القلاب والاسفياقا إلى أنسلح الأني وجدنا فتبذرهم والايلي ولخلف سنابقة والوفنا كما يصاف والهالورج إلى العائل في حق الأحكام. ﴿ إِلَى حِبَّةِ الفَّسِلِ، وإن كان نقتل بدون الحباه لا يتحقق - لأن القتل لا يوجب حكمًا للحياة، وإنما يوحد بمعل محتار، فأصبق روال الروم في حق الأحكام إلى تقاتا بالكماك عما

وإها صار الفلايه مالا مضافا إلى الصلح ، لا إلى اختابة المائقة ، سار القلام بالا في منك ألله للع كحدية خطأ وجديعة الصلح، ولو وجدت جنانة خطة من المسابعة العسيج كان المحاطب بالدفع بأو القداء أأن فأكديث مذار

فان الدلو كان منظم على عباد اخر مع ذلك بديكل له فر<sup>ان ا</sup>لعبد الاخر حق ا لأنَّا العبدُ الانجر لم تو قدمه الحنالة حتى يُنعنَي هذه به يحكم الجديدٌ، ولا يتبت جمه في

والماوعو الأصور ويجافظ

التحادمي الأصل حي حؤ الصافح

(1) وفرط: أوالدفع المسالح ..

(۵) هکمانی ظار فعد و کار می الأصل رم النوس عمد

العبد سبب الصلح؛ لما عرف أن انقصناص منى كان بين اتنين، فصالح أحدهما عن نصيم، لايكون للأخر حن الشاركة فينا قبص.

قال و لو كان صافحه على نصف العبد الفاتل، فإن الصلح جائز، ويكون العبد بين المولى، وين الولى تصفان، أما الصلح جائز، الأنه لر صالح مع أحدهما على حسيم الأحد الثانل كان جائزا، مكذا إدام الح على نصفه، وإذا صدر العبد بينهما بشال لهما ا إما أنا يدفعا النصف باختابك أو بقدياته بنصف الدية الأن الحناية انقلبت مالا، والعبد في ملكيما، فيعتبر عالو وحدت منه جناية حظا، والعبد ملكهما، إلا أنه يقال فهما الافتا بعض المحتاية، إلى بقي مشمو لا بالنصف.

١٩٧٨ - وإذا فتلت الامة رحلا خطأ له وليان، فولدت الأمة إننا، فصالح لمولى أحد الولين على أن دفع إنه إبن الأمة بحصته من الدو، دهو جائز ! لأن الصلح على ابن الأمة ، وحكم اجناية لا يسرى إليه والصلح على عند أخر سواء ، ولو صالح على عند أنه سيرة (الصلح ، مكذا إذا صالح على ابن الأمة ، وإذا جاز الصلح مكر أن للاخر في عنق المولى خصية الاف درهم ، وهذا اختيار عنه .

وهذا لأن المولى كان مخيراً بين وقع الجارية ، وبين القدام ، فلما صالح أحدهما على الولاد عقد اختار إمساك بعض الخارية ، فيصدر الخياراً إمساك الدقى ، واحتمار إمسك الحارية اختيار للقدام .

حكفا ذكر المسألة في تحتاب العسلج، وفي "الجامع: وذكر هذه المسألة في كتاب الدورا" في موضعين، وذكر في أحد المرضحين: أنه لا يصير مختاراً لفقداء في حق الأخر، بل يكون على خياره.

فالحاصل أن اعتبيار العداء من حق أحد الوليين اختبار للفداء في حق الولي الاحر على عامة الروايات، وعلى إحدى روانش كتاب الدور: لا يكون الحتبار للفداء في حق الاخراء وانصفت الروايات أن ولى الجسابة إذا كانت واحداء والمحتار الولى الفيد وعن نصف العبد أنه يصبر مختاراً للفداء في لكل، وكذلك إذا الحتار دفع الصعب يصبر

<sup>(1)</sup> وفي الأصل خمور

١٧٨٧١ - وإن قاش النابر قاميلة عاماةًا، وعباراج عامام بالا بالفاء درهم، وهي ويسته، وقالت جائل مال فقل تقوير بعد ذلك فتالة حضاً ذكر أن على مولاً، فيمة أخرى

هرق بين هذا ، ويبسما إداكان الأول خطأ ، وصالح مو الاحتمارالله ، درهم ، وهي فيه مما لم قبل الما در فتيلا أخر خطأ ، وإن الوالي لا يضمن قامة أخرى ، على بساراك النامي الأول في القيمة .

۱۷۸۷۳ - وإدافل الدير وحلاحظاً وفقاً مين آخر، فإن على مواثاً فيصه بينهما الوفي الدم انتشال والمساحم العين الشهاء الآن الفيسة فاضة مقام الرقية، وله كاست الرقية تحق الدمم إلىهما كالدت الوفية بينهما أخلال الآن حق أحدهما في فكس، وحق الأخرافي المصف الآن العين من الأومي المصف، فكذ إذا قص النيسة.

و إذا فتن المُدمر رحمُّ حطأ ، وفقةً عن احراء فصاحهما المولى على عبد دفعه البيماء فهر حائز الآن هنار بالك العبد منهما بما والاب عليه من العبدة الأن حديثة الله بو توجب فيدة اذا برعلي للولى على ما يأتي من ملم من كانت الجديات -ان شاء الله-

فيدا ختلف فقال كل واحد منهما أن صاحب المرم و لا يسة واحد منهما و المساهدة المرم و المرابطة واحد منهما و فاصد تصفيل و المسلمات بقط إلى المسلمات المرابطة والمسلمات المرابطة والمسلمات وصبحار وعلى المعرفة المرابطة والمرابطة والمر

وإذا قطعت الم أويدو حل و فصالحها من الجوراعة على أن ينزو حها و فهده السائل استأنى في قالد الحدارات (إن شاء لله تعالى ).

۱۷۸۷۳ - وإذا حرح الرجل المرأنه حراعة ، فصد هذه على أن عالمت منه على أمان الجواحم، الهذا على وجهول - الأول - أن تكون الحراحة عملاً ، وقد الخديما ، على الحراجة ، لا غمر ، فإذ برات من الحراحة ، فا حمع حائر ، والمسمية جائزة ، ويكون أوغما الذل الحاج ، أما حدة إلى الحلم ، فلان الخلة يجوز من غير تسميلة أصلاء ولالأيجود مع نسبيه الداراني، وأما حوار التسبيه الخلالهما سعيا مالا معلوماً الألهما استلعا على المراحم، واختم على الجراحة خلع على مراحبها، ومواحبه الذل، وإن كالت احراحة على عصالاً الأل المنصد على الجراحة على مراحبها، والمرأة فيسما دون النفس، وإنه يجب الأرش، فقد احتفت بسن معلوم لها على زوع مصح اختم والنسبية، وحيار ما وجب تهما من الأرش، وبدل اختم، وتمم المناصة بين الأرش، وبدل اختم، لأنه وحسا الروج عليها عالى اختم، وتلمرأة علمه أرض الخراصة مثل ذلك، فينتقب وقصاصل، ويكون الطلاق بانذ سواء وقع الطلاق بلفظ اختم، أو بصريح النفط، إلى وقع الطلاق بلفظ اختم، أو بصريح النفط، إلى وقع الطلاق بلفظ مائذ موم مدل، وقد وصريح الطلاق، فلاته وم مدل، وصويح الطلاق، فلاته وم مدل، وصويح الطلاق، فلاته وم مدل،

وهذا كذه إدا برأد. من الجراحة، وبقى له منافزه أما إدا بوالت، وأو بيق لها أثر الطلاق مصالاً . حتى لا يحت عليها رد نفهو إلى الروح، وإن سمت بي الحام الخراحة، وموجب الجراحة مهذا المال إدا كان مكتاء الأنها ثم تسم ما هو مال من كل وده الآن موجب الجراحة قد مكون ما لا بأن اقتصر على ما بون أنفس، وقد لا يكون ما لا بأن صارت نفساً ، وكانت عبداً يحب الفود، فهو معنى قواماً المهيم معنى قواماً من عبداً يحب الفود، فهو خلافها عنى ما بورياً المهيمة المعالمة وكان يعبداً عبداً يحب الفود، فهو خلافها عنى ما بوريائيا، قادا ليس في بينها غيره يعم الطلاق مجالاً والأن الزوج لم يسم حالم مال من كل وحده والل مالي الشاهدة على بينها على ويتها في المالية على العلاق مجالاً والأنكون، كذا ههد

هذا إذا برأت، فأما إذا مات من للدا الجراحة، فاخلع جاز، والسلمية باطاة علد أبي حيفة بالسلمية باطاق المن حيفة بأل حيفة بأل حيفة بأل المسلمية ما بعالم عند أبي حيفة بألى الحنامات على عير سلمية بالز، وأما فساد النسامية الأنها الحنامات على الجراحة والما أخ أراحة أنم نكى حمّاً الهاء الآيا صنارت فنالا من الابتداء فما خلعها عليه عند أبي حيفة فالقياض أن يجب النصاص وفي الاستحسال تجب المبغ عن مال الروح، تم ينظر إن وقع الخلاق بلعظ الخلع بكون بالله وإن وقع الفظ الصريح بكون وحياً.

وليست فاتدة غولنا: وقع رحميًا، أم مائنًا بعد ما مانت الرأة إنبات حق الرجعة؛ لأن الرجعة بعد ما مانت لا يتصور ، وإمّا فائدته أحكام أخر سوى الرجعة من البراث . وعيوه، فإنه مني وقع رجعها، إن كان الزوج لا يوث منها إذا مانت؛ لأن الزوج فاتل لها، فهي ترتُ من الزوج إذامات الروج قبلها، إذا كان الواقع رجعيًّا، وهي في العادة؛ لأن الرأة ليست بقائلة .

وإن كان الواقع بالنَّاء فإنها لا ترب من زوجها، فنظهر فاندة قولنا رجعي في حل الميراث من هذا البوحه، وتظهر في حق البوطاء، هاي الزوج إذا وطنها بعد هذه المصالحة، تم مانت إن كانت انواقع رجعياً، لا يلزمه مهر جديده وإن كانجاننا بلزمه مهر جديد.

فيأما على قبول أبي يوسف ومنصمان فإن اخلم يقع منجالا حتى لا ينجب على الزوح الدنة ولأن الحقم على اخراحة عندهما خدم عليمه وعلى ما يحلث منهاء هيفا صارت الحراجة نفيشاه وكانت عمداً ظهر أنه خالعها على قصاص وجب لها على الروج، والقبصياص ليس بالياء ومن خالع اسرأته على ما ليس بالما عايد يعم الخلع مجانًا، كسائو خالعهاعلى صبر، أو خنزير، فإنه يقع الطلاق، ولا يلزمها ردالهر، فكفلك هذاء ويكون ففرأه لأنه خالعها على القصاص عللمماء بيكون عفواء ثم يظر إلى العلاق، إن وقع طفطة الحلع بكون باتُ، وإن وقع بالصيريح ذكر في رواية ابي سليمان أبه يكون رجعيا.

وذكم في رواية أبي حفص أنه بكون بائنًا، وحماماً دكو في رواية أبي سليمان هو أن الطلاق وقع معوض من وجه ، ويغير عوض من وجه ، من حيث إنه لم يحصل للزوج مال كان بعير عوص، ومن حيث إنه سقط عبه القصاص بهذا الخلع، ونه في سقوط القصاص منفعة، فإنه يفتل لو لا الخدم كان بموض، من حيث إنه بغير عوص من وحه لا بقع البينونة، ومن حيث إنه بعوض من وجه قفع المينونة .

هفد وقع الشك في وقرع البيونة، فلا نفع البينونة بالشك والاحتمال، ولهذا لم يحب عليها رد المهر ؛ لأنه بأحد الاعتبارين إن وجب رد المهر، ماعتبار الأخر لا يحب، فلم ينزمها ودالهم بالشك والاحتمال، فكذا في حق البيونة.

وجه ما ذكر في رواية أبي حقص: أنَّ القياس أنَّ بكون صريح الطلاق بغير عوص

بعد الدخول بها بائنًا، كما قبل الدخول بها، إلا أنا نرك القياس، وجعثناه غبر مبين قبل انقضاء العدد بالنص، وما لبت نصاً بخلاف القياس براعي هين ما ورد فيه النص.

والمصرية الجعر الصريح بعد الدحول غير مين إذا وقع يغير عوض من كل وجه ، وحفا إن وقع بغير عوض ، من حيث إنه لم يحصل للروج مال وقع بعوص ، من حيث إنه حصل له منفعة ، وهو سقوط العصاص ، وإذا كنك هذا الطلاق وقع بعوض من وجه ، بغير عوض من وجه اعتبر فيها الفياس ، والقياس أد يكين الطلاق مبينًا .

هذا الذي دكرنا إدا خالعها على الجراحة لا غيراء فالجواب فيه عند الكل فيها إذا خلصها على الجراحة لا غير علدهما هذا الذي ذكرنا إذا كان الجراحة عمداً، وإن كانت الجراحة خطأ، إن خالمها على الجراحة لا غيرا، وقد برئت من ذلك، ويقي أنها أثراء فالخلع جائز، والشمية جائرة، ويكون الواقع بالتاً.

وإن يرثت ولم ينق لها أثر ، وقع الطلاق مجالًا، ولا يلزهها رد الهو ، وإنا ماتت من ذلك، فالجواب فيه عند أي حنيف كالحياب فيما إذا برأت من الجراحة ، ولم ينق لها أثر ، فأما على قول أبي يوسف و محمد و حمهما الله : فالحلع حائز ، والنسمية جائزة ؛ لأن الحكم على الجراحة ، حلم مديها ، وما يحلث منه علمهما .

ولو خالعها على الجراحة الوما يحدث فيها : والحراحة خطأ إذ مانت من ذلك كانت التسمية صحيحة الآمة حالعها بالذيه التي وحبت لها على عاقله الووح ، والنبة مال معلوم، فصحت التسمية ، وصار جميع الدية بدل الخلع، ويكون الطلاق بالتاً وقع بلعظ الخاج ، أو يلفظ التصريح ، وبرفع عن العاقلة ، ويعتبر من ذلك من ثلث الآل، بن اختلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشايخ ، أو اختلعت ، والخالب من ذلك ، لجراحة الموت عند بعض المشايح ، فإن خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصة للعاقلة فجارت .

وإن كان لا يخرج جميع البدل من نعث مانها، فيقدر ما يخرج من النف برقع عن العافلة، ويؤدون الدافي إلى ورنتها، ويعنبر من جميع المال ف ختلعت قبل أن تصير صاحبة فراش عنذ بعض المشايخ، أو لم يكن الغائب من ذلك الخراحة الموت عند بعض مشايخ . وكان جودت عودته فيما إدا خالعها على الجراحة فهر اجوات فيمه ؤدا حالعها على المضارية ، أو على الشجاء أو على الفضاع ، أراسلى لبداد لأن هدو الأصاص تندول الصائم عند أبي حنيفة ، ولا تشاول ا هادت ، وإن خالعها على الحناية ، فالجواب فيه كاجواب فيما إذا تعلمها على الحراجة ، وما يجاب منه .

وإداجرح الرجل الرأته مراحة فصدشها روحها على أن صفها واحدة على أن عنقت لدذلك كلده فاحوات فله كلجواب فيما إداخالعها على الجراحة، وما بحدث منها؛ لأن فوله عند ذبك كله يتدول الفائد، واخادث.

١٧٨٧٤ - وإذا فيل الكتاب رحيلا علمياً ، فيسالح الكتاب من ذلك على مائة درهم، فالصلح حائز ، فرق بين هفاء وبين العبد الأذرق ذا قتل رجلا عمداً حتى وجب عبد الفصاص ، فصالح على نبي مان كسب، فإنه لا يجدز .

تو مسألة المكانب على أربعة أواجه. إما النابعثق المكانب فيل أداب الصالح، أو بعد أداء بدل الصنع، أو بعجز المكانب فيل أداء النا الصلح، أو بعد أداء بدل لصلح

دن عنز بعد أنه مدل الصلح، فالصلح ماض، والأد، ماس، وإلى عنر قبل أناء مدل الصلح، فكمه على بطالب بالمدان من ساعته، وإن عجز بعد أدا بدل الكتابه، فالصبح ماض، والأداء ماض، لأل لاداء حصل في حال كسمه تعولاً، فيصح الأداء، وإذا الصحر فيع الأداء، فإنه لا بطالب منتي بعنن، وهذا قول أبي حنيفة، وأ الل أبو يوسف ومحدد: يظالب المولى في الحال، فقال قد إمدأن ندف العيد، أو نفذه.

١٧٥٧٥ - وإن وقع الصلح على دراهم، أو عنى المعام بعياء، أو المار راه يله والمتناف أو المار راه يله والمتناف أو عنى المعام على حاله الأنا الاعتراق حصل عن عبر بدين الأنا للسناحي بالقصاص لمام واللهم عبن ولحيس البين الأنا الذير ما يكون في الذمة واللهم عبن الكاتب تنصل بدان الصديح المال المارح دين والكدالة جائزة الأماكم بالمال على المكاتب للاحتلى الميسح كسالو كفل بدان حراء وكذلك لو كان بدل الصلح عبناء دأن كان عبداً الأراد إلى الميسه وكفل به العبل الأحيل

<sup>(</sup>١) هكدا في لله رف ركان من لأصل يعد ارس

وباز هائت لعبادقها أديدفهم فللسولي أديصمس الكميل فيمنعه وإداشاه صمي اللكائب والأن الفيمة قامت مفام العين، وحال قبام العين، كان ولي الدم بالخبراء إن ت طالب للكانب، وإن ساء طانب الكفيل فكله في حن الفيصة، فرق بن هذاء وبينما إذا لتفل لتسليم المبيع، فهلك المبيع في بد أسائع، وكان فقادهم النسري الناس إلى البائع، فإنه لا يصبر الكفيل بالسم كميلا بالنمن، وإن كان النمي بدلا عن السم.

وههنا جمار تكفيل للمين كفرالا التقيمات ووجمالفرق ببرجا أي فيمه العدادعي مسأنة العمد بغلوعن أنعيده وخلف عمواه لألواقهمة العبد وحب يحكو الصالحاء والقيمة أيصاه تدامه بحكم الصلحاء فإنه لم يتفسخ مهلاك العلماء وكامك العلمة خلفاءعن العبد وبدلا عمه والمدل فالممقام المدلي، وكان الكفيل بالعين تنفيلا بالقيمة. فأما المهن بيس بدلاً عن البيع بعد هلاك البيع فبي الديفي؛ لان تسليم النمن حد هلاك البيع لمربجت بالمست المنيءة واحت تسلس سبع الأن تسليم المبع واجب بالمبع وانسليم لا بحب على النائع بالنيع وزغا بجب ديقساخ الميع وفنه يصر الثمن بدلا منه وفلويص كتبخ مه

٨٧٨٧٦ . ولم أن مكانا وقتل رجلا عبيلاً ، فقات وعلم بينة باللاء فطيالج من ومَا أَعْلَى مَانَ إِنِّي أَجِلَ ، كَانَ جَانُوا ۚ لأَنْ لَنْكَانُكِ فِي حَقَّ لَصِيعَ عَنْ مِصَاصَى رجيب عليه تبزلة الحراء والحرائر صالح عن فصاص وجب ببدلا حالآء أو مؤحل جاز فكما الكانساء فوق كمل به تنفس حاؤت الكهالعة فاذكرها، وإن هجواء وره رفيقًا لم يك اللطالب أو بأخد المكانب بنيء عنداني منبعة ، ونكن بأخذ تكفيل ؛ لان لأصيل . وهو العدد للمرسرة على بدق الصابح أصلاء وإله فأخرت الطالبة إلى وقت العتاق سسب العمورة وكان ينزنه مالو كالسرعن معسراء وهناك طللب الكفيل لتحاليه وإن فأحرت مطالبة الأصبل إلى حاله السباراء كذا ههنان

١٧٨٧٧- وإذ قتل الكالب رحلا عملاً ، فعما أحد ولبيه عن الدويفير صنح. فإله يصفنني للإحمر على المكاذب أن يسمعي في نصف فيسده أهم والمريخيان إلى أنديده م تصف الدية ، ويني أنا يؤدي تصعب فيمنيه ؛ لأن المالين من حيس واحدو دراهم أو دناسر ،

والمتعكدا البرط وكالزف الأصل وتسامها الابحلام

وأحدهما أفل والتحبير بين ماني مي حنس راحك وأحدهما أفل من الأخر لا يفيده لأن مرا عليه بختارات والأفل لامحانة بحلاف ما فر عجر المكاتب، فوذ مولى الكاتب هي تصيب الساكات يخير إن شر، وهم بصف الكاتب، وإن شاء، قادي ينصف الدية - وإن كان فيستسهد الكاتب أقل والأن الإنسان قد يحمد العبد على الدراهب قان مساخه من ذاك على تمر دمن المكير، أو المورون بعيد عينه، ونفرقا من غير قبص بعن الصلح، وإن قبض في المجلس حاد الصلح، والطعام صار مفاحة بالقدمة، فصار الطعام مبيعًا، ومع هذا حوزه إذا لقد العمام في الحلس.

وغوق بوزهدان ويبيمها إذاناع فعاما ماالسن عند بدراهم وصلم مصعم في اللحلس، فإن دلك لا يجوز أو فه أعلم .

<sup>(</sup>٤١) هيکذا في طراء وکان في م الفي .

# الفصل الثالث عشر في العوارض التي تحدث في بدل الصبلح وفي تصرف المدعى في بدل الصلح

الاصلى : وإذا ادعى رجل داراً في الأصلى : وإذا ادعى رجل داراً في الديرة . رجل ، حداث الندي عدم عن دعو ، على خاصة عبده سنة ، تدان مولى العبد أعلق المبدء معتقد بافقاء الان رفية العبد ملكم، والإعتاق تصادق الرفية أفتر مديد أنه تعلق به حل الغير ، ولا أنا خذ لا يمنع عام على المولى ، ألا ترى أن الواترت إذ أعلق العبد الموصلى بحدثه ، يغذ إعتاقه ، وقد تعلق به حق العبد المبد المبد المبد يقذ إعتاقه ، وقد تعلق به حق العبد المبد المبد المبد إعتاقه ، وقد تعلق به حق

ولِمَّا أَعْشَى تَعِيدُ كُلِّهُ لَهُ الْحَيْدِينَ شَمَاءَ خَدَّةِ لِلْعَصَى، ويُدَّشَاءُ لَمْ يَعْدَبُ وهو القير ماؤداً أَحَرِ حَبِدُهُ الْحَدَّمَةُ ﴾ أن صاحب لعبداعش العمد، وهناك العبد بنخير ، كذا هيئاً.

و بن خدام الدعى غام الدين ما الصاح ، الضاح ، الني على الصاحة ، وإن أبي التبقض الصاح ، ورحم المحق على ورحم المصلح ، ورحم المحق على عالى المسلمي و المحلم ، والا يصلح المحتر شيئاً المسلمي أن الورث إذا أعس الده مجرد المحق الا يضمن وبنة العداء ويشتري بها عبداً العراء وقد أنتف محرد المدة على المحرد المحاجل المحرد المحاجل المحرد المحاجل المحرد المحاجل المحرد المحاجل المحرد المحاجل المحرد المحرد المحاجل المحرد المحر

قلناء الواوت لا عدمن للسوصي كه سيئاه إعابدسين للميده الا الوقية إذياء على معك ذيت، إدلو لم ينق على ملك اليب لا تحيح الوصية بالحدمية الاه يعميو موصى عافع في ملك الوولة، ولما صحت الوصية علما أن الرفية نقيت على ملك ليت. فالوارث بالاعدق أنك ملك لوفية على نبيت، ومنتف الرفية ضامن، فيضمن الوارث ومة الرفية لدورت، لا للموصى له. أما ههذا لا يمكن إيجاب العيمة على المعنى لمالك الرقية؛ لأن مالك الرقية هو ، ولا يمكن إيجابيا للنمذعي : لأن حق المدعى في مجرد للنفعة ، وإذ لم يعتقه مولى العدد ، وقائل أعتقه المدعى ، وهو صاحب الحدمة لا ينفذ إعداده الأنه ليس بمالك : قبتها ، ولو لم يكن شيء من ذلك ، ولكن أداء من احب العيد ، فلا ضمال عليه \* لما ذكرة في العتن ، ولكن ينتقض الصلح قيما لم يستوف من النفعة ؛ لأن المعلود عليه قات ، ولم يخلف بدلا ، وكان بمنزقة ما لو مات العيد حلف أنف ، ولو مات العيد حلف أنف ، أليس أنه ينتقض الصلح قيما لم يستوف من المفعة ؟ فههنا كذلك .

وفند مرت مسئلة الموت من قبيل، وين قتله واحد من عرض الناس قبيل مضى المعة، فعلى ثول محمد: ينتقض الصلح فيما لم يستوف من المنفعة، وعلى قول أبي يوسف: لا ينتفض الصلح، إلا أنه ينخير لتغير المعقود عليه، وقد مرت السائة من قبل

وأما إذا قتله الدعي ، فإنه يضمن قيمته ؟ لأنه أتلف ملك الغير ، ويستفض الصلح عند محمده كما لو قتله أجني أخر ، وعلى قول أبى يوصف: لا يشتفض العملع ؛ لأنه فات ، وأخلف بدلاء وكان بمنزلة منا لو قتمه أجمين ، إلا أن الفاتل إما كمان هو المدعى ، لا يتحير عند أبى يوسف ؛ لأن التخير إنها حصل من جهت ، وكان راضياً به .

١٧٨٧٩ - وتو صالحه على سكنى دار، فهدمه رجل من عرض الناص، فالنسألة على الاختلاف، وقو كان رب العبد باع هذا العبد من رجل، لم يحز بيعه تتعلق حق المدعى به.

الا ترى أن الوارث إذ باع العبد الوصى بخدمته من إنسان لم يجز، وإعالم يجز لتعلق حق الوصى له الخدمة به: ولو باع الدعى العبد لا يحوز بيعه، كما لا يجرز إهتافه، وإذا ادعى رجل داراً في يدى رجل، فصاحم الذعى عليه على عبد بعينه، فأراد الدعى أن يبيم العبد قبل أن يقيضه، فليس تعاذلك.

عكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل ، فال محمد عقيب ذكر هذه المسألة : وهذا بنزلة الشراء ، وهذا الجواب لا يشكل على قرل محمد ؛ لأن محمداً بعتمر الصلح الواقع على العين بيك من وجه ، واستيضاء لعين الحق من وجه ، فمن حيث إنه بيع لا يجوز بيعه قبل الفيض ، ومن حيث إنه استيفاء لعين الحق يجوز ، فقد اجتمع ما يوجب جواز البيع، وما يمنع جوازه ولا يمكن العمل بهما في حكم واحد، قلامة من العمل بأحدهما فقول العمل بالبيع أولى؛ لأن معنى البيع واجع في الصلح متى وقع الصلح على خلاف جنس الحق، والمرجوح ساقط الاعتبار بمفابلة الراجع، وإذا سفط اعتبار معنى استيفاء الحق كان هذا بيع المنبع المتفول قبل الفيض من كل وجه فلا يجوز.

١٧٨٨ - إذا ادهى داراً في يدى رجل مصالحه الدي عليه على سكنى يبت من
 هذه الدار معلوم عشر سنين جاز ، وللمناهى أن يؤاجر البيث من غير، ولو أجره من
 المدى عليه ، لا يجوز عند محمد ، لأنه يعتبر هذا المقد إجازة ، وليس للمستأجر أن
 يؤاجر من الأخر .

وعند أبى يوسف: يجوز؛ لأن عنده ما ملك النقعة يعقد الصلح، بل ترك معض حقه، ونتع بالبعض، فإغابقيت المنافع على أصل ملكه، فيملك أن يؤاجرها من كل أحد، فالأصل عند أبى يوسف: أن الصلح بذا وقع على جنس الحق يعتبر معنى استيفاء الحق فيه واجحًا، وتكون العبر ذله، ومنى وقع على خلاف حنس الحق يعتبر معنى المبادلة فيه واجحًا، وتكون العبرة للمبادلة، وههذا الصلح وقع على جنس الحق؛ لأن الصلح وقع على سكنى البيت الذي وقع فيه الدعوى، فيعتبر استيفاه لعبن الحق، منهى المنافع على منك المالك.

والمنفرية ما ذكرنا حتى إنه لو وقع الدعوى في دار، وصالحه المدعى عليه على خدمة عبد لمه ثم أجر المدعى المدمن المدس عليه ، لا يجوز عند أبي يوسف أيضًا؟ لأن الجنس فداختاف، فيعتبر هذا الصلح إجارة، وليس للمستأجر أن يؤاجر من الأجر.

1944 - وإذا ادعى داراً في يدى رجل، وصالحه المدعى عليه على نيباب، أو حيوان بعبته، أو مكبل، أو موزون بعينه، وأواد المدعى أن يبيع ذلك قبل الفيض، لا يجوز الما ذكرنا في فصل العبد، وإن كان المكبل، والموزون في اللّمة جاز الاستبدال به قبل القبش، لأن المكبل، والموزون في المقمة يكون ثمنًا، والاستبدال بالثمن قبل الفيض جائز، إلا أنه إذا وقع الاستبدال عن المكبل، والموزون على شيء بعينه، وتفرقا من غير قبض، لا يعلل الصلح، لأن الانفراق حصل عن عرن بدين. وإن كان مغير نبنه يبطل الصلح ؛ لأن الاختراق حصل عن دبن بدين ، فكر محمد في الأصل ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : كل شيء إذا صافحت "عليه ، فاستحق رجعت بقيمته جاز يهمه قبل القيض من الذي عدمه ومن غيره ، وذلك كالصلح عن الفصاص إذا وقع على عبد ، أو ثوب ، وباع المدعى ذلك من الذي عنده ، أو من غيره قبل القيض ، فإنه يجوز ، وكل شيء صاحت" عليه ، ثم استحق لا يرجع بقيمته ، وإنها يرجع إذ وتم الصلح عن إنكاره أو في المساقح عن إن وقع الصلح عن إفراد ، كما لو ادعى مالا ، ثم صالح من على عروض ، وباع المعرض قبل المنبض لا يرجد رجة .

۱۷۸۸۳ - قال: وإذا ادعى داراً في يدى رجل حقاً، فصالحه تكدى عليه من ذلك على داراً في يدى رجل حقاً، فصالحه تكدى عليه من ذلك على داراً نحرى، فلم يقبضها اللدعى حتى باعها المدعى، فإن يبعه جائز في قول أبي يوصف، وعلى وقول محمد: لا يجوز؛ لأن قوله أثم المقالم بيع؛ لأن الصلح عنده يح من كل وجه، فيصير بانشا للمقال، والعقار بيعه قبل المتبض لا بجوز عنده، وقد مر شيء من منا الفصل في فوع الصلح عن دعوى العقار.

<sup>(</sup>١) في الأصل: حوطت أ.

<sup>(</sup>١) وفي الأصل. أصالحه ...

 <sup>(</sup>٦) هكذا في الأصل، وفي م. ألأن على تسوله: هذا العبلج أن وفي ف 1 ألأن هذا العبلج على توله هذا صلح وفي ط: ألأن فوله: الصلح بيع .

### أنفصل الوابع عشر في شرط الخيارفي الصلح، وفي اخيارمن غيرشرط

۱۷۸۸۳ مثل محمد الدادهي و حل علي وجل حالة دوهم وصاحه منه على حدد سوط الحياد الماد حدد و الحجر على محمد الداده المراد الحياد المادهي و الحجر عائز و الأن هذا على حالة على خلاف جنس الحق و فيعتبر بيعاً و والبيع شرط الخيار ثلاثة أبام حائز و فكذا العملج الذي هو عي معي البيع في فال و وبينتري أن بكرد المدعى على على مغل المؤد والدائل مكراً و فلان الصلح على الإنكار إذا ونع الدعى حقيقة وكذلك بزعم المدعى عليه وكذلك بزعم المدعى حقيقة وكذلك بزعم المدعى عليه والبدين مال حكماً إذا وجرد سبب دعوى المال.

وقهذا قلد: أن الدعى عليه إن نكل عن اليمين يقضى عليه بالله: الأنه بنكونه منع حق المدسى في السال، ويعيده الفاضى إلى أصل حقه، وكانه معاوضة الله بزحم الأدعى عليه حكماً من هذا الوجه، والدليل على أن العبلج على الإنكار (أأ في جدب المدعى عليه حكماً من هذا الوجه، والدليل على أن العبلج عن الإنكار أأ في جدب المدعى عليه محاوضة أجها لو احتلفا في مقدا المسالح بتحافقال، وير ويعل العبلج بالعبب اليسير، والقد حلى، كما هي اليم و فنبت أن الصلح عن إنكار إذا وير ويعل على إنكار إذا وير الدعوى في الآل م موضمه من جرائب الملاعى عليه حكماً له ويرضح مع شرط خيار.

قال: وإلا عماطه على هذا على أن زاد المعي عشرة بعدير بهي تدهر ، والشنوط حنيار للمدعى ثلاثة آبام، فهو جائز الما ذكرنا أن الصلح على وقع على حلاف حنس احق من كل وحد، كان بيمًا، وأو باع المدعى عليه عبداً كما عليه من المائة حتى يزينه، المدعى عدرة ومائير إلى شهر على أن الشنرى بالخيار كان جائزاً؛ الأنه باع العبد المائة الني هيم، ويعشرة دابير إلى أجل على أن الشنرى بالخيار، فإذا حار البيع على هذ

<sup>(</sup>۱) رتی ب: این الانکار ا

ثم إذا أجار المدعى الصلح بوئ الطلوب من المائه وصارت الدينير على المائب إلى شهر من يوم أخاز الصلح على المائب الى شهر من يوم أخاز الصلح على المائب فقد ملك المطلوب المائة التي في ذمته فسقط عبه فصار برياً من امائة ووجب على الطلب مشرة تنامير إلى أخل ويعتبر الأجل من يوم الإسازة الا من يوم المبع الأكل إنا سرط كتأخير المطائمة وإعا تتوجه المطائلة على المشترى بالنمن على الأحارة الكناس من إعا قبلك عليه من وقت الإحارة عندهم جميساً وما لم يجلت النمن على المسترى لا ننوجه عليه المعالمة، ولهذا اعتبر الأحل من وقت الإجازة الا من وقت الإحارة المن وقت الإجازة الا من وقت المحدد

قامه ۱۷۸۸ - قال: وإذا قال لم حل على ، جن طائرة دنائير ، فصالحه على لوب. و وختر ما الطائوب الصده الخيار الثانة أيام ، ودفع إلى الطائب النوب ، فهالك القوب عبد الطائب قبل الملائة ، فهار ضامن لقدماء ، ودرائير ، على صاحبه ، وإن كان الحيار مشروط الطائب ، وعلك في بلدة في مدة الحيار ، ويه همك مضمولاً عليه باللمان ، ومذا لما ذكر الأن الصلح متى وقع على خلاف جنس الحق من كن وجد ، فإنه يعتم بيعاً ، وهي البيع متى كان الخيار المبائل، وقد هلك المشترى في يد المشترى، فإنه بناسخ البيع ، ويهاك مضمولاً المنسقة المنسقة البيع ، ويهاك مضمولاً المنسقة البيع ، ويهاك مضمولاً المنسقة المنسقة المنسقة المستح البيع ، ويهاك مضمولاً المنسقة ا

وإن كان الحيار للمشترى يتم البيع ، ويبلك مضموقًا بالمسر ، فكن في الصلح وتانيره على صاحبية إذا كان الخيار للمطلوب ، لأنه لم هلك النوب في بد الشترى ، والخيار للمطلوب الفسح الصلح ؛ لأنه طحر عن الإجازة بعد الهلاك ، فينسخ الصلح ، وإذا العسخ الصلح عاد النبي عليه على صاله ، وثم يملك الثرب ، ولكن هنك الذي له الحيار ، ثم الصلح كما في البيع .

۱۷۸۸۵ - وردًا قان الدين لرجلين على رجل، فصد لحهمنا الطلوب على عبده. وشرط الحيار لهمناء تم إن أحدهم، صي بالعقد، وأراد الأحد قسح العقاء، عند أبن حيمة اليس له الفسخ، وعندهما له ذلك عنزلة ما لوباع عبدُ من رحلين على أمهما

<sup>(1)</sup> وفي الأصل مالشن .

بالخيار.

وإن كان الدين لواحد على رجلين، قصافاه على عبد، وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام، فإن كان الخيار المشروطة للطالب، فأجاز الصلح في حق أحدهما، وفسخ في حق الأخر، لاشك أن على قولهما: يجوز، وعن أبي حنيفة روايتان: في رواية: يجوز الفسخ في حن القصيخ في حن الآخر، وفي رواية: لا يحرز، فعلى رواية قال: يجوز الفسخ في حن الآخر، وجه القرق ظاهر بين هذا، وبينمة إذا كان الدين لرحلين على رجى، وعلى الرواية التي قال: القرق الأن الإيجاب وقع جملة، ألا ترى أن الخي الابتداء لو أراد أن يقبل العبد في نصيب احدهما دون الآخر، لا يكون له ذلك، فكذا إذا أرد رد نصيب أحدهما دون الآخر، لا يكون له ذلك، فكذا إذا

وإذا كنان الحيار للمقلوبين، فأجاز أحدهما الصلح، ولم يجز الأخر، كانت المنالة على الاختلاف عند أبي حثيقة بجرز الصلح عن الكل، وعندهما يجوز في حصة المخر، ولايجرز في حصة الأخر.

1944 - وإذا ادمى رجل حقّا في أرمى في يدى رجل، فصاحه من ذلك عنى أرض آخرى، فدرقت الأرض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعى بالخبار إن شاء نقص الصلح عن إقرار، ورجع في أرصه و وإن شاء نربص إلى أن يتضب عنه الماء؛ لأنه كان عن إنكار رجع في دعواء في الأرض، وإن شاء نربص إلى أن يتضب عنه الماء؛ لأنه تعلى المدعى قبض المصالح عليه لعارض يتوجع روائه ، وكان تنزلة ما لو أبق العبد فيل القبض، ولو أبق العبد المصافح عليه قبل الفبض، كان المدعى بالحبار إن شاء تربص عود العبد من الإباق، وإن شاء ضبخ الصفح، فكذلك هنا.

وإن اخدار التربص حتى ينفس عنه الحاء، فإنه ينظر إن أحدث الغرق نفصانًا في الأرض يخبر ، وقع الصلح عن إنكار - أو إقرار + لأن هذا نفصان تمكن في المعقود عنيه قبل القيض ، فيخبر المشرى .

قالوا ؛ وهذه المسألة تدل على أن ما يحنث من النقصال في المقار قبل القبض بكون محسوبًا على البائع، خلاقًا لما يقول بعض مشايخًا رحمهم الله : إنديجب على

 <sup>(</sup>١) وفي الأصلي ألا ثرى أنه وقع في الابتماء أن يقبل .

المشترى، لام يمنزلة الفدومي حتى حارسه قبل الفصل عبدهما، وكان الحواب فيه كالهراب وبيم إذا عاد الصدام الإماق، وقد يكي فيه بقصال والي الم يحمد والغارق تقصال لا حيار فه والأنه لم يشمكن في المقود عبد نقصال بسبب الغرق، فكان عنزلة ما لو عاد العد من الإماق، والويتمكن في المقرد عبد نقصال لا يحير فلشترى، كذا هنا.

هذا الذي دكرة إذ غرقت الأرض التي وقع الصنح عليه، فأما إذا غرفت الأرض التي وقع الصنح عليه، فأما إذا غرفت الأرض التي وقع الصنح عليه، فأما إذا غرفت الأرض وقع الصنح على إفرار ، وقد أخذت أأ الغرق تقصالًا أأ في الأرض، إن حصل الغرب المبالح إلى الأرض، تتمكن من قضه، فإنه لا حيار ته؛ لأن الفير إن حصل بعد فيصه، وإن أحدث قبل أن يدهب إلى الأرض، ويشكن من قبصه يخير \* لأن التعير حصل قبل القبض؛ لأنه لا تصبر قابضًا بنفس للصنع ؟ لأن قسم لا يكون وقض صمان متى كان مغراً به، فلا ينوب عن فيصر الشراء، فحمل النخرة إلى يقرب عن فيصر الشراء، فحمل النخرة إلى الإنتان عن فيصر الشراء،

وكان الحوال به كالحوال فيمن اشترى وديعة، ثم حدث بها عيب بعد القراء. إن حدث الميب بعد ما فكن الودع من قبصه، فلا حيار له، وإن حدث قبل أن يتمكن من فيضه يحير الأنه حدث النفير قبل الفيص .

هذه إذا رقع العملج عن إقراره عاما إدا وقع العبلج عن إلكاره لا حيدو له منواه فكر من فينصده أو لم يتمكن وهذا عندهم بسميناه أما عند محسد فلعالين. العداهب أله مني كان حاحداً، كان بمرنة القاصية، وعصب العقار عنده موجب الصمال، وكان فينصه فيض صماله فيض الفيمان ينوب عن قبص المشرى، فكما النيزي صار فايضاً، ولتعير حدث بعد قبض المنازي، وكان بجزلة ما لو انتزى عدمً ممصولًا، فحدث به عيب بعد الشراء، لا حيار له، فكن من فيضه، أو لم يتمكن من قبضه عندهم جمعًا؛ لأنه ينص النيراه صار فايضاً، فكه فلا في العقار عند محسد المفار عدم فيب موجب الفيمان.

والشاتي. أن من زعم المنعي عديه أنه مناطق الأرض من جها فالقدمي بعظ له

<sup>(</sup>١) وفي ف أحدث .

الاً) وكان في الأصبوء وها: القصال .

المساوطية من الأسطاك في لاصل إنا دمع أرضًا اخبري، قداء عن يستهن، وإذا كان ما دم عاصي داره أماث بملك الفصالح عند من جهد المذعل، وأنه سكة من الأصل، فيهن والمعا أمالا حيارك

وعد الى حبيقة وأنى توسف الأخرائه لاحدا الدلعة الأحيرة فسد عهي مسابقيا، لا للعلة الأرثى والأن عندهما فصيد العقور لا يوجب تصماله فلا يكود فيف وقيص صدال حيل بود معتبه مواه شراعتوجه ويكي لا يتحراه الأومن وهم الشاعي عابده معلك الدرامن حيمة المدعى، ومن المستح من صحيح العالم الأولى لابي حسده عمل القصر به فان النشس بالعميد عشد مدير بالجحود ومن الشابخ مي قال: المقار لا يضيل بالحجود عندهما كرا لا يضير بالدهيب

. في تصدير الأنه في في والن ترويل الله الان المستوط التروي في مديد الحجود في الامة الرازوزينان - في لاعتباد على العالم الأحيراء الرحية بالروية في صلح هو عملي لمبع بحرائه في طبح

۱۷۸۸۷ - وإذا دعي راطل قبل راين دعيايي، فضا به المدعي عليه سب علي على وطن معسوص دام براء تمري دارجي سبادح من هذا الدال وجلا العمر - دمن فساد هاموي، فقيصه الآخراء ولم براء، فقاؤ حراف براه على قدلي، وقو بكن للنامي أن براء على الأول مامداء قبله الغلى مصاد أو مدر فضاد

ولو قان مكان خيار الرؤية حيار العيب، ورود لأخر العداء على تشالى بالعيب مقصده كان القالي أدارده على الأولى، و أعوى أن في مدلًا «العيب المدارة و عن ملكه و يكل عالماً بالعيب، قدار أخر «عاص ملكه» صديص «أصبًا بالعيب بخراء فه عن ملكه و فإذا وعليه غالد أن عصد عاد وليه سيب، هو فسيخ من قل وحده و كان له أن برد علي الأول «أما في حيار الرؤية» فيه كان عالمة حيارا الرؤية وقت إحراب على ملك، فيصلح راصياً مستوط حياره إحراجه في ملكه و لسنط حياره والسافط لا يعتمد العيدة

و حيم العيب في الصلح، هو في معنى للبيع فنزيته في البيع، ومثل بعشر الرد. رائم بداني فصل العالم ومرادراتي حجم في حصة العب وبيانه أنه إذا صالح عن مائه على جاربة، فولدت عنده ولك أنه وحد الجارية عوراءه يعودعلي حجته في حصة الموراء وذلك النصف على هذا، وعلى هذا يحرج جنس هذه المستثل - والله أعتم بالصواب-.

## الفصيل الخامس عشر في بيئة يقيمها المدعى بعد الصلح، بريد إبطال الصلح

۱۷۸۸۹ - رجل ادعى داراً في بدى رجل ، فصاحته المدعى عليه على ألف على أن يسلمها له، أم إن المدعى عليه أراد أن يقيم البينة أمها له، ليرجع على الألف، بسر له ذلك، وكفا إذا أقام بيئة أمها كالت لفلان الشريشيا منه، أو أنها كانت لأب فلان مات، وتركها مع أثاله.

حكد، ووى ابن سماعة عن أبي يوسف، وعلل، فقال: لأنه كان القول نيه، قوله، ونظ الذيري بينه بما ذل له، فلا يستطيم أن يرجم نيه.

قال " ولو أصام بينة أنه قبال الستواها من المدعى قبل الصلح، قبلت بينته، وبطل الصلح، ولو لم يقم بينة على الشواء، وإنما أقام بينة على صلح صاطم قبل هذا الداب، المضيت الصلح الأول، وأبطلت الثاني.

قال: كل صلح بعد الصلح ، فإن الأول صحيح ، والثاني باطل، وكذلك كل صبح وقع بعد الشراء ، فهو باطل، وإن كان شراء بعد شراء ، فالشراء الثاني أحى ، وإن كان صلحًا، ثم اشترى بعد ذلك ، أحز باالشراء ، وأبطلنا الصفح . 1949 - قال: الدعى دارًا في يدى رجل، ددعى اللدعى عبيه الصلح قبل دنك. ولم يقم على دلك بهة ، وفضى الفاضى بالدار للسدعى ، وباعها الأدعى من رجل، ثم إن الناعى عليه الدار أراد أن يحلف المدعى: يعتم ما صالحتنى عن دعوات في مقم الدار قبل مذا البعر، وقعد ذلك، فإذ حلف، وتكل عن البعر، كان النمدعي عليه الخيار إن شاء أحار البعر، وأخذ النمى ، وإن شاء ضمنه

۱۷۸۹۱ - وإذا ادعى داراً في يدى رحل إرث عن أب . ثم اصطلحا على شيء شم إن المدعى عليه أنام بينة أنه كان المسترى الدار من أب هذا المدعى حال حياته ، أو ألام بينة أنه كان اشتراها من فلان ، وفلان كان اشتراها من أب هذا المدعى، لا نفس بينته ؛ لأنه ساعى في نقض ما تربه ؛ لأنه لو ظهر ذلك بيطل الصلح .

وقد كنينا قبل هذا عن أبي يوسف فيها إذا وقع الدعوى مطنفا، واصطلحا، تم أدام المدهى عليه بينه أنه كان الشتراها من هذا المدعى قبل الصنح، فبلث بيشه ، يبطل الصلح، وإذا وقع الصلح عن دعنوى الدين، ثم ال المدعى عليه الاحى الإيقاء فسل الصلح، وأقام على ذلك بينة، لا تقبل بينته، على هذا فتوى بدعل مشايخا، وبين التقدين من الشايخ احتلاف عي هذه الصورة.

وقد دكرنا فيما تقدم مسألة تدل على القبول، وهذه المسألة التي ذكون ها تدل على عدم القبول، وهذه المسألة التي ذكون ها تدل على عدم القبول، والمعتبى، والوجه أن تقول المدالقائل أنه ساعى في تقض ماخم، لأنا لو تبت الإيفاء ببطل الصلح عن إلكار لا تسمع دعواه، ولا تعبل بينته الأنه ساعى في إبطال الصلح، وإن كان الصلح عن إثرار يسمع لانه لا يطل الصلح -واله أعلم».

## الفصل السادس عشر في الصلح في الدين على شيء بقع به الإفرار

1939 - إذا ادعى وحل على رجل ألف دوهم، قائكر، ثم مستقده من ذات على أنا باعد بالألف التي دعى عليه عبداً، فهو جائز، ويصبر مغراً بالدين حتى ثو استحق العدف أو وجد بالمستدعياً فوده، فإنه يرجع عليه بالألف، أما لا شك أن البيع حائزة لأنه باع عبداً بالفين نفى له علمه، وكان البيع حائزاً، لا ما أو أفر بالألف أو لا، نم باعه يه عبداً، ويكود إقراراً اللدين، فرق بورهما، ويبدما إذا قال، صافحتك عن الما عليه التي العبد، على هذا العبد، فإنه لا يصبر مقراً بالألف، حتى لو سنحق الديد المسالح عليه، أو وجديه عبداً، فرده، وقد لا يرجع عليه بالألف، ويقابر حع بالدعوى في الألف.

وفي المُسألتين جميعًا لم يوجد منه الإفراء بالدين نصاء وذلك ؛ لأن في مسألةً" النبع إن ثم يقر بالألف بصاء فقد حصل " طوابه منتضى إقدامه على يبع هذا المدريها؛ لأن البيع حقيقة لتعليث مال بحال من الحالين؛ لأنه نيس فيه ما ينبي عن التعليك من أحد الحالين، والإسقاط من الجالب الآخر .

وإنى يشحقن قليات مال بدل من خالبي، إذا حصل مشراً بالأنف حيني بملك الطالب من حية الطالب ... الطالب من حية الطالب من حية الطالب .. ويتحقق قليك مال بهال من الجالين كما يقتضيه حقيقة اليوم، فلهذا مبار مقراً بالألف مقتضى إقدامه على النبع، فأما في الصلح مدينيس متراً بالألف مقتضى يقدامه على المملح ولأن العسلح مقيقة للتسليك والإستباط، فيتم يجوز بدول الحق و وطالب إن يتحقق شملك المعنى، وإسقاط المعص، وإذا كان الصلح موصوعاً متسليك، والإسقاط، كما متحقق المتسليك،

<sup>(14)</sup> وفي الأفعل. الأباهي يستيمه بسخ إلا لم نعرار

<sup>(</sup>أنما وقو الأفعل حجل .

الإقرار بتحقق الصلح بالتعليك من أحد الجانبين، والإسقاط من الجانب الآخر، وبها الاعتبارين، والإسقاط من الجانب الآخر، وبها الاعتبار الاعتبارين، ولا يصير مقراً بالاعتبار الاغر، فلا يصير مقراً باللك ، والاحتبال، وجعل الصلح من المدعى عليه تطيك مال من المدعى ليسقط ما وجب عليه من اليمين، والخصومة بسبب الدعوى.

فإن قبل: البيع كما يكون تمليك مال بمال من الجانبين، يكون باعتبار التعليك من أحد الجنانبين، والإسقاط من الجناب الأخر، ألا ثرى أن المثلع يصبع بلفظ البيع، والصلح من القصاص يصع بلفظ البيع؟

والجراب عند أن يقال: وأن حقيقة البيع لتمليك مال بمال من الجانين، فأما قلبك مال من أحد الجانبين، والإستفاط من الجانب الأخر بكون حسلا له على المجاز، ولا يحمل الكلام على المجاز مهما أمكن العمل بحقيقته، والعمل بحقيقة البيع ممكن ههنا؛ لان البيع مضاف إلى مائين، والمال عابشيل التمليك، والنملك فلا نجعله عبارة عن التمليك من أحد الجانبين، وإسقاط ما وجب عليه بالدعوى من الجانب الآخو، فصار مقرآ مقتصى إقدامه على البيع بخلاف البيع في القصاص؛ لأن العمل بحقيقته منعفر؟ لأن البيع مخاف إلى ما يقبل التمليك من أحد الحانبين، وهو المال، ولا يقبل التمليك من الحانب الآخر بحال من الإحوال، قاعتبرناه للتمليك من أحد الجانبين، والإسفاط من الجانبين، والإسفاط عليه المالية المنابية ال

## الفصل السابع عشر في الاستحقاق في الصلح

١٩٨٩٣- ولو أن رحلا في بديه فرار، فتى رجل فيه حقّا، فقد الذي في يديه الدارع في المحكة، فقد الحق الذي في يديه الدارع في الدارع الدارع الدارع الدارع في الدارع الدارع الدارع في الدارع في الدارع الدارع الدارع الدارع في الدارع الدارع الدارع في الدارع في الدارع الدارع في الدارع الدارع في الدارع الدارع في الدارع في الدارع الدارع في الدارع الدارع في الدارع الدار

وإن استحق طابقة من القاره اصافها، أو تنشها، أو ربعهاك يرجع على تلفتها يشيء الأنهادي حقّا في المار، وإنه محتمل، قد يكون بعض شائعًا، وقد يكون مكنًا بعيمه وإذًا استحق منه لعنه وأو مصفه، فقر الجائز أنه استحق منادعي، فيشبت له الرجوع به ادعى، ومن الجائز أنه لم يستحق ما ادعاء المدعي، وإفي استحق عبره، فلا منبذ به الرجوع بما لحي على المدعى عليه بالشاك والاحتمال.

والبه بشير محمد في الكتاب، فإنه قال: لا أدرى لعل دعواه فيما بفي دون ما استحل، وكمالك لو استحل منها بيت معلوم بعلاك ما لو الديمق كام، لأن هناك ما شواه العملج، فداسحق بقيل، فكان للمدعي عليه أن يرحم بالروعي.

AVASE وإذا ادعى تصده در في ود إلسان شاتعاً، وصداحه اللدى في بدره الذو على دراهم مسماقه و وفقه إليه ، تم استحق طبق الدراء هل يراجع على المدعى بشيء من المراهم فيهذا على وصود: أسا أن ذال الادعى في ده واد: تصفيه لي شائعًا ، ويصفها للمذعى ماده ، وفي هذا الرجة برجع على الذهي بصف الذواهم الان الدمي ذا مراك الدار مشتركة بينه ، وبين للذعي عبيده فإذه استحق منه نصد منا دار يكون المستحق من انتصبين جمعًا على ما والوا أن ثابل المشترك إذا استحق منه شيء ، يكون

من النصبين جبيعًا،

فعد منا أنه استحق على المدعى عليه نصف ما وقع الصلح عنه ولو استحق الكل رجح مجمعيع النعل، فإذا استحق النصف، رجح مجمعيع النعل ، هكذا ذكر في الأصل ، وفي "توادر مشام أحن محمد : رجل في يديه دار ، ادعى رجل تصفيها ، وأفر أن النصف الباقي للذي الدار في يديه ، فصاحمه المدعى عليه على دواهم محمدا مع إنكاره دعواه ، ثم استحق من الدار عيه ، قال : المدعى عليه بالخيار ، إن شاء رجع بحمدة ذلك على المدعى وإن شاء رجع بحمدة ذلك على المدعى وإن شاء رجع بحمدة ذلك على المدعى على دعواه ،

وهذا بمتراته البيع، إذا أقر اللاعلى أن يصفها لله، وتصفها للدى في يدبه، وأما أن يقول في دعواء، تصفها لي شائل، والنصف الأخر لا أمرى لل مو؟ أو سكت عن بيان اللصف الأخر، وفي هذا الوجه لا يرجع على المدعى بشيء، وإن زهم المدعى أن الدار مشترك بينه، بين غيره؟ لأن تلاعلى لم يعين الشريك لما قال الا أفران، أو سكت، فإذا استحق نصف منها، يجوز أن يكون المستحق هو الشريك الذي أثر له المدعى دلنصف، قلا يصبر شيء من نصب الذعى مستحقاً، قلا يقيت الرجوع للمدعى عليه على المدعى .

ومن الحائز أن يكون المستحق رجل آخر هير الشريك اللذي أفرقه ، فيصير نصف نصيبه مستحقاً ، فنيت له الرجوع بالشلك ، وكان بميزلة من ادعى حقا في دار، فم استحق شيء من الدار، فإن المدعى عليه لا يرجع على الذعى بشيء ما بقى قده شيء من الدار ، ينطلق عليه اسم الحق الاته بجوز أن يكون الاستحقاق وارداً على ما وقع الصلح عنه ، فيكون له الرحوع ، ومن الجائر أن يكون الاستحقاق وارداً على ما وقع الصلح عنه ، فيلا يكون له الرجوع ، فيلا يشب الما يتحد والاحتمال ،

يخيلاف مانو أقر أن تصفها للمناعي عليه الم استحق النصف الآن المستحق للنصف غير طشريك الذي أقرفه المدعى بيقين، فإمه أقر أن الشربك مو المدعى عليه ا وقد استحق النصف غيره، فيكون الاستحقاق وارداً على النصييس، وأما إن قال المدعى في دعواه: نصفها لي شائعاً، نصفها لرجل أخر بمينه. وفي هذا الرجه لا يرجع عليه سيء، وإن كان السنحق هها النصف عير السريك الذي أفر له المدعى بيفين الأن إفرار المدعى بالشركة العير المدعى عليه لم يصح؟ لأنه يفر بمعض ما في بد فيره لغيره، فلا يصح إفراره، وإذا لم يصح إفراره فكأنه ادعى النصف لنفسة "، وسكت بخلاف ما فو أفر للمدعى عليه ؛ لأنه إفرار بالمنصف لذى البد، وإنه صحيح الأن الملك لذى البد من حيث العاهر

فإن قبل: أليس أن في رهم المدعى أن الشريك له في هذه المدار المقر له ، وقد ورد الاستحقاق من غيره بيقين، فيكون الاستحقاق واولاً على الصبيع جميعًا، وإفراره في حقه صحيح، وإن كنان لا يقسح في حق المدعى عليه، وإن يثبت للمندعي هليه حق الرجوع على المدعى لإقراره على نفسه، فيجب أن يؤاجذ بإفراره.

ا فورب: أن المدعى وإن أقر بهذا إلا أن المدعى عليه كذيه في هذا الإقرار لما قال القدعى عليه : إن كلها لمي ، أو قال القدعى عليه : أن النصف للآخر ، والإقرار إذا انصل به تكنيب من جهة الغرله صار وجوده، وعدمه بمرئة

19440 - وفي المتنفى الرواية الن المساعة عن محمد الرجل ادعى لصف دار في يدى رجل ولد يقل المن للها المن المساعة عن محمد الرجل ولد يقل المنافق المرافق المنافق ال

قبال: وكذلك لوالم يقر الدعى عليه للسلاعي النابي متى • ﴿ فَيَ أَمَامَ الْمُعْمَى النَّامَ بِينَةً عَلَى مِنْ ا

<sup>(</sup>١) هكد في طء وكان في الأصل وف وم: الغيرة . .

<sup>(</sup>٢) وفي الأصل الدخي عليه .

ذلك على دراهم معلومة . وكان دلك قبل أن يغيص الشضي له ما قضي له به ، ثم استحق بصف الداره وقضي لقاضي للمستحق، فالمدعى عليه لا برجع على الدعي الأول، ولا على الثاني بشريه عما صاطبهما عليه، ولو أن القضي له بالنصف التاني فبض ما تقيي له به أنه الشتري المقضى عليه من القضي له ما قضي له ، فيها مستحق تصف الذار ، رجع القيضي عليه على المسالح الأول، وعلى المستبحق الأول بتصف سا أعطاهما ؛ لأن القضى عليه حمل الشرى من المستحق الأول ما استحقه بعد قبضه إياه ، مقد فام مقاء المستحق الأول فيه ، وكان الاستحقاق ورد على المسامع الأول، وعلى المستحق الأولي

١٧٨٩٦ - وفي "نوادو بشر" عن أبي يوسف وسمه الله: رجل ادمي عشرا من دار فلان نسبها إلى الذي في يديه ، قصالحه على مائة درهم بعد إفرار ، أو إنكار ، ثم استحق من الدار المشر، فإن للذي أعطى المانة أن يرجع بعشر المائة، وإن شاء رجع بالمائة كلها، وكان الأخر على حجته من قبل أن المدعى فد أقر له بنسعة أعاسار الدار ، والولم يكن أقر يذلك، وادعى العشر، فصالحه، ثم سنحل سها تصفها لم يرجع عليه بشيء.

وإذا اختصم وحلان في داره وهي في بدأ حدهت فاصطلحا على أن أفركن واحد منهما لصاحبه بالنصف منها مسلمًا جاز؛ لأنهما أو اصطفحا من غير إقرار على أذ يكون لنصف للمدعى، والنصف للمدعى عليه كنان جائزًا، فحم الإقرار أولى أن پچوز .

وكذلك لو اصطلحا على أن أقر أحدمه لأخر بيبت معلومهما، وأفر الآخر له بيقية الدار، فهو جائزة لأنهما لو اصطلح من غير إفرار على أفابكون بيت ضما المدعى، والباقي للمدعى علمه، كانا الصلح حالزًا، عدم الإقرار أولى أن يجور، قإن استحق البيث الذي وقع عليه الصلح كان للمدعى أنَّ برحم من دعواه في بقية الدار». وكان يجب أن يقال: بأنه لابر جع: لأن تلدعي أفر له سعبة الدار، والمدعى هميه أفر ببيت منها عن وقت واحد، فيعتبر بما لو حصل الإقراران في وقتبر، بأن أفر الذي الدار في يعبه بيبت منها لرجل، قم إذ المفر له بالبيث بعد ذلك أفر بيفية الدر له، ثم استحق البيت الله يكي للمقر ته البيت أن بدعي بقية الدار لنفسه ، فكانك هنا.

واجتواب أذافنا مكد أتزلو كبار جواز فذراسطار فبأطريز الإقراري كالدافي المسألة التي وردتها، وحواد هذا البصوف لم ينبت بطريق الإفراد، بل بطريق الصلح ا لأمع وواراهوان باللحاء البانه إنحا افو اللدعني عليه ببيت منهديت وأرطاف يغر المدعى بالقلبة الدار ، والإقرار منها فان بالبدل يصير معاوضة ، ويسقط اعتبار الإقرار ، قاب قال از إذا فالراط حار لأخوا أفرالي لهذا العدد على الرأف ذك بأكت درهم إلى العطام فيرمحن و كامال فالل. يعني هذا العبيد بألف داهما إلى العطاء، والدكان اعتبيا الداراً لحار كميال. حصر هذا لإفرار على الترادد، في وقاين محتمين ، وهذه لأن الإس او متي فرن الديل ن هذر العبدة وحضف الإقرام، فإن الإنوار في الحفيقة وخيار عبر أمر ساص، ولسر متملمك مبتدأ حني صح الإقرارات لصراء إلا أندمني كالدمقروة بالبدل بعدر العمل معمودته لرجهين أحدهوان أبه مني اعتبر إقرارا يكون إفرارا متقامدوان وتعلق الإذار بالنبرط باطول وبواعتر معاوصة صحى ولأبه لايستقيم مزالقا حينتذ إيحاب الديان على المقرابة منى قاد إحسارُ عن ملك ، قان له ، وإنها يستغيم وا ملك؟ "من حهام، فيذا تعدر العمار بحقيقه حمل عبارة من غليك ميساً عوض من جهام، لأن الإفرار متي صبح ثبث الملك للمقر له يصريق الاطهار، فإدا تعدر العبهم بحقيقته جعل عمارة عن فليك مبتدأ بعوص، وهو منعن الصلح، وإذا صار الإقرار المفرون بالبدل عبارة عن الصلح، فكأسهما قم يمواء وتكن اصطلحا على أن يكون البيت للمدعى، لم المشحل أبيت وأونو كالإكذائك التقص الصالح وأكك المدحى على دمواه في نشة الدارات مكملك مهاه بحلاف ما فواحصل الإقرار في وقتين؛ لأنه أمكن العمل يحقيمة الإذاراء فه؛ يحمل عبارة عن الصلح

وك شالاً لم صناحه على عبيد على أنا أقر الله عن أذا الله الله في يعده كان المسلح حدث أن الله الله على المسلح على ها المسلح حدث أن يعده أن دعواد أن المسلح على ها المواحد من غير وقراره و هناك إذا استحق العبد رجع المدعى في دعواد في الداره فكذلك هيئاً

١٧٨٩٧ - وإذا ي لرحل على رجل ألف درهم. فصد لحم مما على مانة درهم.

<sup>(</sup>١) وفي الأصداء كالزمك والملك

وتقامضان ثيراسيبحقت المائة مزايد لينالب، فإله يرجع على الطارب بمثلها ، وإن استحفت الخالة بعد الإقرار ؛ لأن هذا لبس مصرف حتى يبطل بالاستحفاق بعد ما تعرفاه بن هذا حط من البعض، واستبعاء للبعض؛ لأنَّ الصلح وقع على جنس الحَقَّ، وبدل الصنح أقل من المصالح عنما فيعنبر حطاعن المعض واستيفاء للمعص لا معاوصة و وصار كأنه أبراً، عن تسمينانة، واستوفى مانة ونفوفا من عبر صمح، وهماك أو الشخف المانة بتقص الاستنفاء بالاستحقاق، ويقي الإبراء ماضيًا على حاله، فكذلك مهنا.

و كذلك لو وجدها من قد. أو زيد فن أو ليهوجة بعد ما نفرقا، فإنه يردها عليه، برجم بمانة جياد، ولا يعود إلى أصل الدعوي، ولو صالحه من دناتير على دراهم، ومن دراهم على دنايير ، وتصرفا أم استحفت يتنفض الصلح ، ويعود إلى أصل الدعوى توجهين. أحدهما: أن الصلح وقع على خلاف جس الحق، فلا بد من اعتبار معني الصرف فيده هإذا استحفت الدراهم بعداما تفرقاه ظهر أذ الافتراق خصل من مجسى الصرف من غير فنفي

والتالي: أن الانتواق حصل عن ديو بدين، وهذا إذا استحقت لذلة بعد ما تفرقا، وأما إذا استحقت قبل أن يتفرقاء قإنه يرجع بمنله، ولا ينتقض الصلح؟ لأمه بالاستحقاق التفضي الفيص مي المعلس، فصيار كيأبه لم يقبض إلى، خر المحلس، تم قمض فيكون الصلح جائزًا ،

ولو مباقيه من دراهبرله عليا على فلوس مسماة، وقبصها، وتعرفا ثم استحقت الفنوس من يديم، قان الصنب ببطل مهنا لعنة واحدة، وهو أنه ظهر في المال أنه الافتواق حصل عن ديل بدين، مكان باطلا.

ولوكان له عليه كر حنطة، وصناحه من ذلك على كر شحب ، ودفعه إليه ، ونفرقا، فم استحق الكو الشعير، انتقض الصلح؛ لأنه ظهر أنا الافتراق حصل عن دس بدين وإذا بهل الصلح وجع بأصل حفف وهو الحنطة، وهذا إذا ورد الاستحقاق بعد ما تفرقاً . فإن ورد الاستحقاق. وهما في المجلس بعد، فإنه يرجع عليه بشعير مثاه ه وبكون الصلح ماصيا كما لوالم يكل قبض أشعير أصلاء وهماني المجس يعده وقبض الشعيراء وهتاك الصلح يكون ماضباء كفاحهناء

١٧٨٩٨ - وفي المنتمي ؛ رحل ادمي على وجل ألف درجه ودارك مصاحبه أأه تني عليه على مانة ديناراء تم استحق الدار من بد الدعى عليه، لمو برجع على المدعى مِشْيء؛ لأنَّ اللاعمي لو أقو أن سار لج يكن له، تم يرجع عبوه بشيء، فههما أولي

و قبد ذكران قبيل هذا منا إدا ادعى رجل نصف دار م ربادي وحل شبائعًا ، صباف اللدعي عبيه على دراهم معلومة والمراستحق لصف الدار مزايد الدعي عليهم وقم يدكر مداهمة إدا وقع المحوى في تتنف محين من الذاري وحد لحية الذمور عدله على دراهم معلومة وتع استنجل لشيء من الدير و واحكم في هذه الصيورة أيه إن استنجع النصف اللذي وفع النصناح عنه درجم طلاعي علياه عليي اللاحي حجابه إابا بالمها وإن لمباد معق النصف الأخر لابرجع علبه بشيء وإنا استنحق النصف الأول تسائماه رجع عليه ينصف البدارة لأذاني الوجه الأول مروايع الصنح عنه قداستحن بكماله وفي الوجه الثالي، ثم يستحق شيء تما وقع الصلح عده وفي الوجه النائب: استحل نصف ما وقع الصلح عنه .

١٧٨٩٩ قال ونو أن رجلا ادعى في دار في مدى وجا حقًّا، فعيا قيه من ذلك على عدلك وعالى مالفلارهوم كالرجالواك لأمحم الجمر مجهول على مطوعه فإلى استحر العدد لكم يرجع المدعى في دعواه؟ فيه ينظر إلى فلمة العند، فإن كانت قلمته مانتي توهم، انتفص الصلح في التلترن، وبفي التلت، وبرجع بتلني دعواه، وبد كست قبوله مانة النقص الصلح في النصف ، ورحم في نصف الذعوبي

وقالك لأن هذه معدوضية الشنسات على بنان واحد من جانبوه وعالي بدلين من الحانب الأخرع لأن فلدعي بفال شبئا والحداء وهو الدعوي، والمفعى عليه بدل شيئين العبد، والذك، والمعاوضة متى المتصدت على بدل واحد من جانب، وعلى بدلون من الخانب الاحراء الغسم اندن الواحد مدي البدلين من الخانب الأخر باعسار القيمة، فمني كالب فبيسة العبيد مناشي درهم الهسم الدعواي على العبيد، والذلة درهم أتلاقًا، فإذا استيحق العبقاء فتساستحق للقاما وهواعلته عقد العبلجاء واشاراته الرحوع فبمذياراتهم وهو نامنا الدعوى، وإن كانت قبيمة العبد مانة، القيسر الدعوي على العبيد، والمائة نصفان ، وإذا النشجي المبدء وإغا استحتى لصف ما وقم خليه الصفاح ، فيرجم في نصف ـ

الدعوي.

قال: ولو آن المدعى أعطى ثوبًا للذى في يديه الدار، والمسألة محافها، ثم استحق العبد، وقيسة العبد مائة، فإنه يرجع المدعى على المدعى عليه بنصف الثوب، وينصف الدعوى والشعوى على المدعوى والنب، قيان المدعوى والدعوى المدعوى والشعوب، والمساورة المستون المدعوى والثوب، والمساورة والمساورة الفسية المعالمة المساورة والمساورة والمساورة العبد، والماؤة متى المساورة والماؤة، والنافة تصغان إلى جانب على البدل الواحد من كل جانب على البدل الواحد من كل جانب على البدل الواحد من كل جانب على المبدء والمائة والدعوى كذلك بصفار على المبد، والمائة وصمار بإزاء المبدنصف النوب، فيرجع بنصف الدعوى، وبإراء العبد لصف الثوب، فيرجع بنصف الثوب، وينصف المدعوى، وبلواء العبد المنافقة المدعوى، وتصف النوب، فيدا المبدن النوب، وينصف المدعوى،

١٩٩٠ - وإن استحق التوب من يد المدعى عليه، فإنه يرجع الدعى عليه على المدعى بنصف العبد، ونصف المائة إن كانت فيسة العبد مائة درهم، فصار بإزاء النوب نصف العبد، ونصف المائة، فإذا استحق النوب رجع بما يإزاءه، ويإزاء نصف العبد، ونصف المائة إن كانت قيمة العبد مائة درهم، فإن وقع الاختلاف بين المدعى، والحدعى عليه في قدر الحق الذي ادعاء المدعى في الدار، فقال المدعى: كان حقى في الدار نصفها، وقيمة الدار مائل درهم، فحقى من ذلك مائة والثوب على العبد، والمئة نصفان، فإذا مائة والثوب على العبد، والمئة نصفان، فإذا مائة والثان العبد، والمئة نصفان، فإذا استحق كان فله المبد، والمئة نصفان، فإذا استحق كان فله المبد، والمئة العبد، والمئة العبد، والمئة العبد، والمئة المبد، و

وقال المتدعى عليه: لاه بل حفك في الدائر عشرة، وقيمسها عشرون درهما، و قيمة النوب مانا، وهذا انتسام ذلك على العدد، والمائة أسداساً، قصار بإزاء النوب حمسة أسداس العبد، والمائة، فإذا استحق النوب كان لي الرجوع بخمسة أسداس ما أعطيتك من الاميد، والمائة، فإذا اختلفا على هذا الوجاء كان القول قول الدعى عليه مع يجهد، وعرجم على المدعى بخمسة أسداس العبد والمائة؛ الأن حاصل اختلافهما إنما وقع في مقدار ما قيضه المدعى عليه. المدمى بقول: قنصت تصف الدار، والمدعى عليه يقول. قبضت عشرهم، فيكون الغول قول المدعى عليه : إنه قبص عشرها؛ لأنه يو أنكر الفيض أصلا كان الفول فوله، فإذا أقر ماليعض، وأنكر البعض يكون القور، قرفه أبضًا - والله أعلم-.

## الفصل الثامن عشر في المسائل المتعلفة بالأجل والبراءة

1990 - وإذا كان لرجل على رجل دين مؤجل، فقضى المديون اذل غل حلول الأجل، وقبض مدرب الدين عاد الأحل؛ لأن الأجل من من مدرب الدين عاد الأحل؛ لأن الأجل ما سقط ههذا مقصودًا من جهة من له، وإما مقط حكمًا للقضاء، والأصل أن الأجل منى سقط حكمًا للقضاء، والأصل أن الأجل منى سقط حكمًا بسبب، فإذا الفسح دلك السبب من كل وجه في حقهما، وفي حقهما، وفي انتالك يعود الأجل، وكذلك إدا وجد القبر ص زيراً ، أو ليمرجة ، أو مستوقة، وردها، فالآجل على حاله، أما إذا وجده ميتوقة، فلأن الأجل لم يستقف الا مقصودًا من جهة من له الأجل، ولا حكمًا للقضاء.

وأما إذا وجدها زيوقا، أو تبهر بقاء وردها علان الأجل إنها سقط حكماً للقضاء الاستصوراء وقد النفضاء المقصوراء وقد النفضاء المستوراء وقد النفضاء المستوراء وقد النفضاء المستوراء وكذلك تو صالحه منه على عبد، ودفعه إليه طاستحق، أو ودبعي عقضاء قاض، فإذا الحل يكون على حالم إلى أحله الان الأجل وغاسقط حكماً للصلح، لا مقصوداً، فإذا الضبغ الصلح مي حفهما، وفي حق عبرهما عاد الأجل، فأما إذا أقال الصلح، إذ أقاله على ما كال من الأجل، فإذ الدين يكون علم موحلا، وذلك لأن الإقالة في حق الأجل عمولة بيع جليد على ما تسبه إلا أنه لوباع العبد على ما تسبه إلا أنه لوباع العبد على الما تبية إلا أنه لوباع المهد على الأجل، فإن الأجل، في النسن، فإذ يحب عليه اللمن مؤجلا: فكذا إذا أقاله بشرط الأجل، على يعود الأجل؛ فكذا إذا أقاله بشرط الأجل، على يعود الأجل؟ ثم

۱۷۹۰۳ وذكر في الوكانة ، وقبال: لا يصود، لأجل، فكان يجب أن يصود الأجر، لأن، لإفالة فسنع في حق المتعافدين فيما كان من حقوقهما كما في حق ملك اللمن، واللمن والأجل من حقهما، فيعتبر الإفالة فسخّا عن حق الأجل، فيعود الأجل.

<sup>(1)</sup> وفي الأمدل: وقد النقض الفضاء من كل وجه

ألا ترى أنه لو كسان بالعين رهن، والرهن في يد الطالب بعد الصلح، فت في الإ ترى أنه لو كسان بالعين رهن، والرهن في يد الطالب بعد الصلح، فت فيها إلا غير شرط الرهن، فإنه يعود الرهن الا الإقالة فسغ في حقهما، والرهن من حقهما إلا أن الجفواب عنه، وهو الفرق بين الأجل والرهن أن الإقالة في حق المنفيلين (عا تعتبر ببحاً في فسحاً فيهما كنان من أحكام العقد، فأما ما ليس من أحكام العقد عنها الفسخ في حقهما، وإن كان حقهما؛ لأن الإقالة فسخ لفظابيع معتى، فاعتبرنا معتى الفسخ في حقهما، وأن أخكام العقد اعتبرتا في حق الثالث في حقهما، كما اعتبر ببحاً جديداً في حق الثالث في الأحكام كلها عملا بمعنى البيع، والرهن من أحكام العقد، وإن وجب بعارض شرط، وعتبر الإقالة فسحاً في حق الرهن، فيعود إذا بحكام أيماً، وإن وجب بعارض شرط، جعتبر الإقالة فسحاً في حق الرهن، فيعود إذا أحكام أيماً، وإن وجب بعارض شرط، جعتبر الإقالة فسحاً في حق الرهن، فيعود إذا الرهن في يد الطالب؛ كون رهماً إذا كان في يد الطالب؛

فأما الأجن فليس من أحكام العقد، فإن حكم العقد ما يجب بالعقد، أو بعارض شرط، إلا أن فيه تقرير حكم العقد كاثر عن، فأما ما لا يجب ينفس العقد، وإغا يجب بعارض شرط بغير حكم العقد لا يكون من حكم العقد، والأجل لا يجب بالعقد، وإغا يعب عارض شرط بغير حكم العقد، فإنه كا خير المطالبة، ومن حكم البيع المطالبة بعارض شرط بغير حكم العقد لا يكن أن يحعل من أحكام العقد، فإدا لم يمكن أن يجعل من أحكام العقد، وما يغير حكم العقد لا يمكن أن يحعل من أحكام العقد، فإدا لم يمكن أن يجعل من أحكام العقد، وما يغير حكم العقد لا يمكن أن يحعل من المعلم على المعلم على العقد، ولم يكن أن يجعل من أن علم مطالاً من غير أبعل، ولو كان كذلك كان الدين عليه حالاً ، فكذ، هذا.

وهذا بحداث ما ولوكان بالدين كفيل، ثم تفايلا الصلح، فإنه لا يعود كفيلا، لأن الكفائة مشروطة لإثبات المطالبة من غير الشئرى، والبيع لا يوجب ذلك بحال حتى يجعل ذلك من أحكامه اعتبرت الإقافة مي حق الكفالة بيحل ذلك من أحكامه اعتبرت الإقافة مي حق الكفالة بيعا جديدًا كما في الأجل، فأما الرهن قمشروط لاستبقاء الشهن من مال المشترى، والميع وجب ذلك، فأمكن أن يجعل من أحكامه متى شرط فيه.

الا ۱۷۹۰ وإذا قال المطاوب: أبطلت الأحل الدى لى فى هذا الدين، فإن الأحل يبطل الا الا الأحل يبطل الا الا الا الا يبطل الان الأحل حق المطاوب: لا له ير نفق بالأجل، هيانه يضاغرب فى سدة الأجل، ويتحص فيكتسب، فيزد دمانه، فيضو على إيفاء الدين، فكان حقًا له من هذا الرجه يمنزلة تحييار التسرط، سومن له حيار الشرط إذا قبال أبطلت الحيار الذي لى في هذا اليم، بطل خياره، كما لو قال: جهانه لازمًا، هكذا الأجل

فأما إذا قال: تركت الأجل، احتلفت الروايات في هذا الفصل، ثناك في مصر الروايات بأنه يبطل الأجل، وج مل الجواب في و كالجواب و بما إدافاك أعللت الأجل، وفي بعض لوويات قال. لا يبطل الأجل، وجعل الجواب ف كالجواب في قوله: لا حديثة لي في الأجل

وجه الرواية التي تقول: بأنه لا يبطن لأجل أن قوله: تركت الأجل محمد ، يحتمل تركت الأجل أي تركته في ملكي قعا كان، ويحمل تركت الأجل أي أبطلته، وأحرجته عن ملكي، وقا كان محمد لا للأمرين جميعًا، وقع الشك في بطلان الأحل، فلا يبطى بالشك والاحتمال.

هغا كسا قال في كتاب الطلاق. إذا فال الرجن لامرأته: نركت طلاقك، لا يقع الطلاق إلا بالثيفة لأنه يحتمل تركت طلافك في ملكي، ويحتمل تركت طلاقك آي أرسلت طلاقت كما يقال. ترك قلان إلله في المرعى إذا أرسمها

وجه ما ذكر في عضل الروبات أن ترك الأحل محتمل و إلا أنه تدين التوك للإيطان في عاب الأجل: لا للإغام في ملكه في العرب، فإنه بقال ترك فلان حقه قبل فيلان يريمون التمرك أنه أبرأه والإيريدون بالتمرك إنفياه في ملكه ، وإذا تمين التمرك للإيطال بالعرف، زال الاحتمال في باب الأحل، قصار قوله : فركت الأحل، وقوله : أيطلت سواه، بحلاف الطلاق الأه لا عرف في باب الطلاق في نعين أحد الاحتمالين على الأخر، فيض محتملاء فاحتمع إلى للمة لوفيع الطلاق.

١٧٩٠٤ - وأو قال القطرب. برئت من الأجل، فههد مسكتان إحداءهما: أن يضيف المراءة إلى القالب، فيقول للطالب: دئت من الأجل نتصب الناء، والحواب فيسها أنه يسغط الأجل؛ لأن الأجن حن المطلوب فيل الطالب، وإذا قبال الطلوب للطالب ويرتت وفقد وصفاه بالبرادة مواحفه ووإقا ينصم بالبراءة عورهما الخزرفا سيقط الأجل، فكان عنزلة الطالب إذا قال للمطارات. والتراس الدين، فإن المُطوف يبرأه لأمه وصفيه بالبراءة من النجرية ولا يتصف بدلك إلا بالبراءة، فتصمر إبراءه، وصار تأنه قال. أنوأنك من الدين فيوأت، فكذا ههنال

٥٠٨ - الله علامان الريمان إذا فينال المطالوب وبريب من الأحمر الذي في هذا المعين، وقد احتنفت الرواية في هذا الفصل، وفكر في روية أبي سليمان، وقال، هذا البس شراء، فلا ينظر الأجؤاء وذكر في رواية أبي حقص، وقال، ببطن به الأحل.

حكى عبرا الحاكم الإسام عسداذ حسمار لكانت أنه كبان يوفق بين الروايتين، ولا مجمل في المثلة ، ومدن، وكان بقول: ماذكر في رواية أي سلسان محمول على ما إنه قال أبر فيرالده، وما ذكر في رواية أم رحقص محمول على ما إذا قاله: نصب المات وكان لا يعمل في السأنة اختلاف لرواياء وعبره من مشايخنا يجمل في السألة مني ذكر م تع الساء روانين، في رواية أمر ساليميان: لا يبطل الأحدر، وفي رواية أبي حفص: " بيطل الأجال فوحه ماذكر في روية أبي حفص: أبا الأجل حق الطاوب قبل الطالب كالدن حق الطائب فين الطلوب، والطالب في باب لدير لو فائل الرقت من الدين اللذي لي هالي فالان، قبإن المطلبات بسرأ، الصفت الروابات في هذاء هكذا ذكو عناسة ألمشابخ

ووجه ما ذكر في رواية أبي سليمان، وهوالقرق به ما بين الدين. والأجل، وهو أنه في باب الدين أمكننا تصحيح ما قاتاه العاالت؛ لأنه وصف نقسه والبواءة عن الدين، والبراءورها لنصور عبداعال الإنسان، لاعداله ؛ لأنه وي عماله ؛ إلا أنه في بالله الدورك والرجب الدورعلي الطارب حشا للطالب وجدعلي الطالب حف على اللطانوات، مسبب هذا الدين، وهو قبلوال ذلك الدين من الطلوب مني أرضاء حتى برئ العثارب.

غفوله. عرقت مي الدين، إن لم يكن تعد حيجه في حل الدين؛ لأن الدين بكون له. لا علمه يكن تصحيحه فيمة عليه نسبت الدبن حفًّا للمطلوب، وهو قبول الدين منه مني أوقاء حتى يبرأ الفطلوب، والايبراعي هذا الخن إلا معد براءة الفطلوب "أعن الدين. وإليه إبراء الطفوب عن الدين، متضمن دلك إبراء المطلوب عن الدين حتى يبرا عما عبد مسبب الدين، وهو هبول الدين من المعاود، متى أواله، وهي دب الاجل لم يجب معدما أحله الطالب حقاً على الطفوب مسبب الاجل، وهر تسليم، ولا لبول سي، منه، حتى يتصرف الإبراء إلى ما عب لعطالب، فانصرف إلى ماله، وإنه برئ عما له، فكان صادقًا في مقاله، علم يضمن الإبراء عن الأجن

قال شيخ الإسلام وحمه الله: إلا أناشيحما الاستاذ أحمد الفواويس يغول: بأن في الدين منى ذكر برفع الساء فالمسألة على الروابين، على رواية أبي مسيحان الاثقع البراءة، وعلى رواية أبي حفص القع، فعلى هذا الايمتناج إلى المرق، على رواية أبي سليمان من الأجل والذين.

وإذا قبال الاحدجة في هي الأجل، فيابه لا يبطل الأجل، ألا نوي أن صداحت الدين إذا قبال الاحاجة في في الدين الذي عنى فلان، فيانه لا يسرأ، وطلك لأن سعى قوله الاحاجة في في الدين والأحل، أن صديمن عنه، ووقوع العنبة للإسمان عن حفه لا يوجب زوال حفه ما دام حياً لنواهم الحاجة إليه في الناني إن لم يحتج إليه للحال، كها في سائر حقوفه، وأملاكه.

الإداكان له على أخر مال حال، فصالكه على الاحتلام وما عليه وما عليه، على أله إن أخر نجمًا عن محله والذل هليه حال، فهو جائز، وكذلك لو أحد منه كفيه على أله إن أخر نجمًا من محله فطال عليه، وعلى الكفيل حال، كان حالزًا، وكذلك لو رهنه به رميًا، وشرط عليه أنه إن ستحق الدهن كان المال حالا، فهو حالر، كسالو باع عبدًا بألف، ونقد التمر على أنه إن ستحق النمن إلى ثلاثه أيام، فلا بيع بيننا، وهناك البيع جائز، كدا ههنا

 <sup>(1)</sup> مكتابي ظرو أف و م ، وكان أي الأصل: من هدة، لحق الدي هو براءة للطلوب.



## فهرس المحتويات

الباقي من الفصل الثامن والمعشرين في دعوى النسب
نوع أخر في منكوحة الرجل إذ ولدت ثم ادعي أحدهما أن التكاح كان منذشهر : ٣
نوع آشر فی دعوی المولی ولا أمنه ولها زوج:
نوع أخر في امرأة لها ولند معروف قال رجل لهذه المرأة: هذا ابني مثك
وفي وجن له وقد معروف قالت المرأة لهذا الرجل: هذا ابني صنف: v
نُوع أخر في أمة لها وثالمان ادعاها رجلان كل واحد منهما ادعاها مع الرلدين جملة ٩
نوع أخر في الرجل يقر بصبي في يدبه أنه ابن فلان ثم يدعيه لنفسه :
نوع أخر في دعوة الرجل ولذ الجاوية مع نكاح أمها
ودهوی بیع تلك الجاریة منه أو علی العكس:
نوع آخر في دعوى ولد أمة الغير بسحكم النكاح وتصديق المرلى إياه مي ذلك: ١٦
نوع أخر في الرجل يقر لصبي في يديه أنه ابنه وقال ورثته بعد موته:
إنَّ أَبِنَا كَانَ رُوِّجٍ هَذَهِ الأَمَةُ عَبِقُوهِ وَهَمَّا الْوَلْمُ وَلَدُ الْعَبِدُ :
نوع أخرافي الجارية المشتركة إذا جاءت يولد وادعاء الوليان ما يجوز لأحدهم
عليه من البيع والشراء أو غير ذلك، ويدخل فيه ما إذا مات أحدالو الدين

فهرس الموضوعان	- 10T -	الجيط ج١٧
¥£	,	سجل هذه الدعوى:
٠,	دعوی:	محضر في إثبات الدفع لهذه ال
¥1		_
۲٦		سبحل هذه الدهوى:
3V		محضر في دفع هذه الدعوي:
Y4		سحل هذه الدّعوى أن يكنب:
Y <b>q</b> ,	ين الأب:	معضر فبه دعوى الداد ميرانًا ه
¥*		سجل هقه الدعرى:
rı		محضر في دفع هذه الدعوى:
۲۱		سجل هذه الدموي سيب
F1	وملكامطافا	محضر في دهوى ملكية المنقول
		سجل مقدائدموی: ۱۰۰۰۰
		محضر فى دفع دعوى البرذون
ri	.,	مجل هذا الديع: ١٠٠٠،٠٠٠
حب اليد:	بسبب الشراء من صاء	محضرني دعوي ملكية العقار
لوجوع بشعن	رحل من بلدة أخرى لا	معضر في إليات سحل أورده.
		البردون للسنحق:
Ψν		
		معضر في دهوى حرية الأصل
11		ميعل هذه الدعوى:
		محضر في دعوى العتل على ص
		سجل ملم الدعري:
		محضر في دعوي العتق علي ص
1 <b>17</b> .		سجل هذه الدعوى:

محضر هي دفع هذه الدعوي المستند 

محصر في إنبات الإعدام والإقلاس على قول من يرى ذلك:
سجل هذا للحضرة
محضر في إثبات هلال رمضان:
محضر في كوف المذعى عليها محدرة لدفع مطالبة المدعى إياه باخضور
مجلس احكم:
محضر في دعوى الذل على الغالب بالكتاب الحكسي:
گتاب حكمي أيضاً ونقل كتاب حكمي:
سجل في قبوت ملك معدود لكتاب حكمي ٢٠٣
محضر في إقامة البينة للكتاب الحكمي في دعوى المصاربة المذكورة والبصاعة
المذكورة
كتاب حكمي في إئيات شوكة العنال في عمل الجلابين "
محصر في إليات الكتاب الحكمين
کتاب حکمی آخر :
كناب حكمي على قصاء الكاتب شيء قد حكم به وسجله ٢١١
كناب حكمي في دعري العمار:
كتاب حكمي في العبد الآبق على قول من يرى ذلك:
وسوم القصاة والحُكام في تقليد الأرقاب:
جواب المكتوب إليه:
تغليدالوصاية:
كتاب إلى معض احكام بالناحية بقسمة التركة وانعتيار القيم للوارث الصغير ( ٢١٧
نصب الحُكام في القرى
کتاب بی گزویج:
كناب الفاضي إلى بعص الحكام بالناحية ليتوسط بين احصمين ٢١٨
كتاب القاضي إلى حاكم الناحية ليوقف بصبعته:
دك الأذن في الاستدانة على الغائب

محصرتها دعوی لمیراث
محصر فله دغوي بلغ السكتي ورد محصر فيه دعوي الشفعة
و کال مها بال اتراع الطاب الثاثانة :
معصر ورد في دعوى الرجوع بتمل الاتان
عبد ورود الاستحقاقي، ورد محصر في دعوي مان الإجار، المنسوعة 👚 🔻 🔻 ۴۶۷
رد محصر فره دعوي مدة الإجارة
دموي استحداث الأحر هذه على المسأحر :
محضر فيه دعوي نفية مال الإجارة القسوحة
محصر فيه دعوي مال الإحرار المسوخة بمولت الستأجر من ورثة الأجر أستنسب ٢٥٠
عرض صنة في الإحتراء
عرض محصر على شبح الإسلام
غرص سجن فيه حكم بالب قاضي سمر قند فردوه بوجه دا 💎 💎 💎 ۲۵۹۰
محضر ورد في دغړي خارة العبد:
محضر فيه دعوى مان المضاربة على مبت يحضره ورثته :
محضر فيه دعوى قِنمه الأعبان المستهدك
محقير بيه دعوي الخنفة ( الله الله الله الله الله الله الله ال
محصر فيه وعوى فيص العدنيات بعنوا حل واستهلاكها السباب المستما
محضر في دعوى الثمن
محصر في يموي الوكيل من مواتلة :
سمضر في دعوي الرأة مؤلا في يدي رجل شري من والنها ٢٥٨
محصر في دعوى الشمن المراب المسالين المسالين المسالية والمعالم المعالم المسالية والمسالية والمسال
محضر في دعوى الوصمة بالنبث:
محصر فيه دعوى النكاح على تمرأنا الماليان المستعجم فيه دعوى النكاح على تمرأنا
رد سبحل من موار في إليات ملكية حمدون
محضر في رُفيات الواقفية :

- محضر فيه دعوي ثمن أشباه أرسل بها للدعي الي المدعى عليه ليبعها: ١٠٠٠ . ٢٦٨
المحضر فيه دموي سبكية حمارات المستدان المستدان ١٧٠٠
محضر في دعوى الرجل بقية صداق بنته على روجها
سبب وقوع الطلاق عليه من جهته بالحلف:
محضر فيه دعوي استجار الطاحونة في
محضر عي الإجارة المضافة إلي زمان بعيته :
سجل فيه استحفاق حارية اسمها فلبر :
محضر في إليات الاستحقاق والرجوع بالنسن: ١٠٠٠
ردمحضر:، ٢٧٢
. ردمجفر:
محضر في دعوى قصب الخطب والعبب:
محضر في دعوى الأخذ ودعوى الإقرارية:
عرض محضر في دعوي الأعيان على شيخ الإسلام المنفتين
رد محفير في دعوى البحاس ليكسره وكانا الغيب في غد مرو .
رالدعوي پخاري: ۲۷۱
. ودمحضر:
ودمحشر:
رد محصر فيه دهوي رجلين سداق جارية مشتركة بنهما المستردة على ٢٧٩٠٠٠٠٠
ارد محضر قیا دمری طبی: الله الله الله الله الله الله ۱۷۹
ردمحضر في دعوي الآرت:
محضر فيه دعوى دفع الدفع:
سجل فی دعوی الوصیة :
كتاب الصنح كتاب الصنح
الفصل الأول
الفراطة في المراجع والمراجع

العصب الثابي
عي بياء أنوع الصلح
العصل الناك
في على ما يعتلج بقالاً ومبدلاً في الصنع
الفصل ترابع
في العسع من العبر
التعيل الخامس
عَى بِيَادَامَ يَجِدُرُ مِنَ السَّمِعُ وَمَا لَا يُعْوِزُ مَالَّذِينَ مِنْ السَّمِينَ مِنْ السَّمِعُ و
الوغ أخرامن فألد الفصل في الصلح عن المصوب والوديمة والعا يم
والمضاوية وللهية والإجفرت بالمساب بالمساوية وللهية والإجفرت المساب
P & 6
في صنح العلمل صناقف بيده ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) (
فوع النو
الله التسمح عن المهر والنكاح والطلاق
عوج اسو
تي اصلح بي اطلح
نبوح أنحو
في الخلخ عن دعوى الرق والخرية
بوغ المنتو
في الصلح عز دعوي العفار :
نيخ أحر
في الصلح عن الدس:
القصل انسادس
قيما يشبرط بيه قبص بدل الصلح في المجلس

المحيط ع ١٧ - ١٣١ - عيرس الموضوعات
المصراليين
هي الصلح والإبراء على الشرط
لمعمل القاءن
في صاح لأب والرصور ومن أشبهما
النصار الدميع
<ul> <li>في صلح الوارث وفي إفرار الوصى مقبص المورثة شيئاً من مدال من الكاعز البنت ( ٣٨٢ - ٣٨٢).</li> </ul>
حِعَ أَخْرَ بِصَالِ بِمِدَا الْعَمَالِ
العمار الباتر
عي الصلح على أد يحلف المدعى عليه
. وجو بري ه ين المان، أو يحلف المدعى والمدعى عليه صامي للسال
العصل الجادي عشر
في الصلح عن الحديثة والدكتي و أمام
ومي يتعيل بهذا الفصل
العصلي بيني عشر - في الصلح عن المعادو تخريجات (
ا من الطبيق على المعاول مرافقات - الطبيق الفائد عامر
ا النبيان المعدد عام. - في العوارض الذي خدمة في بقال الصبح وفي تصرف اللدعن في شار الصلح \$47 -
ا می مادور می است می پدای استهای رقی مصرت استان کی مان الفتیدی از ۱۹۰۰ در است. انتصال اثرام مشر
ا من المنطقة عن المنطقة عن المنطقة ال
المعطن لحامد عشوا
في بنة بقيسها الله عن بعد الصلح « يريد إيطال الصلح
العصل السادس فشر
عن الصبح في السين على من ديفع به الإقراب

العطال سالع محتر

فهرس المرضوعات	- \$13	لمحيط ع١٧
		منصل للناس عشر
\$\$0	لواءة	ال المستن المتعلقة بالأجول.
		الفعال للسبع هشر
1:	يندين المستوات	ني انصابح من حموق التي ل